الدين العام اللبناني

التراكم والتأثيرات السلبية

الدين العام اللبناني

التراكم والتأثيرات السلبية

فؤاد السنيورة

دار الكتاب العربي
بيروت – لبنان

الدين العام اللبناني
التراكم والتأثيرات السلبية

حقوق الطبعة © للمؤلِّف آذار/مارس 2022

ISBN: 978-9953-27-580-2

www.fuadsiniora.com

الطبعة الأولى 2022

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع،
أو نقله على أي نحو، وبأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلاَّ بموافقة المؤلِّف على ذلك خطيًا ومقدمًا.

الناشر

DAR AL KITAB AL ARABI دار الكتاب العربي

هاتف 862905 - 800811 (1 961+) Tel
فاكس 805478 (1 961+) Fax

بريد إلكتروني **daralkitab@idm.net.lb**
kitab alarabi ww.kitabalarabi.com

المعلومات والمستندات والنص الوارد
في هذا الكتاب موثَّقة من قبل المؤلِّف وعلى مسؤوليته

المحتويـــات

إهداء كتاب: "الدين العام اللبناني: التراكم والتأثيرات السلبية" 19

مقدمـــــة 21

ملخّص الكتاب 35

الفصل الأول: ما بين الموازنات المتوازنة واللجوء إلى الاستدانة وعواقب عدم التبصر 39

الفصل الثاني: لبنان في ظلّ الانقسامات الداخلية والحروب المتنقلة والصدمات الإقليمية والدولية وإرغاماتها 55

الفصل الثالث: على مشارف اتفاق الطائف 69

أولاً: لبنان واستمرار المعاناة 69

ثانيًا: إجراء الانتخابات النيابية وتأليف الحكومة الأولى للرئيس رفيق الحريري 77

الفصل الرابع: رفيق الحريري رئيسًا للحكومة – "الإنجازات في ظل إرغامات الاحتلال والاجتياحات الإسرائيلية، والانقسامات الداخلية، والوجود السوري، وتداعيات الصدمات الإقليمية والدولية، وبروز الاستعصاء على الإصلاح" 79

الفصل الخامس: مراحل وطبيعة المشكلات التي مرّ بها لبنان خلال السنوات 1992 – 2020 99

الفصل السادس: الدين العام اللبناني في ظلّ الإرغامات والاستعصاءات والتسييس وقصور المعالجات 127

أولاً: معضلة الدين العام اللبناني: نشوؤها واستمرار تفاقمها 127

ثانيًا: الدين العام اللبناني ما بين الإنكار والاستهانة والتعمية 129

ثالثًا: الدين العام اللبناني في ظلّ الإرغامات والاستمرار بالاستعصاء على الإصلاح 133

رابعًا: مشكلة الدين العام اللبناني – استمرار محاولات استعمالها في السجال السياسي 136

الفصل السابع: كيف تراكم الدين العام اللبناني على مدى السنوات 1992– 2020 143

الفصل الثامن: المرحلة الأولى – حكومات الرئيس رفيق الحريري وحكومة الرئيس سليم الحص من بداية العام 1993 وحتى نهاية العام 2004 149

أولاً: المشكلات والتحديات 149

ثانيًا: القرارات الصعبة – ما بين الخيارات النظرية والحلول الواقعية 153

ثالثًا: الخيار الأول – الانتظار والمراوحة وعواقبهما 160

رابعًا: الخيار الثاني – مواجهة التحديات من أجل تحفيز النمو الاقتصادي 163

خامسًا: لبنان والرئيس الحريري ما بين مطرقة المطالبات وسندان الاستعصاء على الإصلاح 168

سادسًا: الاستراتيجية المقترحة من قبل الحريري 170

سابعًا: الإرغامات وضرورات التجاوب معها 173

ثامنًا: لماذا كانت ضرورة العودة إلى الاهتداء بالمبادئ
الاقتصادية والمالية الأساسية والرصينة؟ 184

تاسعًا: التساهل المؤقت في عدم الالتزام بقاعدة التوازن
في الموازنة 185

عاشرًا: لماذا لم ينطبق حساب البيدر على حساب الحقل؟ ما
الذي لم يتحقق من تلك الفرضيات الأساسية؟ 186

حادي عشر: قصور المعالجات 193

ثاني عشر: ما الذي كان بالإمكان القيام به؟ 197

ثالث عشر: اعتذار الحريري عن تأليف الحكومة في العام 1998 207

رابع عشر: عودة الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة وتجدد
محاولات الإصلاح 212

خامس عشر: الانتكاسة في إقرار قانون موازنة العام 2003 221

سادس عشر: استمرار التنكر للوعود ومفاجأة مشروع
موازنة العام 2004 227

سابع عشر: مشروع موازنة العام 2005 230

ثامن عشر: في نهاية مرحلة 234

الفصل التاسع: الفترة الأولى من المرحلة الثانية – حكومات الرؤساء ميقاتي السنيورة الحريري 241

الفصل العاشر: الفترة الثانية من المرحلة الثانية – الفترة الممتدّة من مطلع العام 2011 حتى نهاية العام 2019 249

الفصل الحادي عشر: العوامل الأربعة الرئيسية المباشرة التي أدّت إلى تراكم الدين العام اللبناني والحجم الذي بلغه في نهاية العام 2019 277

الفصل الثاني عشر: العامل الأول– حجم الدين العام المتوجّب على الخزينة اللبنانية في نهاية العام 1992 وكلفة خدمته السنوية، وتراكم مبالغه على مدى السنوات السبع والعشرين الماضية 281

الفصل الثالث عشر: العامل الثاني – العجز المالي المزمن الذي تتحمّله الخزينة اللبنانية بدعمها لمؤسّسة كهرباء لبنان وكلفة خدمة ذلك الدين الناجم عن تراكم ذلك الدعم 287

الفصل الرابع عشر: العامل الثالث – التوسّع الكبير في زيادة حجم الدولة اللبنانية وفي زيادة حجم الإنفاق العام والعجز السنوي الناجم عن ذلك 297

الفصل الخامس عشر: العامل الرابع – الكلفة المالية المرتفعة لسياسة الحفاظ على الاستقرار النقدي وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والمالية العامة 311

الفصل السادس عشر: لبنان الدولة "الرخوة" الهشَّة أو غير المتماسكة "Soft State" نحو الدولة الفاشلة "Failed State" ... 343

الفصل السابع عشر: المقولة المخادعة: "الحريرية السياسية وإرث الثلاثين عامًا" 355

الفصل الثامن عشر: عين على الماضي لاستخلاص العبر وعين على المستقبل لشحذ الهمم 379

الخاتمـــــة .....

الرسـوم البيانيـة

- **الرسم البياني رقم 1**

تطور سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي من 18،2 ليرة لبنانية إلى حوالى خمسمائة ليرة لبنانية على مدى الأعوام 1973 وحتى 1989 62

- **الرسم البياني رقم -2A-**

تطور سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي من ما يزيد عن خمسمائة ليرة إلى ما يزيد عن حوالى 2500 ليرة على مدى الأعوام 1990– 1992 63

- **الرسم البياني رقم -2B-**

تطور سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي على مدى الأعوام 1993– 1998 64

- **الرسم البياني رقم 3**

معدلات الفوائد على السندات الحكومية اللبنانية لمدة 3،6،12 شهرًا للفترة الممتدة من 1983/03/31 وحتى 1988/12/31 65

- **الرسم البياني رقم 4**

معدلات الفوائد على السندات لمدة 3، 6، 12 شهرًا للفترة الممتدة من 1989/03/31 وحتى 1992/12/31 66

- **الرسم البياني رقم 5**

معدلات الفوائد على السندات الحكومية لمدة 24 شهرًا للفترات الممتدة من 1977/6/30 وحتى 1991/12/31 67

- **الرسم البياني رقم 6**

العجز السنوي في حساب الخزينة العامة على مدى السنوات 1993–2020 115

- **الرسم البياني رقم 7**

تطور حجم الدين العام للدولة اللبنانية في نهاية السنوات 1993–2019 116

- **الرسم البياني رقم 8**

معدل الفوائد على سندات الخزينة على مدى السنوات 1992 -1998 للفترات 3، 6، 12، 24 شهرًا 117

- **الرسم البياني رقم 9**

معدل الفوائد على سندات الخزينة للمدد 3، 6، 12 شهرًا خلال الفترة من 1999– 2004. 118

- **الرسم البياني رقم 10**

معدل الفوائد على سندات الخزينة للمدد 3، 6، 12 شهرًا خلال الفترة الممتدة بين العامين 2005– 2011 110

- **الرسم البياني رقم 11**

معدل الفوائد على سندات الخزينة للمدد 3، 6، 12 شهرًا خلال الفترة الممتدة بين العامين 2012–2020 110

- **الرسم البياني رقم 12**

تطور نسب النمو الاقتصادي للناتج المحلي اللبناني على مدى السنوات 1993– 2019. 121

- **الرسم البياني رقم 13**

تطور حجم الناتج المحلي وحجم الدين العام ونسبة مجموع الدين العام إلى حجم الناتج المحلي ونسب النمو الاقتصادي على مدى السنوات 1993–2019 122

- **الرسم البياني رقم 14**

تطور ميزان المدفوعات اللبناني على مدى السنوات 1993–2020 123

- **الرسم البياني رقم 15**

مجموع احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة (ما عدا موجوداته من الذهب) في نهاية السنوات 1990–1998 124

- **الرسم البياني رقم 16**

تطور مجموع الاحتياط القائم والصافي لمصرف لبنان بالعملات الصعبة باستثناء موجوداته من الذهب، وكذلك تطور ميزان المدفوعات اللبناني على مدى السنوات 2004–2021 125

- **الرسم البياني رقم 17**

تطور معدل الفوائد الاسمية على سندات الخزينة في نهاية السنوات 1993–2003، والتي تبين بوضوح ما أسهم به انعقاد مؤتمر باريس –II لدعم لبنان في تحقيق الانخفاض في تلك المعدلات 319

الجـــداول

- **الجدول رقم 1:** تطور حجم الدين العام اللبناني منذ نهاية العام 1992 حتى نهاية العام 2019 405

- **الجدول رقم 2:** رصيد الدين العام بالليرة اللبنانية بتاريخ 1992/12/31 مضافًا إليه كلفة الفائدة المتراكمة والمحتسَبة على أساس نصف سنوي وعلى أساس المعدّلات السائدة خلال تلك الفترة على الدين العام اللبناني بالليرة اللبنانية 406

- **الجدول رقم 3:** رصيد الدين العام بالدولار الأميركي كما كان في نهاية العام 1992 مضافًا إليه كلفة الفائدة المتراكمة والمحتسَبة على أساس نصف سنوي وعلى أساس المعدّلات السائدة خلال تلك الفترات 407

- **الجدول رقم 4:** المجموع بملايين الدولارات الأميركية للتحويلات السنوية لدعم مؤسّسة كهرباء لبنان مضافًا إلى مجموع أرصدتها السنوية كلفة خدمة تلك المبالغ (الفوائد) والمحتسبة على أساس نصف سنوي واستنادًا إلى المعدلات السائدة للفائدة على الدين العام اللبناني في تلك الفترة. .. 408

- **الجدول رقم 5:** جدول تفسيري لتكوُّن الدين العام اللبناني، ولاسيما ما يتعلق بما أصبح عليه الدين العام، وكذلك كلفة دعم مؤسّسة كهرباء لبنان لتغطية عجزها المزمن وكلفة خدمتها 410

- **الجدول رقم 6:** مجموع الموازنات العامة السنوية التي أقرّها مجلس النواب للسنوات 2017– 2020 ومجموع المبالغ الملحوظة في هذه الموازنات للرواتب والأجور وللمعاشات التقاعدية ولتعويض الصرف من الخدمة ونسب كل منها إلى مجموع الموازنة وإلى مجموع الرواتب والأجور. .. 411

- **الجدول رقم 7:** مجموع الناتج المحلي المحقق ومجموع مبالغ الرواتب والأجور ومجموع المعاشات التقاعدية ومجموع مبالغ تعويض الصرف من الخدمة المدفوعة ونسب كل منها إلى الناتج المحلي على مدى السنوات 2010–2020. 413

الملاحـــــق

- **الملحق رقم 1:** مقاطع من فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2003 ومناقشتها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب 417
- **الملحق رقم 2:** مقاطع من فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2004 ومناقشتها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب 429
- **الملحق رقم 3:** كلمة معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة في المؤتمر الصحفي بشأن مشروع قانون الموازنة للعام 2005 ظ– المعهد المالي – الثلاثاء في 28 أيلول/سبتمبر 2004 466
- **الملحق رقم 4:** التوجّهات والأهداف الإصلاحية التي توخّتها عمليّة إقرار المواد القانونية الإصلاحيّة المقترحة في مشروع موازنة العام 2005. 472
- **الملحق رقم 5:** المواد القانونية الإصلاحية في مشروع موازنة العام 2005. 484
- **الملحق رقم 6:** مقتطفات من كلمة معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة افتتاح مناقشة مشروع موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 2002/01/28. 548

- **الملحق رقم 7:** مقتطفات من ردّ معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة التصديق على موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 2002/02/04. 555

- **الملحق رقم 8:** كلمة دولة الرئيس فؤاد السنيورة في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2017 – مجلس النواب – الأربعاء في 2017/10/18. 568

- **الملحق رقم 9:** كلمة دولة الرئيس فؤاد السنيورة في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2018 – مجلس النواب – الأربعاء 2018/03/28. 579

- **الملحق رقم 10:** مداخلة دولة الرئيس فؤاد السنيورة خلال جلسة مناقشة السلسلة الجديدة للرواتب – مجلس النواب – الأربعاء في 2017/03/15. 601

- **الملحق رقم 11:** نصوص المواد التي جرى حذفها من قانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وتحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وتعديل أسس احتساب معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتعاقدين والأجراء والمتقاعدين تحت رقم 1998/717 (المواد 5 و7 و8 و9 و10). 614

- **الملحق رقم 12:** نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق – بقلم فؤاد السنيورة. 621

- **الملحق رقم 13:** مرسوم رقم 17053 إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين. 653

- **الملحق رقم 14:** ورقة الإجراءات المالية والإدارية "لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والاداري ولتعزيز النمو" التي تمّ التوافق عليها في الاجتماع الحكومي والنيابي والاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في فندق "CORAL BEACH" بتاريخ 21 – 23 تموز/يوليو 1997. 661

- **الملحق رقم 15:** التطورات السلبية والمؤشرات الرقمية والرسوم البيانية المقارنة عن أداء قطاع الاتصالات الخليوية في لبنان والتردي في كفاءة وفعالية إدارته خلال الفترة الممتدة من عام 2010 ولغاية العام 2019 ضمنًا. 666

- **الملحق رقم 16:** جهود وانجازات على مسارات تعزيز درجات الإفصاح والشفافية في المالية العامة للدولة اللبنانية. 696

- **الملحق رقم 17:** مؤتمرا باريس الاول والثاني لدعم لبنان والدروس المستفادة. 703

- **الملحق رقم –18A–:** الكتاب المفتوح الموجَّه إلى فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بتاريخ 2018/11/02. 758

- **الملحق رقم –18B–:** نصّ الرسالة التي وجّهتُها إلى عدد من رجالات الدولة وفي مقدمهم: 1) فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون؛ 2) دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري؛ 3) دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري حول موضوع الإصلاح
بتاريخ 2019/04/22. 764

- **الملحق رقم 19:** مقال الرئيس فؤاد السنيورة في جريدة النهار تحت عنوان: "مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني"
بتاريخ 2021/01/30. 768

- **الملحق رقم 20:** مؤتمر باريس–III لدعم لبنان
والدروس المستفادة. 778

- **الملحق رقم 21:** بيان رؤساء الحكومة السابقين
بتاريخ 2020/08/05. 856

- **الملحق رقم 22:** بيان رؤساء الحكومة السابقين
بتاريخ 2021/07/25. 860

- **الملحق رقم 23:** تقارير عدد من مؤسسات التصنيف الدولية بشأن تطور تصنيف لبنان الائتماني. 864

المسرد 871

إهداء كتاب:

"الدين العام اللبناني: التراكم والتأثيرات السلبية"

الإهداء إلى رفيق الحريري (1944–2005)

السياسي ورجل الدولة الرائد

صاحب الرؤية والعمل لإعادة بناء الدولة اللبنانية

وانتظام مؤسساتها وماليتها العامة

إنها أيضًا ذكرى تجربة حيّة ومؤثرة واستشرافية

بإبداعها وأمانتها وحكمتها وشجاعتها

وثقتها بلبنان واللبنانيين والعرب

وحيث المواطن – الإنسان هو رأس المال الباقي

انتهيت من وضع هذا الكتاب

بتاريخ 2021/11/30

فؤاد السنيورة

"أعطني القوة لتحمل ما لا يمكن تغييره، والشجاعة لتغيير ما يمكن تغييره، وأعطني الحكمة للتمييز بين الاثنين"

الإمبراطور الروماني مارك أوريل

******

"May I be given the strength to endure what cannot be changed and the courage to change what can be changed, but also the wisdom to distinguish one from the other"

Marc Aurele

مقدّمة

الهدف من هذا الكتاب هو الإسهام في تسليط الضوء على عدد من المسائل الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسية والإصلاحية المرتبطة بمسألة الدين العام اللبناني؛ وهي المسألة التي شغلت الرأي العام اللبناني على مدى العقود الأربعة الماضية ولاتزال. ولذلك، فإنّ هذا الكتاب وبما يتضمنه من عروض مفصلة وشروح وجداول ورسوم بيانية، يهدف إلى تزويد المهتمين بالأمور الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك المواطنين عمومًا بمختلف شرائحهم واهتماماتهم، بشروح وافية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية المتعلقة بمسألة الدين العام. وذلك ضمن تسلسلها وسياقاتها التاريخية، ومع ربطها بالمعطيات والتطورات والأحداث والصدمات السياسية والاقتصادية والأمنية الداخلية، وتلك الخارجية التي كان ولايزال لها أثرها البالغ على الداخل اللبناني من جانب. ومن جانب آخر، ما كان منها نتيجة الممارسات السياسية الشعبوية والأخرى الناتجة عن الاستعصاءات على الإصلاح، التي ترافقت مع طرح هذه المسائل وأسهمت في تفاقمها، مع شرح ذلك الترابط والتداخل فيما بينها. وهي التي أدّت مجتمعةً إلى تراكم الدين العام اللبناني حتى وصل إلى ما وصل إليه حجمه في مطلع العام 2021. ولقد أدى ذلك كلّه إلى انهيارات خطيرة على أكثر من صعيد، الأمر الذي أطاح بالاستقرار بشتى اشكاله الاقتصادية والمالية والنقدية والوطنية والسياسية والأمنية والمعيشية في لبنان.

إلى ذلك، فإن هذا الكتاب يتوجّه إلى المواطن الباحث عن المعرفة والحقيقة

الكاملة بعيدًا عن الغرضية والاستهدافات السياسية، وأيضًا بعيدًا عن الأساليب الشعبوية التي يلجأ إليها بعض السياسيين والكُتَّاب في رواياتهم وتحليلاتهم للمسائل الاقتصادية والمالية والنقدية المعقّدة، لاختلاق وإطلاق الشائعات الكاذبة، أو لإثارة المواطنين وتحريك غرائزهم وتعبئتهم وتوجيههم نحو الوجهة التي يريدونها، ومن ثمَّ إدخالهم في متاهات معقدة، بما يستحيل بعدها على أولئك المواطنين فهم حقيقة المشكلات التي يواجهونها بموضوعية، وبالتالي لا يتمكنون عندها من استيعاب أو تفهم أو تقبل المعالجات الصحيحة الواجب اعتمادها من أجل التصدي لتلك المشكلات الكبرى.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه غالبًا ما تُسْتَغلُّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للمواطن اللبناني، كما تستغلَّ أهواؤه وانتماءاته السياسية، وكذلك غرائزه وخياراته ما دون الوطنية، حجة لجعلها وقودًا في الحملات أو السجالات السياسية العقيمة. تلك الحملات والسجالات والشائعات الكاذبة لا تساعد هذا المواطن على أن يتبين الحقائق بموضوعية، بل ربما قد تحول بينه وبين التفكير أو النظر بطريقة موضوعية وواقعية إلى مختلف الأمور الاقتصادية والمالية والنقدية بما لا يمكِّنه من فهمها بشكل غير متحيّز وصحيح، ومن ثمَّ بما لا يؤهله للمشاركة بشكل عملي وبنّاء وفعال في التوصل إلى الإجابات الشافية للأسئلة والتساؤلات حول تلك القضايا التي تطرح أمامه. بالتالي، وفي هذه الحالة، لا يتمكن المواطن من تأييد أو تبنّي السياسات والإجراءات السليمة التي يُفْتَرضُ أن تعتمدها الحكومة اللبنانية بشأن الإصلاحات الصحيحة والضرورية لكل ما يتعلّق بإدارة الشؤون العامة في لبنان، وفي المحصلة بما لا يُسهم في تحسين ظروف حياة المواطن اللبناني ومستوى ونوعية عيشه.

لقد عملتُ على تأليف هذا الكتاب عن الدَيْنِ العام اللبناني لأوضح كيف بدأ،

وكيف استمر في التزايد حتى وصل حجمه إلى مستوياتٍ غير معقولة ولا مقبولة بنتيجة مجموعة من الأسباب والعوامل. من ذلك، ما كان نتيجة استمرار وتفاقم حالات الاستعصاء والتمنع عن الالتزام بمقتضيات السياسات والإجراءات الإصلاحية الصحيحة. وهي الإصلاحات التي كان يفترض بلبنان أن يلتزم بها منذ زمن طويل، ويعمد إلى المثابرة على تنفيذها من أجل:

أ- تحسين وزيادة فعالية إدارة الدولة لمواردها ومرافقها، وترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته ومردوديته الإنتاجية.

ب- تعزيز معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتنميته وتنويع مصادر دخله بما ينعكس إيجابًا على مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

ج- خفض الإنفاق وتعزيز إيرادات خزينة الدولة بما يسهم في خفض العجز في الخزينة العامة وفي الحفاظ على استدامة سلامة المالية العامة.

د- استمرار التلاؤم مع التحولات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية، مع الحرص الدائم على الثبات في الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله وحرياته ودستوره وقراره الحر، والتشديد على سلطة دولته الحصرية على كامل أراضيه، وعلى احترام مصالحه وقرارات الشرعيتين العربية والدولية.

هـ- المراجعة الدورية للتأكد من صحة وجدوى لجوء الدولة إلى الاقتراض، ولاسيما لتلبية حاجات الإنفاق الجاري للحكومة، وما يقتضيه ذلك من حرص وتنبه شديدين من أجل المثابرة على ضبط الإنفاق من جهة، وتعزيز إيرادات الخزينة من جهة أخرى، للتأكد من الحفاظ على استدامة سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية على المديين المتوسط والطويل، وبما يتطلَّبه ذلك من اعتمادٍ وتنفيذٍ للخطط

والبرامج التي تؤمِّن تصويب الخلل الطارئ أو المزمن على تلك الأوضاع.

لقد كنتُ دائمًا ولا أزال أرى أنّ الأُمم أو الدول تتبنى السياسات والبرامج الإصلاحية التي هي بحاجةٍ ماسةٍ إليها، وتبادر إلى تنفيذها عندما تكون قادرةً على ذلك، وليس عندما تصبح مجبرةً على القيام بها. إذْ إنه وفي الحالة الأخيرة تكون العملية الإصلاحية قد أصبحت أكثر إلحاحًا وتعقيدًا، كما يكون تنفيذها قد أصبح أعظم كلفة وأكثر تسببًا بالأوجاع والمعاناة للمواطنين. كذلك يمكن أن تكون العملية الإصلاحية قد أصبحت أكثر عُرضةً للأخطاء والتفويتات والابتسار، وربما لا تعود عندها تلك الإجراءات الإصلاحية ممكنةً أو كافيةً لتأدية الغرض الذي تتوخاه الأمة أو الدولة.

والحقيقة، انّ معاناة لبنان من مشكلاته المتعددة، بما في ذلك مشكلة الدين العام، ليست مستجدة بل تعود إلى عدة عقود ماضية وعمليًا منذ العام 1975؛ إذ بدأت عجوزات الموازنة والخزينة اللبنانية تتراكم منذ العام 1975 مع اندلاع الحرب الأهلية، ويتزايد بسببها سنة بعد سنة حجم الدين العام اللبناني وتتعقد مشكلته. ولكن هذه المشكلة المتمادية والمزمنة ازدادت حدّة وشراسة منذ العام 2011، حيث طرأت وتزامنت عدة متغيرات سلبية دفعة واحدة أدت إلى تفاقمها، ولاسيما بعد الانقلاب الذي حصل على حكومة سعد الحريري في مطلع العام 2011، والذي أدّى إلى استقالتها ومجيء حكومة أخرى كانت لها سياسات وأولويات مختلفة. ولقد ترافق مع ذلك نشوب الحرب الداخلية في سوريا بسبب اندلاع الانتفاضة هناك، وتورط حزب الله ذلك في الصراع، وكذلك في العراق واليمن؛ وهي العوامل التي كانت لها جميعًا انعكاسات سلبية على أوضاع لبنان الاقتصادية والمالية والنقدية، على ما تبيّنه جميع المؤشرات

التي اوردناها في الجداول والرسوم البيانية الواردة في هذا الكتاب، ولاسيما لجهة:

1- تحول النمو الاقتصادي اللبناني المرتفع الذي اتسمت به السنوات 2007–2010، بنسب تجاوزت التسعة بالمائة سنويًا، إلى نمو ظل يتراوح ما بين 2 + و2- على مدى السنوات 2011–2019.

2- تصاعد حجم العجز في الموازنة والخزينة بشكل كبير على مدى السنوات 2011–2019.

3- تحول الفائض الكبير المحقق في ميزان المدفوعات الذي استمر خلال السنوات 2007–2010 إلى عجز مستمر ودائم وكبير على مدى السنوات 2011–2019 وما بعدها.

4- عودة نسبة حجم الدين العام إلى الناتج المحلي إلى الارتفاع؛ وهي النسبة التي كانت قد انخفضت إلى حوالى 135% في العام 2010 لترتفع بعد ذلك- وبشكل تدريجي- على مدى السنوات 2011–2019 إلى حدود 185%.

5- تحوّل صافي الاحتياطي بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان إلى سلبي ابتداء من العام 2015.

هذه الأوضاع المتردية والمستمرة على مدى تلك السنوات، استفحلت وانفجرت أواخر العام 2019 بسبب تراكم الأزمات الضخمة على الصعد الوطنية والسياسية، والخلل في السياسات الداخلية والخارجية؛ وهي أيضًا التي تبينها جميع المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية والمعيشية والإدارية الواردة في هذا الكتاب.

صحيح أنّ اللبنانيين شهدوا نشوب العديد من الأزمات الوطنية والسياسية

والأمنية والاقتصادية والمالية والنقدية على مدى العقود الأربعة الماضية، لكنهم لم يعهدوا من قبل مثل هذا الاقتران والتفاعل فيما بينها سلبًا ومدى إطباقها على الأوضاع العامة في البلاد على الشكل الذي أصبح اللبنانيون يعانون ويئنون منه في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ لبنان.

لا شكّ بأن الأمور كانت تزداد صعوبة في الفترات التي كانت تشهد غيابًا شبه كامل لإدارة حكومية قيادية رؤيوية متبصرة وحازمة وحريصة على التقيد بمبادئ الحرية والسيادة والاستقلال واحترام الدستور والقانون، ولاسيما عندما لا تكون تلك الإدارة ملتزمة باستكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني أو بتنفيذ السياسات والبرامج الإصلاحية على الصعد السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية التي كان ولا يزال لبنان بحاجة ماسة إليها.

والحقيقة على مرارتها، أنّ الخلافات السياسية الداخلية الحادة التي عصفت، ولا تزال تعصف، بلبنان واقتصاده وماليته العامة كان يرافقها استمرار تفشّي الفساد بشكل عام، والفساد السياسي بشكل خاص، متمثلاً بالزبائنية والمحسوبية في ظل تعاظم تقاسم الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية لإدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية الدستورية والإدارية وأجهزتها. وأيضًا تحت وطأة الانعكاسات السلبية للأزمات الإقليمية والدولية التي كان ولايزال يتعرض لها لبنان، والتي كانت بمجموعها وفي أغلب الأحيان تُطْبِقُ وتقبض على الدولة اللبنانية، وتمنعها من أن يكون لها قرارها الحرّ، ما كان يحول دون تمكن الدولة من ممارسة سلطتها الحازمة والحصرية على كامل أراضيها ومرافقها. كل ذلك كان بدوره يطبق على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة، ويزعزع الاستقرار بشتى أشكاله، بما فيها الاستقرار النقدي، ويزيد من حدّة انكشاف وهشاشة الأوضاع العامة في لبنان.

المؤسف أنه قد ترافق مع ذلك التردي، كما وأصبح يسهم في التسبب به، استمرار الاستعصاء على تبني والتزام السياسات والخطط والبرامج والإجراءات الإصلاحية الصحيحة على الصعد كافة: السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية. ذلك كلّه كان يسهم في عدم تمكّن الحكومات المتعاقبة في لبنان من ضبط المالية العامة، وبما أصبح يحول دون قدرة تلك الحكومات على لجم العجز السنوي المتزايد في الخزينة العامة سنة بعد سنة ومنذ العام 1975، وعلى مدى أكثر من أربعة عقود ماضية، وما كان يؤدي إليه بالتالي من تصاعد لحجم الدين العام بوتيرة متزايدة.

المؤسف أيضًا، أنّ تلك الازمات ازدادت تعقيدًا وتعسرًا خلال العقد الثاني من هذا القرن، في ظلّ إرغامات ازدادت شراسة وحدّة، حيث تمادت الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية في فرض نفوذها وسلطتها وتحكمها بلبنان؛ وهي التي تغوّلت على إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية وأجهزتها، واستعصت على القيام بالإصلاحات التي تحتاجها الدولة اللبنانية ويحتاجها اللبنانيون لمواجهة المصاعب والمآزق العديدة التي أصبحت تعصف بلبنان واللبنانيين.

لقد أوضحتُ في هذا الكتاب الذي يتكوَّنُ من مقدمةٍ وملخصٍ ودراسةٍ من عدة فصول، تحتوي على جداول ورسوم بيانية وملاحق، العوامل الرئيسية الأربعة لتراكُم الدَين العام:

أولاً: حجم الدين العام الذي كان متوجبًا على الخزينة اللبنانية في نهاية العام 1992 وكلفة خدمته السنوية بعد ذلك. إذْ لم تكن هناك من إمكانية لإطفاء ذلك الدين، أو حتى إطفاء ولو جزء بسيط منه، نظرًا لاستمرار العجز السنوي في الموازنة العامة وفي الخزينة العامة ابتداء من العام 1975، ودون انقطاع أو

توقف، حتى نهاية العام 1992. وبعد ذلك، وبشكل مستمر أيضًا طوال الثمانية والعشرين عامًا المنقضية منذ نهاية العام 1992.

ثانيًا: التوسع الكبير في زيادة حجم الدولة اللبنانية بكافة إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها العسكرية والأمنية، والاستمرار في تحميل الخزينة اللبنانية أعباءً دائمة لا تستطيع تحملها، وبالتالي التباري بين الفرقاء السياسيين في زيادة حجم الإنفاق الجاري السنوي الموصل إلى استمرار وتفاقم العجز في حسابي الموازنة والخزينة. ذلك في ظلّ استمرار التقاعس وعدم القدرة على احتواء سيل الصدمات الداخلية والخارجية، واستمرار الاستعصاء عن القيام بما تقتضيه تلك الأوضاع الصعبة من التزام ثابت ومثابر بالسياسات والإجراءات الإصلاحية اللازمة وعلى مختلف الصعد.

ثالثًا: العجز المالي السنوي المحقق في الموازنة والخزينة، والدعم السنوي الذي تتحمله الخزينة اللبنانية عن مؤسّسة كهرباء لبنان، وكذلك كلفة الخدمة السنوية لتمويل تراكم هذين العجزين.

رابعًا: الكلفة المالية للالتزام بسياسة الاستقرار النقدي في مواجهة الحروب والصدامات الخارجية، والصدمات والتقلبات والاحتقانات والتوترات السياسية والأمنية الحادة والمتلاحقة على الصعيد الداخلي، وما يترتب على ذلك كلّه من اضطرار المالية العامة لتحمل أعباء كلفة تلك التقلبات الحادة والطويلة في أسعار الفائدة على الليرة اللبنانية وعلى الدولار في السوق اللبنانية، وتأثيرات ذلك كلّه على الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان.

إنّ كلَّ عامل من العوامل التي درستُها في هذا المؤلَّف، جاءت عليه شروحٌ إضافية، ما اكتفيتُ بها، بل ألحْقتُ بها مجموعة من الإحصاءات المقارنة

والجداول والرسوم البيانية المُثْبتة وعددًا من الملاحق التي يستطيع الخبراء متابعتها وتقييمها.

المهم أنني عدتُ في السنوات الأخيرة إلى فذلكات الموازنات التي كانت تُوزَّعُ وتُبْحثُ مع جميع الوزراء والنواب، وإلى اجتماعات اللجان النيابية والهيئات العامة لمجلس النواب وإلى اجتماعات مجلس الوزراء، وإلى ما كنت أحذر منه في جلسات هيئات الحوار الوطني في مختلف جولاتها، والتي أوردت جانبًا من تلك التحذيرات في الكتاب الذي سأصدره قريبًا عن الفترة التي أصبحت فيها نائبًا عن الأمة اللبنانية ورئيس كتلة تيار المستقبل النيابية، كما رجعتُ إلى الأرقام الدورية المنشورة للموازنات السنوية والخزينة العامة وحساباتها وإلى أوراقي، فجمعتُها ودرستُها، وأردتُ في الحقيقة أن أكتب عن هذه التجربة لثلاثة أهداف:

I) لشرح وتوضيح السياسات الاقتصادية والمالية التي جرى اتباعها، وواجهنا في مسيرتنا – دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وانا إلى جانبه – ذلك الكمّ الكبير من الاستعصاءات والعراقيل، وعانينا من التمنع لدى العديد من المعنيين والسياسيين عن تسهيل القيام بتصويب تلك السياسات على تنوعها، وتنفيذ برامج الإصلاحات التي كان من الواجب تبنيها.

II) للردّ على الافتراءات والاتهامات التي كان يتقصّدُها ويوجهها البعض لإدانة مرحلة سياسية سابقة. وهمُّ ذلك البعض باعتقادي كان صرف الأنظار عن الانتهاكات والعشوائيات والاستعصاءات التي ارتُكِبتْ وظلّت ترتكب، ولاسيما خلال السنوات العشر الماضية، السيئة الوقائع والآثار التي رتَّبتها على البلاد. وهي التي أصبح لبنان بنتيجتها غارقًا في لجَّة بدون قاع، وحيث بلغ حجم الدَين العام في نهاية العام 2019 قرابة ضعف ما كان عليه في نهاية العام 2009، مما شكّل القشّة التي

قصمت ظهر البعير، وأدّت إلى الانهيارات الهائلة التي أصبح يعاني منها لبنان واللبنانيون.

III) للتدليل على أهمية ما كان ينبغي على جميع المسؤولين، الذين تعاقبوا خلال تلك السنوات، من الحرص على التعاون البنَّاء فيما بينهم وفقًا للقواعد التي حدّدها الدستور، لتجنب الكوارث التي أصبح لبنان في أتونها. إذْ كان على أولئك المسؤولين التنبه والتبصر، وبالتالي العمل على اعتماد المعالجات الصحيحة من أجل تعزيز مناعة وقدرة لبنان واقتصاده الوطني وماليته العامة للحدّ من هشاشة أوضاعه العامة، وبما يسهم في تمكينه من مواجهة المخاطر الناتجة عن الصدمات الداخلية والخارجية المتكاثرة.

الحقيقة، انّ ذلك كلّه كان يفترض بجميع المعنيين، حكومات ومجالس نيابية وسياسيين فاعلين، التنبه إلى تلك المخاطر الجسيمة وما تتسبب به من أكلاف باهظة ومعاناة شديدة تقع في المحصلة على عاتق جميع اللبنانيين في مستوى ونوعية عيشهم وفي حاضرهم ومستقبلهم.

ذلك يعني أنه كان يفترض بأولئك المعنيين القيام بالتالي:

من جهة أولى، الحرص والحفاظ على السلم الأهلي والوحدة الوطنية اللبنانية، واحترام التوازنات الداخلية الدقيقة التي تعزز الاستقرار الداخلي، وكذلك الالتزام باحترام واستكمال تطبيق اتفاق الطائف (وثيقة الوفاق الوطني)، واحترام الدستور، والدولة اللبنانية ودورها وسلطتها الكاملة على قرارها الحرّ وعلى كامل الأراضي اللبنانية، وأيضًا احترام ما نصّ عليه الدستور فيما خصّ مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، وكذلك احترام الشرعيتين العربية والدولية، بما يعني أيضًا العمل على تحييد لبنان عن الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية.

ومن جهة ثانية، اعتماد وتطبيق السياسات والإجراءات الإصلاحية والمثابرة على تنفيذها، لضمان التلاؤم المستمر مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية والمالية، في الداخل اللبناني، وتلك الخارجية التي يتأثر بها لبنان على أكثر من صعيد، وبما يسهم في المحافظة على عافية وحيوية الاقتصاد الوطني وتطوره، وسلامة ماليته العامة واستقراره النقدي والثقة بهما.

يحاول هذا الكتاب إذًا تسليط الضوء على الأسباب والعوامل التي أدّت إلى تفاقم وتراكم مشكلة الدين العام اللبناني، وإسهامها في تكوّن ذلك الحجم الذي بلغه حتى الآن. كذلك يُبرز ما يترتب على غياب الرؤية الواضحة والإرادة الوطنية الجامعة المبادرةِ والحازمة، من أجل التصدّي الصحيح لتلك المشكلات، لاسيما أنّ تلك الأسباب والعوامل كانت ولاتزال تعود في بعض منها إلى طغيان حالات الإنكار وعدم الاهتمام الكافي بما يجري في لبنان، وتجاهل تداعيات ما يجري في محيطه العربي والإقليمي من تحولات ومتغيرات، والاستعصاء على القيام بالإصلاحات المطلوبة بسبب انشغال أركان الدولة والأحزاب السياسيّة بالخلافات والصراعات والمناكفات الداخلية، وبالتالي عدم التنبه إلى مخاطر توريط لبنان وأبنائه في الصراعات والتجاذبات الإقليميّة.

لقد أسهم ذلك الانشغال والتلهي بالمصالح والمكتسبات الصغيرة على أنواعها وانقياد البعض إلى إملاءات المصالح الخارجية في إهمال ما يوجبه الوعي والتبصر المسؤول:

أولاً، لجهة الاهتداء بالقواعد التي قام عليها لبنان الوطن في عيشه المشترك، أي لجهة الحفاظ على استقلاله وسيادته وحرياته، والتشديد على تحييده عن الصراعات والمناكفات والمحاور الإقليمية.

كذلك، وثانيًا، التشديد على أهميّة وإلحاحيّة إجراء المعالجات

الصحيحة في شتى الجوانب والمسائل السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية بفعالية وفي الوقت المناسب.

المؤسف أنّ بعض الأداء غير الملائم وغير الموفّق للدولة اللبنانية على مدى فترات عديدة، ولاسيما خلال العقد الماضي، شكّل دليلاً واضحًا على مدى تأثر الحكومات اللبنانية المتعاقبة بالضغوط والإملاءات التي استمرت تمارسها عليها الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية اللبنانية، بالأصالة عن نفسها وبالوكالة عن بعض القوى الإقليمية والدولية. وهي التي أدّت في المحصلة إلى تضييع العديد من الفرص التي أُتيحت للبنان، والتي لو تمّ اقتناصها والاستفادة منها لكان بإمكان لبنان التدارك والحؤول دون حصول معظم الانهيارات الحاصلة، وعلى أكثر من صعيد، وبالتالي الحؤول دون الوصول إلى الوضع المأساوي الذي وصل إليه حال لبنان اليوم.

اليوم يعاني الشعب اللبناني بنتيجة الفشل في إدراك مخاطر المشكلات الكامنة، وعدم المبادرة إلى معالجتها بطريقة صحيحة وفعالة وفي الوقت المناسب. وهذا ما أشار إليه المفكّر الأميركي **Arnold h. Glasgow**:

> **"One of the tests of leadership is the ability to recognize a problem before it becomes an emergency"**

صحيح أنّه قد بُذِلتْ على مدى العقود الثلاثة الماضية، وإن بشكل متفاوت، جهودٌ كبيرة وتعالت أصواتٌ كثيرة داعية إلى الإصلاح، ونُفِّذتْ برامج إصلاحية عديدة، ولكن ظلّت تلك الجهود قاصرة من جهة أولى، وغير مثابرة من جهة ثانية على تحقيق المأمول من الإصلاحات المطلوبة. فلقد كان يعلو على كل تلك الجهود والاصوات، ضجيج

الخلافات السياسيّة والتسابق نحو تحقيق المصالح الماديّة والسياسية والفئويّة والشعبويّة لبعض الأفراد والأحزاب والميليشيات على حساب لبنان الوطن، وعلى حساب جميع اللبنانيّين في حاضرهم ومستقبلهم.

هذا الكتاب يتوجه إلى المواطن اللبناني الذي يريد أن يعرف وأن يمارس دور المواطن المسؤول المدرك لدوره ولواجباته، وكذلك المدرك لحقوقه في العيش الحرّ والكريم في وطن يستطيع إذا ما أتيحت له الفرص أن يؤمِّن لجميع المواطنين ظروفًا متكافئة للتقدم والتطور والنهوض، وبما يمكِّن هذا المواطن من المشاركة الحقيقية في عملية المساءلة والمحاسبة المؤسساتية الواعية والرصينة والهادفة، لمن ولاّهم مسؤولية إدارة الشأن العام في شتى مراتبهم؛ وذلك بعيدًا عن طغيان وإرغامات الغرضيات السياسية المقيتة، والحصانات الطائفية والمذهبية، والضغوط والإملاءات الشعبوية التي تسد نوافذ التفكير الموضوعي السليم.

يحدوني أمل كبير أن أوفق في أن يكون ما أعرضه على القارئ في هذا الكتاب من شروح وبيانات، مبسطًا وسهل الفهم، وبعيدا عن التعقيد الذي تفرضه طبيعة تلك المسائل والموضوعات، وكذلك طبيعة وتداخل وتعقيدات الاحداث التي سادت خلال تلك الفترات والمراحل.

فليكن هذا الكتاب عرضًا لتلك التجربة ومدعاة لتعزيز النقاش والحوار الجدي والموضوعي حول المسائل والموضوعات المطروحة لاستخلاص العبر والدروس الصحيحة، وفي الوقت ذاته إسهامًا في أعمال الإصلاح الحقيقي وتحقيق النهوض المستقبلي، والسلام.

فؤاد السنيورة

ملخّص الكتاب

يتبيّن من فصول هذا الكتاب ومن الجداول والرسوم البيانية، أنّ أصل الدين العام اللبناني القديم بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي، كما كان في نهاية العام 1992، مضافًا إليه كلفة خدمته على مدى السنوات السبعة والعشرين الماضية، أصبح يساوي حوالى 35 مليار دولار أميركي. إلى ذلك، فإنّ الاقتراض الإضافي لتمويل العجز المحقّق والمتراكم لدى مؤسّسة كهرباء لبنان منذ العام 1992 مع كلفة خدمة ذلك الاقتراض الإضافي، قد أصبحا يشكّلان ما يزيد عن 50 (خمسين) مليار دولار أميركي. هذا يعني أنّ مجموع هذين العاملين أصبح يساوي 85 مليار دولار أميركي، وهو ما تزيد نسبته عن 93% من إجمالي قيمة الدين العام اللبناني الصافي المتوجب في نهاية العام 2019، والذي أصبح يزيد على 91 مليار دولار أميركي!

الحقيقة التي تبرز في هذا الشأن أيضًا، عظم المشكلات الاقتصادية والمالية والمعيشية والحياتية التي تفاقمت بسبب طول وعنف الحرب الداخلية، والتقاعس المستمر على مدى هذه السنوات عن إجراء الإصلاحات المطلوبة. ولولا بعض النجاح الذي أحرزته حكومات الرئيس الحريري وبعض الحكومات التي جاءت بعده في التصدي لتلك المشكلات، ومن ذلك ما استطاعت أن تؤمنه للبنان من دعم ومساعدات عقب انعقاد مؤتمرات باريس–I وII وIII الناجحة وغيرها، فضلاً عن مبادراتها العديدة ومثابرتها على تنفيذ عدد من المشاريع الإصلاحية والتنموية،

لكانت أحوال لبنان واللبنانيّين قد تدهورت بشكل أكبر، ولكانت قد ازدادت سوءًا عمّا أصبحت عليه الآن.

وبالتأكيد، لو جرى تنفيذ كامل البرامج الإصلاحية التي طرحتها تلك الحكومات، لكان وضع الوطن ووضع الدولة اللبنانية واقتصادها الوطني، ووضع الخزينة العامة والمالية العامة ووضع المواطنين اللبنانيين أفضل بكثير.

إن كل الكلام السياسي عن أن سبب تراكم الدين العام وتضخّمه حصلا بفعل الإصلاحات التي أُدخلت على النظام المالي والضريبي، أو بسبب برامج إعادة الإعمار، أو بسبب طبيعة الاقتصاد الوطني، هو كلام باطل، مجرّد من أيّ معنىً، ويُراد منه ذرّ الرماد في العيون وحرف الانتباه عن المشكلات الحقيقية التي كان لبنان يعاني منها. فالدين العام القديم والحروب المديدة، والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، والخلافات الداخلية والخارجية المستعرة في لبنان وعلى لبنان، وتضاؤل إيرادات الدولة، وانهيار سلطة الدولة على إداراتها وعلى مرافقها العامة، وإطباق وهيمنة السلاح الخارج عن سلطة الدولة اللبنانية، والعناد والإصرار على عرقلة مشاريع الإصلاح وبرامج النهوض الاقتصادي، والاستشراء في ترتيب الأعباء على الدولة وخزينتها بفعل السياسات الشعبوية، وتفشي الفساد السياسي والإداري نتيجة إطباق الإقطاع السياسي، والإيغال الذي كانت ولاتزال تمارسه الأحزاب الميليشياوية والطائفية والمذهبية في استتباع الدولة اللبنانية وإداراتها ومؤسّساتها وأسلاكها وأجهزتها المتضخمة، والحؤول دون أن يكون للدولة قرارها الحر، والتعطيل الطويل للمؤسسات الدستورية (رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي ومجلس الوزراء)، هي أسباب تشترك جميعها في دفع لبنان إلى ما أصبح عليه من تردٍ.

كذلك، فإنّ تداعيات الصدمات الآتية من الخارج، والتي يأتي في مقدمها ما تسبب بجزء كبير منه حزب الله بتورطه في الصراعات الدائرة في المنطقة، والتي أسهمت بجعل لبنان في عزلة عن اشقائه وعن أصدقائه في العالم، وبالتالي في عزلة عن أسواقه الطبيعية، هي أيضًا بمجموعها ومجتمعة قد أسهمت وبشكل كبير في التسبب بهذا الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي نشهده الآن في لبنان وفي ما آل إليه حجم دينه العام، وما أصبح عليه اللبنانيون من بؤس وفاقة وإحباط ويأس.

المصيبة أنَّ بعض الحكومات، وكذلك المجالس النيابية والكثير من المجموعات السياسية في لبنان لم تستطع أو لم تُرِد التنبّه إلى العوامل الأساسية التي أدّت إلى تراكم الدين العام وتضخّمه، وهي بالتالي تقاعست عن القيام بالعمل الجاد والهادف والمثابر من أجل تقليص تأثيرات تلك الأسباب والعوامل والممارسات المتفلتة من أي ضوابط، على لبنان واقتصاده وماليّته العامة، وهي التي نتج عنها انهيار الثقة بالدولة اللبنانية وبالعهد وبالمنظومة السياسية، وكذلك بالأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للبنان.

يبيّن هذا الكتاب كيف ولماذا لم تستطع المالية العامة للبنان أن تحقق أي فوائض مالية تسهم في تغطية أعباء الدين العام القديم مع كلفة خدمته المتجمّعة، ولا أن تغطي العجز الإضافي والمستجدّ الناتج عن دعم مؤسّسة كهرباء لبنان، ولا أن تغطي العجز الإضافي في الخزينة الذي تراكم على مدى السنين الماضية، والذي أسهم كلّه في زيادة حجم الدين العام. هذا التفاقم كان يحصل معظمه خلال العقد الثاني من هذا القرن في ظلّ تراجع قدرة الدولة اللبنانية على ضبط مرافقها، وتراجع سلطتها وهيبتها بنتيجة الاختلال المتزايد في التوازنات الداخلية كما الاختلال في

سياسات لبنان الخارجية وعلاقاته مع محيطه العربي والعالم. وهو ما أدّى بمجمله إلى هذا التسيّب في ضبط إيرادات الخزينة، والتفلّت من الضوابط الضرورية للحدّ من الإنفاق، ومن ثمّ إلى هذا العجز المتعاظم والمستمر في حساب الموازنة وحساب الخزينة، وبالتالي إلى تفاقم حجم الدين العام، وفي المحصلة إلى هذا الانهيار الذي دفع وحوَّل الدولة اللبنانية إلى أن تصبح دولة فاشلة، يتوفَّر فيها معظم ما تتصف به الدول الفاشلة.

الفصل الأول:
ما بين الموازنات المتوازنة واللجوء إلى الاستدانة وعواقب عدم التبصر

"رحم الله من أبكاني ولا رحم الله من أضْحَكَني: الذي أبكاني بكى عليّ، والذي أضحكني ضحك عليّ" (قول شائع).

هناك حكمة قديمة يجري تناقلها عبر الأجيال تقول: "على قدر بساطك مُدَّ رجليك"، أي أن لا يُقْدِم المواطن على تحميل نفسه حجم إنفاق يفوق حجم إمكاناته. هذا يعني بالتالي أن لا يقوم بإلزام نفسه بإنفاق يتعدى ما يتوفر لديه من إمكانات مالية، أو ما لا تسمح به إيراداته المستقبلية. وهو يعني أيضًا أن لا يلجأ المواطن لمواجهة التزاماته الإنفاقية إلى الاستدانة لتمويل حاجاته الاستهلاكية، كما أن لا يلجأ إلى الاستدانة لتمويل حاجاته للاستثمار ما لم يكن مردود الاستثمار مجزيًا وكفيلاً بتأمين مقتضيات الاستدانة والقدرة على الوفاء بها.

لقد شكّلت الاستدانة على مرّ العصور مسألة أساسية وهامة. إذ يُفترض بمن يلجأ إليها من الأفراد التنبه لمحاذيرها. وبالتالي، فهي تفرض وجوب التعامل معها بشكل صحيح وصادق وشجاع، لما في ذلك من منفعة للمواطن في حاضره ومستقبله، ولاسيما بالنسبة للإنسان العادي الذي قد تختلط عليه الأمور في هذا الصدد بما يفقده أحيانًا التبصر والتعقل.

إذن، فإنّ مسألة الاستدانة توجب على الفرد أن يطرح على نفسه أسئلة أساسية قبل الإقدام عليها. وذلك من مثل: لماذا؟ وكيف؟ ومتى يستدين؟ وممّن يستدين؟ وما هي المصادر المالية المرتقبة لديه؟ وما مدى جدية تحققها ليصار إلى تسديد تلك الاستدانة مع كلفة خدمتها؟

انها هي أيضًا الأسئلة ذاتها التي يجب أن يطرحها على أنفسهم المسؤولون عن المؤسسات الخاصة والعامة، وكذلك المسؤولون المعنيون في الدول. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الشاسعة في الظروف والحاجات والأسباب والدوافع والإمكانات المتاحة لكل من هؤلاء من جهة أولى، والتعقيدات والاعتبارات والارغامات التي تنطبق على الدول، وربما لا تسري على المواطن الفرد أو على المؤسسات الخاصة من جهة ثانية. ذلك أنَّ الدين العام هو بالفعل اقتراض من المستقبل للتمتع بإنفاقه في الحاضر، وعلى أن تتحمل بالتالي الأجيال القادمة أعباء وعناء تسديده. ذلك ما يفرض على الجيل المستدين ممارسة قدر كبير من التبصر والحكمة حتى لا يصار إلى تحميل الأجيال القادمة ما لا تطيقه.

ولوضع المسألة في متناول فهم المواطن العادي غير المطّلع على تعقيدات الأمور الاقتصادية والمالية، ولاسيما المسائل الكلية فيما يختص بالدولة وباقتصادها الوطني وماليتها العامة، فإنّه من المفيد تبسيط الأمور، أكان ذلك فيما يختصّ بالأوضاع الاقتصادية الكلية أو في المسائل المتعلقة بالمالية العامة للدولة. إذ أثبتت تجارب الدول أن كفاءة أو عدم كفاءة إدارتهما لها تأثيراتها البالغة الأهمية على استدامة السلامة المالية للدولة، وكذلك تأثيراتها الكبيرة على مستوى ونوعية عيش المواطن واستدامتهما في الحاضر والمستقبل.

إنّ مسألة الاستدانة من قبل الدولة تكاد تشبه في بعض جوانبها وبشكل تبسيطي مسألة الاستدانة بالنسبة للفرد المواطن أو بالنسبة للعائلة أو للمؤسسات الخاصة. ففي حالة المواطن الفرد عادة ما تنطلق فكرة اللجوء إلى الاستدانة من الرغبة في تمويل مشروع استثماري، أو من أجل تلبية حاجة مالية طارئة أو محددة بمرحلة معينة.

ذلك يعني أنّ حاجة الفرد لتنفيذ ذلك المشروع الاستثماري، يجب أن تبررها المنفعة المرتقبة من عملية الاقتراض، وان تقنع في الوقت ذاته المقرض بالإقراض؛ وهو الذي عليه بدوره أن يتأكد من قدرة المقترض على سداد أصل الدين في وقت لاحق مع تسديد أقساط وكلفة خدمة الدين حتى تاريخ الاستحقاق النهائي.

بعبارة أخرى، ينبغي أن يتأكَّد، ومن جهة أولى، وجود المبررات الاقتصادية والمالية لدى المقترض حتى تكون العملية مجدية بالنسبة له، وأن تتأمن من جهة ثانية للمقرِضْ الثقة بأنه سيكون قادرًا على استرجاع ماله من المقترض في مواعيد استحقاقات القرض.

انطلاقا من هذه المبادئ الأساسية والمبسّطة، وبما يتعلق بالذات باقتراض الدولة من أجل تمويل مشاريع استثمارية مجدية، فإن ذلك يكون مقبولاً ومبررًا حين لا يكون بإمكان خزينة الدولة القيام بتنفيذ تلك المشاريع التنموية والمجدية من دون اللجوء إلى الاقتراض لتمويلها.

لكن ذلك يَفْترضُ أن تسهم تلك المشاريع التي تريد أن تنفذها الدولة، وعند إنجازها، في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق نمو اقتصادي أكبر وأكثر استدامة، أو بما يسهم في زيادة فرص العمل الجديدة لمواطنيها و/أو في زيادة مداخيل المواطنين، أو في تحسين الأوضاع الاجتماعية والإنمائية، أو غيرها من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية التي

تجعل العملية الاقتراضية للدولة مبررة اقتصاديًا وماليًا واجتماعيًا. كذلك بما يُفْترضُ به أن يحقق زيادة في الإيرادات المستقبلية لخزينة الدولة، ويُحسِّن بالتالي من قدرة الخزينة في المستقبل على الإيفاء بأصل الدين أو القرض وكلفة خدمته حتى تسديده بالكامل، ولو طالت مدة القرض إلى آماد طويلة ريثما تزداد القدرة الاقتصادية والمالية للدولة وتتحسن مصادر إيرادات خزينتها. كل ذلك شريطة أن يؤمِّن الاقتراض استدامة المحافظة على السلامة الاقتصادية وسلامة المالية العامة للدولة المعنية، وكذلك مع المحافظة على استدامة الصدقية الائتمانية للدولة.

في غير تلك الحالات التي يتم فيها الاقتراض لتمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل، وتكون مبررة اقتصاديا وماليا واجتماعيًا، فإنه يفترض بالدولة في مطلق الأحوال أن تحترم المبادئ والقواعد الاقتصادية والمالية الذهبية؛ وهي أن تحافظ الدولة على التوازن بين إيراداتها الجارية ونفقاتها الجارية. وذلك يعني أن لا تقترض الدولة من أجل تمويل عجزها عن تغطية نفقاتها الجارية من رواتب وأجور ومعاشات تقاعدية وكلفة تسيير مرافقها العامة من خلال إيراداتها العادية.

في هذا الخصوص فإنه يتوجب على الدولة حينئذ، ومن حيث المبدأ، ممارسة درجة عالية من الحرص والتنبه قبل الإقدام على الاقتراض لتمويل نفقاتها الجارية. وذلك يكون بمبادرة الدولة بداية إلى بذل كل جهد من أجل ضبط ماليتها العامة من خلال ترشيق إداراتها وتخفيض إنفاقها، وكذلك الحرص على عدم تحميل الخزينة ما لا تستطيع تحمله. كذلك بالعمل على زيادة إيراداتها، بحيث تستطيع الخزينة أن تصبح وتستمر قادرة على تغطية النفقات الجارية المتوجبة عليها من إيراداتها الجارية. ذلك مما يعني أيضًا أنه ينبغي على الدولة ان تسعى جاهدة من أجل ان تظل وتستمر ماليتها العامة

قادرة على أن تؤمن توازنًا صحيحًا وصحيًا وسليمًا ومؤكدًا بين إيراداتها العادية ونفقاتها التشغيلية العادية، وبما يعني أن تلتزم الدولة بمبدأ ان تظل النفقات الجارية متوازنة مع الإيرادات الجارية.

لكن، في كثير من الأحيان، قد لا يكون واقع الحال هكذا لدى بعض الدول، أي أن لا يكون وضع خزينة الدولة فيها متطابقًا مع القواعد الذهبية والمبادئ المالية الأساسية. وذلك يحصل عندما تصبح الإيرادات العادية المحققة لدى مالية الدولة غير كافية لسداد جميع التزاماتها المالية. ومن ذلك ما يكون ناتجًا عن عدم القدرة على تغطية كامل النفقات الجارية، أو ربما يكون لأسباب تتعلق باختلال سياسي أو أمنى طارئ أو بسبب حصول كوارث أو أوبئة أو صدمات سياسية واقتصادية ومالية غير مرتقبة من قبل الدولة، أدّت أو قد تؤدي إلى خفض إيراداتها أو أملت أو قد تملي عليها زيادة نفقاتها، مما قد يؤدي بالتالي إلى اختلال مالي ظرفي ومحدد لدى الدولة في ماليتها العامة.

ذلك الاختلال الظرفي يؤدي عادة إلى عجز عابر قد يكون قصير الأجل أو متوسط الأجل، ويفترض أن يصار إلى تغطيته عبر إقرار زيادة محددة ومؤقتة في بعض الضرائب والرسوم لتعزيز إيرادات الخزينة، وبالتالي لتغطية الزيادة الظرفية والعابرة في النفقات، أو مواجهة الانخفاض الطارئ في الإيرادات. ويكون ذلك عبر اللجوء إلى الاستدانة القصيرة أو المتوسطة الأجل كدين عام. وهو الاقتراض الذي ينبغي أن يصار إلى معالجة أسبابه ومشكلاته وتداعياته على المدى المتوسط، من خلال اعتماد خطة أو برنامج إصلاحي تستعيد الدولة بموجبه المرونة والعافية والنمو لاقتصادها الوطني والسلامة لماليتها العامة عبر تخفيض وترشيد الإنفاق و/أو زيادة إيرادات الخزينة العامة، أو كليهما، بما يعيد للموازنة العامة توازنها.

ولكن الأمر يتحول إلى مشكلة أكبر بكثير إذا ما استمرّ العجز السنوي لدى خزينة الدولة لسنوات عديدة، وتصبح الدولة بالتالي مضطرة لأن تستمر في عملية تغطية ذلك العجز بواسطة الاستدانة. عندها تتحول المشكلة العابرة إلى مشكلة دين عام يتزايد سنة بعد أخرى بمبالغ العجز السنوي الإضافي المحقق، مع ما يضاف إليه من كلفة إضافية لخدمة ذلك الدين العام المتجمع والمتراكم سنة بعد أخرى. وربما تصبح المشكلة أشدّ وأدهى عندما تصبح الاستدانة دون أي أفق واضح لجهة مصدر ومواعيد تسديد أو إيفاء هذا الدين العام.

في هذه الحالات، تلجأ الدول إلى الاستدانة من مواطنيها في الداخل عبر وسائل اقتراض مختلفة لتمويل تلك العُجوز السنوية، وكذلك لتمويل تراكم واستحقاقات الدين العام. ولكن إذا لم يكن ذلك الدين الداخلي ممكنًا بالكامل أو كان محدودًا، ولأسباب اقتصادية أو مالية متعددة، فعندها قد يكون من الممكن اللجوء إلى الاستدانة أو الاقتراض وبقدْر معقول ومتّزن من الخارج بالعملات الأجنبية وبما يدعم ميزان المدفوعات لدى تلك الدولة ويلجم معدلات التضخم؛ وهو الميزان الذي يكون قد تعرض للاختلال. في هذه الحالة يتوجب على المسؤولين المعنيين في الدولة التنبه لمخاطر وحدود هذا اللجوء إلى الاقتراض بالعملات الأجنبية من الخارج لجهة التثبت من وضع الضوابط الداخلية الضرورية لذلك. علمًا أنّ هذه الحدود والضوابط هي ذاتها تسهم أيضًا في تحديد الجهات الخارجية المقرضة وحجم ومدى ومدد الاقتراض وفقًا لمقتضيات وقواعد وشروط ومتطلبات أسواق المال الدولية.

المشكلة تصبح أكثر تعقيدًا وصعوبة عندما تضطر الدولة لأن تقترض وبشكل دائم لتمويل إنفاقها الجاري سنة بعد أخرى؛ وذلك لمواجهة ظروف وحاجات ومشكلات وصدمات ومآزق لا تعود عابرة، بل هي قد تطول لسنوات

عديدة أو لمدة أطول من ذلك، ولاسيما إذا استمرت سياساتها الإنفاقية دون أي تعديل أو تصحيح للخروج من الوضع الصعب للدولة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الدول التي تُقدِّر معنى المسؤولية المالية، وتحسبًا للآثار السلبية التي قد تنجم عما يهدد صدقيتها الائتمانية، أي قدرتها على الإيفاء بكلفة خدمة الدين العام وباستحقاقات أصل الدين العام في مواعيده، فإنها عادة ما تحاول اللجوء إلى الالتزام بحدود معيارية على النسق الذي يعتمده العديد من الدول والمنظمات الدولية للحؤول دون مبالغة أي دولة في ترتيب الأعباء على ماليتها العامة. ومن ذلك ما وضعته وحدّدته بعض الاتفاقيات الدولية من قواعد أصبح يعتمدها صندوق النقد الدولي، وتستند إليها الأسواق المالية في العالم، ومؤسسات التصنيف الدولية من أجل تسليط الضوء على الانحرافات الظرفية أو الدائمة في الأوضاع المالية لأي دولة من الدول، ويكون ذلك أيضًا بهدف تحفيز تلك الدول على تصحيح أوضاعها المالية والاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

في هذا الصدد، فإنّ التاريخ الاقتصادي والمالي للعديد من الدول مليء بالشواهد على ما ينتج عن مبالغة أي دولة في الإنفاق العام دون حدود أو ضوابط، ودون الالتزام بأي خطة أو برنامج تصحيحي، وما يستتبع ذلك من تخفيض للتصنيف الائتماني لتلك الدولة، ومن ارتفاع لكلفة تمويل اقتراضها في السوقين الداخلي والخارجي. وهو من ثم ما يؤدي إلى إصابة تلك الدولة بتضخم أو تعسّر أو بمصاعب مالية ونقدية، وبالتالي ما يستدعيه ذلك من إملاءات وبرامج تصحيحية قد يفرضها المقرضون عليها. حينذاك، وبدايةً، تُدْفَعُ الحكومات التي لا تتمتع بالتبصر الكامل ولا تلتزم بتلك القواعد إلى الاستقالة وربما إلى أكثر من ذلك، كما وتدفع الثمن بالتالي شعوب تلك الدول المعنية على شكل معاناة وأوجاع قد تمتد إلى فترة طويلة من عدم الاستقرار بمختلف أشكاله.

تحوطًا لذلك، وللحؤول دون المزيد من التدهور، فإنه يفترض بالدولة العمل على تصحيح أوضاعها وتصويب مسيرتها، استنادًا إلى تصور مستقبلي واضح، وبالتالي الالتزام بخطة محددة تكون مقنعة للدولة من جهة أولى، وكذلك مقنعة لدائنيها في الداخل والخارج، من خلال التوافق على إقرار برنامج اقتصادي ومالي إصلاحي قائم على سياسات وإجراءات محددة زمنيًا لإخراج البلد من مشكلاته ومآزقه الاقتصادية والمالية والنقدية.

ذلك يعني أن تبادر الدولة إلى وضع خطة وبرنامج عمل للتأقلم مع مقتضيات المعالجات الواجب اعتمادها، وبالتالي التمكّن من اصلاح وتصويب أوضاعها الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية بشكل مستدام، وبما يمكنها من التغلب على تلك المصاعب. هذا التحوّط بما يتضمنه من سياسات وبرامج وإجراءات مالية ونقدية وإدارية تنبغي المسارعة إلى القيام به عبر اعتماد الدولة للإصلاحات الضرورية والتحقُّق من الالتزام والمثابرة على تنفيذها منعًا لتفاقم الأمور بشكل أكبر، وكذلك تجنبًا لما قد يعنيه ذلك التأخر أو التلكؤ من اتساع للخَرْق، وتفاقم للمشكلات، وما قد ينجم عن ذلك بالتالي من زيادة في الأكلاف وزيادة في حدّة الأوجاع والمعاناة لدى المواطنين.

هذا البرنامج يجب أن يكون برنامجًا اصلاحيًا صحيحًا تلتزم به الدولة بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية أمام مواطنيها ودائنيها، ويؤدي في المحصلة إلى استعادة حيوية ونهوض اقتصادها الوطني وسلامة أوضاعها المالية. ويفترض أن يشتمل هذا البرنامج على إجراءات محددة لضبط وتقليص وترشيد الإنفاق من جهة أولى، وإلى تنمية الإيرادات المستقبلية للخزينة العامة لتلك الدولة من جهة ثانية، وبالتالي إقدار الاقتصاد الوطني والمالية العامة وميزان المدفوعات لدى هذه الدولة على تخطي تلك الاختلالات أو الأزمات

المالية، والعودة إلى السوية الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال برنامج يُفترض أن يكون مؤيدًا ومقبولاً من مواطني الدولة، وأيضًا من مؤسساتها الدستورية المعنية، وكذلك موثوقًا ومقنعًا للمقرضين الداخليين والخارجيين، وللأسواق المالية الداخلية والخارجية. وفي المحصلة، بما يطمئن المعنيين إلى استدامة تنامي القدرة المستقبلية للدولة وخزينتها، وإلى توفر الإرادة الداخلية على الالتزام بتنفيذ تلك البرامج اللازمة لمعالجة الخلل الحاصل في المستقبل المنظور.

لكن، ثمة حالات تتفاقم فيها الأمور، وتتحول بالتالي إلى مشكلة مستعصية وخطيرة لدى دولة معينة، ولاسيما عندما تكون الحاجات والالتزامات الإنفاقية الجارية المترتبة عليها من طبيعة دائمة ومتزايدة، وتكون في المقابل الإيرادات الحالية أو المتوقعة لخزينة الدولة قاصرة عن أن تلحق أو تواكب تلك الزيادات الإنفاقية الجارية. وكذلك عندما تزداد الأمور حَرَجًا وتعقيدًا حين لا يلوح في الأفق أي إمكانية لضبط ذلك الإنفاق الجاري بشكل محسوس بسبب صدمات داخلية، أو خارجية لا يمكن التحكم بها، ولاسيما عندما لا تكون هناك إمكانية أو إرادة لدى المسؤولين في الدولة للتحكم بتلك الصدمات بسبب خلافات أو استعصاءات سياسية أو مشكلات حكومية أو إرغامات خارجية تحول دون احتواء تلك الصدمات، أو دون ضبط الإنفاق من جهة أولى، أو دون زيادة إيرادات الخزينة من جهة ثانية. هذا بالرغم من إلحاح الحاجة الماسة لزيادة حجم الإيرادات المستدامة لخزينة الدولة بشكل متكافئ مع حجم وطبيعة الزيادات الجارية على مجموع الإنفاق. كذلك عندما يزداد الوضع قتامة وسوءًا وتدخل عناصر إضافية وعوامل غير محسوبة بسبب كثرة الصدمات والمتغيرات والتحولات الطارئة، والتي لا يمكن التحكم بمعظمها؛ وهي الإرغامات والصدمات والتحولات التي تؤثر سلبًا على

الاقتصاد الوطني أو على الإيرادات المتوقعة للخزينة، والتي ربما تستدعي زيادة في الانفاق، وربما تؤدي أيضًا إلى انخفاض في الإيرادات التي تحصل عليها الخزينة العامة[1].

في تلك الحالات، وفي غياب الإصلاحات الضرورية التي يفترض بالدولة – أي دولة – أن تعتمدها وتنفذها، تضطر الدولة إلى متابعة مسارها الانحداري، الأمر الذي يتخذ شكل هيمنتها واستيلائها على قسم كبير ومتزايد من الموارد المالية الوطنية المتاحة، لتمويل إنفاقها العام الجاري، وليس الإنفاق الاستثماري. ذلك مما يعني أيضًا انحسارًا أو نضوبًا متزايدًا لتلك الموارد المالية المتاحة وعدم توفرها لتمويل القطاعات الإنتاجية والخاصة في الاقتصاد الوطني الضرورية من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامين؛ وذلك بسبب استمرار طغيان القطاع العام على باقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية. ذلك مما يؤدي بالتالي إلى مفاقمة وقوع المالية العامة للدولة في عجز متزايد تضطر معه

(1) على سبيل المثال، ما كان يتعرض له لبنان ولا يزال من اجتياحات إسرائيلية متكررة 1978 و1982 و1993 و1996 و1999 و2006، ومن احتقانات وتشنجات وصدمات داخلية متتالية، أو خلافات واستعصاءات داخلية كانت تقضي بأن يصار إلى تعديل الدستور عدة مرات من أجل التمديد للرئيس الهراوي، وكذلك من أجل إنجاز الانتخاب والتمديد للرئيس لحود مرتين، أو كمثل إطباق الوجود السوري وبعده حزب الله على القرار الحر للدولة اللبنانية، أو في ما ينتج عن استمرار الصراعات والخلافات الجارية في المنطقة، أو بسبب التعطيل المديد للمؤسسات الدستورية (رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء)، بما يتعدى مجموعه ست سنوات، أو عدم توفر الإرادة الوطنية الجامعة لإجراء المعالجات والإصلاحات المطلوبة، أو بسبب فقدان الدولة لقرارها الحر أو لسلطتها وسيطرتها على كامل أراضيها ومرافقها، أو مثل تعرض البلاد لمشكلات أو كوارث طاغية كجائحة الكورونا، أو بسبب كارثة تفجير مرفأ بيروت، أو مثل الصدمات التي تفرضها الأوضاع غير المستقرة إقليميًا، أو دوليًا، والتي لها جميعًا انعكاساتها السلبية العميقة على الداخل اللبناني، وعلى علاقات لبنان مع أشقائه وأصدقائه، وعلى الاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة للبنان، وعلى ميزان المدفوعات للدولة اللبنانية، وعلى الاستقرار الوطني والاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي بشكل عام.

الخزينة العامة إلى رفع معدلات الفائدة بنسب أكبر لاجتذاب الموارد المالية الداخلية المتاحة، أو إلى الاقتراض من الداخل والخارج بأسعار فوائد أعلى لتمويل الحاجات الإنفاقية لخزينة الدولة. ذلك كلّه مما يوقع الاقتصاد الوطني والمالية العامة في مشكلات مالية ونقدية خطيرة لا تنفع معها بعد ذلك المعالجات الظرفية أو المؤقتة.

هذه المخاطر الكبرى تكون عادة في الحالات التي يضعف فيها الإدراك الصحيح أو يزداد فيها الإنكار لحجم المشكلات لدى المسؤولين، ويستمر خلالها الاستعصاء على الإصلاح، ولاسيما في ظل عدم التوافق السياسي الداخلي. وعندها تكون إمكانية تحقيق الإنقاذ الحقيقي للاقتصاد الوطني وللمالية العامة من الانهيار، وبالتالي إنقاذ المواطنين من التداعيات المعيشية والحياتية والأمنية السلبية المترتبة على ذلك، شديد الصعوبة، وربما أمرًا أقرب ما يكون إلى الاستحالة. ذلك ما حصل للعديد من الدول التي لم تتبصر ولم تتنبه للمآلات الناتجة عن عدم تبصرها وعدم تنبهها.

للأسف، هذا ما عانى منه لبنان وماليته العامة من استعصاء مزدوج، وعلى مدى سنوات طويلة ماضية من قبل الإدارة السياسية بشقيها الإجرائي والتشريعي، أكان ذلك لجهة استمرار الإصرار على زيادة حجم الإنفاق، أم لعدم القبول بإقرار زيادات معقولة للإيرادات بهدف العمل على خفض واحتواء العجز في الخزينة العامة. كذلك في عدم المبادرة إلى إجراء الإصلاحات المطلوبة على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي وإداري من أجل الخروج من حالة الاستعصاء المزمنة.

إلا أنّ المسألة في لبنان لم تقتصر على ذلك، بل تعدَّته إلى ما بدأ يحصل من تفلت كبير خلال العقد الماضي بسبب التطورات السياسية والأمنية التي فاقمت من حدّة الانسدادات السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية. وهي التي

أدّت بالتالي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير ومستمر ابتداءً من العام 2011، إلى ما دون الاثنين بالمائة، وأن تصبح تلك النسب سلبية أحيانًا. ذاك فضلاً عن تعاظم العجز المالي في حسابي الموازنة والخزينة، وفي تحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجوزات سلبية مستمرة وكبيرة خلال جميع سنوات هذا العقد؛ وهي العجوزات في ميزان المدفوعات التي كانت تجري تغطيتها في تلك السنوات من ودائع اللبنانيين عبر اكتتاب المصارف اللبنانية، وكذلك اكتتاب مصرف لبنان، بسندات الدين التي كانت تصدرها الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي. وأيضًا في عودة نسب مجموع الدين العام إلى الناتج المحلي إلى الارتفاع، وكذلك بعدما تحوّل مجموع صافي احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة إلى سلبي ابتداء من العام 2015.

للأسف، وفيما يتعلق بالدولة اللبنانية، فقد أدّى استمرار وتعاظم هيمنتها على المصادر المالية المتاحة في الجهاز المصرفي اللبناني، وكذلك استمرار تلك العُجوزات المحققة في الموازنة والخزينة وتزايدها، ولا سيما خلال العقد الثاني من هذا القرن، إلى تفاقم مشكلة الدين العام الذي أصبح مكمن الداء المركزي لمالية الدولة اللبنانية ولاقتصادها الوطني، وللدولة ككل، ولجميع المواطنين اللبنانيين. هذا ما أدّى بالتالي إلى انهيار الثقة لدى اللبنانيين بالدولة اللبنانية وبكفاءة إدارتها، مع ما أصبح يستتبعه ذلك من انهيار لثقة الخارج بالدولة اللبنانية. وهو ما كان من نتيجته أن تفاقمت الأزمات بعد ذلك وازدادت حدّتها بما أوصل البلاد إلى حال الانهيار الشامل. ذلك أيضًا – ويالللأسف – ما حصل في لبنان خلال العقد الثاني من هذا القرن، حين أطبقت الدولة بشكل مباشر وغير مباشر على معظم الموارد المالية المتاحة لدى القطاع المصرفي، والتي هي ودائع وأموال اللبنانيين.

إنّ الانعكاسات والتداعيات السلبية لتفاقم مشكلات الدين العام في أي بلد من البلدان، والتي تنال من استقرار الدولة الاقتصادي والمالي والنقدي، لا تقتصر على الحكومة المعنية التي تلجأ في العادة إلى الاستقالة، أو ربما يطاح بها، بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية والمعيشية، وكذلك الأمنية في الكثير من الحالات.

من الطبيعي عند ذلك بالنسبة لكل دولة تنطبق عليها هذه الحالة، أن تَعْقُبَ تلك الحكومة المعنية حكومة أخرى تحاول إيجاد واعتماد المعالجات السليمة. ذلك على غرار ما جرى مؤخرًا في دولة مثل اليونان التي تعرضت لأزمة مالية ومصرفية واقتصادية، وان لم تتعرّض لأزمة نقدية على غرار الدول التي تتعرض لانهيارات نقدية، لكون اليونان كانت ولاتزال جزءًا من النظام النقدي الأوروبي المشترك الذي وفَّر لليونان أطواق نجاة خارجية هامة، وقدَّم لها بالتالي قدْرًا كبيرًا من الدعم الذي كانت بأمس الحاجة له.

بالمناسبة، فإنّ هذا الأمر لم ينطبق على لبنان، الذي لم تتوفر له أي أطواق نجاة لا داخلية ولا خارجية. ولذلك، فقد انهارت الثقة بسبب سوء الإدارة وقلّة التبصر وفقدان الحكمة الوطنية والسياسية والإدارية، واستمرار الاستعصاء لدى المسؤولين اللبنانيين[2]. وبسبب ذلك كلّه، انهار النقد اللبناني وانهار القطاع المصرفي، وباقي القطاعات والمؤسسات العامة والخاصة.

خلاصة الأمر، ان البلد الذي يتعرض لمثل هذه المصاعب المالية يتوجب على الحكومة المسؤولة فيه المسارعة إلى اعتماد خطط وإجراءات إصلاحية

(2) راجع الملحق رقم–18B– ص764 نصّ الرسالة التي وجّهتُها إلى ثلاثة عشر رجلاً من رجالات الدولة اللبنانية، وفي مقدمهم: 1) فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون؛ 2) دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري؛ 3) دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري حول موضوع الإصلاح بتاريخ 2019/04/22، وذلك بعد محاولات عديدة من التنبيه والتحذير في مجلس النواب وخارجه وعلى مدى أكثر من عقدين من أجل الحؤول دون الوصول إلى هذا الدرْك.

وتصحيحية صعبة وموجعة لتصويب أوضاعها الاقتصادية والمالية؛ وهو الإصلاح الذي كان يفترض أن يتم اعتماده قبل ذلك بوقت طويل للحؤول دون أن يتعرّض البلد واقتصاده للانهيار، ولكن استمرار الاستعصاء على الإصلاح حال دون ذلك أكثر من مرة.

المؤسف أنّ المشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية الناتجة عن التعسّر في أي بلد عادة ما تمتد لتطال المواطنين الذين يضطرون إلى تحمّل كلفة باهظة وموجعة لتفاقم مشكلة الدين العام في بلدهم، ولاسيما حين يكون ذلك نتيجة الاستعصاء المزمن على الإصلاح، والامتناع عن التأقلم والتلاؤم والتكيّف مع المتغيرات والتحولات في الوقت الصحيح، وحيث يكون ذلك ممكنًا.

ذلك يعني، في المحصلة، أن يصبح على أولئك المواطنين تحمُّل انعكاسات ذلك الاستعصاء والتمنع من قبل الحكومات والسياسيين عن إجراء الإصلاحات في أوانها لإعادة تصويب وترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والمعيشية والحياتية في بلدهم. وهي الإصلاحات والإجراءات التي تؤثر في حاضر المواطنين ومستقبلهم؛ وهو بالطبع ما يحمل معه معاناة وأوجاعًا ومصاعب على المواطنين قد تمتد لسنوات طويلة، مع ما يستدعيه ذلك من تداعيات وانعكاسات على الأوضاع الوطنية والسياسية والأمنية في البلاد.

للأسف، هذا ما أصبح عليه حال لبنان اليوم. ولذلك، فإنّ استمرار الإنكار والتلكؤ والتأخر عن المبادرة للقيام بالإصلاح المنشود سوف يعني بالتأكيد زيادة مستقبلية في الأوجاع والأكلاف التي يتحملها لبنان واللبنانيون من جهة أولى. وسوف يعني أيضًا من جهة ثانية تأخّرًا متعاظمًا لدى لبنان واللبنانيين عن إنقاذ دولتهم، وبالتالي تراجع مختلف القطاعات الاقتصادية والحياتية، وتخلُّفًا عن اللحاق بركب التطور العالمي المتسارع، وما في ذلك من خسارة

أجيال عديدة من اللبنانيين لمجالات تطورهم وتلاؤمهم مع الحركة المتسارعة للعالم من حولهم، وكذلك بسبب هجرة أعداد معتبرة من الشباب اللبنانيين من أصحاب الكفاءات والمهارات المتميزة إلى خارج لبنان وبشكل دائم؛ وهي الأجيال الجديدة التي يحتاجها الوطن لاستعادة النهوض ولتحقيق الازدهار المستقبلي.

الفصل الثاني:

لبنان في ظلّ الانقسامات الداخلية والحروب المتنقلة والصدمات الإقليمية والدولية وإرغاماتها

اضطرار لبنان للجوء إلى الاقتراض منذ العام 1975

على مدى السنوات ما قبل نشوب الحرب اللبنانية في العام 1975، كان لبنان يتّبع سياسة تقضي باعتماد مبدأ الموازنة المتوازنة باستثناءات بسيطة، ومع الإشارة إلى محدودية دور وإسهامات الدولة اللبنانية آنذاك في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. هذا علمًا أنّ لبنان كان يلجأ في تلك الفترة أحيانًا للاقتراض الميسر لتمويل بعض حاجاته الإنفاقية الاستثمارية لتنفيذ بعض المشاريع الإنشائية. واستنادًا إلى تلك السياسة، فإنّ لبنان استطاع الحفاظ بالإجمال على توازن موازنته العامة، أو حتى النجاح في تحقيق بعض الفائض في موازنات عدد من السنوات السابقة لعام 1975، بما يعني أنّ لبنان لم يكن لديه بالفعل دين سيادي؛ وهو ما مكّن المصرف المركزي آنذاك، واستنادًا إلى الفائض المحقق لدى الخزينة العامة اللبنانية، من زيادة احتياطيه من الذهب.

لقد أدّى اندلاع الحرب الداخلية اللبنانية إلى تدمير كبير لحق بالاقتصاد الوطني وإلى تراجع خطير في حجم الناتج المحلي، وفقدان الدولة لسيطرتها

على مرافقها الحيوية وإيراداتها المالية. كذلك، فقد أصيب اللبنانيون وأصيبت مؤسسات القطاع الخاص اللبناني بتدمير كبير وخسارات هائلة؛ وهو ما ترافق مع انخفاض كبير في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية، فاقمته نسب عالية من التضخم.

في خضم تلك الأحداث المتصاعدة والمدمرة، انخفضت إيرادات الخزينة، واضطرت الحكومات اللبنانية لزيادة حجم إنفاقها الجاري بعد اندلاع الأحداث. وهي قد قامت بذلك بدافع من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية والالتزام الوطني للقيام بما أمكن من وظائفها ومسؤولياتها، تُجاه أولئك المواطنين الذين تعرّضوا للكثير من القتل والتدمير والتهجير خلال الحرب الداخلية اللبنانية. ذلك ما دفع بالدولة اللبنانية وخزينتها إلى اللجوء إلى الاقتراض بشكل كبير ومستمر منذ أن اندلعت الأحداث في العام 1975، لتلبية حاجات خزينة الدولة اللبنانية الإنفاقية ولتسديد التزاماتها المالية الجارية بما يسمح بتسيير مختلف مرافقها وإداراتها ومؤسساتها العامة، والمحافظة على أجهزتها وأسلاكها العسكرية والأمنية، وبما مكَّنها في حينه من تجنب الكثير من المشكلات الاجتماعية والأمنية الداهمة والمتفاقمة.

من ذلك، يتبين كيف بدأت المالية العامة في لبنان تُظهر عجزًا مطّردًا ومستمرًا في حساب الموازنة العامة وفي حساب الخزينة العامة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، أي على مدى ست وأربعين سنة متوالية. وذلك ما أدّى بالتالي إلى اضطرار الدولة اللبنانية وخزينتها العامة إلى مراكمة عجز متزايد سنة بعد أخرى وابتداء من العام 1975؛ وهو العجز الذي تحول إلى دين عام متعاظم ومرهق، واستمر ظاهرة متفاقمة ومقلقة وخطيرة.

في ذلك الحين اضطر المصرف المركزي اللبناني، وبشكل مباشر، إلى تمويل وإقراض الدولة اللبنانية لمواجهة استمرار العجز والى تمويل

استحقاقات الديون التي أصبحت تتوجب على الخزينة. ذلك ما أدّى بدوره إلى اضطرار الخزينة أيضًا إلى اللجوء إلى الاقتراض من البنوك التجارية تجنبًا للاكتفاء بالاقتراض التضخمي الكبير من مصرف لبنان. وكان ذلك يتم عبر اصدار سندات الدين الحكومية بمختلف الاستحقاقات. وهو الحال الذي اضطرت معه الخزينة اللبنانية إلى القبول برفع معدلات الفائدة بشكل كبير من أجل الحصول على التمويل الذي تحتاجه الخزينة العامة للإيفاء بالتزاماتها، تُجاه الدائنين الداخليين. إذ إنّه، وبسبب حاجة الخزينة للاقتراض وحاجة المصرف المركزي للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار النقدي، مع الحرص على إقناع المودعين في المصارف بالاحتفاظ بمدخراتهم بالليرة اللبنانية للتعويض الجزئي عن مخاطر الانهيار في سعر صرف الليرة اللبنانية، فقد اضطرت الخزينة إلى رفع معدلات الفائدة. ذلك ما أدّى إلى مسلسل محموم وجهنمي من تصاعد للدين العام الداخلي ورفع لمعدلات الفوائد وانخفاض حاد في سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع إضافي في معدلات التضخم.

ولقد تسبَّب استمرار المعارك الداخلية المتنقّلة في المناطق اللبنانية كافة بتدميرٍ واسعِ النطاق. ترافق مع ذلك كلّه، توالي واحتدام الأزمات السياسية، وتراجع مستمر وخطير في سيطرة الدولة اللبنانية على قرارها الحرّ، وعلى مرافقها وعلى مساحاتٍ واسعةٍ من المناطق اللبنانية، لتحلّ محلّها قوى الأمر الواقع وسلطة الميليشيات والأحزاب الطائفيّة والمذهبيّة. تلك المتغيّرات والصدمات أسهمت بمجموعها في بروز تحوّلات ومتغيرات سلبية كبرى على أكثر من صعيد وطني، وسياسي، وأمني، واجتماعي، وكذلك اقتصادي ومالي ومعيشي، فاقمتها المضاعفات المستمرّة والناتجة عن الاجتياحات والاحتلالات الإسرائيلية للبنان في العام 1978 ثم في العام 1982، كما فاقمتها التدخلات الإقليمية والخارجية، ولاسيما من قبل الوجود السوري الذي أصبح منذ ذلك

الوقت ضاغطًا ومؤثرًا على مجمل الأوضاع الوطنية والسياسية والاقتصادية والمعيشية في لبنان.

لقد كان من الطبيعي أن ينعكسَ استمرار تلك الأحداث والصدمات والتطورات السلبية كلّها على الأوضاع الاقتصاديةِ والماليةِ في لبنان؛ إذ تقلّصت موارد الدولة وإيرادات خزينتها العامة مع تسيّب إداراتها ومرافقها ومؤسساتها العامة، كما ترافق مع ذلك ارتفاعٌ كبيرٌ في معدلات التضخّم، وكذلك في مستويات ومبالغ الأكلاف العامة لإدارة الدولة، ولاسيّما مع بروز أنواع جديدة من الإنفاق اضطرّت الدولة إلى تحمُّلِه، إما على شكل تعويضات أو مساعدات اجتماعية أو على شكل دعم لعدد من السلع والخدمات الأساسيّة مثل القمح والكهرباء. ذلك أملاً منها أن يصار، وفي أقرب فرصة ممكنة، إلى أن تقوم الحكومات اللاحقة باتخاذ المبادرات الشجاعة والحازمة والمثابرة في إجراء المعالجات الصحيحة للمشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية بما يقتضي ذلك من سياسات وقرارات وبرامج إصلاحية تتوخى خفض الإنفاق وزيادة إيرادات الخزينة، وإعادة استنهاض الاقتصاد الوطني.

لقد كان الهمّ المقيم لدى الحكومات اللبنانية المتعاقبة في ظلّ العجز عن إيقاف الحرب، وعدم القدرة على الحدّ من تداعياتها، بذل كل المساعي الممكنة لتخفيف العبء المعيشي على المواطنين اللبنانيين من خلال زيادة الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية، وكذلك عن طريق دعم بعض السلع والخدمات التي تستفيد منها مجموعات كبيرة من المواطنين بمَن فيهم بعضٌ ممّن كانوا يُعتبرون من الطبقة الوسطى، والذين تراجعت أوضاعهم الاقتصادية والمالية، فانضمّوا إلى الفئات المعوزة والأكثر عوزًا في لبنان، بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتراجعِ فرصِ العمالة الداخلية نتيجة إفلاس أو إقفال العديد من المؤسَّسات الخاصة.

كل تلك التطورات السلبية أسهمت إسهامًا متزايدًا في حصول ذلك التحوّل الجذري في المالية العامة للدولة اللبنانية، بحيث أصبح لبنان يتحمل عجزًا سنويًا دائمًا في حسابَيْ الموازنة والخزينة، وبالتالي إلى تراكمٍ متعاظم للدين العام ابتداءً من العام 1975. ذلك مع ما كان ينطوي عليه من أعباء مالية إضافية لخدمة ذلك الدين العام المتعاظم، وبالتالي إلى تحمل المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، وفي المحصلة إلى الوقوع في فخ عدم الاستقرار المالي واستطرادًا عدم الاستقرار النقدي.

لقد ترتب على ذلك كلّه، انخفاضٌ في نسب نمو الاقتصاد اللبناني إلى حدّ انعدامها أو تحوّلها إلى نمو سلبي في العديد من تلك السنوات. ولقد نتج عن ذلك ارتفاع في نسب التضخّم الذي صاحبه وتسبب به انخفاضٌ تدريجيٌّ لسعر صرف الليرة اللبنانية، وأدّى إلى دخول لبنان آنذاك في حلقة جهنّمية فاقمت حجم المشكلات السياسية والأمنية التي كان يعاني منها (أنظر الرسوم البيانية رقم (1) و(2A) و(2B)، والتي تبين تطور سعر صرف الدولار الاميركي منذ العام 1973 وحتى تموز/يوليو من العام 1989، وكذلك منذ كانون الثاني/يناير من العام 1990 وحتى أيلول/سبتمبر من العام 1992، وبعدها ما بين حزيران/يونيو 1992 وحتى نهاية العام 1998).

ولقد كان من نتيجة ذلك، ارتفاع معدلات الفائدة بشكل صاروخي، واضطرار الخزينة اللبنانية إلى الاقتراض على أساس تلك المعدَّلات المعتمدة في السوق الداخلية؛ وذلك ما تبينه الرسوم البيانية رقم–3– و–4– لمعدلات الفوائد التي كانت الخزينة اللبنانية تقترض على أساسها لمدد 3، 6، و12 شهرًا على مدى السنوات 1983–1992. كذلك ما يبينه الرسم البياني رقم خمسة لمعدلات الفائدة على سندات الخزينة لمدة 24 شهرًا على الفترات الممتدة من العام 1977 وحتى نهاية العام 1991.

تظهر هذه الرسوم البيانية بوضوح كيف بدأت تلك الفوائد ترتفع من حدود الخمسة بالمائة إلى ما يتراوح بين خمس عشرة بالمائة و25 بالمائة، وإلى أن تصل بعدها إلى حدود تتعدى الثلاثين بالمائة. ذلك مع تزايد حجم الإنفاق الحكومي وتراجع إيرادات الخزينة، وبالتالي ازدياد حجم العجز في الموازنة والخزينة. وكل ذلك كان يجري بالتساوق مع اتساع وتعمق وتصاعد الأعمال العسكرية، وزيادة حدّة العنف والتدمير في البلاد، والتي كان يرتفع معها سعر صرف الدولار الأميركي. وفي ذلك السبيل اضطرت الخزينة اللبنانية في حينها إلى المزيد من الاقتراض من السوق المحلية، وكذلك الاقتراض من مصرف لبنان (البنك المركزي)، وبما يعني طباعة الليرة اللبنانية، ليصل حجم ذلك الدين العام إلى مستويات مرتفعة. ولقد واكب تلك التقلبات الحادة لمعدلات الفائدة، انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية، الأمر الذي دفع بسعر صرف الدولار الأميركي خلال النصف الثاني من العام 1992 إلى حدود 2850 ليرة للدولار الأميركي؛ وهو مما أدّى بالتالي إلى ارتفاع معدلات التضخم في لبنان بشكل صاروخي، صاحبه انخفاض في مستوى معيشة شرائح واسعة من اللبنانيين.

في تلك الفترة اضطر المصرف المركزي إلى إيقاف تدخله في سوق القطع بعدما أصبح استمرار تدخله ودعمه لسعر صرف الليرة اللبنانية يفوق قدراته المتواضعة استنادًا إلى مجموع ما كان يتوفر لديه من احتياطي من العملات الأجنبية الصعبة باستثناء موجوداته من الذهب (راجع الرسم البياني رقم خمسة عشر بشأن احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة ما عدا موجوداته من الذهب).

على صعيد آخر، وكما سبقت الإشارة، فإنّ لبنان، وعلى مدى الثمانينيات من القرن الماضي، كان يتخبّط في خضمّ وضع خطير؛ إذ أصبح الأفق

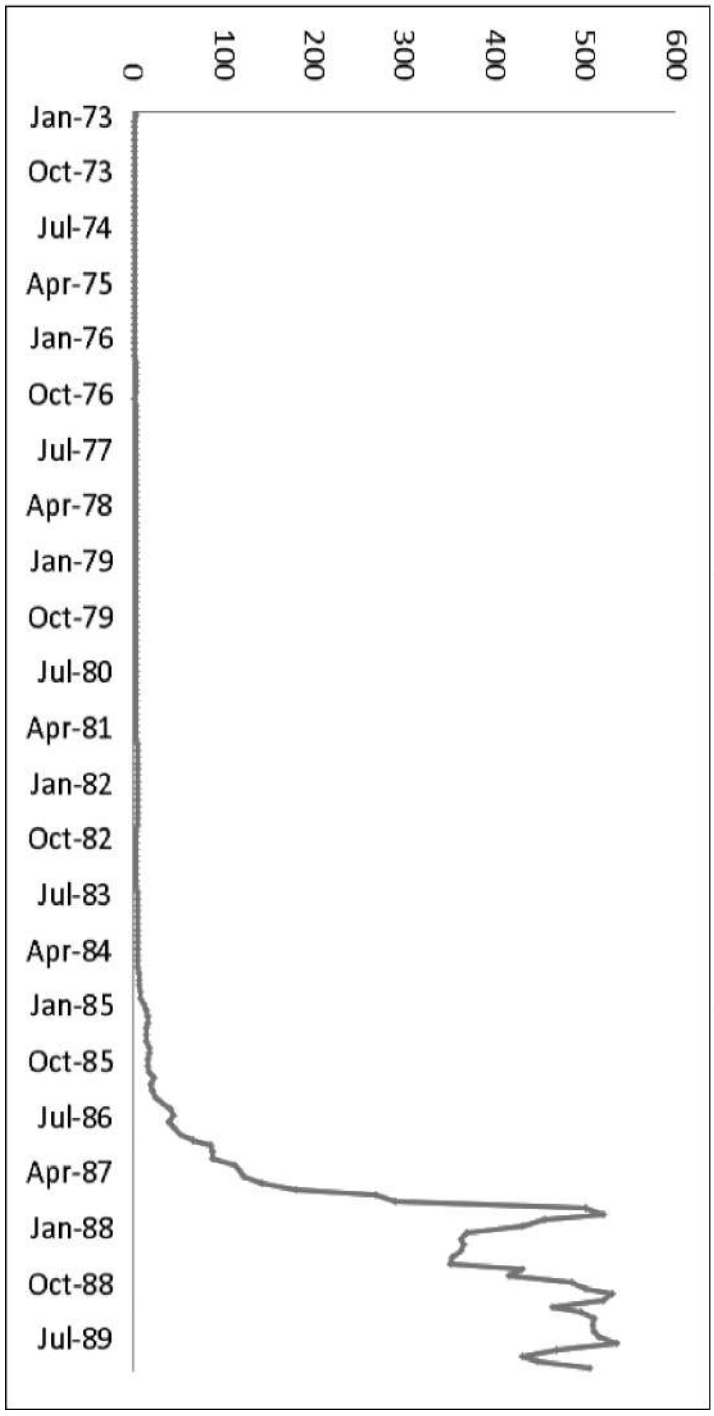
السياسي الداخلي المتشنّج مسدودا، لاسيما وان لبنان آنذاك كان يتلقى الصدمات الداخلية والخارجية المتتالية، ويعاني من الانعكاساتِ الخطيرةَ للأوضاعِ الإقليميّةِ الصعبة التي كانت تعيشها المنطقة العربية، والتي كانت تُلقي بظلالها وأعبائها على لبنان.

ولقد زاد من حدّة ذلك الانهيار في سعر الصرف ومن ارتفاع معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية، تراجع سلطة الدولة اللبنانية على مرافقها ومصادر إيراداتها. ذلك مما أسهم في تسعير التدهور الحاصل في الأوضاع المالية والنقدية، وأدى بدوره إلى انكشافٍ أكبر للاقتصاد اللبناني ولماليّته العامة، وبالتالي إلى التسبب بمزيد من التقلّبات الحادة والشديدة في سعر صرف الليرة اللبنانية، وكذلك الارتفاع في معدلات الفائدة على الاقتراض الحكومي.

في المحصّلة، فقد أدّى ذلك كلّه إلى مزيد من العجز في الخزينة العامة، وبالتالي إلى زيادات تراكميّة كبيرة في حجم الدين العام بحيث وصل مجموع الدين العام مع نهاية العام 1992 إلى حدود ما يعادل الثلاثة مليارات دولار أميركي.

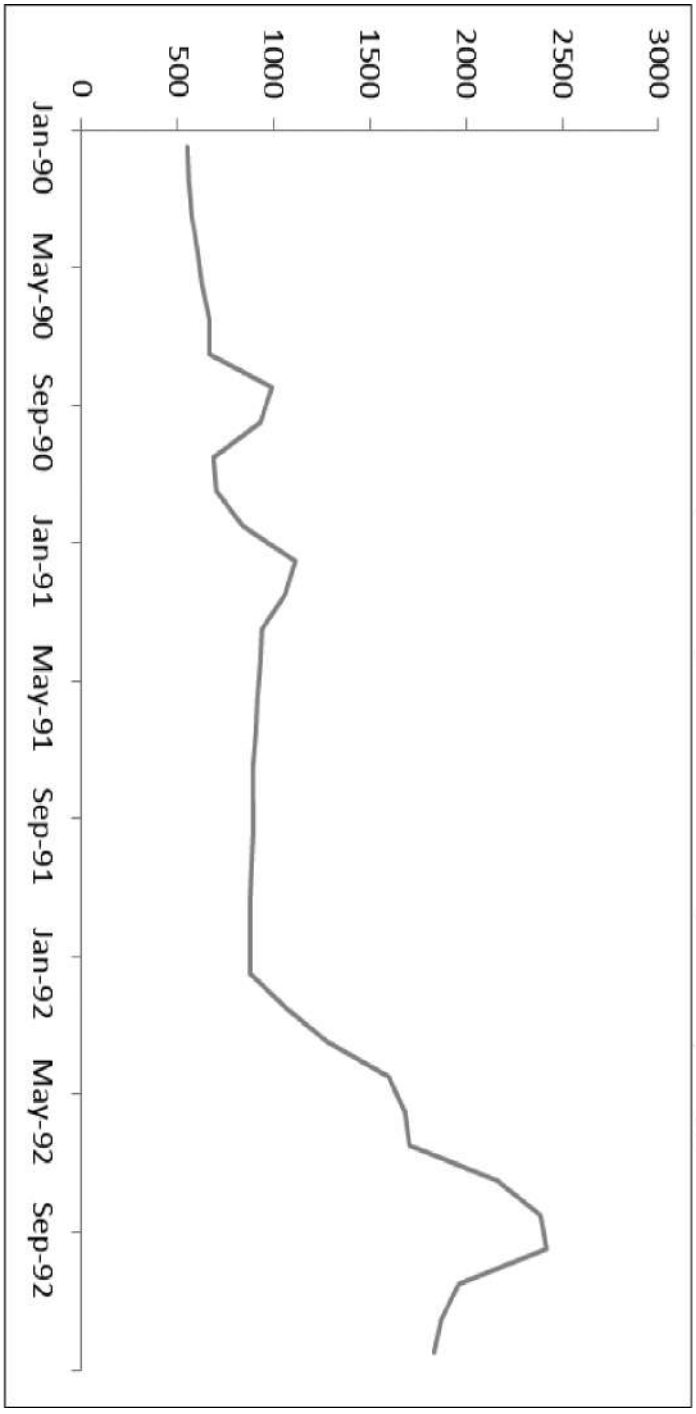
الرسم البياني رقم -1-

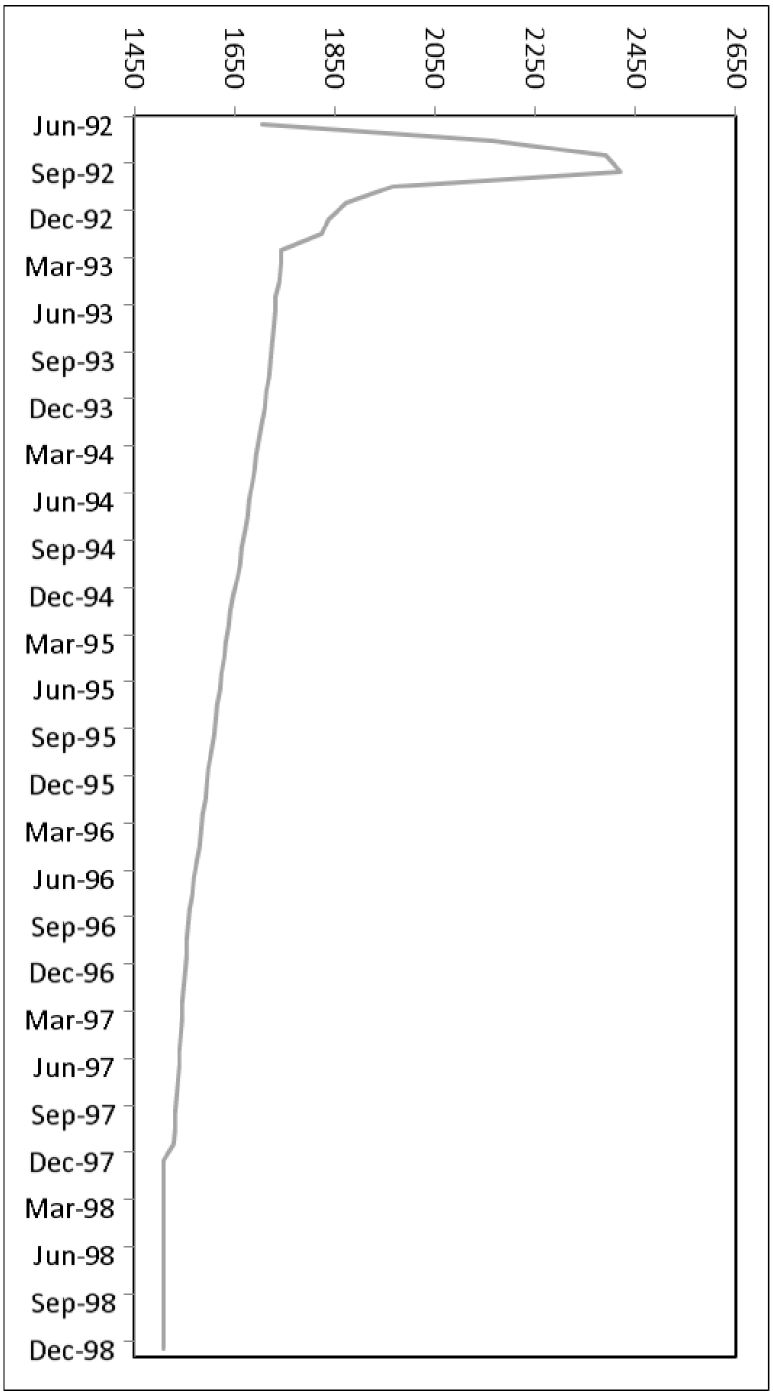
تطور سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأميركي من 2,18 ليرة لبنانية إلى حوالى خمسمائة ليرة لبنانية على مدى الأعوام 1973 وحتى 1989



الرسم البياني رقم -2A-

تطور سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي من ما يزيد عن خمسمائة ليرة إلى ما يزيد عن حوالى 2500 ليرة لبنانية على مدى الأعوام 1990– 1992





الرسم البياني رقم -2B-

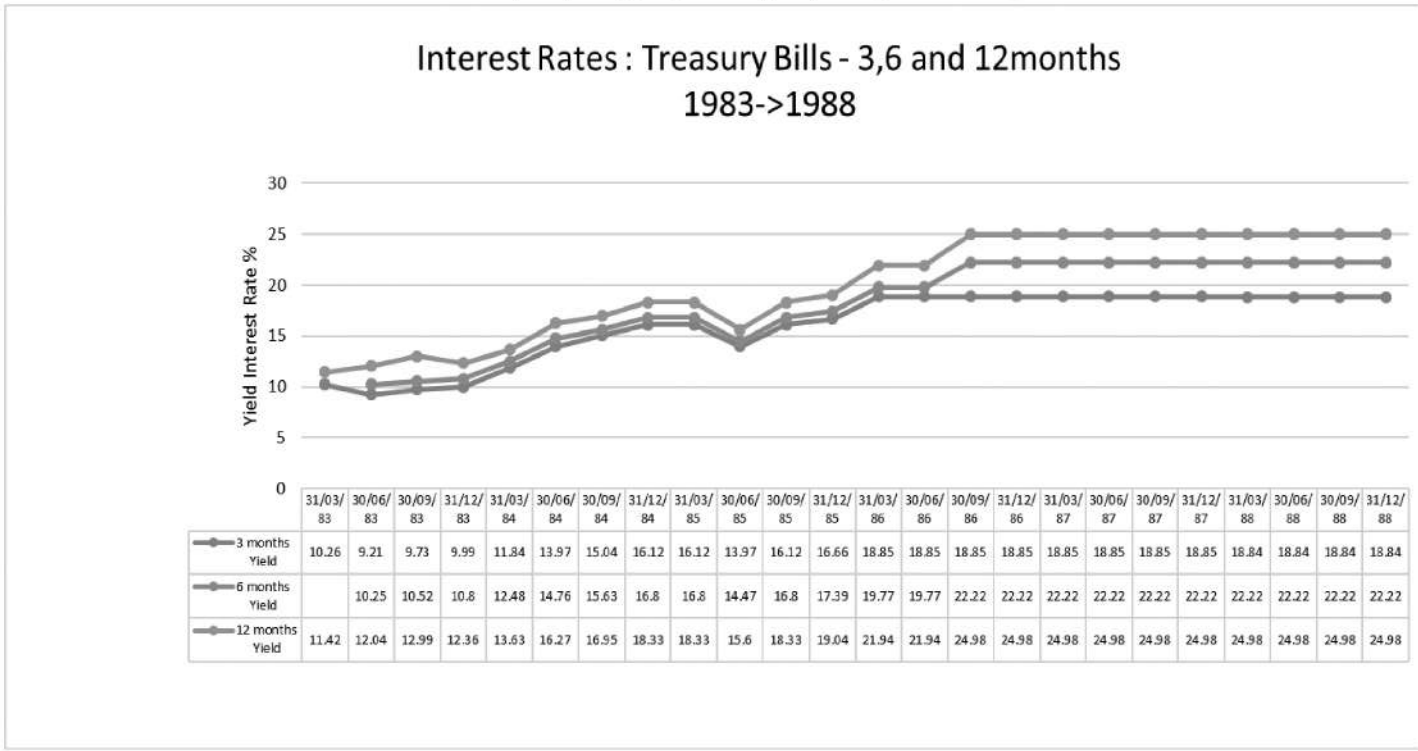
تطور سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي

على مدى الأعوام 1993 – 1998

الرسم البياني رقم –3–

معدلات الفوائد على السندات الحكومية اللبنانية لمدة 12,6,3 شهراً

للفترة الممتدة من 1983/03/31 وحتى 1988/12/31



	31/03/83	30/06/83	30/09/83	31/12/83	31/03/84	30/06/84	30/09/84	31/12/84	31/03/85	30/06/85	30/09/85	31/12/85	31/03/86	30/06/86	30/09/86	31/12/86	31/03/87	30/06/87	30/09/87	31/12/87	31/03/88	30/06/88	30/09/88	31/12/88
3 months Yield	10.26	9.21	9.73	9.99	11.84	13.97	15.04	16.12	16.12	13.97	16.12	16.66	18.85	18.85	18.85	18.85	18.85	18.85	18.85	18.85	18.84	18.84	18.84	18.84
6 months Yield		10.25	10.52	10.8	12.48	14.76	15.63	16.8	16.8	14.47	16.8	17.39	19.77	19.77	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22
12 months Yield	11.42	12.04	12.99	12.36	13.63	16.27	16.95	18.33	18.33	15.6	18.33	19.04	21.94	21.94	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98

الرسم البياني رقم -4-

معدلات الفوائد على السندات الحكومية اللبنانية لمدد 3، 6، 12 شهراً

خلال الفترة الممتدة من 1989/03/31 وحتى 1992/12/31



	31/03/89	30/06/89	30/09/89	31/12/89	31/03/90	30/06/90	30/09/90	31/12/90	31/03/91	30/06/91	30/09/91	31/12/91	31/03/92	30/06/92	30/09/92	31/12/92
3 months Yield	18.84	18.84	18.84	18.84	18.84	18.84	18.84	18.84	19.94	18.3	16.61	15.04	23.84	23.84	34.18	13
6 months Yield	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	22.22	24.71	21.6	19.77	16.8	25.34	24.34	35.28	15
12 months Yield	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	24.98	28.18	24.22	21.94	19.47	29.01	29.01	34.2	20.99

الرسم البياني رقم -5-

معدلات الفوائد على السندات الحكومية لمدة 24 شهراً

خلال الفترات الممتدة من 1977/6/30 وحتى 1991/12/31



الفصل الثالث:

على مشارف اتفاق الطائف

أولاً: لبنان واستمرار المعاناة

مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، كانت تزداد حدّة تدهور الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية، وكذلك تزداد معها حدّة الانهيارات الاقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية في لبنان. ولقد تزامنت تلك الانهيارات مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية في 1988/08/20، ومع انتهاء ولاية الرئيس امين الجميل في 1988/09/22؛ وذلك دون تمكن مجلس النواب اللبناني من انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وبالتالي كانت مبادرة الرئيس الجميل إلى تكليف قائد الجيش آنذاك ميشال عون تأليف الحكومة الانتقالية التي كان يفترض بها وبرئيسها أن يجهدا إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية.

لقد بادر الجنرال عون في حينها إلى تأليف حكومة عسكرية استقال نصفها فور تأليفها، مما أفقدها ميثاقيتها من جهة أولى، وأفقدها من جهة ثانية قدرتها على أن تكون جزءًا من الحل. على العكس من ذلك، فقد أصبحت هي ورئيسها جزءًا من المشكلة. فقد استعصى الجنرال عون في موقعه الجديد ولم يسع باتجاه تسهيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية. إذ كان همه الأوحد آنذاك السعي لأن يصبح هو الرئيس التالي للجمهورية اللبنانية مهما كلف الأمر.

ولم يَطُلْ الزمن كثيرًا حتى أعلن الجنرال عون بتاريخ 1989/03/14 بداية حرب التحرير ضدَّ "الاحتلال السوري" لإخراج القوات السورية من لبنان، أملاً منه في أن يتمكن شخصيًا من الوصول إلى موقع رئاسة الجمهورية. وهو – وكما تبيّن بعد ذلك – قد قام بتلك الحرب العبثية دون قراءة صحيحة لواقع الحال في لبنان، ودون إجراء تقييم سليم للمتغيرات الإقليمية التي كانت تحفل بها المنطقة العربية التي كانت أصلاً تعاني من ظروف إقليمية ودولية صعبة. ذلك مما فاقم الأوضاع الداخلية في لبنان سوءًا وتعقيدًا وفاقم علاقات لبنان العربية والدولية[3].

(3) يذكر الدكتور عارف العبد في الفصل السادس من كتابه تحت عنوان: "لبنان والطائف - تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل"؛ الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في العام 2001؛ وفي الصفحتين 203-204 بشأن التفاهم الدولي على حل المشكلة اللبنانية: "أنه وفي 6 أيار/مايو 1989 التقى وزيرا خارجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية في موسكو، وإثر الاجتماع صدر بيان أميركي - سوفياتي مشترك عن لبنان كان الأول والوحيد في تاريخ الحرب اللبنانية. وقد تضمن البيان الذي لا يتجاوز عدد كلماته الـ25 كلمة ثلاث نقاط رئيسية وهي:

1- دعوة الجبارين الفرقاء اللبنانيين إلى إنهاء القتال فورًا.

2- الطلب من المقاتلين الجلوس إلى طاولة الحوار.

3- تعهد الجبارين ببذل مساعيهما الحميدة لإنجاح الحوار المطلوب.

الملاحظة الأولى على البيان أنه جاء خاليًا من ذكر للموقف الأمريكي القائم على دعوة جميع الجيوش الأجنبية إلى الانسحاب من لبنان، كما جاء خاليًا من الموقف السوفياتي الداعي باستمرار إلى تنفيذ القرار رقم (425) وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية. هذا فضلاً عن أن البيان السوفياتي - الأمريكي المشترك لم يذكر حتى كلمة انسحابات، علمًا بأنه صدر في الوقت الذي كانت تدور فيه في لبنان حرب طاحنة تحت اسم حرب التحرير التي كان قد أعلنها العماد ميشال عون.

كما تبين من المؤتمر الصحافي الذي أعقب اللقاء المذكور أنه تم الاتفاق بين الدولتين على تجزئة القضية إلى جزأين:

جزء يبدأ العمل به فورًا، ويقوم على ترتيب البيت الداخلي اللبناني عن طريق إحياء المؤسسات الدستورية، والثاني يقوم على استبعاد التعامل مع قضيتي الانسحابات للوجود الفلسطيني في لبنان إلى الوقت الذي يتم فيه اتفاق لحل مشكلة الشرق الأوسط ككل، باعتبار أن هذين الموضوعين يربطان القضية اللبنانية مباشرة بقضية الشرق الأوسط".

إثر انتهاء القمة، وفي الرابع من حزيران/يونيو 1989، عقدت اللجنة العربية الثلاثية اجتماعًا في

الرباط تبنت فيه خطة عمل على المستويين الأمني والسياسي، ودعت إلى وقف فوري لكل أعمال العنف ورفع الحصارات وفتح المعابر، وبدأت بإعداد وثيقة وفاق وطني لحل الأزمة اللبنانية، وأوكلت إلى وزراء خارجية الدول الثلاث مهمة القيام بالإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة العمل، وقررت أن يتفرغ الأخضر الإبراهيمي لمتابعة كل القضايا مع المعنيين.

في هذا السياق، اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث (المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر)، على هامش اجتماعات مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد، وأصدروا بيانًا بنية استئناف اللجنة عملها. وفي السابع عشر من أيلول/ سبتمبر 1989 صدر عن اللجنة الوزارية العربية ما عرف ببيان النقاط السبع الذي أعاد رسم سير آلية الحل العربي.

وقد جاء في البيان: "إن اللجنة الثلاثية العربية.. حقنًا للدماء وحرصًا على إشاعة الأجواء الممهدة لعودة الأمن والاستقرار وتوفيرًا للمناخ الملائم للوفاق الوطني تقرر:

"أولاً: وقف إطلاق النار بشكل فوري وشامل في كل أنحاء لبنان.

ثانيًا: تأليف لجنة أمنية لبنانية برئاسة الأخضر الإبراهيمي مندوب اللجنة الثلاثية العربية العليا إلى لبنان، وتتولى اللجنة الأمنية المذكورة الإشراف على وقف إطلاق النار ووضعه موضع التنفيذ ومراقبة السفن التي ترد إلى اللجنة الأمنية اللبنانية معلومات أنها تحمل أسلحة وذخائر إلى أي طرف كان.

ثالثًا: فك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي فور بدء اللجنة الأمنية اللبنانية ممارسة مهماتها.

رابعًا: الطلب من جميع الأفرقاء في لبنان التوقف الفوري عن استخدام السلاح بكل أنواعه ومن أي جهة كان، وكذلك وقف الحملات الإعلامية.

خامسًا: دعوة جميع الدول المعنية وتلك التي أيدت اللجنة الثلاثية في مهمتها لحل الأزمة اللبنانية إلى العمل بكل إمكاناتها لوقف أي إمداد بالسلاح لأي كان في لبنان.

وقد قامت اللجنة الثلاثية العربية العليا بإجراء الاتصالات اللازمة ولقيت تجاوبًا كاملاً لتحقيق ذلك.

سادسًا: توجيه الدعوة إلى أعضاء المجلس النيابي اللبناني للاجتماع لإعداد وثيقة الوفاق الوطني ومناقشتها بتاريخ 1410/03/01هـ الموافق 1989/09/30م.، بعد تثبيت وقف إطلاق النار وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت الدولي. وسيتم الإعلان عن مكان اجتماع البرلمانيين بعد المشاورات التي سيجريها السيد الأخضر الإبراهيمي في هذا الشأن.

سابعًا: تقرر أن يتوجه السيد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان يوم الأحد السابع من الشهر الثاني عام 1410هـ. الموافق 1989/09/07م. لوضع هذا القرار موضع التنفيذ".

ولقد أدخلت اللجنة الثلاثية بعض التعديلات على مشروع نص "وثيقة الوفاق الوطني" قبل أن تستأنف عملها، وهذه التعديلات أصابت بشكل جوهري مسألة إعادة انتشار القوات السورية، إذ إن النص الأول أورد أن على القوات السورية إعادة التجمع والانتشار في البقاع خلال ستة أشهر من اتفاق النواب. لكن التعديل الذي أدخل مدد الفترة التي يفترض أن تعيد القوات السورية فيها

ولقد حصل ذلك التدهور الأمني قبل أسابيع قليلة من تاريخ انعقاد اجتماع القمة العربية العشرين غير العادية في الدار البيضاء في المغرب في 23–26 أيار 1989؛ إذ تشكّلت لجنة ثلاثية عليا مؤلفة من عاهل المملكة العربية السعودية الملك فهد، وملك المغرب الملك الحسن الثاني، ورئيس جمهورية الجزائر الشاذلي بن جديد، مُنِحتْ الصلاحيات الشاملة والكاملة لحل الأزمة اللبنانية؛ وهي القمة التي تمت من خلالها عودة مصر إلى العالم العربي، مما كان يمهّد لانعقاد مؤتمر السلام من أجل لبنان.

في ذلك الوقت، بدأ يلوح في الأفق وميض متغيّرات إيجابية أساسيّة في المنطقة تمهد لاستعادة السلام إلى لبنان، وتوحي بإمكانية تجديد الثقةِ بلبنان وبمستقبله. ولقد حصل ذلك نتيجة توصّل النواب اللبنانيين الذين اجتمعوا في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية إلى إقرار وثيقة الوفاق الوطني اللبناني بالإجماع بتاريخ 1989/10/22 بحضور 62 نائبًا من أصل 73 نائبًا. وهو الاتفاق الذي أصبح يعرف باتفاق الطائف، والذي أنهى الحرب اللبنانية الداخلية وحظي بموافقة عربية سعودية وسورية، وكذلك بدعم عربي ودولي أوروبي وأميركي وسوفياتي، ومباركة من قبل البطريرك صفير والكرسي البابوي.

لقد حسمت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، وكما جاء في مقدمة الدستور، مسائل الهوية والانتماء والمصير في لبنان؛ وهي الوثيقة التي قامت على التوفيق بين نزعتين أساسيتين في لبنان كان لكل واحدة منهما جمهورها

انتشارها في البقاع من ستة أشهر إلى سنتين بعد إقرار الإصلاحات الدستورية، وبعد الاتفاق مع الحكومة اللبنانية. وفيما كان النص الأول يلحظ أن هذا الأمر يتم برعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا شطبت عبارة رعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا.

لقد حظي بيان اللجنة الثلاثية بدعم عربي ودولي واضح، فصدرت بيانات عن أغلبية الدول العربية والدول الأجنبية من الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة، فالاتحاد السوفياتي وفرنسا ودول عدم الانحياز والمجموعة الأوروبية... الخ. بمعنى آخر، فإن عودة اللجنة إلى العمل وفق الصيغة الجديدة كانت قد أصبحت محط إجماع عربي ودولي يهدف إلى إنهاء الأزمة اللبنانية.

ومؤيدوها. النزعة الأولى بشأن نهائية الكيان اللبناني بأنه وطن نهائي لجميع أبنائه بما ينفي عنه صفة المؤقت، وكذلك ينفي عنه احتمالات التجزئة أو التصغير أو الإلحاق بكيان أكبر. والثانية، التأكيد أن لبنان وطن عربي الهوية والانتماء. وبناء على هذا التوفيق، فقد أصبح لبنان يقوم على إيجابيتين بدلاً من سلبيتين: عدم الالتحاق أو الإلحاق بسوريا، وعدم قبول استمرار الانتداب الفرنسي – أي لا شرق ولا غرب – وهذا التوافق الجديد كان فيه ايضًا ما يفيد فكرة تحييد لبنان عن الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية.

عقب ذلك، وبناء على الاتفاق الذي أقرّه النواب والفرقاء اللبنانيون في الطائف برعاية سعودية وسورية، فقد تكلل الامر بتصديق مجلس النواب اللبناني عليه بتاريخ 1989/11/05، وتمَّ على أساس منه تعديل الدستور اللبناني وانتخاب رينيه معوض بتاريخ 1989/11/5 رئيسًا للجمهورية.

لكن فرحة اللبنانيين تعرضت آنذاك لنكسة كبيرة وخطيرة، تمثّلت باغتيال الرئيس الشهيد رينيه معوض بتاريخ 1989/11/22 في مناسبة عيد الاستقلال اللبناني، أعقبها انتخاب الرئيس الياس الهراوي وتشكيل حكومة الرئيس سليم الحص الثالثة بتاريخ 1989/11/25.

مع ذلك، لم تكتمل فرحة اللبنانيين بسبب نشوب حرب الإلغاء في 1990/01/31 التي شنّها الجنرال عون ضدَّ القوات اللبنانية؛ وذلك في خضم استعصائه ورفضه لما اتَّفَق عليه اللبنانيون في الطائف ولما أقرّه المجلس النيابي.

تلك الأجواء الصاخبة والمتغيرة في المنطقة، لم يعرها الجنرال عون الاهتمام الذي تستحقه؛ إذْ كان قد أصبح مهجوسًا بخوض حروبه التدميرية أملاً في أن يصبح هو رئيسًا للجمهورية، غير عابئ بالتداعيات التي سوف تنجم عن أفعاله.

وفي خضم تلك الاحداث، جرى الإعلان عن توحيد اليمن بشقيه الشمالي والجنوبي في 1990/05/22، وعقدت القمة العربية الحادية والعشرون غير العادية في بغداد.

لكن الأجواء العربية والإقليمية والدولية المحتدمة كانت تخبئ مفاجأة وكارثة من نوع آخر تمثلت بغزو الرئيس العراقي صدام حسين الكويت في 1990/08/02، أعقبه انعقاد القمة العربية الثانية والعشرون غير العادية في القاهرة بتاريخ 1990/08/15. وهي القمة التي أسهم انعقادها في التحضير بعد ذلك لحرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت الذي قادته الولايات المتحدة، وإلى جانبها السعودية ومصر وسوريا ودول أخرى بتاريخ 1991/01/17.

كان للتطورات التي تمثلت بإقرار اتفاق الطائف في المجلس النيابي وانتخاب الرئيس الياس الهراوي بعد اغتيال الرئيس الشهيد رينيه معوض، واجتياح العراق للكويت، أن توفرت الظروف الملائمة والمساعدة لإخراج لبنان من أتون الحرب اللبنانية العبثية. كذلك، فقد أسهم الإعداد لتحرير الكويت في التمهيد لإزاحة الجنرال عون بتاريخ 1990/10/13 بعد أن رفض الانصياع للحل الذي أقرّه المجلس النيابي، وبالتالي إلى إسقاط حكومته المؤلفة من نصف أعضائها؛ وذلك من خلال العمل العسكري الذي قامت به سوريا ضدّه.

تجدر الإشارة إلى أنّ تلك التطورات التي أخرجت لبنان من المأزق الصعب الذي أصبح في أتونه، هي ذاتها التي سمحت بإطلاق يد النظام السوري في لبنان بموافقة الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا الصدد، يجدر السؤال: ماذا لو لم يعاند الجنرال عون ويستمر في موقفه الرافض للحل. ألم يكن من الممكن عندها أن يلعب الجنرال عون دورًا وطنيًا وبنّاءً من أجل صنع السلام في لبنان، وبالتالي بما يحول دون إطلاق يد النظام السوري في لبنان على الشكل الذي جرى،

وبما كان يمكن أن يتيح له بعدها الإسهام في العمل الجدي نحو استكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني، بما يعنيه ذلك من تقدم على مسارات تمكين الدولة اللبنانية من الحفاظ على قرارها الحر، وتعزيز سيادتها وسلطتها؟

على ما يبدو، فإنّ رغبة الجنرال في تحقيق حلمه الرئاسي حالت دون تبصره بالأمور، فدفع باتجاه التصعيد، وأقدم على حلّ المجلس النيابي، كما وأسهم بعدها في مقاطعة الانتخابات الجديدة، وفي زيادة حدة المواجهات الداخلية، مستعينًا على ذلك بالعلاقة التي نسجها مع النظام العراقي آنذاك. وعلى هذه المسارات الجديدة، أسهم الجنرال عون في إدخال لبنان في خضم تلك المواجهات الداخلية والإقليمية، وبالتالي في ما وصل إليه لبنان بعد ذلك من تفريط حقيقي باستقلاله وسيادته.

المؤسف، انها هي العقلية ذاتها التي استمرت تتحكم به، والتي مارسها الجنرال عون بعد ذلك عقب عودته إلى لبنان، في تعطيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية بداية لستة أشهر بالنسبة للرئيس سليمان، وبعد ذلك لمدة سنتين ونصف السنة حتى يصار إلى انتخابه في العام 2016. وهي التصرفات التعطيلية ذاتها التي استمر يمارسها بعد ان أصبح رئيسًا للجمهورية.

بالفعل، فإنّ المفاعيل الإيجابية لما تمّ التوصل إليه في اتفاق الطائف، كان عليها أن تنتظر حتى تتمَّ إزالة العصيان الذي مارسه الجنرال ميشال عون بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1990، ولجوئه إلى السفارة الفرنسية، وانتقاله بعد ذلك إلى قبرص ومنها إلى فرنسا عبر سفينة حربية فرنسية بتاريخ 30 آب/أغسطس 1991، ما وفَّر له الإقامة هناك لمدة خمس عشرة سنة.

في تلك الفترة التي تلت نجاح معركة عاصفة الصحراء، تمّ التوقيع على معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا في 05/22/ 1991، وانعقد مؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/30. هذا المؤتمر كان يفترض به أن يطلق مسار التسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية. المؤسف أنّ هذا المؤتمر ما لبث أن أُسقِطَ من قبل من كانوا بعضَ دعاته، وكذلك لعدم توافر التوازن الضروري بين القوى الدولية، ولا حتى توافر الإرادة الدولية الفاعلة والحاسمة لدفع إسرائيل إلى الالتزام باحترام القرارات الدولية، والعمل على تنفيذها من أجل إقامة السلام المنشود.

ثانيًا: إجراء الانتخابات النيابية وتأليف الحكومة الأولى للرئيس رفيق الحريري

في خضم تلك المتغيرات، وفي غياب الرؤية الواضحة والخطة الموثوقة التي تستطيع أن تشقّ الطريق نحو البدء باستعادة نهوض لبنان، كانت الضغوط والتردي الاقتصادي والمالي تتسبَّب بازدياد هشاشة الأوضاع العامة في لبنان. فلقد استقالت حكومة الرئيس عمر كرامي تحت الضغوط الشعبية التي اشتعلت بعد التدهور الكبير في سعر صرف الليرة اللبنانية، لتتألف بعد ذلك حكومة الرئيس رشيد الصلح التي تولّت إجراء الانتخابات النيابية الجديدة.

لقد تمّ إجراء انتخابات نيابية في صيف العام 1992، بعد مرور عشرين عامًا على إجراء آخر انتخابات نيابية في لبنان في العام 1972. ذلك ما وضع لبنان على أبواب مرحلة جديدة كان يؤمَّل منها أن يستطيع لبنان استعادة الاعتبار لدولته ولقرارها الحر، وبالتالي تمكينه من المسارعة إلى ولوج باب الأمل في تحقيق النهوض المستقبلي الواعد على مختلف الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والإعمارية.

في تلك الأثناء، وعلى الرغم من بعض العيوب التي شابت عملية إجراء الانتخابات اللبنانية، وكذلك على الرغم من بعض الشكوك التي تجمّعت حول صحّة تمثيلها لجميع المكوّنات اللبنانية، فقد نجح لبنان في نهاية المطاف في تحديد مساراته الوطنية، بحسم مسائل الهوية ونهائية الكيان اللبناني.

إلاّ أن هذا المسعى لم يكتب له النجاح حسب ما كان مؤملاً، ولاسيما باستكمال تطبيق اتفاق الطائف، وكذلك باستكمال المؤسسات الدستورية وفقًا لما تنص عليه المادة 95 من الدستور المعدل، وبما يقتضيه ذلك لجهة تشكيل

الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وأن يصار بالتالي إلى إنشاء مجلس الشيوخ الذي تتمثل فيه جميع العائلات الروحية، والذي تنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية. كذلك الأمر لجهة إجراء الإصلاحات التي وردت في وثيقة الوفاق الوطني، ولاسيما بما يختص باللامركزية الإدارية الموسعة في ظلّ الدولة اللبنانية الواحدة الموحدة ذات السلطة المركزية القوية. وهي الأمور التي – وياللأسف – لم تحصل ولأسباب عديدة من ضمنها تلكؤ قسم من اللبنانيين عن الدفع بذلك الاتجاه، وعدم رضا النظام الأمني السوري اللبناني بتسهيل عملية الانتقال الديمقراطي والسلمي نحو التطبيق الكامل للدولة المدنية في لبنان.

الفصل الرابع:
رفيق الحريري رئيسًا للحكومة – "الإنجازات في ظل إرغامات الاحتلال والاجتياحات الإسرائيلية، والانقسامات الداخلية، والوجود السوري، وتداعيات الصدمات الإقليمية والدولية، وبروز الاستعصاء على الإصلاح"

في ذلك الوقت الذي كانت تتسارع فيه الأحداث الداخلية، تمكَّن رفيق الحريري من تأليف حكومته الأولى.

لقد شكّل تأليف الرئيس رفيق الحريري حكومته الأولى بداية مرحلة جديدة، ومهمازًا للبدء في استعادة الثقة لدى اللبنانيين ولدى المجتمعين العربي والدولي بالدولة اللبنانية والاقتصاد الوطني اللبناني وماليته العامة. ذلك ما انعكس تحسنًا كبيرًا في سعر صرف الليرة اللبنانية وانخفاضا كبيرا في معدلات الفائدة ابتداء من مطلع العام 1993. وقد استمرّ ذلك التحسّن، وبالتالي بدأ يتعزّز الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية استنادًا إلى السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية التي اعتمدتها الحكومة اللبنانية، ومنها ما عمل عليه مصرف لبنان، وبالتنسيق معها فيما خصّ السياسة النقدية، التي شجعت على تحقيق فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات اللبناني، وتعزيز سعر صرف الليرة اللبنانية، الأمر الذي كان يفترض أن يترافق ويتساوق مع تبنّ ثابت ومثابر للبرامج الإصلاحية على الصعد السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية. وهو – ويالللأسف – لم يحصل لا بالقَدْرِ ولا بالتوقيت المنشودين.

لقد أخذت تلك الحكومة على عاتقها آنذاك العمل على استعادة الثقة، وبدأت سعيها نحو تحقيق التقدّم على مسارات النهوض والبدء في استعادة النمو الاقتصادي. ذلك في ظلّ وضع داخلي مليء بالضيق الذي كان يمليه تراكم المشكلات التي تسببت بها تداعيات الحروب الداخلية والإقليمية، والمليء أيضًا بالمطبّات والمفاجآت والصدمات. كل ذلك وسط ظروف إقليمية ودولية شديدة الصعوبة، عانى لبنان خلالها من استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من أراضيه. ذلك الاحتلال الذي كان قد بدأ في العام 1978، ثمّ بلغ مداه في العام 1982 باجتياح العاصمة بيروت، والذي أعقبه بعد ذلك اجتياحان عسكريان جويان في العامين 1993 و1996، وما كان يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية كبرى على أكثر من صعيد وطني وسياسي. وكذلك من تأثيرات وتداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، وعلى المالية العامة، تسببت بتقلبات حادة في أسعار الفوائد في لبنان، وكذلك على استمرار العجز في حسابي الموازنة والخزينة، وعلى تراكم حجم الدين العام، وفي المحصلة على الاستقرار النقدي.

الحقيقة التي يجب ان لا تغيب عن بال أحد، هي أنه، ومع نهاية الأحداث اللبنانية، وفي نهاية العام 1992، كان على الدولة اللبنانية أن تعالج جملةً من المسائل والمشكلات، التي كانت كل واحدة منها تشكل أولويةً، وتتطلب معالجةً سريعةً، وتخصيص موارد مالية هائلة لم تكن متوفّرة للخزينة اللبنانية.

فمن جهة أولى، كان على الحكومة اللبنانية الجديدة أن تعالج جملةً من المشكلات الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي نجمت عن الأحداث الداخلية وعن استمرار الاحتلال الإسرائيلي واستمرار اعتداءاته واجتياحاته، بما في ذلك معالجة استمرار المشكلة الكبيرة والضاغطة من أجل تأمين عودة المهجرين اللبنانيين إلى بلداتهم وقراهم.

كذلك، كان على الحكومة اللبنانية **من جهة ثانية**، أن تتفهَّم وتتكيَّف مع التحولات والمتغيرات التي أملاها استمرار الوجود العسكري والأمني والسياسي السوري وتعاظم نفوذه وتأثيراته الضاغطة على الحياة اللبنانية بمعظم وجوهها؛ وذلك خلافًا لما نصّت عليه وثيقة الوفاق الوطني اللبناني في الطائف، وتحديدًا لجهة انسحاب الجيش السوري خلال مدة سنتين إلى البقاع.

الحقيقة، ان الوجود الطاغي للنظام الأمني السوري أصبح متدخلاً وبشكل متزايد في كثير من القضايا والمسائل التي تتعدى الشؤون العسكرية والأمنية والسياسية والخارجية، وصولاً إلى التدخل في السياسات الداخلية، ليصبح الوجود السوري في لبنان الناظم للعلاقات بين مختلف الفئات والمجموعات السياسية اللبنانية، والمتلاعب بالتوازنات الداخلية، كما أصبح ذلك الوجود متدخلاً بالشؤون الاقتصادية والمالية والنقابية والعمالية في البلاد، مع ما كان لذلك من تأثيرات سلبية كبيرة على الكثير من الشؤون الاقتصادية والمالية.

ذلك ما كان يقتضي أن تتصرف الحكومة اللبنانية بقدر كبير من الحكمة والتبصر لمعالجة هذا التدخل المتعاظم وإلى كيفية التفلت من بعض إكراهاته.

كذلك، كان على الحكومة اللبنانية، **ومن جهة ثالثة**، أن تعالج المسائل والمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية القديمة والمستجدة، ولاسيما المشكلات التي ترتبت على تدمير وتقادم جزء كبير من البنى التحتية أو عدم تلاؤم الكثير منها مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة ومع متطلبات تلاؤم الاقتصاد اللبناني مع طبيعة ومقتضيات المرحلة القادمة وطبيعة الاقتصادات الحديثة.

ولعلّ ما بات ينعُمُ به اللبنانيون في نهاية التسعينيات وبعدها، أنساهم ما كانت عليه الحال في نهاية العام 1992، وما كانت عليه الحال قبل انطلاق ورشة النهوض والإنماء والإعمار، وقبل البدء في اجراء المعالجات الجدية للمعضلات الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخدماتية والإدارية التي نزلت أو حلَّت بلبنان على مدى سبعة عشر عامًا، أي منذ العام 1975 وحتى العام 1992 وتداعياتها اللاحقة على أكثر من صعيد.

ففي نهاية العام 1992، كانت البنى التحتية المادية من كهرباء وهاتف ومياه وصرف صحي ومعالجة النفايات الصلبة والطرقات والمطار والمرافئ قد أصبحت في بعض الأمكنة قاصرة أو معطَّلة أو شبه معدومة في أمكنة أخرى. أما على صعيد الخدمات التي تقدمها الدولة عادةً، سواءٌ على مستوى الرعاية الصحية أو التربوية أو الإنسانية والاجتماعية، فكانت أيضًا قد أصبحت قاصرة أو شبه غائبة. ذلك في الوقت الذي قاربت معدلات التضخم المئة والعشرين بالمئة في العام 1992، وتدنى سعر صرف العُملة الوطنية إلى مستوى 2850 ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي الواحد، وتخطت معدلات الفوائد الـ37%، في حين بلغ مجموع الدين العام في نهاية العام 1992 حوالى ثلاثة مليارات دولار.

في ذلك الوقت أيضًا، كان الوضع الاجتماعي والمستوى المعيشي للبنانيين قد وصل إلى حدود مقلقة، الأمر الذي كان يعني ضرورة المسارعة إلى إجراء المعالجات اللازمة ليتمكن اللبنانيون من الصمود، وبعدها من أجل النهوض. وهو ما كان يعني اضطرار الحكومة إلى تحمل المزيد من الإنفاق العام لاستعادة النهوض الوطني بأشكاله كافة، وبالتالي أن تصبح الخزينة العامة مضطرة إلى تسجيل المزيد من العجز في الموازنة والخزينة، واستطرادًا إلى تحمل عبء الدين العام المتزايد.

ذلك لأنه، وفي ظلّ تلك الأوضاع الضاغطة على أكثر من صعيد، لم يكن بإمكان الحكومة اللبنانية تدبير مصادر إيراداتٍ تُوازنُ بمبالغها وطبيعتِها الإنفاقَ الكبيرَ الذي اضطرت الخزينة إلى تحمله، أو الإنفاق المتزايد الذي جرى تحميلُها إياه. ذلك ما كان يعني انتفاء الوفورات في الخزينة، بما أدّى إلى زيادة كبيرة ومستمرة في مبالغ العجز فيها، وبالتالي إلى زيادة في حجم الدين العام.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار أن هذا الدين العام المتراكم حتى نهاية العام 1992، والبالغ ما يعادل ثلاثة مليارات دولار، كان سيصبح مع نهاية العام 2004، حين قدَّم الحريري استقالته، مع إضافة كلفة خدمته على أساس معدلات الفائدة[4] التي كانت سائدة خلال السنوات 1993–2004 ما يزيد عن 13 مليار دولار أو ما يمثل تقريبًا 40% من مجمل الدين العام كما أصبح عليه في نهاية حزيران 2004[5]. هذا علمًا أنه قد أصبح مجموع ذلك الدين العام القديم مع الكلفة المتراكمة لخدمته في نهاية العام 2019 حوالى 35 مليار دولار أميركي.

في ذلك الوقت، وفي ما خَصَّ إيرادات الخزينة اللبنانية، فإنّه لم يكن يتعدى مجموعها الإجمالي في العام 1992 الألف مليار ليرة لبنانية، وكانت نِسَبُ العجز المحقق في الخزينة بالمقارنة مع مجموع الإنفاق تصل إلى أكثر من 60% مع ما يترتب على ذلك من تراكم إضافي للدين العام وارتفاعٍ في كلفة خدمته وارتفاع في معدلات الفائدة في الاقتصاد اللبناني.

---

(4) جرى احتساب معدل الفائدة على أساس معدل الفوائد التي كانت تدفعها الخزينة في السوق الأولية على إصداراتها بالاستحقاقات الموزعة على 3- 6- 12- 24 شهرًا.

(5) راجع الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب بشأن ما تطرقت إليه مداخلتي في ختام جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب التي انعقدت من أجل إقرار مشروع موازنة العام 2004.

لقد شكّل النجاح في تأليف حكومة الرئيس الحريري الأولى حافزًا للبدء باستعادة الثقة ولتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وبالتالي للبدء بتحقيق زيادة معتبرة في معدلات النمو الاقتصادي وفي زيادة إيرادات الخزينة العامة، وكذلك في تحقيق زيادة في حجم التدفقات المالية إلى لبنان، ما أسهم في تعزيز ميزان المدفوعات اللبناني بالعملات الأجنبية. ولقد حصل ذلك بسبب ما كان يتمتع به الرئيس رفيق الحريري من ثقة، وما كان يحمله وحكومته من آمال وفرص وسياسات وبرامج كان من المفترض أن يصار إلى تنفيذها والبناء عليها، وبالتالي استخدامها خير استخدام والالتزام بتنفيذ مقتضياتها الإصلاحية من أجل أن يتمكن لبنان من تحقيق النمو وتعزيز النهوض المستدام من خلال المثابرة على التقدم في مسارات الإصلاح التي كان يحتاجها لبنان، بما في ذلك استعادة التوازن التدريجي إلى المالية العامة، والاستقرار إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

إلاّ أنّ تلك الآمال حتى تتحقق كانت بحاجة إلى دعم عربي ودولي كبير من جهة أولى، وكذلك إلى دعم داخلي كبير ومستقر بالمثابرة على التقدم في مسارات الإصلاح والنهوض من جهة ثانية.

فأما على صعيد الدعم المؤمل من الأشقاء والأصدقاء، فإنّ ذلك لم يحصل بسبب عدم ترجمة الوعود التي تلقاها لبنان في مطلع التسعينيات من المجتمعين العربي والدولي لمساعدته على تخطي مشكلاته. ومن ذلك ما يعود للمتغيرات التي طرأت على الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة العربية عقب الاجتياح العراقي للكويت في آب/أغسطس من العام 1990. وبالتالي، كان أن دخلت المنطقة العربية في مرحلة جديدة، تراجعت خلالها فكرة إنشاء صندوق الدعم العربي والدولي لإعادة إعمار لبنان. إذ بدأت تتراجع وتنحسر معها تلك الآمال التي علقها اللبنانيون وعلقتها

الحكومة الاولى للرئيس رفيق الحريري على تحقق الحلول السريعة لمشكلات لبنان المستعصية عبر الدعم الموعود من خلال إنشاء الصندوق العربي والدولي لمساعدة لبنان والمقدرة في حينها بمليارَي دولار أميركي. ذلك كان يعني اضطرار الحكومة اللبنانية للتفكير بوسائل أخرى، منها الاعتماد على نفسها وعلى ما يمكنها الحصول عليه من قروض ميسرة من الصناديق العربية والدولية، لتوفير مصادر التمويل اللازمة لإعادة إعمار لبنان. وبالتالي، فقد طُوِيتْ فكرة إنشاء ذلك الصندوق.

أما الأمل في استمرار الدعم السياسي الداخلي لمساعي الحكومة على مسارات الإصلاح والنهوض، فإنه لم يستمر طويلاً. فلقد بدأت الاستعصاءات تتكشّف، وتتوضح بالتالي ممارسات التهرب من الالتزام بمقتضيات ذلك الإصلاح. وهو ما كان عمليًا يحول من **جانب أول** دون رفع مستوى الأداء والفعالية الإنتاجية في إدارات الدولة ومؤسساتها، ويحول دون خفض مستويات الشهية المرتفعة للإنفاق التي بدأت تتعاظم لدى الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية التي كانت قد بدأت في إحكام قبضتها على الدولة اللبنانية في إداراتها ومؤسساتها، وبالتالي بدأت في ممارسة نفوذها في الضغط لزيادة حجم الإنفاق الإرضائي؛ وهو الانفاق الذي لم تكن لمعظمه الأولوية الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

من **جانب ثانٍ**، كانت تتصاعد وتتفاقم استعصاءات من نوع آخر وتتعلق بعدم التجاوب مع ما يؤدي إلى ترشيد الانفاق وإلى ترشيق حجم الدولة في اداراتها ومؤسساتها العامة وكذلك في مختلف أجهزتها واسلاكها العسكرية والأمنية، وبما كان يحول أيضًا دون نجاح الجهود في الحدّ من زيادة حجم الدولة والحد من تنامي حجم العجز في الخزينة. وبالتالي يحول دون الحد من تنامي حجم الدين العام.

من **جانب ثالث**، كانت هناك مشكلات خطيرة أخرى تتسبب باستمرار وزيادة حجم العجز في الموازنة وبالتالي في استمرار زيادة حجم الدين العام، ومنها ذلك العبء الذي عانى منه لبنان كثيرًا آنذاك، الا وهو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من لبنان، وتكرار اعتداءاته 1993– 1996 مما كان يؤدي إلى تهجير قسم معتبر من أهالي المناطق التي كانت تحتلها إسرائيل، مع ما كان يحمله من تزايد الأعباء الإنسانية والاقتصادية والمالية على الدولة اللبنانية.

ومن **جانب رابع**، تعقد المشكلات الإقليمية فيما يتعلّق بالأوضاع المستجدة في إيران والعراق وسوريا، وعدم التوصل إلى أي تقدم على صعيد الصراع العربي – الإسرائيلي؛ وهي المشكلات التي كانت ترخي بظلالها السلبية على الأوضاع العامة في لبنان.

ذلك بالإضافة إلى **جانب خامس**، يعود إلى تزايد التأثيرات السلبية للقبضة الحديدية القوية للوجود العسكري والأمني السوري في لبنان على مختلف جوانب الأوضاع والسياسات العامة في البلاد.

جميع تلك المشكلات الوطنية والإقليمية كانت تشكل ضغوطًا حياتية وسياسية وأمنية واقتصادية ومالية على الحكومة اللبنانية، وبالتالي كانت تستتبع مطالبات تعتبر من قبل أصحابها أولويات، وتتطلّب معالجتها الكثير من الحكمة والتبصر والمبادرات. ذلك في الوقت الذي لم تكن تتوفر الظروف والعوامل السياسية الملائمة لمعالجة ذلك الكم الكبير من المشكلات والمطالبات، وبالطبع لم تكن تتوفر لدى الخزينة اللبنانية الأموال اللازمة لذلك.

نتيجة لذلك، فقد بدأت المؤشرات المالية والنقدية تظهر تراجعًا بسبب الاستعصاء على الإصلاح من قبل النظام الأمني السوري والعديد من السياسيين والمسؤولين اللبنانيين الذين يلوذون به. ذلك مما كان يؤدي إلى

بروز أنواع جديدة من المشكلات التي كانت في الأصل تتعقّد وتتعاظم وأصبحت تستدعي المسارعة إلى تنفيذ برامج الإصلاح الحقيقية لمعالجة المشكلات والمسائل والمصالح والاعتبارات المتجذرة في لبنان، والتي تراكم بعضها على مدى سنوات ما قبل الحرب وخلالها. هذا علمًا أنّ بعضها الآخر استجد وأصبح هو أيضًا تستدعيه وتمليه الظروف الداخلية والإقليمية غير المؤاتية.

الحقيقة، انّ مشكلةَ تفاقم العجز في الخزينة، وبالتالي تراكم الدين العام وتفاقم خدمته رافقت حكومات الرئيس رفيق الحريري الثلاث الأولى، إضافة إلى حكومة الرئيس سليم الحص في العامين 1998–2000، وكذلك الحكومتين الاثنتين للرئيس الحريري اللتين تلتها. ذلك إلى جانب مجموعة متناسلة من المشكلات الوطنية والسياسية – الداخلية والخارجية – وكذلك الاقتصادية والمالية والإدارية، التي كان يعاني منها لبنان ولايزال. وهي التي أصبحت بمجموعها تشكّل معضلات هامة وخطيرة تخيّم على معظم جوانب الاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة للبنان، فضلاً عن كونها ظلّت تشغل بال اللبنانيين في حاضرهم وفي غدهم.

فعلى مدى ثمانية وعشرين عامًا، أي منذ مطلع العام 1993، وحتى نهاية العام 2020، مرّت على لبنان مجموعة من الأزمات السياسية والأمنية الداخلية، وكذلك مجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية. ولقد تخلّلت تلك المدة فترات هدوء وإنجازات نجح خلالها لبنان في بعض محاولاته لتعزيز مستويات الثقة وفي تحقيق تقدم على مسارات النمو والتنمية. كذلك في إحراز نجاح جزئي في إدارة شؤونه العامة واقتصاده وماليّته العامة. ولكنْ كانت هناك فترات أخرى أكثر امتدادًا وتشابكًا،

سادت خلالها ظروف معاكسة كان يتراجع فيها التقدّم والإنجاز ويسود فيها التراجع، سواءٌ لأسباب داخلية أو لأسباب خارجية أو لكليهما.

بالإجمال، وفضلاً عن مخلَّفات الحرب، فإن استمرار العجز المالي السنوي وتراكمه أسهمت فيه جملة من العوامل والإرغامات، ومن أهمها التالية:

1- لم تتمكن الجهود الحكومية المبذولة من الحصول على ذلك الحجم المطلوب من المساعدات الموعودة.

2- لم تتمكن الجهود الحكومية من أن تحقق توافقًا كافيًا لدى القيادات السياسية المعنية في لبنان من أجل توفير الاستقرار الأمني والسياسي والتشريعي والجواذب والتسهيلات الضرورية لتحقيق الزيادة المطلوبة في حجم الاستثمار اللبناني والعربي بما يعزّز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية في لبنان.

3- لم تنجح الجهود المبذولة، وبشكلٍ كافٍ في توفير الايرادات المالية الإضافية لخزينة الدولة اللبنانية، والتي يفترض بها أن تكون متلائمة بطبيعتها وحجمها ومددها واستمراريتها مع حجم الإنفاق وطبيعة الالتزامات المترتّبة والمتزايدة، وكذلك تلك التي كان يجري ترتيبها وباستمرار على خزينة الدولة اللبنانية.

4- لم تنجح الجهود المبذولة وبشكل كاف في تأمين إرادة وطنية جامعة تستطيع أن تحافظ على وجود واستمرار إدارة رشيدة ومتبصرة للشؤون العامة في البلاد، تتولّى إدارة الأمور بكفاءة وفعالية وحيادية للحدّ من المضاعفات والتداعيات الحياتية والمعيشية والأمنية من أجل أن يتمكن لبنان واقتصاده وماليته العامة من تحمل الكلفة الواجبة على الدولة لممارسة المسؤولية الوطنية والأخلاقية لتلبية الحاجات والتوقعات الكبيرة للمواطنين.

5- لم يتحقق النجاح المطلوب في ترشيد الانفاق ولا في زيادة مردوديته الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تؤدي إلى الحد من تراكم العجز في الخزينة العامة وبالتالي الحد من تزايد حجم الدين العام.

6- لقد ترافق مع تلك القيود والإرغامات، وأسهم فيها أيضًا تضخّمُ حجم الدولة في إداراتها ومؤسساتها، ولاسيما في أجهزتها العسكرية والأمنية، وفي ازدياد أعبائها ومسؤوليّاتها بسبب ما كانت تفرضه الظروف الأمنية الداخلية والمخاطر الخارجية المتزايدة والمتأتية عن الاجتياحات والتهديدات الإسرائيلية.

7- لم تنجح الجهود المبذولة في الحد من التراجع النسبي في سلطة الدولة اللبنانية على مرافقها وانحسار هيبتها بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من لبنان. وأيضًا بسبب الوجود العسكري الضاغط للقوات السورية في لبنان، وكذلك بسبب زيادة نفوذ قوى الأمر الواقع المتمثلة بالأحزاب الطائفية والمذهبية والميلشياوية، ولاسيما بالقوة المتصاعدة لحزب الله. وهي القوى التي كانت بمجموعها تسهم، وبشكل مستمرّ ومتزايد في ازدياد حجم العجز السنوي في الموازنة العامة وفي الخزينة العامة، وبالتالي في زيادة حجم الدين العام وتفاقمه؛ وهو ما تبينه الجداول والرسوم البيانية اللاحقة ذات الأرقام ستة إلى ستة عشر.

من جهة أخرى، كانت تطرأ على الاقتصاد الوطني اللبناني وعلى ماليته العامة تغيرات سلبية كبيرة تزيد من حدة الاختلال نتيجة سنوات من تغوِّل القطاع العام على الاقتصاد الوطني وعلى الموارد المالية المتاحة والمتناقصة بشكل لا يتناسب ولا يتلاءم مع تلك التحولات والمتغيرات الجارية، وعلى أكثر

من صعيد، والحاصلة في المنطقة من حول لبنان وفي العالم، والضاغطة بمجموعها على الأوضاع العامة في لبنان. كذلك بسبب وطأة التحولات الكبيرة التي طرأت على ميزان المدفوعات اللبناني، وتحوله سلبيًا في بعض سنوات من فترة التسعينيات انعكاسًا للأوضاع السياسية الداخلية المتردية أو بسبب الصدمات الداخلية والخارجية؛ وهو الميزان الذي أصبح بعد ذلك سلبيًا وبشكلٍ كامل على مدى العشرية الثانية من هذا القرن، ومنذ مطلع العام 2011.

كلّ ذلك، كان يجري في ظل استمرار الاستعصاء والمعاندة والإنكار والامتناع عن اجراء الإصلاحات التي كان يُفترضُ بلبنان ان يعتمدها. وهي الإصلاحات التي كان يُؤمَّلُ في حال القيام بها والتزام المثابرة عليها أن تعزز من قدرة الدولة اللبنانية على التدرج بداية نحو تغطية الإنفاق الجاري، وبما يؤدي إلى التدرج نحو الإسهام بشكل متزايد في تغطية كلفة وأعباء خدمة الدين العام، وبما يضمن استمرار وتعزيز حيوية الاقتصاد اللبناني وسلامة أوضاعه المالية والنقدية.

ورغم كل ما تقدم من استعصاءات ومعاندات وظروف داخلية وإقليمية صعبة كان العديد منها بمثابة "ظروف قاهرة"، فقد تمكّن الحريري في حكوماته الخمس، وعلى مدى عشر سنوات، وفي فترتين حكوميتين، من تحقيق إنجازات أساسية وهائلة بكل المقاييس، كان يتضاءل إزاءها ما تحقق بعدها خلال السنوات الخمس عشرة اللاحقة. ذلك أنّه، ومنذ العام 2005، وبشكل أوضح منذ العام 2008، أصبحت تتفوق لدى العديد من السياسيين ومن قادة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية في لبنان عناصر التعطيل والتأجيل والتغوّل في استتباع الدولة اللبنانية على أولوية الجهود الواجب بذلها لتحقيق الإنجاز في إخراج لبنان من المآزق الداخلية والخارجية المنهالة عليه.

ولقد كان من ضمن ما نجح الحريري في تحقيقه خلال فترتي حكوماته الخمس ما يمكن تلخيصه بالفقرات الآتية:

أولاً: كان لدى الرئيس الحريري الرؤية والمشروع والمبادرة، وكذلك الاندفاع والمثابرة لتحقيق الإنجاز. وهو لذلك عمل على إطلاق فكرة نهوض لبنان وإخراجه من محنة الحروب الداخلية، ونجح في السعي المثابر لتجييش طاقات قسم كبير من اللبنانيين في الداخل والخارج للمشاركة في تحقيق هذا النهوض من أجل استعادة دور يستحقه لبنان الرسالة لأبنائه، ولدوره في محيطه العربي وفي العالم، بما يمكّنه من العودة إلى الانفتاح على حركة العصر ومواكبة المتغيرات والتحولات الجارية على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي وثقافي.

ثانيًا: إعادة الاعتبار للقطاع الخاص ودور الطبقة الوسطى في تحقيق النهوض الاقتصادي في لبنان، وكذلك في تعزيز دور وحظوظ جميع شرائح وفئات المواطنين. وهو قد نجح بذلك بعد الانهيارات المعيشية والاجتماعية التي لحقت بتلك الشرائح في المجتمع اللبناني بسبب الانهيارات الاقتصادية والمالية، وتدهور سعر صرف الليرة اللبنانية في النصف الثاني من الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي. وكان مما قام به الحريري في هذا الصدد أنه عمل على رفع مستوى ونوعية عيش اللبنانيين عبر الدور الذي قامت به الحكومة:

من جهة أولى، في إقرار زيادات معقولة على الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية، وفي استرجاع القيمة الشرائية لليرة اللبنانية وتعزيز استقرارها.

ومن جهة ثانية، في تعزيز الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي أصبحت تقدمها الدولة اللبنانية للبنانيين.

ثالثًا: تطوير وإعادة بناء الجيش اللبناني والقوى الأمنية بزيادة عديدها وتعزيز تجهيزها وكفاءتها من أجل حماية السلم الأهلي والأمن في لبنان، وكذلك في محاولة استيعاب الميليشيات والأحزاب الطائفية والمذهبية وأدواتها في إدارات ومؤسسات وأجهزة الدولة اللبنانية.

كان يؤمل من عناصر تلك الميليشيات أن تنضوي تحت لواء الدولة وليس أن تستتبع الدولة كما حصل.

رابعًا: التصدّي الفاعل لمشكلة المهجّرين المستعصية ممّن هُجِّروا من قراهم وبلداتهم بنتيجة الحرب الداخلية اللبنانية، وكذلك لأولئك الذين هجّرتهم الاجتياحات الإسرائيلية. ذلك بإقدارهم وتمكينهم من العودة إلى بلداتهم وقراهم.

خامسًا: نجح الحريري في توحيد وتعزيز الموقف الوطني اللبناني في التصدي للاجتياحات والتهديدات الإسرائيلية؛ ومن ذلك عملية تصفية الحساب في العام 1993 وعملية عناقيد الغضب في العام 1996. وهو قدم بذلك نموذجًا فريدًا في استنباط الحلول الرؤيوية لعدد من المشكلات الوطنية فيما يختص بالتصدي للاحتلال والاجتياحات الإسرائيلية. ومنها ما تمّ التوصل إليه في "تفاهم نيسان/أبريل 1996" لجهة الحفاظ على حق لبنان في التصدي للعدوان والاحتلال الإسرائيلي. وهو التفاهم الذي أسهم في المحصلة في حماية المدنيين اللبنانيين من عشوائية الردود الإسرائيلية على عمليات المقاومة. كذلك نجح الحريري في تكوين رأي عام وموقف وطني يؤكّدان الحفاظ على تعزيز الوفاق والوحدة والسلم الأهلي بين اللبنانيين. ومن ذلك، نجاحه في أن يحصل لبنان على الدعم الذي كان يحتاج إليه من خلال انعقاد

ونجاح مؤتمر أصدقاء لبنان بتاريخ 1996/12/16 في مقر وزارة الخارجية في واشنطن[6].

سادسًا: نجح الحريري في إطلاق ورشة غير مسبوقة لإعادة إعمار وتطوير البنى التحتية في لبنان؛ وهي التي كان الحريري قد بدأ العمل على إطلاقها في نهاية الثمانينيات. وفي هذا السبيل، بادر الحريري في نهاية الثمانينيات، وعلى نفقته الخاصة، إلى التعاقد مع إحدى أهم الشركات الهندسية الدولية في العالم (Bechtel) لإعداد دراسة مفصلة لمشروع إعادة الإعمار في لبنان؛ وذلك قبل عدة سنوات من توليه رئاسة الحكومة اللبنانية. والحقيقة أنّ ذلك مكّنه من أن يضع وبسرعة تصوراته الصحيحة بشأن إطلاق رؤيته لإعادة إعمار لبنان. وهي الرؤية التي اشتملت على توسعة وتطوير وإعادة ترميم وتعميق وتأهيل مرفأ بيروت وإهراءات الحبوب فيه، كما اشتملت على توسعة مطار بيروت الدولي، وعلى بناء عدد كبير من المدارس الحكومية على امتداد لبنان، ولاسيما في المناطق المحرومة في الشمال والجنوب والبقاع وجبل لبنان وفي مدينة بيروت. كذلك الأمر في إنشاء المجمّع الجامعي الموحّد للجامعة اللبنانية، وإنشاء عدد من المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية وفي مقدمها مستشفى رفيق الحريري في بيروت. كذلك نجح الحريري في أن يصار إلى تنفيذ أكبر شبكة طرقات وأوتوستّرادات عرفها لبنان تمتد من بيروت نحو الشمال والبقاع والجنوب، كما في إنشاء عدد من شبكات الصرف الصحي، وإعداد مراكز للنفايات الصلبة، بما في ذلك إنشاء أكبر وأهمّ وأحدث مطمر للنفايات في منطقة الناعمة، وفق أفضل المعايير الدولية، وكان

(6) أنظر المقطع حول مؤتمر أصدقاء لبنان في العام 1996 في الملحق رقم -17- ص 703 وما بعدها بشأن انعقاد مؤتمري باريس–ا واا لدعم لبنان.

يفترض أن يشكّل نموذجًا يحتذى في مناطق أخرى من لبنان. كذلك نجح في إعادة بناء مدينة كميل شمعون الرياضية وبناء مدينتين رياضيتين في طرابلس وصيدا.

سابعًا: نجح الحريري في إزالة آثار الانقسام بين اللبنانيين وتوحيد لبنان عبر توحيد العاصمة بيروت وإزالة خطوط التماس التي كانت تفصل بين شقّيها الشرقي والغربي منطقة من الخراب والدمار، يسيطر عليها عناصر خارجة عن القانون. والحقيقة أنّ أهمية العمل الذي قام به الحريري في بيروت، انطلق من كون العاصمة هي المكان الحقيقي والأساسي لالتقاء اللبنانيين والنموذج الحيّ للعيش المشترك فيما بينهم؛ إذْ لم يكن من الممكن إعادة توحيد لبنان ما لم يتم توحيد العاصمة بشطريها.

ولقد نجح الحريري بهذا الشأن في تحقيق هدفين مترابطين ومتكاملين: إشراك القطاع الخاص لإعادة إعمار وسط مدينة بيروت عبر إنشاء شركة سوليدير. كذلك نجح، ومن خلال شركة سوليدير، في أن يتمكن لبنان من توفير التعويضات المجزية التي بلغ مجموعها قرابة 250 مليون دولار، والتي حصل عليها الشاغلون والمحتلون لوسط بيروت من شركة سوليدير. إذ إنهم، واستنادًا إلى تلك الأموال التي حصلوا عليها، تمكّنوا من إطلاق أكبر ورشة إعمار شهدتها عدة مناطق في لبنان وتحديدًا في الضاحية الجنوبية لبيروت وفي البقاع والجنوب.

لقد أصبح مشروع إعادة إعمار وسط بيروت نموذجًا عالميًا يحتذى في إعادة بناء المدن المدمرة بعد الحرب، ويُدرَّس في عدد من الجامعات العالمية. وهو في الوقت ذاته شكّل القاطرة التي أطلقت حيوية جديدة في جسم الاقتصاد اللبناني.

ثامنًا: نجح الحريري في بناء أربعة معامل جديدة للكهرباء بطاقة إجمالية قدرها أكثر من ألف ميغاواط، الأمر الذي مكّنه من تزويد لبنان واللبنانيين بالكهرباء على مدار الساعة، وابتداء من العام 1998؛ وذلك بعد سنين طويلة من المعاناة. المؤسف أنه، وبعد ذلك، لم يتمكن لبنان من تحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية سوى بحوالى 270 ميغاواط بعد عدة سنوات؛ وهي الزيادة التي لم تكن لتعوض الانخفاض في إنتاجية المعامل القائمة والمتقادمة. هذا علمًا أن لبنان كان قد أصبح، وفي منتصف العشرية الأولى من هذا القرن، بحاجة ماسة وبشدّة لأن ينشئ طاقة كهربائية إضافية (تعمل على الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة)، بما لا يقل عن 2500 ميغاواط لتلبية احتياجاته خلال العشرية الثانية من هذا القرن وما بعدها.

تاسعًا: نجح الحريري في تحقيق نهوض أساسي في تطوير قطاع الاتصالات الهاتفية عبر تطوير وتعزيز وتوسعة وعصرنة شبكة الهاتف الأرضي، وكذلك عبر التعاون مع القطاع الخاص في إنشاء شبكتي الهاتف المحمول، بحيث أصبح لبنان أول بلد عربي يُدْخِلُ هذه الخدمة الاتصالية المتطورة، ويعمد إلى تأهيل البنى التحتية اللازمة ليحتل لبنان موقعه المميّز في عالم الاتصالات والاقتصاد الرقمي الحديث. كذلك نجح الحريري في تمكين لبنان من أن يحظى بقطاع بريدي حديث.

عاشرًا: عمل الحريري على إعداد الصيغة القانونية لأحدث وأهم تطور حديث ومتقدم في ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية، وبالتالي في أن يصار إلى إقرار ثلاثة قوانين تنظيمية أساسية في العام 2002 لتطوير قطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني؛ وهي

القوانين التي – ويا للأسف – حال الاستعصاء والعناد والاحقاد المتراكمة والمتناسلة دون تطبيقها حتى الساعة.

حادي عشر: نجح الحريري بعد ذلك في أن يصار إلى عقد مؤتمرين عالميين لدعم لبنان؛ وهما مؤتمرا باريس–I وباريس–II اللذان مكّنا لبنان من الحصول على مساعدات قيّمة من أشقاء لبنان وأصدقائه لدعم الاقتصاد اللبناني. وبالتالي نجح الحريري في الإعداد والتمهيد لإطلاق أكبر حركة نمو ونهوض اقتصادي غير مسبوق في لبنان على مدى السنوات 2007–2010 عزّزتْهُ بعد ذلك الجهود التي بُذِلت خلال حكومتي الأولى في الدعوة لانعقاد وإنجاح مؤتمر باريس–III في العام 2007. وهي المؤتمرات التي بمجموعها حققت للبنان مكاسب مالية واقتصادية أساسية.

للأسف، فإن الأحقاد التي كانت تعتمل في صدور أعداء الحريري كانت أكبر. ولذلك، فقد استعرت محاولات الإعدام السياسي لمشاريع الحريري من عدة جهات، ومن ضمنها من باب الاقتصاد عبر العمل على إفشال مفاعيل ونتائج تلك المؤتمرات وما اقتضته من ضرورة تبني التوجهات الإصلاحية.

المؤسف أنّ أولئك المعارضين كانوا يفضلون أن يظل لبنان عاجزًا وأن يصل إلى حدود الإفلاس ولا أن يعطوا فرصة النجاح لمشروع رفيق الحريري الإنقاذي للبنان من أجل تحقيق نهوضه وتقدمه. ولذلك، وفي هذا المضمار، لم يجرِ التعامل من قبل المجالس النيابية وبعض الحكومات المتعاقبة مع تلك المؤتمرات ونتائجها بالجدية اللازمة؛ إذ جرى بعدها التنكّر لتلك المؤتمرات، وبالتالي عدم الالتزام بما تعهد لبنان أن يقوم به من إصلاحات اقتصادية ومالية وإدارية داخلية.

ينطبق على ذلك التصرف وتلك الممارسات ما يقوله المثل العامي اللبناني الشائع: "تِخربْ بشوري ولا تِعمرْ بشور غيري".

وها هو لبنان اليوم يحصد عواقب ذلك العناد، وذلك الاستعصاء الذي مارسه عدد من السياسيين والمسؤولين في لبنان عن تبني وتنفيذ تلك الإصلاحات المطلوبة. وها هم اللبنانيون يتحملون بالتالي المعاناة وشظف العيش جراء تلك الانهيارات في الثقة، والانهيارات الحاصلة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية التي أصبح لبنان في أتونها.

الفصل الخامس:

مراحل وطبيعة المشكلات التي مرّ بها لبنان خلال السنوات 1992– 2020

نظرًا لطول المدة الزمنية التي يتناولها هذا الكتاب، والتي تقارب الثلاثة عقود، وزيادةً في الايضاح، قد يكون من المفيد التمييز بين مرحلتين أساسيتين في هذه المدة الزمنية الطويلة الممتدة من نهاية العام 1992 وحتى العام 2020، والتي يفصل بينهما الحادث الجلل الذي تعرض له لبنان باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري:

المرحلة الأولى: التي تبدأ منذ أن تولى الرئيس رفيق الحريري رئاسة الحكومة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1992، في فترتين زمنيتين، وحتى تاريخ اغتياله في 14 شباط/فبراير 2005. وهو الحدث الأبرز الذي أدى إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان بتاريخ 2005/04/26. وتتناول هذه المرحلة ما حصل فيها ورافقها من أحداث وعوامل ومتغيرات كانت لها تأثيرات هامة على الأوضاع العامة في البلاد، والتي تبينها جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية العائدة لتلك المرحلة. وهذه المرحلة تتألف من ثلاث فترات: تولى خلال فترتين منها الرئيس رفيق الحريري رئاسة خمس حكومات، بينما تولّى الرئيس الدكتور سليم الحص رئاسة الحكومة في فترة العامين 1999–2000.

المرحلة الثانية: وتتضمن جميع الأحداث والعوامل والمتغيرات التي حصلت في مطلع العام 2005 وحتى نهاية العام 2020؛ وذلك اعتبارًا من اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما حدث بعدها من أحداث وتحولات على أكثر من صعيد، والتي تبينها المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية. وهذه المرحلة تتألف من فترتين: الأولى منذ العام 2005 حتى نهاية العام 2010، والتي تولّت المسؤولية فيها خمس حكومات. والفترة الثانية التي امتدت منذ مطلع 2011 حتى نهاية العام 2020، وتولّت فيها المسؤولية خمس حكومات أخرى.

ما يلفت الانتباه وتجدر الإشارة إليه أنّ ما كان يحصل من أحداث وصدمات ضمن هاتين المرحلتين الزمنيتين يكاد يكون مشابها لبعضه بعضًا مع تغيّر صفة اللاعبين في موقع الفعل والتأثير.

ففي حين كان النظام السوري والنظام الأمني السوري اللبناني اللاعب الأول والأساس في المرحلة الأولى، فإنّ الأمور تغيّرت في المرحلة الثانية ليأخذ النظام السوري موقعه الجديد في الدرجة الثانية، وليتحول حزب الله وإيران إلى موقع الصفّ الأول في التأثير على الأوضاع العامة في لبنان، ومن دون أن يفقد النظام السوري تأثيراته ودوره في الداخل اللبناني.

ففي المرحلة الأولى، كان للوجود العسكري السوري التأثير السياسي والأمني العميق والأبرز على مجريات مختلف الأمور في لبنان. وهو الأمر الذي استمر حتى انسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان/أبريل من العام 2005. وفي تلك المرحلة، كانت تنمو وتتعزز سلطة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية، ولاسيما سلطة حزب الله ومن ورائه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحرسها الثوري وغالبًا تحت السقف السوري.

في المرحلة الثانية، وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، بدأت

تلك الأحزاب تلعب أدوارًا أكثر أهمية وأكثر نفوذًا وتأثيرًا على مجريات الأحداث، وفي إطباقها على الدولة اللبنانية بإداراتها ومؤسساتها وأجهزتها العسكرية والأمنية. فقد أدت المعطيات الجديدة الناتجة عن الغياب المباشر للجيش السوري ان أصبحت الأمور تنتظم استنادًا إلى نمط جديد من العلاقة بين أطرافها، يقوم على المقايضة التالية: توفير التغطية السياسية والشعبية لسلاح حزب الله من جانب تلك الأحزاب والشخصيات، لقاء إطلاق يدها في تقاسم السلطة واحتكار منافعها. بعبارة أخرى، التضحية بجزء متعاظم من القرار السيادي مقابل إطلاق يدها في استتباع الدولة اللبنانية، وبالتالي تفشّي المزيد من الفساد والإفساد السياسي والمالي وحمايته.

وفي سياق هذه المعادلة تعاظمت سطوة سلاح حزب الله تدريجيًا على الدولة اللبنانية وعلى قرارها الحر، إلى أن تغوَّلت ومكَّنته من القيام بالأدوار الخارجية التي تريد له الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يقوم بها. أما الدور السوري، فقد أصبح في هذه المرحلة وراء الدور الإيراني أو تحت سقفه.

وفيما يلي المحطات والعناوين الأساسية التي انعكست تأثيراتها وتداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحديدًا ما يتعلق بتزايد العجز في الخزينة العامة، وبالتالي إلى تفاقم الزيادة في حجم الدين العام:

I- الاجتياحات الإسرائيلية:

1- الاجتياح الإسرائيلي في العام 1993: "عملية تصفية الحساب".

2- الاجتياح الإسرائيلي في العام 1996: "عملية عناقيد الغضب".

3- الاجتياح الإسرائيلي في العام 2006: "حرب تموز/يوليو 2006".

II- التشنجات والاحتقانات السياسية ومنها تلك التي رافقت الاستحقاقات الرئاسية:

1- تعديل الدستور من أجل التمديد للرئيس الياس الهراوي في 1995/10/19 لثلاث سنوات إضافية.

2- تعديل الدستور من أجل انتخاب الرئيس إميل لحود في 1998/10/08.

3- تعديل الدستور من أجل التمديد للرئيس إميل لحود في 2004/10/03 لثلاث سنوات إضافية.

4- التأخير والمماطلة في انتخاب العماد ميشال سليمان في 2008/05/25 لمدة تزيد عن الستة أشهر؛ وذلك بعد اجتياح حزب الله وحركة امل لمدينة بيروت.

5- التأخير والمماطلة في انتخاب رئيس جديد للجمهورية لمدة تزيد عن الثلاثين شهرًا إلى أن تمّ انتخاب العماد ميشال عون في 2016/10/31.

III- اعتذار الرئيس رفيق الحريري عن تأليف الحكومة في 1998/11/30.

IV- انسحاب إسرائيل من لبنان باستثناء مزارع شبعا في 2000/05/24.

V- عودة الرئيس رفيق الحريري لترؤس حكومته الرابعة في 2000/10/26.

VI- انعقاد مؤتمر باريس-I في 2001/02/27، ومؤتمر باريس-II في 2002/11/23 من أجل دعم لبنان.

VII- اعتذار الرئيس رفيق الحريري عن تأليف الحكومة في 2004/10/21.

VIII– اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 2005/02/14 وما تلاه من مسلسل العنف والاغتيالات في لبنان على مدى السنوات 2005– 2008، وليستمر بعدها هذا المسلسل بأشكال مختلفة.

IX– انسحاب الجيش السوري من لبنان في 2005/04/26.

X– تأليف حكومة الإصلاح والنهوض برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة في 2005/07/19.

XI– الاجتياح الإسرائيلي للبنان في 2006/07/12 وصدور القرار الدولي 1701 بتاريخ 2006/08/12.

XII – انعقاد مؤتمر باريس–III في 2007/01/25 لدعم لبنان.

XIII– سيطرة الحركة الإرهابية لمنظمة فتح الإسلام على مخيم نهر البارد في 2007/05/20، ونجاح الدولة اللبنانية في اقتلاع تلك المنظمة من ذلك المخيم من خلال الدور الوطني الذي تولاه الجيش اللبناني بقرار وبإشراف ودعم كامل من الحكومة اللبنانية.

XIV– اجتياح حزب الله وحركة أمل لمدينة بيروت وعدد من المناطق اللبنانية في 2008/05/07؛ وذلك بعد تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية بعد انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2007.

XV– انعقاد مؤتمر الدوحة في 2008/05/17 وصدور البيان عن المؤتمر في 2008/05/21.

XVI– انتخاب الرئيس ميشال سليمان في 2008/05/25.

XVII– تأليف حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الثانية بتاريخ 2008/07/11.

XVIII– تأليف حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى بتاريخ 2009/11/09 بعد تأخير لمدة تقارب أربعة أشهر ونصف الشهر.

XIX– الانقلاب على الرئيس سعد الحريري وإسقاط حكومته الأولى في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير من العام 2011 في سابقة لم يعرفها النظام السياسي اللبناني.

XX– اندلاع الانتفاضة الشعبية في سوريا واشتعال الحرب الداخلية فيها، وتفاقم حجم النزوح السوري إلى لبنان، وتورط حزب الله في الصراع الدائر في سوريا منذ أواخر العام 2011، ليتوسع تورطه ويمتدّ إلى أكثر من بلد عربي في المنطقة ولاسيما في العراق واليمن والكويت، وما كان لذلك من تداعيات على لبنان في الداخل وعلاقاته مع الخارج في العالم العربي وكذلك في العالم.

XXI– تأليف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بتاريخ 2011/06/13 بعد قرابة خمسة أشهر على تكليفه ثم استقالتها بتاريخ 2013/03/23 وتأليف حكومة الرئيس تمام سلام بعد أن تأخّر تأليفها لمدة أحد عشر شهرًا، والذي حصل بتاريخ 2014/02/15.

XXII– انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان بتاريخ 2014/05/24 من دون التمكّن من انتخاب الرئيس الجديد.

XXIII– تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية لثلاثين شهرًا وانتخاب الرئيس ميشال عون في آخر تشرين الأول/أكتوبر 2016، وتأليف حكومة الرئيس سعد الحريري في 2016/12/18.

XXIV– استبقاء الرئيس سعد الحريري في المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

XXV- تأخير تأليف حكومة الرئيس سعد الحريري الثالثة لمدة عشرة أشهر.

XXVI- انطلاق شرارة الانتفاضة الشبابية في لبنان في السابع عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019، واستقالة حكومة الرئيس سعد الحريري بتاريخ 2019/10/29.

XXVII- تأليف حكومة الرئيس حسان دياب بعد تأخير إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لمدة خمسين يومًا، في ممارسة غير مسبوقة وغير دستورية من قبل رئيس الجمهورية لجهة البدء بمشاورات التأليف قبل التكليف، وتأخير تأليف حكومة الرئيس دياب لمدة خمسين يومًا أخرى.

XXVIII- تفشي جائحة الكورونا في لبنان.

XXIX- تفجير مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، واستقالة حكومة الرئيس حسان دياب بتاريخ 2020/08/10.

XXX- إفشال محاولة تأليف حكومة مصطفى أديب الذي جرى تكليفه بتاريخ 2020/08/31.

XXXI- تكليف الرئيس سعد الحريري تأليف الحكومة الجديدة بتاريخ 2020/10/22.

XXXII- إفشال محاولة تأليف حكومة سعد الحريري واعتذاره عن تأليف الحكومة بتاريخ 2021/07/14.

XXXIII- تأليف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بتاريخ 2021/09/10 بعد تأخير بلغ ثلاثة عشر شهرًا.

وبالإضافة إلى ما تبينه هذه المحطات والعناوين الأساسية من أحداث جسام، كان لها قدْرٌ كبير من الانعكاسات والتداعيات السلبية على مجمل الأوضاع الوطنية والسياسية والأمنية، وكذلك على الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية، فقد حمل معه الزلزال الكبير المتمثل باغتيال الرئيس الحريري بداية تغييرٍ في موازين القوى في لبنان، انعكس تغييرًا يتعلّق بمجمل الأمور السياسية والوطنية، ومنها ما أدّى إلى تفاقم التأخير والتعطيل في عملية تأليف الحكومات والتردي في مستوى إدارة البلاد.

هذا التعطيل ما لبث أن تفاقم بعد ذلك بسبب الممارسات الجديدة وغير الدستورية التي بدأ يفرضها الجنرال عون منذ العام 2008، بداية في تأليف حكومتي الثانية بعد اجتياح بيروت واتفاق الدوحة. وبعد ذلك، وبشكل أكبر بكثير، في تأليف جميع الحكومات اللاحقة قبل أن يصبح العماد عون رئيسًا للجمهورية في آخر تشرين الأول/أكتوبر 2016. وفي عهده، بدأ لبنان يعاني من خروق متمادية للدستور، وبداية ممارسات حكومية خطيرة بنتيجة القراءة والممارسة الخاطئة للدستور من قبل الرئيس عون، واستحكام خلافات عميقة حول حقيقة الدور الوطني الذي يلعبه رئيس الجمهورية في النظام السياسي اللبناني، بوصفه رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن، والساهر على احترام الدستور. وبهذا المعنى هو فوق كل السلطات، وبالتالي ليس جزءًا من السلطة التنفيذية.

ولقد كان من أهم مظاهر ذلك التغيير في الفهم والأسلوب، ان أصبحت الممارسات الجديدة تتعمّد التعقيد والتأجيل والتعطيل. ولم يقتصر ذلك على التأليف، بل تعدّاه إلى اعتماد ممارسات غير دستورية في إجراء الاستشارات النيابية الملزمة، من مثل البدء عمليًا بعملية التأليف قبل إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لإجراء التكليف؛ وفي ذلك خرق فاضح

للدستور. وبعد ذلك في تعقيد عملية تأليف الحكومات. ذلك بحيث أصبح التعطيل ووضع العراقيل السمة الأساسية والغالبة لتأليف الحكومات في مرحلة ما بعد مؤتمر الدوحة، والتي كان آخر تجلياتها دفع سعد الحريري إلى تقديم اعتذاره عن عدم تشكيل الحكومة في 2021/07/14. ذلك ما أدّى إلى أن تطول فترة تأليف الحكومة، بحيث استمرّ لبنان بدون حكومة، تُصرِّفُ خلالها الأمور حكومة تصريف الأعمال لمدة ثلاثة عشر شهرًا إلى أن تألفت حكومة نجيب ميقاتي بتاريخ 2021/09/10.

ولتوضيح هذه الفكرة، تبين النماذج الستة التالية الفترات الزمنية التي أصبح يتطلبها تأليف الحكومات الجديدة في لبنان، وانتخاب رئيس الجمهورية، والتعطيل القسري الذي طال مجلس النواب:

النموذج الأول: الفترة التي كانت تقتضيها عملية تأليف الحكومات اللبنانية ما قبل اغتيال الرئيس الحريري، وذلك في ظلّ النفوذ القوي للنظام الأمني السوري – اللبناني.

بينما يبيّن النموذج الثاني: كم اقتضت عملية تأليف الحكومات ما بعد اغتيال الرئيس الحريري وقبل اتفاق الدوحة.

ويبيّن النموذج الثالث: ما أصبحت تقتضيه عملية تأليف الحكومات من تأخير ما بعد اتفاق الدوحة، ولاسيما بعد انتخاب العماد عون رئيسًا للجمهورية، وكيف بدأ العماد عون يعتمد ممارسات يجري من خلالها الإخلال بموجبات الدستور اللبناني.

هذا فيما تبيّن النماذج الثلاثة الأخرى بعدها (4، 5، 6)، الوقت المُضَيَّعْ في عملية انتخاب رئيس الجمهورية، وفي التمديد لمجلس النواب، وكذلك في التعطيل القسري لمجلس النواب.

النموذج الأول: التأخر في تأليف الحكومات اللبنانية منذ اتفاق الطائف وخلال مرحلة حكومات الرئيس رفيق الحريري			
الحكومة	تاريخ التأليف	الرئيس	مدة تشكيل الحكومة
الأولى	1989/11/25	سليم الحص	13 يومًا
الثانية	1990/12/24	عمر كرامي	5 أيام
الثالثة	1992/05/26	رشيد الصلح	4 أيام
الرابعة	1992/10/31	رفيق الحريري	8 أيام
الخامسة	1995/50/25	رفيق الحريري	4 أيام
السادسة	1996/11/07	رفيق الحريري	14 يومًا
السابعة	1998/12/04	سليم الحص	يومان
الثامنة	2000/10/26	رفيق الحريري	4 أيام
التاسعة	2003/04/17	رفيق الحريري	يومان
مجموع عدد الأيام = أي في المعدل اقتضت عملية التأليف لكل حكومة من تلك الحكومات ما يقارب 6,2 أيام			**56 يومًا**
النموذج الثاني: التأخر في تأليف الحكومات اللبنانية ما بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري وما قبل اتفاق الدوحة			
العاشرة	2004/10/26	عمر كرامي	8 أيام
الحادية عشرة	2005/04/19	نجيب ميقاتي	5 أيام
الثانية عشرة	2005/07/19	فؤاد السنيورة	20 يومًا
مجموع عدد الأيام = أي في المعدل اقتضت عملية التأليف لكل حكومة من تلك الحكومات ما يقارب 11 يومًا			**33 يومًا**

النموذج الثالث: التأخر في تأليف الحكومات اللبنانية ما بعد اتفاق الدوحة			
الحكومة	**تاريخ التأليف**	**الرئيس**	**مدة تشكيل الحكومة**
الثالثة عشرة	2008/07/11	فؤاد السنيورة	45 يومًا
الرابعة عشرة	2009/11/09	سعد الحريري	135 يومًا
الخامسة عشرة	2011/06/13	نجيب ميقاتي	140 يومًا
السادسة عشرة	2014/02/15	تمام سلام	315 يومًا
السابعة عشرة	2016/12/18	سعد الحريري	46 يومًا
الثامنة عشرة	2019/01/31	سعد الحريري	269 يومًا
التاسعة عشرة	2020/01/21	حسان دياب	50 + 54 يومًا
العشرون	2020/08/10	مصطفى أديب	73 يومًا
	تاريخ التكليف: 2020/10/22 تاريخ الاعتذار: 2021/07/14	سعد الحريري	265 يومًا
	تاريخ التكليف: 2021/07/26 تاريخ التأليف: 2021/09/10	نجيب ميقاتي	57 يومًا
			395 يومًا
	مجموع عدد الأيام = **أي أنّه وفي المعدل اقتضت عملية التأليف لكل حكومة من تلك الحكومات 181 يومًا**		**1449 يومًا**
ملاحظة: في الحكومة التاسعة عشرة، تأخر رئيس الجمهورية في إجراء الاستشارات النيابية الملزمة مدة خمسين يومًا، وهو ما يشكّل أيضًا مخالفة فاقعة لأحكام الدستور.			

النموذج الرابع: التعطيل والتأخير لانتخاب رؤساء الجمهورية			
الرئيس ميشال سليمان	بدلاً من انتخابه بتاريخ 2007/11/23	جرى انتخابه بتاريخ 2008/05/25	أي بتأخير قدره 183 يومًا
الرئيس ميشال عون	بدلاً من انتخابه بتاريخ 2014/05/25	جرى انتخابه بتاريخ 2016/10/31	أي بتأخير قدره 890 يومًا
النموذج الخامس: التمديد للمجلس النيابي			
فترة المجلس النيابي بدأت في 2009/06/20، والتي كان يفترض أن تنتهي بتاريخ 2013/06/20 الانتخابات النيابية في العام 2018 بتاريخ 2018/05/06 أي مدة التمديد **1780 يومًا**			
النموذج السادس: التعطيل القسري لمجلس النواب			
من تاريخ 2006/12/01 ولغاية 2008/05/25 أي **541 يومًا**			

في الحقيقة، لقد غلبت على النموذج الثالث بما يتعلق بتأليف الحكومات بعد اتفاق الدوحة ثقافة الثلث المعطّل والحكومات التوافقية والفيتوات المتبادلة، بما يعنيه ذلك من مقايضات متبادلة على حساب لبنان واللبنانيين. وذلك بسبب اشتداد حدّة المناكفات والخلافات والمهاترات والاتهامات المتبادلة بين الفرقاء السياسيين، والتي لم تكن لتزيد الأمور إلاّ تعقيدًا، وحيث ازدادت خلالها حدّة الخطابات الشعبوية البعيدة عن التبصر، وكذلك المبالغة في إثارة النعرات الطائفية والمذهبية. وهذا ما تشير إليه وتثبته الفترة الطويلة التي أصبحت تقتضيها عملية تأليف الحكومات.

وليت الأمر اقتصر على التأخير في تأليف تلك الحكومات الثماني. إذ يُضاف إلى ذلك الوقت المُضيَّع من أجل انتخاب رئيس الجمهورية، كما هو مبين في النموذج الرابع لانتخاب الرئيس ميشال سليمان وبعده ما اقتضاه عناد الجنرال عون حتى يُنتخبَ رئيسًا للجمهورية من إضاعة سنتين ونصف السنة؛ وهي الانتخابات التي تحققت بنتيجتها المقايضة

بين الجنرال عون وحزب الله، بحيث حصل الأول على موقع رئاسة الجمهورية وحصل الثاني على الجمهورية، وما مكّنه بالتالي من الإطباق عليها!

يتبيّن من هذه النماذج الستة، أنّ التعطيل التراكمي في الفترة الممتدة من آخر العام 2006 حتى مطلع النصف الثاني من العام 2021 والبالغة حوالى خمس عشرة سنة، يزيد عن 4713 يومًا أي ما يقارب ثلاث عشرة سنة؛ وهي السنوات التي سادت خلالها المماحكات، وجرى فيها تضييع الفرص ومفاقمة المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية، ولاسيما مشكلة الدين العام اللبناني.

تكفي هذه الاستشهادات وهذه النماذج عن التعطيل ليتبين للقارئ وللمواطن اللبناني إلى أي مدى بلغ الإهدار والتبديد والتضييع للوقت والفرص والطاقات والموارد وكذلك المستقبل، على مدى السنوات الممتدة من العام 2005 وحتى اليوم. وهو التعطيل الذي أصبح ينعكس ترديًا كبيرًا على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية. وهو بحد ذاته، ما يُقدِّم بعض الإجابات عن السؤال الكبير: لماذا حصل كل هذا ولماذا وصلنا إلى هنا؟ وكيف أوقع السياسيون اللبنانيون بلدهم وأنفسهم في لجّة لا قاع لها؟ ولماذا تفاقمت مشكلات الدين العام إلى ما أصبحت عليه الآن؟

في ضوء ما تقدم، تبين الرسوم البيانية 6–16 الآتية أدناه، وعلى مدى السنوات 1993–2020 العجوزات السنوية المحققة في حساب الخزينة، وتطور حجم الدين العام، والمعدلات المتقلبة والمتزايدة للفوائد على سندات الخزينة، وتطور نسب النمو الاقتصادي المحقق وتطور حجم الناتج المحلي، وأيضًا زيادة حجم الدين العام، وزيادة نسبته إلى حجم الناتج المحلي، وتحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى سلبي، وكذلك تطور احتياطي مصرف لبنان

من العملات الصعبة على مدى السنوات 2004–2021، ليصبح صافي هذا الاحتياط سلبيًا ابتداء من العام 2015.

من خلال هذه الجداول والرسوم البيانية، يمكن استخلاص الحقائق التالية:

أولاً: إنّ العجز السنوي في حساب الخزينة اللبنانية، الذي بدأ في العام 1975، قد استمرّ حتى نهاية العام 1992، ونتج عنه تراكم دين عام قدره ثلاثة مليارات دولار. وهو قد استمر بعد ذلك وعلى مدى السنوات 1993– 2019 دون انقطاع، بحيث أصبح مجموع الدين العام في نهاية العام 2019 أكثر من 91 مليار دولار.

ثانيًا: إنّ معدلات الفوائد على سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية كانت تشهد تقلبات حادة بسبب التوترات والتشنجات السياسية والصدمات الداخلية والخارجية، وإنْ كانت تشهد ميلاً عامًا واضحًا على مدى تلك السنوات نحو الانخفاض، ولاسيما إثر انعقاد المؤتمرات العربية والدولية لمساعدة لبنان.

ثالثًا: إنّ نسب النمو الاقتصادي كانت تشهد ارتفاعًا مشهودًا منذ العام 1992، وان كانت تتأثر سلبًا بالاحتقانات والتشنجات والصدمات الداخلية والأخرى الخارجية، وكذلك بنتيجة الحروب العديدة التي شنّتها إسرائيل على لبنان. وقد شهد لبنان أعلى نسب نمو غير مسبوقة ومستمرة لفترة السنوات 2007– 2010 لتعود بعد ذلك للانخفاض إلى مستويات متدنية، ولاسيما بعد الانقلاب الذي حصل على حكومة الرئيس سعد الحريري في العام 2011، وبداية التدهور الكبير الذي أسهمت فيه حدّة الصراعات الداخلية في سوريا، والتورط الخطير الذي أقدم عليه حزب الله في سوريا

وغيرها من الدول العربية. كذلك الأمر بنتيجة الصراعات الجارية في المنطقة ابتداء من العام 2011، والتي كانت ترخي بنتائجها على الداخل اللبناني، وعلى الأوضاع العامة في لبنان، ولاسيما على الصعد السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية.

رابعًا: إنّ نسب حجم الدين العام اللبناني إلى حجم الناتج المحلي، كانت تحقق ارتفاعات كبيرة ومستمرة ابتداء من العام 1992 وحتى العام 2006، حيث وصلت نسبتها إلى 183% في هذا العام لتبدأ بعدها مسيرة الانخفاض من العام 2007 وحتى العام 2012، حيث وصلت تلك السنة إلى حدود 135%، ولتبدأ بعد ذلك مسيرة جديدة من الارتفاع في العام 2013، لتصل إلى 171% في العام 2019 ولتستمر بعدها في الارتفاع وإلى أكثر من ذلك.

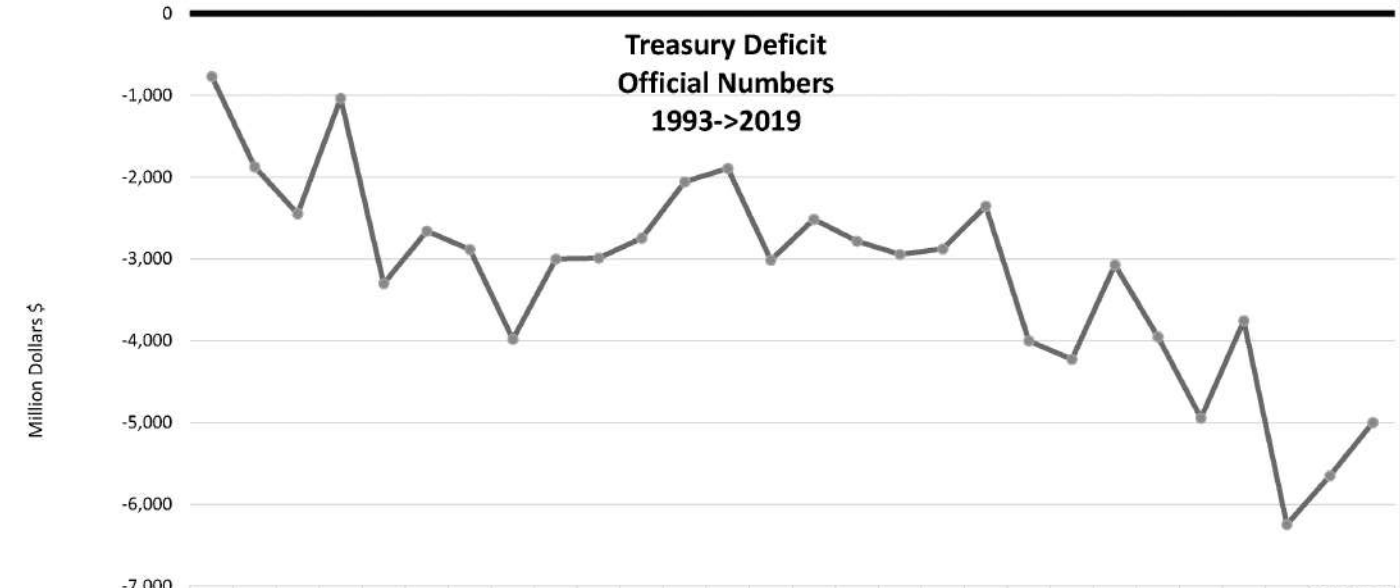
خامسًا: إنّ ميزان المدفوعات كان وظلّ يعكس التقلبات التي كان يشهدها ويعاني منها الاقتصاد اللبناني بسبب التوترات الداخلية والصدمات الخارجية. وتبيّن الرسوم البيانية كيف استطاع لبنان أن يحقق فائضًا كبيرًا وغير مسبوق في ميزان المدفوعات على مدى السنوات 2006–2010، ثم لتبدأ بعدها مسيرة التحوّل من فائض كبير إلى عجز مستمر حتى العام 2020. إذ يتبين من ذلك أنّ حجم الفوائض في ميزان المدفوعات اللبناني على مدى السنوات 2002–2010 بلغ 25,4 مليار دولار، بينما بلغ مجموع العجز المحقق في هذا الميزان على مدى السنوات 2011–2019: 28,1 مليار دولار.

سادسًا: إنّ صافي احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة باستثناء موجوداته من الذهب قد تحول على مدى السنوات 2005 وحتى العام 2007 إلى سلبي بسبب صدمَتَي الاغتيال والاجتياح،

لتبدأ بعدها مسيرة التحول إيجابًا، مدفوعة بالتدفقات المالية الضخمة التي حصل عليها لبنان خلال السنوات 2007 – 2010، ولتبدأ بعد ذلك مسيرة الانخفاض بحيث بدأت تتحول مع العام 2015 إلى احتياطي سلبي، كما يبينه الرسم البياني رقم –16–.

الرسم البياني رقم -6-

العجز السنوي في حساب الخزينة العامة على مدى السنوات 1993-2020

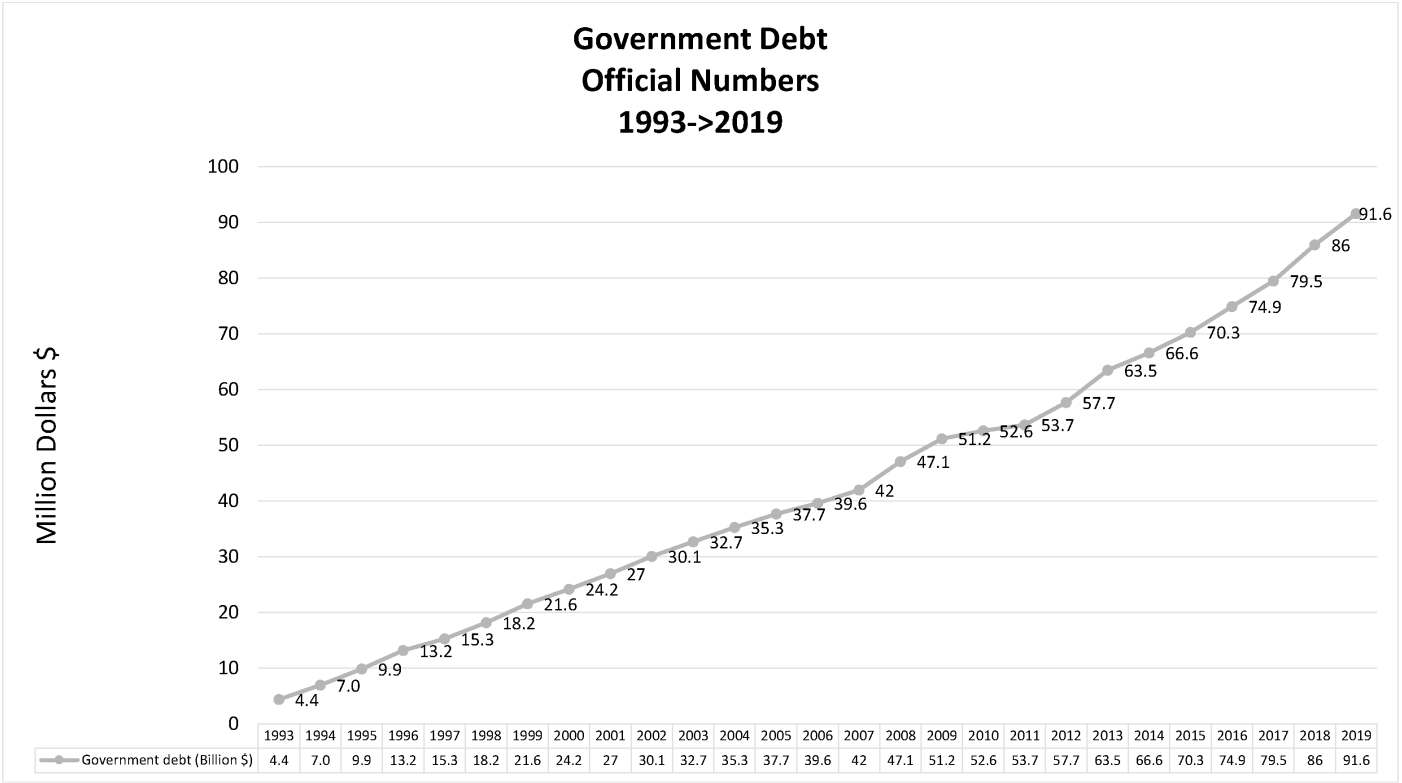


	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019 *	2020 *
Treasury Deficit Official Numbers	-770	-1,8	-2,4	-1,0	-3,3	-2,6	-2,8	-3,9	-2,9	-2,9	-2,7	-2,0	-1,8	-3,0	-2,5	-2,7	-2,9	-2,8	-2,3	-4,0	-4,2	-3,0	-3,9	-4,9	-3,7	-6,2	-5,6	-5,0

* التحسن النسبي ناتج عن عدم احتساب قسم او جميع الفوائد المترتبة على الدين العام، وإلاّ لكان العجز في حساب الخزينة قد فاق الثمانية مليارات دولار في كل من هاتين السنتين

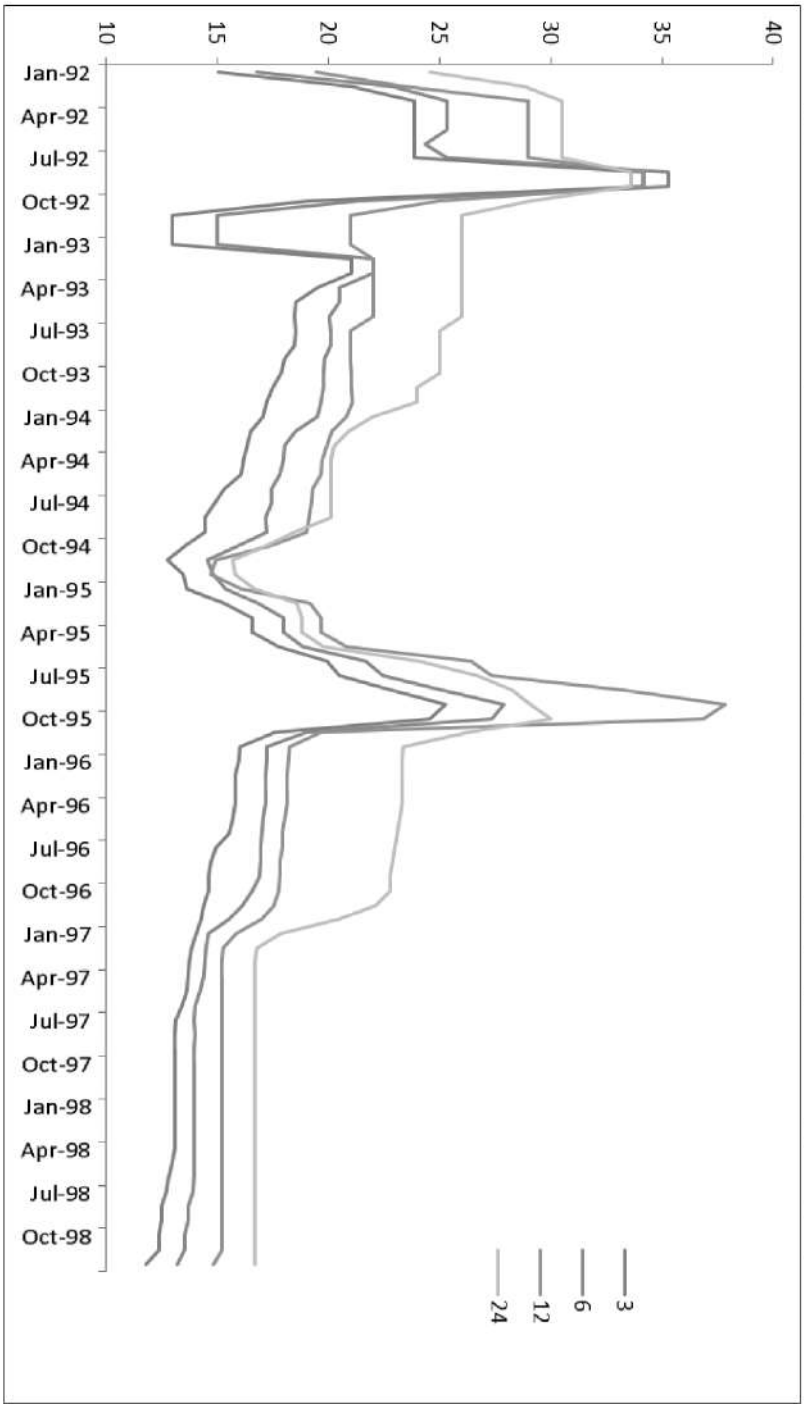
الرسم البياني رقم -7-

تطور حجم الدين العام للدولة اللبنانية في نهاية السنوات 1993-2019



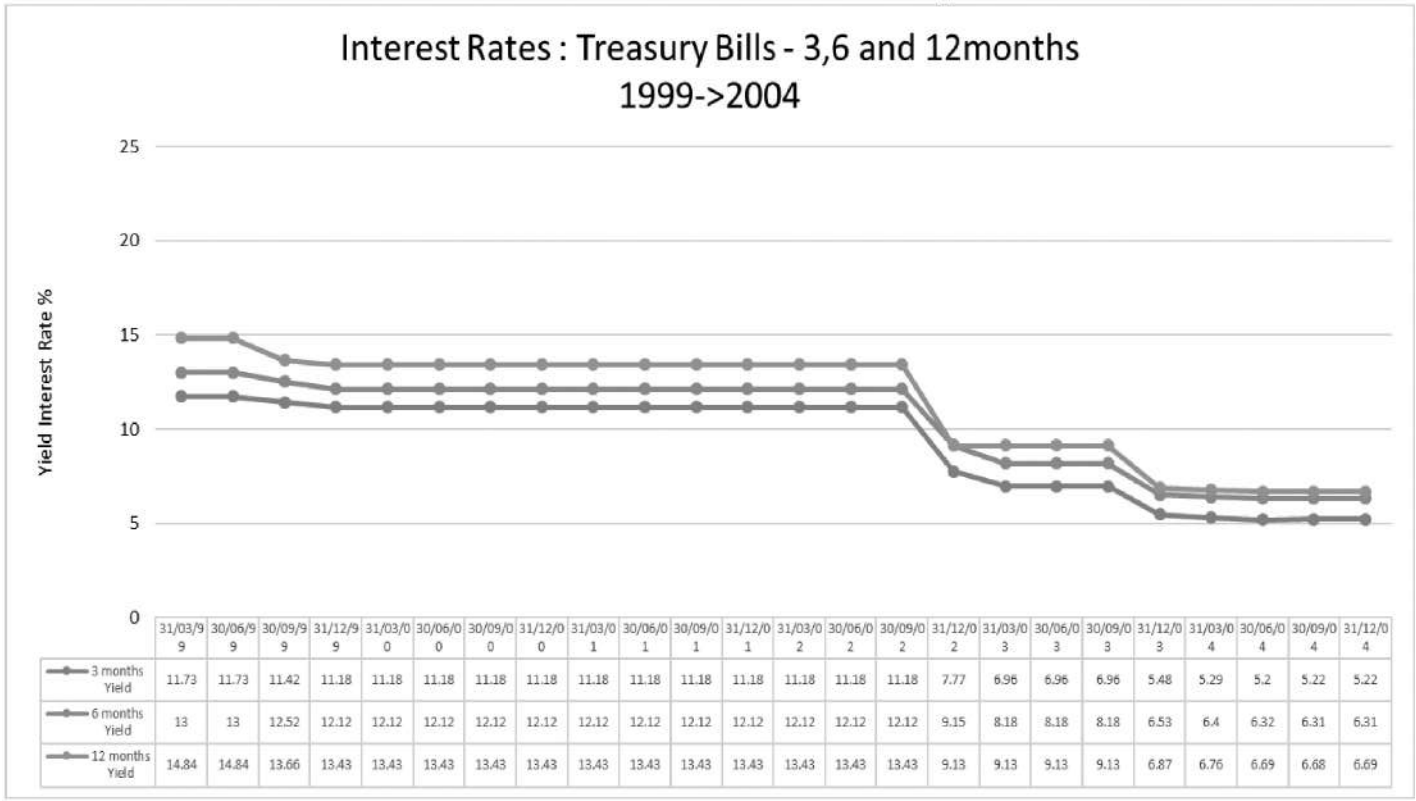
الرسم البياني رقم -8-

معدل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية على مدى السنوات 1992-1998 للفترات 3، 6، 12، 24 شهراً



الرسم البياني رقم –9–

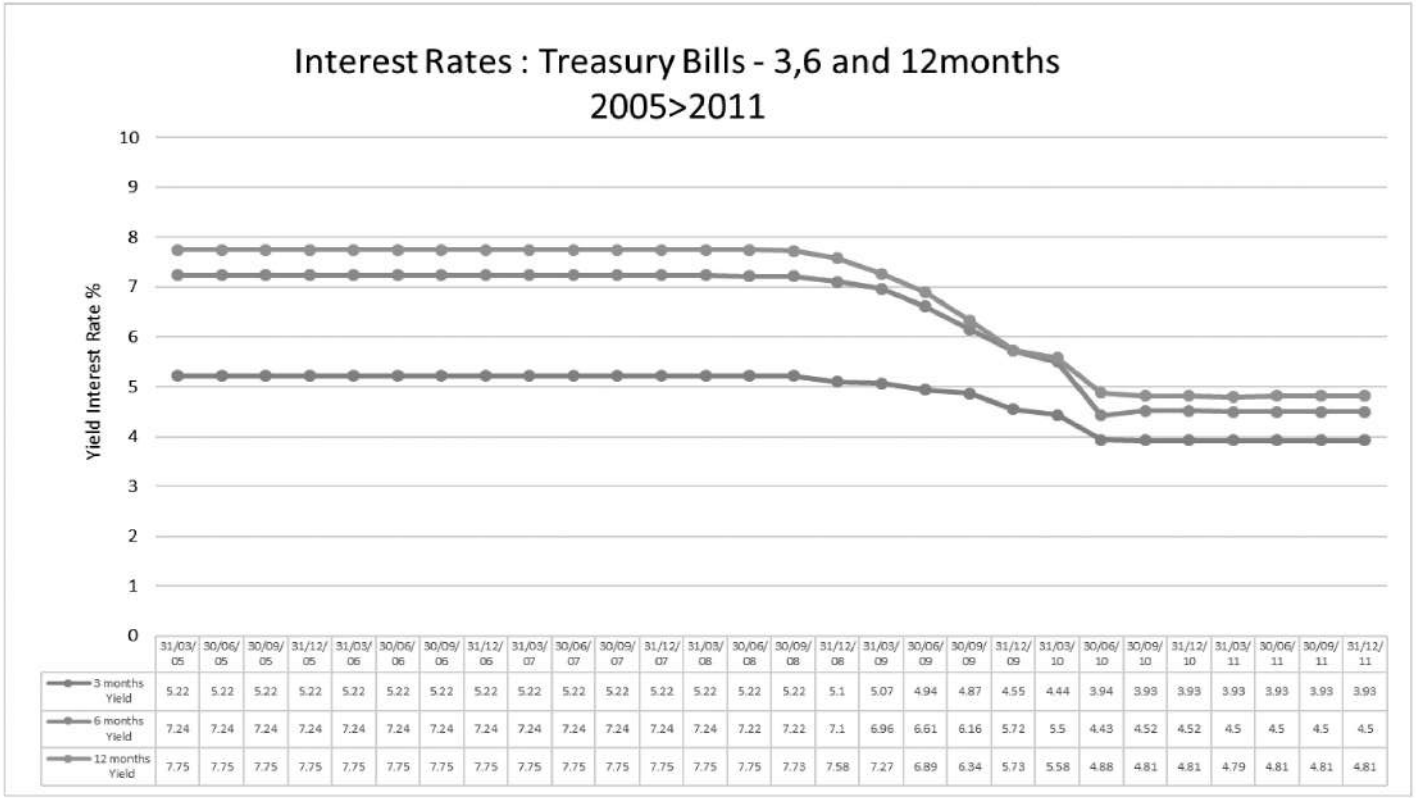
معدل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية للمدد 3، 6، 12 شهراً خلال الفترة من 1999–2004



	31/03/99	30/06/99	30/09/99	31/12/99	31/03/00	30/06/00	30/09/00	31/12/00	31/03/01	30/06/01	30/09/01	31/12/01	31/03/02	30/06/02	30/09/02	31/12/02	31/03/03	30/06/03	30/09/03	31/12/03	31/03/04	30/06/04	30/09/04	31/12/04
3 months Yield	11.73	11.73	11.42	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	11.18	7.77	6.96	6.96	6.96	5.48	5.29	5.2	5.22	5.22
6 months Yield	13	13	12.52	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	12.12	9.15	8.18	8.18	8.18	6.53	6.4	6.32	6.31	6.31
12 months Yield	14.84	14.84	13.66	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	13.43	9.13	9.13	9.13	9.13	6.87	6.76	6.69	6.68	6.69

الرسم البياني رقم -10-

معدل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية للمدد 3، 6، 12 شهراً خلال الفترة الممتدة بين العامين 2005-2011



	31/03/05	30/06/05	30/09/05	31/12/05	31/03/06	30/06/06	30/09/06	31/12/06	31/03/07	30/06/07	30/09/07	31/12/07	31/03/08	30/06/08	30/09/08	31/12/08	31/03/09	30/06/09	30/09/09	31/12/09	31/03/10	30/06/10	30/09/10	31/12/10	31/03/11	30/06/11	30/09/11	31/12/11
3 months Yield	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.22	5.1	5.07	4.94	4.87	4.55	4.44	3.94	3.93	3.93	3.93	3.93	3.93	3.93
6 months Yield	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.24	7.22	7.22	7.1	6.96	6.61	6.16	5.72	5.5	4.43	4.52	4.52	4.5	4.5	4.5	4.5
12 months Yield	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.75	7.73	7.58	7.27	6.89	6.34	5.73	5.58	4.88	4.81	4.81	4.79	4.81	4.81	4.81

الرسم البياني رقم -11-

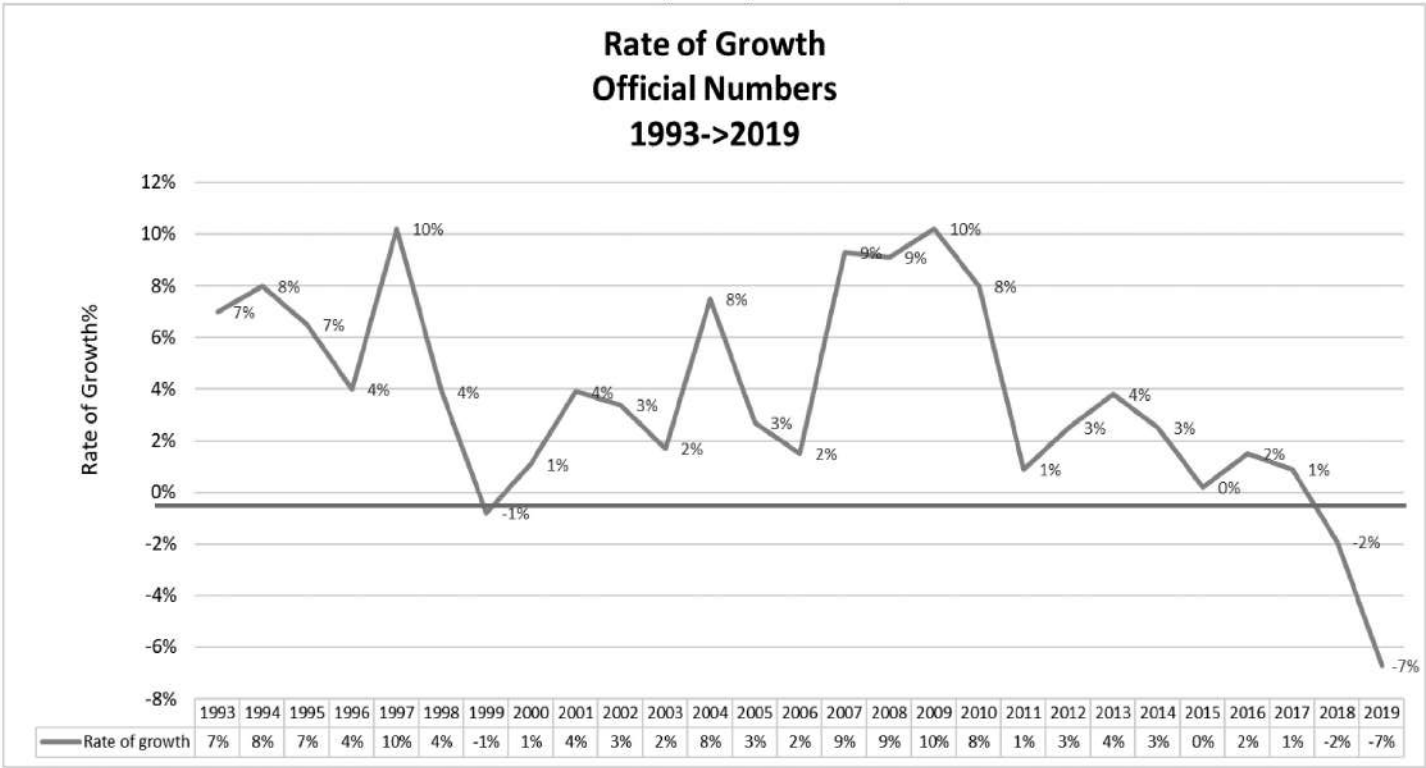
معدل الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية للمدد 3، 6، 12 شهراً خلال الفترة الممتدة بين العامين 2012-2020



	31/03/12	30/06/12	30/09/12	31/12/12	31/03/13	30/06/13	30/09/13	31/12/13	31/03/14	30/06/14	30/09/14	31/12/14	31/03/15	30/06/15	30/09/15	31/12/15	31/03/16	30/06/16	30/09/16	31/12/16	31/03/17	30/06/17	30/09/17	31/12/17	31/03/18	30/06/18	30/09/18	31/12/18	31/03/19	30/06/19	30/09/19	31/12/19	31/01/20
3 months Yield	4.43	4.44	4.44	4.43	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	4.44	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
6 months Yield	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	4.99	5.85	5.85	5.85	5.85	5.85
12 months Yield	5.33	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	5.35	6.5	6.5	6.5	6.5	6.5

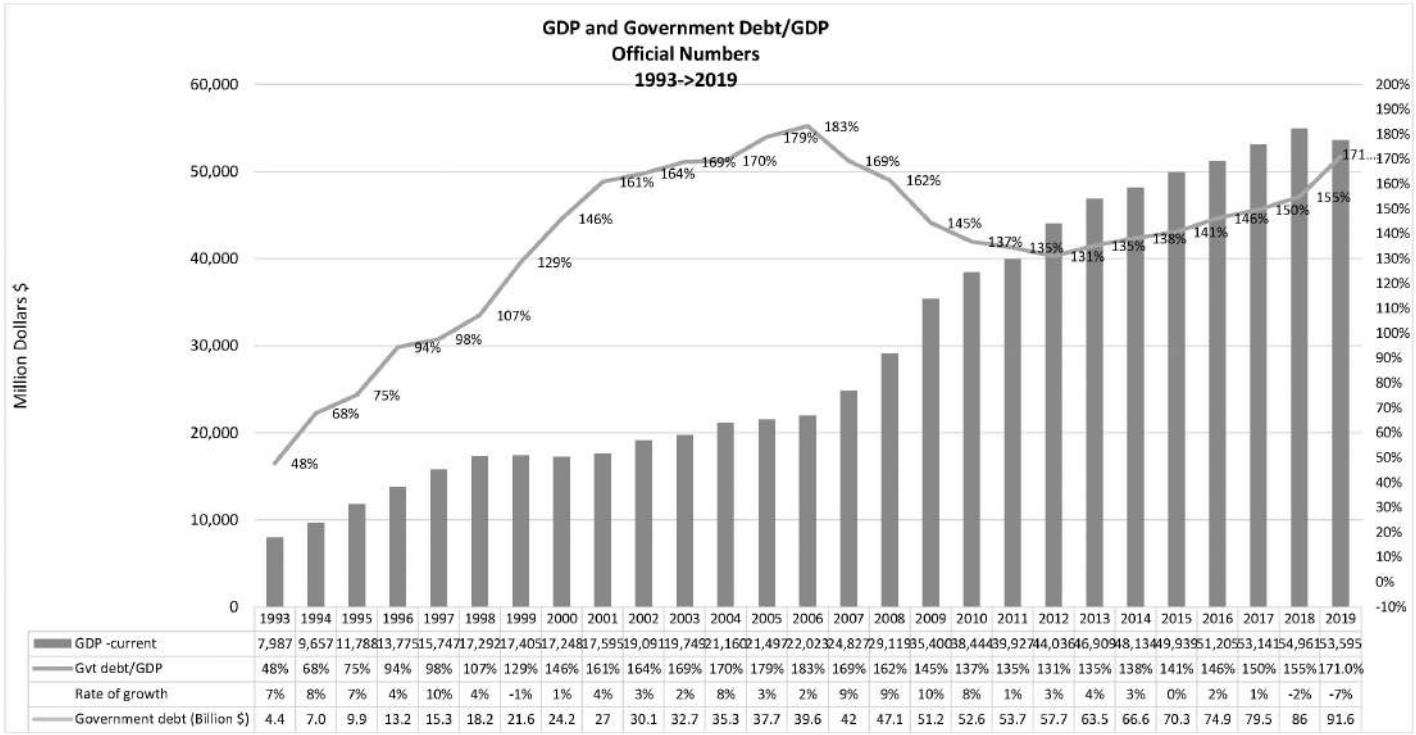
الرسم البياني رقم -12-

تطور نسب النمو الاقتصادي للناتج المحلي اللبناني على مدى السنوات 1993- 2019



الرسم البياني رقم -13-

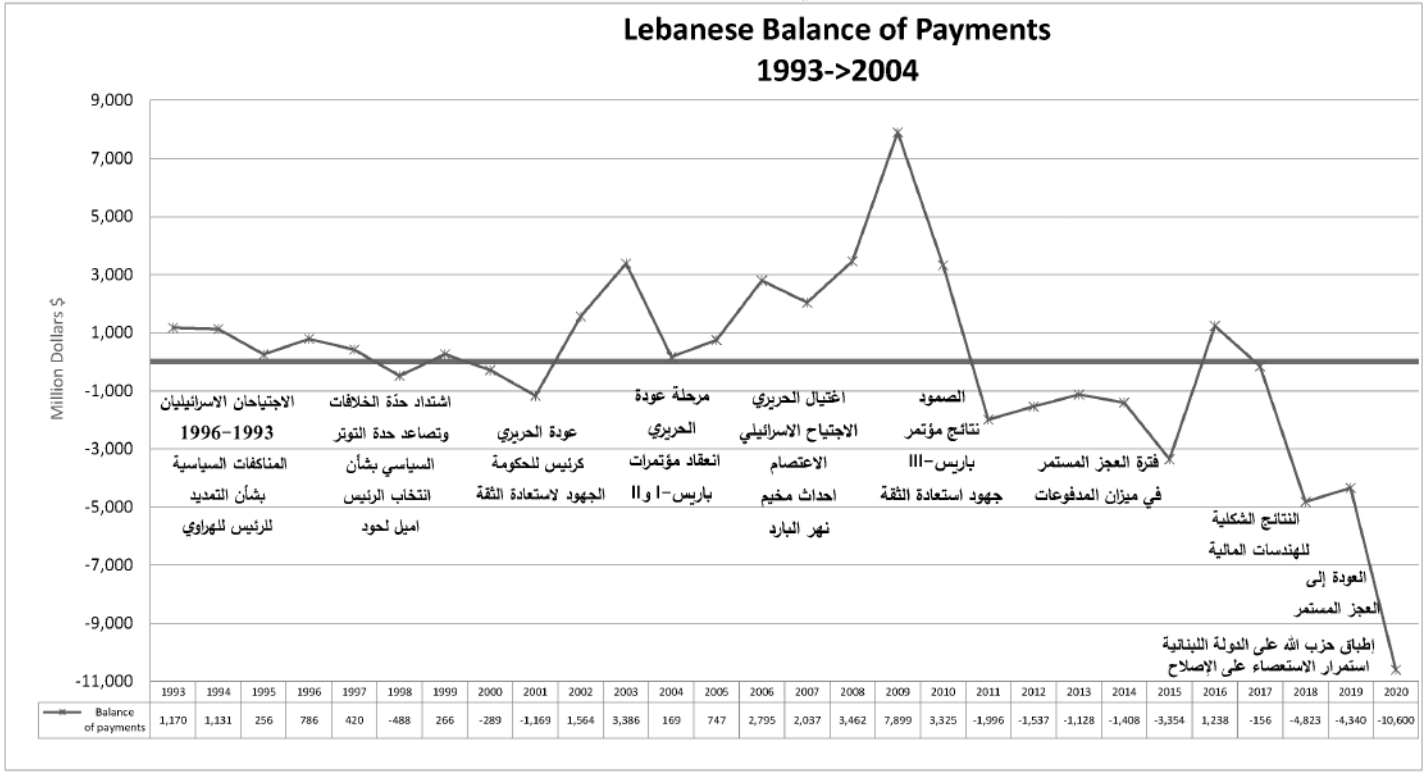
تطور حجم الناتج المحلي وحجم الدين العام ونسبة مجموع الدين العام إلى حجم الناتج المحلي ونسب النمو الاقتصادي على مدى السنوات 1993- 2019



	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
GDP -current	7,987	9,657	11,788	13,775	15,747	17,292	17,405	17,248	17,595	19,091	19,749	21,160	21,497	22,023	24,827	29,119	35,400	38,444	39,927	44,036	46,909	48,134	49,939	51,205	53,141	54,961	53,595
Gvt debt/GDP	48%	68%	75%	94%	98%	107%	129%	146%	161%	164%	169%	170%	179%	183%	169%	162%	145%	137%	135%	131%	135%	138%	141%	146%	150%	155%	171.0%
Rate of growth	7%	8%	7%	4%	10%	4%	-1%	1%	4%	3%	2%	8%	3%	2%	9%	9%	10%	8%	1%	3%	4%	3%	0%	2%	1%	-2%	-7%
Government debt (Billion $)	4.4	7.0	9.9	13.2	15.3	18.2	21.6	24.2	27	30.1	32.7	35.3	37.7	39.6	42	47.1	51.2	52.6	53.7	57.7	63.5	66.6	70.3	74.9	79.5	86	91.6

الرسم البياني رقم -14-

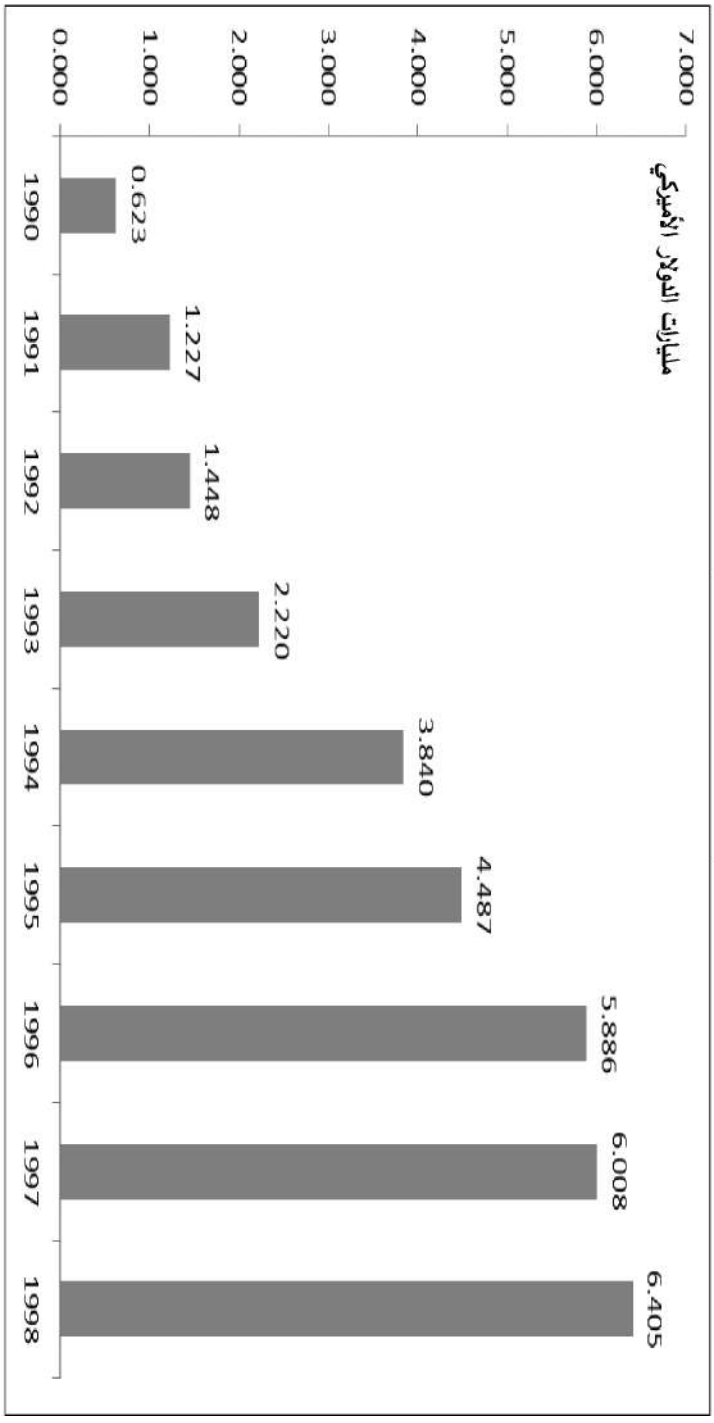
تطور ميزان المدفوعات اللبناني على مدى السنوات 1993-2020



الرسم البياني رقم -15-

مجموع احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة في نهاية السنوات 1990 - 1998

(ما عدا موجوداته من الذهب)



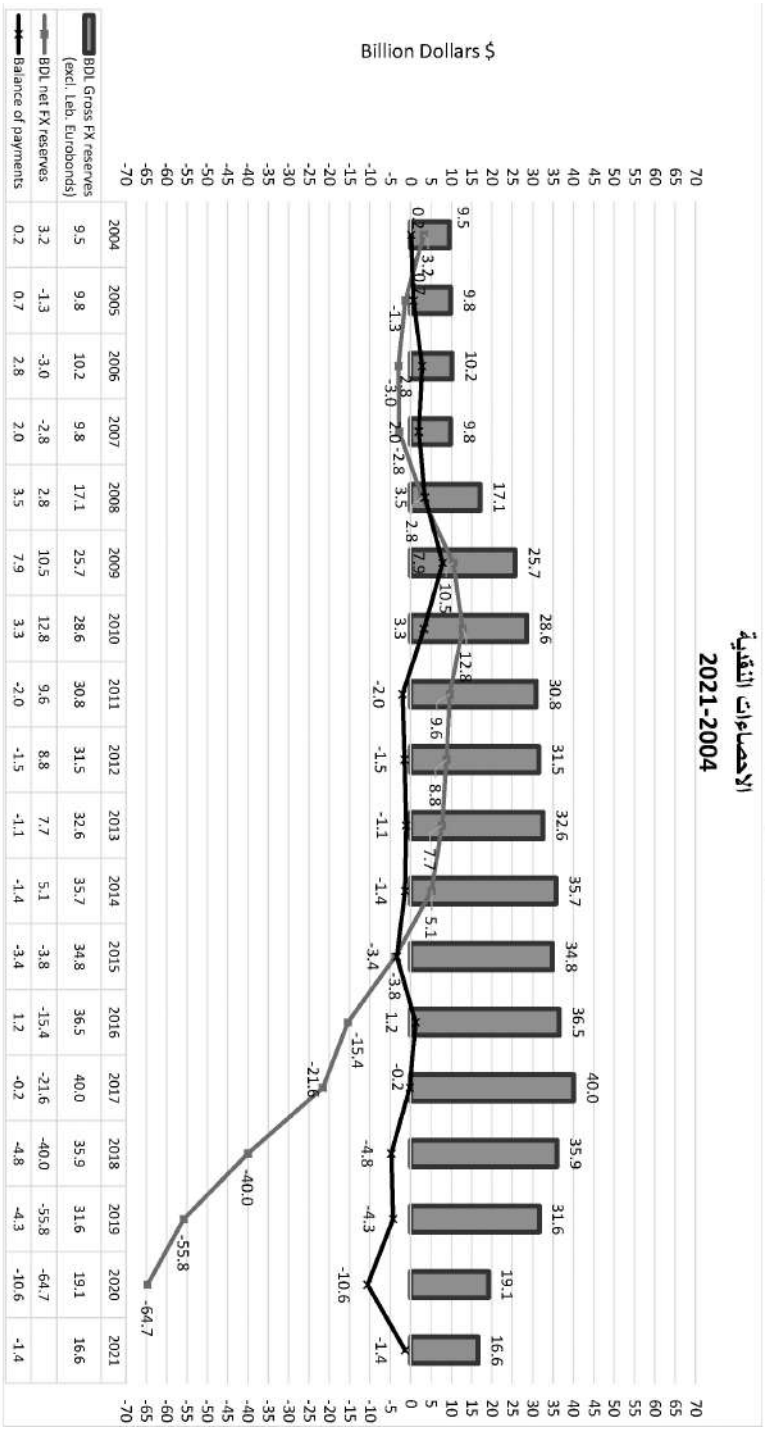
الرسم البياني رقم -16-

تطور الاحتياط القائم والصافي لمصرف لبنان بالعملات الصعبة باستثناء موجوداته من الذهب

على مدى السنوات 2004-2021

الاحصاءات النقدية

2021-2004



	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
BDL Gross FX reserves (excl. Leb. Eurobonds)	9.5	9.8	10.2	9.8	17.1	25.7	28.6	30.8	31.5	32.6	35.7	34.8	36.5	40.0	35.9	31.6	19.1	16.6
BDL net FX reserves	3.2	-1.3	-3.0	-2.8	2.8	10.5	12.8	9.6	8.8	7.7	5.1	-3.8	-15.4	-21.6	-40.0	-55.8	-64.7	
Balance of payments	0.2	0.7	2.8	2.0	3.5	7.9	3.3	-2.0	-1.5	-1.1	-1.4	-3.4	1.2	-0.2	-4.8	-4.3	-10.6	-1.4

الفصل السادس:

الدين العام اللبناني في ظلّ الإرغامات والاستعصاءات والتسييس وقصور المعالجات

أولاً: معضلة الدين العام اللبناني: نشوؤها واستمرار تفاقمها

مسألة تفاقم مشكلة الدين العام في لبنان وأسباب تراكمه وتعاظم حجمه، كانت دائمًا ولا تزال محور اهتمام الكثيرين من المعنيّين بأمور المالية العامة والاقتصاد الوطني في لبنان، ولاسيّما بسبب استمرار وتزايد حجم العجز السنوي في الموازنة العامة والخزينة اللبنانية منذ اندلاع الحرب اللبنانية في العام 1975. ذلك العجز السنوي، وبالتالي ذلك التراكم المستمرّ في الدين العام وتعاظم كلفة خدمته، يعود بالأساس، وفي جزء كبير منه إلى الصدمات الهائلة والمتتالية التي تعرّض لها لبنان واقتصاده الوطني، وإلى التراجع الذي طرأ على الدولة وفقدانها التدريجي لدورها ولقرارها الحرّ ولسلطتها على كامل أراضيها وعلى مرافقها لصالح قوى الأمر الواقع ومنظومة الأحزاب الطائفية المذهبية والميليشياوية ولا سيما خلال العقد الثاني من هذا القرن. وهو يعود كذلك إلى ضعف الإرادة أو عدم توفرها لدى الكثير من أركان الدولة في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة للتصرف بمسؤولية في إدارة شؤون البلاد، ولإجراء المعالجات والإصلاحات الضرورية. ذلك ما أسهم، وبشكلٍ

أساسي، في استمرار وتعاظم العُجوز السنوية الكبيرة التي كانت تشكو منها موازنات الدولة اللبنانية وخزينتها العامة، والتي أصبحت دينًا عامًا كان يفاقمه ارتفاع معدلات الفوائد ليتضخم حجمه ويصبح كما بات عليه في العام 2020. وهو بذلك بات يشكّل مصدر الخطر الكبير الذي أصبح لبنان في أتونه، ولاسيما نظرًا لعودة ارتفاع نسبته إلى حجم الناتج المحلي، وكذلك لتزايد كلفة خدمته بالمقارنة مع مجموع الموازنة ومجموع الإيرادات المحققة لدى الخزينة العامة وحجم الاقتصاد الوطني. هذا فضلاً عن زيادة عبئه على المواطنين اللبنانيين وتأثيراته السلبية الكبيرة على مستوى ونوعية عيشهم، ولاسيما عقب التدهور الاقتصادي والمالي الكبير والمستمر الذي بدأ يعاني منه لبنان ابتداء من مطلع العام 2011 وما تلاه، وتحديدًا في أعقاب الانهيارات الكبرى التي أصابت لبنان ابتداء من العام 2019، والتي تعاظمت في العام 2020 وما يليه. وهي الانهيارات التي لم يتوفر لدى المسؤولين المعنيين في لبنان وحتى الآن التوافق والرؤية والإرادة والاستعداد لاتخاذ القرارات الصحيحة والشجاعة بشأن كيفية إخراج البلاد منها.

ثانيًا: الدين العام اللبناني ما بين الإنكار والاستهانة والتعمية

بدايةً، لا بدّ في هذا الصدد من التوقف لإبراز حقيقتين أساسيتين:

أولاً، انّ هناك مشكلة مستحكمة لدى الكثيرين من المسؤولين والعديد من السياسيين اللبنانيين، تتمثل بالإنكار أو الاستهانة بالانعكاسات والتداعيات التي تحدثها وتتسبب بها الأحداث والصدمات والتشنجات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية والتداعيات الناتجة عنها على الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان.

وثانيًا، التباين الفاضح والمزمن بين حجم وحدّة المشكلات التي كان يعاني منها لبنان ولايزال، وبين استمرار فقدان الإرادة الوطنية الجامعة، واستمرار التلكؤ والتعمية والامتناع من قبل الكثيرين من المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وكذلك لدى المنظومة السياسية في لبنان، عن تبني ودعم القرارات الصحيحة والشجاعة والضرورية للتصدي لتلك المشكلات.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، أنّ عددًا غير قليل من السياسيّين والكتاب والصحافيين اللبنانيّين المهتمين بهذه الشؤون كانوا ولايزالون يمعنون في إنكار وعدم إبراز تأثيرات وانعكاسات تلك الأحداث على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، لا بل أنّ عددًا منهم كان يتجاهل ذلك بقصد أو بدون قصد أو عن عدم معرفة، حتى أن البعض منهم جهد لدفع المواطنين اللبنانيّين بالإجمال إلى الاستهانة بتلك العوامل والصدمات التي تتحكّم بالاقتصاد اللبناني وماليته العامة، والتي ترخي بتأثيراتها وتداعياتها السلبية عليهما. وفي هذا الشأن، كان الكثير من أولئك المسؤولين والسياسيين يستخِفّون أو يتقصَّدون حرف الانتباه عن حقيقة وجوهر المشكلات والعوامل التي تتحكّم بحركة الاقتصاد اللبناني

وبماليته العامة، ومنهم من كان يعمد إلى إلهاء اللبنانيين ببعض ظواهر تلك المشكلات، للتعمية على المشكلات والعوامل الأساسية التي تتحكّم بهما، ولاسيما بما يتعلق بتردي أوضاع الدولة وانحسار سلطتها وسيادتها وقرارها الحر وتراجع قدرتها على فرض سلطة القانون والنظام في لبنان. كذلك، ومن جهة أخرى، فقد كان يحلو للبعض الآخر منهم إلهاء اللبنانيين عبر توجيه الاتهامات السياسية النمطية إلى الفريق السياسي الذي ترأسه الشهيد رفيق الحريري وإلى من تولى السلطة من بعده من فريقه السياسي بالتسبب بنشوء وتراكم هذا الدين العام الكبير، دون إجراء دراسة متعمقة وموضوعية ومتجردة للأسباب الحقيقية والواقعية لاستمرار العجز السنوي في الخزينة العامة، وبالتالي لأسباب تراكم وتعاظم الدين العام اللبناني، الذي هو موضوع هذا الكتاب. بالتالي كانوا يحرصون على حرف الانتباه عن الجهات التي شاركت عمليًا وبشكل مباشر أو غير مباشر في التسبب في تراكم هذا الدين العام، وعن حقيقة الدور السلبي الذي لعبه النظام الأمني السوري – اللبناني، وكذلك منظومة الأحزاب الموالية والمتعاونة معه ومع حزب الله، في الإطباق على الدولة اللبنانية واستتباع إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها، وفي التشجيع على تفشي الفساد والإفساد السياسي المتعاظم.

لقد ظهر ذلك الإنكار فضلاً عن التعمية والتجاهل، ولايزال، من خلال استمرار البعض في معاندة الإصلاحات في الإدارة اللبنانية التي كانت تشتد حاجة لبنان لتبنيها وتنفيذها على أكثر من صعيد سياسي وإداري واقتصادي ومالي. كذلك في حرف الانتباه عما يتعلق بالاختلال الهيكلي في الموازنة والخزينة العامة؛ وهي بمجموعها تمثل المجالات التي كان – ولايزال – ينبغي أن تجري فيها الإصلاحات الضرورية لتقويم وتصويب مسيرة الاقتصاد الوطني من اجل استعادة عافيته وسلامته واستدامة التوازن في ماليته العامة.

تلك الظواهر والمؤشرات والمتغيرات المقلقة كان يسهم في استمرار تأججها قصور الإدراك، أو تقصد عدم الادراك لدى عدد ليس بالقليل من المسؤولين والسياسيين المعنيين لحقيقة أساسية؛ وهي أنّ لكل مشكلة من المشكلات الوطنية والسياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية والمالية والنقدية كُلْفتَها التي تتعاظم مع استمرار الإنكار لوجودها أو لتأثيراتها وتداعياتها الخطيرة والمتعاظمة. وهو الإنكار الذي كان يتسبب به استمرار التجاهل والعناد وعدم الاكتراث من جهة أولى، أو بسبب تغليب أولويات مصالح شخصية وانتخابية أو أولويات دول خارجية على أولويات اللبنانيين من جهة ثانية. أو من جهة ثالثة، بسبب طغيان أولويات أو صدمات كبيرة داخلية أو خارجية كانت تشتت الانتباه، وبالتالي تحول دون المبادرة إلى اعتماد الحلول الصحيحة لمعالجة أسباب تلك الظواهر والمتغيرات.

في المحصلة، وفي معظم الأحيان، كان التقاعس وعدم المبادرة وعدم تزخيم الإرادة على مواجهة تلك المشكلات في الوقت اللازم وفي المكان الصحيح وبالعلاجات الكافية، كلّ ذلك كان يؤدي في المحصلة إلى تفاقم تلك المشكلات وتفشيها واستعصائها.

في المقابل، كان ينبغي التعلُّم من تجارب كثير من الدول في العالم، وفي كل مكان وزمان، أنّ الوقت له كلفته والتعطيل والاستعصاء لهما كلفتهما أيضًا، وكذلك لكلّ من التأجيل والتردّد والتجاذب كلفته الباهظة. والتجربة اللبنانية يمكن أن تعتبر نموذجًا دقيقًا لانطباقها على العديد من التجارب المكلفة والفاشلة في العالم بهذا الخصوص.

من جانب آخر، وبالرغم من كل الجهود التي بذلَتْها بعض الحكومات وبعض المسؤولين والاقتصاديين اللبنانيين على مدى السنوات الماضية،

من أجل التنبيه إلى ضرورة معالجة المشكلات قبل أن تتفاقم أو تنفجر، وحتى لا يصبح من المتعذر حلها أو احتواؤها، فقد كان يستمر الانكار، ومن ثم يستمر التلكؤ والاستعصاء، مع ما يحمله ذلك من انعكاسات وتبعات خطيرة وكبيرة على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، وبالتالي ما يحمله ذلك على مستويات الثقة لدى اللبنانيين بالدولة اللبنانية أولاً، والثقة بها لدى المجتمعَيْن العربي والدولي ثانيًا، وكذلك الثقة في حاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني وفي مدى سلامة ماليته العامة ثالثًا.

المؤسف أنّ ذلك الانحسار التدريجي في مستويات الثقة كان ينعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي، وعلى جهود التنمية المناطقية، وأيضًا على مستويات مخاطر الاستثمار في لبنان، كما على التقلبات الحادة في معدلات الفوائد، ومن ثم على توفير فرص العمل الجديدة، وبالتالي على مستويات الاستقرار بأشكاله كافة.

الحقيقة، أنّ القلق من تنامي حجم الدين العام بدأ يبرز بحدّة ويطرق أبواب اللبنانيّين بشكل متصاعد منذ مطلع تسعينيّات القرن الماضي. إلاّ أن المعالجات التي كان يجري التداول بها أو العمل على إقرارها كانت إما تبقى حبرًا على ورق، وإما تأتي دائمًا متأخّرة أو متأخّرة جدًا. ذلك بحيث كانت المسافات الزمنية الفاصلة بين ظهور المشكلات من جهة، والحلول المقترحة لها من جهة ثانية، تتّسع دومًا مع تفاقم الأوضاع السياسيّة والأمنيّة وغياب الإرادة الوطنية الحازمة والراغبة في القيام بالإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية اللازمة للمعالجة. حتى أنَّ ما كان يتم إقراره من معالجات وإجراءات لرأب تلك الصدوع المتفاقمة، كان يأتي متأخرًا أو يكون قاصرًا وفي أكثر الأحيان كان معرَّضًا للتعطيل أو الابتسار أو التراجع عنه.

ثالثًا: الدين العام اللبناني في ظلّ الإرغامات والاستمرار بالاستعصاء على الإصلاح

المؤسف أنّ ذلك كلّه كان يجري مع تصاعد التأثيرات السلبية للاحتلال والتعديات والاجتياحات الإسرائيلية، وللقبضة القوية للوجود العسكري والأمني السوري وبعد انسحابه لحزب الله. كذلك كان يجري بالتساوق مع الاستعصاء على التبني والتنفيذ المثابر للسياسات والإجراءات الإصلاحية. كل ذلك في ظلّ تفاقم الانقسام الداخلي وزيادة الخلافات والتشنجات الداخلية، وانكشاف الوضع اللبناني على تداعيات المتغيّرات والتحوّلات والإرغامات الإقليمية والدولية، التي لم يكن يجري التنبّه لها أو الاستعداد لمواجهتها. كذلك كان يجري بالتساوق مع التراجع الكبير في مستويات الثقة بين الدولة والمواطنين من جهة أولى، وبين المواطنين والمنظومة السياسية من جهة ثانية. وهي الإرغامات التي كانت تزداد صعوبة واستعصاء على المعالجات السياسية وعلى الإصلاح الحقيقي.

في معظم سنوات تلك الفترة، كانت تنحسر سلطة الدولة اللبنانية تدريجيًا لصالح سلطة ومنظومة الأحزاب السياسية والميليشياوية والطائفية والمذهبية. إذ كانت تطغى على المشهد السياسي، وبالتالي الاقتصادي والمالي والمعيشي، المقاربات والخطابات الشعبوية، طمعًا من بعض الأفراد والأحزاب في تحقيق مكاسب ومغانم مادية أو في تحقيق نفوذ زبائني أكبر لأحزابهم في إدارات ومؤسسات الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية، وعلى حسابها، وعلى حساب الخزينة اللبنانية والاقتصاد الوطني، وكذلك على حساب السلم الأهلي نتيجة تصاعد الخطاب الطائفي والمذهبي.

< wكان ذلك كلّه يجري ويسهم في استمرار العجز عن تكوين الإرادة السياسية والوطنية اللازمة لمعالجة مشكلات لبنان المتفاقمة، وفي مقدمها عدم التوافق على تأمين الإرادة الحازمة لاستعادة الدولة دورها وسلطتها وقرارها الحرّ والمستقل على جميع أراضيها ومرافقها، والذي يُفْتَرضُ به أن يعزّز من حيوية ونمو الاقتصاد الوطني من جهة أولى. ذلك، ومن جهة ثانية، بالتوازي مع استمرار الإحجام عن ترشيق إدارات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، وعدم التجاوب مع الدعوات لترشيد الإنفاق العام وعدم العمل أو عدم الحرص على زيادة مردودية ذلك الإنفاق وفعاليته. كذلك من جهة ثالثة، استمرار التمنع عن أي عمل جدي يسهم في زيادة إيرادات الخزينة وضبط مصادرها من مختلف المرافق.

لذلك، وفي غياب الإرادة الحازمة والمثابرة لإجراء المعالجات والإصلاحات اللازمة، فقد استمرت المعالجات القاصرة والمتلكئة عن اتخاذ المبادرات المقدامة؛ وهي المعالجات التي ما كانت تقدم حلولاً شافية بل ربما كانت في أحيان كثيرة تزيد الأمور صعوبة واستعصاء.

وما زاد الامر سوءًا، أنَّ العقود الثلاثة الأخيرة شهدت – وإن بدرجات متفاوتة – صدمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية كثيرة وخطيرة داخلية وخارجية، كان لها عواقبها الكثيرة والهامة على الدولة اللبنانية وعلى الاقتصاد اللبناني وعلى المالية العامة في لبنان.

الواقع أنه، وتحت إرغامات تلك العوامل، كان يجري تناول موضوع الدين العام من قبل العديد من المهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية، وأيضًا من قبل بعض السياسيين في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، أو من قبل مجموعات من المواطنين بالتحليل والتعليق واقتراح الحلول، وإن بقيت أغلب تلك المقاربات في إطار توصيف المظاهر،

وبالتالي ظلّت في معظم الأحيان قاصرة عن معالجة جوهر تلك المواضيع الشائكة بالشكل الصحيح والكامل والفعّال. وفي المحصلة، لم تتقدم تلك المقاربات بالحلول والقرارات والقوانين والإجراءات العملية القابلة للتنفيذ. ويعود السبب الأساس في ذلك لعدم وجود الإرادة الوطنية الجامعة والقوية، وبالتالي عدم الاستعداد للالتزام باتخاذ القرارات وإقرار القوانين واعتماد الإجراءات الداعية إلى التقيّد بمقتضيات السياسات الإصلاحية التي كان لبنان واقتصاده بحاجة ماسة ومتزايدة إلى اعتمادها وتنفيذها وتبنيها[7].

صحيح أنّ معظم الحكومات اللبنانية الماضية كانت تدعو وتشدّد على تبنّي وتنفيذ المعالجات الصحيحة، ولكنَّ الأداء كان يأتي في المحصلة عكس ذلك، أو يظل قاصرًا بسبب الإرغامات السياسية أو الشعبوية لدى العديد من المسؤولين السياسيين، بما كان يحول دون توفّر إرادة وطنية جامعة للإصلاح الحقيقي والفعلي والمثابر. وبالتالي لم تلق تلك المحاولات والمساعي والتمنيات وإعلان النيات الطيبة، التجاوب الكافي أو الدعم المطلوب في مراكز صنع القرار في المؤسسات الدستورية وتحديدًا لدى السلطة التشريعية، وأحيانًا في رئاسة الجمهورية، وحتى في بعض الأحيان لدى السلطة الإجرائية في عدد من الحكومات المتعاقبة.

(7) من المفيد مراجعة الملحق رقم -17- ص 703 وما بعدها بشأن انعقاد مؤتمري باريس – ا واا، وكذلك الملحق رقم -20- ص 778 وما بعدها بشأن انعقاد مؤتمر باريس– ااا، وما نتج عنها وماذا كانت مقتضيات إنجاحها.

رابعًا: مشكلة الدين العام اللبناني– استمرار محاولات استعمالها في السجال السياسي

في الجانب الآخر، كان يجري، وفي كثير من الأحيان، استخدام موضوع العجز السنوي في حسابات الموازنة والخزينة، وازدياد حجم الدين العام، في السجال السياسي المحتدم وبأسلوب فضائحي، مليء بالضجيج والمبالغات والتجاوزات والانحرافات. وللأسف، ليس من أجل الحضّ على اعتماد المعالجات الصحيحة لتلك المشكلات عبر إقرار القوانين واعتماد الإجراءات اللازمة لذلك، ولكن فقط للنيل السياسي من الآخرين. هذا مع العلم أنّ أكثر أولئك الذين كانوا يعتمدون تلك المقاربات الكيدية والفضائحية هم بالفعل من كانوا يتحمّلون جزءًا معتبرًا من المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية، على الأقل بسبب استنكاف معظمهم عن تبني الإصلاحات الضرورية. وبالتالي لم تكن تلك المقاربات والممارسات والتصرفات لتُسهم في تحقيق الترشيد المطلوب للإنفاق، ولا في تحقيق الفعاليّة الإنتاجيّة لإدارة الدولة اللبنانية، أو لتنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز معدلات نموه، أو لخفض العجز في المالية العامة عبر خفض الإنفاق وزيادة إيرادات الخزينة، ولا بما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار النقدي.

الحقيقة المؤسفة في هذا الشأن، أن إثارة تلك المشكلات وبالأساليب التي درج البعض على اعتمادها كانت تجري في أحيان كثيرة لحرف الانتباه عن أمور سياسية محدّدة تتعلق بالسلاح غير الشرعي الخارج عن سلطة الدولة اللبنانية، أو بهدف التشهير والابتزاز السياسي، أو للتغطية على ما كان يسعى إليه البعض من أجل تحقيق مكاسب مادية شخصيّة، أو سياسية أو فئوية. وكل ذلك بُغيةَ التوصل إلى الاستيلاء التدريجي على إدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها وأجهزتها العسكرية والأمنية لصالح منظومة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية.

كذلك كان يجري، وفي كثير من الأحيان، التذرّع بأسباب واهية أو شكلية لتبرير الامتناع عن معالجة تلك المسائل الخطيرة، أو التذرع بتسارع الأحداث وتصاعد حدّة المشاحنات والمناكفات السياسية الداخلية، أو بازدياد حدّة الصدمات السياسية والأمنية الإقليمية وانعكاساتها الداخلية، أو كذلك بسبب المضاعفات الناجمة عن الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة التي كان يتعرّض لها لبنان، من أجل عدم المبادرة إلى المعالجات المطلوبة.

في المحصلة، وتحت تأثير تلك المقاربات والاستعصاءات والتقاعس والإنكار المتمادي، أو بسبب فقدان الإرادة الوطنية الجامعة، لم يكن من الممكن أن يتحقق الغرض المطلوب، أكان ذلك في خفض العجز أو بالحد من الزيادة في حجم الدين العام. على العكس من ذلك فقد كانت تلك المشكلات تتشابك وتتعقّد وتتسبّب، ليس فقط بتضخّم مشكلة الدين العام بل في تأبيدها. ذلك على الرغم من التنبيهات والتحذيرات التي كنت أطلقها ويشاركني في طرحها بعض الوزراء والنواب وبعض الآخرين من المهتمّين بتلك الأمور الاقتصادية والمالية.

فمن موقع مسؤوليتي عن وزارة المالية، أكان ذلك خلال اجتماعات مجلس الوزراء أو خلال اجتماعات اللجان النيابية المختلفة، ولاسيّما في لجنة المال والموازنة، أو عند مناقشة الموازنات العامة السنوية في اللجان النيابية، أو في فذلكات الموازنات السنوية العديدة التي كانت توزَّع سنويًا على النواب وتناقش في لجنة المال والموازنة، كذلك عند مناقشة الموازنات العامة في اجتماعات الهيئة العامة لمجلس النواب، أو عندما تُطرح على الهيئة العامة أمورٌ متعلقة بالشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية، فقد كنت أحرص على إثارة تلك المشكلات وأحذّر مما قد يولّده التغاضي عن معالجتها بالطريقة المناسبة وفي التوقيت

الصحيح من إشكالات ومخاطر. وغالبًا ما كنت أتعرض للانتقاد اللاذع وللهجوم عندما يتعلق الأمر بالسعي الذي كنت أقوم به من أجل زيادة إيرادات الخزينة بطريقة معقولة وعادلة، وأسعى للحؤول دون زيادة الأعباء المترتبة عليها، أو عندما أقوم بالتشديد على ضرورة تعزيز الكفاءة الإنتاجية لإدارات الدولة ومؤسساتها والحاجة لترشيقها. والحقيقة أنني ما توقفت عن استنهاض همم المسؤولين والسياسيين للحصول منهم على الدعم السياسي والنيابي والشعبي المطلوب. إلاّ أن تنبيهاتي وتحذيراتي كانت تذهب في أكثر الأحيان صرخة في واد.

تلك المواقف الثابتة التي تشبّثتُ بها كوزير للمالية لم تتبدّل ولم تتغيّر عندما أصبحتُ رئيسًا للحكومة، وبعد ذلك رئيسًا لكتلة "تيار المستقبل" النيابيّة. إلاّ أن النتيجة، وللأسف، كانت تأتي في معظم الحالات معاكسةً لما سعيتُ إليه وما كنت أتمنّاه. فلقد كان التجاوب في أغلب الأحيان ضعيفًا بسبب جملة الاعتبارات والمواقف السياسية والشعبوية الطاغية على ما عداها، أو بسبب استمرار الاستعصاء والمعاندات الكيدية. ذلك ما كان يؤدّي بطبيعة الحال إلى زيادة حدّة مشكلة العجز السنوي في الموازنة والخزينة، وبالتالي إلى مفاقمة مشكلة الدين العام.

صحيح أنه، وخلال فترات ماضية، كانت هناك بعض الأصوات التي تدعو إلى الصحوة من ذلك الكابوس الثقيل والمتثاقل، وهي كانت تعمد إلى تأييدي في التنبيه إلى ضرورة التقدم بمبادرات مشتركة جريئة ومصمِّمة من قبل الحكومة ومجلس النواب، وبالتالي للعمل على تبنّيها والمسارعة إلى تنفيذها لمعالجة أسباب ذلك الخلل المتفاقم. إلاّ أنَّ ما كان يزيد الأمور تعقيدًا وأسىً وحسرةً، أن تلك الأصوات المطالبة باعتماد السياسات والممارسات الصحيحة كانت سرعان ما تتلاشى متابعتها

وينحسر الاهتمام بها بسبب توالى أحداث أو صدمات أو أزمات سياسية مستجدّة لم تكن بالقليلة، كانت تخطف انتباه الجميع بعيدًا عن تلك الأصوات المطالبة بمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية والإدارية المتفاقمة. في أحسن الأحوال كان يتمّ الاكتفاء عندها ببعض المعالجات السطحية والجزئية من دون تطبيقٍ أو التزامٍ ثابت أو متابعةٍ مثابِرة.

لذا، كان من الطبيعي أن تبقى الأمور، وبشكل عام، على حالها لا بل وأن تزداد حدّة بسبب التسابق المستمر بين معظم الكتل السياسية على زيادة حجم الإنفاق، ومن ذلك الإنفاق الإرضائي، والامتناع عن ترشيده، كما وبسبب الابتعاد عمّا يسهم في تعزيز النهوض الصحيح للاقتصاد الوطني أو السعي إلى تحسين قدرته على التلاؤم مع مقتضيات المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية الجارية في العالم من حول لبنان. كذلك كان يستمر التقاعس عن المبادرة إلى ترشيق إدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها وأجهزتها وأسلاكها كافة، لا بل والإصرار على تحميل الدولة ما لا تستطيع حمله أو تحمّله من أعباء وأكلاف.

لقد كان كل ذلك يترافق مع حملات قاسية ومستمرة، كانت تتبنّاها بعض القوى السياسيّة في وجه كلّ عمل أو إجراء يسهم في ترشيق الدولة أو في تحسين مستويات إدارة وزاراتها ومؤسّساتها العامة، أو في تعزيز إيرادات الخزينة أو ضبطها. ذلك بما كان يؤدي إلى المزيد من تحميل الأعباء الإضافية على كاهل المالية العامة والخزينة اللبنانية اللتين تنوءان بحملها، وبالتالي إلى زيادة حجم العجز السنوي وازدياد حجم الدين العام.

طغيان تلك العوامل وتداخلها، بما فيها الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، كان في المحصلة يسهم في تراجع سلطة الدولة اللبنانية على شتّى مرافقها، وفي انحسار سلطة القانون والنظام لصالح الدويلات ومنظومة القوى الميليشياويّة والطائفيّة والمذهبيّة.

تلك كانت السِّمات البارزة التي ظهرت بشكل متزايد في كثير من فترات العقود الثلاثة الماضية، ولاسيما خلال العقد الأخير، والتي حالت عمليًا دون التقدّم المثابر والثابت على مسارات الإصلاح الحقيقي في جوانبه كافة لتحقيق النهوض المنشود.

وعلى ذلك المنوال، كان يتراجع الحديث عن تلك المشكلات المالية والاقتصادية والإدارية بين الحين والآخر، بفعل طغيان ظروف سياسية وأمنية ضاغطة تتراجع بنتيجتها أولوية معالجة تلك المشكلات، أو يتراجع الاهتمام بها، إلى أن يأتي موعد آخر فتنفجر الأزمات من جديد، لتَكشِفَ عند انفجارها عن تعمُّق واتّساع وتفاقم تلك المشكلات، ومن دون أي ضوابط في الحد الأدنى، ليتكرَّر بعدها الضجيج المعهود حول تلك المسائل المستعصية وتنتهي في كل مرّة إلى لا شيء حقيقي يسهم في وضع وتنفيذ معالجات صحيحة.

إلى ذلك، فإنّ قسمًا لا بأس به مما حصل من إصلاحات هامة وأساسية على قلّتها، لم يكن يحصل في أوانه الصحيح ولا بالقدْر اللازم، بل في معظم الأحيان كان يحصل بعد فوات الأوان، أي بعد أن تكون المشكلات المشكو منها قد تفاقمت وأصبحت تستدعي معالجات أكثر جذريةً وأكثر اتّساعًا وشمولية.

في المقابل، كان البعض يتناول تلك المسائل من أجل تحميل الرئيس رفيق الحريري وتحميلي أنا شخصيًا والفريق الاقتصادي والسياسي الذي ننتمي إليه – ودون وجه حقّ – مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية. وهو في ذلك، كان يتجاهل كل ما حققه الرئيس الحريري، وما أسهمت به بصفتي وزيرًا للمالية، وما قمت به بعد ذلك كرئيس للحكومة. هذا البعض كان يتقصد تجاهل الدعوات التي كنّا نطلقها من أجل الحضّ على

التعاون البنّاء بين الحكومة والمجلس النيابي في سبيل السير والتقدّم على مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وكذلك تقصد تعطيل الجهود نحو التقدم على مسارات ترشيد الإنفاق في الموازنة والخزينة وزيادة إيراداتهما بهدف الحدّ من تنامي العجز السنوي في الخزينة، وبالتالي الحدّ من تفاقم مشكلة الدين العام بالوتيرة السائدة آنذاك.

في خضم تلك الانشغالات والاستعصاءات والتهجمات، وعلى مدى تلك السنوات الطويلة الماضية، كانت الأوضاع العامة تتردى، وتجعل من استمرار عملية المعالجة باستعمال أسلوب المراهم أمرًا دون جدوى بل ربما مضرًا. إذ وفي المحصّلة، بقيت معظم المعالجات التي اعتُمدت عاجزة عن الارتقاء إلى مرتبة اعتماد السياسات وتنفيذ البرامج والإجراءات الصحيحة الواجب اتّباعها. وبالتالي، فقد استمرّ وتواصل ذلك التنافر والكباش السياسي الذي حال دون تكوين إرادة وطنية جامعة مصممة على اتخاذ القرارات الحاسمة والجازمة والملتزمة بتنفيذ العلاجات والإصلاحات المطلوبة. ذلك بسبب تعذّر الاتفاق بين المجموعات السياسية المختلفة على السياسات والحلول الناجعة لتلك المشكلات المتفاقمة، اللهم إلاّ في حالات قليلة ولفترات محدودة.

ذلك مما ادخل لبنان في حلقة مفرغة أصبح لا يمكن الخروج منها دون العودة إلى إدراك الحقائق الدامغة. وللأسف، كان ذلك بعد أن تفاقمت تلك العوامل السلبية. تلك الأمور تؤكد بمجملها وبنتائجها أنه لم يعد هناك من بديل سوى المسارعة إلى الالتزام باعتماد التوجّهات الإصلاحية الجذرية والعميقة على أكثر من صعيد وطني وسياسي واقتصادي ومالي ونقدي وإداري؛ وهو الأمر الذي لايزال يواجه بالإنكار والاستعصاء بالرغم من هول الانهيارات التي أصبح لبنان في أتونها.

“The crisis takes a much longer time coming than you think, and then it happens much faster than you would have thought”

Rudiger Dornbush: Professor of Economics at MIT. Quoted as part of a testimony to the United States. Congress, Senate. Committee on the Budget (2012).

******

"تأخذ الأزمة وقتًا طويلاً وأكثر مما يظنُّ المرء حتى تحدث، ولكنها عندما تحدث فإنها تصبح أسرع بكثير مما يُظنُّ"

الفصل السابع:
كيف تراكم الدين العام اللبناني
على مدى السنوات 1992– 2020

في ضوء ما تقدم، وللوقوف على كيفية تراكم الدين العام وزيادة حجمه، يمكن تفحّص الجداول رقم 1 و2 و3 (ص405 – 407)، والرسم البياني رقم سبعة، التي تبيّن مجموع الدين العام كما كان في نهاية العام 1992، بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي؛ وهو ما كان يعادل ثلاثة مليارات دولار. أما في نهاية العام 2004، وبعد مرور اثني عشر عامًا، فقد ارتفع مجموع الدين العام إلى حوالى 35,3 مليار دولار أميركي ليصل بعدها إلى 52,6 مليار دولار في نهاية العام 2010، وها هو قد أصبح في نهاية العام 2019 حوالى 91,6 مليار دولار[8] على أساس الأسعار الرسمية للدولار الأميركي.

وللمزيد من التفصيل، نرى أنه من المفيد تفحّص وتيرة زيادة وتضخم مجموع الدين العام اللبناني، بحيث يمكن التمييز بين الفترات الخمس ضمن

(8) قد يكون من المفيد في هذا الخصوص ولمزيد من المعلومات حول بدايات وجذور مشكلة الدين العام وأسباب تراكمه، الاطّلاع على الفصل الخامس المتعلّق "بحجم الإنفاق والدين العام والتأثيرات السياسية والأمنية" من كتاب الدكتور مازن سويد "مشروع لبنان الاقتصادي بين دروس الماضي وتحديات المستقبل"، الصادر عن الدار العربية للعلوم، ناشرون 2011 والموجود على الموقع الإلكتروني: www.fuadsiniora.com، وذلك للوقوف على حقيقة الأسباب والعوامل التي فرضت على لبنان أن يتكبّد عجزًا مستمرًا في الموازنات العامة وفي الخزينة اللبنانية على مدى جميع السنوات الماضية ابتداء من العام 1975، والتي آلت بالتالي إلى تراكم وتزايد مجموع الدين العام منذ ذلك التاريخ وحتى نهاية العام 2019 ليصبح 91,6 مليار دولار.

المرحلتين اللتين جرى آنفًا تقسيم تلك المدة الزمنية الطويلة إليهما، واللتين بدأتا في مطلع العام 1993 وامتدتا حتى العام 2020.

المرحلة الأولى: تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات، وذلك على الشكل الآتي:

الفترة الأولى (1993–1998): الممتدّة من نهاية العام 1992 وحتى نهاية العام 1998:

وهي الفترة التي تولّت فيها حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري الثلاث المتوالية المسؤولية. في تلك الفترة، ارتفع حجم الدين العام بنحو 15,2 مليار دولار، ليصل إلى ما مجموعه 18,2 مليار دولار وذلك خلال فترة ست سنوات، أي بزيادة سنوية بمعدل 2,5 مليار دولار أميركي.

في تلك السنوات، ارتفعت نسبة مجموع الدين العام إلى مجموع الناتج المحلي من حوالى 48% في نهاية العام 1993 إلى حوالى 107% في نهاية العام 1998. وهذا ما يبينه الرسم البياني رقم ثلاثة عشر.

الفترة الثانية (1998–2000): العائدة لولاية حكومة الرئيس الدكتور سليم الحص:

وهي الفترة التي استمرت لمدة سنتين، حيث ارتفع مجموع الدين العام بما قيمته ستة مليارات دولار ليصل مجموعه إلى 24,2 مليار دولار، أي بمعدل زيادة سنوية بما يقارب 3 مليار دولار.

خلال هاتين السنتين 1999–2000 ارتفعت نسبة مجموع الدين العام إلى مجموع الناتج المحلي من حوالى 107% في نهاية العام 1998 إلى 146% في نهاية العام 2000. وهذا ما يبينه الرسم البياني رقم ثلاثة عشر.

الفترة الثالثة (2001–2004): وهي تشمل الفترة التي تولّت المسؤولية فيها الحكومتان اللتان تراسهما الرئيس الشهيد رفيق الحريري:

في هذه الفترة التي امتدت لأربع سنوات استمرّ الدين العام في الارتفاع ليصل مجموعه إلى 35,3 مليار دولار. غير أن نموه اتّخذ منحى تراجعيًا. فلقد بلغ مجموع زيادة الدين العام بين نهاية العام 2000 ونهاية العام 2004 نحو 11,1 مليار دولار، أي بمعدل سنوي مقداره 2,8 مليار دولار. ويعود ذلك التحسّن النسبي إلى المفاعيل الإيجابية الناتجة عن نجاح انعقاد مؤتمري باريس–I وII وإلى ما استطاعت الحكومة اللبنانية تحقيقه آنذاك من إجراءات مهمة لخفض كلفة الدين العام عن طريق الخفض الذي تحقق على معدلات الفائدة (استبدال دين مرتفع الكلفة ليحل محله دين منخفض الكلفة)، وكذلك من خلال إطفاء جزء من رصيد ذلك الدين العام بناءً على الترتيب الذي حصل مع مصرف لبنان.

خلال هذه السنوات الأربع 2001–2004 ارتفعت نسبة مجموع الدين العام إلى مجموع الناتج المحلي من حوالى 146% في نهاية العام 2000 إلى 170% في نهاية العام 2004.

المرحلة الثانية: تنقسم هذه المرحلة إلى فترتين، وذلك على الشكل الآتي:

الفترة الأولى (2005–2010): وهي الفترة التي تولّى رئاسة الحكومة فيها بداية الرئيس عمر كرامي في نهاية العام 2004، وامتدت إلى ما بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ولتشمل حكومة الرئيس ميقاتي الأولى وحكومتيَّ الأولى والثانية وحكومة الرئيس سعد الحريري الأولى:

في هذه الفترة التي امتدّت ست سنوات، ارتفع حجم الدين العام بنحو 17,3 مليار دولار ليصل مجموعه إلى 52,6 مليار دولار في نهاية العام 2010، ويسجّل ارتفاعًا محدودًا في حجم المعدل السنوي للزيادة بحيث أصبح 2,9 مليار دولار. ويُعزى سبب تلك الزيادة النسبيّة الضئيلة إلى الظروف الشديدة الصعوبة التي سادت بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وتأثيرات الاجتياح الإسرائيلي في العام 2006، وما استتبعه من تراجع في مجموع الإيرادات وارتفاع في مجموع الإنفاق، وبالتالي إلى زيادة في مجموع العجز. كذلك يعود إلى ما حصل من اعتكاف لوزراء أمل وحزب الله، وبعدها ما رافق وأعقب الانسحاب الإسرائيلي بعد صدور القرار الدولي 1701 من احتقانات سياسيّة داخلية حادّة كان لها الكثير من التأثيرات السلبية على مجموع إيرادات الخزينة، مثل الإقفال القسري لمجلس النواب لمدة ثمانية عشر شهرًا، والاعتصام في وسط بيروت، والهجوم الإرهابي على مخيم نهر البارد، وكذلك اجتياح حزب الله وحركة امل لمدينة بيروت وغيرها من المناطق اللبنانية.

ولكن، خلال هذه السنوات الخمس شهدت نسبة مجموع الدين العام إلى مجموع الناتج المحلي تحولات كبيرة واساسية. فبعد ارتفاع نسبي كبير في السنتين 2005–2006 بسبب الأحداث الكبرى التي مرت على لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري والاجتياح الإسرائيلي في العام 2006 والنكسات الاقتصادية التي عانى منها لبنان في حينه، وحيث وصلت تلك النسبة إلى حوالى 183% في نهاية العام 2006، بدأت مسيرة ذلك الانخفاض في تلك النسبة مدفوعة بالنمو الاستثنائي الذي حققه لبنان في الأعوام 2007–2010 بحيث انخفضت تلك النسبة من 183% في العام 2006 إلى أن أصبحت 137% في العام 2010 كما هي مبينة في الرسم البياني رقم ثلاثة عشر.

الفترة الثانية (من بداية العام 2011 حتى نهايات العام 2020 وما بعدها. وهي الفترة التي تألفت خلالها خمس حكومات ترأس الأولى الرئيس نجيب ميقاتي والثانية الرئيس تمام سلام والثالثة والرابعة الرئيس سعد الحريري والخامسة الرئيس حسان دياب):

في هذه الفترة ارتفع حجم الدين العام في تلك السنوات التسع وحتى نهاية العام 2019، أي قبل تشكيل حكومة الرئيس حسان دياب، بنحو 39 مليار دولار ليصل مجموعه إلى 91,6 مليار دولار في نهاية العام 2019. ذلك كان يعني زيادة سنوية بمقدار 4,3 مليار دولار؛ وهي تمثّل أعلى معدل زيادة سنوية في حجم الدين العام على مدى السنوات 1992 – 2019. ذلك ما يعطي صورة عن مقدار التفاقم الذي وصل إليه حال العجز في الموازنة والخزينة العامة خلال العقد الثاني من هذا القرن. ولاسيّما بسبب حدّة الاحتقانات السياسية والتوسّع في الإنفاق والتراجع الكبير في نسبة نمو الناتج المحلي، وتأثيرات ذلك كلّه على عدم نمو الإيرادات لدى الخزينة اللبنانية، والتي أسهم انخفاضها في تفاقم العجز السنوي الحاصل، وبالتالي في زيادة حجم الدين العام.

في مطلع هذه السنوات التسع تابعت نسبة مجموع الدين العام إلى مجموع الناتج المحلي مسيرتها نحو الانخفاض وإن ببطء مدفوعة من النمو المحقق في السنوات 2007– 2010 لتصل إلى 137% في نهاية العام 2010، وإلى 131% في نهاية العام 2012، لكن لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع ولتصل إلى 171% في نهاية العام 2019 وإلى ما يتعدى ذلك بعدها. وهو ما يبينه الرسم البياني رقم ثلاثة عشر؛ وذلك بسبب استمرار العجز بوتيرة أكبر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي أصبحت تتراوح بين اثنين بالمائة واثنين سلبي قبل أن تحصل الانهيارات الكبيرة في النصف الثاني من العام 2019.

الفصل الثامن:
المرحلة الأولى – حكومات الرئيس رفيق الحريري وحكومة الرئيس سليم الحص من بداية العام 1993 وحتى نهاية العام 2004

أولاً: المشكلات والتحديات

كما تمت الإشارة إليه آنفًا، فقد انقسمت مرحلة ولاية الرئيس رفيق الحريري كرئيس للحكومة اللبنانية إلى مجموعتين حكوميّتين: المجموعة الأولى، تألّفت من ثلاث حكومات بدأت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1992 وانتهت في تشرين الأول/أكتوبر 1998. أما المجموعة الثانية، فقد تألفت من حكومتين، بدأت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2000 واستمرّت حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2004. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ فترة حكومة الرئيس الحص استمرّت قرابة السنتين، وذلك ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 1998 وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2000.

خلال هذه المرحلة الأولى التي امتدت من نهاية العام 1992 وحتى مطلع العام 2005، والتي حفلت بالعديد من الإنجازات، فإنّه يمكن تعداد الأسباب التي حالت دون أن يتمكّن لبنان من معالجة مشكلاته الاقتصادية والمالية والنقدية بطريقة فعّالة ومتكاملة، كما كانت تتمناه تلك الحكومات ويتمناه اللبنانيون، وإن لم تقتصر آثار تلك الأسباب المعرقلة على هذه

الفترات الثلاث بل امتدت إلى كامل المرحلة الثانية اللاحقة. ويمكن تلخيص هذه الأسباب بما يلي:

1) استمرار الاحتلال الإسرائيلي واستمرار تأثيرات وتداعيات اجتياحاته المتكرّرة للبنان على أكثر من صعيد، ومن ضمنها الأوضاع الاقتصادية والمالية. يضاف إلى ذلك انعكاسات وتداعيات سيطرة النظام السوري على القرار الوطني اللبناني، الذي سيسيطر عليه في وقت لاحق حزب الله عقب الانسحاب العسكري السوري من لبنان في العام 2005.

2) عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على التقيُّد بقرارات الشرعيتين العربية والدولية بصورة كاملة، وعدم الالتزام باحترام وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، والتقاعس عن استكمال تطبيق كافة بنودها.

3) التقاعس عن ترشيد الإنفاق، لا بل والإمعان في تحميل الاقتصاد الوطني والمالية والخزينة العامة أعباء كبيرة بعضها دائم يتكرر سنويًا، وآخر غير متكرر، الأمر الذي حال دون ضبط الإنفاق، وبالتالي دون النجاح في تعزيز الفعالية الإدارية والإنتاجية في إدارات الدولة ومؤسّساتها العامة، وكذلك الحؤول دون زيادة إيرادات الخزينة. وهذا كلّه كان يحول دون الحدّ من استمرار زيادة حجم الدين العام وبشكل كبير.

4) الإحجام أو التقاعس أو التلكؤ من قبل العديد من المسؤولين والسياسيين وفي المجلس النيابي عن تبني وتنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية، والتي يفترض بها أن تعزز الفعالية الإنتاجية والحوكمة في إدارات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها. كذلك في عدم

اتخاذ المبادرات والإجراءات الكفيلة بالإسهام في محاربة تفشي الفساد بشتّى أشكاله السياسية والإدارية؛ وهو ما كان يسهم في الحؤول دون تخفيض العجز في الخزينة، وبالتالي دون تخفيض الزيادة في حجم الدين العام.

5) المعاندة والاستعصاء لدى كثير من الأطراف السياسية الخارجية والداخلية، ما أسهم في عدم تمكين الدولة من بسط سلطتها على كامل أراضيها، كما وعلى مرافقها وإداراتها ومؤسساتها، الأمر الذي كان يحول دون ضبط وتعزيز مصادر إيرادات خزينتها.

6) انجراف قسم كبير من السياسيين اللبنانيين وتورط العديد منهم في ممارسات شعبوية كانت تأسرهم وتحول دون مصارحة المواطنين بحقيقة المشكلات التي يعاني منها لبنان وحقيقة الضغوط التي كانت تحول دون تمكنهم من اتخاذ القرارات الإصلاحية الصحيحة بحجمها ومداها ووقتها. وهو مما كان يضاعف المشكلات ويفاقم من تأثيراتها وتداعيات أكلافها السلبية.

7) الإحجام عن التقيُّد وبشكل كاف بحكم القانون والنظام وقواعد الحوكمة وأساليب العمل الحديثة في عمل الإدارات والمؤسسات الحكومية، بما أصبح يحول دون تعزيز درجات الشفافية والإفصاح والمحاسبة والمساءلة على أساس الأداء، كما ويحول دون التصدي لتفشي الفساد والإفساد السياسي. وفي المحصلة، ما كان يقف حائلاً دون أن يتحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد جاذب للاستثمارات الجديدة، بل ليصبح أحيانًا طاردًا لتلك الاستثمارات (Not business Friendly)، وبالتالي بما كان يحدّ من قدرة الاقتصاد الوطني على توفير ما يحتاجه لبنان من نمو مستدام وفرص عمل جديدة.

8) الاستعصاء والامتناع المستمر عن تطبيق الأساليب والآليات التي تسهم في إعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة في إيلاء المسؤوليات الحكومية والإدارية في إدارات الدولة ومؤسساتها العامة بطريقة تنافسية ولمن يستحقها[9]. ذلك مما أدى إلى الإمعان والتغول في إخضاع عملية التعيين لقسم كبير من المناصب والمواقع الوزارية وكذلك في إدارات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها لخدمة مصالح المنظومة الطائفية والمذهبية والميليشياوية. وهو ما أدى بالتالي إلى زيادة إطباق الفساد السياسي على مجمل الأوضاع السياسية والمالية والإدارية والمعيشية.

9) الحقيقة، أنه كانت لجميع هذه الأسباب عواقبها الوخيمة على إدارات الدولة ومؤسساتها؛ وهو ما أسهم في تعاظم إرغاماتها وأكلافها، ومن ثم تأثيراتها السلبية على خزينة الدولة اللبنانية، وعلى معدلات نمو الاقتصاد اللبناني، وعلى استدامة سلامة المالية العامة. وهي قد أسهمت بدورها في تراجع مستويات الثقة لدى المواطنين في حيادية الإدارة الحكومية، وولَّدت شكوكًا متزايدة بشأن فرص التحسن في المستقبل. وهو ما انعكس وأسهم بدوره في إحداث تقلبات حادة في معدلات الفائدة، وبالتالي في تعاظم كلفة خدمة الدين العام، وما نتج عنه من ارتفاعٍ في مستويات المخاطر للعمل والاستثمار في لبنان. وهو ما كان يسهم بالتالي في تراجع قدرة الاقتصاد اللبناني على النمو، وعلى

(9) راجع الملحق رقم-12- ص621 وما بعدها: المقال الذي نشرته بشأن أصول التعيين في صحيفة النهار بتاريخ 2020/5/9 تحت عنوان " نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق".

راجع أيضًا الملحق رقم-13- ص659 وما بعدها: بشأن مشروع القانون الذي اقرته حكومتي الأولى بتاريخ 2006/5/25 لإجراء التدقيق والرقابة اللاحقة على عمل إدارات ومؤسسات الدولة من قبل مؤسسات التدقيق الدولية للرقابة الخارجية، والذي مازال قابعًا في أدراج مجلس النواب.

توفير فرص العمل الجديدة أمام الشباب اللبناني، مما أدّى بالتالي إلى لجم التحسن في مستويات العيش ونوعيّته لدى اللبنانيّين. ولقد أسهم ذلك كلّه، وفي المحصلة، في تعاظم كلفة هذا التراجع على جميع الأصعدة الاقتصادية والمالية والمعيشية.

ثانيًا: القرارات الصعبة – ما بين الخيارات النظرية والحلول الواقعية

تسلّمت حكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى مهامها في تشرين الأول 1992 بعد مرحلة صعبة تميزت بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي والاجتماعي والمعيشي، وفي أجواء مالية ونقدية ضاغطة طغى عليها التدهور الكبير الذي طرأ على سعر صرف العملة الوطنية. ذلك بعد أكثر من عقد ونصف العقد من الاختلافات والانقسامات والتدهور الأمني والحروب الداخلية، والاجتياحين العسكريين اللذين شنّتهما إسرائيل على لبنان في العام 1978 والعام 1982، والدمار الكبير الذي أصاب الاقتصاد الوطني والبنى التحتية، والعبء الوازن لخدمة الدين العام الكبير الذي أصبحت تتحمله المالية العامة. يضاف إلى كل ذلك ما حملته الصدمات والتوترات الإقليمية من تأثيرات وتداعيات سلبية على الداخل اللبناني، ولاسيما فيما يتعلق بتوقيع اتفاق كامب دايفيد، وقيام الثورة الإيرانية، واندلاع الحرب الإيرانية – العراقية، وتحول إيران إلى اعتماد سياسة تصدير الثورة استنادًا إلى نظرية ولاية الفقيه العابرة للحدود السياسية، وكذلك ما حصل بعدها من اجتياح العراق للكويت ومن ثم تحريرها في 1990/02/28، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/30. تلك الأحداث الهامة والخطيرة كان لها تأثيراتها وتداعياتها السلبية الكبيرة على المنطقة العربية، وكذلك على الأوضاع الداخلية اللبنانية، ومن ثم على الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان.

في تلك الظروف الاستثنائية، تسلمت حكومة الرئيس الحريري وضعًا

اقتصاديًا مفككًا، انهار خلاله الكثير من المقومات الاقتصادية الأساسية للبلاد، وحيث أصبح لبنان يعاني جملة من التحولات والمشكلات:

I. فالموازنة العامة تحولت، وابتداء من تاريخ نشوب الحرب الأهلية، وعلى مدى سبعة عشر عامًا (1975–1992)، من توازن اتسمت به خلال عقود سابقة إلى عجز مستمر ومتصاعد، وبالتالي إلى تراكم متزايد في حجم الدين العام الذي بلغ في نهاية العام 1992 ما يعادل ثلاثة مليارات دولار. ذلك ما كان يشكل بالمجمل ما نسبته حوالى 50% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي آنذاك. **ذلك الدين العام كان يجري في الغالب تمويله عبر الاقتراض المباشر من مصرف لبنان، وكذلك من خلال إصدارات سندات خزينة بمعدلات فوائد مرتفعة بسبب حالة اللااستقرار النقدي التي كان يعاني منها لبنان آنذاك. ذلك في الوقت الذي لم يعد يتمكّن مصرف لبنان من الاستمرار في التدخل في سوق القطع لدعم سعر صرف الليرة اللبنانية**[10].

II. الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة اللبنانية الذي بلغ مستويات متدنية غير مسبوقة بسبب ازدياد هشاشة الاقتصاد الوطني، وضخامة الأعباء المالية المترتبة على الخزينة اللبنانية، وشحّ التحويلات والتدفقات المالية إلى لبنان، وانحسار الأمل لدى اللبنانيين في المستقبل. ذلك ما جعل الاقتصاد الوطني وسعر صرف الليرة اللبنانية أكثر عرضة للتأثر بالصدمات الداخلية والخارجية التي كانت تعصف بالبلاد.

(10) انظر الرسم البياني رقم خمسة عشر بشأن المجموع المقارن لاحتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة ما عدا موجوداته من الذهب في نهاية السنوات 1990-1998.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنّ التدهور الذي أصاب قيمة النقد اللبناني وارتفاع معدلات التضخم كانت تسهم فيه سياسة تمويل العجز من خلال زيادة السيولة الداخلية في سنوات الحرب وبعدها عن طريق الاقتراض المباشر من مصرف لبنان؛ وهو الأسلوب الأكثر تضخمية، والذي كان يتحول فورًا إلى انخفاض كبير في القيمة الشرائية لليرة اللبنانية. وقد انعكس ذلك الإجراء بشكل أساسي على المواطنين من ذوي الدخل المحدود، ولاسيما لمتقاضي الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية. كما أدى إلى ضغوط كبيرة على مداخيل الغالبية الساحقة من المواطنين، ومن ثمّ على مستوى ونوعية عيشهم، وفي المحصلة على مستويات الاستقرار الاجتماعي وبالتالي على الاستقرار السياسي والأمني في لبنان.

ففي نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، أصبح سعر الصرف يشكّل مؤشرًا هامًا لمدى الثقة بالاقتصاد الوطني وإمكانات تطوره المستقبلي، كما أصبح هو المؤشر المعتمد للدلالة على مستوى ونوعية عيش اللبنانيين، لما لسعر صرف الدولار الأميركي من تأثير كبير على أسعار السلع والخدمات في السوق المحلي اللبناني أكانت مستوردة أو منتجة في لبنان.

III. تقلص حجم ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني نتيجة التدمير الذي لحق بالبلاد وببنيتها التحتية، وكذلك بعدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص.

IV. التداعيات الناتجة عن استمرار وعنف الحرب الداخلية اللبنانية وانتهاكاتها، ولاسيما بما أصاب إدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها العامة من الارتباك والإحباط والشلل الشديد؛ وهي الحال التي كانت تتطلب جملة من الجهود والصدمات الإحيائية الاستثنائية لاستعادة دور الدولة وحضورها وهيبتها.

في خضم ذلك الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي والاجتماعي المتدهور والمتأزم، والذي أدى إلى إفقار حقيقي ومنهجي للبنانيين وتدمير لمؤسساتهم، كانت أولى أولويات الرئيس الحريري وحكومته العمل على أكثر من مسار لجهة إعادة بعث الثقة والحيوية في الدولة اللبنانية وإداراتها ومؤسساتها وأجهزتها، وكذلك لإعادة بثّ الروح والحيوية في شرايين القطاع الخاص من أجل أن يستعيد دوره للمشاركة الفاعلة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

في هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أن توزع الدخل الوطني بين اللبنانيين، وبسبب ظروف الحرب والتضخم المستشري، ازداد سوءًا خلال تلك الحرب وفي أعقابها، بحيث تضاءل حجم الطبقة الوسطى بشكل كبير ومخيف، وانحسر دورها وفعاليتها وتأثيرها؛ وهي الطبقة التي كانت تشكّل سرّ نجاح التجربة اللبنانية بكل أبعادها العلمية والثقافية والحضارية والاقتصادية والفنية والإعلامية، ولاسيما أنّ تلك الطبقة كانت تمثل قبل الأحداث الشريحة الأهم من مجموع الشعب اللبناني. وهي أيضًا التي كان لها الدور الكبير في تطوير الاقتصاد اللبناني وفي تميزه بالحيوية والمبادرة والإبداع في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. وهي أيضًا التي لعبت دور قاطرة الشرق في الدفع نحو التنمية، وتعزيز الحركة الثقافية والتمدن والحداثة، وذلك بالمقارنة مع ما كان عليه حال دورها في الدول والاقتصادات العربية.

الحقيقة أنّه كان لانحسار دور الطبقة الوسطى في لبنان وتراجع تأثيرها وفعاليتها في الاقتصاد الوطني الكثير من النتائج السلبية على أكثر من صعيد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. ذلك ما أصبح يتطلب بذل جهود مضنية لتحقيق توزعٍ أكثر عدالة عبر إعادة استنهاض وإعادة تفعيل دور وجهود جميع شرائح وفئات المواطنين، ولاسيما الطبقة الوسطى. كذلك في ضرورة العمل على إعادة التوازن إلى طبيعة

ومكونات النظام الاقتصادي اللبناني، وتصحيحه بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والمالية والسياسية والتحولات التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في العالم، ومن حول لبنان منذ العام 1975، وكذلك بما يتلاءم مع المتطلبات والتوقعات التي كان يرغب فيها ويطالب بها اللبنانيون.

في خضم تلك الأوضاع والظروف الضاغطة، كان لزامًا على الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس الحريري أن تعمد إلى زيادة الإنفاق في مختلف مجالات الشؤون التعليمية (المدارس الحكومية والجامعة اللبنانية)، والاجتماعية والصحية (المستشفيات الحكومية)، والعسكرية والأمنية والحياتية والمعيشية لتصحيح مداخيل المواطنين. ذلك إلى الاهتمام بتعزيز الأوضاع الأمنية، وما يتطلبه من زيادة العديد في الأجهزة العسكرية والأمنية، وبما يعود لتعزيز تجهيزاتها. كذلك كان على الحكومة اللبنانية أن تُولي اهتمامًا كبيرًا لرفع مستوى وفعالية البنى التحتية المدمرة والمتهالكة، ولاسيما في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة وشبكات الطرق والاتصالات.

جميع تلك الأمور والحاجات كانت قد أصبحت من الأمور الملحة، وبما يوجب أن تصبح ركنًا أساسيًا من أركان السياسة الاقتصادية والمالية التي كان ينبغي على الحكومة اللبنانية الالتزام بها والعمل على تنفيذها من جهة أولى، والتنبه لمراعاة العمل بمقتضياتها من جهة ثانية.

لذلك، فقد كان على الحكومة اللبنانية، وفي تلك الفترة الصعبة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، أن تتعامل مع تلك الأوضاع الضاغطة بدرجة عالية من المسؤولية والتبصر، آخذة بعين الاعتبار قدرات الاقتصاد والإمكانات الضعيفة للبنانيين والضعف الهيكلي للموازنة العامة في الدولة اللبنانية.

في هذا الصدد، فقد بيّنتُ في فذلكة موازنة العام 1995 (ما هو وارد في الصفحات 14– 15– 17)، والتي وزعت على الوزراء والنواب، وجرى بحثها معهم خلال تلك الفترة:

"في ضوء هذه التطورات الاقتصادية السلبية بدا واضحًا وجليًا للحكومة بأن اعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد اللبناني واخراجه من الحلقة المفرغة للتمويل التضخمي والدولرة وعدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، أصبحت تشكّل التحدي الرئيسي، كما تشكّل بالمقدار ذاته، المدخل الصحيح لإعادة تفعيل الدورة الاقتصادية، وخلق الجو المؤاتي لجذب الاستثمارات الجديدة التي تسهم في إطلاق وتعزيز النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والذي يمكن له وحده ان يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة لعشرات الالوف من الشباب اللبناني الذين ينضمون إلى سوق العمل سنويًا، وإلى تحقيق زيادة حقيقية في الدخل الوطني، وبالتالي إلى تحسين الوضع المعيشي للبنانيين. في هذا السياق فإن اعادة الثقة بالعملة الوطنية يعتبر حجر الزاوية في هذه السياسة".

وأضفت:

"لذلك فقد توجه الاهتمام نحو "طرح مشروع موازنة تتضمن مشاريع قوانين برامج إنمائية على المدى الطويل، تظهر حاجات البلاد المستقبلية في المناطق والقطاعات كافة، وبما يحقق قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني يعيده إلى مجموعة الدول الأكثر نموًا، ويمكِّنَهُ من استعادة دوره الاقتصادي في المنطقة العربية، وتعزيز ميزاته في ظل أوضاع ومناخات متغيرة".

وأردفت قائلاً:

"**وإذا كنا اليوم نولي أهمية كبيرة لهذا البرنامج الانمائي، فلأننا نرى فيه الطريق الوحيد لإزالة آثار الحرب والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وكذلك لمواجهة التحديات القادمة، ومواكبة عجلة التطور السريع في شتى مجالات الحياة، حتى لا يسبقنا الزمن ونبقى في حالة من الجمود والتراجع والتخلف عن ركب الحضارة المتسارع، فنقع في الخسران المبين. فرياح التغيير تجتاح اليوم العالم بأسره، الذي يخطو بخطى متسارعة وعملاقة في شتى المجالات ووفقًا لتقنيات حديثة وبالغة التطور، جعلت المسافة الزمنية بيننا وبين العديد من البلدان بعيدة ليس من اليسير تقليصها بالوسائل العادية أو التقليدية، ولاسيما أنّ دول المنطقة، اليوم بالذات، تنطلق ببرامج ومشاريع انتاجية وانمائية ضخمة تمكنها من المنافسة والمواكبة. وهي قد سبقتنا بأشواط كثيرة، بسبب ما اصاب البلاد من دمار وخراب، فلا نستطيع أن نركن إلى ما كان لنا من ماض خسرناه، ولا نستطيع أن نسلم أمرنا إلى المجهول، فنتكل أو نتواكل دون أن نقوم بعمل استثنائي على صعيد الإنماء والبناء والنهوض الاقتصادي والاجتماعي**" – (انتهى الاقتباس).

وإزاء ذلك التوجّه نحو القيام بالمبادرات الصحيحة، كان هناك في المقابل من يقولون بالتمهّل، معلّلين النفس بضرورة انتظار ما يمكن أن يحصل عليه لبنان من المساعدات الخارجية التي كان قد وُعِدَ بها في وقتٍ سابق؛ وذلك قبل الشروع في إطلاق ورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وقبل بدء العمل على تحسين مُناخات الاستثمار الآيلة إلى تحسين مستويات ونوعية عيش اللبنانيين؛ وهو الأمر الذي كان أشبه ما يكون بسراب. وبالفعل، فقد كان أمام حكومة الرئيس رفيق الحريري آنذاك خياران أحلاهما مر.

ثالثًا: الخيار الأول – الانتظار والمراوحة وعواقبهما

خيار الانتظار والمراوحة جرى التفكير فيه وتقليبه من كافة وجوهه، وما كان يعنيه من إبقاء الأمور على ما هي، ولكن بما يؤدي حتمًا إلى تراجع اقتصادي ومعيشي خطير، زيادة على ما كان يعانيه الاقتصاد اللبناني من تقهقر وتراجع آنذاك. وذلك كان نقيض ما يريده ويتوقعه اللبنانيون من ضرورة المبادرة إلى فتح أبواب الأمل في المستقبل.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة بداية إلى أمور في غاية الأهمية؛ وهي انّ ظروف المنطقة العربية آنذاك كانت قد أصبحت غير مؤاتية لاعتماد هذا الخيار. ومن ذلك، انتظار ما يمكن ان يناله لبنان من دعم كان مرتقبًا من خلال "الصندوق العربي لإعادة إعمار لبنان" في أعقاب حروب مدمرة عانت منها المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي بالذات، جرَّاءَ احتلال العراق للكويت وتحريرها بعد ذلك، والتي استنفدت جزءًا هامًا من مقدرات المنطقة واحتياطاتها. فلقد كان من شأن اعتماد خيار الانتظار المقترح والاستمرار في حالة المراوحة أن يؤدي إلى مزيدٍ من التقلص في حجم الاقتصاد الوطني، والمزيد من التعميق لحالة الانكماش فيه. ذلك فضلاً عن أنّ هذا الخيار كان يعني أن يقبع لبنان في حالة انتظار وعدم القيام بأي إنفاق جار أو استثماري يحرّك عجلة الاقتصاد اللبناني، ويحسِّن من مستويات ونوعية عيش المواطنين. ذلك بما يعني بالتالي القبول بتدهور إضافي في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين. كذلك، فإنه كان يعني عدم مبادرة الدولة إلى إصلاح البنى التحتية، وعدم القيام بأي عمل يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي أو العمل على حلّ المشكلات الحياتية والمعيشية الضاغطة التي كان يعاني منها الاقتصاد ويعاني منها اللبنانيون.

هذا الخيار كان سيؤدي حتمًا إلى مضاعفة العجز وارتفاع معدلات التضخم،

وإلى زيادة حجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي نظرًا لاستمرار ضمور هذا الأخير. وهو الخيار الذي كان بدوره سيؤدي إلى زيادة مطردة في معدلات الفوائد، وبالتالي إلى زيادة في حجم العجز السنوي، وفي حجم خدمة الدين العام، وفي المحصلة إلى زيادة في حجم الدين العام. ذلك كلّه فضلاً عن تداعياته وانعكاساته السياسية والأمنية. ذلك أيضًا ما كان يجعل من هذا الخيار خيارًا غير عملي ومرفوضًا من قبل اللبنانيين، كما جاء على ألسنة العديد من ممثليهم وقادة الفكر والرأي منهم.

ولذلك فقد ذكرت في فذلكة الموازنة للعام 1995:

"إن عدم التعاطي الجذري مع هذا الوضع سيؤدي إلى تدهور في الاوضاع الاقتصادية عامة كما سيؤدي إلى تعميق الضعف الهيكلي في الموازنة العامة.

من هنا تتضح اهمية تصحيح هذه المشكلة الهيكلية في الموازنة، والتي هناك طريقتان للتعامل معها:

الطريقة الأولى: ترتكز على سياسة تقشفية جذرية، أي بعبارة اخرى زيادة حادة في الضرائب والرسوم مع تخفيض في الإنفاق العام، بما لهذا المزيج من السياسات من انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي وعلى النمو الاقتصادي؛ وهو الأمر الذي لا يستطيع المواطن اللبناني تحمل أعبائه" – (انتهى الاقتباس).

الرأي السائد لدى غالبية اللبنانيين كان يتجه آنذاك، وفي المقام الأول، إلى القول بأنّ من شأن اعتماد هذا الخيار أن يؤدي إلى امتناع الدولة عن معالجة مشكلات تردي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وأن تمتنع عن تطوير وإعادة بناء وتجهيز الجيش والقوى الأمنية، كما وأن

تمتنع عن معالجة مشكلة الميليشيات المتفاقمة التي كانت أداة الحرب وعدة استمرارها، وكذلك أن تمتنع عن القيام بأي إنفاق استثماري لإعادة تأهيل البنى التحتية، أو عن معالجة العديد من المشكلات الاجتماعية والمعيشية الضاغطة والمتفاقمة.

وهذا الخيار كان يعني في المقام الثاني أن تضطر الدولة وفي الوقت ذاته لفرض زيادة كبيرة على نسبة الاقتطاع الضريبي، في ظلّ اقتصاد أنهكته الحرب واستنزفه الركود الاقتصادي المزمن، وبما يعني عمليًا محاولة عقيمة وغير مجدية للتخلص من عجز الموازنة والخزينة.

إنّ اعتماد تلك السياسات كان سيؤدي حتمًا إلى مزيد من الانكماش الاقتصادي، مما يزيد من صعوبات إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، ولاسيما في ظلّ العجز الذي كانت تعاني منه المالية العامة، مما كان سيؤدي في الوقت عِينه إلى تراجع الاستثمارات وتراجع النمو وتراجع مبادرات القطاع الخاص وتراجع إمكانات إيجاد فرص العمل الجديدة اللازمة لرفع مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

ذلك كان سيعني أيضًا وفي المدى المتوسط فشل الدولة في توسيع الحجم الكلي للاقتصاد الوطني، وفشلها في دمج المواطنين في حياةٍ جديدةٍ تُخرجهم من حالة الانقسام الأهلي والوطني، وتقفل في وجههم باب الأمل في المستقبل، وباب تأهل الاقتصاد اللبناني ومؤسساته الإنتاجية للتطور والنمو وللمنافسة.

أما في المقام الثالث، فإنّ الظروف الموضوعية للاقتصاد اللبناني بعد الحرب، والحاجات الملحة للمواطنين، كانت تستوجب ضرورة المبادرة السريعة لإخراج لبنان من ذلك المأزق الكبير، واللحاق بركب التطور

المتسارع في العالم والعمل على إعادة الاندماج بالاقتصاد العربي والعالمي، ولاسيما أنّه لم يكن بمقدور الاقتصاد الوطني ولا اللبنانيين تحمل كلفة أعوام إضافية من الجمود والانكماش والتراجع.

لقد ظهر واضحًا لنا آنذاك أنّ من شأن اعتماد تلك المقاربة أن يؤدي إلى التسبب بصدمات سلبية حادة يكون من نتيجتها تعطل التوافق الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وبالتالي، فإن هذا الخيار، وعلى الرغم من بعض إغراءاته النظرية، لم يكن يشكل حلاً واقعيًا ولا عمليًا للمشكلات الخطيرة التي كان يعاني منها لبنان آنذاك، بل كان سيؤدي بالفعل إلى الإيغال في الغرق في وحول تلك المشكلات المستعصية، وبالتالي كان لا بد من اطّراحه والتخلي عنه، وهذا ما حصل.

رابعًا: الخيار الثاني – مواجهة التحديات من أجل تحفيز النمو الاقتصادي

هذا البديل الآخر كان يعني التقدّم على مسارات حل تلك المشكلات المستعصية، شريطة أن يتمّ الالتزام بمقتضياته لجهة العمل على التدرج في تنفيذ استعادة التوازن للمالية العامة، وعندها يمكن الخروج من الوضع الذي أملته الحرب اللبنانية المدمرة. ولذلك، فقد بيّنت في تلك الفذلكة:

"الطريقة الثانية: ترتكز على تعزيز وتسريع النمو على المديين المتوسط والبعيد من خلال طرح برنامج إنمائي واستثماري يُفعل الاقتصاد ويزيد إيرادات الدولة وخزينتها من خلال النمو الاقتصادي وليس أساسًا من خلال زيادة الضرائب والرسوم".

"لقد ارتأت الحكومة أن تأخذ بالطريقة الثانية من خلال مشروع موازنة عام 1995 ومن خلال مشاريع قوانين البرنامج الإنمائي" – (انتهى الاقتباس).

ذلك كان يعني المبادرة إلى ما يسهم في تحفيز النمو وإطلاق ورشة

الإعمار والتنمية، والعمل في الوقت ذاته للحصول على ما يمكن من المساعدات والقروض الميسرة من الدول الشقيقة والصديقة، والصناديق العربية والدولية. هذا الخيار كان عمليًا يعني العمل الجدّي والمثابر من أجل التصدي لمعالجة التحديات التالية[11]:

1. إعادة بناء وتوحيد وتوسيع وتحديث عديد وعدّة الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية، واستيعاب الميليشيات وأدواتها، وتعزيز صمود البلاد إزاء استمرار الاحتلال والاعتداءات والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة.

2. تعزيز الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتدريب مهني وتقني، ودعم صمود المواطنين في المناطق المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي والمناطق المتاخمة لها.

3. إزالة آثار الحرب المدمرة، في وجهها المادي، كما في وجهها الإنساني. وإذا كانت ازالة هذه الآثار تأخذ عمليًا صورة اعادة بناء البنى التحتية الاساسية، فإن الجانب الانساني منها، وكان له الأولوية أيضًا، يبدأ بإعادة المهجرين إلى قراهم ومنازلهم التي هجروا منها، ثم العناية بالإنسان اللبناني، تربية وصحة وبيئة وسكنًا وثقافة.

4. وقف النزوح من الريف إلى المدينة عبر تأمين الحاجات الملحة لحياة المواطنين في مناطقهم من مدارس ومستشفيات وشبكة طرق حديثة، والسعي لخلق فرص عمل جديدة عبر تحفيز القطاع الخاص لتطوير الزراعة والصناعة الخفيفة.

(11) جرت الإشارة إلى بعض من هذه المبادئ أيضًا في الورقة التقديمية لمشروع موازنة العام 2005 والمبينة في الملحق رقم –4– ص 472 وما بعدها.

5. رفع مستوى عيش اللبنانيين ومستويات مداخيلهم الحقيقية عبر تعديلات أساسية على مداخيل العاملين في القطاعين العام والخاص، من خلال زيادات معقولة على الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية لا ترهق الخزينة، وكذلك من خلال استرجاع القيمة الشرائية التي فقدتها الليرة اللبنانية، والعودة إلى تعزيز استقرارها وتعزيز النمو والاستقرار المالي والاقتصادي والنقدي.

6. تمكين القطاع الخاص من استعادة المبادرة لتعزيز أهميته النسبية في الاقتصاد اللبناني وفي استعادة قدرته على جذب الاستثمارات، وتفعيل عجلة الاقتصاد وتنشيط القوى والقطاعات الانتاجية المختلفة، وإعادة الحياة إلى الدورة الاقتصادية. ولعل تردد المستثمرين اللبنانيين المقيمين في الخارج والمستثمرين من غير اللبنانيين في توظيف أموالهم في مشاريع انتاجية في لبنان آنذاك يعود بدرجة كبيرة إلى تردي الخدمات والبنى التحتية الضرورية لتنفيذ ونجاح تلك المشاريع؛ وذلك من أجل الإسهام في تحقيق معدلات أفضل من النمو المستدام، وفي إيجاد فرص العمل الجديدة التي يحتاجها اللبنانيون. ولذلك، فقد كان لتلك المسألة أولوية كبيرة ينبغي التنبه لها.

7. الشروع في تنفيذ برنامج إنفاق استثماري حكومي لإعادة بناء وتطوير البنى التحتية التي تشكل الركن الأساس لأي محاولةٍ جدية لإعادة تفعيل الاقتصاد اللبناني وتعزيز تنوعه، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام.

8. السعي المستمر لاستقطاب الدعم والعون من أشقاء لبنان وأصدقائه في العالم على أساس برامج ومَشروعات محدَّدة متواترة ومتتابعة، مع العمل على فتح الأبواب لاندماج الاقتصاد اللبناني في حركة الاقتصادين العربي والعالمي.

في هذا الصدد، فإنّ مما قلته في فذلكة موازنة العام 1995 (الصفحات 20– 21– 22):

"إنّ الحكومة في سعيها من خلال هذه المشاريع الإنمائية والإنتاجية، وغيرها، مما اعتمدته أو ستعتمده من تدابير أو تشريعات مالية واقتصادية، إنما تعمل على زيادة مستويات الدخل في الاقتصاد الوطني ولدى اللبنانيين وتوفير فرص العمل الجديدة من أمامهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والحياتية. هذا فضلاً عن استعادة دور لبنان المالي والاقتصادي في العالم العربي، وكذلك إحياء دوره على الصعيد الدولي، كمركز مالي واقتصادي، نظرًا للخبرات العالية التي يتميز بها اللبنانيون وللميزات التفاضلية الأخرى التي تتوفر في لبنان، ولاسيما على صعيد الموقع الجغرافي، والنظام الاقتصادي الحر، والانفتاح الثقافي والحرص على الحريات العامة.

هذا البرنامج الإنمائي يذهب في غاياته إلى أبعد من ذلك، لأنّ لبنان قادم على مواجهة تحديات إقليمية كبيرة، ليس أقلها المنافسة التي سيتعرض لها، لأخذ دوره كمركز مالي واقتصادي، وكمركز ثقافي وفكري. وبالتالي، فإن جهده سيتوخى، من خلال هذه المشاريع، مواكبة التطورات والمستجدات، لتمكينه من أن يكون على مستوى المنافسة ومستوى التحديات. إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بنية تحتية حديثة ومتطورة، ومهارات علمية ومهنية عالية. وليكن في علمنا بأن تحديات السلام هي أدهى وأمر من تحديات الحرب. بل ربما تصبح أكثر صعوبة إذا تركنا عامل الوقت يأخذ مداه دون القيام بجهد استثنائي للإفادة منه؛ وهو ليس في مصلحتنا على كل حال.

وليكن في علمنا بالمقدار نفسه أننا، وحتى الوصول إلى السلام، أمام مرحلة هي من الصعوبة بمكان بحيث تتطلب منا توفير كل مقومات الصمود لها. وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال برنامج إنمائي يحقق تقدمًا ونهوضًا في مجالات عدة، مما يعزز مناعة اللبنانيين ويمكِّنُهمْ من مواجهة الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها لبنان".

ولقد أضفت قائلا:

"إنها ليست المرة الأولى التي يُقْدِمْ فيها لبنان على وضع برامج إنمائية، إلا أن معظمها لم يصل إلى تحقيق غاياته بسبب الخلافات السياسية حول هذه البرامج وكيفية توزيعها على المناطق اللبنانية وجدية طرح تلك البرامج ومدى متابعة الجهود نحو إقرارها والبدء بتنفيذها. هذا فضلاً عن أن تعميم الخدمات من هاتف وطرقات وكهرباء ومياه ومستشفيات ومدارس على كل المناطق اللبنانية هو الشرط الملزم لتحقيق توازن إنمائي ونهوض اجتماعي يكمل ويحصن النهوض الاقتصادي.

ولقد سمحت التطورات السياسية والاقتصادية بعد إتفاق الطائف وفي العامين الأخيرين على الخصوص بصياغة هذا البرنامج الإنمائي الواسع والطموح الذي تطرح الحكومة مشاريعه في شكل مشاريع قوانين، والذي يعتبر ثمرة جهود سنوات طوال شاركت فيها الإدارات والأجهزة المعنية في الدولة. وقد جاء هذا البرنامج ليستجيب لآراء ومطالب النواب والمواطنين. والمشاريع الواردة هي في أكثرها نتاج دراسات قديمة، وخطط أقرت قبل سنوات وأحيانًا قبل عقود. وقد كان عجز الدولة الناتج عن الخلافات السياسية هو الحائل دون تنفيذ أكثر تلك المشاريع".

ولقد بينت بكل وضوح:

"إن برنامجًا بهذا الاتساع، وهذا الطموح، وهذا التأثير في مستقبل لبنان، يتطلب نقاشًا على أوسع نطاق، ويتطلب حوارًا مستفيضًا من أجل التوصل إلى أفضل الخيارات، وأوسع وجوه الإتفاق الوطني. ومن الطبيعي أن يكون هذا البرنامج الإنمائي موضوع نقاش ديموقراطي مفتوح بهدف إشراك اللبنانيين في تقرير مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي، ولكي نتوصل معهم إلى انتقاء أفضل الخيارات وتحديد الأولويات. وقد أرادت الحكومة أن تلحظ البرنامج الإنمائي في مشروع قانون الموازنة، لكي يغدو هذا البرنامج محل إلتزامها القانوني، بعد إقراره من ممثلي الشعب، ولكي يأتي هذا الإلتزام واضحًا ومعبرًا حقيقيًا عن الإرادة الوطنية وعن وحدة الرؤية حول مستقبل الوطن" – (انتهى الاقتباس).

خامسًا: لبنان والرئيس الحريري ما بين مطرقة المطالبات وسندان الاستعصاء على الإصلاح.

المؤسف هو في ما حصل بعد ذلك. إذ إنّ المعارضة أصرّت في مجلس النواب على صرف النظر، بل وحتى عدم البحث بشأن ذلك البرنامج الاستثماري الذي تقدمت به الحكومة. ذلك ما أدى آنذاك إلى تضييع إمكانية بحث وإقرار ذلك البرنامج الاستثماري وتفويت تلك الفرصة على لبنان. وللتغطية على ذلك الاستعصاء، فقد جرى في حينها الطلب من الحكومة تحويل ذلك البرنامج الاستثماري إلى مشروعات قوانين منفصلة بدلاً من أن يصار إلى مناقشة ذلك البرنامج بشموليته وبالتالي المبادرة إلى إقرار الخطة بعد بحثها كخطة كاملة ومتكاملة.

المهم أنّه وفي ذلك الوقت تضافرت قوى التعطيل، التي كان رأس حربتها النظام الأمني السوري اللبناني، والمصالح الصغيرة لعدد من

القوى السياسية والمنظومة المليشياوية والطائفية والمذهبية، لإجهاض تلك المبادرة. وهكذا دخلت البلاد بعدها في أجواء إنقسامية بدلاً من انتهازها فرصة لجمع البلاد بكل مكوناتها وتوحيدها على مناقشة ذلك البرنامج والعمل على إقراره مع اعتماد كافة التعديلات والضوابط اللازمة لجعله يؤدي الهدف التنموي المنشود.

لقد كان من الطبيعي بعد ذلك أن تستمر الأمور على حالها، وتستمر المناوشات والتجاذبات والضغوط للحؤول دون البحث في إقرار ذلك البرنامج. وبالتالي، نجح أولئك المعارضون في عرقلة التقدم على تلك المسارات الإصلاحية والتنموية. وهو ما أدى عمليًا إلى إضافة فرصة ضائعة جديدة إلى تلك اللائحة الطويلة لبلد الفرص الضائعة.

ماذا نجم عن ذلك؟ ليس سوى المزيد من الارتباك والضياع والالتهاء بإقرار زيادات على الإنفاق الإرضائي – أي لإرضاء الزعامات الشعبوية وشبه الزعامات، فضلاً عن إرضاء مراكز النفوذ الأمني – ولاسيما في مجالات الإنفاق الجاري من أجل تضخيم حجم الدولة بدلاً من الحرص على تعزيز رشاقتها وفعاليتها. ذلك كان يعني في المقابل تحقيق القليل من النمو الاقتصادي المرغوب بديلاً عن تحقيق المعدلات المرتفعة للنمو التي كان لبنان بأمسّ الحاجة إليها، وبالتالي عدم تمكّن الدولة من تحقيق مستويات أفضل وأكثر استدامة للموازنة والتلاؤم بين الإنفاق العام وحجم إيرادات الخزينة كما كان يؤمَّل. ذلك ما أسهم، وفي المحصلة، في تحقيق زيادة كبيرة في مجموع الانفاق الجاري آنذاك ومستقبلاً؛ وهو ما أدى إلى زيادة حجم العجز في الموازنات السنوية وزيادة مبالغ العُجوز التي كانت، وسوف تتكبدها الخزينة مستقبلاً، وبالتالي التسبب في تلك الزيادة السنوية الكبيرة في حجم الدين العام.

سادسًا: الاستراتيجية المقترحة من قبل الحريري

في ضوء تلك القيود والمشكلات والاستعصاءات، كانت الخيارات الاقتصادية والمالية المتاحة أمام الرئيس الحريري آنذاك واضحة، بما في ذلك مكتسباتها وكلفتها، تمامًا كما كانت التحديات والارغامات واضحة وضاغطة. إن الأهداف الأساسية الواجب العمل على تحقيقها أملاها التدهور النقدي الكبير الذي كان قائمًا حتى نهاية العام 1992، وأملاها أيضًا التراجع والتقوقع الذي أصاب الدولة في اداراتها ومؤسساتها وأجهزتها واسلاكها. كذلك تلك التي أملاها ما أصاب القطاع الخاص وحدّ من مبادراته ودوره؛ وهو القطاع الذي لم يكن ليتسنى له آنذاك أن ينطلق للمشاركة بحيوية وفعالية في عملية إعادة الإعمار واستعادة النهوض الاقتصادي من دون دعم ورعاية أساسيين.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الاستراتيجية الاقتصادية والمالية التي عملت بموجبها حكومات الرئيس رفيق الحريري استندت إلى العمل على تفعيل الدورة الاقتصادية وخلق المُناخات المؤاتية لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار والقادر على بعث الحيوية لدى القطاع الخاص، ومن أجل الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق اللبنانية كافة، ولاسيما من خلال تحقيق خمسة أهداف أساسية:

1) إطلاق ورشة عمل كبيرة من أجل توسيع وتطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية من شبكات طرق ومدارس وأبنية جامعية ومستشفيات ومياه وصرف صحي وكهرباء واتصالات ومدن رياضية وخلافه.

2) رفع مستوى مداخيل اللبنانيين وتحسين نوعية معيشتهم، وتعزيز الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية بما يسهم في تعزيز الاستقرار

الاجتماعي، وكذلك الاستقرار السياسي والأمني الداخلي وأيضًا الخارجي للبنان.

3) بناء قطاع عام رشيق وفعال ومنخفض الكلفة وقادر على أن يشرف على عملية تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

4) التشديد على استعادة الثقة بالعملة الوطنية وتعزيز الاستقرار بجوانبه الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية.

5) السعي الجاد لكي يسود الاطمئنان لدى اللبنانيين بشكل عام والمستثمرين بشكل خاص بشأن استمرار وجود إرادة حكومية مصمّمة على توفير المُناخات السياسية الداخلية التي تعزّز الاستقرار، وتستعيد حضور وسلطة دولة القانون والنظام.

والحقيقة، أنّ تلك الأهداف كانت مرتبطة ببعضها بعضًا. إذ إن إعادة الثقة بالعملة الوطنية، كانت أساسية لتأمين الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، وإنّ استعادة حضور وسلطة دولة القانون والنظام كفيلة بتعزيز الاستقرار. وهذا كلّه من شأنه أن يساعد على استقطاب ثقة وإمكانات القطاع الخاص، وإطلاق دوره وتعزيز حيويته وتمكينه من اجتذاب الدعم الخارجي، وبالتالي العمل على حفز وتوجيه تلك الإمكانات نحو إطلاق ورشة إعادة الإعمار.

ولقد كان من المعروف في حينها، ومما يجدر التذكير به مجددًا، أنّ ذلك كله كان يأتي في أعقاب فترة شديدة الصعوبة عانى اللبنانيون خلالها من انحسار الاستقرار ومن التدهور الكبير والمستمر في سعر صرف الليرة اللبنانية والتداعيات الشديدة التي نجمت عنه على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والأمنية.

كذلك، فإنّ وقف التدهور في سعر الصرف، وتفعيل دور القطاع الخاص كانا سيؤديان إلى استعادة النمو الاقتصادي والخروج من حالة الانكماش، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل الجديدة؛ وهي الوسيلة الأفضل لتحسين مستوى معيشة اللبنانيين. ذلك من دون إغفال الدور الهام للدولة في هذا الشأن على صعيد تقوية دورها الوطني والسياسي والأمني القادر على إشاعة الأمن والاستقرار في البلاد، وكذلك دورها في تعزيز خدماتها وتقديماتها في مجالات التربية والتعليم والصحة وبناء شبكة للحماية الاجتماعية. ويكون ذلك أيضًا من خلال تعزيز دورها الإشرافي والتحفيزي لجهود واستثمارات وإنتاجية القطاع الخاص ليتأمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية لتلك الاستراتيجية.

بناءً على هذا كلّه، وبالرغم من كل المصاعب والمخاطر التي اكتنفت اعتماد هذا الخيار الأساسي في إطلاق ورشة الإعمار والنهوض، فإنّ مخاطر هذا الخيار كانت بالتأكيد أدنى من المخاطر التي يتسبب بها خيار الجمود والتقوقع. هذا مع العلم أنّ هذا الخيار الذي تمّ اتباعه وفي مآلاته الحقيقية يحقق تدعيم ركيزتين أساسيتين ومحوريتين للاقتصاد الحر اللبناني؛ وهما تفعيل دور القطاع الخاص، والعمل على استقرار سعر صرف النقد الوطني، ريثما تتعزز الجهود وتتضافر الإرادات الوطنية الجامعة من أجل تعزيز إيرادات الخزينة اللبنانية. ومنها ما يكون عبر تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك عبر زيادة نسبة الاقتطاع الضريبي من أجل تقليص العجز في الموازنة والخزينة.

من الطبيعي، إنّ هاتين الركيزتين ما كان من الممكن تحقيقهما دون الالتزام بالركيزة الثالثة، وهي العودة التدريجية إلى اعتماد مبدأ التوازن في الموازنة العامة على أساس استلحاق هذا الأمر في أقرب فرصة ممكنة.

الحقيقة الساطعة آنذاك، أنّ الاعتماد الفوري لمبدأ التوازن في الموازنة، وعلى الأقل بالنسبة للإنفاق الجاري، كان يعني الاضطرار حتمًا والمبادرة فورًا إلى زيادة معدلات الرسوم والضرائب على كاهل المواطنين والاقتصاد الوطني بشكل كبير. كذلك في خفض الإنفاق بشكل كبير، بما يستتبع من إرهاق كبير لفئات واسعة من المواطنين من جهة أولى، ولجم لا بل إفشال لعملية استنهاض وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني والتنمية المناطقية من جهة ثانية.

ببساطة كلية، لم يكن ممكنًا آنذاك زيادة العبء الضريبي على المواطنين بشكل كبير وفوري لتعزيز إيرادات الخزينة. ذلك نظرًا للظروف المالية والاقتصادية البالغة الصعوبة، والضاغطة على معظم اللبنانيين آنذاك، والتي تميزت بتدنٍ حقيقي وكبير في مستوى ونوعية العيش لدى اللبنانيين، وعدم القدرة لدى معظمهم على تحمل المزيد من الأعباء الضريبية حتى لو كان ذلك من أجل تحسينٍ في نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة، على المديين المتوسط والطويل. ولذلك كانت الحاجة إلى اعتماد مبدأ التدرج في التقدم على مسارات العودة إلى اعتماد مبدأ التوازن في الموازنة؛ وهو الأمر الذي كان من الواجب المثابرة والتقدم على مسارات تحقيقه.

سابعًا: الإرغامات وضرورات التجاوب معها

في المقابل، من المفيد التذكير بما كانت عليه الأحوال آنذاك، والتي تبيّن انّه كانت هناك حاجة ماسة لتحقيق زيادة كبيرة في مجموع الإنفاق العام. ويعود السبب في ذلك إلى ستة عوامل أو إرغامات:

الإرغام الأول: الحاجة من جهة أولى إلى تحقيق زيادة محسوسة على رواتب وأجور العاملين في القطاع العام، وكذلك على معاشات المتقاعدين

الذين تدهورت أحوالهم الاجتماعية وظروفهم المعيشية بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، ومن جهة أخرى، فقد ظهرت الحاجة الماسة لإعادة بناء الإدارة اللبنانية وزيادة عدد العاملين في أسلاك المعلمين والأساتذة والقضاة. وهم الذين انخفض عددهم بشكل لم يعد يكفي حاجات الإدارة ولا يتلاءم مع تطلعاتها، ولا يتناسب مع العدد المتزايد للمواطنين واحتياجاتهم، ولاسيما على الصعد التعليمية والقضائية والإدارية والخدماتية.

الإرغام الثاني: كانت هناك حاجة ماسة للاستثمار في تعزيز الأمن، بما كان يعني زيادة عديد الجيش وقوى الأمن الداخلي والامن العام وأمن الدولة والجمارك لتعزيز مقتضيات الأمن في البلاد. ذلك كله كان من شأنه أن يرتب أعباء مالية جسيمة على الخزينة حاضرًا ومستقبلاً، وتحديدًا بما خصّ الكلفة الباهظة لأنظمة التقاعد. ذلك كلّه ما لم يكن من الممكن تأمينه إلاّ بزيادة الاقتراض لتمويل ذلك الانفاق الجاري.

يتبيّن بخصوص هذين الإرغامين الأول والثاني، كيف اضطرت مختلف حكومات الفترة الممتدة من 1992– 2004، ثم حتى العام 2009 وما بعده إلى القيام بعدة إجراءات وزيادات على الرواتب والأجور. يُضاف إلى ذلك تلك التعديلات القطاعية التي كانت تطرأ على رواتب بعض المجموعات، ولاسيما بالنسبة للقضاة وللأساتذة والمعلمين ناهيك عن زيادة رواتب العاملين في أسلاك الجيش وباقي القوى الأمنية؛ وهي الزيادات التي لم تتسم في غالبيتها بالتعقل والاعتدال والتبصر في مآلاتها.

المؤسف أنه، وفي هذا الشأن، كان يجري تخطّي الحدود القصوى التي تستطيع أن تتحملها الخزينة اللبنانية، وتحديدًا بالنسبة لمستويات

الرواتب والأجور والتعويضات والمعاشات التقاعدية. ولقد حصل ذلك التخطّي بسبب الضغوط الشعبوية والتسابق بين القوى السياسية الأساسية في البلاد من أجل اكتساب شعبية لدى أولئك العاملين في إدارات الدولة ومؤسساتها وأسلاكها وأجهزتها. كذلك لاكتساب شعبية لدى الناخبين من المواطنين، الذين لم يدركوا في حينها أنهم وفي المحصلة هم الذين يتحملون وسيتحملون أعباء تلك الزيادات غير المتبصرة وأعباء تلك الأنظمة التقاعدية العالية الكلفة، والتي جرى إلزام المالية العامة بها دون التنبه إلى التداعيات السلبية والكلفة الكبيرة التي ترتبها تلك الزيادات والتعديلات على الخزينة العامة، وبالتالي على أكثر من صعيد اقتصادي ومالي.

الإرغام الثالث: ويتمثل بالحاجة إلى رصد مبالغ استثمارات عامة ضخمة من أجل إعادة بناء وترميم البنى التحتية التي كانت إما مدمرة كليًا أو جزئيًا، أو معطلة، أو قاصرة عن مواجهة حاجات المواطنين المتزايدة، ولاسيما في قطاعات الطرق والكهرباء والهاتف والاتصالات والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والمستشفيات والمدارس والجامعة اللبنانية في فروعها المتناسلة.

فلقد أدى تدهور مستويات الاستثمار في المنشآت والمرافق والبنى التحتية الأساسية للدولة، وفي مؤسسات القطاع العام على مدى سنوات طويلة ماضية، وأيضًا بنتيجة الدمار والتراجع والترهل والعجز الذي أصاب إدارات الدولة ومؤسساتها طوال فترة الحرب وبعدها وعلى مدى قرابة عقدين ماضيين، إلى ترد كبير في القاعدة الرأسمالية والإنتاجية في لبنان. ذلك ما أدى بالتالي إلى تراجع مستويات ونوعيات الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، والتي تعتبر ضرورية لتحفيز دور القطاع الخاص على الاستثمار وخلق فرص العمل

الجديدة لتلبية حاجات المواطنين المتزايدة بسبب التوسع والزيادة السكانية وحاجات تعزيز النمو الاقتصادي. ذلك ما كان يستتبع بالتالي التنبه لمحاذرة الوقوع في خطر انخفاض القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد اللبناني، ومن ثمّ عجزه عن توفير فرص العمل الجديدة التي كان يحتاجها اللبنانيون.

ذلك الوضع كان يحتم على الحكومة اللبنانية توفير المصادر المالية لتمويل زيادة حجم الاستثمارات التي كان يحتاجها الاقتصاد الوطني لتمويل كلفة مشاريع إعادة إعمار وتعزيز تلك البنى التحتية للبنان. وذلك كان يعني عمليًا الاضطرار إلى زيادة مبالغ الاقتراض الميسر من الصناديق العربية والدولية، نظرًا إلى عدم كفاية المساعدات التي حصل عليها لبنان في هذا الإطار، والتي أدّت إلى زيادة مبالغ العجز في الخزينة كما في زيادة حجم الدين العام.

الإرغام الرابع: ويعود إلى أهمية التعامل مع الضرورة الملحة التي أدركها الرئيس رفيق الحريري لأنسنة النظام الاقتصادي اللبناني، من خلال السعي إلى محاربة الفقر؛ وذلك من خلال المبادرة إلى بناء عدد كبير من المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية الحكومية وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية. ذلك بما يساعد على استنهاض الطبقة الوسطى واستعادة حيويتها ومبادراتها ودورها الأساس في تحفيز الحيوية الاقتصادية والنهوض المجتمعي.

الإرغام الخامس: المباشرة فورًا بمعالجة مشكلات المهجرين من قراهم وبلداتهم التي تسببت بها الحروب الداخلية، وأيضًا لمعالجة ما أملاه العدوان واستمرار الاحتلال الإسرائيلي من تهجير إضافي من مناطق واسعة في لبنان.

وفي هذا السبيل، فقد عمدت الحكومة إلى تخصيص اعتمادات كبيرة لصندوق المهجرين (بالرغم من بعض الشوائب التي سادت عملية معالجة هذه

القضية الشائكة وعدم اكتمال إنجازها)، وكذلك لمجلس الجنوب (بالرغم من بعض الشوائب التي سادت عمله)، ولاسيما أن الاحتلال الإسرائيلي آنذاك كان يسعى جاهدًا لتهجير أهل الجنوب وجعله أرضًا محروقة. وقد اقتضى ذلك تخصيص وإنفاق مبالغ طائلة في هذا الخصوص بلغت حتى نهاية العام 2010 ما مجموعه 2310 مليارات ليرة لبنانية بالنسبة لصندوق المهجرين (أو ما يفوق 1,5 مليار د.أ.) وما مجموعه 1694 مليار ليرة لبنانية بالنسبة لمجلس الجنوب (أو ما يفوق 1,1 مليار د.أ.). إنّ قسمًا من تلك الزيادات في حجم الإنفاق، كانت تمليه الاعتبارات الوطنية والإنسانية لعودة المهجرين، وأيضًا لإقدار أهالي الجنوب وراشيا والبقاع الغربي على الصمود في مناطقهم في ظروف استمرار الاحتلال والاجتياحات الإسرائيلية المتكرّرة في فترة التسعينيّات من القرن الماضي. ذلك كلّه عدا ما تمّ إنفاقه من مبالغ طائلة من أجل إعادة إعمار ما خلّفة العدوان الإسرائيلي في العام 2006[12]، ولاسيما في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية.

<u>الإرغام السادس</u>: السعي الجاد من أجل تحقيق الخفض التدريجي لمعدلات الفوائد المرتفعة، مع الحرص على الاستمرار في استقطاب التدفقات الرأسمالية إلى لبنان، بما يساعد على تعزيز الاستقرار النقدي،

(12) لا تشمل هذه المبالغ الدعم السنوي الكبير الذي كانت تقدمه إدارة حصر التبغ والتنباك بشراء المحاصيل الزراعية من التبغ والتنباك التي ازدادت كمياتها من مليون كلغ في العام 1993 لتصبح في حدود ثمانية ملايين كلغ سنويًا في العام 2004، وذلك بأسعار تشجيعية تفوق بكثير قيمتها البيعية من شركات التبغ الدولية، وذلك أيضًا من أجل إبقاء المزارعين اللبنانيين في قراهم وبلداتهم والحؤول دون تفريغ الجنوب اللبناني من سكانه، كما أنه لا يشمل المساعدات الضخمة التي تم تقديمها من أجل إعادة بناء ما دمره العدو الإسرائيلي في اجتياحه للبنان في العام 2006. كذلك، فإنه لا يشمل مبلغ المائتين والخمسين مليون دولار التي دفعتها شركة سوليدير لإخلاء وسط مدينة بيروت من الأفراد والعائلات التي اضطر العديد منها للجوء إلى وسط العاصمة بيروت، وهم الذين أسهموا بما حصلوا عليه من تعويضات إخلاء في إطلاق حركة نهوض وإعمار كبرى في ضاحية بيروت الجنوبية وفي العديد من مناطق الجنوب والبقاع.

وبما يشجع على الاستثمار ويسهم أيضًا في تعزيز قيمة النقد الوطني من خلال تعزيز الودائع بالليرة اللبنانية.

جميع تلك الأهداف كانت تستوجب العمل على تحقيق ذلك الخفض التدريجي لمعدلات الفوائد التي كانت مرتفعة جدًا، والتي كان العمل على خفضها السريع بشكل مصطنع سيؤدي حتمًا إلى ردّة فعل عكسية فتعود إلى الارتفاع، ولاسيما في ظل استمرار حدّة التقلبات والصدمات السياسية والأمنية الداخلية، والانعكاسات والتداعيات الهائلة المتأتية عن الصدمات الخارجية، وهي التي كانت تمثّل الإرغام السابع والمهم الذي لم يكن لدى الحكومة القدرة على التحكّم بها، ولا القدرة على لجم انعكاساتها وتداعياتها السلبية على الاستقرار وعلى الأوضاع الاقتصادية والمالية العامة ككل، وبالتالي على استمرار المناخات المؤاتية للاستثمار في لبنان.

كلّ ذلك الجهد الوطني والإنساني كان يتطلب تحقيق زيادةٍ كبيرةٍ في مجموع الإنفاق، وبالتالي كان على خزينة الدولة اللبنانية أن تتحمل أعباء مالية كبيرة لم تكن قادرةً على مواجهتها، ولاسيما أنّ الدولة اللبنانية والمؤسسات الإنتاجية في لبنان، وكذلك اللبنانيين جميعًا كانوا آنذاك خارجين من مرحلةِ أحداثٍ طويلةٍ أنهكتهم واستنزفت قدراتهم وإمكاناتهم، وكانوا بحاجة إلى كل ما يسهم في استنهاضهم.

تلك الإرغامات السبعة الآنفة الذكر، كانت تحتم على الحكومة زيادة الإنفاق في المجالات المطلوبة لتثبيت الاستقرار السياسي والاجتماعي والمعيشي والأمني وتعزيز فرص النمو الاقتصادي. وهي الأمور التي كانت تؤدي عمليًا إلى تسجيل عجز كبير في حساب الموازنة وحساب الخزينة، وبالتالي إلى زيادة مطَّردة في مجموع الدين العام.

على الجانب الآخر، وبالإضافة إلى ما تقدم، فقد أسهمت مجموعة من الصدمات السياسية والأمنية، وكذلك حدّة الانقسامات المحلية واستمرار مسلسل الصدمات الخارجية في التسبب بجزء من تلك الزيادات الكبيرة في الإنفاق العام من جهة أولى. كذلك، ومن جهة ثانية، في الحد من إمكانية تحقيق الزيادات المرجوة في إيرادات الخزينة، وما نجم عنها بالتالي من زيادات كبيرة في العجز المالي السنوي. ولقد كان في مقدمة تلك الصدمات الاجتياحان الإسرائيليان في العام 1993 والعام 1996، وكذلك استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء هام من الجنوب اللبناني؛ وهو الجزء الذي انسحب منه العدو الإسرائيلي في 24 أيار من العام 2000، باستثناء منطقة مزارع شبعا.

لقد كان من الطبيعي، إزاء تدني مداخيل الخزينة العامة بالمقارنة مع حجم الاحتياجات المالية لتنفيذ الضروريات، ومواجهة الإرغامات والصدمات التي سبقت الإشارة إليها، أن تلجأ الدولة إلى الاستدانة. وبالتالي لم تكن الاستدانة خيارًا أو ترفًا، بل شكلت الوسيلَةَ الوحيدة لإعادة لبنان إلى العالم، بعد أن دخل لبنان في أتون حرب داخلية عبثية (1975–1989) لم يحسب أولياؤها المحليون حساب تداعياتها عليهم وعلى الاقتصاد الوطني وعلى مستقبل وطنهم وأولادهم. تلك الخسارات الهائلة كانت قد قدرتها الأمم المتحدة بخمسة وعشرين مليار دولار كخسارة مباشرة، وحسب تقديرات أخرى تصل إلى أكثر من مئة مليار دولار، بما فيها الأضرار غير المباشرة والمنافع الفائتة والمبدّدة أو المضيّعة على الوطن والمواطنين اللبنانيين على مدى أكثر من سبع عشرة سنة.

لتلك الأسباب مجتمعةً، اتخذت الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة قرار الاستدانة الإضافية مرغَمة. لكن هذا الإرغام لم يقتصر على ما أملته الضرورة فقط، بل ما أملته الفرصة الوحيدة المتاحة للعودة إلى العمل من أجل بناء الدولة، وتحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين، والإعداد للمستقبل بعد تفويت الفرص الكثيرة التي ضاعت على لبنان واللبنانيين بسبب سنوات التقاتل الداخلي.

بيد أنّ هذا القرار الكبير في استمرار اللجوء إلى الاقتراض، كان ينطلق من قاعدة وفرضية أساسية كان ينبغي التحضير للالتزام بها، ألا وهي الاستعداد والإعداد لمعالجة تداعيات هذا اللجوء إلى الاقتراض، والذي يعني وجوب أن يصار بعد ذلك إلى المباشرة بجدّ وثبات ومثابرة إلى تبنّي السياسات الداخلية والخارجية المحفزة على الاستقرار، وكذلك تبني السياسات الإصلاحية واعتماد المعالجات والإجراءات الاقتصادية والمالية والإدارية التي يقتضيها اللجوء إلى الاستدانة من جهد حقيقي لترشيد الإنفاق وزيادة مردوديته من جهة أولى، وتحقيق زيادة كبيرة في إيرادات الخزينة من جهة ثانية، من خلال اقتطاعات أكبر من إيرادات اللبنانيين المستقبلية لمعالجة الاختلالات الإضافية الناشئة في الموازنات العامة وفي الخزينة اللبنانية، وزيادة فعالية وإنتاجية الإدارة الحكومية وخفض كلفتها من جهة ثالثة.

الحقيقة، أنّ المعالجات التي اعُتمدت وأنماط الإنفاق ومستوياته التي ترتبت والعُجوزات التي تحققت كانت كلها نتاجًا لخيارات أو مطالب تم الحوار بشأنها، وتمّ التوافق عليها مع الفرقاء السياسيين الممثلين في المجلس النيابي، كما جرى التداول بشأنها مع جميع المعنيين بالشأن العام وقادة الفكر والرأي في تلك الفترة. وهي كانت تتلخص بضرورة

الإسراع في معالجة تراكمات الحرب وتداعياتها وأدواتها، على أمل ووعد بأن يصار إلى الالتزام بما يؤدي إلى معالجة مشكلة تراكم الدين العام، وبما يحافظ على سلامة واستقرار الاقتصاد اللبناني وماليته العامة والمحافظة على استقراره النقدي.

هذا الجانب من التوافق – وللأسف – لم يحصل الالتزام به بالقدْر والتوقيت المطلوبين.

الذي زاد الأمور تعقيدًا ولم يساعد في التخفيف من الآثار الجانبية لتلك التوجهات، التدني الحاصل في مستويات الأداء الحكومي. وهو الذي أصبح يعاني من تصاعد التغوّل في استتباع الإدارة لمصلحة المنظومة السياسية والطائفية والمذهبية والميليشياوية، والذي تمثل بالإعراض عن إجراء الإصلاحات التي كانت ولاتزال تزداد حاجة لبنان إلى القيام بها. ومن ذلك عدم الالتزام بمعايير الكفاءة والجدارة في اختيار وتعيين المسؤولين[13] في مختلف الإدارات والمؤسسات، نتيجة الخضوع والانصياع لإملاءات المنظومة السياسية وخدمة لمصالحها، والتي كانت شديدة الحرص والإصرار على التمسك بزرع ممثليها في شتى المناصب في الإدارات والمؤسسات العامة. ذلك مما أفقد إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية حياديتها وموضوعيتها ورصانتها في التعامل مع جميع المواطنين، وأدى إلى تردّي مستويات الثقة بين المواطنين والإدارة الحكومية وكذلك الدولة اللبنانية.

كذلك، فقد أسهمت الظروف السياسية والتشنجات الداخلية والصدمات الخارجية وانعكاساتها وتداعياتها في مراحل عديدة في التسبب بإيجاد مُناخاتٍ

(13) أنظر الملحق رقم-12- ص 621 وما بعدها: نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق.

غيـر مؤاتيةٍ كانت تترك آثارها السلبية البالغة على المُناخات المحفزة على الاستثمار في لبنان، وكذلك على مستويات الثقة المطلوبة من المواطنين في الدولة اللبنانية وفي مـستقبل الاقتصـاد اللبناني والمالية العامة. ذلك ما كانت له أيضًـا تداعياته الكبيرة على الاستقرار النقدي وعلـى معدلات الفوائد في الاقتصاد اللبناني ومن ثم على كلفة خدمة الدين العام.

صحيح أن الحكومة حينذاك نجحت، وبالرغم من كل العراقيل[14] والاستعصاءات، في تحقيق تحسن مهم في الأوضاع العامة على أكثر من صعيد بنتيجة ذلك الإنفاق العام. لكن ذلك التحسن الحاصل كان من جهة أولى يتم بكلفة عالية على مختلف المستويات والمجالات، كما أنه، ومن جهة ثانية، لم يكن ليتم في المدى الزمني الذي كان يتوقعـه المواطنون لتحقيـق الأغراض التي كان يرصد من أجلها الإنفاق؛ وذلك بسبب العديد من الاختناقات والتوترات والعراقيل السياسية، والتي كان يتوالى نصبها للحد من الإنجاز الحكومي.

من جانب آخر، وللأسف الشديد، فإنّ المعالجات التي كانت تجري لم يكتب لـها أن تترافق مـع زيادات معقولة فـي الرسـوم أو الضـرائب أو الاقتطاعات الضريبية التي كان يفترض أن تتوفر للخزينة كإيرادات مالية إضافية للإسـهام في تخفيض العجز المحقق والمتزايد في الموازنة والخزينة. كذلك، لم تترافـق مع سعي جدي لخفض أو ترشيد حجم الإنفاق في كثير من الجوانب، وفي مختلف الفتـرات التي مرت بها البلاد منذ العام 1992 وحتى العام 2000؛ وذلك بالـشكل والحجم الذي يتلاءم مع ظروف لبنان وواقعه الاقتصـادي والمـالي مـن أجـل الحيلولة دون إحداث زيادات كبيرة في مجموع العجز في الموازنة والخزينة، وبالتالي من أجل الحيلولة دون حصول المزيد من الاختلالات في

(14) أنظر الحاشية رقم-45- على الصفحة رقم 288.

المالية العامة، وفي المحصلة الحيلولة دون التسبب بالزيادة الكبيرة في حجم الدين العام. ذلك كلّه كان يجري مع استمرار الاستنكاف عن القيام بكل ما يؤدي إلى اعتماد البرامج والإجراءات الإصلاحية التي تمكن الاقتصاد اللبناني وماليته العامة من التلاؤم مع المتغيرات والتحولات الجارية في لبنان والمنطقة، والتي كانت كلّها تقضي بوجوب الالتزام بخفض وضبط العجز، والحد من الزيادة في حجم الدين العام.

إنّ المفارقة الكبيرة في هذا الصدد، هي أنّ الواقع السياسي والإرغامات الداخلية والخارجية آنذاك لم تكن تسمح، ولم تمكّن بالفعل، من تحقيق أي تغيير في الذهنية لدى الغالبية الساحقة من المسؤولين والسياسيين المعنيين في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة. ذلك لأنّ جُلّ اهتمامهم بالموازنة كان ينحصر في جانب الإنفاق وكيفية توزعه وما هي حصتهم منه، وبالتالي لا يعني الأعم الاغلب من أولئك المسؤولين والسياسيين كيف ومن أين يمكن الاتيان بتلك الإيرادات اللازمة للخزينة لتمكينها من تمويل ذلك الإنفاق.

بمعنى آخر، فإنّ تلك الذهنيات وتلك المقاربات السائدة قد أدّت إلى استمرار وتزايد العجز في الموازنة، وبالتالي إلى التسبب بزيادة حجم الدين العام. إذ لم يكن من الممكن تحقيق جميع تلك المطالبات وتلبية تلك التوقعات المتضخمة من دون حصول زيادة كبيرة في العجز، في غياب إيرادات كافية لدى الخزينة العامة لمواجهتها. لذا كان من الطبيعي أن تكون النتيجة زيادات كبيرة في الدين العام.

الحقيقة، انّ التراجع الذي حصل في وضعية المالية العامة كان نتيجة ازدياد حجم العجز السنوي في الموازنة والخزينة العامة. وهو الذي بدأ يتسارع منذ منتصف تسعينيّات القرن الماضي. من جهة أولى، بسبب

استمرار وتصاعد التشنجات السياسية الداخلية وتداعيات الصدمات الخارجية، ومن جهة ثانية، بسبب التوسّع في زيادة حجم الإنفاق الجاري الذي جرى تحميله لخزينة الدولة اللبنانية، وبسبب زيادة حجم الدولة اللبنانية في جميع الأسلاك العسكرية والأمنية والتعليمية والإدارية، وكذلك بسبب ارتفاع الأكلاف التشغيلية أو الجارية بشكل كبير، وبالتالي التسبب بالزيادة الكبيرة الطارئة على مجموع الإنفاق الجاري بمبالغ تفوق الزيادة المحقَّقة في مجموع الإيرادات.

ثامنًا: لماذا كانت ضرورة العودة إلى الاهتداء بالمبادئ الاقتصادية والمالية الأساسية والرصينة؟

إن التعريف الأكثر واقعية لعلم الاقتصاد هو تحديد وانتقاء الخيارات، في ظل محدودية وندرة الموارد المتاحة على اختلاف أنواعها، من طبيعية أو مالية أو بشرية أو زمنية. ذلك يعني بالضرورة القيام بتحديد أفضل الخيارات المتاحة والممكنة استنادًا إلى تحديد الأولويات في ظل تلك المحدودية. ويكون ذلك على أساس احترام الأهداف الرامية إلى تحقيق المردودية والمكتسبات الأفضل للمواطنين في الحاضر والمستقبل. وبناء على ذلك، فإنّ دراسة الاقتصاد الكلي هي تمامًا دراسة كيفية انتقاء وتبني الأفضل من بين تلك الخيارات، مع الحرص في الوقت ذاته على استدامة الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي والاجتماعي.

الحقيقة أنَّ الفرضية الأساسية في كل تلك المقاربات الاقتصادية والمالية التي كانت لدى الرئيس رفيق الحريري، وأنا كنت إلى جانبه، تستند إلى أن هناك حاجة لاستعادة النهوض الاقتصادي والمالي والاجتماعي والمعيشي، من خلال تحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز النمو وإطلاق التنمية المناطقية وتحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين. وذلك على أمل أن

يتحقق لاحقًا إدراك أكبر وتوجه ثابت ومثابر من أجل الالتزام بمقتضيات تلك السياسات، وتحديدًا في إجراء المعالجات الصحيحة للاختلالات على الصعد كافة. ومن ذلك، ممارسة الحرص والتشديد على زيادة فعالية ومردودية الإنفاق العام والعمل على ترشيق الدولة، بما يسهم في تخفيض الإنفاق من جهة أولى. كذلك، ومن جهة ثانية، العمل على زيادة إيرادات الخزينة اللبنانية عبر تحسن وارتفاع معدلات النمو والأداء الاقتصادي من جانب أول، وكذلك عبر زيادة إيرادات الخزينة من ضرائب ورسوم مباشرة وغير مباشرة قائمة أو جديدة من جانب ثان. هذا بما يعني العودة إلى المثابرة في التقدم على مسارات خفض العجز في الموازنة والخزينة والحد من تنامي الدين العام وصولاً نحو الموازنة المتوازنة.

تاسعًا: التساهل المؤقت في عدم الالتزام بقاعدة التوازن في الموازنة

إن التسوية أو التساهل الذي اعتمدته حكومات الرئيس الحريري آنذاك في عدم الالتزام الفوري بمبدأ التوازن في الموازنة، أو التضحية بهذا المبدأ مؤقتًا، كان اعتقادًا منها أنه سيكون مؤقتًا. وهي إنما أقدمت عليه واضطرت إليه مرغمة بسبب انتفاء وجود خيارات أخرى تكون معقولة وقابلة للتطبيق لإطلاق النهوض الاقتصادي؛ وذلك ريثما تتحسن صحة الاقتصاد اللبناني، وتزداد قابلية المواطنين على تقبل اقتطاعات أكبر مع ظهور النتائج الإيجابية لعدد من الإجراءات الإصلاحية.

في هذا السبيل، عملت حكومات الرئيس الحريري آنذاك على تكبير حجم الاقتصاد، حتى تستطيع البلاد بعدها أن تعود إلى اعتماد مبدأ خفض العجز في الموازنة على المديين المتوسط والطويل الأجل، من خلال زيادة إيرادات الخزينة عبر النمو الاقتصادي وعبر بعض الزيادات الضريبية، كما حصل لاحقًا بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة في العام 2002.

عاشرًا: لماذا لم ينطبق حساب البيدر على حساب الحقل؟ ما الذي لم يتحقق من تلك الفرضيات الأساسية؟

لقد كان ظننا، الرئيس رفيق الحريري وأنا، أنّ التساهل المؤقت في التقيد بمبدأ التوازن في الموازنة العامة أو التضحية به مؤقتًا سوف يصار إلى التعويض عنه لاحقًا من خلال النمو الاقتصادي المرتقب الذي سينعكس بتحسن ملحوظ في إيرادات الخزينة، وأيضًا من خلال إجراءات مالية لاحقة وجديدة تحقق إيرادات إضافية معتبرة للخزينة اللبنانية. وهو الهدف الذي استمرينا في السعي لتحقيقه، وبالتالي لم نفقد الإيمان والأمل بضرورة العودة ولو تدريجيًا إلى اعتماد مبدأ التوازن في الموازنة والخزينة أو على الأقل إلى خفض معتبر للعجز فيهما.

ولكن الأمر، في الحقيقة، كان كما ينطبق عليه القول أن الأعباء الإنفاقية كانت تستعمل المصاعد الكهربائية للصعود، بينما كانت إيرادات الخزينة تصعد سيرًا على الأقدام عبر استعمال الدرج. إذ كانت المحاولات التي كنا نقوم بها تتعرّض وبشكل دائم ومتزايد للضغوط السياسية الداخلية والخارجية والاجتماعية وكذلك الضغوط الشعبوية، والتهجمات التي كانت تجري تحت طائلة التهديد باللجوء المستمر إلى الشارع، في كل آن؛ وذلك من أجل إلزام الحكومة بزيادة الإنفاق من جانب، والالتزام بعدم اللجوء إلى زيادة الإيرادات للخزينة العامة عن طريق فرض المزيد من الضرائب والرسوم أو التشدد في جبايتها من جانب آخر. وهما الارغامان اللذان كانا يعنيان وببساطة تحميل الخزينة العامة المزيد من العجز، وبالتالي اضطرارها لأن تتحمل زيادة مطردة في حجم الدين العام.

وتأكيدًا لذلك، من المفيد في هذا الصدد مراجعة جميع فذلكات الموازنات العامة من العام 1993 حتى العام 1998 وبعدها للسنوات 2001–2004، حيث يتبين للقارئ الباحث أن كل فذلكة كانت تصرّ على تحقيق هذا الهدف، وتُثبت أهميته وضرورة تبنيه. كذلك كانت تحض على اعتماده وتحذر من التراخي بشأنه أو عدم احترامه. وتلك الدعوات لم تقتصر على ما كانت تحض عليه تلك الفذلكات، بل يمكن القول انّه لم يخل اجتماع من اجتماعات اللجان النيابية على أنواعها، أو اجتماع للهيئة العامة لمجلس النواب من مبادرة كنت أقوم بها من أجل إثارة هذه المسألة الهامة بطريقة أو بأخرى. ولكنْ بقيت تلك الدعوات والتنبيهات بعيدة عمّن يتبناها أو حتى من يدافع عنها باستثناء أصوات قليلة خافتة كانت تنادي أحيانًا بضرورة التنبه والتبصر بشأن استمرار وزيادة حجم العجوزات في الخزينة وتصاعد حجم الدين العام، وبالتالي ضرورة العودة إلى التزام مبدأ التوازن في الموازنة، ولكن سرعان ما كانت تلك الأصوات تعتصم بالصمت.

الحقيقة أنّ عددًا من تلك الحكومات الماضية بذل جهودًا للحدّ من تعاظم العجز في الموازنة والخزينة والحدّ من زيادة حجم الدين العام، وإنْ لم تتكلل تلك الجهود بتحقيق المستويات المطلوبة من النجاح المنشود. على الرغم من ذلك، فقد استمر السعي الحثيث للتقدم على مسارات عدة كان من أهمها:

I– **السعي إلى تمويل المشاريع الإعمارية عن طريق ما يتوفر من المساعدات، ولكن في الأساس عن طريق القروض الميسرة من الصناديق العربية والدولية. هذا مع التشديد على وجوب السعي لأن يصار بعد فترة إلى تمويل جزء من تلك الاحتياجات المالية من خلال "الوفر المستقبلي" في الموازنة أو الاستعانة بالقطاع الخاص عبر أساليب متطورة لمشاركته (أساليب BOT تمويل،**

تشغيل، تحويل وما شابهها). وهو ما لم يحصل بسبب التلكؤ والإرباكات والخلافات الداخلية والاستعصاءات على إقرار القوانين والإجراءات اللازمة، وكذلك بسبب جملة من الصدمات الخارجية وتداعياتها الداخلية.

II- كان العمل جاريًا أيضًا للتقدم على مسارات الإصلاح في الموازنة والإصلاح الضريبي والإداري، من خلال التصحيح التدريجي لبعض معدلات الضرائب والرسوم، ومن خلال تحسين مستويات الجباية لتعزيز الحصيلة الضريبية وضبط التهرب الضريبي، بما ينصف الخزينة العامة، وبما يحافظ على عدالة توزيع الأعباء الضريبية من جهة، وبما يحافظ في الوقت ذاته على الحوافز الصحيحة والفعالة للتدفقات المالية الاستثمارية، وبما يعزز الحركة الاقتصادية من جهة أخرى. ومع أن ما تحقق لم يكن بالقليل وعلى أكثر من صعيد، ومن ذلك ما تحقق فيما يتعلق بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل على فوائد الودائع في المصارف، إلاّ أنّه لم يحصل بالقدر المنشود الذي كانت تحتاجه الخزينة العامة، ولم يحصل إلاّ في وقت لاحق ومتأخر وفي قدر غير كاف.

في المقابل، فقد استمر الامتناع عن القبول بفرض رسوم نوعية على بعض السلع، ولاسيما الرسم على مادة البنزين الذي كان في معظمه – وبالفعل – يقع على عاتق أصحاب السيارات والسيارات الكبيرة تحديدًا، أي على أصحاب المداخيل الكبيرة. ومع ذلك، فقد استمرّت الضغوط الشديدة والمزايدات الشعبوية، وبالتالي الاستعصاءات التي لا تنتهي لإلغاء ضريبة الخمسة آلاف ليرة على البنزين؛ وهي الضريبة النوعية التي لو استمرت لكان

بإمكانها أن توفر مدخولاً كبيرًا للخزينة اللبنانية، كما كان بإمكانها أن تقلّل من أوجاع كبيرة آنذاك، وأخرى مستقبلية كثيرة أصبح يتعرّض لها اللبنانيون. علمًا أنّ هذا الرسم الذي جرى إلزام الحكومة عمليًا بتعليقه كان يفترض به لو استمر تطبيقه أن يسهم في تحقيق جزء من الفرضية الأساسية التي قامت عليها نظرية الحريري الصحيحة بالتريث مؤقتًا في زيادة نسبة الاقتطاعات الضريبية لموعد لاحق ريثما يبدأ النمو الاقتصادي، وتتسارع العجلة الاقتصادية بإبراز مفاعيله الإيجابية؛ وهو الذي حالت دونه الضغوط والإرغامات الشعبوية.

III– كان العمل جاريًا أيضًا على صعيد ترشيد الإنفاق وبرمجته بحيث تكون معدلات الزيادة في مبالغ الإنفاق الجاري أقل من معدلات النمو الإسمي المتوقعة في الاقتصاد الوطني، أي بعبارة أخرى العمل على التقدم تدريجيًا من أجل خفض نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي.

في هذا الصدد، لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تلجم أو تحد من المطالبات والمبالغات والمزايدات الشعبوية، لاسيما أنّ معظم الأحزاب السياسية، وكل لأهدافه، لم يتعاون بل كان يضغط على الحكومات المتعاقبة من أجل منعها من القيام بأي مسعى في ذلك الشأن. وبالتالي ذهبت تلك الأحزاب بعيدًا، وبعيدًا جدًا، في الإصرار على زيادة حدود الانفاق الجاري، ولاسيما لجهة الإيغال في زيادة حجم الدولة في كافة إداراتها ومؤسساتها وأسلاكها، كما لجهة الإصرار على فرض الزيادات الكبيرة على الرواتب والأجور. كذلك ذهبت تلك المطالبات والمزايدات بعيدًا في تحميل المالية العامة أعباء الزيادات الكبيرة على المعاشات التقاعدية

للمدنيين. كذلك في فرض الأنظمة التقاعدية الخاصة للأجهزة والأسلاك العسكرية والأمنية، وهي الأشد كرمًا في العالم قاطبة، ولاسيما بما يتعلق بتأثير تعويضات الحجز على المتقاعدين في تلك الأجهزة والأسلاك بالنسبة لمعاشاتهم التقاعدية. ومن ذلك أيضًا ما يتعلق باحتساب تعويضات الصرف الإضافية العائدة لجميع المنتسبين للأسلاك العسكرية والمرهقة للخزينة العامة.

كذلك الأمر في فرض تعديلات كثيرة على الأنظمة التقاعدية، ومنها إصدار قوانين تتيح لجميع الذين استفادوا سابقًا من تعويضات الصرف من الخدمة من دفع مبالغ زهيدة للخزينة لقاء الاستفادة من معاشات تقاعدية وضمانات صحية كاملة. ذلك فضلاً عن إجراء تعديلات أساسية على احتساب المعاشات التقاعدية، والتي أصبحت نسبتها إلى الراتب الأخير (85% وبدون أي اقتطاعات من أي نوع كان) الذي كان يتقاضاه المتقاعد تفوق ما هو معمول به في أي بلد من بلدان العالم. كذلك الأمر في تأبيد الكثير من المعاشات التقاعدية: وعلى سبيل المثال، انتقال المعاش التقاعدي للمتوفى من المستفيدين من الورثة إلى الاحياء الباقين من الورثة. وكثير على شاكلة ذلك.

الحقيقة أنّ تلك الضغوط والمبالغات الشعبوية كانت أكبر بكثير من قدرات أي من الحكومات على تحقيق ذلك الترشيد، ولاسيما في ظل إرغامات الصدمات السياسية الداخلية والخارجية، وكذلك في مواجهة المخاطر الأمنية المتلاحقة التي تميّزت بها تلك الفترات، وبالتالي لم يتحقق ذلك الهدف المنشود.

IV- كان العمل جاريًا لإعادة بث الحيوية في أوصال الاقتصاد الوطني بتفعيل دور الدولة المحفزة للنمو الاقتصادي، والعاملة

على تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع مبادراته من خلال الاستثمار في البنى التحتية وإطلاق الحوافز التي تمنح للمستثمرين بما يعزز من فرص تحقيق النمو في الاقتصاد الوطني. ذلك الجهد كان مقدرًا له أن يسهم من جهة أولى، في إيجاد فرص العمل الجديدة لدى القطاع الخاص، وكذلك في زيادة مداخيل الخزينة من جهة ثانية، بما يحافظ على رشاقة الدولة وخفض الأعباء المترتبة على كاهلها.

للأسف، فإنّ هذا الأمر لم يحصل بالقَدْرِ المنشود بسبب الإرغامات والضغوط التي كانت تفرضها مجموعات من النواب والسياسيين لتحميل القطاع العام تلك المسؤوليات المباشرة بدلاً من حصر مهامه في الإشراف على عدد من تلك القطاعات الاقتصادية. وهي التي كان ينبغي أن يتولى القطاع الخاص إيجاد مصادر تمويلها، وبالتالي أن يقوم بإدارتها ويتحمل مسؤولياتها، وكلفة تشغيلها وضمان كفاءة إدارتها، وتحت إشراف فعال وصحيح من قبل الهيئات الناظمة.

ومن ذلك:

أ– الاستمرار في الاستعصاء على الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الأخرى التي كان من المفروض ان يكون لها مردودها الكبير على صعيد زيادة الفعالية الإنتاجية[15]، ومحاربة الفساد السياسي وغير السياسي.

ب– التقاعس في تطبيق الإصلاحات؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الاصرار على عدم تنفيذ القوانين التنظيمية في ثلاثة

(15) راجع الملحق-5- ص 484 وما بعدها بشأن المواد القانونية الإصلاحية من مشروع موازنة العام 2005.

قطاعات إنتاجية أساسية؛ وهي قانون قطاع الكهرباء رقم 462 تاريخ 2002/09/02، وقانون قطاع الاتصالات رقم 431 تاريخ 2002/07/22، وقانون قطاع الطيران المدني رقم 481 تاريخ 12/ 2002/12؛ وهي القوانين التي لاتزال معطلة حتى اليوم. يُضاف إلى ذلك، عدم الالتزام بتطبيق الشروط التي أقرّها قانون الكهرباء رقم 181 لعام 2011 بشأن استنفاد جميع الوسائل للحصول على التمويل الميسر من الصناديق العربية والدولية، وتعيين مجلس إدارة جديد لمؤسّسة كهرباء لبنان وتعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء.

ج- (1) عدم الالتزام بقواعد الحوكمة التي تقتضي إعادة الاعتبار لمعايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق، وتحديدًا بشأن الآليات الواجب اعتمادها في اختيار الأشخاص الكفوئين[16] الذين يمكن لهم أن يتولوا المسؤوليات الأساسية في إدارات الدولة ومؤسساتها، وبالتالي إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة الدورية على أساس الأداء والإنجاز.

ج- (2) عدم المساعدة على خفض الهدر المقنع في الإنفاق؛ وذلك بعدم التجاوب لجهة مشاريع قوانين اخضاع جميع إدارات الدولة ومؤسساتها على اختلافها للتدقيق الذي تجريه مؤسسات التدقيق الخارجية لتعزيز الشفافية والإفصاح، والتي كان المرسوم 17053 آخر المحاولات في هذا الصدد[17].

(16) راجع الملحق رقم-12- ص 621 وما بعدها بشأن آلية التعيينات بعنوان: "نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق".

(17) راجع الملحق رقم-13- ص 659 وما بعدها بشأن المرسوم رقم 17053: "مراجعة وتدقيق حسابات الاشخاص المعنويين والعموميين".

لقد كان هناك بالفعل العديد من العوامل التي حالت دون تحقيق ما أمَّلناه؛ وهي العوامل التي كان لها دورها السلبي الكبير في عدم انطباق حساب البيدر على حساب الحقل. وما ذكرناه ليس إلا عينة من حالات الاستعصاء على الإصلاح، والتي كانت تتخذ أشكالاً مختلفة من الضغوط السياسية والشعبوية، والتي كانت بالتالي تحول دون السير في تنفيذ المعالجات الصحيحة؛ وهي المعالجات التي كان بالإمكان لو اكتمل تنفيذها والمثابرة عليها أن تسهم في الحؤول دون استمرار التردي والحؤول دون الانحدار نحو الهاوية كما حصل.

حادي عشر: قصور المعالجات

طبعًا لم يكن الجهد المبذول على هذه الصعد وحده كافيًا لتحقيق النتائج المرجوة، ولاسيما بسبب استمرار الاستعصاءات على إجراء الإصلاحات المطلوبة. إذ إنّه، وبالإضافة إلى ذلك كلّه، فإنّ الأمر كان يقتضي أن تؤازره ظروف سياسية وأمنية ملائمة. وحقيقة الأمر أن الواقعيْن السياسي والأمني، وظروف التدخلات التي كان يمارسها الوجود العسكري والأمني للنظام الأمني السوري – اللبناني، والاستعصاءات التي كانت تحمل لواءها وتتولى التهويل بها تلك الأحزاب الطائفية والمذهبية، وكذلك الاعتبارات المحلية والإقليمية والصدمات الداخلية والخارجية العديدة التي كان يتعرض لها لبنان بما فيها الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والضغوط الإقليمية والدولية على أكثر من صعيد، شكلت جميعها ودائمًا عاملاً إضافيًا ضاغطًا، وفي أكثر الأحيان معطلاً حال دون تحقيق الأهداف المنشودة.

لقد كانت الفرضية التي استند إليها الحريري، وكنت في ذلك إلى جانبه، في ما خصّ وضع استراتيجية النهوض الاقتصادي التي اعتمدها، انّ لبنان واللبنانيين لا بدّ وأنهم سوف يستخلصون العبر والدروس من

الحرب الداخلية ومن التدخلات الخارجية، وأنهم سوف يتعاونون على إعادة الاعتبار للدولة بدورها وسلطتها وهيبتها وحضورها، الأمر الذي كان يفترض في حال تحققه أن ينعكس إيجابًا على مختلف جوانب إدارة الشؤون العامة في البلاد، ولاسيما على الأوضاع الاقتصادية والمالية.

الذي جرى كان عكس ذلك تمامًا؛ إذ ازدادت حدة الإطباق على الدولة اللبنانية من قبل منظومة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية، وتغوّل الفساد السياسي والمحسوبية، كما ازدادت حدّة الخلافات والتشنجات السياسية الداخلية، مضافًا إلى ذلك زيادة حدّة الصدمات الخارجية مع تداعيات ذلك كلّه على الأوضاع الاقتصادية والمالية والأمنية.

تجدر الإشارة هنا إلى توالي الصدمات الداخلية والانعكاسات العميقة للصدمات الخارجية، وتداعيات ذلك كلّه على مستويات التوتّر والاحتقان السياسي خلال مرحلة حكومات الرئيس رفيق الحريري؛ وذلك على أكثر من صعيد وطني وسياسي واقتصادي واجتماعي ومالي.

وتبين الوقائع أن الأثر السلبي لتلك التشنجات والمشاحنات السياسية الداخلية على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية كان في كثير من الأحيان أكبر بكثير من الاعتداءات العسكرية والتطورات الإقليمية السلبية. ومثالٌ على ذلك ما جرى في منتصف العام 1995 حين تلبد المناخ السياسي، وأدَّى في النهاية إلى تعديل الدستور، وإلى تمديد ولاية الرئيس الهراوي، ومثلما حصل بعد ذلك بالنسبة لتعديل الدستور لانتخاب العماد إميل لحود في العام 1998 وما حصل بعدها في العام 2004 من أجل تمديد ولايته.

وعليه، وفي غياب الإجراءات البديلة التي كان يؤمَّل منها أن تحصِّن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية وتعالج التداعيات السياسية والمالية، فقد كان من الطبيعي أن تؤدي تلك العوامل والأسباب الضاغطة وإرغاماتها إلى زعزعة الثقة بالدولة وبالاقتصاد الوطني وبماليته العامة، وبالتالي إلى ارتفاع مستويات المخاطر، وبالمحصلة إلى رفع معدلات الفائدة في السوق اللبنانية.

لقد كانت مواجهة تلك التحديات الكبرى تتطلب جَهدًا مشتركًا وتوافقًا قويًا وثابتًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومع مؤسسات المجتمع المدني حول الخطوات الإصلاحية الواجب إتباعها. إلا أنّ ذلك التوافق لم يكن متوافرًا في معظم الأحيان، ولذلك:

فقد سقطت في المقام الأول محاولات عديدة لمعالجة ذلك العجز بسبب عدم السعي الجاد لتخفيض حجم الإنفاق في فترات مبكرة أو ترشيده أو زيادة مردوديته، وتعزيز جدواه الاقتصادية والاجتماعية.

في المقام الثاني، فإنه لم يتم التوافق على زيادة نسبة إيرادات الخزينة إلى إجمالي الناتج المحلي من خلال التفاهم على ضرورة زيادة الاقتطاع الضريبي بالقدر الذي كانت تقتضيه وتتطلبه الأوضاع المالية آنذاك، وتتحمله وتسمح به الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وفي المقام الثالث، لم يتم التوافق على اعتماد سياسة الانضباط المالي أو التقيد بشعار لطالما رَفَعْتُهُ وشدَّدتُ عليه: "أن لا إنفاق جديدًا أو إضافيًا ما لم تتوافر الموارد المالية الإضافية لتمويله وتكون ملائمة بحجمها وطبيعتها مع طبيعة ومبالغ الأعباء الإضافية".

وفي المقام الرابع، فقد لقيت الدعوات والمناشدات المتكررة للتغيير في الذهنيات والسلوك آذانًا صماء. وذلك فيما يتعلق بشأن الحضّ

على العمل من أجل ترشيق حجم الدولة بإداراتها وأجهزتها وأسلاكها. ومن ذلك أيضًا من أجل إعادة النظر في دورها، أو من أجل تركيز دور القطاع العام على ما يجب أن يتمسك به ويستطيع أن يقوم به بكفاءة وفعالية. وذلك يعني بأن تتولى الدولة الدور الإشرافي والموجّه، وعلى أن يتولى القطاع الخاص الدور التنفيذي في عدد من القطاعات. ذلك الأمر وتلك التوجهات كان يفترض بها أن تسهم في تحقيق زيادة في الإنتاجية وانخفاضًا في الأكلاف الحالية والمستقبلية للخزينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد والمواطنين، ويحول دون تحميلهم أعباء مستقبلية لا يطيقونها.

في المقام الخامس، فقد ظلّت تلك الدعوات لتعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من الحلول مكان القطاع العام في مجالات محددة ليخفف عن كاهل الدولة، وفي المحصلة عن المواطنين أعباء التمويل والإدارة، مجرد نداءات تذكر في المناسبات دون أي تغيير حقيقي في الممارسات على أرض الواقع.

في المقام السادس، وبينما كانت الحاجة منصبّة على المطالبة بتخفيض الإنفاق، كانت تظهر في المقابل دعواتٌ شديدة للمطالبة بتشريع مزيد من الإنفاق، والدفع باتجاه زيادة حجم القطاع العام، ومطالبات من جهة ثانية لتحسين وزيادة معدلات الأجور والرواتب، والقيام بإقرار زيادات كبيرة، لا قبل للخزينة بها، مع مطالبات بعدم تحميل المكلف اللبناني والقطاعات الإنتاجية أية أعباء إضافية.

إزاء ذلك كله فقد شهدت المالية العامة قفزاتٍ كبيرةً في مجموع الإنفاق كانت دائمًا تتخطى في معدلاتها وفي مبالغها الزيادة الحاصلة في مجموع الإيرادات، وكان يتزايد معها مجموع الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي.

ذلك فضلاً عن إنها كانت تؤدي إلى تزايد كلفة خدمة ذلك الدين بسبب التقلبات الحادة في أسعار الفوائد.

لقد كان من نتيجة التوسع في الإنفاق ومن دون زيادة موازية في الإيرادات أن أصبح يتحقق عجزٌ ماليّ كبير لدى الخزينة؛ وهو في الواقع ليس سوى أعباء مستقبلية كان يجري ترتيبها على المكلفين والمواطنين من دون أي تبصر بمآلات ذلك. كذلك، فقد أدى ذلك العجز إلى زيادات كبيرة في معدلات الفائدة كانت تضرمها وتزيد من كلفتها ظروف وتصاعد التأثيرات السلبية للتدخلات الخارجية، واستمرار الاحتلال والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، وتؤجّجها التجاذبات السياسية المحمومة، ما أدّى بالزيادة المحققة في خدمة الدين العام إلى أن تستنزف معظم الزيادات الحاصلة في مجموع الإيرادات التي كانت تحققها الخزينة.

ثاني عشر: ما الذي كان بالإمكان القيام به؟

ما من شك أنّ تلك التحديات الكبيرة التي كان يواجهها لبنان واقتصاده وماليته العامة على أكثر من صعيدٍ كانت في الواقع تستدعي تناغمًا أكبر على الصعيدين الوطني والسياسي، وكذلك على صعيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية المعتمدة. كذلك كانت تقتضي جهدًا وعملاً مصممًا ومثابرًا من أجل إعادة تحديد دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اللبناني، بما يحقق تطورًا نوعيًا في أداء الدولة لدورها، وبما يضمن تقديم خدماتها بكفاءة عالية وكلفة معقولة.

إلاّ أنّ ذلك لم يتحقق بسبب حدّة الاحتقانات والتجاذبات السياسية والصدمات الداخلية والخارجية المتتالية. كذلك بسبب الاختلاف بشأن أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي أدّت في المحصلة

إلى المزيد من التوسع في حجم الدولة وإلى ترتيب زيادات كبيرة على مبالغ التزامات الخزينة العامة المالية الحالية والمستقبلية. وذلك من دون الحرص على توفير إيرادات موازية تكون مرتبطة بإقرار وتنفيذ إصلاحات ضرورية يحتاج إليها لبنان لتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

وما زاد من حدّة استعصاء تلك المشكلات، انّ ذلك كان يجري على خلفية أوضاع سياسية وإقليمية ودولية متغيرة ومحتدمة، وكذلك اقتصادية متعثرة، كانت تستدعي في الحد الأدنى من المسؤولين في الدولة اللبنانية اتخاذ الإجراءات وإقرار التشريعات المنطلقة من توافق وتعاون وتكافل أهل الحكم على جانبي السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يسهم في تحصين وتعزيز الأوضاع الوطنية والسياسية في الجانبين الداخلي والخارجي، وأيضًا في تحصين وتعزيز الأوضاع الاقتصادية والمالية، وبما يحقق بالتالي مناعة متزايدة إزاء ظروف وإرغامات الانقسامات الإقليمية والدولية والضغوط السياسية الداخلية والخارجية. ذلك بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في أولويات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت توجبها تلك المتغيرات والتحديات الخارجية والداخلية.

للأسف، فإنّ الظروف والاحتقانات والانقسامات الداخلية السائدة لم تكن لتسمح بذلك التوافق، كما لم تساعد على ذلك ظروف الانقسامات الإقليمية والدولية.

في مقابل ذلك كلّه، كان الإصرار غير المتبصر على إقرار مجموعة كبيرة من القوانين والإجراءات، أسهمت في ترتيب أعباء إضافيةٍ على خزينة الدولة اللبنانية التي لم تكن لديها الإمكانية على مواجهتها أو تمويلها. ذلك في ظل استمرار الأوضاع الإدارية والإنتاجية على حالها،

ودون أن تتساوق أو تترافق مع إرادة حاسمة تلتزم باعتماد الإصلاحات والإجراءات التي تعوض الخزينة والاقتصاد اللبناني والمواطنين اللبنانيين عن جزء من الأكلاف الإضافية المطلوب أن تتحملها الخزينة اللبنانية.

من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى ما حصل بالفعل فيما خصّ إقرار سلسلة الرتب والرواتب التي استمرت دراستها قرابة الخمس سنوات في فترة التسعينيات، والتي أقرّت في نهايات العام 1998.

لقد انطلقت الفكرة أساسًا من ضرورة تعديل سلسلة الرتب والرواتب التي كانت تعاني من تشوهاتٍ بنيوية (ما يزيد عن مائة وخمسين نوعًا من التعويضات في شتى الإدارات والمؤسسات والأجهزة العسكرية والأمنية المرتبطة في جزء كبير منها بالأجر أو بالحد الأدنى للأجور). ولذلك، فقد كان مشروع السلسلة الجديدة ينطلق من وجوب إقرارها مترافقةً مع إصلاحاتٍ إدارية وتنظيمية تسهم في تعزيز الشفافية وأصول الحوكمة، وكذلك في تعزيز الأداء والفعالية الإدارية والمساءلة والمحاسبة المؤسساتية على الأداء والإنجاز.

لقد كان من المفترض أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى اعتماد آليات واضحة في عملية اختيار المسؤولين لتولي المناصب القيادية في الإدارة تلتزم بقواعد الكفاءة والجدارة والتنافسية في إيلاء المسؤوليات الإدارية إلى أكْفائها، وأن تؤدي كذلك إلى وضع آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة على أساس الأداء من أجل تحسين مستويات ونوعية الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وفي المحصلة إلى تحقيق زيادة ملموسة في مستويات الفعالية الإنتاجية تتمثل بتحسين مستويات الأداء في إدارات الدولة اللبنانية ومؤسسات القطاع العام مع ما لذلك من انعكاسات إيجابية على مستويات الأداء في القطاع الخاص. وفي محصلة الأمر، تحقيق نتائج إيجابية على صعيد الاقتصاد الوطني ككل.

ورغم أنّ تلك الإصلاحات الواردة في مشروع القانون سلكت طريقها مع بعض التعديلات إلى الهيئة العامة لمجلس النواب، إلاّ أنّ الرئيس إميل لحود الذي كان قد انتخب في شهر نوفمبر من العام 1998، وهو لم يكن بعد في وقتها قد ألقى خطاب القسم، أصرَّ على عدم تمرير المواد الإصلاحية في مشروع ذلك القانون، مشدّدًا ومصرًا على إقراره مبتورًا من أية إصلاحات!!

صحيحٌ أنه قد جرى في حينها إنصاف الموظفين والعاملين في القطاع العام بموجب ذلك القانون، ولكن – ويالللأسف – لم يجر إنصاف المواطنين ولم يجر إنصاف الاقتصاد الوطني. فقد اضطرت الدولة وبالتالي المالية العامة في النهاية إلى زيادة حجم الإنفاق العام بشكل كبير دون أن يتأتى عن ذلك أي زيادة في الفعالية الإنتاجية أو في مستويات الحوكمة ولا في تحقيق أي زيادة في إيرادات الخزينة[18].

لقد أدّى ذلك بطبيعة الحال إلى زيادة العجز في حسابي الموازنة والخزينة، وبالتالي إلى زيادةٍ في حجم الدين العام وكلفة خدمته، كما أدّى إلى زيادة حدّة المشكلات الهيكلية التي تعاني منها مالية الدولة اللبنانية وخزينتها العامة. تلك الزيادات لم تسلِّط الضوء على حقيقة أساسية كان ينبغي أن تكون معلومة لدى السياسيين والمواطنين وكل المعنيين بالشأن العام؛ وهي أن الزيادة في الإنفاق ومن دون إيجاد المصادر المالية الصحيحة لتمويلها لا تعني في حقيقة الأمر سوى التسبب بتحقيق عجز إضافي وفي زيادة حجم الدين العام، وبالتالي في

(18) راجع الملحق رقم-12- ص 621 وما بعدها: نحو انهاء الزبائنية السياسية استنادا الى قواعد الكفاءة والجدارة، وأيضًا الملحق رقم-11- ص 614 وما بعدها: نصوص المواد التي جرى حذفها من قانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وتحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وتعديل أسس احتساب معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتعاقدين والأجراء والمتقاعدين تحت رقم 717/1998 (المواد 5 و7 و8 و9 و10).

تحميل المواطنين والمكلفين اللبنانيين والاقتصاد اللبناني وماليته العامة والأجيال القادمة أعباء مستقبلية، سواءٌ جرَّاءَ التضخُّم أو حجم الدين المتعاظم وفي كلفة خدمته.

كذلك، فقد أدت تلك الممارسات إلى مزيدٍ من إحجام القطاع الخاص عن المبادرة لتحريك عجلة النمو في الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى إلى تحميل الاقتصاد الوطني المزيد من الأعباء التي أصبحت تكبّله، وبما أصبح يؤثر سلبًا على تنافسية الاقتصاد اللبناني وقدرته وخدماته وحضوره في الأسواق الداخلية والخارجية.

المؤسف أنّه، وإزاء إقرار سلسلة الرتب والرواتب كانت هناك ممانعة كبيرة في زيادة إيرادات الخزينة، كما كانت هناك ممانعة كبيرة ومستمرة تُجاه القيام بإصلاحات هيكلية في إدارات ومؤسسات القطاع العام، ومن ذلك أيضًا في المؤسّسة الوطنية للضمان الاجتماعي. وهي الأمور التي لو نجحنا في تحقيقها لكان من الممكن أن ينعكس ذلك إيجابًا على مستويات الأداء وعلى كلفة تلك الإدارات والمؤسسات العامة وعلى إنتاجيتها وعلى حسن إدارتها للمرافق العامة، وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ذلك التردي التدريجي في القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني انعكس بدوره سلبًا على مستويات الأداء الحكومي وتنافسية مؤسسات القطاع الخاص. فلقد أصبح القسم الأكبر من المؤسسات العامة في لبنان مصدر استنزاف للمالية العامة بدلاً من أن يكون بعضُها مصدرًا من مصادر الإيرادات المالية للخزينة العامة.

إضافة إلى ذلك كله، فقد أدت أجواء الاحتقان السياسي الذي بدأ يعانيه لبنان والاقتصاد اللبناني في تلك الفترة إلى انخفاض وتراجع معدلات النمو وصولاً إلى نموٍ سلبي في العام 2000، وبالتالي إلى ارتفاع في معدلات

الفوائد الحقيقية، وإلى تفاقم في وضع المالية العامة بسبب تزايد العجز، وتاليًا إلى الارتفاع في نسبة كلفة خدمة الدين العام إلى مجموع الإيرادات التي كانت تحققها الخزينة.

مما لا شك فيه ولا مجال للتنكر له، أن بعض الشوائب قد اعترت ورشة الإعمار وبعض أوجه الإنفاق الاستثماري والجاري. كذلك كانت هناك انتقادات، وبعضها مُحِق، تم توجيهها إلى طريقة معالجة الأزمات الاجتماعية التي تأتت عن الحرب الداخلية فيما يتعلق بصندوق المهجرين ومجلس الجنوب، وكذلك عن حصول بعض الممارسات التي شاركت فيها معظم القوى السياسية وعلى درجات متفاوتة، من أجل افتداء الأزمات السياسية المتتالية بالمال (الإنفاق الإرضائي والسياسي).

الواقع أنّ بعضًا من تلك الممارسات بدأ يتفاقم في المرحلة الانتقالية التي تمّ خلالها استيعاب عدد كبير من عناصر الميليشيات المختلفة في ملاكات وأجهزة الدولة اللبنانية، لاسيما وأن تلك العناصر دخلت في نسيج الإدارة من دون أن تعدل أي شيء في مقارباتها وفي نظرتها وفي تصرفاتها أو في ممارساتها. بالتالي نقلت معها إلى إدارات الدولة وأجهزتها الفيروسات الميلشياوية. وهي بذلك قد أسهمت مع غيرها في استمرار، لا بل في تعاظم الكثير من الممارسات التي سادت خلال فترة الحرب، وبالتالي في زيادة حدّة الاحتقانات والتشنجات الطائفية والمذهبية والحزبية في الإدارة اللبنانية إلى الحد الذي وصلت إليه الآن من الاستتباع الكامل لتلك الإدارات والمؤسسات العامة.

في ضوء ما تقدم، فإنّ الرسوم البيانية، والتي سبقت الإشارة إليها، ذات الأرقام ستة إلى ستة عشر، تبيّن كيف عادت معدلات الفائدة على سندات الخزينة إلى الارتفاع في نهاية العام 1994، ولاسيما بعد الحرب التي شنّتها

إسرائيل في العام 1993، كما تبيّن زيادة العجز في الموازنة والخزينة وعودة معدلات النمو الاقتصادي إلى الانخفاض في العامين 1995– 1996. ومن ذلك ما كان بسبب العدوان الجوي الثاني الذي شنته إسرائيل على لبنان في العام 1996.

تجدر الإشارة إلى أنه، وخلال مرحلة التسعينيات، جرت محاولات قام بها دولة الرئيس رفيق الحريري للعمل على تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال محاولات حثيثة لمعالجة أسباب الاختلال والترهل التي بدأت تتفاقم. ومن اجل ذلك انعقد عدد من المؤتمرات اللبنانية العربية والدولية[19] الخاصة لدعم لبنان والسعي لاستعادة نموه الاقتصادي. وكان من بينها المؤتمر الداخلي الذي انعقد في لبنان في العام 1997، والذي جرى فيه استخلاص التوصيات الواجب اعتمادها من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية، وكذلك من أجل استعادة الفائض في ميزان المدفوعات واستعادة الاستقرار النسبي في معدلات الفائدة على مختلف استحقاقات الأدوات المالية لسندات الخزينة اللبنانية. وهو العام الذي نجح خلاله لبنان في القيام بأول إصدار لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية بمبلغ 400 مليون دولار أميركي، مما أسهم في تعزيز ميزان المدفوعات لدى لبنان[20].

(19) انعقد مؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر من العام 1996، والذي كانت حصيلته تعهدات عربية ودولية لمساعدة لبنان غالبيتها بقروض ميسرة بمبلغ 3,2 مليار دولار، والتي لم يتمكن لبنان من الاستفادة من معظمها بسبب عدم تبني لبنان للعديد من الإصلاحات التي كان ينبغي عليه القيام بها ليتأهل للاستفادة منها، وهي بالتأكيد كانت لصالحه، وكان لبنان بحاجة ماسة لتطبيقها (يراجع الملحق رقم-17) ص 703 وما بعدها.

(20) لقد أقر المجلس النيابي مبدأ وحدود الاقتراض بالعملات الأجنبية، استنادًا إلى ما أصبحت عليه مكونات الودائع في الجهاز المصرفي اللبناني. إذ كانت تصل نسبة الودائع بالعملات الأجنبية إلى حوالى 70% من مجموع الودائع، وأحيانًا كانت تتعداها بالتوازي مع تغير المُناخات والارغامات السياسية. وبالتالي كانت هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لتمويل حاجات الخزينة اللبنانية للاقتراض، وأيضًا بسبب الاضطرار إلى تعزيز احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية من جهة أولى، ومن جهة ثانية، إلى الحاجة لتخفيض معدل كلفة الفوائد في السوق

الاستعصاء المزمن والمستمر على تنفيذ الإصلاحات التي كان يحتاج إليها لبنان دعتني للاستشهاد بما تمّ التوصل إليه من توصيات واقتراحات في ذلك المؤتمر الذي عقد في العام 1997، وذلك في الكلمة التي ألقيتها في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 2017/10/18[21] في جلسة مناقشة مشروع الموازنة العامة للعام 2017 أقتبس منها ما يلي:

"دولة الرئيس،

السادة الزملاء النواب،

في 23– 25 تموز 1997 وبعد ظروف صعبة مرّت بها البلاد وتصاعد الضجة والقلق من تزايد العجز في الخزينة العامة، وتصاعد حجم الدين العام وعبئه وتداعياته، ومن ذلك تراجع مستويات حركة النمو الاقتصادي، انعقد مؤتمر وطني جامع في فندق الكورال بيتش في بيروت بدعوة من الرئيس الحريري رحمه الله وبرئاسته وحضور عدد من الوزراء، وكنت من بينهم، إلى جانب ممثلي جميع القطاعات الاقتصادية والمالية والعمالية والنقابية وروابط الأساتذة والمعلمين. ولقد صدر عن المجتمعين بيان مطول تضمنَ مجموعةً كبيرةً من التوصيات التي كان من الواجب العمل على تنفيذها والتقيد بها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية (راجع الملحق رقم–14– ص 667 وما بعدها: ورقة الإجراءات المالية والإدارية "لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والاداري ولتعزيز النمو" التي تمّ التوافق عليها

المحلية الداخلية. كذلك، ومن جهة ثالثة، لخفض الكلفة الإجمالية على الخزينة اللبنانية، وذلك باللجوء إلى الاقتراض بالعملات الأجنبية، ولكن على أساس أن لا يتعدى هذا الاقتراض ما نسبته خمسون بالمائة من حجم الدين العام؛ وهي النسبة التي لم تكن تتعدى في أغلب الأحيان 35-40% من حجم الدين العام.

(21) أنظر الملحق رقم-8- ص 564 وما بعدها: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2017 في مجلس النواب- الأربعاء في 2017/10/18.

في الاجتماع الحكومي والنيابي والاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في فندق "CORAL BEACH" بتاريخ 21– 23 تموز 1997):

دولة الرئيس،

أيها الزملاء،

لو اطلع أحد منكم على ذلك البيان فسوف يتساءل بينه وبين نفسه: هل هو يقرأ بيانًا تمت صياغته لمعالجة المشكلات التي كانت موجودة في العام 1997 أم أنه جرت صياغته البارحة لمعالجة المشكلات القائمة في العام 2017 أي بعد مرور عشرين سنة بالتمام؟

الحقيقة أنها المشكلات ذاتها. الفرق الوحيد أنها زادت حدّة وخطورة عما كانت عليه في العام 1997 نتيجة التقاعس والإهمال والتلكؤ عن المبادرة، والإصرار على اعتماد المعالجات الشعبوية التي هي ليست بمعالجات، بل هي بالفعل ليست سوى إمعانٍ في حفر وتعميق الحفرة التي جرى دفع الوطن، كل الوطن، وكل اللبنانيين إليها، نتيجة الامتناع عن سلوك طريق الإصلاح الصحيح.

دولة الرئيس،

ماذا جرى بعد ذلك الاجتماع؟ لا شيء!! كالعادة انتهت تلك الاجتماعات والخلوات إلى مقررات لم تأخذ طريقها للتنفيذ كالقوانين التي نسنّها في مجلس النواب ولا ننفذها. المشكلة كانت ولم تزل هي في عدم توافر إرادة الالتزام بتنفيذ الإصلاحات وتطبيق القوانين واعتماد القواعد الصحيحة في الإدارة، وبالتالي في عدم التعاون وعدم العمل مع المواطنين لإقناعهم بالسير على مسارات الطريق الصحيح" (انتهى الاقتباس).

هذا الاقتباس يختصر الكثير من البراهين حول معضلة الاستمرار في الاستعصاء على الإصلاح لدى المنظومة السياسية في لبنان. وهو ما يفسر أيضًا استمرار التلكؤ والاستعصاء الذي أصبح يعاني منه اللبنانيون حتى اللحظة الحالية.

ذلك ما اضطرّ الدولة اللبنانية في مختلف المراحل الماضية إلى أن تتحمّل تكلفة اقتصادية ومالية مرتفعة كان وقعها كبيرًا على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة، وكذلك على كلفة الجهود الواجب القيام بها على صعيد مصرف لبنان للحفاظ على الاستقرار في المالية العامة وعلى الاستقرار النقدي.

من المؤسف أن المحاولات الإصلاحية الجدية التي بُذِلَتْ خلال الحكومات الثلاث الأولى للرئيس الحريري في تسعينيّات القرن الماضي أي خلال السنوات 1993–1998، وتحديدًا ما جرى تحقيقه من إصلاحات أساسية في وزارة المالية، لم تحقّق كامل الغرض المطلوب في معالجة الخلل المتفاقم في المالية العامة بسبب استمرار وتفاقم حالة الممانعة والمعاندة التي تعرّض لها لبنان وواجهتُها آنذاك كوزير دولة للشؤون المالية.

وكأن لبنان لم تكفه تلك التجارب المريرة السابقة. فقد أدّت التوتّرات والتجاذبات والمناكفات السياسية من جديد، ونتيجة إصرار النظام السوري على تعديل الدستور من أجل انتخاب العماد إميل لحود رئيسًا للجمهورية في العام 1998 إلى عودة مسلسل التراجع الاقتصادي والمالي، والذي تبيّنه مختلف المؤشرات، وكما تظهره الرسوم البيانية الآنفة الذكر.

وليت هذا التعديل الدستوري اقتصر على مرة واحدة كما حصل في العام 1995 بالنسبة للرئيس الهراوي، إذ أُقِرَّ بعدها تعديلٌ دستوري آخر لانتخاب

العماد إميل لحود. ومن ثمّ على فرض تعديل آخر للدستور، وللمرة الثالثة من أجل تمديد ولايته في العام 2004 وحتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

ثالث عشر: اعتذار الحريري عن تأليف الحكومة في العام 1998

يمكن للمراقب المتابع لأحداث لبنان أن يرى بوضوح أنّ قضية الإصلاح في لبنان كانت دومًا تفتقد عنصري الإرادة والتصميم من جهة، والمثابرة من جهة أخرى. هذا فضلاً عن انها كانت تتعرض لضغوط الوصايات والتدخلات الخارجية، التي كان ولايزال يمارسها كل من النظام الأمني – السوري وحلفاؤه، وبعد ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مباشرة أو عبر أذرعهما في لبنان، وأهمُّها حزب الله. ذلك ما كان ينقل قضية الإصلاح إلى المواقع الخلفية من الاهتمام، وبالتالي تتأجل الإصلاحات ولا تحصل، ويزداد الاهتراء والتفاقم.

فمع نهاية فترة التمديد للرئيس الهراوي أواخر العام 1998، أصرَّ نظام الوصاية السورية على انتخاب العماد إميل لحود رئيسًا للجمهورية، مع ما كان يحمله العماد لحود من أحقاد وضغائن شخصية، ومن ذلك حيال رفيق الحريري.

فالرئيس لحود كان يعتقد أنه كان ينبغي أن يصبح رئيسًا للجمهورية في العام 1995، ولكنه كان يتهم رفيق الحريري بأنه هو من حال دون ذلك. علمًا أنّ التمديد للرئيس الهراوي في حينها لمدة ثلاث سنوات قد تمّ بقرار من الرئيس حافظ الأسد. ثمّ إنّه – أي الرئيس الأسد – صرّح لإحدى وكالات الأنباء بأن "الرأي العام اللبناني اختار العماد لحود رئيسًا" (كذا!). وهكذا تمَّ انتخاب إميل لحود. واعتذر الحريري عن تشكيل الحكومة الجديدة بسبب المخالفة الدستورية التي تقصد ان يرتكبها الرئيس لحود حين دفع بعض النواب ليتركوا له الحرية في اختيار الرئيس المكلّف نيابةً عنهم، وفي ذلك

مخالفة دستورية. وبالتالي، فقد جرى بعد ذلك الاعتذار تكليف دولة الرئيس سليم الحص بتأليف الحكومة التي تألفت في الرابع من كانون الأول 1998. وهي الحكومة التي رافقتها وتساوقت معها منذ البداية ممارسات كيدية، وملاحقات انتقامية لأشخاص تولوا مسؤوليات في حكومات الرئيس الحريري، بهدف تشويه سمعة مرحلة كاملة من تاريخ لبنان. ولقد نجم عن تلك الممارسات اختلالات كبيرة في التوازنات الداخلية، ما أسهم بدوره في تراجع مستويات الثقة، وانعكس ازديادًا في مبالغ العجز في حساب الخزينة، وتحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى بداية عجوزات خطيرة؛ وهو ما تبيّنه الرسوم البيانية ذات الأرقام 6 و12 و13 و14.

للاطلاع على بعض جوانب تلك المرحلة، وما شابها من توترات، أرى من المفيد أن أقتبس بعض المقاطع من كتاب الرئيس الدكتور سليم الحصّ: "للحقيقة والتاريخ – تجارب الحكم ما بين 1998 و2000"، الصادر عن شركة المطبوعات والنشر؛ وهي المقاطع التي تقدم عينة بسيطة مما كان يجري من ممارسات وملاحقات كيدية ظلّت ترتكبها بعض الأجهزة الأمنية، وبعض الأجهزة القضائية خلال تلك السنتين.

ففي الصفحات 100–101 من هذا الكتاب، يقول الرئيس الحصّ إنّه ندم على استعجاله الترحيب، ومن حيث المبدأ، بمسألة التوقيف الاحتياطي، التي كانت بالفعل أشبه ما تكون بمخلب أريد له أن يكون أداة بيد بعض المسؤولين للانتقام من الخصوم السياسيين أو بعبارة أخرى "حق يُراد به باطل". وفي هذا المجال، يقول الرئيس الحص:

"وتكرر هذا السجال "في مسألة التوقيف الاحتياطي" غير مرة مع مدعي عام التمييز في صدد قضية الوزير السابق فؤاد السنيورة، الذي كان من طلابي في الجامعة الأميركية في بيروت، وعيّنته بعد أن توليت

رئاسة الوزراء للمرة الأولى خلفًا لي في رئاسة لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان، نظرًا لمعرفتي بكفاءته العالية واستقامته وخلقه الرفيع. هذا فضلاً عن خبرة غنية في العمل المصرفي اكتسبها خلال خدمته في سيتي بنك.

كانت النيابة العامة على وشك توقيف فؤاد السنيورة غير مرة. وأعتقد أن مناقشتي للمدعي العام التمييزي في هذا الشأن، رافضًا منطق التوقيف الاحتياطي، ساهمت في ثني النيابة العامة عن الإقدام على توقيفه.

وكان نائب رئيس الوزراء، وزير الداخلية والشؤون البلدية، ميشال المر قد كشف النقاب في 1999/02/18، في اللقاء الأسبوعي المفتوح الذي كان يعقده مع النواب قبل ظهر يوم معيّن من الأسبوع، عن قضية مالية، إذ تحدث عن مبلغ 51 مليون دولار دُفعت تعويضًا لشركة إيطالية عن محرقة نفايات قال إنها غير موجودة، وإن الأمر موضع تحقيق دقيق، وإن نتائجه ستعلن لدى إنجازه. فكانت هذه الشرارة الأولى لإطلاق قضية في وجه وزير الدولة السابق للشؤون المالية فؤاد السنيورة، والتي شرع القضاء بالتحقيق معه في شأنها. وقد شرح السيد فؤاد السنيورة موقفه من هذه العملية مؤكدًا أن التسوية تمت بناءً على قرار من مجلس الوزراء، وأنه هو كان المعترض الوحيد في مجلس الوزراء على هذا القرار. ولكن النيابة العامة أصرّت على تحميله المسؤولية[22].

(22) تجدر الإشارة إلى أنه، وبعد معارضتي مشروع ذلك القانون في مجلس الوزراء تمت إحالة ذلك المشروع إلى مجلس النواب، ومن ثم صدر القانون رقم 653 الذي أقرّه المجلس النيابي بتاريخ 1997/07/24، والقاضي بإجراء التسوية مع الجهة الإيطالية، وذلك بمنح اتحاد بلديات المتن الشمالي والأوسط سلفة خزينة من أجل تسديد دين متوجب لمؤسسة Sace الإيطالية، وهو القانون الذي كان قد أصبح واجب التنفيذ، وهو ما كان عليّ كمسؤول عن وزارة المالية الالتزام بتنفيذه.

في 2000/11/16، وبعد طول تحقيق، أعلنت الهيئة العامة لمحكمة التمييز، برئاسة القاضي منير حنين، عدم صلاحية القضاء العدلي للنظر في الدعوى المقامة ضد السنيورة من النيابة العامة. وكان في تعليل القرار أن الفعل، الذي تنسبه النيابة العامة إلى السنيورة، يتصل مباشرة بممارسة وزير المال لمهماته السياسية الوزارية. وهذا يعني أن السبيل الوحيد لمتابعة هذه القضية سيكون من خلال المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء[23]" – (انتهى الاقتباس).

كذلك، وفي هذا الكتاب، يورد دولة الرئيس سليم الحص جوانب مما اعتراه من إحباط بنتيجة الممارسات التي كانت تجري بالتوافق ما بين الرئيس إميل لحود والوزير ميشال المرّ، والتي تظهر مدى الاستتباع لإدارات الدولة اللبنانية، والذي كان يجري لصالح السياسيين والأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية. ومن ذلك، ما يقوله في الصفحة 16 من هذا الكتاب:

"ولا بدّ من الاعتراف أن التعيينات التي أجريناها شابها شيء من المحاباة والمحسوبية، ولو أنني شخصيًا حرصت في كل الأوقات على الترفّع عن الانغماس في لعبة التقاسم. فقد عَبَرتْ أو تسرّبتْ أسماء في التعيينات رُوعي في اختيارها جانب رئيس مجلس النواب، ولم أكن أنا الذي شاورته في شأنها، أو حاولت الوقوف على رأيه فيها، بل كان رئيس الجمهورية العماد لحود هو الذي فعل، خصوصًا أثناء اللقاءات الأسبوعية التي كانت تتم بينهما، كما روعي في بعض التعيينات جانب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر، الذي يمتّ إلى الرئيس لحود بصلة قربى، ويتمتع بثقته المطلقة؛ فكانت الأسماء التي تهم نائب

(23) لمراجعة الفصل الثالث عشر تحت عنوان: "لماذا هذا القدر من العدائية والعدوانية؟" من الكتاب الصادر عني بعنوان: "الماليّة العامّة للدولة: بين التسييس والتضليل".

رئيس الوزراء (ميشال المر) تُعرض عليّ بأنها من ترشيحات رئيس الجمهورية، وكان الرئيس لحود يتبنّاها أمامي ويزكّيها. هكذا دخل الإدارة وبعض المجالس في زمن حكومتنا، من حيث لم أكن أريد، موظّفون أو أعضاء في مجالس لم يكونوا هم الأفضل، من حيث الكفاءة أو الأهلية للمناصب التي أنيطت بهم. ومن هنا كان اتهام بعض السياسيين المعارضين لنا بأننا نمارس المحاصصة في شكل مستتر بما يذكّر بصيغة الترويكا، ولو أنني شخصيًا لم أطلب لنفسي يومًا حصة في التعيينات".

"ومن هنا اكتسب ميشال المر صفة الوزير المتميز. وقد لوّح النائب نسيب لحود يومًا إلى هذا الواقع في تصريح له قال فيه إن التعيينات التي تمّت لا تخلو من المحاصصة ولو أن رئيس مجلس الوزراء سليم الحص لم يكن له فيها حصة. وأحيانًا، كان يُراعى في التعيينات جانب جهات سورية كانت تمر في قناة رئيس الجمهورية".

بعدها يقول الرئيس الحص في الصفحتين 16–20:

"أعترف بأن القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في إطار عملية الإصلاح الإداري، لم تكن كلها موفقة، لا بل كان بعضها غير صائب. فبعض الذين أُقيلوا من مناصبهم، وَوُضِعوا في تصرف رئاسة الوزراء، تبين فيما بعد أن الإجراءات المتخذة في حقهم لم تكن مبنية على معطيات مكتملة، أو على أدلة قاطعة. والسبب أن ملفّات هؤلاء، لدى وزارة الدولة لشؤون الإصلاح الإداري، أو لدى هيئات الرقابة، لم تكن وافية. وبعض التعيينات التي أجريناها لملء الشواغر في الإدارة، كما سبقت الإشارة، لم تكن أيضًا في محلها، إذ تبيّن لي فيما بعد أن وراء بعضها مراعاة لسياسيين نافذين، أو تدخلات معينة. ثم إنّ عمليات

الإقالة والوضع في التصرف (وأُسمّي هنا: عبد المنعم يوسف، مهيب عيتاني، نقولا سابا)، **توقفت فيما بعد عند أعتاب بعض أركان النظام النافذين والمدعومين إقليميًا. وقد أمسى اتفاقنا داخل الحكم على إقصاء بعض كبار الموظفين المحسوبين على هؤلاء متعذرًا. ومما يذكر أننا لم نستطع إجراء تبديل في رئاسة إحدى المؤسسات الكبرى، لأن رئيسها القائم كان يحظى بحماية جهة سورية، كما أننا لم نستطع تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسّسة كبيرة تساهم فيها الدولة، لأن أحد النافذين اعترض على اسمين رشّحناهما لرئاسة هذا المجلس. وفي مثل هذه الحالات، يغدو اتفاقنا داخل الحكم على اسم معيّن متعذرًا"**.

كذلك يقول الرئيس الحص في الصفحة–42:

"وقد تكوّن لدي شعور بأن الرئيس لحود يصغي إلى النصح من أشخاص معينين من دون سواهم، ولعلّ أبرزهم نائب رئيس الوزراء ميشال المر. وكان يلتقيه أسبوعيًا بفعل صلة القربى بينهما بعيدًا عن الرسميات. وقد تبنّى الرئيس ترشيح الأستاذ ميشال المر لعدد من الأشخاص الذين عُيّنوا في مراكز الفئة الأولى في الدولة، في الإدارة والمجالس. فكانت الأسماء تُعرض أمامي على أنها من ترشيح الرئيس نفسه. فاكتشفت فيما بعد أن وراءها الأستاذ المر. وبعض هذه التعيينات لم تكن موفقة. وقد خلّف هذا التوجّه من الرئيس لحود انطباعًا خاطئًا عند الناس أنّ الأستاذ ميشال المُرّ يستطيع أن يفرض تعيين من يشاء في الإدارة، فسُمي الوزير المتميّز"– (انتهى الاقتباس).

رابع عشر: عودة الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة وتجدد محاولات الإصلاح

في خضم تلك الأجواء المحتقنة، جرت الانتخابات النيابية في العام 2000.

ولقد استطاع الرئيس الحريري أن يحقق فيها انتصارًا شعبيًا كبيرًا، وبالتالي أن يعود إلى رئاسة الحكومة، ليجد أنّ عليه معالجة جملة المشكلات الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية التي تفاقمت خلال فترة السنتين.

بعودة الرئيس رفيق الحريري في نهاية العام 2000 إلى رئاسة الحكومة، وكنت إلى جانبه كوزير للمالية، بدأت المؤشرات المالية والنقدية تسجل استعادة هادئة للاستقرار بعد فترة من التردي والتقلبات الحادة. وما لبثت أن تعزّز استقرارها بنتيجة الجهود التي بذلها لبنان على طريق العودة إلى تنفيذ بعض برامج الإصلاح، استعدادًا ومواكبة لانعقاد مؤتمر باريس –I ومؤتمر باريس –II[24]، ولاسيما من خلال إقرار عدد من السياسات والبرامج الإصلاحية في وزارة الإعلام وتلفزيون لبنان وفي شركة طيران الشرق الأوسط، وفي جزء من نظام التعويضات التقاعدية في الأجهزة والأسلاك العسكرية والأمنية، وتحديدًا ما يتعلق بتعويضات الحجز للعسكريين. كذلك في إقرار قوانين إصلاحية هامة لقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني، وإنْ بقيت تلك القوانين الأساسية التي أقرّت في العام 2002 ويالللأسف غير منفذة حتى الآن.

انعقد مؤتمر باريس –II بتاريخ 2002/11/23، وشارك فيه عدد من المسؤولين الكبار في عدد من الدول المؤثرة في المنطقة والعالم. ولقد حمل نجاح انعقاده دلالات على توافر الدعم السياسي والاقتصادي للبنان، استنادًا إلى البرنامج المالي والاقتصادي الجدّي للحكومة اللبنانية بما فيه من توجّهات إصلاحية جدية.

(24) أنظر الملحق رقم-17- ص 703 وما بعدها بشأن انعقاد مؤتمري باريس الأول والثاني لدعم لبنان والدروس المستفادة.

وجاءت النتائج التي نجمت عن هذا المؤتمر انعكاسًا للجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية والعربية ليتمكن لبنان من الحصول على فرصة جديدة، متضمنةً تقديم دعم مالي لبرنامج الحكومة الاقتصادي، غير مسبوق في حيثياته ومكوناته وحجمه وأسلوبه.

وعلى ذلك الأساس، فقد بلغ مجموع التقديمات المالية التي التزم بها المشاركون في مؤتمر باريس –2 بحدود 4,2 مليار دولار، بواقع 3,1 مليار دولار على شكل قروض ميسرة لاستعمالها حصرًا في إعادة هيكلة جزء هام من الدين العام لفترات أطول وبكلفة أقل. أما الجزء الآخر فكان على شكل قروض ميسرة لتمويل مشاريع إنشائية واجتماعية وتنموية بحدود 1,1 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، كان التعهد بإطفاء مبالغ في حدود 2,4 مليار دولار من سندات دين الدولة اللبنانية التي كانت في محفظة مصرف لبنان؛ وذلك استنادًا إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين وزارة المالية ومصرف لبنان. كذلك تمّ التوصل إلى اتفاق ما بين مصرف لبنان والمصارف العاملة في لبنان تأتّى عنه حصول وزارة المالية على تمويل ميسر من المصارف العاملة في لبنان بمقدار 3,6 مليارات دولار بفائدة صفر بالمئة ولمدة سنتين جرى استخدامه في تسديد ديون ذات فوائد عالية.

وبناء على تلك الأسس، فقد نجحت الحكومة اللبنانية ووزارة المالية منذ نهاية عام 2002 في تأمين معظم الالتزامات المالية التي نجمت عن مؤتمر باريس –II؛ إذْ جرى تأمين مبالغ مجموعها 10,2 مليارات دولار أميركي (4,2 + 2,4 + 3,6)، استعملت لإعادة هيكلة أكثر من ثلث مجموع الدين العام، بحيث تمّ إطفاء وتسديد ما يعادل 4,5 مليار دولار أميركي، وتمت إعادة دفع أو إعادة تمويل مبالغ تعادل الـ5,6 مليار دولار أميركي ذات فوائد مرتفعة بسندات دين جديدة ذات فوائد منخفضة.

لقد ارتكز مؤتمر باريس–II على برنامج الحكومة المالي والاقتصادي الذي عرضته ورقة العمل التي تقدم بها لبنان من المؤتمرين في باريس–II، والذي جاء ترجمةً لورقة الإطار التي كانت قد تقدمت بها وزارة المالية من مجلس الوزراء الذي أقرها آنذاك. ولقد اشتملت ورقة الإطار على جملة الإجراءات والإصلاحات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد وفي المالية العامة وفي الإدارة. وهي الآيلة في بعض منها إلى تخفيض العجز في الموازنة وإلى معالجة مشكلة تنامي الدين العام من خلال العمل على ترشيق حجم القطاع العام من جهة، والعمل على تحسين وزيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام من جهة أخرى. كذلك الأمر من خلال الالتزام بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية في إدارات الدولة وأسلاكها ومؤسساتها العامة المختلفة، ومن طريق زيادة إنتاجية إدارات القطاع العام ومؤسساته، وتعزيز مبادرات وحيوية القطاع الخاص بما يسهم في زيادة إنتاجية الاقتصاد الوطني وتحسين قدراته التنافسية. كذلك في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مُناخات الاستثمار بما يسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة وزيادة مستويات الانفتاح الاقتصادي للبنان وإعداد اقتصاده للاندماج في الاقتصاد العربي والعالمي.

أما البعض الآخر، فقد كان من خلال الالتزام بالسير بعزيمة وإقدام في مساري الخصخصة لبعض المرافق الاقتصادية التي يكون لتحولها إلى القطاع الخاص منفعة للمرافق المخصخصة وتحسينٌ لمجالات تطورها المستقبلي وفائدة للقطاع العام وللاقتصاد الوطني والمالية العامة وأيضًا للمواطنين، من خلال تحسين مستوى ونوعية الخدمات في تلك القطاعات، وكذلك لجهة خفض كلفة إدارة تلك القطاعات على حد سواء، وبما يحفز على إيجاد فرص عمل جديدة لدى مؤسسات القطاع الخاص.

في هذا السبيل، كانت وزارة المالية قد حققت إنجازًا غير مسبوق، ولاسيما في الإعداد والبدء بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مطلع العام 2002[25]. وقد تمثل ذلك وبشكل أساسي في زيادة حجم الإيرادات لدى الخزينة وفي تخفيض بعض أبواب الإنفاق في الموازنة، وأيضًا من خلال بعض الإصلاحات الأساسية التي تحققت في المالية العامة، والتي لمس المواطنون جوانب كثيرة منها على صعيد الخدمات والتنظيمات الجديدة. ذلك ما انعكس إيجابًا على المُناخ الاقتصادي العام، بداية في انخفاض مستوى حجم العجز في الموازنة والخزينة، وكذلك بانخفاض كبير في معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية بنتيجة مفاعيل انعقاد ونجاح مؤتمر باريس–II، ولاسيما بنتيجة المساعدات التي حصل عليها لبنان، وأتاحت له إمكانية الحصول على قروض ذات كلفة منخفضة بدلاً من القروض ذات الكلفة العالية.

ولقد عبَّرت نتائج مؤتمر باريس–II عن إقرار المجتمع الدولي بصوابية برنامج الحكومة المالي والاقتصادي وتشديده على ضرورة مبادرة لبنان إلى الالتزام بتنفيذ برنامجه الاقتصادي والمالي بشكل كامل ومترابط ودون إبطاء أو تلكؤ. وقد عنى ذلك التزامًا أدبيًا ترتب على لبنان، تجاه الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات العربية والدولية بضرورة التقيد بذلك البرنامج الإصلاحي والمثابرة على تنفيذه.

وفي المحصلة، انعكس ذلك كله تَجددًا وتعزيزًا في مستويات الثقة بالاقتصاد اللبناني وبماليته العامة؛ وهي الثقة التي كانت قد بدأت تخبو بسبب

(25) تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة المالية، في حينه، حصلت على جائزة الأمم المتحدة، تقديرًا منها للبنان كأحسن وأفضل تطبيق للضريبة على القيمة المضافة بين كل دول العالم التي اعتمدت تطبيق هذه الضريبة في السنوات الأخيرة، لما تميّز به تطبيق وزارة المالية اللبنانية من سلاسة وفعالية ومردودية على الاقتصاد الوطني اللبناني وعلى المالية العامة اللبنانية.

الأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية الدقيقة التي سادت خلال السنتين 2000 و2001 وبعض الأشهر من العام 2002.

انطلاقًا من ذلك، وعقب انفضاض مؤتمر باريس–II بدأت الانعكاسات الإيجابية تتلاحق، لجهة التحسن في ميزان المدفوعات، والانخفاض الجذري والهام في معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية في السوقين الأولية والثانوية، وبعد ذلك، وإنْ بحجم أقل، في معدلات الفائدة المدينة في السوق اللبنانية. ذلك ما مكَّن الدولة ومؤسسات القطاع الخاص من تمويل احتياجاتهما المالية بكلفة أقل وبما عزز من مستويات النمو في الاقتصاد اللبناني.

لقد بيّنت الوقائع والأرقام والمؤشرات المحققة التحسن الجاري في مجال الاقتصاد الحقيقي وفي الأوضاع النقدية وعلى صعيد المالية العامة في الفترة ما بين انعقاد المؤتمر المذكور وحتى نهاية آب من العام 2004[26].

في هذا الشأن، وعلى سبيل المثال، فإنه من المفيد عرض جانب ممّا كنت أشدّد عليه خلال السنوات التي تولّيت فيها مسؤولية وزارة المالية في جميع

(26) تجدر الإشارة إلى الرأي الذي كان يتمسّك به المسؤولون في صندوق النقد الدولي في العام 2001 لجهة حثّهم الحكومة اللبنانية على المبادرة إلى اعتماد مرونة معينة ومقبولة في سعر صرف العملة اللبنانية، وبالتالي تخفيض سعر صرف الليرة اللبنانية كجزء من الإجراءات الإصلاحية. إلاّ أنّ أولئك المسؤولين في الصندوق، وعقب النجاح الكبير الذي حققه لبنان ووزارة المالية في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك النجاح الذي أسفرت عنه نتائج انعقاد باريس –II في العام 2002 وما بعدها، عادوا وأكّدوا صوابية ما كان عليه موقف الحكومة اللبنانية من عدم التجاوب مع مطلبهم الأساس القاضي بتخفيض سعر صرف الليرة اللبنانية بكونه إجراء لم يكن ليلائم لبنان في ذلك الوقت، ولاسيما في ظلّ الأوضاع والظروف التي كان يمرّ بها لبنان آنذاك، وكذلك بسبب طبيعة المشكلات التي كان يتعرّض لها. وهم أكّدوا بالتالي أهمية أن يتابع ويثابر لبنان من أجل الاستمرار في بذل الجهود اللازمة لتطبيق بقية الإجراءات الإصلاحية واللازمة لتعزيز مسيرة التعافي الاقتصادي والمالي التي اعتمدها في برنامجه الإصلاحي.

الفذلكات والمناقشات داخل اللجان المعنيّة واجتماعات الهيئة العامة لمجلس النواب ابتداءً من العام 1993 حتى العام 2004. ومن ذلك أذكر، على سبيل المثال، بعض المقاطع من فذلكات مشاريع الموازنات العامة لكلّ من الأعوام 2003 (الملحق رقم–1– ص417 وما بعدها) و2004 (الملحق رقم–2– ص 429 وما بعدها) لإدراك حقيقة الفرص الضائعة ومدى الأضرار الناتجة عن العودة من جديد إلى الإصرار على الاستعصاء، والحؤول دون سلوك الدروب المؤدية إلى الإصلاح الحقيقي؛ وهو الإصلاح الذي كان يفترض به في حال تنفيذه أن يسهم في استدامة عافية الاقتصاد الوطني وسلامة المالية العامة، وتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي المستدام.

لقد أردتُ من إرفاق الملحقَيْن 1 و2 بشأن فذلكة موازنة العام 2003 وفذلكة موازنة العام 2004، وكذلك الملاحق: 3 و4 و5 المشار إليها أدناه، والمتعلّقة بمشروع قانون موازنة العام 2005، والملحقين 6 و7 المتعلّقين بمقتطفات من الكلمتين اللتين ألقيتهما في جلسة افتتاح وجلسة تصديق مشروع موازنة العام 2002 تسليطَ الضوء على حقيقة المشكلات التي كان يعاني منها لبنان، ولفت الانتباه إلى السياسات والحلول البديلة المقترحة:

الملحق رقم –3–: نصّ المؤتمر الصحافي الذي عقدته بتاريخ 2004/09/28 للإعلان عن مشروع قانون موازنة العام 2005 التي أطلقتُها تحت شعار "موازنة شفائية وليس موازنة تسكينيّة".

الملحق رقم–4–: التوجّهات والأهداف الإصلاحية التي توخّتها عملية إقرار المواد القانونية الإصلاحية المقترحة في مشروع قانون موازنة العام 2005، والتي كان مما ذكرت فيها:

"الوقتُ وقتُ القرارات الكبرى والجريئة في آن، في مرحلة التحوّل والمخاطر التي نمرُّ بها وتمرُّ بها المنطقة. ولا يمكنُ القولُ بأنّ الظروفَ

غير ملائمة، والأجواء غير منفتحة وسط ما يحدُثُ، وما يُرادُ لنا أن نكونَه أو نصيرَ إليه. إن الظروفَ الصعبةَ ليست عذرًا للتقاعس أو التردّد أو التنازع، بل هي التحدّي الذي يكونُ علينا أن نُواجِهَهُ بالإقدام على ترتيب أمورِنا الاقتصادية والمالية والإدارية، من أجل الصمود والاستقرار من جهة، ومن أجل تحقيق النمو، والتحرّر التدريجي من أعباء العجز والدَين. فالأعباءُ الهائلةُ الواقعةُ على كاهل المالية العامة، تتسببُ في ضعفٍ شديدٍ، والضعفاء لا يستطيعون التصدّي للمشكلات، كما لا يستطيعون صَونَ المكتسبات والمرتكزات الأساسية التي تقومُ عليها حياةُ المواطنين، وحرياتُ الوطن واستقراره.

هناك تقاعس، وفساد، وعدوان على المال العامّ، وعلى المستقبل الوطني. ولا بدّ من اتخاذ موقف من جهة، وتوليد إرادة سياسية واعية من جهةٍ ثانية. لا تستطيع الدولةُ الاستسلام لهدر المال العامّ والعبث به. وعدمُ اتخاذ القرارات الصحيحة أفظعُ من الهدر والعبث. وأن تتحوّل الإدارةُ السياسية إلى عبءٍ على المواطن بدلاً من قيادته مصيبةٌ ثالثة ما عاد بالوسع تحُّملُها أو التسويفُ بشأنها.

لقد أردْنا أن يكون مشروع قانون الموازنة هذا قراءةً للسنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. هنا نجد التجارب والدروس مجتمعةً، وما عاد أحدٌ منَّا يجهلُ الواقع المأساوي، الذي يتوقفُ علينا أن ينضبطَ أو ينفلتَ على طريق الانهيار. لقد سمَّى مشروع القانون في مجال العرض، وفي مجال اقتراحات الإصلاح الأشياء بأسمائها، فما عادت المجاملةُ ممكنةً أو لائقةً. وها نحن جميعًا أمام مسؤولياتنا ونجاحُنا يساوي نجاحَ الوطن. أمّا فَشَلُنا فيعني أنّ على المواطنين أن يتصرّفوا بمقتضى حقّهم في الحياة الحرّة والكريمة والمزدهرة اليومَ وغدًا.

التصدّي للمشكلات الكبرى وعدمُ تأجيلها أو الدوران حولها، واجبٌ وطني. والمشكلةُ الاقتصاديةُ هي إحدى أكبر مشاكلنا وحلُّها بأيدينا حتى الآن، ولن يحلَّها لنا أحدٌ إنْ لم نبادرْ لذلك، ولا شيءَ أبعثَ على الإحباط واليأس لدى المواطنين من المُراوحة والانتظار، والعجز عن تحمُّل المسؤولية، واتّخاذ القرار"- (انتهى الاقتباس).

الملحق رقم-5-: المواد القانونية الإصلاحية في مشروع موازنة العام 2005.

إنّ المقاطع والنصوص الهامة التي أوردتها في هذه الملاحق هي التي كنت أحرص على تأكيد مضمونها في شتّى المناسبات. وتلك المقاطع تعبّر عن المحاولات الإصلاحية الجادّة التي تبنّيتُها كوزير للمالية ودافعتُ عنها خلال السنوات 1993- 2004 من أجل حضّ جميع المعنيّين على سلوك دروب الإصلاح المؤسّساتي والجذري في المجال الاقتصادي ومجالَيْ الإدارة العامة والمالية العامة، وما يقتضيه ذلك من ضرورة الالتزام الثابت والمستمر باعتماد السياسات الاقتصادية والمالية والإدارية الرشيدة، وتنفيذ ما تقتضيه تلك السياسات من إجراءات تحترم قواعد الحوكمة والإفصاح، وبالتالي ضرورة المبادرة إلى إزالة ما علق أو طرأ على الإدارة العامة للدولة اللبنانية من ترهّل وتضخم وتقاعس وتدخلات واستتباع من قبل منظومة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية. ومن ذلك، أهمية وضرورة القيام بالإجراءات التنظيمية والإدارية التي تسهم في ترشيق حجم الدولة اللبنانية بجميع إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها وأسلاكها وزيادة إنتاجيّتها وفعاليّتها.

كذلك، فإن تلك النصوص تظهر وتبين تركيزي الدائم على أهميّة وضرورة المسارعة إلى خفض الإنفاق وتعزيز الإيرادات وضبط جبايتها، وبالتالي خفض العجز في كلّ من الموازنة والخزينة. هذا مع التحذير من جسامة الأكلاف

والمخاطر التي سوف تترتّب على استمرار الاستعصاء والممانعة وعدم المثابرة على السير في تلك المسارات الإصلاحيّة[27]، وبالتالي الانجراف في تحميل خزينة الدولة أعباء والتزامات دائمة تنوء بحملها.

الملحق رقم–6–: مقتطفات من الكلمة التي ألقيتها في جلسة افتتاح مناقشة مشروع موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 01/28/ 2002.

ملحق رقم–7–: مقتطفات من ردّي في جلسة التصديق على موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 2002/02/04.

خامس عشر: الانتكاسة في إقرار قانون موازنة العام 2003

خلال السنوات 2001– 2004، اشتدّت ممارسات الاستعصاء على الإصلاح وأصبحت أكثر وضوحًا عند مناقشة مشروع قانون موازنة العام 2003، وعقب انعقاد مؤتمر باريس–II. إذ إنّه، وخلافًا للوعود والالتزامات التي تعهد بها لبنان أمام الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت مع لبنان وساعدته في مؤتمر باريس –II لجهة الالتزام بالمثابرة على تنفيذ تلك الإصلاحات، فقد كانت الخيبة كبيرة، لا بل المأساة في أنّ ما حصل بعدها كان العكس تمامًا[28].

(27) لمراجعة الملاحق المرفقة من الرقم 1 إلى رقم 7.

(28) تحضيرًا لانعقاد مؤتمر باريس –II وأثناء انعقاد مؤتمر الفرنكوفونية في شهر تشرين الاول/ أكتوبر من العام 2002 في بيروت، أدلى الرئيس الفرنسي بحديث إلى جريدة "الاوريان لوجور" بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2002. وفي ردّ على سؤال عما إذا كان يشارك الرئيس رفيق الحريري تفاؤله بانعقاد مؤتمر باريس –II، أجاب: "إنه أكثر من تفاؤل، إنها ضرورة. فالرئيس رفيق الحريري هو رجل عصري واعٍ لمتطلبات الاقتصاد المعاصر، ولتلك التي تحدثنا عنها منذ قليل والمتعلقة بالتضامن وباحترام الآخر. وإنه من الأكيد أن لبنان الذي يحمل ماضيًا ثقيلاً من المآسي والصعوبات، يجتاز حاليًا وضعًا اقتصاديًا صعبًا. وإقدام المجتمع الدولي على مساعدته في سبيل الخروج من ذلك الوضع هو أمر مشروع".

وعندما تطرق الحديث إلى ما هو المطلوب من مختلف الأطراف، قال الرئيس شيراك: "على كل طرف أن يؤدي الجهد المطلوب منه. على فرنسا، باسم صداقتها التقليدية مع لبنان، أن تعطي المثل وتقوم بجمع أصحاب الإرادات الطيبة من أجل مساعدة لبنان. **وهذا يفترض أيضًا أن يبذل لبنان ما عليه من جهود، وأن ينتهج سياسة إصلاحات تبدو اليوم ضرورية، وتحديدًا ما يترجم منها في مشروع الموازنة الذي قُدِّمَ من قبل الحكومة إلى البرلمان اللبناني. ومثل جميع الموازنات الإصلاحية، فإن "مشروع موازنة العام 2003" معرَّض للانتقاد. ولكني أدعو جميع اللبنانيين لإدراك أن السياسة الإصلاحية هذه، والموازنة هذه، إذا لم تلقيا الدعم من مجمل المسؤولين اللبنانيين، فإن موافقة المؤسسات المالية الدولية تصبح متعذرة، وبالتالي فإن المساعدة الدولية تصبح محدودة أو غير كافية. فالمطلوب إذًا هو جهد مزدوج: وعي من قِبَل جميع السلطات اللبنانية بوجوب الخروج من الجدل السياسي والدخول في الجهد الوطني المتماسك للإصلاحات وللنهوض.** ووعي من قِبَل المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى الصديقة للبنان- الاتحاد الأوروبي، الدول العربية، الولايات المتحدة، أو اليابان التي قام الرئيس الحريري بزيارة ناجحة جدًا لها بحسب الأصداء التي جاءتني من قِبَل رئيس الحكومة اليابانية- بالجهود المبذولة في سبيل تقويم الوضع في لبنان. إنني متفائل"- (انتهى الاقتباس).

كم كان الرئيس شيراك واضحًا وصريحًا وصادقًا في التعبير عن موقفه كصديق ومحب للبنان، وكذلك عن الموقف الاقتصادي السليم، المتنبّه والمستوعب لكافة التجارب الاقتصادية والإصلاحية في العالم، وما يقتضيه نجاح لبنان في مسعاه الإصلاحي من جهد صحيح بطبيعته وبقدْرِه وتوقيته وتضافره مع ظروف مؤاتية ودعم صحيح وكفوء من قبل الأصدقاء. وبعد ذلك في القيام بعمل مثابر وملتزم في متابعة التقدم على مسارات تنفيذ العمليات الإصلاحية المختلفة.

كذلك، وفي خطاب ألقاه الرئيس شيراك أمام مجلس النواب اللبناني بتاريخ 17 تشرين الأول 2002 في بيروت كان صريحًا ومحفزًا وداعمًا حين قال:

"... **إن تضامن فرنسا مع لبنان هو اقتصادي أيضًا. وإنكم تعرفون مدى إسهامنا، غداة الحرب، في إعادة إعمار البلاد. اما اليوم فإن تطوير بلادكم هو الذي يشغلنا. ومن أجل ذلك، قررنا جعل لبنان في الدائرة الاولى لتعاون شركائنا. ولكن متابعة تطوير بلادكم مرتبطة اليوم بنجاح إعادة الهيكلة المالية لاقتصادكم، وتخفيف عبء دينها. فالرهان يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، ليلامس استقرار البلاد نفسها، واستقرار المنطقة بمجملها تاليًا**".

وقال كذلك: "وفي سبيل مساعدة لبنان في هذه المهمة، فقد طلبت، بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء، إلى شخصية مرموقة في عالم المال الدولي، السيد ميشال كامديسو، الحاكم الفخري لمصرف فرنسا والمدير العام السابق لصندوق النقد الدولي، أن يدافع عن قضية لبنان أمام أعضاء الدول الصناعية الثماني، وأمام شركائنا الأوروبيين والعرب والمنظمات المالية الدولية. إن

في ذلك الحين اتخذت تلك الاستعصاءات موقفًا اعتراضيًا أو انتقاميًا من نجاح مؤتمر باريس –II. ففي حينها قامت لجنة المال والموازنة البرلمانيّة بتوجيهات من مراجع داخلية وخارجية، بإلغاء معظم المواد الإصلاحية الواردة أصلاً في مشروع الموازنة للعام 2003 الذي كانت قد أحالته الحكومة إلى المجلس النيابي. إذ جرى آنذاك الطلب من الحكومة

كل شيء أصبح معدًا لأن يعقد اجتماع دولي في الأسابيع المقبلة، ويتخذ التدابير التي ستساعد لبنان على مواجهة مصاعبه. **ومن خلال الجهود المبذولة من قِبَل حكومتكم ستتمكن بلادكم من تحقيق الخطوات المطلوبة. ولا شك بأن هذه السياسة الحريئة التي لا بدَّ منها، ستلقى الدعم الكامل من قِبَل مجلسكم النيابي، لوضعها موضع التنفيذ**".

كما قال الرئيس شيراك في كلمته في مجلس النواب اللبناني: "إني أعرف، يا حضرة رئيس مجلس النواب، ويا أيها السيدات والسادة النواب، الإسهام الهام الذي توفرونه كمشترعين، في هذه الورشة الكبيرة من الإصلاحات. فلبنان عرف بسرعة كيف ينسجم مع المتطلبات الحالية لمكافحة تبييض الأموال، داعمًا بذلك دور بيروت كمركز مالي دولي. وكان سبق أن سجلت نتائج ملموسة، تشجع على متابعة تنقية الوضع المالي وتحديث جهاز الدولة والسماح للاقتصاد اللبناني بالعودة إلى مجال التنافس الدولي. إن اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، الذي سيعرض عليكم قريبًا، سيعطي دفعًا قويًا للإصلاحات ووضعها موضع التنفيذ. فهو يربط لبنان بأوروبا، ويؤشر لوحدة مصيرنا، كما يعزز تطوير العلاقات مع الجيران العرب المتوسطيين. فبناء هذا المجتمع الأوروبي – المتوسطي، وحلول سلام عادل وشامل – وهو ما ندعو إليه بكل تمنياتنا – سيسمحان للبنان، في آن، بتقوية استقلاله وتعاونه مع دول المنطقة–" (انتهى الاقتباس).

لذلك وعندما تحدث الرئيس رفيق الحريري أمام مؤتمر باريس –II، كان قد أصبح بوسعه القول أمام المؤتمرين: "إننا نقف أمامكم اليوم، وقد طبقنا جميع الإجراءات التي كانت بمتناول قدراتنا الذاتية، لنقول لكم إن لبنان لن يتمكن من الحد من تنامي الدين العام وخفض كلفة خدمته إلا إذا قرر المجتمع الدولي، الذي يلتئم ممثلوه الأرفع حول هذه الطاولة، أن يدعم إجراءاته بمنحه تسهيلات تمويلية ذات فوائد معتدلة وآجال طويلة، تحل حصيلتها محل جزء من المديونية القائمة ذات الآجال القصيرة والفوائد المرتفعة"- (انتهى الاقتباس).

إنّ قراءة هذه النصوص لكلام الرئيس شيراك الذي أدلى به آنذاك، تبعث على الأسى والتحسّر. إذ يصح أن يقال الكلام ذاته اليوم، أي بعد مرور تسعة عشر عامًا. وهذا ما يدلل على الوقت المضيّع والفرص التي جرى تبديدها من قبل المسؤولين والسياسيين والأحزاب الطائفية والمذهبية في لبنان بدون أي فائدة، والتي كان من نتيجتها ما أصبح عليه لبنان وما يعاني منه اللبنانيون الآن. كما يدلّل ومن جهة ثانية، على ضرورة المسارعة إلى استخلاص العبر والدروس التي تجنب لبنان واللبنانيين حالة الانهيار التي أصبحوا فيها.

التقدّم بمشاريع قوانين منفصلة لكل منها، وليس أن تظل ضمن مشروع قانون الموازنة العامة، وذلك تحت عناوين شتى لا تقوم على ساق. والهدف الأساس كان عدم تمرير تلك الإصلاحات. إذ إنّ اقتراح إرسال مشاريع قوانين خاصة بتلك البرامج الإصلاحية، كان القصد الحقيقي منه أن تلقى تلك المشاريع الإصلاحية المصير ذاته في الضياع بين اللجان المختلفة. بالتالي، فقد أُقرّت موازنة العام 2003 آنذاك مبتورة ومن دون الإصلاحات التي انبنى عليها مشروع قانون الموازنة.

تلك الانتكاسة الخطيرة والمريرة، شكّلت بالنسبة للبنان خسارة فرصة هامة، وأتت لتثبت أنّ النظام الأمني السوري- اللبناني، والمنظومة السياسية اللبنانية لم تكن لديهما النيّة ولا الإرادة لمتابعة سياسة وبرامج الإصلاح، وبالتالي كانت إعلانًا من ذلك النظام وتلك المنظومة عن وقف المسيرة الإصلاحية التي بدأها لبنان من جديد في السنتين 2001- 2002، والتي وردت في مشروع موازنة العام 2003، وحال دونها استمرار الكيد والاستعصاء.

في هذا الخصوص، بيّنت وذكرتُ في فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2004، في الصفحتين أربعة وخمسة ما يلي:

"**لقد كان من المفترض أن تُتابَع المسيرة الإصلاحية التي وُضِعَتْ معالمها الأساسية في مشروع قانون موازنة العام 2003 والتي تعزّزت بانعقاد مؤتمر باريس-II**".

"**وبالتالي، فقد جاء إقرار قانون موازنة العام 2003 كما حصل مبتورًا، حيث جرى التخلّي عن معظم البنود الإصلاحية التي تضمّنها مشروع الموازنة كما أقرّه مجلس الوزراء**".

وأضفت قائلاً:

"يتبيّن بالتالي أنه لو أُقرّت تلك البنود الإصلاحية وجرى تعزيزها وتعميقها بخطوات إصلاحية أخرى، لأسهمت في ترشيد الإنفاق وفي تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص، ومن ثمّ في الاقتصاد اللبناني ككلّ، لجهة تحسين مستويات تنافسيّته وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الكلّي وفي مختلف قطاعاته الإنتاجية".

وأضفت:

"وعلى الرغم من تلك التحوّلات الإيجابية والجهود المبذولة على أكثر من صعيد، ولاسيّما على صعيد المالية العامة، فإن ذلك لم يترافق ويتساوق مع تقدّم كاف وبالمستوى المطلوب على المسارات الإصلاحية الهيكلية الأخرى، حيث تباطأ السير على تلك المسارات بما في ذلك مسار عمليات التخصيص. وقد ترتّب على ذلك تأخيرٌ في تبنّي الخطوات اللازمة لمعالجة الأوضاع المالية والاقتصادية التي كان لبنان ولا يزال بأشدّ الحاجة إليها.

لقد كان من المفترض أن يُحدِثَ التقدّم على تلك المسارات جملةً من التداعيات والنتائج الإيجابية الإضافية، وأن تسهم تلك التحوّلات الإيجابية في التعجيل في خروج لبنان من ضائقته، فيما لو ترافق ذلك مع جهود إضافية على مسارات الإصلاح الهيكلي والترشيق والتطوير لدى الدولة في إداراتها ومؤسّساتها العامة كافة، وزيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد اللبناني. وقد كان ذلك يفترض بالتالي، وفي الأساس، سعيًا دؤوبًا في اتّجاه العمل على استقطاب الدعم السياسي والاجتماعي اللازم للبرنامج الإصلاحي الهيكلي الذي وضعته الحكومة لدى جميع المسؤولين والمعنيّين والمهتمّين بالشأن العام في لبنان" (انتهى الاقتباس).

كذلك، فقد جاء في كلمتي الافتتاحية في جلسات مناقشة موازنة العام 2004:

"لقد قلت بالأمس القريب وفي مجلسكم الكريم "إنّ المجهودَ الذي كان ينبغي بذْلُهُ بالأمس، كان يمكنُ أن يُغنينا عن جزء غير يسير من التضحيات المطلوبة منا اليوم، وتضحياتُ اليوم تُنْجينا من تعثرات الغد، بل تؤمِّنُ المستقبلَ الأفضلَ لأولادنا ولوطننا؛ وهذا واجبٌ وهدفٌ علينا أن نضعَهُ جميعًا في أعلى مراتب الأولويات". إن هذا يأتي تأكيدًا على المقولات ذاتها التي ذُكرت مرارًا أمام هيئتكم الموقّرة وأمام لجان المال والموازنة حول الأهمية الكبرى لمقاربة هذه المسائل بالشجاعة والالتزام الكافيين" – (انتهى الاقتباس).

إنّ إقرار قانون موازنة العام 2003 في مجلس النواب خاليًا من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية كان نتيجة ضغوط مارستها الأحزاب السياسية، وسلطة الوصاية السورية، كما جرى في ذلك السبيل تسخير الفعاليات النقابية للتهويل على الحكومة والمجلس النيابي من أجل صرف النظر عن تلك الإصلاحات الأساسية في إدارات ومؤسسات القطاع العام؛ وذلك بحجة عدم ملاءمتها أو أنها بحاجة إلى تقديمها على شكل مشاريع قوانين خاصة تقدم وتناقش بمعزل عن مناقشة الموازنة أو ما شابه ذلك من أعذار لا تستقيم، وهدفها الوحيد وضع العراقيل والتفشيل.

وكان من نتيجة ذلك، أن جرى التخلي عن إقرار التعديلات على بعض القوانين التي لم تعد تجاري متطلبات العصر ولا تجاري تطور أنماط التعامل الاقتصادي والعمل الإداري؛ وهي التي شكلت جميعها عقبة في وجه الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للبلاد (الهدر الاقتصادي والهدر المقونن في استعمال الموارد البشرية والمادية والزمنية).

الحقيقة أنّه، لو أقرّت تلك البنود لأسهمت من جهة أولى في ضبط العجز في الموازنة والخزينة، والحدّ من تزايد حجم الدين العام، وفي تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية في القطاع العام، ولأسهمت كذلك في إطلاق طاقات الاقتصاد اللبناني الكامنة، وفي تحسين مستويات تنافسيته وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الكلي وكذلك في مختلف قطاعاته الإنتاجية.

سادس عشر: استمرار التنكر للوعود ومفاجأة مشروع موازنة العام 2004

الإصلاحات التي لم يُستكمل إقرارها في مشروع موازنة العام 2003، والتي قرّر المجلس النيابي عدم النظر فيها، بالرغم من الحاجة الماسة لتبنيها وإقرارها، وبالتالي ضرورة القيام بتنفيذها من أجل متابعة مسيرة الإصلاح في الإدارة العامة والاقتصاد الوطني والمالية العامة وفي السياسات القطاعية، دفع بالأمور مرّة جديدة إلى التعثر الذي كان يُنْبِئ بأنّ الأمور سوف تتجه بعدها إلى المزيد من التراجع.

لذلك، وفي ضوء ما حصل، من اطّراحٍ للإصلاحات في مشروع موازنة العام 2003، وجرَّاء الأجواء المحبِطة التي سادت عقب ذلك، فقد عمدتُ إلى وضع مشروع قانون موازنة واقعية ومتواضعة في أهدافها للعام 2004 سميتها موازنة "أكثر الممكن وأقلّ من الضروري".

المفارقة الغريبة – بل المأساة المؤلمة التي واجهتُها عند تقديم مشروع قانون الموازنة – كانت في طبيعة الاعتراضات. فلقد بادر آنذاك عدد من النواب وبعض السياسيين الآخرين إلى انتقاد الحكومة وبشدة لأنّ مشروع موازنة العام 2004 لم يتضمّن أيّ إصلاحات مقترحة من قبل الحكومة!!!

كان ذلك الموقف من مشروع موازنة العام 2004 بعد الموقف التفشيلي لمشروع موازنة العام 2003 مدعاة للإحباط واليأس بقدر ما كان مدعاة للاستغراب والاستهجان! ولكن، لعلّه في المحصّلة، كان جيدًا– ويالللأسف– في إظهار حقيقة مواقف بعض الفئات المعترضة على مشروعنا (مشروع رفيق الحريري) الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بلبنان.

ذلك أنه، وفي ضوء التجربة المريرة التي مررنا بها، تتجلّى لنا صورة بعض السياسيّين الذين يتحدَّثون بما لا يدركون ولا يعلمون، وبعضهم الآخر يعارض للمعارضة، وبلا سبب إلاّ من أجل الاستمرار في المعارضة استنادًا إلى توجيهات رؤسائهم أو من يمونون عليهم. والأدهى من ذلك، أنّ آخرين أيضًا كانوا يتسترون وراء هذين النوعين من السياسيين وهدفهم الحقيقي كان ولايزال الالتزام بالتوجهات والأجندات الإقليمية التي لا تراعي المصالح الحقيقية للبنان واللبنانيين.

أسارع فورًا إلى القول هنا، أنّ موقفي هذا يجب أن لا يُفهم على أنّه ليس من حقّ المعارضة الانتقاد والاعتراض. على العكس من ذلك تمامًا فهذا هو حقّها الثابت، لا بل إنه من واجبها القيام بالتعبير عن رأيها ومعارضتها مهما كان ذلك قاسيًا – وهو ما أؤمن به وأشدد عليه – وذلك لكي يستقيم العمل الديمقراطي الصحيح. إلاّ أن ما أقصده وأطالب به أولئك السياسيّين هو ممارسة الاتّساق الفكري في تناول تلك المسائل العويصة والشائكة والعالية الأهمية بالنسبة للوطن والمواطنين، بما يؤدّي بنتيجته إلى معالجات حقيقية ومنطقية لتلك المشكلات المتعاظمة التي كان يعاني منها لبنان ولا يزال. أي بعبارة أخرى، كنت أتمنّى على أولئك السياسيين أن يبادروا إلى إغناء الأفكار الاعتراضية التي كانوا يتقدمون بها بالمبادرة إلى تقديم مقترحات عملية عن البدائل الممكنة

للمعالجات، والتي تضع حدًا للانهيارات وتؤدّي بالتالي إلى استعادة النهوض المستدام. أما أولئك الآخرون الملتزمون بالأجندات الإقليمية، فإنّ مقارباتهم التفجيرية كانت تحول دون التوصل معهم إلى توافق بشأن تنفيذ المعالجات المعقولة، لكأنما ينطبق على عدد من أولئك السياسيّين القول العامي الشائع في معرض التعجيز: "صحيح لا تقسم، ومقسوم لا تأكل، وكول لتشبع".

إذن، فالحكومة كانت تُنتقد وتعارَض إن هي تقدّمت بمشاريع إصلاحية، وهي تُنتقد وتعارَض أيضًا إن لم تتقدّم بمثل هذه المشاريع. ذلك ما كان يدفعني أحيانًا إلى حدود اليأس، وإن كنت أرتدّ عن الانجراف نحو متاهات اليأس والتيئيس لأعود بعد ذلك إلى بذل محاولات جديدة للشرح والإقناع. وهذا برأيي كان من واجبي كوزير للمالية كما هو أيضا من واجب أي رجل دولة ينبغي عليه تفهّم الواقع السياسي والمثابرة على مواجهة المصاعب والاعتراضات مهما اشتدّت عليه الضغوط، ومتابعة القيام بواجبه من اجل تحقيق النهوض المطلوب بإرادة لا تضعف وعزم لا يلين.

وفي هذا المجال، من المفيد التذكير بما قلته في الكلمة الختامية لجلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2004 وتحديدًا ما يلي (ص. 168–170) من فذلكة الموازنة:

"مع غياب الإجماع السياسي حول الإصلاحات الضرورية، وبنتيجة القراءة الواقعية والعقلانية للظرف السياسي القائم، فقد بدا واضحًا لنا أن أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال موازنة العام 2004 هو حمايةُ الإنجازات التي كانت قد تحقّقت في الفترة السابقة، وتحصين وتعزيز الإيجابيات التي تأتّت عن نجاح ذلك المؤتمر "مؤتمر باريس–II"، والتي تبيِّنُها

المؤشراتُ الاقتصاديةُ التي تمّ تفصيلُها في "تقرير وزير المالية" [الفذلكة]. وهذا ما عنيتُه بقولي أنها موازنة "أكثر الممكن وأقلّ من الضروري"– (انتهى الاقتباس).

سابع عشر: مشروع موازنة العام 2005

عدمُ تحقيق القدر اللازم من النجاح في موازنات الأعوام 2001–2004، لم يوهن عزيمتي بل صمّمتُ على الاستمرار، قدر المستطاع، في دفع لبنان وإدارته العامة والسياسية إلى التقدّم على مسارات الإصلاح الحقيقي، وبالتالي الاستمرار في المحاولة بالرغم من كل الصعوبات والعوائق والممانعة والمعاندة.

لذلك، وكما أشرت سابقًا، انتهزتُ فرصة إعداد مشروع قانون موازنة العام 2005 لأعود وأبرز مقدار الحاجة الماسّة إلى إعادة تصويب البوصلة، بإعادة طرح مجموعة الإصلاحات التي كنت أؤمن بأهميتها وبضرورة إقرارها والسير على هُداها. وهي الإصلاحات التي أثبتت الأيام بعد ذلك صوابيَّتها وضرورتها.

وبالتالي، فقد بادرت إلى إعداد مشروع قانون موازنة العام 2005، ليشمل قسمًا معتبَرًا من الإصلاحات التي كنت أطالب باعتمادها على مدى السنوات السابقة، والتي حاولت قبل ذلك، وفي أكثر من مناسبة، السعي إلى أن يصار إلى إقرارها في مجلس النواب دون جدوى.

لقد قمت بذلك بالرغم من إدراكي الكامل بأنه كانت قد طرأت حينذاك متغيّرات سياسية أساسيّة من شأنها على الأرجح أن تحول دون سلوك لبنان الطريق التي تؤدّي إلى القيام بالإصلاحات المنشودة. إذ إنّه، وفي ذلك الوقت، كانت قد تمّت عملية تعديل الدستور للمرة الثالثة على التوالي

من أجل التمديد للرئيس إميل لحود لثلاث سنوات إضافية، بما كان يعنيه ذلك من مؤشّر واضح على صعوبة الإصلاح واستمرار دروبه الموحشة.

فلقد تبين بعد ذلك بما لا يقبل الشك، أنّ كل ما عمل اللبنانيون عليه خلال السنوات الماضية من أجل إعادة الاعمار واستعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي والإداري، كان هناك من يأتي ليعيدهم مرة جديدة إلى نقطة الصفر. أكان ذلك على شكل احتقانات سياسية أو حروب أو اجتياحات أو حركات تمرد وعصيان، واغتيالات وأعمال إرهابية أو حوادث شغب وأزمات سياسية أو دستورية.

لقد ظهر ذلك واضحًا من خلال الرغبة المعاندة والمدمرة للنظام الأمني السوري – اللبناني، والمنظومة السياسة اللبنانية في الإصرار على التمديد للرئيس إميل لحود، مع أنه كان بإمكان الرئيس بشار الأسد أن يتجنب ذلك ويسير على الحكمة القائلة: "إذا كبر ابنك خاويه" في علاقته مع لبنان. ولكن، وكما يقول الشاعر:

لا يعرف الحقد من تعلو به الرتبُ ولا ينال العلى من طبعه الغضبُ

حصل التمديد وتمّ الأمر لمن أرادوا تنفيذ تلك المؤامرة بأدوات لبنانية وسورية، وقرَّر الرئيس الحريري بنتيجتها الاستنكاف عن الاستمرار برئاسة الحكومة، مفضلاً العودة إلى صفوف المعارضة، وبالتالي البدء في الإعداد لخوض الانتخابات المحددة في منتصف العام 2005. ذلك الوضع المستجد كانت له تأثيراته السلبية الكبرى على نسب النمو في الناتج المحلي، وكذلك على معدلات الفائدة وعلى ميزان المدفوعات اللبناني، وفي المحصلة على مبالغ العجز المحقَّق في الموازنات العامة والخزينة، وبالتالي على حجم الزيادات في الدين العام.

إنّ المطّلع على الظروف والأوضاع السائدة في تلك الفترة وعلى ما حواه مشروع قانون تلك الموازنة المقترحة للعام 2005 والذي كنت قد أحلته إلى الحكومة وأعلنت عنه في مؤتمر صحافي عقدتُه في 2004/09/28، يتبيّن له تمامًا حراجة الأوضاع التي آلت إليها الأمور في لبنان آنذاك، وبالتالي مدى إلحاح الحاجة للعودة إلى سلوك درب الإصلاح الذي تعبّر عنه المواد الإصلاحية التي تضمّنها مشروع قانون تلك الموازنة لعام 2005[29].

وفي هذا السبيل ولهذا الغرض بالذات فقد أعددت في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر 2004 مشروع موازنة العام 2005 بما حوته من برامج ومشاريع قوانين إصلاحية بلغ عددها قرابة الخمسين مادة قانونية. وهذه – في قسم معتبر منها – كانت مشاريع قوانين كنت قد تقدّمت بالعديد منها في سنوات سابقة، ولكن إرادة الاستعصاء التي كان يواجهها لبنان آنذاك حالت دون ذلك. ذلك الاستعصاء الذي صبرت عليه آنذاك كوزير للمالية، ولكن أكثر مني بكثير صبر عليه وتحمله الاقتصاد اللبناني وماليته العامة في فترة التسعينيات وبداية العقد الأول من هذه المئوية. فلقد كانت إرادة الاستعصاء وعدم التجاوب أقوى من كل تلك المشاريع والأفكار الإصلاحية التي تقدمت بها في تلك السنوات.

للأسف جرى صرف النظر بعد ذلك عن مشروع تلك الموازنة لأسباب متعددة أسهمت فيها الظروف الاستثنائية التي سادت في لبنان عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مع انني قمت بعد ذلك بمحاولات شتى من أجل إعادة الاهتمام بتلك المشاريع الإصلاحية.

(29) من المفيد العودة إلى الكتاب الذي أصدرته حديثًا حول المسألة الملفّقة المتعلّقة بالأحد عشر مليار دولار تحت عنوان: "المالية العامة للدولة: بين التسييس والتضليل"، كما يمكن الاطّلاع على الملاحق رقم 8 و9 و10 في هذا الكتاب، والمتعلقة ببعض الكلمات التي ألقيتها في الهيئة العامة للمجلس النيابي اللبناني خلال السنتين 2017-2018 أو مراجعتها على الموقع الإلكتروني: fuadsiniora.com.

في هذا الخصوص، فقد أرسلت رسالة بتاريخ 2019/04/22 إلى فخامة الرئيس ميشال عون ودولة رئيس مجلس النواب نبيه بري ودولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والوزراء المعنيين ونُسَخًا منها إلى كبار المسؤولين في الحكومة وفي الأحزاب السياسية الناشطة أشرتُ فيها إلى أهمية تلك المواد الإصلاحية. وفي هذا الصدد، بالإمكان الاطلاع على فذلكة تلك الموازنة ومشاريع القوانين التي تطرحها؛ وذلك بالعودة إلى الملحقين رقم 4 و5 ص 472 و484 من هذا الكتاب.

ماذا كانت نتيجة ذلك كلّه؟ المؤسف لا شيء. والمؤسف أكثر من ذلك أنه لم يرف جفن لأحد من أولئك المسؤولين، وما من أحدٍ منهم تجشَّم عناء الاتصال بي والسؤال عنها وعن أهميتها.

عقب تقديم مشروع قانون موازنة العام 2005، عادت الأمور من جديد إلى الانتكاس مع مطلع العام 2005، أكان ذلك على صعيد العودة من جديد إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي أو بتحول الفائض الكبير المحقق في ميزان المدفوعات في العام 2003 وبعد مؤتمر باريس–II إلى انخفاض، رافقه أيضًا تصاعد كبير في نسبة مجموع الدين العام إلى مجموع الناتج المحلي، والذي بلغ حوالى 170% في العام 2005.

وكما يقول الأديب الإنجليزي شكسبير في مسرحية هاملت فإنّ: "المصائب لا تأتي فرادى". فالمصائب التي حلّت بلبنان بعدها استُكْملت بتلك الجريمة المزلزلة التي أدّت إلى اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في منتصف شباط من العام 2005.

ثامن عشر: في نهاية مرحلة

الإنجازات التي تحققت خلال حكومات الرئيس رفيق الحريري الخمس لم تأتِ كلها من دون تكلفة ومعاناة. فإمكانات الدولة المحدودة بل المتناقصة بعد سنوات طويلة من الحروب، وتراكم الحاجات الظاهرة والكامنة والمزمنة للمواطنين على مدى سنوات الحرب، والتي عملت حكومات الرئيس الحريري على التعامل معها ومحاولة تلبيتها، شكّلت عاملاً ضاغطًا على أكثر من صعيد وطني وسياسي وأمني واقتصادي ومالي واجتماعي. هذا علمًا أنه لم يتوفر لحكومات الرئيس الحريري الإمكانات اللازمة لتلبية تلك التوقعات الكبيرة في ظل الاستعصاءات الداخلية والصدمات الخارجية، والإرغامات الأخرى التي كانت تحد من قدرة الحكومة وقدرة الاقتصاد الوطني وماليته العامة على تلبية تلك التوقعات المتعاظمة لدى اللبنانيين. تلك الإرغامات كانت متمثّلةً باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والوجود الطاغي للنظام الأمني السوري على الدولة اللبنانية، كما والضغوط التي كانت تمارسها منظومة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية وفي مقدمها حزب الله. ذلك فضلاً عن الإرغامات المتعلقة بطبيعة البلد وتركيبته السياسية الهشة والقائمة على الزبائنية. ذلك كلّه، جعل من تحقيق أي تقدم على مسار الإنجاز عسيرًا من جهة، وباهظ الكلفة من جهة أخرى.

وعليه، فقد أدت جميع تلك الأسباب والإرغامات التي تمت الإشارة إليها، فضلاً عن العوامل التي سنبينها لاحقًا، إلى تزايد العجز في الموازنة وإلى ارتفاع حجم الدين العام. ذلك على الرغم من كل الجهود التي قامت بها تلك الحكومات على صعيد تبني برامج الإصلاح، وبالأخص الجهود التي قامت بها وزارة المالية على صعيد الدفع باتجاه تحقيق تقدم نوعي على مسارات الإصلاح المالي والإداري والإصلاح

البنيوي في هيكلية الوزارة وفي عمل جميع مديرياتها. ومن ذلك ما نجحت فيه الوزارة من تحقيق زيادات في إيرادات الخزينة على مدى تلك السنوات.

طبعًا، لقد كان الرهان في المقام الأول على النمو كوسيلة أمثل لمعالجة المشكلة الهيكلية في الموازنة. وعلى هذا الطريق، تحققت إنجازات وحصلت إخفاقات.

لقد شكّل ذلك الأداء بإنجازاته وإخفاقاته مادة دسمة لاستعمالها في السجال السياسي وفي مهاجمة الرئيس الحريري ومشروعه الاقتصادي، وبعد ذلك في مهاجمة من تولّوا رئاسة الحكومة على نهجه. وعلى هذا الأساس، كانت تُستخدم كل الأسلحة والأدوات والحجج والاتّهامات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية، بغضّ النظر عن صحّتها أو دقّتها أو حتى ملاءمة طرحها في تلك الظروف الصعبة، لتوظيفها في حمأة ذلك الصراع السياسي الدائر وفي جميع الأوقات.

صحيح أنّ تلك الحملات المسيّسة والمركّزة نجحت في تحقيق بعض الأهداف التي وضعها مطلقوها، ولاسيما لجهة تحويل مسألة الدين العام إلى مادة للهجوم على مشروع الرئيس الحريري الاقتصادي والمالي، مع تقصد عدم إيلاء الأهمية الصحيحة للأسباب والعوامل الحقيقية التي أدّت إلى ذلك، وهو ما يفقدها الموضوعية. ومع ذلك، فإنها لم تستطع أن تحجب الإنجازات الكثيرة والكبيرة التي تحقّقت على الصعد الاقتصادية والإنمائية والاجتماعية والإعمارية، خلال فترة حكومات الرئيس رفيق الحريري الخمس، وكذلك ما تمّ إنجازه في الفترات اللاحقة التي تولّى رئاسة الحكومة فيها مَن هم من فريقه السياسي؛ وذلك في حكومتيَّ

الأولى والثانية (2005–2009)، وحكومة الرئيس سعد الحريري الأولى (2009–2010)[30].

الحقيقة التي لا يجوز إنكارها، هي أنّ معظم أولئك الذين كانوا وراء تلك الحملات كانوا على مرّ تلك السنوات من أشدّ المطالبين بزيادة الإنفاق العام، وفي الوقت ذاته من أشرس المعارضين للالتزام بالسياسات الإصلاحية التي تبناها الرئيس رفيق الحريري ومن جاء من بعده من فريقه السياسي. فهم كانوا الأكثر تشدّدًا ضد الالتزام بأيّ إجراء يؤدّي إلى ولوج باب الإصلاح الحقيقي في إدارة الشأن العام. كذلك كانوا من أشدّ الممانعين لأيّ سعي يسهم في التقدّم على مسار ترشيق الدولة وتخفيض حجم القطاع العام، وبالتالي كانوا وراء القسم الأكبر من تعثّر وتعطيل كلّ المحاولات الجدّية التي بُذلت من أجل تعزيز فعالية القطاع العام وزيادة إنتاجيّته ومردوديّته، والحؤول دون نجاح الجهود المصمّمة على عدم التسبّب بتضخيم حجمه وزيادة كلفته. ذلك بالإضافة إلى أنهم كانوا من أشدّ المعارضين لتحقيق أيّ زيادة في إيرادات الموازنة أو الخزينة على نحو يؤدّي إلى تعزيز الفعاليّة الإنتاجيّة في استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة. كذلك كانوا، ومن جهة أخرى، من أشدّ المعارضين لإعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة في إيلاء المسؤوليات في إدارات الدولة ومؤسساتها للأكْفاء من المسؤولين. كذلك كانوا من أشد المعارضين للاستعانة بشركات التدقيق الدولية لتدقيق جميع حسابات إدارات الدولة ومؤسساتها كخطوة على طريق تعزيز فكرة وقواعد الحوكمة في الدولة اللبنانية.

(30) لمراجعة الفصل السابع عشر من هذا الكتاب تحت عنوان: "المقولة المخادعة - الحريرية السياسية وإرث الثلاثين عامًا".

والمحزن في ذلك كلّه، أنّ الاستعصاء على الإصلاح كان يفضي في المحصّلة إلى تحميل الدولة اللبنانية ما لا تستطيع تحمُّلَهُ من أعباء مالية ومن إنفاق إرضائي للعديد من المجموعات السياسية. وهم لذلك أطلقوا العنان لمواقفهم المتعنّتة والإصرار عليها بالرغم من كل التحذيرات التي كنّا نطلقها آنذاك وبشكل مستمرّ.

لقد تجلّى ذلك في أكثر من محطة ومناسبة سابقة ولاحقة، ومنها على سبيل المثال تقصُّدُ إسقاط جميع المواد الإصلاحية من مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب في العام 1998[31]. وهي الإصلاحات الإدارية التي كانت تتوخّى إعادة الاعتبار لمعايير الكفاءة والجدارة والإنجاز في إدارات الدولة ومؤسّساتها، وبالتالي ضرورة اعتماد الآليات الصحيحة في التعيين وفي المحاسبة والمساءلة على أساس الأداء، كما في الترفيع أو في إنهاء الخدمات، والتي كانت جزءًا من مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب التي أُقرّت مبتورة في نهاية ولاية حكومة الرئيس رفيق الحريري الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر 1998. كذلك وتحديدًا، في الوقوف ضد كل إجراء يُفترض به أن يدعم تمكين الدولة من ممارسة دورها وسلطتها الصحيحة والكاملة على جميع مرافقها وتعزيز احترامها لذاتها ولدى اللبنانيّين. ذلك كان أيضًا من ضمن مسعانا الجدّي على نحو يحول دون زيادة تسلّط الدويلات الطائفية والمذهبيّة والميليشياويّة على الدولة اللبنانية.

إلى ذلك تجلّى الاستعصاء أيضًا في عدم إقرار المشاريع الإصلاحية العديدة التي تضمّنتها مشاريع الموازنات السابقة واللاحقة، ولاسيّما تلك

(31) يمكن مراجعة الملحق رقم- 11- ص 614 وما بعدها بشأن نصوص المواد 5 و7 و8 و9 و10 التي جرى حذفها من مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب في 1998/11/5 تحت الرقم 717/ 1998.

الواردة في مشروع موازنة العام 2003 ومشروع موازنة العام 2005[32].

الحقيقة، إنّ تراكم حجم الدين العام المتأتّي عن تضخّم حجم الاستدانة الإضافية خلال تلك السنوات، يعود إلى استمرار تسجيل الموازنة العامة والخزينة العامة لعجز أولي متزايد ناتج عن كون الإيرادات– ورغم تحسّنها – قد ظلّت غير كافية لتغطية النفقات الأولية في الموازنة، أي تلك التي تقع خارج نطاق خدمة الدين. وذلك كان يحصل بسبب الزيادة المستمرّة وغير المتبصّرة في ترتيب الأعباء المالية الإضافية على كاهل الخزينة بنتيجة إقرار اقتراحات قوانين جديدة وفتح أبواب إنفاق إضافية وزيادات كانت تصرّ المجالس النيابية المتعاقبة على إقرارها، وتصرّ على أن تلزم بها الحكومة، فيما بعضٌ منها مُبالَغٌ فيه وإرضائيٌ وزبائنيٌ بطبيعته، وفيما البعض الآخر كان غير مبرّر في قسم كبير منه. وذلك كلّه كان يتمّ تحميله للاقتصاد الوطني وللمالية العامة وللخزينة اللبنانية، إضافةً إلى الأحمال الكبرى التي كانت تثقل المالية العامة، ومن ضمنها رصيد الدين العام المترتّب على الدولة اللبنانية في نهاية العام 1992 مضافًا إليه الحاجة إلى خدمته وإعادة تمويله، وكذلك المبالغ المترتّبة على استمرار الحكومة في سياستها القاضية بدعم مؤسّسة كهرباء لبنان[33].

كلُّ ذلك كان يتمّ في غياب أيّ جهد أو إرادة حقيقية للمبادرة إلى التجاوب مع الدعوات العديدة التي كانت توجهها وزارة المالية، وتحديدًا من قبلي شخصيًا حين كنت وزيرًا للمالية.

(32) يمكن أيضًا مراجعة الكتاب الصادر حديثًا للمؤلف بعنوان: "المالية العامة للدولة: بين التسييس والتضليل".

(33) يمكن مراجعة الفصل التاسع من هذا الكتاب بشأن الأسباب الرئيسية لتراكم الدين العام اللبناني إلى الحجم الذي بلغه في نهاية العام 2019.

لقد سعيت بكل طاقتي من أجل الحضّ على ممارسة الحكمة والتبصّر وضرورة المبادرة إلى اعتماد السياسات الصحيحة لخفض الإنفاق وتحسين فعالية الإدارة ورفع مستوى الحوكمة والإفصاح في مختلف إدارات الدولة ومؤسّساتها، والتزام تطبيق الإجراءات الآيلة إلى ترشيق حجم الدولة بدلاً من الاستمرار في الانجراف نحو الإيغال في زيادة الإنفاق أو تضخيم حجم الدولة في شتّى إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها، بما كان يؤدي إلى تحميل الدولة وخزينتها العامة ما لا تستطيع تحمله. ذلك إلى التأكيد وبشكل مستمر ومثابر على أهمية الالتزام بالقيام بالإصلاحات الجذرية الرامية إلى ترشيق إدارة مؤسّسات الدولة وتحسين أدائها، وزيادة انتاجيّتها وتنافسيّة الاقتصاد الوطني.

تلك هي المبادئ التي اعتمدتُها ومنهج العمل الذي اتّبعتُه طوال السنوات التي كنت فيها وزيرًا، ولم أخرج لا عن تلك المبادئ ولا عن ذلك المنهج، خلال الفترتين التاليتين، أي حين كنتُ رئيسًا للوزراء، ثم نائبًا ورئيسًا لكتلة المستقبل النيابية، بحيث ينطبقُ عليَّ قول المتنبّي: "وحالاتُ الزمانِ عليك شتّى وحالُك واحدٌ في كلِّ حالِ".

الفصل التاسع:
الفترة الأولى من المرحلة الثانية –
حكومات الرؤساء ميقاتي السنيورة الحريري

الفترة الأولى من المرحلة الثانية بدأت بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في مطلع العام 2005، وامتدت حتى الانقلاب على حكومة الرئيس سعد الحريري في مطلع العام 2011؛ وهي التي شملت حكومة الرئيس ميقاتي والحكومتين اللتين ترأستهما وحكومة الرئيس سعد الحريري الأولى.

عقب اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، عصفت بلبنان مجموعة من الأحداث والصدمات التي حفلت بزيادة حدّة المخاطر المحيطة بلبنان. وكان لذلك كلّه تأثيرات كبيرة على الاستقرار العام بشتّى أشكاله. ولقد كان مما تسبب بتلك الأحداث والصدمات سبعة أسباب إضافية جديدة أسهمت إسهامًا أساسيًا في إضعاف الاقتصاد الوطني وأصابته بوهن إضافي أصاب المالية العامة، وتسبّب بارتفاع وتيرة زيادة حجم الدين العام. ذلك بالإضافة إلى استمرار انعكاسات الأسباب الثمانية المذكورة آنفًا في الفصل الثامن من هذا الكتاب. وهذه الأسباب السبعة الجديدة هي التالية:

1. استمرار وتصاعد مسلسلات الاغتيالات والتفجيرات المتنقّلة في أرجاء لبنان كافة، والتي كان لها تأثيراتها على الاستقرار السياسي والأمني، وعلى الأوضاع الاقتصادية والمالية، وأيضًا على إيرادات الخزينة. ذلك

في الوقت الذي استمرّت وتيرة زيادة الإنفاق الجاري، ما أدّى بالتالي إلى زيادة حجم العجز السنوي في الخزينة، وما كان لذلك من انعكاسات على زيادة حجم الدين العام.

2. طغيان الخلافات السياسية الداخلية، وكذلك الضغوط السياسية الإقليمية والتدخلات الأجنبية على لبنان؛ وهي التي حملت معها المزيد من النكسات السياسية الداخلية والتوترات الأمنية والاعتكافات والاعتصامات في الساحات العامة وتعطيل الحركة الاقتصادية.

3. الاجتياح الإسرائيلي المدمر في الثاني عشر من تموز/يوليو 2006 واستمرار الحصار الإسرائيلي بعد ذلك حتى منتصف أيلول/سبتمبر 2006.

4. الاستقالة التي تقدّم بها عدد من أعضاء مجلس الوزراء والاعتصام في وسط بيروت والإقفال القسري لمجلس النواب لقرابة ثمانية عشر شهرًا من كانون الأول/ديسمبر 2006 حتى أيار/مايو 2008.

5. العدوان الإرهابي على مخيّم نهر البارد في أيار/مايو من العام 2007، والذي استمرّ حتى 2 أيلول/سبتمبر من العام ذاته.

6. تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية، وما أدّى إليه من فراغ في موقع الرئاسة لحوالى ستة أشهر من تشرين الثاني/نوفمبر 2007 حتى أيار/مايو 2008.

7. الاجتياح الميليشياوي من قبل حزب الله وحركة أمل لمدينة بيروت وبعض المناطق الأخرى في لبنان في أيار/مايو من العام 2008. ذلك ما أسهم في إضعاف ثقة اللبنانيين بدولتهم، وكذلك في اضعاف ايمانهم بوحدتهم الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أنّه، وعقب ذلك الاجتياح الميليشياوي، جرى التوصّل إلى الاتفاق الذي صدر بنتيجة انعقاد مؤتمر الدوحة في قطر، والذي تقرَّر بموجبه انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية من دون التقيّد بمقتضى تعديل الدستور لهذه الغاية، ثم في تأليف حكومة الوحدة الوطنية؛ وهو النموذج الذي اعتمد بعد ذلك في جميع الحكومات اللاحقة بقصد تسهيل الإطباق على الحكومة من قبل حزب الله؛ وذلك بتطبيقٍ مقنع للثلث المعطّل. وهذا النموذج من الحكومات هو الذي حصد منه لبنان الكثير من الخيبات. إذ إنّه أسهم عمليًا في تخريب النظام الديمقراطي اللبناني، وأدّى إلى إفشال آليات المساءلة والمحاسبة في هذا النظام.

مع بداية هذه الفترة الأولى من المرحلة الثانية، أصبح واضحًا أن بعض الأمور قد بدأت تفلت من عقالها، لتستمر الأحداث الجسام والصدمات الطاغية على ما عداها في التأثير على مسارات المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية. إذ بدأ يظهر مدى تغول دور حزب الله وإصراره على الإمساك المتعاظم بشتى مفاصل الدولة والتحكم بالأوضاع السياسية والأمنية، وبالتالي الاقتصادية والمالية في لبنان.

على هذه المسارات المستجدة استمرّ مسلسل العنف والإرهاب والاغتيال على مدى السنوات 2005–2010، رغم أنّ الحكومة الأولى التي ألفتها وأطلقت عليها اسم "حكومة الإصلاح والنهوض" قد نجحت في استعادة بعض السيادة المفقودة، وفي لجم التدهور والبدء باستعادة النمو الاقتصادي والفائض في ميزان المدفوعات، واستعادة الاستقرار إلى معدلات الفائدة؛ وهي التي تُبيِّنُها المؤشرات الاقتصادية والمالية من خلال الجداول والرسوم البيانية المشار إليها آنفًا.

لكن مرة أخرى، ما لم ينجزه أو يستكمله المعطلّون في الداخل لجهود استعادة النهوض الوطني والاقتصادي، فقد مارسه الاجتياح الإسرائيلي في العام 2006 ومارسته بعدها الحركات الإرهابية المسيَّرة من الخارج في مخيم نهر البارد، وأيضًا مارسته الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية، وفي مقدمها حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، والأحزاب المنضوية معها في غزوة بيروت وبعض المناطق اللبنانية في العام 2008.

بالرغم من كلّ ذلك، فقد استمرت الجهود لتعزيز مُناخات الثقة بلبنان ودولته، وللتغلُّب على تلك الاستعصاءات، وبالتالي بدأت المؤشرات المالية تتكشّف عن أطول فترة نمو ونهوض اقتصادي في تاريخ لبنان بعد الحرب الداخلية التي اندلعت في العام 1975. ولقد استمرت فترة ذلك النهوض الاستثنائي على مدى السنوات 2007 – 2010 على التوالي، بالرغم من كل حملات التهشيم والتعطيل وبث الشائعات والتخريب وتحطيم الأسواق التجارية. ولقد أسهم في ذلك نجاح حكومتي الأولى في انعقاد مؤتمر باريس –III مع ما حمله ذلك المؤتمر من مكاسب كبيرة للبنان من خلال البدء في وضع برامج الإصلاح المعتمدة من قبل الحكومة على مسارات التطبيق لاستعادة الثقة في الاقتصاد اللبناني والمالية العامة. وهو ما تبينه المؤشرات الاقتصادية والمالية في الرسوم البيانية التي سبقت الإشارة إليها.

استمرار تلك الجهود التي كنت أبذلها مع أعضاء حكومتي الأولى بعزيمة وثقة، من أجل تعزيز مبادئ الحرية والسيادة والاستقلال، ومن اجل استعادة النهوض بمعظم أشكاله، بما في ذلك السعي لإقرار قانون المحكمة الدولية، شكّل اختراقًا أساسيًا في تلك الأجواء. إلاّ أنّ تلك الجهود اصطدمت بسعي حزب الله إلى إجهاضها عبر الحصار الذي ضربه في وسط بيروت وحول السراي الحكومي، وأدّى إلى تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية لمدة ستة أشهر، مثلما أدَّى إلى تعطيل المجلس النيابي لمدة ثمانية عشر شهرًا.

إلاّ أن ما عطّل جزءًا معتبرًا من تلك المكتسبات ما قام به بعد ذلك ومارسه حزب الله وحركة أمل في غزوة بيروت في أيار 2008، وما تمخض عنها من ملابسات وتحولات، كان من نتيجتها أيضًا أن جرى تعطيل القسم الأكبر من تلك المشاريع الإصلاحية التي أرسلتها الحكومة إلى المجلس النيابي.

ولقد كان من النتائج الأولى لتلك الغزوة، أن تقرّر عقد مصالحة حصلت في الدوحة، أفضت إلى تأليف حكومة وحدة وطنية اكتسب بنتيجتها حزب الله ومعه حركة أمل والتيار الوطني الحر القدرة التعطيلية من خلال ما يسمى الثلث المعطّل في الحكومة، بما أصبح يعني تحكّم الأقلية بالأكثرية. وهو ما أدّى في المحصلة إلى جملة من التحولات والمتغيرات على أكثر من صعيد وطني وسياسي وداخلي وخارجي. ومن ذلك اعتماد أسلوب حكومات الوحدة الوطنية التي أصبحت نموذجًا لحكومات اللاقرار الفيتويات المتبادلة. وفي حال التوصل إلى الاتفاق بين الفرقاء المتعارضين داخل الحكومة، تصبح الحكومة حكومة المقايضات المتبادلة، لما فيه المصلحة السياسية للفرقاء، وفي أغلب الأحيان يكون ذلك على حساب لبنان واللبنانيين.

بعد مؤتمر الدوحة، توجَّه فريق الرابع عشر من آذار نحو تكليفي تأليف حكومتي الثانية كحكومة وحدة وطنية. وهو ما حصل بالفعل نتيجة الأغلبية النيابية التي كان يمتلكها هذا الفريق.

المؤسف بعدها، أنّ الاتفاق الذي تمّ إقراره في الدوحة جرى الالتفاف عليه؛ وهو ما تدل عليه التجربة المريرة التي عاشها لبنان بعد ذلك مع حركة أمل وحزب الله والتيار الوطني الحر والأحزاب الأخرى الموالية للنظام السوري. وهي التجربة التي بيّنت أنّ هدف تلك الأحزاب كان دومًا الانقلاب على الاتفاقات ومن ثم اعتماد سياسة القضم والهضم تمهيدًا للقيام بمحاولات

لاحقة من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات؛ وذلك خلافًا للعهود المقطوعة، وأيضًا خلافًا لما تمّ الاتفاق عليه في وثيقة الوفاق الوطني، وكما هو ملحوظ في الدستور، وحتى خلافًا لما تمّ عليه الاتفاق في الدوحة.

حكومتي الثانية، والتي أطلقت عليها في الكتاب الذي أصدرته في نهاية تلك الفترة بعنوان: "الحكومة المقيدة وإرادة الاستيعاب والتجاوز: تقرير عن أعمال حكومة الوحدة الوطنية تموز/يوليو 2008 – تشرين الثاني/نوفمبر 2009 الصادر في أيلول/سبتمبر 2010[34]، كانت بداية نمط حكومات الوحدة الوطنية التي هي كذلك بالاسم فقط، وان كانت تخفي سيطرة حزب الله عليها. وهي الحال التي أصبحت سمة جميع الحكومات التي تألفت بعد ذلك تحت مسمى حكومات الوحدة الوطنية. ذلك باستثناء حكومتيْ نجيب ميقاتي وحسان دياب اللتين كانتا مستقلتين بالاسم ولكنهما كانتا بالفعل "حكومة الطرف الواحد".

في حزيران/يونيو من العام 2009، وعقب إنجاز الانتخابات النيابية، جرى تكليف الرئيس سعد الحريري تأليفَ حكومة وحدة وطنية، وكان عليه أن ينتظر ويعتذر ومن ثم يعاد تكليفه ويؤلف حكومته الأولى في التاسع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2009.

المسألة اللاحقة، كانت في الانقلاب الذي مارسه حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر على الدولة اللبنانية لجهة إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري في كانون الثاني/يناير من العام 2011 تحت ذريعة "شهود الزور". ذلك مما أدى مباشرة إلى الإسهام في عكس تلك المؤشرات الاقتصادية

(34) يمكن الاطلاع على هذا الكتاب الثالث، وكذلك على الكتابين الصادرين قبله: الأول تحت عنوان: "السنة الثانية على حكومة الاستقلال الثاني (الإصلاح والنهوض): سنة الصمود والمبادرة تموز/يوليو 2006 - آب/أغسطس 2007؛ والثاني تحت عنوان: "ثلاث سنوات من أجل الجمهورية - حكومة الاستقلال الثاني (الإصلاح والنهوض) تموز/يوليو 2005 - تموز/يوليو 2008 على الموقع الإلكتروني: www.fuadsiniora.com..

والمالية الإيجابية وتحويلها إلى سلبية. بالتالي، فقد تحوّل النمو الاقتصادي في جميع سنوات العشرية الثانية من هذا القرن إلى ما يتراوح بين 2+ و2– بالمائة سنويًا، وإلى تحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز مزمن. ذلك العجز المزمن في ميزان المدفوعات جرى خرقه فقط في العام 2016. والحقيقة أنّ ذلك لم يكن انعكاسًا إيجابيًا لانتخاب الرئيس عون الذي كان قد أصرّ على تعطيل العملية الانتخابية اللبنانية لرئاسة الجمهورية لمدة ثلاثين شهرًا ليضمن انتخابه كرئيس في نهاية أكتوبر من العام 2016، وإنما كان نتيجة الهندسات المالية التي لجأ إليها مصرف لبنان في الاقتراض المستمر بالعملات الأجنبية من المصارف التجارية بأسعار فوائد باهظة مقارنة بالمعدلات الدولية، ولاسيما بعد أن تحول صافي الاحتياط لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى سلبي ابتداء من العام 2015، كما هو مبين في الرسم البياني رقم–16–.

ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه وعلى الرغم من حدّة تلك الصدمات والمشكلات الخطيرة، فقد نجحت تلك الحكومات الثلاث التي تألفت بعد حكومة الانتخابات للرئيس ميقاتي الأولى، في سعيها لإقرار إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، كما نجحت في التصدّي لمعظم تلك المشكلات والصدمات المستجدة، ولاسيما للعدوان الإسرائيلي في العام 2006، والعدوان الإرهابي على مخيم نهر البارد في العام 2007، وفي إجراء الانتخابات الفرعية للمقعدين اللذين شغرا باستشهاد النائبين أنطوان غانم ووليد عيدو، وكذلك في إجراء الانتخابات النيابية على صعيد كل لبنان في يوم واحد. ذلك إلى جانب نجاحها في أن تخرج اللجنة التي عيّنها مجلس الوزراء في حكومتي الأولى، والتي ترأسها الوزير السابق فؤاد بطرس، بمشروع قانون جديد وعصري للانتخابات النيابية في لبنان. كذلك أفلحت تلك الحكومات الثلاث في التغلب على انعكاسات وتداعيات الازمة المالية العالمية التي انفجرت في العام 2008،

وكذلك في تحقيق أعلى نسبة نمو اقتصادي في تاريخ لبنان على مدى أربع سنوات متوالية. إذ تعدّى معدّلها 8,5%– 9,5% سنويًا على مدى السنوات 2007–2010. ذلك بالإضافة إلى النجاح الكبير في تحقيق الفوائض الكبيرة والاستثنائية في ميزان المدفوعات، وفي أن يتمكن مصرف لبنان من بناء صافي احتياطي إيجابي من العملات الأجنبية في تلك السنوات، وكذلك في خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ليصل إلى حوالى 137% في العام 2010.

وفي تلك المجالات تبين المؤشرات المالية والنقدية الإنجازات التي تحققت في تلك المرحلة، وكيف تمّ تخطي الكثير من العراقيل المحلية والإقليمية، وأيضًا العقبات التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية الخطيرة التي أصابت الاقتصاد العالمي في العام 2008 والعامين اللاحقين، والمبينة في الرسوم البيانية المشار إليها آنفًا.

الفصل العاشر:
الفترة الثانية من المرحلة الثانية –
الفترة الممتدّة من مطلع العام 2011 حتى نهاية العام 2019

في بداية هذه المرحلة، ومع مطلع العام 2011، كانت المفاجأة غير المسبوقة، التي اقترفها حزب الله[35] بدعم من حركة أمل والتيار الوطني الحر، في إقدام وزرائهم على الاستقالة، فيما كان رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري يزور البيت الأبيض. ذلك ما أدّى إلى فرض استقالة الحكومة تحت ذريعة "شهود الزور" في قضية المحكمة الدولية من أجل لبنان. وهو ما أدخل البلاد في أزمة غير مسبوقة، كان من نتيجتها فرض حكومة الطرف الواحد برئاسة الرئيس نجيب ميقاتي – باللغرابة – وبعد فضيحة التهويل بالقمصان السود. وفي أعقاب إطلاق تلك الذريعة المختلقة، توقف الحديث عنها بعد فرض استقالة الحكومة التي كان يترأسها الرئيس سعد الحريري.

تميّزت هذه الفترة بتفاقم المشكلات السياسية والأمنية واستمرارها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ولاسيما في زيادة حدّة الاختلال الحاصل في التوازنات الداخلية، وكذلك في زيادة حدّة الاختلال في سياسة لبنان الخارجية. ولقد ترافق ذلك مع اندلاع الحرب الداخلية في سوريا، وبداية تورط حزب الله بسلاحه ومقاتليه فيها. ولقد توسّع بعد ذلك تورط حزب الله خارج لبنان

(35) اعترف الرئيس نبيه بري مؤخرًا في أحد تصريحاته الصحافية بأنّ تلك السابقة كانت خطأً كبيرًا ارتُكب.

ليمتد إلى عدة بلدان عربية، ولاسيما في العراق واليمن والكويت، معلنًا بذلك بدء مرحلة جديدة من مراحل سطوة وتحكّم سلاح حزب الله، الذي أصبحت له السيطرة الكاملة على الحكومة اللبنانية وعلى الأوضاع السائدة في لبنان، وكذلك على سياسة لبنان الخارجية، وبالاختصار على الدولة اللبنانية بكاملها.

الحقيقة، أنّ سلاح حزب الله كان قد حصل – وفي وقت سابق – على مقبولية لدى كثير من اللبنانيين بعد العام 1982، على أساس أنّ سلاحه هو من أجل الإسهام في تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي. لذلك، وعندما تمّ الانسحاب الإسرائيلي في العام 2000، تفنن الحزب والنظام السوري وإيران في التفتيش عن الذرائع لتبرير احتفاظ الحزب بسلاحه، ولاسيما تحت ذريعة استمرار الحاجة إليه لتحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا من الاحتلال الإسرائيلي. وهي القضية التي أصبحت عصية على المعالجة نظرًا لما أصبحت تبتدعه الأطراف المعنية – إيران وسوريا وحزب الله – من مقولات وحجج وممارسات الهدف الأساس منها تبرير احتفاظ حزب الله بسلاحه[36]. وهي

(36) كتب السفير الأميركي والمستشار الخاص حول المرحلة الانتقالية في سوريا خلال عهد الرئيس باراك أوباما فريدريك هوف مؤخرًا مقالة في مجلة "Newline Magazine" بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2021، قال فيها: "إنّ الرئيس بشار الأسد أكّد له في حديث أجراه معه أن مزارع شبعا وتلال كفرشوبا هي أراض سورية وليست لبنانية". وبعد هذا المقال، لم يبادر الرئيس الأسد إلى نفي هذا الكلام؛ وهو أمرٌ يبدو طبيعيًا ومتّسقًا مع الأداء السوري المعلوم. إلاّ أنّ الأمر غير الطبيعي هو أنّ حزب الله أو أي من الأحزاب الموالية لسوريا لم يبادر إلى الاعتراض على ذلك، مع أنّ تلك الأحزاب وفي مقدمتها حزب الله بنوا كل أطروحتهم السياسية على أنّ مزارع شبعا وتلال كفرشوبا هي أراضٍ لبنانية من أجل تبرير استمرار حزب الله في الاحتفاظ بسلاحه غير الشرعي. هذا التطور الجديد دفع حزب الله إلى التفتيش عن حجة جديدة من أجل تبرير استمرار تمسكه بسلاحه غير الشرعي، ومن ذلك مسألة إعادة النظر في حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الجنوبية للبنان، وهي التي كان قد حددها لبنان من طرف واحد عند النقطة -23-، وبالتالي تجري المطالبة الآن بتعديلها لتصبح عند النقطة -29-، وعلى الأرجح من أجل تبرير استمرار حزب الله في الاحتفاظ بسلاحه غير الشرعي أو لاستعمالها وسيلة للمقايضة، مما يعني إمكان أن يجري التنازل عنها لقاء أمور خاصة تهمّ الأطراف الداخليين (النائب جبران

المواقف التي كان يقابلها ويؤازرها بشكل غير مباشر كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية بحؤولهما دون التوصل إلى حلّ معقول لقضية هذه المزارع (أن تنسحب إسرائيل وتحل مكانها قوى اليونيفيل ريثما تحل مشكلة السيادة عليها بين سوريا ولبنان) خلال مرحلة المفاوضات الشاقة التي جرت في مجلس الأمن للتوصل إلى النص النهائي للقرار الدولي رقم 1701؛ وذلك تحت حجة عدم حسم مسألة السيادة عليها، أهي لسوريا أم للبنان. للأسف كان كل ذلك يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى أن تستمر إسرائيل في احتلالها تلك المزارع وفي عدم الانسحاب منها.

بعد ذلك، بدأ سلاح حزب الله يتخذ لنفسه صيغة وصفات وأدوارًا جديدة عندما تحول في العام 2008 ليصبح مصوبًا نحو صدور اللبنانيين بدلاً من أن يكون مصوبًا نحو العدو الإسرائيلي. ذلك مع استمرار الذرائع لتبرير احتفاظه بسلاحه جرَّاءَ الاستعصاء في إيجاد الحل العادل لمزارع شبعا، وليأخذ الحزب بعدها بعدًا إقليميًا عندما أصبح قوة موجودة بتصرف الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يُستعمل من قبلها في كل من سوريا والعراق واليمن، وكذلك في دول عربية وغير عربية أخرى، ويتدخل في الصراعات والشؤون الداخلية لعدد من الدول العربية. ذلك مما شكّل مشكلة خطيرة للبنان وللبنانيين. وهي المشكلة التي لا إمكانية أو طاقة لهما على حملها أو تحمُّلِها في الداخل اللبناني، وكذلك عدم القدرة على الحؤول دون تداعياتها الخطيرة في ما خص علاقات لبنان مع أشقائه في العالم العربي وأصدقائه في العالم.

المتغيرات الإقليمية والجيواستراتيجية التي برزت في أعقاب الحرب التي شنّتها إسرائيل في العام 2006، وعقب مؤتمر الدوحة، وكذلك لاحقًا بعد إسقاط

باسيل)، وقضايا تتعلّق بالمفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة الأميركية؛ وهي مسائل لا علاقة لها البتّة بمسألة الحدود الدولية للبنان في منطقته الاقتصادية الخاصة.

حكومة سعد الحريري، أدّت إلى بروز عدد من المشكلات المستجدّة؛ إذ بدأت الأمور منذ مطلع العام 2011 تأخذ أبعادًا خطيرة على أكثر من صعيد وطني وجيوسياسي وأمني، مخلّفةً بذلك انعكاسات وتداعيات خطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية في لبنان، أكان ذلك على صعيد تردي معدلات النمو الاقتصادي، أو على صعيد إيرادات الخزينة، وبالتالي على مستويات العجز في الموازنة والخزينة، أو كان على صعيد العودة التدريجية لارتفاع معدل أسعار الفوائد، أو على صعيد العجز في ميزان المدفوعات الذي بدأ يصبح سلبيًا اعتبارًا من ذلك التاريخ.

لقد نجم عن تلك التطورات السلبية ازدياد حجم العجز في الحساب الأولي في الموازنة (مجموع إيرادات الموازنة منزَّلاً منها مجموع نفقات الموازنة باستثناء خدمة الدين العام)، وكذلك ازدياد حجم العجز في حساب الخزينة العامة. ذلك ما أدّى بالتالي إلى تصاعد حجم الدين العام بوتائر أسرع بكثير مما كانت عليه الحال قبل العام 2011؛ وذلك كما يبيّنه الجدول رقم واحد (ص 405) والرسوم البيانية من رقم ستة إلى رقم ستة عشر بشأن جملة المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية، ومن ضمنها تطور حجم الدين العام اللبناني حتى نهاية العام 2019.

ولقد ترافق مع ذلك كله عجز كبير وخطير ومزمن وغير مسبوق في ميزان المدفوعات، وكذلك في تحول صافي الاحتياط من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان إلى سلبي، وبشكل مستمر منذ العام 2015، كما هو مبين في الرسمين البيانيين رقم–14– و–16–. ذلك مما زاد من حدة تعقيدات وإحراجات المشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية.

في هذا السياق، وإضافةً إلى استمرار التأثيرات والتداعيات والمضاعفات السلبية الناتجة للأسباب الخمسة عشر المذكورة آنفًا في الفصلين الثامن

والتاسع من هذا الكتاب، والتي أدّت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني والمالية العامة وزيادة هشاشتهما بما أصبح يسهم في تأبيد العجز المالي وفي زيادة حجم الدين العام، فقد كان أيضًا للأسباب العشرة المبينة أدناه، التي سادت خلال العشرية الثانية من هذا القرن، تأثيراتها السلبية الإضافية، كما يلي:

1. **تفاقم التوسّع غير المدروس في حجم الدولة اللبنانية، وكذلك في زيادة حجم الإنفاق العام، بما في ذلك ازدياد حجم الإنفاق الإرضائي، أو زيادة مبالغ التزامات الدولة وأعبائها. ومن ذلك، وعلى الأخصّ، كان الإقرار غير المتبصّر لسلاسل الرواتب والمعاشات التقاعدية في العامين 2011 و2012، وكذلك بعدها في العام 2017**؛ وذلك بعد أن فشلت الجهود التي بذلْتُها بصفتي نائبًا ورئيس كتلة المستقبل في البرلمان اللبناني على مدى السنوات 2011–2017، وبذلها آخرون معي على قلتهم من أجل الحض على ممارسة المزيد من التبصر قبل إقرار تلك السلاسل، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الداعية إلى عدم إقرارها بالحجم المضخم الذي أصبحت عليه، ولاسيما إذا لم تواكبها الإصلاحات التي تسهم في تحسين وترشيد وترشيق الدولة والإدارة العامة في لبنان بجميع أسلاكها وأجهزتها. وهي الإصلاحات التي استمرت الحكومات ومعظم السياسيين اللبنانيين في التمنع عن إقرارها. كذلك، من دون اعتماد أي من الإجراءات والتدابير الإيرادية الإضافية الضرورية لتعزيز أوضاع الخزينة العامة وضبط إيراداتها لمواجهة الأعباء الكبرى التي سوف تترتب على إقرار تلك السلاسل[37].

(37) **لقد أُقرّت تلك الزيادات في خضم التفلّت الحاصل، ولاسيما في ضبط إدارة إيرادات الجمارك العامة وإيرادات إدارة الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من المصادر الإيرادية للخزينة اللبنانية.**

كذلك في خضم التضييع والهدر المريب لحقوق الخزينة من إيرادات وزارة الاتصالات، ولاسيّما في ما يخصّ ما نجم عن التعديلات غير القانونية والمريبة التي أقدم عليها وزير الاتصالات نقولا صحناوي في العام 2012 بتغيير طبيعة العقد الموقّع مع شركتيْ الهاتف الخلوي بحيث أصبحت كلفة المصاريف التشغيلية للشركتين تقع على عاتق الدولة اللبنانية بدلاً من أن تظل كما كانت في السابق على عاتق الشركتين المشغّلتين. ذلك أنّ الاتفاق الأساس الموقع مع هاتين الشركتين، كان يحدد رسمًا معينًا تتقاضاه كل شركة عن كل اشتراك في خطوط الشبكة الهاتفية التي تتولى إدارتها، على أن تتحمّل كل شركة في مقابل ذلك جميع المصاريف التشغيلية، ودون أي استثناء. ذلك التغيير الذي أحدثه الوزير نقولا صحناوي في طبيعة العقد الموقع مع الشركتين أدى الى تغوّل كل من الإدارتين، وبإيعاز من المسؤولين في وزارة الاتصالات، ولأسباب سياسية زبائنية، في زيادة اعداد الموظفين دون أية روادع. كذلك في ترتيب أعباء مصارفات كبيرة كإنفاق استثماري، وأيضًا في احداث مصاريف تشغيلية كبيرة وغير مبررة أصبحت تقتطع جزءًا كبيرًا من تلك الإيرادات المحققة. ذلك بما أصبح يحمل الخزينة اللبنانية مبالغ طائلة، وبالتالي يُضَيّعُ ولايزال يُضَيَّعُ على خزينة الدولة اللبنانية قسمًا كبيرًا من تلك الإيرادات التي كان يجب أن تكون من حصة الخزينة اللبنانية. وللدلالة على ذلك الهدر الكبير الحاصل، فإنّه من المفيد مراجعة الملحق رقم-15- ص 672 وما بعدها، وقراءة التحولات الخطيرة التي تبيّنها الجداول والرسوم البيانية المقارنة المتعلقة بالتدني الكبير الحاصل في مبالغ الإيرادات الصافية للخزينة اللبنانية.

تجدر الإشارة إلى أن تلك التعديلات غير القانونية على طبيعة العقد مع الشركتين كانت موضوع مساءلة في مجلس النواب لم تفض إلى أي نتيجة بسبب الانقسامات السياسية الحادة المعروفة، ولاسيما في المرحلة التي تولى فيها الوزارة الوزير بطرس حرب، الذي حاول ولم ينجح في إعادة العمل بالاتفاق القديم مع الشركتين. وذلك على الرغم من أن تلك التعديلات أدّت إلى تحميل الخزينة مبالغ طائلة كبيرة كان من الممكن تجنبها في حينه، والتي من الواجب الآن المبادرة والمسارعة فورًا إلى تفاديها وتقليصها ومساءلة من تسبب بها.

تجدر الإشارة إلى أني كنت قد تطرقت لهذه المسألة أكثر من مرة في مجلس النواب، كان آخرها في الكلمة التي ألقيتها في الجلسة النيابية التي عقدت في 2018/03/28، والتي كانت مخصّصة لمناقشة وإقرار قانون الموازنة العامة للعام 2018، حيث أشرت إلى ما حصل من "**تعديل شروط عمل شركتي MIC1 وMIC2 لإدارة الهاتف الخلوي، حيث جرى إعادة المسؤولية في تحمل الأكلاف التشغيلية في هاتين المؤسستين اللتين تتوليان إدارة هذا المرفق لتكون تلك الأكلاف على حساب الدولة وليس على حساب الشركتين. ذلك كان القصد منه فتح باب لا يغلق للتوسع في الانفاق الجاري دون حسيب أو رقيب أو حدود؛ وهو الأمر المشكو منه حتى اليوم. هذا قد أدى من جهة أولى إلى أضرارٍ وتفريطٍ بالصالح العام والمال العام، ومن جهة أخرى فإن ما يرشح من معلومات حول أداء هذا القطاع الحيوي والهام يبين الفشل الذريع الذي أصبح يطيح بهذا**

والحقيقة، انّ الضغوط الشعبوية مورست آنذاك على الحكومة والنواب لإقرار الجزئين الأول والثاني من هذه السلسلة، والتي تمّت ممارستها بعد ذلك لإقرار الجزء الثالث من مشروع السلسلة بالطريقة والمبالغ الكبيرة التي تحتويها، ولاسيما بسبب اقتراب موعد اجراء الانتخابات النيابية في العام 2018، وحيث رتَّبت السلسلة بأجزائها الثلاثة أعباء إضافية على كاهل الخزينة اللبنانية، التي كانت تنوء أصلاً بما تتحمله من أعباء لا قبل لها بها، فكيف يكون الأمر بعدها.

يحضرني في هذا السياق، ما قلتُه في مقدمة الكلمة التي القيتها في الهيئة العامة لمجلس النواب في 2017/03/15، والتي حذَّرت فيها من التداعيات التي سوف تترتب على إقرار الجزء الثالث من تلك السلسلة (من المفيد مراجعة الفصل الرابع من هذا الكتاب الذي يبحث في التوسع الكبير في زيادة حجم الدولة وزيادة حجم الإنفاق العام):

"**دولة الرئيس،**

ربما تكون هذه الجلسة من أهم وأخطر الجلسات التي يعقدها المجلس النيابي؛ وهي المخصصة لبحث سلسلة الرواتب الجديدة للعاملين في الدولة اللبنانية والتي ينبغي ان يتلازم إقرارها مع إقرار مجموعة من الإجراءات والقوانين الإصلاحية وكذلك مع الإجراءات التي تؤمن إيرادات إضافية وجديدة للخزينة اللبنانية".

المؤسف، أنّ ما حذّرت منه واشترطت وجوب إقراره بالتلازم مع إقرار تلك الزيادات لم يحصل بل حصل عكسه. إذ كانت الأعباء الحقيقية لتلك السلاسل بأجزائها الثلاثة تتعدى ضعف المبلغ الذي تحدث عنه وزير المالية. هذا فضلاً

القطاع مما أصبح يجعله غير قادر على متابعة مسيرته في خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني ولا أن يشكل ويستمر مصدرًا ماليًا مهمًا للخزينة العامة. من المفيد العودة إلى الملحق رقم 15 لتبين التطورات السلبية التي طرأت على هذا القطاع وتداعيات ذلك كله على الاقتصاد الوطني والمالية العامة للدولة اللبنانية.

عن أنّ إقرارها – وكما سبق القول – لم يترافق مع أي جهد إصلاحي حقيقي يسهم في خفض وضبط الإنفاق، أو يسهم في ضبط وزيادة إيرادات الخزينة. ذلك ما أدى إلى زيادة مبالغ العجز في الموازنة، ومما أصبح يسهم في زيادة حجم العجز في الخزينة، وبالتالي في تضخيم حجم الزيادة على الدين العام (راجع الملحق رقم –10– ص 601 وما بعدها المتعلق بالكلمة التي أدليت بها في تلك الجلسة المخصصة لإقرار السلسلة في 2017/03/15).

المشكلة في تلك السلسلة انها اقرت في غياب تقديرات حقيقية وموضوعية لتلك الكلفة الإضافية، إن لجهة تحديد كامل كلفتها بشكل صحيح ودقيق، أو لجهة عدم تأمين الإيرادات المالية اللازمة والملائمة بطبيعتها وديمومتها لتغطية ذلك الإنفاق الإضافي الكبير. ذلك كان يحصل فيما كانت تزداد حدّة التفلّت في ضبط إيرادات الخزينة اللبنانية من جهة أولى، ويزداد من جهة ثانية حجم الاستعصاء على الإصلاح بشتى وجوهه. ذلك ما أدى بالتالي إلى تصاعد مبالغ العجز السنوي في الموازنة العامة وفي الخزينة العامة، وبالتالي إلى التسبب بزيادة كبيرة في حجم الدين العام.

2. **الزيادة الكبيرة في مبالغ العجز السنوي وفي حجم الدين العام (راجع الرسم البياني رقم ستة ورقم سبعة) في الوقت الذي كان يتضاءل وينعدم النمو الاقتصادي،** مما أدّى إلى تفاقم زيادة نسبة الدين العام إلى حجم الناتج المحلي (وهو ما يبينه الرسم البياني رقم ثلاثة عشر).

3. **المشكلات المستجدّة واللاحقة للتأخّر في انتخاب رئيس الجمهورية لقرابة سنتين ونصف السنة أي منذ انتهاء ولاية الرئيس سليمان في 2014/05/24، وحتى انتخاب الجنرال عون في 2016/10/31، بتأخير لمدة ثلاثين شهرًا. وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل زاد من حدّته ما كان عليه التأخر في تأليف**

الحكومات الثماني التي تألفت منذ العام 2009 وحتى العاشر من أيلول/سبتمبر عام 2021؛ وذلك لأكثر من 48 شهرًا، أي لأكثر من أربع سنوات (راجع نماذج التعطيل الستة المبينة آنفًا في هذا الكتاب). ذلك مما أصبح يعني أنّ التعطيل والارتباك الفعلي لعمل الدولة خلال تلك الفترة الممتدة لحوالى إحدى عشرة سنة كان لأكثر من نصف تلك المدة. ولقد نتج عن ذلك التلكؤ والارتباك ازديادٌ في حدّة حالات المراوحة والتعطيل والفيتوات المتبادلة في تأليف الحكومات. وبعد ذلك ما نتج عن طريقة ممارسة تلك الحكومات لأعمالها وسط تبادل الشروط التعجيزية بين الفرقاء السياسيين، وفي عرقلة التوصل إلى اعتماد المخارج الصحيحة للمآزق المتناسلة. ذلك كلّه ما أصبح ينهك الدولة اللبنانية ويفاقم من وهنها وضعفها وقلّة مناعتها، وما تمخّض عنه بعد ذلك من انهيارات في مستويات الثقة لدى المواطنين بالدولة اللبنانية والمنظومة السياسية اللبنانية، وكذلك في تدهور تدريجي كبير في الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

4. **التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي ابتداءً من مطلع العام 2011 حتى نهاية العام 2019؛** وهو ما يتبين من الرسم البياني رقم-12-، والذي أصبح يتراوح في الإجمال ما بين 2+ و2- بالمائة؛ وذلك بعد فترة نمو غير مسبوقة حظي بها لبنان خلال السنوات 2007-2010.

5. **العُجوز الكبيرة المتوالية والمتزايدة في ميزان المدفوعات ابتداء من العام 2011 وحتى العام 2019، والتي زاد مجموعها عن حوالى 17500 مليون دولار**[38]**. يضاف إلى ذلك العجز المحقق**

(38) بالمقارنة يبلغ مجموع حجم الفائض في ميزان المدفوعات الذي تحقق للبنان على مدى السنوات 2005-2010 أكثر من 20,3 مليار دولار (أنظر الرسم البياني رقم-14- ورقم-16- المشار إليهما آنفًا).

في هذا الميزان في العام 2020 والبالغ قرابة 10600 مليون دولار. ذلك مما ضاعف الصعوبات في تمويل استحقاقات الدين العام اللبناني وتمويل كلفة خدمته.

6. **التراجع الكبير في سلطة وهيبة الدولة اللبنانية والتطاول عليها، والحؤول دون ممارستها لسلطتها ولقرارها الحر في ظلّ الطغيان المتعاظم والمستحكم لسلطان الدويلات الطائفيّة والمذهبيّة والميليشياويّة، وفي مقدمها سلطان حزب الله** المستند إلى سلاحه وانتشاره على معظم المناطق اللبنانية، وعلى جميع مرافق الدولة اللبنانية الشرعية كافة، وتسلطه على قرارها الحر في الداخل والخارج، مستقويًا بدعم كامل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

7. **الانعكاسات السلبيّة للأحداث المدمّرة التي عصفت بسوريا والمنطقة العربية، والنتائج الخطيرة التي نجمت عن اشتداد موجات النزوح السوري إلى لبنان.**

8. **اشتداد حدة المشاحنات والخلافات السياسية الداخلية، كما واشتداد انعكاسات الانقسامات والخلافات بين المحاور الإقليمية والدولية على الداخل اللبناني،** وتحديدًا ما أسهم فيه تورط حزب الله اللبناني منذ مطلع العقد الثاني من هذا القرن في الصراعات الدائرة في المنطقة، ولاسيما في سوريا والعراق واليمن والكويت. ذلك ما كان يتسبب بصدمات وارتجاجات داخلية خطيرة تزيد من هشاشة الأوضاع العامة وهشاشة الاقتصاد اللبناني وماليته العامة. وهي التي كانت تؤدي بالتالي إلى تحميلهما أعباءً جسيمة لا يستطيع الاقتصاد الوطني ولا ماليته العامة تحملها، وبكونها أصبحت ترتّب أيضًا أعباءً وأكلافًا كبيرة ومرهقة على خزينة الدولة اللبنانية، ولدى القطاع الخاص، وتحدّ من ديناميتهما

وإنتاجيتهما. ذلك مما أصبح يؤدي إلى إفقاد الاقتصاد اللبناني جزءًا هامًا من ميزاته التفاضلية في الداخل اللبناني وكذلك في الخارج.

9. **تصاعد حدّة المناكفات الداخلية والاختلالات المتعاظمة في التوازنات الداخلية، وكذلك تصاعد حدّة الاختلالات في سياسات لبنان الخارجية نتيجة اتّساع رقعة تورط حزب الله في صراعات المنطقة،** والتأثيرات السلبية لذلك على لبنان، بما أدّى إلى انحسار كبير في ثقة المجتمعين العربي والدولي بالدولة اللبنانية وبالاقتصاد اللبناني والمالية العامة اللبنانية.

10. **المضاعفات الناتجة عن الاختلالات في التوازنات الإقليمية، ما أدّى إلى مفاقمة انحراف السياسة الخارجية اللبنانية عن السياسة المستقرة التي درجت على اعتمادها** في أن تظل بعيدة عن الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية. إذ أصبحت سياسة الحكومة اللبنانية المنحازة إزاء الصراعات والمحاور الإقليمية ترخي بثقلها الكبير على لبنان واقتصاده الوطني وماليته العامة.

في ضوء ما تقدّم، تبيّن الجداول المدرجة لاحقًا والرسوم البيانية ذات الأرقام ستة إلى ستة عشر المشار إليها آنفًا، التطورات التي حصلت على المؤشرات الاقتصادية والمالية العائدة للسنوات السبع والعشرين الماضية، أي منذ مطلع العام 1993 وحتى نهاية العام 2019. وهي المؤشرات التي تبين تصاعد حجم العجز السنوي في الخزينة العامة، وتصاعد حجم الزيادة السنوية المستمرة في حجم الدين العام، الذي كان قد بلغ مجموعه في نهاية العام 1992 ما يعادل الثلاثة مليارات دولار أميركي، والذي أصبح يزيد مجموعه عن 91 مليار دولار أميركي في نهاية العام 2019.

هذا النمط المستمر في تحقق الزيادة السنوية على حجم الدين العام اللبناني، والذي انطلق مع بداية الحروب الداخلية اللبنانية منذ العام 1975، واستمر بعدها وحتى الآن دون أية انقطاع على مدى ستة وأربعين عامًا متواصلة نتيجة استمرار وتفاقم جملة الأسباب والعوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والإدارية بشكل أو بآخر، الداخلية منها والخارجية، هو الذي حتَّم حصول ذلك الازدياد المطَّرد في حجم الدين العام، والذي يظهر الرسم البياني رقم–2– مجموعَه التراكمي.

كذلك، فإنّ الرسوم البيانية ذات الأرقام 8، 9، 10، 11 تحديدًا تبيّن التطورات الحاصلة على المعدلات المقارنة لأسعار الفائدة على سندات دين الدولة اللبنانية لمدة ثلاثة أشهر، وستة أشهر، وتسعة أشهر وسنة وسنتين على مدى السنوات 1992–2019. إذ إنّ أسعار الفائدة خلال سنوات تلك الحقبة الزمنية الطويلة كانت تشهد أحيانًا تقلبات وقفزات واسعة بفعل استمرار الصدمات والاحداث والاحتقانات السياسية الداخلية التي كانت تعصف بلبنان وما كان ينتج عنها من تأثيرات سلبية على الأوضاع العامة، ولاسيما الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية، مضافًا إلى ذلك ما كانت تحملها معها الصدمات الخارجية التي كانت تصيب بانعكاساتها وتضغط بوطأتها وأعبائها على تلك المؤشرات من جهة، وعلى لبنان واللبنانيين من جهة أخرى. ومن ذلك ما كانت تتسبب به تلك العوامل من تقلبات حادة بسعر الفائدة على مختلف استحقاقات الدين العام اللبناني، والتي كانت جميعها تتسبب بدورها بزيادة حجم العجز السنوي، وبالتالي في زيادة حجم الدين العام.

كذلك تبين تلك الرسوم البيانية كيف بدأت أسعار الفائدة بالعودة إلى الارتفاع في العام 2018 مع تدهور مستويات الثقة لدى اللبنانيين بالدولة اللبنانية وبالمنظومة السياسية. وهي التي أدّت إلى انقطاع الأمل لدى اللبنانيين

بإمكانية إجراء وتطبيق الإصلاحات التي طال انتظارها، والتي بالفعل يحتاجها لبنان على أكثر من صعيد ليخرج من أتون المآزق التي أصبح بداخلها. ويتبين من ذلك كيف أدّى إقرار مجلس النواب للجزء الأخير من سلسلة الرواتب والأجور في العام 2017 وكذلك من دون أية إصلاحات إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الإضافي الذي أمْلتْهُ الضغوط الشعبوية على أعتاب الاستحقاق الانتخابي في العام 2018، والذي أسهم في زيادة حدة الضغوط السلبية على المالية العامة وعلى الاقتصاد اللبناني.

كذلك يبيّن الرسم البياني رقم اثني عشر التقلبات الواسعة والحادة الطارئة على نسب نمو الناتج المحلي من العام 1993 وحتى العام 2019، والتي تعكس حدّة التطورات والاحداث والصدمات السياسية الداخلية. ومن ذلك ما كان نتيجة التراجع الكبير في سلطة الدولة اللبنانية وانحسار سيادتها على أراضيها ومرافقها. وهو الأمر الذي فاقمته التأثيرات والانعكاسات الناتجة عن الصدمات الخارجية التي كان يتعرّض لها لبنان خلال تلك الفترة.

ويتبيَّن من ذلك أيضًا كيف تعرضت نسب النمو الاقتصادي لانخفاض كبير بعد اعتذار الرئيس رفيق الحريري عن تأليف الحكومة في العام 1998، وكيف استعادت تلك النسب زخمها بعد عودة الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة في العام 2000، وكيف بدأ لبنان يلمس من جديد النتائج الإيجابية التي تحققت بنتيجة الدعم الذي حصل عليه بعد نجاح انعقاد المؤتمرين الدوليين لمساعدة لبنان (باريس–I وباريس–II)[39]، وكيف أصيب لبنان بعدها بنكسة كبيرة وخطيرة على أثر اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في العام 2005.

(39) راجع الملحق رقم-17- ص 703 وما بعدها، بشأن مؤتمري باريس الأول والثاني لدعم لبنان والدروس المستفادة.

كذلك يتبين ما حصل عقب الاجتياح الإسرائيلي في العام 2006، وكيف استطاع لبنان بعدها أن يستعيد زخم واستدامة النمو الاقتصادي خلال السنوات 2007–2010، حيث حققت تلك النسب تحسنًا كبيرًا بسبب نجاح مؤتمر باريس–III [40]. وما نجم عنه من تحسّن في مستويات الثقة. فلقد قفزت معدلات النمو الاقتصادي المحققة في لبنان وعلى مدى أربع سنوات متوالية لتسجل أعلى نسب نمو في تاريخ لبنان الاقتصادي بعد اتفاق الطائف. ولقد حصل ذلك بسبب استمرار عامل الثقة الذي أمّنته تلك الحكومات، بالرغم من المشكلات السياسية الهائلة التي عصفت بلبنان آنذاك لتنهار بعدها، وابتداءً من العام 2011، بنتيجة جملة من الأسباب والعوامل الداخلية، والتي كان في بدايتها الانقلاب على حكومة سعد الحريري بذلك الشكل غير المسبوق، والذي أدّى إلى ذلك الاختلال الكبير في التوازنات الداخلية الدقيقة، وكذلك الاختلال في التوازنات المتعلقة بسياسة لبنان الخارجية.

كذلك يتبين من تلك الرسوم البيانية، كيف أصبحت معدلات النمو تحقق انخفاضًا يفوق كل تصور منذ العام 2019 مع بداية مسلسل الانهيارات الاقتصادية والمالية والنقدية.

ويبرز الرسمان البيانيان رقم–12– و–13– تلك التطورات السلبية التي بدأ يتعرّض لها الاقتصاد اللبناني، ولاسيما لجهة عودة ارتفاع نسبة مجموع الدين العام إلى حجم الناتج المحلي، التي كانت قد بدأت تتصاعد منذ العام 1993 لتعود إلى الانخفاض ابتداءً من العام 2007 وحتى العام 2012 نتيجة المفاعيل الإيجابية لمؤتمري باريس–II وباريس–III، ونتيجة للإصلاحات التي جرى تطبيقها آنذاك، ومن ثمّ لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع من جديد منذ العام 2013 بنتيجة تعطيل وتوقف تلك المسيرة الإصلاحية.

(40) راجع الملحق رقم-20- ص 778 وما بعدها، بشأن مؤتمر باريس–III لدعم لبنان والدروس المستفادة.

من أهم ما يلفت الانتباه لدى تفحص تلك الرسوم البيانية فيما خصّ المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية على مدى تلك السنوات، ما كانت تتسبب به تلك الصدمات والتطورات السلبية من تقلبات حادة على معدلات النمو الاقتصادي، وما تسببت به من زيادات على مبالغ العجز السنوي في حساب الخزينة، وبالتالي على حجم الدين العام الإجمالي، وفي زيادة نسبته إلى مجموع الناتج المحلي المحقق على مدى تلك السنوات. وهي التي تظهر الانعكاسات والتداعيات التي كانت تحملها معها الأحداث والخلافات والتشنجات والصدمات السياسية الداخلية، وأيضًا ما يعود إلى التأثيرات الكبيرة التي كانت تحملها معها القبضة المتعاظمة لحزب الله على الدولة اللبنانية.

لا بدّ من الإشارة إلى أن لبنان استمر يتعرض لسلسلة لا تنقطع ولا تنتهي من الاحداث والصدمات والاستعصاءات على مدى تلك الفترة الزمنية، وإن اختلف اللاعبون أو تعدلت الموضوعات، ولكن بقيت الانقسامات وتعمقت، واستمر اللاعبون المحليون والاقليميون في الإصرار على اختطاف الدولة اللبنانية تحت عناوين ومسميات مختلفة. وهي السيطرة التي أصبحت لا تعني شيئًا للكثرة الكاثرة من اللبنانيين في حمأة اشتداد معاناتهم سوى المزيد من التدمير الممنهج لسيادة لبنان وطبيعته الفريدة، وكذلك لاقتصاده ومؤسساته ومستوى ونوعية عيش أبنائه. وهو الذي أصبح يقابله رفض متعاظم من اللبنانيين لتلك العناوين المدّعاة من قبل تلك الأحزاب من أنها تعمل من أجل التحرير أو من أجل خدمة مصالح اللبنانيين، بينما تبين النتائج الحاصلة على أرض الواقع عكس ذلك تمامًا. إذ أصبح واضحًا للكثرة الكاثرة من اللبنانيين أن الهمَّ الحقيقي الأوحد لتلك الأحزاب ليس سوى الاحتفاظ بمكاسبها وبسلطتها وتسلطها على اللبنانيين واستتباعهم. هذا علمًا انّ البعض منها يعمل بتوجيه ولخدمة أجندات خارجية، ويستمر في استعمال لبنان ورقة

للابتزاز من أجل تمكين الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تعزيز قدرتها التفاوضية في المفاوضات الخارجية مع الولايات المتحدة. ليس ذلك فقط، بل وأيضًا بما يزيد من هشاشة لبنان وعدم قدرته على الصمود في وجه العدوانية الإسرائيلية.

في المحصلة، فإنّ النتيجة كانت دوما سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع المعيشية للبنانيين. وعليه، فإنّ اللبنانيين أصبحوا يدركون أنهم يدفعون ثمن كل ذلك من دمائهم وأرزاقهم وحرياتهم وطبيعة ونمط ونوعية عيشهم. كذلك يدفعون ثمن تفويتٍ وتبديدٍ وتضييعٍ صارخٍ للفرص المستقبلية التي كان ولايزال يجري تفويتها، بما أصبح يتعذّر على اللبنانيين أن يحلموا بوطنٍ ينعمون فيه بمستقبل آمن وزاهر ومتطور.

استمرار المشكلات والضغوط المتكاثرة التي كانت تفرضها طبيعة الصدمات الداخلية والخارجية لم يدفع تلك الحكومات والمجالس النيابية ولا المنظومة السياسية القائمة إلى التغيير والارتقاء بنهجها وأساليبها لتكون في مستوى التحديات الوطنية والسياسية الكبرى التي أصبح لبنان في خضمها وفي مواجهتها. على العكس من ذلك، فقد استمرّ الاستعصاء على الإصلاح والتمنع عن اجراء المعالجات، وبالتالي لم تبادر الحكومات اللبنانية ولا وزارة المالية ولا المجلس النيابي إلى التصدي والتعامل بكفاءة واقتدار مع تداعيات التردي التي بدأت تبينه تلك المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية السلبية، وبالتالي عدم القيام بالجهد اللازم لضبط وترشيد الإنفاق، بما يعني عدم المبادرة إلى اعتماد وتطبيق السياسات والإجراءات والأدوات المالية اللازمة لاحتواء ذلك التردّي المتعاظم في تلك الأوضاع، ولاسيما للحدّ من النزف الكبير الذي تتعرض له المالية العامة جرَّاءَ مشكلة الكهرباء المزمنة.

وبدلاً من تنفيذ المطلوب المتوجّب في إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية، فقد لجأت الدولة اللبنانية، ولاسيّما خلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، بمعرفة وتعاون مصرف لبنان، إلى أدوات السياسة النقدية كسبيل أوحد في معالجة شكلية وسطحية للمعضلات التي كان يواجهها لبنان. وهو إجراء لم يحقق النجاح المطلوب في إجراء المعالجات السليمة والكاملة والدائمة لذلك الاهتراء والانهيار المتمادي في الأوضاع العامة من وطنية وسياسية واقتصادية ومالية ونقدية وإدارية.

الحقيقة المريرة، أنّ تلك المشكلات الكبرى التي استحكمت بالبلاد كانت تفترض في المبدأ أن تكون تلك المعالجات نتيجة تنسيق وثيق وتناغم دقيق بين مجموعة السياسات الوطنية والسياسات الداخلية والسياسات الخارجية من جهة أولى، وكذلك ما بين مجموعة من السياسات الاقتصادية والإدارية والمالية والاجتماعية والنقدية من جهة ثانية، الأمر الذي لم يكن ليتوافر دائمًا قبل ذلك، وحتمًا لم يتوافر خلال هذه العشرية الأخيرة.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ المصارف اللبنانية، ونتيجة الإغراءات الكبيرة التي قدمها البنك المركزي لها بالنسبة للفوائد المرتفعة، وكذلك بسبب الضغوط غير المباشرة التي مارسها عليها البنك المركزي، قد عمدت في النصف الثاني من هذا العقد إلى تحويل معظم سيولتها من الخارج إلى ودائع لدى مصرف لبنان، الذي كان يستخدم معظمها بدوره في تمويل العجز المتزايد لدى الخزينة العامة. ذلك مما أدى إلى انخفاض حجم السيولة الجاهزة لدى تلك المصارف إلى معدلات متدنية وخطيرة للغاية؛ وهو ما أوقعها في مخالفة ابسط القواعد المصرفية الأساسية لجهة احترام قواعد الحيطة والتحسب بتنويع استثماراتها وتوزيع مخاطرها.

وبسبب من ذلك كلّه، فقد أصبحت المصارف – ومعها مُودِعوها – محكومة من قبل المصرف المركزي الذي أصبح المدين الأكبر عند تلك المصارف، والذي كان بدوره يقرض تلك الأموال للخزينة اللبنانية التي كانت تنفق من دون تبصر وتحسب وكذلك من دون موازنات مقرَّة من مجلس النواب الا ابتداء من العام 2017[41].

الحقيقة أنّ المصرف المركزي، وعبر أدواته النقدية كان يقوم بالدور البديل، ولكن القاصر عما كان لزامًا على الحكومة اللبنانية ووزارة المالية، وكذلك

(41) لقد كان من أطرف وأغرب وأعجب ما سمعت، ما قاله الوزير السابق النائب ورئيس كتلة التيار الوطني الحر جبران باسيل للقناة التلفزيونية الدولية CNN بتاريخ 2019/01/23. فما قاله الوزير جبران باسيل يمثل قمة الصلف والاعتداد بالنفس والاعتزاز بالإثم والمخالف للدستور: "علينا تعليمهم (إنجلترا والولايات المتحدة)، كيفيَّة إدارة دولة من دون موازنات عامة، تكون قد أقرتها مجالسها النيابية"، عازيًا ذلك إلى الميزة التي يتمتع بها لبنان بأنه: "قادر على أن يتأقلم مع كافة الأوضاع"، ولاسيما أنّ لبنان كان قد أقدم - وعمليًا - على ارتكاب خطيئة كبرى بكونه لم يقر موازناته العامة لأحد عشر عامًا على التوالي (2006-2016). هذا النسق من التخلف والتقصير الحكومي والنيابي وكذلك العناد المتمادي، هو الذي أسهم فيه وأكّده نواب ووزراء التيار الوطني الحر لجهة الاستمرار في الاستعصاء على الإصلاح، والتمادي في التدمير المنهجي للعمل الحكومي، ولاسيما في تبرير الامتناع عن إقرار الموازنات العامة لتلك المدة الطويلة. وهم مهدوا عمليًا لذلك عبر إطلاق جرثومة القيود الافتتاحية للعام 1993، وبالتالي تبرير ذلك بعدم إنجاز تدقيق قطوعات حسابات الموازنات العامة للسنوات 1993-2003، وهو ما كان بإمكانهم التشديد عليه والدفع باتجاه إنجازه من قبل ديوان المحاسبة دون أن يتسببوا بتعطيل عملية إقرار الموازنات العامة للسنوات 2006-2016.

من المعيب أن ترتكب هذه الخطيئة الفادحة، ولهذه المدة الطويلة، والتي أصبح يجاهر ويتفاخر بها جبران باسيل، جريًا على ما قاله الشاعر أبو نواس: "ألا فاسقِني خمرًا، وقل لي هيَ الخمرُ، ولا تسقني سرًّا إذا أمكن الجهرُ".

كذلك، ومن جهة أخرى، فهم قد عارضوا وتصدوا للمشروع الذي أرسلته حكومتي الأولى لإخضاع كل ما يمت للمال العام بصلة، وابتداءً من العام 1989، للتدقيق المحاسبي الذي تتولاه مؤسسات التدقيق الخارجي الحيادي (External Audit)، والذي يجب أن يتم استنادًا إلى القواعد الدولية للتدقيق.

في هذا الصدد، من المفيد العودة إلى الكتاب الذي أصدرته مؤخرًا تحت عنوان: "المالية العامة للدولة: بين التسييس والتضليل" الذي يتناول هذه المسائل بالتفصيل.

المجلس النيابي أن يقوموا به من خلال الالتزام بإجراء الإصلاحات المالية اللازمة وعلى مختلف الأصعدة لخفض العجز في الخزينة واستعادة النهوض الاقتصادي اللبناني.

للأسف، الذي حصل، وبدلاً من أن تقوم الحكومة اللبنانية، وبالتعاون مع المجلس النيابي على إجراء المعالجات الوطنية والسياسية، وكذلك إجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، فإنها لجأت إلى الاستعانة وعبر مصرف لبنان بوسائل نقدية لتعزيز صافي احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة الذي كان قد تحوّل إلى سلبي ابتداء من العام 2015، تلك الوسائل المصطنعة التي لم يكن من الحكمة ولا من المقبول اللجوء إلى القيام بها منفردة في المبدأ أولاً، وبتلك الشروط والقواعد والضوابط ثانيًا، لمعالجة المشكلات الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والإدارية المستعصية والمستفحلة. بعبارة أخرى، فقد استعمل المصرف المركزي تلك الأدوات النقدية لمعالجة تلك المشكلات؛ وهي الأدوات النقدية التي لا تمثل ولا تقدم العلاج الصحيح والضروري لذلك الكمّ الكبير من المشكلات المزمنة والأمراض المستشرية والمستعصية. إذ إنّ تلك الأدوات النقدية وبالإضافة إلى كلفتها الباهظة لم تكن سوى وسائل وعلاجات موضعية ومؤقتة ومحدودة لا تسمن ولا تغني من جوع إذا استعملت منفردة. وبالتالي، فقد أدّت تلك الوسائل إلى تغطية تلك المشكلات الهيكلية بعلاجات ظرفية ومؤقتة. إلاّ أنه، وكما كان متوقعًا، ما لبثت تلك المشكلات أنْ آلت إلى الانفجار الذي شهده اللبنانيون ولا يزالون يعانون ويأنون منه، وبشكل مباشر منذ بداية الفصل الرابع من العام 2019.

المؤشرات المالية والنقدية التي تظهرها الجداول الرقمية خلال العشرية الثانية من هذا القرن تبين بوضوح كيف عادت الفوائد على أدوات الدين العام

اللبناني إلى الارتفاع، مع ما أصبحت ترتبه من أعباء إضافية على مبالغ العجز في الموازنة والخزينة، وبالتالي ما سببته وتتسبب به من زيادات مطَّردة في حجم الدين العام.

وعلى ذلك، فقد عانى لبنان في تلك الفترة، ولا سيما خلال العقد الثاني من هذا القرن، من هشاشة متزايدة في اقتصاده وتدهور كبير في ماليته العامة، ومن عجز مزمن وخطير في ميزان المدفوعات، ومن تحول صافي احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة إلى سلبي ابتداء من العام 2015 (أنظر الرسم البياني رقم–16) نتيجة الانحسار الكبير في مستويات الثقة بالدولة والحكومة اللبنانية، وبعد ذلك برئيس الجمهورية والمنظومة السياسية ككل.

لم تقتصر معاناة لبنان واللبنانيين على تلك الأسباب، بل ازدادت معاناتهم من التوترات الجيوسياسية التي أسهم حزب الله فيها، وبشكل أساس بتدخله في الصراعات الدائرة في سوريا والعراق واليمن لصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهي الوسائل والأدوات العسكرية التي أصبحت تعتمدها إيران لتغيير وتعديل موازين القوى في المنطقة. ذلك بالإضافة إلى ما يقوم به سلاح حزب الله في لبنان من إخلال بالمعادلات الداخلية الدقيقة.

ما يمكن ملاحظته من هذا الاستعراض السريع لتلك الأسباب الخمسة والعشرين الخطيرة الواردة في هذا الكتاب، وما حملته معها من صدمات عميقة على أكثر من صعيد سياسي واقتصاد ومالي، انها كانت تحصل على شكل نوبات (Episodes)، يتّخذ بعضُها شكل ارتفاعات أو قفزات متعدّدة ولفترات غير قصيرة في معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي في السوق المحليّة.

ومع أنّ الاتّجاه العام لمعدلات الفوائد على الدين العام بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي كان يشير إلى بداية انخفاضها التدريجي على

المدى المتوسط منذ نهاية العام 1992، إلاّ أنّ تلك المعدّلات كانت تتعرّض لطفرات وتقلّبات حادّة بسبب الصدمات السياسية والأمنية التي كان يتلقّاها لبنان بين الحين والآخر. وهي التي كانت تعقبها أحيانًا انخفاضات تدريجيّة وهامة من مثل ما حصل في أعقاب مؤتمري باريس–II وباريس–III، لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع بسبب اشتداد حدّة الخلافات والصراعات والاحتقانات السياسية، ولاسيما في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وهو ما أدّى في محصّلة الأمر، إلى ارتفاع إضافي لمبالغ خدمة الدين العام بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي. ذلك ما كان يسهم، كما سبق القول، في تدنّي معدلات النمو من جهة، وفي مفاقمة العجز المالي السنوي في الموازنة والخزينة، وما يتسبب به من تأثيرات سلبية لجهة ارتفاع مستويات المخاطر على لبنان، وما يحمله معه من انعكاسات وتبعات سلبيّة على حركة الاقتصاد اللبناني وحيويّته ومعدلات نموه.

إنّ قراءة متفحّصة لجميع تلك الأسباب الخمسة والعشرين في مختلف المراحل والفترات تبيّن بشكل واضح الارتباط الوثيق بين جميع تلك الأسباب، وبين تفاقم ذلك العجز السنوي الكبير في الموازنة وفي الخزينة، وبالتالي في زيادة حدّة العجز السنوي في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض حجم التدفّقات المالية إلى لبنان، وتحوّل أرصدة ميزان المدفوعات السنوية من فوائض إلى عُجوز كبيرة ومستمرّة، وفي المحصّلة إلى تسجيل تلك الزيادات الكبيرة على حجم الدين العام.

التقلبات في الأوضاع العامة في لبنان بسبب استمرار تلك المشكلات والمآزق والصدمات خلال العقد الأول من هذا القرن أضيف إليها

مجموعات جديدة من المشكلات والصدمات الضخمة خلال العقد الثاني، وما ترتَّب على ذلك كلّه من تفاقم إضافي للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في ظل استعصاء مخيف ومستمر على الإصلاح. فلقد استمرت المنظومة السياسية في الحكومة والمجلس النيابي في حالة إنكار متعمّد وتلكؤ صارخ، فلم تقم بأي جهد حقيقي وملموس يقيل البلاد من عثرتها ويرشِّد ادارتها لأوضاعها الاقتصادية والمالية والنقدية. فلقد استمرّ التجاهل واللامبالاة في عدم ممارسة الحد الأدنى من التبصر بالمخاطر التي أصبحت تلف لبنان من أقصاه إلى أقصاه، وتصيب بويلاتها الدولة بشتى إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها، والقطاع الخاص بجميع قطاعاته ومؤسساته[42].

في خضمّ ذلك الوضع المتدهور والمأساوي على أكثر من صعيد وطني وسياسي واقتصادي ومالي ونقدي، والذي كانت تشير إليه وتبيّنه وتحذّر منه كل المؤشرات الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والنقدية، انفجر الوضع على قاعدة: "القشة التي قصمت ظهر البعير"، في حادثة رفع رسوم الاتصالات WhatsApp على الأجهزة الهاتفية المحمولة، الأمر الذي أدَّى إلى أن يخرج اللبنانيون الغاضبون في 17 تشرين 2019 ليعبروا بانتفاضة عفوية عابرة للطوائف، وليطالبوا بالتغيير، وليقولوا بوضوح وصراحة إن ثقتهم بالدولة والحكومة والعهد وبرئيس الجمهورية وبالمنظومة السياسية ككل قد انهارت.

الواقع أنَّ تلك المسيرات السلمية التي عبَّر من خلالها اللبنانيون عن غضبهم وثورتهم كانت في حقيقتها ودوافعها العميقة والعفوية ضد ممارسات وتصرفات منظومة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية

(42) لقد عكست مؤسسات التصنيف الدولية بتصنيفها المستوى الائتماني للبنان موقفها التشاؤمي من تلك التطورات السلبية، والتي يبينها الملحق رقم -23- ص .864

التي أرست ثقافة ترتكز على اختطاف اللبنانيين وحبسهم في مربعات انتماءاتهم ما دون الوطنية، بحيث يخيل إليهم أنهم في محابسهم الطائفية والانتماءات المذهبية والزبائنية السياسية لا شيء ينقذهم سوى تلك المرجعيات الطائفية واستمرار ثقافة الولاء للزعيم – وهو أشبه ما يكون بظاهرة (Stockholm Syndrome) – مقابل الحصول على بعض الخدمات الأساسية للمواطن من فرص عمل وتعليم وطبابة وحقوق أخرى؛ وهي الخدمات التي يفترض أن يحصل عليها المواطن من الدولة دون مِنَّة من أحد. ويحلو لي الاستشهاد هنا ببيت للشاعر نزار قباني:

هي هذه الكفّ التي تغتالنا ونُقَبِّلَ الكفَّ التي تغتال

لذلك، فقد عبَّرت تلك الانتفاضة وفي المبدأ، عن محاولة غاضبة وعفوية ووطنية نبيلة من قبل أولئك الشباب الغاضبين لاستعادة القيم الوطنية التي تنبذ الطائفية، وتُعلي قيم المواطنة، وتسعى إلى أن تشارك في بناء دولة مدنية حديثة، تكون سيدة على كامل أراضيها وحدودها، وتكرّس الاحترام للدستور وسيادة دولة القانون والنظام والمؤسسات وتدين الفساد السياسي وتطالب باستقلالية القضاء.

للأسف، لم تستطع تلك الانتفاضة جمع صفوفها وتطوير برنامجها وتوحيد قيادتها من جهة أولى، كما أنها، ومن جهة ثانية، انزلقت نحو رفع شعارات لم تتبصّر بها جيدًا على نسق: "كلن يعني كلن"، وهو الشعار الذي جرى استغلاله من قبل البعض لتجهيل الفعل والفاعل. ذلك مما حرف بوصلة الانتفاضة عن مقاصدها الحقيقية، والتي هي في العمل على استعادة الدولة اللبنانية من خاطفيها، واستعادة الاحترام والاعتبار للدستور ولدولة القانون والنظام والعدالة، بما يضمن كرامة اللبنانيين بشتّى جوانبها. كذلك، ومن جهة ثالثة، فإنها لم تنجح في منع عناصر

مشاغبة من الاندساس في صفوفها، بدفعٍ من بعض الأحزاب والمرجعيات الطائفية والمذهبية والميلشياوية للتخريب على تلك الانتفاضة وتشويه صورتها.

لقد كان ينبغي على أهل الانتفاضة التنبه إلى ذلك، والعمل على نبذ تلك العناصر للارتقاء بالانتفاضة إلى حيث تستطيع أن تكتسب ثقة اللبنانيين، وتتقدم على مسارات تحقيق ذلك التغيير المنشود نحو الدولة المدنية الحديثة والممارسة الديمقراطية الصحيحة.

بعضُ أولئك المندسين كان يعبر بوضوح وصراحة عن انتمائه للثنائي أمل وحزب الله وكذلك للتيار الوطني الحر أو غيرهم ممن كانوا مدفوعين ومصممين على إفشال تلك الانتفاضة. جميع تلك العناصر المشاغبة جرى استغلالها واستعمالها لكي تسيء لتلك الانتفاضة ولتدمر وسط بيروت التجاري الذي ما كفاه ما حاق به منذ العام 1975. للأسف، لقد عمل أولئك المندسون على التنفيس عن أحقادهم تجاه أحد أهم منجزات لبنان ومنجزات رفيق الحريري الاعمارية في بيروت، والذي شكّل في وقت مضى قاطرة توحيد عاصمة لبنان وإعادة توحيد لبنان على قاعدة العيش المشترك وقيمه السامية والفريدة، وكذلك قاطرة التنمية المناطقية في غير منطقة لبنانية.

ولم يكفِ تلك الانتفاضة ما تلقته من تشويه وإساءات تسببت بها تلك العناصر المشاغبة، وإنما فاقم تلك الآثار السلبية ما أسهم به تفشي جائحة الكورونا ابتداء من مطلع آذار/مارس من العام 2020، في تقليل الحماس لدى الكثير من اللبنانيين للانضمام إليها، وإنْ كان الغضب لدى أولئك اللبنانيين مازال يعتمل ويتعاظم في صدورهم.

مرة أخرى، "لا تأتي المصائب والويلات فرادى". فبالإضافة إلى جائحة كورونا التي اصابت لبنان والعاصمة بيروت، كما في كل دول العالم، كانت الجريمة الكبرى التي تمثَّلت بالتفجير المريب الذي أصاب مرفأ بيروت ومدينة بيروت؛ وهو التفجير الذي شكل كارثة مزلزلة لم يسبق لها مثيل في العالم. ذلك التفجير أصاب اللبنانيين وسكان بيروت بما لم تصبهم أي مصيبة من قبل. فخسارة الأرواح ومعاناة الجرحى والخسائر المادية الهائلة، فضلاً عن الاستعصاء على تأليف الحكومة العتيدة أصبحت بمجموعها شاهدة عن مدى قلة الاكتراث من قبل المسؤولين اللبنانيين الذين لا يزالون منشغلين بالتنازع فيما بينهم بشأن حصصهم من كعكة السلطة، بدلاً من العمل على إنقاذ لبنان واللبنانيين. وها هي التحقيقات في جريمة تفجير المرفأ لا تزال تراوح مكانها ولا يعلم اللبنانيون ماذا سينجم عن ذلك، لاسيما وأنّ التحقيقات لاتزال – وعلى ما يبدو – تدور في فلك التركيز على التقصير الإداري والإهمال الوظيفي، وكأنها تتجنب التحقيق في أصل الجريمة المتمثّل بمن كان وراء الإتيان بتلك المواد القابلة للتفجير إلى لبنان، وإنزالها في مرفأ بيروت ولماذا، ومن حرص على بقائها، وغطّى وتغاضى عنها، وسمح باستخراج كميات منها...الخ.

تجدر الإشارة إلى أنّ موقفي كان ومنذ الساعة الأولى إزاء ذلك التفجير الخطير والمريب بضرورة الاستعانة بلجنة تقصي حقائق دولية للتحقيق فيما جرى، ولمعرفة حقيقة وأسباب ما جرى، وبالتالي عدم ترك الأمور لتبت بها الحسابات السياسية الداخلية أو لتحسم بها إملاءات الذين كانوا وراء استقدام تلك الحمولة وإفراغ محتوياتها في مرفأ بيروت، والتصرف بقسم كبير من حمولتها حسب ما تمليه الأغراض التي دفعتهم لاستقدامها إلى لبنان.

موقفي هذا عكسته فورًا في البيان الذي صدر عن رؤساء الحكومة السابقين صباح اليوم التالي (يوم الأربعاء في الخامس من آب/ أغسطس[43]، والذي دعا إلى تأليف لجنة تحقيق دولية أو عربية في الحدّ الأدنى للتحقيق في ملابسات هذا التفجير المريب.

هذا التفجير تختلف التقديرات بشأن حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تسبب بها، لتكتمل الأزمات فصولاً باستقالة حكومة الرئيس حسان دياب، وتعسر تنفيذ مبادرة الرئيس ماكرون واعتذار الرئيس المكلف مصطفى أديب، ثم استعصاء التأليف على الرئيس سعد الحريري بسبب استمرار الخلاف مع رئيس الجمهورية ومن ورائه حزب الله، بشأن القواعد الدستورية الواجب احترامها في عملية التأليف، وكذلك المبادئ التي يجب أن تتألف الحكومة الجديدة على أساسها، حيث يريد الرئيس عون وعدد من الكتل السياسية أن تكون لها حصصها في الحكومة، بينما يطالب اللبنانيون بأن تتألف الحكومة الجديدة على أساس من القواعد التي وضعتها المبادرة الفرنسية، أي أن تكون من الاختصاصيين المستقلين غير الحزبيين وغير المستفزين. وذلك من أجل وقف الانهيار وتفادي الارتطام الكبير. هذا الاستعصاء المزمن والخطير على التأليف الذي أصبح يمارسه رئيس الجمهورية ميشال عون بدعوى تفسيراته للدستور التي لا تقوم على أساس دستوري صحيح، ويتلطى من خلفه حزب الله، الذي استمرّ في التعطيل لإقدار الجمهورية الإسلامية الإيرانية على استعمال مسألة تأليف الحكومة اللبنانية كرهينة في خضم السجال المحتقن والمستمر ما بين إيران والولايات المتحدة؛ وذلك على النسق الذي كانت عليه الحال خلال الفترة

(43) أنظر الملحق رقم-21- ص 856 وما بعدها: بيان رؤساء الحكومة السابقين بشأن تفجير مرفأ بيروت بتاريخ 05/08/2021.

التي كان الرئيس تمام سلام يجري مشاوراته لتأليف حكومته في العام 2013، وحيث استمر في تلك الجلجلة لمدة احد عشر شهرًا قبل أن يأتي الترياق من إيران ليسمح للرئيس سلام بتأليف حكومته.

هذا الوضع المعقد، والذي كان بلا أفق، دفع الرئيس المكلف سعد الحريري إلى الاعتذار بتاريخ 2021/07/14. وبناء على ذلك، فقد تمّ تكليف الرئيس ميقاتي الذي استند في قبوله التكليف على الأسس التي عبّر عنها رؤساء الحكومة السابقون في البيان الذي أصدروه بتاريخ 25/ 2021/07[44]، وفي مواجهة الاستعصاءات والعراقيل وخروقات الدستور في عملية التأليف التي تعرّض لها الرئيس سعد الحريري في سعيه لتأليف الحكومة واضطر إلى الاعتذار.

تجدر الإشارة إلى أنه، وبعد مرور ثلاثة عشر شهرًا على استقالة الرئيس حسان دياب، وبعد اعتذار كل من السيد مصطفى أديب ودولة الرئيس سعد الحريري عن تأليف الحكومة، جرى الإعلان بتاريخ العاشر من أيلول/سبتمبر 2021 عن تأليف الحكومة الجديدة برئاسة دولة الرئيس نجيب ميقاتي. هذه الحكومة الجديدة لم يجرِ تأليفها على أساس القواعد التي ارتكزت عليها المبادرة الفرنسية بأن تتألف من اختصاصيين مستقلين غير حزبيين وغير مستفزين، وإنما جاءت على قاعدة أفضل الممكن، ولكنها بالفعل أقل بكثير مما هو مطلوب للإنقاذ. وبالتالي هي الحكومة التي – وبسبب طبيعة وانتماءات مكوناتها – قد لا تكون قادرة على الصمود في وجه الأعاصير التي يستدعيها عدم توفّر الإرادة الحازمة لديها لاعتماد المعالجات الصحيحة لذلك الكمّ الكبير من المشكلات التي تفاقمت وتعاظمت خلال العشرية الثانية من هذا القرن.

(44) أنظر الملحق رقم-22- ص 860: بيان رؤساء الحكومة السابقين بتاريخ 2021/07/25.

الفصل الحادي عشر:
العوامل الأربعة الرئيسية المباشرة التي أدّت إلى تراكم الدين العام اللبناني والحجم الذي بلغه في نهاية العام 2019

الأسباب الخمسة والعشرون المشار إليها آنفًا، أسهمت إسهامًا أساسيًا في إضعاف الاقتصاد الوطني وزيادة هشاشته، وأدّت إلى تدني معدلات نموه وزيادة حجم العجز في الخزينة، وبالتالي إلى زيادة حجم الدين العام اللبناني الذي بلغ في نهاية العام 2019 ما يقارب 92 مليار دولار؛ وهو الذي أدى إلى مفاقمة نسبة مجموع الدين العام اللبناني إلى حجم الناتج المحلي ليتعدى 170% في العام 2019 وما بعدها.

انطلاقًا من كل تلك المعطيات، لا بدّ من تسليط الضوء على العوامل الأربعة الأساسية التي جرت الإشارة اليها في أكثر من مكان في هذا الكتاب، والتي أسهمت إسهامًا مباشرًا في تراكم الدين العام إلى حدوده الراهنة.

تجدر الإشارة إلى أنّ عاملين من هذه العوامل الأربعة، وهما: حجم الدين القديم والعجز السنوي الناتج عن استمرار معضلة الكهرباء، مضافًا إلى ذلك خدمة دين هذين العاملين، أصبحا يمثلان ما نسبته حوالى 93% من مجموع الدين العام اللبناني كما أصبح عليه في نهاية العام 2019.

I- العامل الأول: خدمة الدين العام القديم

وهو حجم الدين العام المتوجّب على الخزينة اللبنانية كما بلغه في نهاية العام 1992، وكلفة خدمته السنوية وتراكم مبالغه على مدى الأعوام السبعة والعشرين الماضية وحتى نهاية العام 2019.

II- العامل الثاني: دعم مؤسَّسة كهرباء لبنان

وهو يمثل العجز المالي المزمن الذي تتحمّله الخزينة اللبنانية بدعمها لمؤسّسة كهرباء لبنان، وكلفة خدمة الدين الناجم عن تراكم ذلك الدعم وحتى نهاية العام 2019.

III- العامل الثالث: زيادة حجم الدولة وزيادة حجم الإنفاق

وهو الذي نجم عن التوسّع الكبير في زيادة حجم الدولة اللبنانية، وفي زيادة حجم الإنفاق العام الجاري ومجموع العجز السنوي المحقق في حساب الخزينة الناجم عن ذلك.

IV- العامل الرابع: سياسة الاستقرار النقدي

وهي الكلفة المالية المتكابدة، والتي ترتبت بنتيجة الالتزام بسياسة الاستقرار النقدي، أي في الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار الأميركي، وكلفة معالجة التقلّبات الحادّة في أسعار الفائدة على الدين العام للخزينة اللبنانية، من أجل الإسهام في تعزيز الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية في مواجهة طغيان العوامل السياسية الداخلية والخارجية، وكذلك في مواجهة الأوضاع والظروف الاقتصادية والمالية غير المؤاتية.

استنادًا إلى ما تقدم، تبيّن الجداول رقم 1 و2 و3 و4 والجدول التفسيري رقم 5، حقيقة ما حصل خلال مختلف تلك المراحل، وما أصبح عليه الدين العام اللبناني حتى نهاية العام 2019.

الفصل الثاني عشر:
العامل الأول – حجم الدين العام المتوجّب على الخزينة اللبنانية في نهاية العام 1992 وكلفة خدمته السنوية، وتراكم مبالغه على مدى السنوات السبع والعشرين الماضية

تحضرني بداية في هذا الشأن الإشارة إلى ما كنتُ قد تطرّقت إليه ردًّا على مطالعة المغفور له بإذن الله تعالى دولة الرئيس عمر كرامي حول موضوع الدين العام؛ وذلك في الكلمة التي ألقيتُها بتاريخ السابع من نيسان/ أبريل عام 2004 في ختام جلسات مجلس النواب التي انعقدت لإقرار مشروع الموازنة العامة للعام 2004. ذلك الردّ يمثّل عيّنة مما كنت أحرص على أن أبيّنه للزملاء الوزراء وللسادة النواب عند إقرار كلّ موازنة على مدى السنوات 1993– 2004، وكذلك في شتّى المناسبات واللقاءات والمحاضرات التي كنت أنتهزها لإبراز الحاجة الماسّة إلى ولوج باب الإصلاح الجذري والحقيقي. وفي هذا الصَّدد، أدليت آنذاك بتلك المداخلة التي اقتبس منها:

"**في هذه الجلسة العامة، وكما في كل جلسة من جلسات مجلس النواب وأيضًا في اللجان النيابية وكذلك في المنتديات المختلفة، يجري الحديث حول موضوع الدين العام والزيادة المستمرّة عليه، وتتضاعف الشكوى منه وتتزايد الهواجس والمخاوف من تراكمه؛ وهذا ما سمعناه خلال اليومين الماضيَيْن. من جهة أخرى، وعلى الرغم من الشكوى**

العارمة من تراكم الدين العام، لم تخلُ مداخلةٌ من مداخلات السادة النواب من المطالبة بالمزيد من الإنفاق في شتّى المجالات الاجتماعية والخدماتية، وأيضًا في ما يخصّ ضرورة القيام بتنفيذ عدد من المشاريع الإنشائية في مختلف المناطق اللبنانية تحقيقًا للإنماء المتوازن.

دولة الرئيس،

اسمحوا لي أن أتوقّف أمام موضوع جرى طرحه وتداوله مرّات عديدة وفي مناسبات شتّى هو موضوع الدين العام. وهي المسألة التي تطرّق إليها الرئيس كرامي. ولذلك أجدني مضطرًّا لتناولها في هذا المجال".

"دولة الرئيس، الإحصاءات حول تطور الدين العام موجودة في النشرات الدورية التي يصدرها مصرف لبنان، بما في ذلك تلك العائدة للفترة الممتدّة منذ نهاية العام 1992 ولغاية الآن.

الدين العام كان قد بلغ في نهاية العام 1992 حوالى 4178 مليار ليرة لبنانية. ذلك بالإضافة إلى مبلغ يعادل 665 مليار ليرة لبنانية بالدولار الأميركي. هذا ما كان عليه حجم الدين العام آنذاك يا دولة الرئيس، أي ما مجموعه حوالى 4843 مليار ليرة لبنانية. وعندما نحاول احتساب ما كان عليه مجموع هذه المبالغ بالدولار الأميركي، يا دولة الرئيس، فإنه يجب احتسابه على أساس سعر الصرف كما هو اليوم حتى تصبح المقارنة ممكنة. بعبارة أخرى، فإن مجموع الدين العام كان فعليًا يزيد عمّا يعادل ثلاثة مليارات دولار على أساس سعر صرف الدولار الأميركي المعمول به حاليًا.

تعلم، يا دولة الرئيس، أنه لم يكن لدى لبنان يومذاك الإمكانية لتسديد هذا الدين، الأمر الذي اضطرّ معه لبنان إلى أن يستمر في الاستدانة ودفع الفوائد عليها لخدمتها. هذا يعني أنه كان على لبنان أن يتحمّل كلفة الفائدة المتراكمة على هذا الدين العام على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية. وعلى ذلك، فإنه وبحسبة صغيرة، يا دولة الرئيس، يتبيّن، وعلى أساس معدلات الفائدة التي سادت على مدى الفترة الماضية، أن الدين العام كان سيصبح مع الفوائد المتراكمة عليه وعلى أساس سعر الصرف السائد اليوم حوالى 12,5 مليار دولار في نهاية العام 2003. ذلك حتى لو لم تقترض الدولة اللبنانية أي ليرة إضافية لتمويل العجز الإضافي (في الموازنة والخزينة)، والذي كان يتراكم على مدى السنوات الماضية بسبب تدنّي مجموع الإيرادات عن مجموع الإنفاق العام، وبالتالي تراكم العجز في الموازنة والخزينة؛ وهو ما أدّى بالتالي إلى زيادة حجم الدين العام".

"هذا وبإمكان أي شخص لديكم، يا دولة الرئيس، أو لدى أي من السادة النواب، أن ينظر إلى الإحصاءات التي ينشرها مصرف لبنان على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية، وبالتالي بالإمكان احتسابها. وعندها تتبيّن حقيقة ما يمكن أن يكون قد وصل إليه مجموع هذا الدين العام".

"لذلك كفى لبنان تجهيلاً للواقع والحقيقة، ولا يجوز لنا رأفة بلبنان واللبنانيّين أن نعود مرةً تلو مرة للتشكيك بالأرقام وبالحقائق المادية الدامغة. فذلك أمر غير مفيد، ولا طائل منه، ولا يغيّر شيئًا من الحقيقة"– (انتهى الاقتباس).

الحقيقة أنّ العجز المستمر الذي كانت تتحمله الموازنة العامة والخزينة اللبنانية في كل سنة من السنوات ابتداءً من العام 1975 وحتى نهاية العام 1992، دفع بمجموع الدين العام في حينها إلى ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار.

منذ ذلك الحين، وحتى الوقت الحاضر، وبسبب عدم قدرة الخزينة اللبنانية على تسديد رصيد ذلك الدين العام المتراكم حتى نهاية العام 1992، أو أي قسم منه، بسبب استمرار العجز السنوي المحقق في حساب الخزينة، فقد اضطرت الخزينة إلى تمويل خدمة رصيد ذلك الدين العام من خلال المزيد من الاقتراض، وبالتالي إلى المراكمة على رصيد ذلك الدين العام كما كان في نهاية العام 1992، وليزداد رصيده بعدها بمجموع الفوائد السنوية التي كانت تتراكم عليه على مدى الأعوام السبعة والعشرين الماضية. وهذا كلّه شكّل عاملاً أساسيًا ومسؤولاً عن الانحسار التدريجي لعامل الثقة بلبنان واقتصاده وماليته العامة واستقراره النقدي. وهو ما انعكس في العودة التدريجية لارتفاع معدلات الفائدة، وبالتالي إلى زيادة مبالغ خدمة الدين العام اللبناني، ومن ثم إلى ذلك التزايد المستمرّ لمجموع الدين العام حتى يبلغ ما بلغه في نهاية العام 2019؛ وهو ما تبينه الجداول واحد واثنان وثلاثة وكذلك الرسوم البيانية الواردة في هذا الكتاب.

إنّ دراسة الأرقام العائدة لمجموع الدين العام كما كان في نهاية العام 1992 وزيادة مجموع رصيده وتراكمه بنتيجة كلفة خدمته بعد ذلك، استنادًا إلى معدلات الفائدة التي كان معمولاً بها والسائدة خلال فترات السنوات السبعة والعشرين الماضية، والتي كانت الخزينة اللبنانية تقترض على أساسها من الأسواق المالية الداخلية والخارجية، تبيّن حجم الزيادة الحاصلة على مجموع رصيد ذلك الدين العام ابتداء مما كان عليه في مطلع العام 1993،

وكما أصبح بعدها بنتيجة تراكم كلفة خدمته على مدى تلك الفترة الممتدة من العام 1993 وحتى نهاية العام 2019.

ويتبيّن ذلك من خلال احتساب مجموع الدين العام الثابت والمتوجّب على الخزينة اللبنانية في نهاية العام 1992، أي عند تسلّم الرئيس الشهيد رفيق الحريري المسؤولية في حكومته الأولى، والتي تولّيت أنا فيها وزارة المالية. آنذاك كان رصيد الدين العام اللبناني موزَّعًا كالآتي:

مليار ل.ل	مليون دولار أميركي
4,178	327

في هذا الصدد، يمكن احتساب كلفة خدمة رصيد ذلك الدين العام على أساس معدلات الفائدة السنوية المعتمدة من قبل مصرف لبنان، والمعمول بها في السوق اللبناني على مدى السنوات 1993– 2019، والتي كانت أيضًا تتكبّدها الخزينة اللبنانية وتقترض على أساسها. لذلك، فإنه وبعد إضافة الفائدة المتجمّعة على مدى السنوات السبعة والعشرين الماضية، يصبح مجموع رصيد ذلك الدين العام بالليرة اللبنانية مع الفوائد المتجمّعة عليه ما يربو على: 49096 مليار ليرة لبنانية، أي ما يناهز: 32,57 مليار دولار أميركي. بعبارة أخرى، فإنّ مجموع الفوائد المتراكمة على مدى سبعة وعشرين عامًا وحتى نهاية العام 2019 على مجموع الدين العام بالليرة اللبنانية، كما كان في نهاية 1992 يقارب: 44918 مليار ليرة لبنانية أو ما يناهز: 29,796 مليار دولار أميركي.

من جانب آخر، فإنّ رصيد الدين العام بالدولار الأميركي الذي كان متوجبًا في نهاية العام 1992، والبالغ حوالى 327 مليون دولار، قد زاد بفعل تراكم الفوائد على مدى السنوات السبعة والعشرين الماضية ليصبح حوالى 2,04

مليار دولار أميركي. أي أن مجموع كلفة خدمة ذلك الدين العام بالدولار الأميركي بلغ على مدى السنوات السبعة والعشرين الماضية وحتى نهاية العام 2019 = 1,713 مليار دولار أميركي.

استنادًا إلى ما تقدّم، يتبيّن أنّ المجموع الإجمالي للدين العام كما كان في نهاية العام 1992 والفوائد المتراكمة على خدمته خلال السنوات السبعة والعشرين الماضية حتى نهاية العام 2019 قد أصبح حوالى 34,61 مليار دولار أميركي (32,57 + 2,04)، وذلك كما هو مفصَّل في الجداول 2 و3 و5 المرفقة.

هذا يعني أن مجموع كلفة خدمة الدين العام اللبناني كما كان في مطلع العام 1993 وحتى نهاية العام 2019 بلغ حوالى 31,5 مليار دولار أميركي: (29,796 + 1,713 = 31,51$)، وأنّ مجموعه الإجمالي أصبح في حدود 34,61 مليار دولار، أي ما يمثّل حوالى 37,8% من رصيد مجموع الدين العام المتوجب على لبنان والبالغ 91,642 مليار دولار كما أصبح عليه في نهاية العام 2019.

الفصل الثالث عشر:
العامل الثاني– العجز المالي المزمن الذي تتحمّله الخزينة اللبنانية بدعمها لمؤسّسة كهرباء لبنان وكلفة خدمة ذلك الدين الناجم عن تراكم ذلك الدعم

إنّ العجز السنوي الذي كانت تتحمّله مؤسّسة كهرباء لبنان ولاتزال، هو بالفعل ما تتحمّله الخزينة اللبنانية من دين أصبح مترتّبًا عليها جرّاء التزامها وقيامها بتمويل ذلك الدعم الذي تحصل عليه مؤسّسة كهرباء لبنان على شكل دعم وسلف من الخزينة اللبنانية. وهو الذي شكّل سببًا أساسيًا أسهم في تضخّم حجم الدين العام اللبناني وفي زيادته باستمرار عبر تلك السنوات ومنذ العام 1992. وفي المحصّلة، هو الذي أدّى إلى ما بلغه ذلك الجزء من الدين العام وكلفة خدمته السنوية، وحتى نهاية العام 2019، أي إلى حوالى 50,5 مليار دولار.

ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى الممارسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بشأن هذا القطاع، **والتي انتهجها أيضًا معظم من تولوا مسؤولية وزارة الطاقة طوال السنوات السابقة حتى اليوم الحاضر. بالتالي، فإن ذلك يعود إلى قصور وتقصير أولئك الوزراء ومعهم جميع الحكومات المتعاقبة، لأسباب في غالبيتها غير مقبولة ولا يمكن تبريرها؛ وهي الأسباب التي يمكن إدراجها في خانة التجاذبات السياسية والمصلحية،**

نتيجة عدم تنفيذ الإصلاحات الجدّية في مؤسّسة كهرباء لبنان، أكان ذلك في الإدارة وفي قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع. ومن ذلك ما كان في عدم ضبط الهدر الفني[45] وغير الفني بأشكاله كافة، وبسبب عدم ضبط الجباية، وعدم إجراء التعديلات التدريجية اللازمة على التعرفة[46] لاستجرار الكهرباء المعمول بها، من جهة أولى.

ومن جهة ثانية، يتبين وبوضوح أنه وابتداء من العام 2008، وبسبب الإصرار المزمن على عدم الاستعانة بالصناديق العربية والدولية لتمويل إنشاء محطات التوليد الجديدة، ولعدم إعادة تأليف مجلس إدارة

(45) يكفي أن أورد نموذجًا من كثير على شاكلته، ويتمثل بذلك الاستعصاء، والإصرار على زرع العراقيل التي كان يجري استيلادها الواحدة تلو الأخرى بهدف التعطيل. وهذا النموذج يتعلق بمشكلة وصلة المنصورية بما يعود لخطوط التوتر العالي للكهرباء، والتي جرى اختلاقها من قبل التيار الوطني الحر ونوابه لاستثارة غضب القاطنين في تلك المنطقة ليحتجوا ويعترضوا على تلك الوصلة تحت ذريعة انها تتسبّب بأخطار صحية على السكان. وبالتالي، فقد ذهب نواب التيار ومناصروه بعيدًا في التجييش الشعبوي لمنع تنفيذ تلك الوصلة لسنوات طويلة. لهذا، فقد توقفت الأعمال في تنفيذ تلك الوصلة مع ما يعنيه ذلك من تعطيل وهدر وأكلاف مادية كبيرة.
المفارقة المستهجنة أنّ التيار الوطني عندما أصبح ممثلوه في موقع المسؤولية، واضطروا إلى القيام بتنفيذ تلك الوصلة عاد التيار إلى الدفع باتجاه تنفيذها، خلافًا لكل مقولاته ومعارضته السابقة التي اعتمدها للحؤول دون تنفيذها. وبالتالي سكتت بعدها جميع العراضات والاحتجاجات الشعبوية.
المحصلة من ذلك كلّه ان تعطلت مشاريع الكهرباء لسنوات طويلة، مع ما كان يعنيه ذلك من هدر وخسائر وأكلاف باهظة. وهكذا، ولأسباب عديدة غيرها، فقد تحمّل قطاع الكهرباء والمواطنون اللبنانيون والخزينة اللبنانية العامة أكلافًا وأعباءً كبيرة بسبب تلك المواقف الشعبوية المتناقضة، والتي اتسمت بها إدارة وزراء التيار لهذا القطاع على مدى السنوات الماضية، والتي أصبح مجموع الخسائر المتراكمة التي تسبب بها هذا القطاع على لبنان، ولاسيما نتيجة ما حصل خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة يفوق الخمسين مليار دولار أميركي، كما هو مبين في هذا الفصل.

(46) لقد جرى تعديل التعرفة لاستجرار الكهرباء في منتصف التسعينيات في الفترة التي كانت لاتزال أسعار النفط منخفضة، والتي كان من المفترض أن يصار إلى تعديلها في ضوء الزيادات الكبيرة الطارئة على أسعار النفط؛ وهو ما لم تستطع أو لم ترد أو لم تجرؤ تلك الحكومات المتعاقبة القيام به أو لأن الظروف السياسية والاجتماعية لم تكن لتسمح بذلك.

جديد لمؤسّسة كهرباء لبنان يتمتع بالقيادية والمبادرة للتصدي لهذه المشكلة المستعصية، وأيضًا لعدم المبادرة إلى إنشاء الهيئة الناظمة لهذا القطاع والتي نص عليها أكثر من قانون صدر بهذا الخصوص، وكذلك بسبب التلكؤ المستمر والعراقيل التي كان يجري وضعها، مما كان يحول دون إنشاء المحطة الأولى الواجب إنشاؤها في معمل دير عمار لتغويز الغاز المسال Floating Storage Regasification Unit (FSRU)[47].

كذلك، ومن جهة ثالثة، يُعزى تراكم العجز المالي في هذا القطاع إلى عدم

(47) تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة اللبنانية في العامين 2008 و2009 نجحت في التوصل إلى اتفاق مشترك مع الحكومتين الأردنية والمصرية وكذلك السورية لاستجرار الغاز المصري عبر الأردن، وبعده عبر الأراضي السورية. وفي حينها، تمّ الاتفاق مع سوريا، التي لم تكتمل لديها شبكات الأنابيب لنقل الغاز المصري إلى الشمال السوري، بأن تأخذ سوريا حصة لبنان من الغاز المصري في جنوب سوريا وتزود بدورها لبنان بما يعادل تلك الحصة بغاز سوري من منطقة الشمال السوري لقاء عمولة محددة. ولقد استمر هذا الاتفاق معمولاً به، واستفاد منه لبنان من أجل تشغيل محركات التوليد في معمل دير عمار لفترة عدة أشهر (وهي فترة كانت كافية آنذاك لتوفير مبلغ في حدود مائة مليون دولار كفرق في كلفة استعمال الغاز الطبيعي كلقيم بدلاً من استعمال مادة الغاز أويل المكلفة). إلاّ أن ذلك الاتفاق ما لبث أن توقف لعدم كفاية الكميات القابلة للتصدير من الغاز لدى مصر؛ وذلك قبل أن تنجح مصر مجددًا في اكتشاف احتياطات ضخمة جديدة من الغاز، وتحديدًا في حقل الزهرة شمالي الدلتا المصرية. هذا التطور الجديد أصبح يسمح لمصر الآن بالعودة إلى تصدير الغاز، ومن ثم يسمح للبنان باستعمال الغاز المصري مع توفّر الظروف السياسية الملائمة لهذا الاستيراد عبر الأردن وسوريا.

هذا الاستيراد اللبناني للغاز المصري عبر كل من الأردن وسوريا هو أهم نموذج من نماذج التعاون العربي المشترك المبني على ترسيخ المصالح العربية المشتركة، وهو يمثل نموذجًا هامًا آخر مماثلاً لخط الأنابيب القادم من المملكة العربية السعودية عبر الأردن وسوريا (Tapline) ليصل إلى الزهراني في جنوب لبنان، والذي توقف بعد حرب حزيران/يونيو عام 1967. وقبل ذلك، كان أنبوب النفط العراقي من كركوك وعبر سوريا إلى مرفأ طرابلس.

بالمناسبة، فإنّ هناك خطوة تعاون عربي مماثلة قد تمكن لبنان من استجرار الطاقة الكهربائية من الأردن عبر سوريا، وهو ما يجري حاليًا التفاوض بشأنه.

التلكؤ في تصويب السياسات المعتمدة في قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع في مؤسّسة كهرباء لبنان[48].

(48) لقد بذلت كل جهد ممكن خلال السنوات التي كنت فيها رئيسًا لحكومتي الأولى، بالتعاون مع وزير الطاقة آنذاك محمد فنيش، والثانية بعدها على الرغم من الاستعصاءات وفترات التعطيل الطويلة التي شابتهما وتلتهما، لوضع القواعد الأساسية للنهوض بهذا القطاع الحيوي، والتي اشتملت على ما يلي (وهي التي عرضت وتمت الموافقة عليها في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في السادس من تموز/يوليو 2006، أي قبل أيام من اندلاع حرب تموز/يوليو):

1. تمّ التوافق على إطلاق العمل بمعامل المحركات العكسية Reciprocating Engines، بقدرة 290 ميغاوات في معملي الذوق والجية، وقد جرى تنفيذهما وأصبحا الآن الأقل كلفة من بين المعامل الحرارية العاملة في لبنان.

2. تمّ الاتفاق على بناء معمل جديد وإضافي في منطقة دير عمار-2 بقدرة 450 ميغاوات، كان من المفترض تزويده بالإضافة إلى المعمل القائم بطاقة 450 ميغاوات بالغاز المصري. لقد تعرّضت عملية إنشاء هذا المعمل الجديد بعد ذلك لملابسات عديدة أهمها عدم الموافقة على الاستعانة بالقروض الميسرة من الصناديق العربية والدولية.

3. تمت الموافقة على بدء العمل بإنشاء مركز التحكم الوطني للكهرباء National Control Center، بتمويل من قرض ميسّر من الصندوق العربي، مما أسهم بعد ذلك بالتحكم بالشبكة الكهربائية وزيادة موثوقيتها؛ وهو الذي تعرّض لتدمير كبير نتيجة التفجير المريب لمرفأ بيروت في 04/08/2020.

4. ثمّ توقيع عقود طويلة الأجل مع كل من شركة KPC الكويتية وشركة Sonatrach الجزائرية الحكومية، مما وفَّر ضمانًا لإمداد الغاز أويل والفيول أويل لمدة تزيد عن 10 سنوات.

5. تقرّر الاستعانة بالصناديق العربية، وبالتحديد الصندوق العربي لتمويل معامل إنتاج الطاقة الكهربائية عبر تقنية معامل الدارة المختلطة CCGT، ولكن جوبه هذا الطرح بعدها بموقف وزير الطاقة آنذاك جبران باسيل الرافض الاستعانة بالتمويل الميسّر من الصناديق العربية والدولية.

6. تمّ طرح موضوع تعديل تعرفة الكهرباء، وهو ما رفضه وزير الطاقة آنذاك آلان طابوريان.

7. تمّ التفاوض مع الجانب المصري، وتوقيع لبنان لاتفاقية استجرار الغاز المصري إلى لبنان، وتزويد معمل دير عمار بالغاز بسعر $5,65/mmbtu، وهو سعر ممتاز. وقد استفاد الجانب اللبناني من الغاز لعدة أشهر، وحقّق لبنان وفرًا تجاوز الـ100 مليون دولار عن الغاز المستجر من مصر..

8. تمّ إعداد المسودة النهائية من مشروع قانون الموارد البترولية في المياه اللبنانية، ولكن الوزير آلان طابوريان رفض أن يصار إلى تقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه، ومن ثم إرساله إلى مجلس النواب لإقراره.

9. تمّ إطلاق برنامج النفط من أجل التنمية Oil For Development (OFD)، الذي استفاد لبنان بموجبه من المساعدة القيّمة للنروج في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية.

هذا بالإضافة إلى إصرار أولئك الوزراء المتعاقبين على عدم تطبيق قوانين الكهرباء، ولاسيّما القانون رقم 462 الصادر في العام 2002، والإصرار على مخالفة الشروط الثلاثة (استنفاد الجهود للحصول على التمويل الميسّر من الصناديق العربية والدولية، والمسارعة إلى تعيين مجلس إدارة جديد، وكذلك تعيين أعضاء الهيئة الناظمة للقطاع خلال ثلاثة أشهر) التي انبنى عليها القانون رقم 181 الصادر في العام 2011، وبخاصة من قبل أولئك الوزراء الذين تولّوا مسؤولية وزارة الطاقة والمياه، ولاسيما منذ العام 2008 (وتحديدًا الوزير آلان طابوريان، الوزير جبران باسيل، وبعد ذلك كل من تسلّم تلك المسؤولية من وزراء التيار الوطني الحر وتحديدًا الوزراء سيزار أبي خليل وندى البستاني وريمون غجر). كل ذلك أدّى في المحصّلة وعلى مدى السنوات السبعة والعشرين الماضية إلى أن تتحمّل الخزينة اللبنانية ذلك العجز المتعاظم، وما نجم عنه من دين متراكم يقع كامل عبئه الآن على كاهل الخزينة اللبنانية.

ذلك العجز المتصاعد والمزمن الذي كانت تتسبب به مؤسّسة كهرباء لبنان، كان يقع عمليًا على عاتق الخزينة اللبنانية، ومن ثم على المكلفين اللبنانيين. يُضاف إلى ذلك الدعم السنوي، كلفة خدمة تمويله، ولاسيما أنّ الخزينة اللبنانية كانت مضطرّة إلى اقتراض تلك المبالغ من الأسواق المالية. ذلك ما كان يعني في المحصّلة تضخّم الأعباء المالية المتراكمة على الخزينة العامة على مدى تلك السنوات.

وهكذا يتبين كيف أسهم ذلك العجز السنوي المتراكم على مؤسّسة كهرباء لبنان في زيادة حجم الدين العام المتوجّب على الخزينة اللبنانية.

10. وافق مجلس الوزراء على إصلاح المسوحات الزلزالية الثلاثية الابعاد (Multi-Client Survey).

11. وافق مجلس الوزراء على انضمام لبنان إلى الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA، وهو ما شكل المدماك الأساسي لإطلاق العمل على الطاقة المتجددة في لبنان.

بناء على تلك العوامل، وعلى أساس الأرقام العائدة لمساهمات وسلفات الخزينة اللبنانية الممنوحة لمؤسّسة كهرباء لبنان لتغطية كلفة تشغيل المؤسّسة، وكما يظهره الجدول المرفق رقم–4–، فإن الدولة اللبنانية دعمت وسلَّفت مؤسّسة كهرباء لبنان خلال السنوات 1992– 2019 بحوالى 24,039 مليار دولار أميركي؛ وهي مبالغ جرى تمويلها بالكامل من قبل الخزينة اللبنانية عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية.

لذلك ولمعرفة كامل مبلغ ذلك الدعم الذي قدمته الخزينة اللبنانية لمؤسّسة كهرباء لبنان مع كلفة تمويله، فإنه يقتضي اعتماد المعدلات العائدة لاحتساب الفائدة المدفوعة على تلك الأموال والمستندة إلى نسبة كلّ من الدين العام بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي إلى مجموع الدين العام؛ وذلك بحسب بنية وتوزّع تكوين الدين العام اللبناني بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي.

بناءً عليه، ولدى احتساب كلفة الفوائد على مجمل المبالغ التي سلّفتها الخزينة اللبنانية لمؤسّسة كهرباء لبنان خلال سنوات الفترة المذكورة أعلاه، فإن كلفة خدمة هذا القسم من الدين العام الذي تراكم بسبب العجز المتحقق لدى المؤسّسة حتى نهاية العام 2019 بلغ حوالى 26,460 مليار دولار أميركي. هذا يعني أنّ الكلفة الإجمالية لدعم مؤسّسة كهرباء لبنان خلال تلك الفترة، أصبحت 50,5 مليار دولار أميركي.

تفاصيل وفترات تكوُّن تلك الأعباء:

في هذا الصدد، يمكن أيضًا النظر إلى تاريخ تكوُّنِ تلك الأعباء لذلك القسم من الدين العام من خلال تقسيم حصوله على فترتين زمنيتين. إذ يتبيّن من الجدولين رقم 4 و5 أنّ مجموع المبالغ التي تحمّلتها وحولتها الخزينة اللبنانية لدعم مؤسّسة كهرباء لبنان منذ العام 1992، وحتى نهاية العام 2010 بلغ ما يعادل 9,368 مليار دولار، فيما بلغت كلفة خدمة ذلك الدين المترتب على

المؤسّسة حتى نهاية العام 2010 حوالى 7,356 مليار دولار، أي بما يجعل مجموع ذلك القسم من مجموع الدين العام الإجمالي حتى نهاية العام 2010: 16,724 مليار دولار أميركي.

من جانب آخر، يتبين من هذين الجدولين أنّ المجموع الإجمالي لما سلّفته الخزينة اللبنانية لمؤسّسة كهرباء لبنان حتى نهاية العام 2019 بلغ 24,039 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 14,67 مليار دولار عمّا كان عليه مجموع ذلك الدعم في نهاية العام 2009.

كذلك يتبين أن الفائدة المتراكمة الإضافية المتوجبة على تلك المبالغ المحولة إلى مؤسّسة كهرباء لبنان ابتداء من بداية العام 2010 وحتى نهاية العام 2019 قد بلغت 19,104 مليار دولار (26,460 -7,356 = 19,104)، وذلك خلال الفترة التي تولّى مسؤولية وزارة الطاقة والمياه وزراء من "التيار الوطني الحر".

يتبين بالتالي أن مجموع كلفة ذلك الدعم المقدَّم من الخزينة إلى مؤسّسة كهرباء لبنان مضافًا إليه الفوائد المترتّبة عليه حتى نهاية العام 1010 قد بلغ 16,724 مليار دولار، بينما أصبح المجموع الإجمالي لهذه الكلفة في نهاية العام 2019: 50,5 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 33,8 مليار دولار خلال السنوات 2011–2019.

إنّ هذه المبالغ الطائلة التي تحمّلتها الخزينة اللبنانية، والتي لا زالت تتحمّلها بازدياد حتى الآن، تبيّن مدى إلحاح المسارعة إلى وقف هذا الاستنزاف المالي الخطير للخزينة، والذي أوصل البلاد واقتصادها وخزينتها العامة إلى ما يشبه الإفلاس المحتَّم. وهو بالفعل ما يشهده اللبنانيون اليوم بأم أعينهم.

من هنا، يتبين أنَّ المعالجات السريعة لهذا الاستنزاف الخطير كان يجب أن تحصل منذ سنوات طويلة. لكنْ، وبسبب استمرار ذلك الاستعصاء والمعاندة التي يحتار أي انسان عاقل في فهم أسبابها ودوافعها ومبرراتها – إذا كان لها من أسباب منطقية أو معقولة – فقد ظلّ الوضع المتردي على حاله، ودون أن يصار بالفعل إلى الإقدام على اتخاذ الإجراء اللازم للمعالجة الصحيحة، وليس الاكتفاء بالتصاريح "الطنانة والرنانة" التي لا تقدم شيئًا على الإطلاق.

والحقيقة المرة – بل المريرة – إنه لو جرت معالجة هذه المشكلة الخطيرة بشكل صحيح، وعلى الأقل منذ ان رفض الوزير طابوريان وزير الطاقة في حكومتي الثانية[49] أن يسلك المسالك الإصلاحية الصحيحة، وتحديدًا في تبني سياسة اللجوء إلى المؤسسات العربية والدولية في تمويل إنشاء المعامل الجديدة، وكذلك في إعادة النظر بالتعرفة المطبقة، لما وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

ما حصل في ذلك الوقت، أننا اتفقنا سوية، وبمعرفة مجلس الوزراء، ومنذ توليه مسؤولية هذه الحقيبة الوزارية على أن يصار إلى العمل من أجل تعديل التعرفة، وحيث أبدى الوزير طابوريان رغبته والاستعداد الطيب والجدي لدراستها واقتراح العمل على تعديلها. إلاّ أنه وبعد عدة أشهر من الدراسة، أجابني برفضه أن يقوم بأي خطوة في هذا المجال، عازيًا السبب في ذلك إلى أنّ جماعته في التيار على غير استعداد للسير بتعديل التعرفة، نظرًا لانعكاساتها السياسية السلبية عليهم "شعبيًا"!

(49) تجدر الإشارة إلى أنه في ظلّ تلك الحكومة بدأ لبنان، وبعد مفاوضات صعبة، ولكن مجدية، باستجرار الغاز المصري إلى المعمل الحراري في دير عمار شمالي طرابلس بالرغم من العراقيل التي وضعت آنذاك في وجه ذلك الاستجرار.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل إنّ الوزير طابوريان صرف وقتًا ليس بالقليل من فترة عهدته الوزارية في الطرح والدفاع عن فكرة إنشاء محطة جديدة لتوليد للكهرباء تعتمد الفحم الحجري كلقيم، وهو ما عملت جاهدًا لكي أثنيه عن تلك الفكرة لعدم ملاءمتها بيئيًا للبنان. من جهة أخرى، فقد رفض الوزير طابوريان في حينها أن يعتمد أي من الإجراءات الإصلاحية الصحيحة في هذا القطاع، والتي كان يمكن أن توفر على لبنان واللبنانيين مبالغ طائلة، ولاسيما فيما يتعلق بالتعاون مع الصناديق العربية والدولية لإنشاء المعامل الجديدة.

من جهة أخرى، فقد أدّى العناد الذي تحكّم بالوزير طابوريان إلى أنه أصرّ على عدم عرض مشروع قانون الموارد البترولية على مجلس الوزراء لدرسه، ومن ثم لإحالته إلى مجلس النواب لدراسته وإقراره. ذلك المشروع كان قد تمّ إعداده بمشاركة الوزير طابوريان ورئاسة الحكومة، وبمساعدة الحكومة النرويجية التي قدمت للبنان مساعدات تقنية كبيرة من ضمن برنامج النفط من أجل التنمية Oil For Development؛ وهو البرنامج الذي استفاد منه لبنان في مجالي الاستكشاف والتنقيب، وفي صياغة مشاريع، وصياغة السياسات والقوانين المتعلقة بالنفط والغاز – ولايزال – وذلك بموجب الاتفاق الذي توصَّلت إليه مع رئيس الوزراء النرويجي الذي زار لبنان في العام 2006، وجرى وضع قواعد التعاون على أساس من ذلك بين لبنان والنروج.

يا ليت ذلك الاستعصاء اقتصر على تلك التجربة المؤسفة مع الوزير طابوريان. فلقد استمرت وتعاظمت تلك الممارسات والاستعصاءات بعد ذلك مع جميع الوزراء الذين تولوا هذه الحقيبة ممّن ينتمون للتيار الوطني الحر، وهي لاتزال مستمرة كما كان الأمر منذ ثلاثة عشر عامًا، وتحت أعذار واهية، ودون اتخاذ أي من القرارات الإصلاحية الحاسمة لإصلاح قطاع الكهرباء من قبل

جميع المسؤولين الذين تولوا مسؤولية إدارة هذا القطاع. وهو الاستعصاء على الإصلاح الذي لايزال يمثّل المشكلة الكأداء لمالية الدولة اللبنانية.

في الحصيلة، يتبيّن مما تقدَّم أنّ مجموع هذين العاملَيْن الأوَّلَيْن الأساسيَّين، أي أصل وكلفة خدمة الدين القديم، ومجموع العجز المحقَّق لدى مؤسّسة كهرباء لبنان (الدعم)، مضافًا إليه كلفة خدمته على مدى السنوات السبعة والعشرين الماضية وحتى نهاية العام 2019 قد أصبحا يشكّلان ما مجموعه حوالى 85,1 (50,5+34,61) مليار دولار أميركي، من أصل مجموع الدين العام البالغ حوالى 91,64 مليار دولار في نهاية العام 2019، أو ما تزيد نسبتُه عن 93% كما هو مبيَّن في ملخّص الإحصاءات المالية في الجدول رقم 5 السابق الذكر.

الفصل الرابع عشر:
العامل الثالث – التوسّع الكبير في زيادة حجم الدولة اللبنانية وفي زيادة حجم الإنفاق العام والعجز السنوي الناجم عن ذلك

إلى ما تقدَّم، فقد نجم عن الزيادات الحاصلة في مجموع الإنفاق العام الجاري، تضخّم في حجم الإدارة اللبنانية بشتّى إداراتها وأسلاكها وأجهزتها ومؤسّساتها التعليمية والعسكرية والأمنية، وبالتالي في زيادة حجم كلفتها. إضافةً إلى ذلك، كانت الزيادات والتعديلات الكبيرة وغير المتبصرة التي أقرت على الرواتب والأجور وعلى المعاشات التقاعدية وطرق احتسابها، بما في ذلك ما يتعلق بمفاعيل تدابير الحجز المعتمدة بالنسبة للأسلاك العسكرية والأمنية، وانعكاسات ذلك كلّه على تعويضات نهاية الخدمة والمعاشات التقاعدية. ذلك بمجمله كان يؤدي إلى زيادة حجم العجز السنوي في الموازنة والخزينة، وبالتالي إلى ارتفاع حجم الزيادة السنوية في مجموع الدين العام بما أصبح يعادل في المتوسط، خلال العقد الثاني من هذا القرن زيادة بحوالى 4,3 مليار دولار سنويًا. ذلك مع ميل واضح إلى ازدياد مبالغ العجز المحقق في السنوات الأخيرة من هذا العقد، وبحيث أصبح المجموع الإجمالي للدين العام 91,6 مليار دولار في نهاية العام 2019.

استنادًا إلى ما تقدم، يبين الجدول رقم–6– المجموع المقارن لمبالغ

الموازنة العامة السنوية للسنوات 2017–2020، التي أقرّها المجلس النيابي، ومنها يتبين أيضًا المجموع الإجمالي للرواتب والأجور وكذلك مجموع مبالغ معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة الملحوظة في تلك الموازنات. من ذلك يتبين التصاعد الكبير والخطير في مجموع تلك الأعباء الجارية والمتكررة سنويًا على خزينة الدولة اللبنانية، كما جرى لحظها في تلك الموازنات. إذ يبيّن هذا الجدول أنَّ نسبة المجموع الإجمالي للرواتب والأجور الملحوظة في الموازنة إلى مجموع الموازنة قد ارتفعت من 17,46% في العام 2017 إلى 29,7% في العام 2020. كذلك يبين هذا الجدول نسبة مجموع معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة الملحوظة في الموازنة إلى مجموع الموازنة، والتي ارتفعت من 9,41 %في العام 2017 إلى 16,36% في العام 2020. كما يبيّن هذا الجدول وفي المحصلة تطور مجموع المبالغ الملحوظة لمجموع الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف الملحوظة في تلك الموازنات إلى مجموع الموازنات، والتزايد المطَّرد في نسبها، والتي ارتفعت من ما نسبته 26,88 في العام 2017 إلى ما نسبته 43,35 في العام 2020.

كذلك يبين هذا الجدول أنّ المبالغ المدفوعة فعلاً للرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف، قد ارتفع مجموعها من 10960 مليارًا في العام 2017 إلى 13307 مليارات في العام 2020، وأنَّ نسبة مجموع تلك المبالغ المدفوعة إلى مجموع تلك البنود الملحوظة في الموازنات المعنية، كانت دائمًا أكبر بكثير مما هو ملحوظ بنسبة تتراوح ما بين 60% و70%. هذا مما يدل على سوء احتسابها أو سوء تقدير حقيقة كلفتها الفعلية.

في المحصلة، هذه الأرقام والنسب كافية للدلالة على عمق وخطورة المشكلة الهيكلية التي أصبحت تعاني منها المالية العامة للبنان واقتصاده الوطني.

في هذا الشأن أيضًا، يبين الجدول رقم–7– مجموع الناتج المحلي اللبناني المحقق على مدى السنوات 2010– 2019، كما يبين مجموع الرواتب والأجور المدفوعة، ومجموع المبالغ المدفوعة لتسديد المعاشات التقاعدية على مدى السنوات 2010–2020. كذلك يبين هذا الجدول مجموع مبالغ تعويض الصرف من الخدمة المدفوعة على مدى تلك السنوات للمستفيدين ممن ارتأوا أن يحصلوا على تعويض صرف من الخدمة، بما في ذلك المبالغ المدفوعة للذين يستحق لهم تعويض صرف من الخدمة، إضافة إلى المعاش التقاعدي، ولاسيما بما يتعلق بالمتقاعدين ممن كانت خدمتهم في الأسلاك العسكرية والأمنية.

استنادًا إلى ما تقدم، يبين الجدول رقم–7– ان المجموع الإجمالي لمبالغ الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الخزينة اللبنانية، ارتفع من 3900 مليار ليرة في العام 2010، ليصبح في حدود 7218 مليار ليرة في العام 2020. وبالتالي ارتفعت نسبة هذا الإنفاق بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي من ما نسبته 6,73% في العام 2010 إلى نسبة 9,53% في العام 2019.

كذلك الأمر بالنسبة لمعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة التي ارتفع مجموعها الإجمالي المدفوع من 2491 مليار ليرة في العام 2010 إلى 6089 مليار ليرة في العام 2020. وبالتالي يبين هذا الجدول أنّ نسبة هذا الإنفاق، بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي ارتفع من ما نسبته 4,30% في العام 2010 إلى ما نسبته 7,66% في العام 2019.

وهكذا يتبين أنّ المجموع الإجمالي للرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة المدفوعة ارتفع من 6391 مليار ليرة في العام 2010 إلى ما أصبح مجموعه 13307 مليار ليرة في العام 2020، وان نسبة هذه المبالغ إلى مجموع الناتج المحلي، قد ارتفعت من ما نسبته 11,03% في العام 2010 إلى 17,20% في العام 2019.

تلك الزيادات الكبيرة تفسّر بعض جوانب هذه المشكلة الخطيرة والمتمادية التي أصبحت عليها مالية الدولة اللبنانية. وهي تبين وبوضوح نتائج الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت بحق المالية العامة نتيجة تسلّط الاعتبارات الشعبوية، والتعامي المتمادي لدى الكثير من المسؤولين، والمنتمين إلى مختلف الأحزاب السياسية، عن رؤية الحقائق الدامغة، والمنحى الخطر الناجم عن انشغالهم بتحصيل المكاسب السياسية الضيّقة من دون التنبُّه إلى مخاطر تلك الممارسات.

المؤسف في ذلك كلّه، أنّ تلك الزيادة الحاصلة في مجموع الإنفاق، ولاسيما فيما يختص بالمبالغ المتعاظمة لكلفة الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة المتكررة سنويًا، قد تسببت إلى حدّ كبير في زيادة حجم العجز السنوي في حساب الخزينة. وهي الزيادات التي لم تترافق مع ارتفاع موازٍ في الجهد والعمل الجاد والمثابر من أجل ترشيق إدارات ومؤسسات وأجهزة الدولة اللبنانية من أجل تقليص حجمها وحجم التزاماتها. وهو ما كان ينبغي أن يترافق مع استمرار التشديد على العمل من أجل تعزيز دور الدولة وفعاليتها وإنتاجيتها لا العكس، كما أنها بالتالي لم تدفع المسؤولين كافة الذين تعاقبوا على مدى السنوات العشر للالتزام بتطبيق السياسات الصحيحة

التي تمكن الدولة من خفض أعبائها وزيادة إيراداتها، أو للعمل على تقليل انكشافها وتعرضها للانعكاسات السلبية للصدمات الداخلية والخارجية.

ذلك كلّه ما شكّل بدوره سببًا هامًا لعدم تمكّن الدولة اللبنانية من الالتزام بتحقيق مبدأ هام وأساسي، ألا وهو التقدم على مسار تحقيق فائض أولي في حسابَيْ الموازنة والخزينة (الإيرادات منزّلاً منها الإنفاق الجاري باستثناء خدمة الدين العام). وهو بالتالي ما أسهم بشكل كبير في تزايد العجز في حسابي الموازنة والخزينة. وهو ما أدّى بدوره إلى زيادة خطيرة في نسب تلك المبالغ إلى مجموع الموازنة العامة، وفي زيادة نسبها إلى مجموع الناتج المحلي.

مرة ثانية، تكفي هذه الأرقام وهذه النسب للتدليل على عمق واتساع وخطورة المشكلة الهيكلية التي أصبحت تعاني منها المالية العامة في لبنان، ويعاني منها كذلك الاقتصاد الوطني، وما تحمله معها تلك التأثيرات السلبية الكبيرة على الميزات التفاضلية والتنافسية للاقتصاد اللبناني.

الحقيقة الأساسية التي ينبغي تسليط الضوء عليها، كونها أصبحت تتسبّب بكثير من الشرور التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والمالية العامة والإدارة اللبنانية وتفضي في المحصّلة إلى تضخّم مجموع الدين العام، هي استشراس منظومة الأحزاب الطائفية والمذهبية والميلشياوية لإخضاع إدارة الدولة اللبنانية وإدارة الشؤون العامة في لبنان لنظام الإقطاع السياسي والمحاصصة والزبائنيّة والممارسات الشعبويّة، كما ويزداد انتهاك تلك الأحزاب لكل الضوابط المؤسساتية. ذلك ما أدّى بدوره إلى إطباقها وتسلّطها على الدولة اللبنانية بقصد استتباع إداراتها ومؤسّساتها ومرافقها لمصلحة تلك الأحزاب، على نحو بات يشكّل أسلوبًا

وقاعدة معمولاً بها ومعتمدًا عليها في إدارة شؤون الدولة اللبنانية وكذلك في إدارة المال العام.

ذلك الوضع المتفاقم، وتلك الممارسات الزبائنية غير المتبصرة وغير المتحسِّبةِ للنتائج الكارثية – كما أسلفنا القول – أدّت إلى تضخيم حجم الدولة وتضخيم أعبائها الدائمة. وهي الممارسات التي كانت ولاتزال تحول دون أن يحظى لبنان بإدارة رشيدة ورشيقة وسويّة للشأن العام وللمال العام في شتى الإدارات والمؤسسات العامة والأجهزة التابعة للدولة.

الحقيقة المريرة، انّ استمرار غياب الإدارة الحكومية الرشيدة، واستمرار حدّة الانقسامات الداخلية، والتسابق فيما بين الفرقاء السياسيين على تحقيق المكاسب السياسية الضيقة، أصبحت تنال من دور وهيبة الدولة وصدقيّتها وحياديتها، كما أصبحت تحمّل خزينة الدولة اللبنانية أعباء لا قبل لها بها. وفي محصلة الأمر، باتت تحمّل جيوب المواطنين وأجيالهم القادمة أعباء لا قدرة لهم على تحمّلها وأوجاعًا مستقبلية لا يطيقونها.

من جانب آخر، يتبين مما تقدم كيف أفضى انحسار الضوابط المؤسساتية الصحيحة والضرورية للحوكمة التي كان من الواجب التقيد بها لتحسين مستويات الأداء في إدارات الدولة إلى الإسهام في تعاظم مشكلة الفساد والإفساد السياسي في الدولة اللبنانية، وفي المحصلة إلى تصاعد حجم العجوزات السنوية في الخزينة العامة للدولة، وبالتالي إلى تضخم حجم الدين العام.

وكما جرت الإشارة إليه آنفًا، فقد حال ذلك كلّه دون تحقيق أي تقدّم على مسارات الإصلاح الجذري السياسي والإداري والاقتصادي والمالي؛ وهو ما كان ينبغي الالتزام بتنفيذه لجعل إدارة الدولة بكافة فئاتها

ومراتبها كما ينبغي أن تكون، إدارة رشيقة وفعّالة وغير باهظة الكلفة، وقائمة على سياسة حازمة تقضي باحترام أسس ومعايير الكفاءة والأهليّة والفعاليّة والإنجاز والاستحقاق؛ وذلك كما نصّ عليه الدستور اللبناني في أكثر من مادة، ولاسيّما في المادتين 12 و95.

كذلك فقد حال هذا الواقع المرير دون أن يسهم القطاع العام في مساندة القطاع الخاص لتعزيز استثماراته وانتاجيته وتنافسيته من أجل المشاركة وبفعالية في تحقيق النهوض الاقتصادي المطلوب وتحقيق النسب المستدامة من النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية والتنوع المنشود في الاقتصاد الوطني. وبالتالي كيف أصبح ذلك كلّه يحول دون إيجاد المُناخات المؤاتية لفرص العمل الجديدة للأجيال الشابّة.

نتيجةً لكل تلك الأخطاء المرتكبة بحقّ الدولة وبحقّ المواطنين اللبنانيين، والتي كان يجري إلقاء أعباء أكلافها الإضافية على خزينة الدولة اللبنانية، وعلى المواطنين اللبنانيين، بنتيجة الانتفاخ والتورم الحاصل في حجم الدولة، وتصاعد كلفة إداراتها وأسلاكها وأجهزتها كافة، أصبح القطاع العام اللبناني المترهّل غير قادر على القيام بدوره الإشرافي والمحفّز بكفاءة من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، والإسهام في توليد فرص عمل حقيقية جديدة، وفي تحسين مستويات ونوعية عيش المواطنين. **ليس ذلك فقط، بل إنه وبسبب طغيان تلك الممارسات وتراجع معدلات النمو، فقد أصيب الاقتصاد الوطني بوهن متزايد؛ إذ تراجعت وانحسرت حيويته وديناميته، وأصبح بالتالي أضعف من أن يواجه الصدمات والأحداث الأمنية والسياسية الداخلية المتكاثرة والمنهالة على لبنان. كما أصبح غير قادر على مواجهة الانعكاسات الناتجة عن الصدمات الإقليمية وتصاعد مخاطرها الأمنية على لبنان. ذلك بدوره ما كان يسهم بطريقة أو بأخرى في تصاعد الضغوط**

الشعبوية والسياسية لاستحداث زيادات كبيرة في حجم الأسلاك العسكريّة والأمنيّة[50]، وازدادت معها أعداد المتقدمين للالتحاق بتلك الأسلاك، وبشكل صاروخي؛ وذلك بسبب مردوديتها النسبية العالية (رواتب وتعويضات وضمانات اجتماعية)، بالمقارنة مع ما تقدمه البدائل الأخرى لفرص العمل المتاحة على تناقصها في القطاع الخاص بشكل عام.

وعليه، فقد حملت تلك التطورات السلبية معها المزيد من المخاطر والمزيد من العجز وارتفاعًا في حجم الدين العام، وبالتالي زيادة في عبء ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتصاد الوطني وعلى مجموع الدين العام. وهو ما أصبح يلزم الاقتصاد اللبناني والمالية العامة بتحمل المزيد من الأعباء، الأمر الذي زاد في الطين بلّة وجعل الاقتصاد اللبناني أكثر انكشافًا على تلك الصدمات المنهالة عليه من كل جانب.

لا بدّ من التأكيد هنا على حقيقة أساسيّة؛ وهي أنه قد فات الكثيرين في الحكومات اللبنانية وفي مجلس النواب، التنبّه إلى امر كان ينبغي ترقُّبهُ والتحسب له، ويتعلق بالتداعيات المترتّبة على تكاثر تلك الصدمات والأحداث الأمنية والسياسية والاقتصادية الداخلية والإقليمية، بما يعني وجوب السعي للحؤول دون الوقوع أو التورط فيها من جهة أولى،

(50) الحقيقة أنه، وبسبب وجود لبنان في بقعة جغرافية تقع على فالق الزلازل الأمنيّة والسياسيّة في الداخل اللبناني وفي المنطقة العربية ككلّ، فقد كانت الحكومات اللبنانية تضطرّ إلى زيادة حجم الإنفاق على عديد القوى الأمنيّة والعسكريّة. وهو امر يمكن تبرير بعضه، ولكن لا يمكن تبريره بالكامل. والحقيقة، أنّ غالبية ذلك الإنفاق لم تكن من أجل شراء تجهيزات وأنظمة أمنية متطورة أو معدات عسكرية بل كانت على شكل رواتب ومعاشات تقاعدية ناتجة في قسم هام منها عن التدابير الاستثنائية في نظام التعويضات والتقاعد التي شملت جميع الأسلاك العسكريّة والأمنيّة بما يفوق إمكانات لبنان واقتصاده، بل ويتخطّى بكثير حدود ما يمكن أن تتحمّله اقتصادات أخرى أقوى وأكبر من الاقتصاد اللبناني.

وكذلك الاستعداد والتحضير لمواجهتها عبر ترشيد السياستين الداخلية والخارجية للبنان، وبما كان يفترض به أن يسهم في زيادة مناعة الاقتصاد الوطني وماليته العامة.

على النقيض من ذلك، فإن لبنان لم يكفه الاستعصاء الذي مارسه معظم المسؤولين وقسم كبير من السياسيين والأحزاب الطائفية والميليشياوية بعدم القيام بالإصلاحات التي كان يفترض أن يصار إلى تبنيها والعمل على تنفيذها لتعزيز قدرات وزيادة مناعة الاقتصاد الوطني، بل إنَّ أولئك المسؤولين والسياسيين تفوقوا على أنفسهم بأنهم كانوا يتفننون في ابتداع المشكلات الداخلية على تنوعها في خضم نزاعاتهم وحزازاتهم، وممارسة أحقادهم السياسية على بعضهم بعضًا، ما كان يؤدي إلى اغراق لبنان في مزيد من النزاعات والأزمات والصدمات والويلات.

ولقد كان من ضمن ذلك، الانشغال الدائم في اختراع المشكلات وتضخيمها وإطلاق الشائعات والاتهامات من كل حدبٍ وصوب، وفي أحيان كثيرة دون التأكد منها، ودون ممارسة التبصّر والتعقّل والتنبه المطلوب لما لذلك من انعكاسات سلبية على لبنان والدولة اللبنانية والاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة.

ومن ذلك، ما كان نتيجة انحسار دور سلطة الدولة وهيبتها لصالح تلك الأحزاب ودويلاتها بما أفقد اللبنانيين الثقة بدولتهم ومرجعيتها، أو كان على شاكلة إطلاق الشائعات الملفقة، والتي تنال من الثقة بالدولة وصدقيتها. ومنه تلك المسألة المدعاة والمتعلقة بقطوع الحسابات الماضية والارصدة الختامية للعام 1992، وذلك لإشغال اللبنانيين وحرف انتباههم، بدلاً من ممارسة الترفُّع والحكمة والتبصر باتجاه

العودة إلى الأصول المؤسساتية في التدقيق لمعالجة تلك المشكلات والمسائل.

كلّ ذلك كان يُرتكبْ لخدمة أغراض سياسية لحرف الانتباه عبر تسعير الخلافات السياسية بين الفرقاء المختلفين، لا لشيء إلاّ من أجل زيادة النكاية بين بعضهم بعضًا. ذلك ما أدّى في المحصلة إلى ان يتخلى لبنان وتتخلى ماليته العامة عمليًا عن قاعدة الانتظام في اعداد وإقرار موازناته العامة السنوية لمدة إحدى عشرة سنة على التوالي، الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من التفلت المالي والى مزيد من المشكلات الاقتصادية والمالية والى المزيد من الاحتقانات الداخلية.

قد يقول قائل بأنه ربما لم يكن من الممكن أو ربما كان من الصعوبة بمكان تجنّب الآثار السلبيّة لبعض من تلك الصدمات المتوالية على لبنان وعلى الاقتصاد اللبناني وعلى الخزينة العامة بسبب صعوبة التحكّم بالبعض من تلك الصدمات، ولاسيما تلك المتأتية من الخارج. إلاّ أنني، وفي هذا الصدد، أميل إلى الاعتقاد أنه لو توفر الحد الأدنى من المسؤولية الوطنية والحكمة والتبصر لدى أولئك السياسيين، ولاسيما من التيار الوطني الحر، للوقوف في وجه قادة حزب الله والآخرين من السياسيين الذين كانوا يناصرونه، لكان بالإمكان تجنب قسم معتبر من تلك الصدمات المتأتية من الخارج، والتي كانت تؤدي إلى انتهاك سيادة البلاد وتعريض سلمها الأهلي للخطر. ومن ذلك، وعلى سبيل المثال، في المسألة المتعلقة بتورط حزب الله في الحروب والصدامات الحاصلة في لبنان وتدخلاته الأخرى في عدد من دول المنطقة العربية، ولاسيما في سوريا والعراق والكويت واليمن. تلك التدخلات أسهمت وانعكست آثارها

السلبية وتداعياتها بشكل كبير على الداخل اللبناني، وعلى مستوى التوافق الداخلي، وعلى السلم الأهلي في لبنان، وكذلك على الأوضاع الاقتصادية والمالية.

لقد شهد اللبنانيون وعانوا مما أدى إليه ذلك الانقياد للخارج لتلبية مصالحه التي تتناقض مع مصلحة لبنان ومصالح اللبنانيين الدائمة في لبنان ودول الانتشار، جراء توريط لبنان واقتصاده وماليته العامة بمخاطر كبرى في علاقته مع محيطه العربي وعلاقاته الدولية مع أصدقائه بالخارج. وهو ما برهنته الأحداث والتطورات الوطنية والسياسية المتلاحقة، وكذلك ما تبيّنه وبوضوح المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال العقد الثاني من هذا القرن التي أشرنا إليها آنفًا. للأسف، فإنّ ذلك لم يتحقق.

من جانب آخر، هناك حقيقة أخرى ساطعة أيضًا؛ وهي أنه كان بوسع البعض من أولئك المسؤولين السياسيين، وفيما لو توافرت لديهم الإرادة الحازمة والملتزمة بتكوين إدارة وطنية رؤيوية مسؤولة ورصينة ومتبصّرة، أن يمارسوا مقدارًا أفضل من التبصر والانضباط للحد من ذلك الانفلاش في حجم الإنفاق الجاري المتضخم، والعمل على تقليصه، وبما ينعكس إيجابًا على المالية العامة وعلى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى ونوعية عيش اللبنانيّين. ولكن ذلك – ويالأسف – لم يحصل أيضًا.

الحقيقة أنّه كان ينبغي على الدولة اللبنانية المتمثلة بالحكومات وبالمجالس النيابية المتعاقبة، الاستماع إلى التنبيهات والتحذيرات وملاحظة المخاطر التي كانت تظهرها المؤشّرات الاقتصادية والمالية العديدة، وكذلك التقارير التي كانت تشير إليها مؤسسات التصنيف

الدولية[51]، والتي كانت شديدة الوضوح، ولاسيما ابتداءً من مطلع العشرية الثانية من هذا القرن، لمَن كان يريد أن يرى ويتَّعظ من أولئك المسؤولين، وبالتالي المحاذرة من الوقوع في فخ طغيان الضغوط الشعبوية، وضرورة عدم الانجراف في مخاطر التسابق على اكتساب التأييد الجماهيري فيما بينهم لتكبير أحجام إدارات الدولة ومؤسّساتها وأجهزتها، طمعًا في الحصول على تأييد أكبر من محازبيهم. هذا مع علمهم أو ربما جهلهم، أنّ ذلك كلّه سيكون على حساب الأجيال القادمة من اللبنانيين والمكلفين.

المؤسف أنّ تلك التطورات والمؤشرات السلبية، ترافقت وتساوقت مع تراجع فرص العمالة الداخلية لدى القطاع الخاص في لبنان، بسبب جملة من العوامل السياسية الداخلية والخارجية، والتي كانت تؤثر- وبشكل سلبي- على معدلات نمو وإنتاجية الاقتصاد اللبناني وتنافسية سلعه وخدماته ومجالات تطوره وتنوعه، وبالتالي على ميزاته التفاضلية، وعلى استمراره في تحقيق معدلات معتبرة من النمو سنويًا وقدرته على إيجاد فرص العمل الجديدة.

إلاّ أن المشكلة لم تقتصر على تلك الأسباب؛ إذ يضاف إلى كل ذلك حصول تطورات سلبية من نوع آخر. ومن ذلك بداية انخفاض فرص العمالة المتاحة للبنانيين في دول الجوار العربي لأسباب عديدة، ومنها ما يعود لأسباب الخلل الحاصل في سياسة لبنان الخارجية، مما حدّ من جاذبية وتنافسية العمالة اللبنانية، وكذلك قلّص من تنافسية السلع

(51) أنظر الجداول المبينة في الملحق رقم-23- ص 864 وما يعدها بشأن تطور تقارير عدد من مؤسسات التصنيف الدولية لجهة تصنيف لبنان الائتماني.

والخدمات اللبنانية في الأسواق الخارجية، التي درج لبنان على تصديرها إليها.

ذلك كلّه أسهم بدوره وبشكل غير مباشر في ازدياد حدّة الضغوط التي كان يمارسها أولئك المسؤولون السياسيون وبشكل غير متبصر على إدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها من أجل إيجاد بعض المعالجات المكلفة لمشكلة عدم توفر فرص العمالة الجديدة للشباب في الداخل اللبناني، والانحسار الكبير لتلك الفرص في الخارج.

المؤسف، أنّ الحل المطلوب لمواجهة تلك التطورات السلبية من وجهة نظر أولئك السياسيين والمسؤولين كان في اللجوء إلى تحميل إدارات الدولة ومؤسساتها وأجهزتها بأعداد ليست هي بالفعل بحاجة إليها. وتلك لم تكن بالفعل سوى محاولات لإيهام الناس بأنهم يسهمون في التفتيش عن حلول لتلك المشكلات. ولكن، على عادتهم في التفتيش عن الحلول في المكان الخطأ. ولذلك، وبدلاً من اعتماد الحلول السياسية والاقتصادية الصحيحة من خلال معالجة جوهر المشكلات لا مظاهرها، جرى إغراق المواطنين والدولة اللبنانية في مشكلات جانبية من جهة، وتحميل خزينة الدولة أعباء إضافية مما زاد من تعقد المشكلات التي يعاني منها لبنان، وبالتالي دفع لبنان إلى حالة تكاد تكون مستحيلة على الحل.

في المحصلة، فإنّ تلك الممارسات والضغوط كانت تؤدي إلى إضعاف مناعة الدولة تُجاه الضغوط المتعاظمة التي كانت تفرضها عليها تلك المنظومة السياسية؛ وهو ما أسهم بالتالي في حصول ذلك الانفلاش والتفلت من الضوابط المؤسساتية الضرورية، والتي كان من شأن الالتزام والتقيد بها أن يصار إلى لجم تلك الضغوط السياسية المتعاظمة لزيادة

أعداد العاملين في الإدارة وفي الأسلاك العسكريّة والأمنيّة، وبالتالي أن يصار إلى الحد من زيادة أعباء كلفتها[52].

مرّة جديدة، يتبيّن ما تسببت به حالات الإنكار لأسباب الهشاشة والوهن اللذين أصيب بهما الاقتصاد اللبناني وجسم الدولة اللبنانية.

إنّ قراءة متأنّية لطبيعة وحجم تلك الأكلاف المتزايدة التي أصبحت تنوء الخزينة العامة اللبنانية بحملها، ولاسيما بعد الانهيارات التي تعرض لها لبنان مؤخرًا، تبيّن أنه أصبح لزامًا على الحكومات اللبنانية القادمة المسارعة إلى معالجة هذه الأمور بصراحة وجرأة شديدتين، وكذلك بحكمة وشجاعة وتبصر وتفهم لأوضاع المواطنين الصعبة، ولكن ومن جهة أخرى، بما يحول دون الانصياع للضجيج الإعلامي والشعبوي المفتعل الذي استعمل أو قد يستعمل في المستقبل، والذي أظن أنه سوف يستمر استعماله للحؤول دون تطبيق البرامج الإصلاحية بحكمة وتبصر واتزان.

(52) للنظر في الملاحق رقم 8 و9 و10 ص 564 – 614: ومن المفيد مراجعة الكلمات التي ألقيتها في:

1- الملحق رقم -8- جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2017 في مجلس النواب بتاريخ 2017/10/18.

2- الملحق رقم-9- جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2018 في مجلس النواب بتاريخ 2018/03/28.

3- الملحق رقم-10- جلسة مناقشة السلسلة الجديدة للرواتب في مجلس النواب بتاريخ 2017/03/15.

الفصل الخامس عشر:
العامل الرابع – الكلفة المالية المرتفعة
لسياسة الحفاظ على الاستقرار النقدي
وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والمالية العامة

العامل الرابع، ويتعلّق بكلفة سياسة الحفاظ على الاستقرار النقدي؛ وهو الأمر الذي كان يتطلّب من جميع المسؤولين اللبنانيين في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة التنبّه إليه وإدراك مفاعليه وانعكاساته، ولاسيما في ظلّ الأوضاع الوطنية والسياسية والأمنية الداخلية والخارجية المتقلبة وغير المستقرّة، وكذلك في ظل استمرار الاستعصاء المزمن على القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية الصحيحة. وهي الإصلاحات التي كان يفترض بها عند تطبيقها أن تكون متناغمة ومتكاملة بين بعضها بعضًا في التصدي لتلك الصدمات المتلاحقة التي كان يتعرّض لها لبنان.

لا بدّ لي هنا من أن استشهد بما كنت أبيّنه وأشدّد عليه في أكثر من مناسبة على مدى السنوات الثماني والعشرين الماضية، اعتبارًا من العام 1993، وكان مما أشرت إليه وشدَّدتُ عليه في محاضرة ألقيتها في 06/24 من العام 1993 في المركز الإسلامي في بيروت أقتبس منها هذا المقطع:

"... **في هذا السياق تبرز أهمية السياسة النقدية للحكومة المبنيّة على**

تحقيق الاستقرار النقدي من خلال الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية. يقتضي هنا أن نفرّق بين الاستقرار في سعر صرف الليرة وبين تثبيت سعرها. فالاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية يسمح بتقلّبات طبيعية غير حادة في سعر الصرف. هذه التقلّبات تأخذ بعين الاعتبار عوامل العرض والطلب العادية والموسمية والمبنيّة على العوامل والقواعد الاقتصادية الحقيقية لا الناتجة عن تأثيرات الحالات النفسية أو الاحتقانات السياسية، التي ربما تكون منبثقة عن شائعات غير مبرّرة اقتصاديًا، وبالتالي تتولّى السلطة النقدية معالجتها بما يتطلّب من أساليب وإجراءات تحدّ من أثر التقلبات الحادّة العارضة" (انتهى الاقتباس).

الحقيقة أنه، وخلال معظم فترات العقود الثلاثة الماضية في لبنان طغت مفاعيل مجموعة من الأحداث والمتغيّرات والتحوّلات والصدمات الخطيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي على عمل وأداء مختلف الحكومات، بحيث أنّ السياسات الحكومية الاقتصادية والمالية والنقدية كانت دائمًا مسبوقة بـ/وواقعة تحت تأثير عدّة إملاءات أو إكراهات أو صدمات داخلية وخارجية بالغة التأثير، ومن ذلك:

أولاً: إملاءات وصدمات الواقع الاقتصادي والمالي الصعب بسبب استمرار العجز في الموازنة والخزينة منذ العام 1975، وبعد ذلك في استمراره وتصاعده منذ التسعينيات وإلى الآن، وما كان يحمله تراكم تلك العُجوز السنوية من انعكاسات وتداعيات سلبية على تعاظم حجم الدين العام وكلفة خدمته، وكذلك ما يحمله ذلك التعاظم من تأثيرات سلبية على الاستقرار النقدي.

ثانيًا: إملاءات الواقع السياسي الداخلي المأزوم والمتشنج الذي كان يفرضه استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وتهديداته، والوجود العسكري والأمني السوري وتسلطه على الدولة اللبنانية وعلى قرارها الحر. كذلك بسبب الإطباق الكبير والمستمر الذي كانت وأصبحت تمارسه وبشكل متزايد الأحزاب الطائفية والمذهبية والميليشياوية وفي مقدمها حزب الله على الدولة اللبنانية وعلى قرارها الحر وعلى إداراتها ومؤسساتها وأجهزتها. وكذلك ما كانت تفرضه التوجهات الشعبوية لتلك الأحزاب من ضغوط ومطالبات وإملاءات وإرغامات. ذلك بالإضافة إلى انعكاسات وتداعيات التحولات والمتغيرات والصدمات الإقليمية التي كانت تؤثر سلبًا على الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وتزيد من حدّة الاختلالات الحاصلة في التوازنات الداخلية وانعكاساتها السلبية على الاستقرار الداخلي، وعلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان بشكل مستمر.

ثالثًا: إملاءات النتائج المترتّبة على الاختلالات العميقة في توازنات السياسات الخارجية للدولة اللبنانية، والتأثيرات الناتجة عن التحولات في الأوضاع الإقليميّة والدولية ومضاعفاتها، وبالتالي في التداعيات السلبية لكل تلك الاختلالات الواسعة على لبنان بشكل عام، وعلى أوضاعه الاقتصادية والمالية والنقدية.

تلك الوقائع والاحداث والإملاءات والصدمات، التي ما كان يهدأ أحدها ولو مؤقتًا، إلاّ ليندلع آخر، مع استمرار تأثيراتها جمعاء على مجمل الأوضاع العامة في لبنان، أفقدت لبنان السند الوطني الداخلي القوي والصحيح، وكذلك السند العربي والدولي القوي واللازم – سياسيًا

واقتصاديًا وماليًا – لكي يتمكّن لبنان من التعامل الفعَّال والصحيح مع تلك الإملاءات والتحولات والنجاح في التخفيف منها واحتوائها.

لقد أسهمت تلك العوامل كلّها في زيادة هشاشة الاقتصاد اللبناني، وتعاظم ضعف ماليته العامة وانكشافهما، لاسيّما وأنهما كانا واقعين تحت وطأة التلكّؤ والتخبط والإحجام، والاستنكاف المستمر لدى الكثير من المعنيين من أصحاب القرار في لبنان عن اعتماد وتبني السياسات والإجراءات والبرامج الكفيلة بتنفيذ الإصلاحات. وهي الإصلاحات التي كان يتطلّبها الاقتصاد اللبناني وماليّته وإدارته العامة لوقف التردي، وللعودة لتحقيق النهوض والنمو المستدام من جهة أولى، وأيضًا لتعزيز الاستقرار المطلوب، ومن وجوهه كافة، من جهة ثانية. وهي السياسات والإجراءات والبرامج التي كان يفترض أن تعتمد من قبل المعنيين في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة، انطلاقًا من ضرورة الإدراك العميق للحاجة إليها، وبالتالي ضرورة توفير الإرادة والتصميم والمثابرة على اعتمادها وتبنّيها وتنفيذها كرزمة متكاملة ومتناغمة بين بعضها بعضًا، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وفي سلامة المالية العامة، وفي استدامة الاستقرار النقدي في لبنان.

لقد سعت حكومات الرئيس الحريري، وكذلك الحكومتان اللتان ترأستهما، في التقدم على مسارات الإصلاح بأفضل المستطاع، وإن لم يتحقق كل ما سعت إليه تلك الحكومات. لكنها، وفي الوقت ذاته، قامت بمحاولات عدّة لتوفير الدعم العربي والدولي، السياسي والاقتصادي والمالي للبنان واقتصاده، لتأمين مقومات صموده ونهوضه وتخفيض أعباء الدين عليه. كذلك عملت لتنفيذ العديد من المشاريع الإنشائية والاستنهاضية من خلال الدعم المالي الذي وفّرته المؤتمرات العربية

والدولية التي عقدت لدعم لبنان، وإن كان قسمٌ معتبرٌ من ذلك الدعم وتلك التعهدات بالمساعدة، لم يستفد منها لبنان للأسباب المعروفة، ولاسيما في ظل الاستمرار على الاستعصاء، ولعدم تبني البرامج الإصلاحية، كما – وللأسف – لم يجرِ البناء على الإنجازات المحققة من أجل التقدم بثقة وإصرار أكبر، وبمثابرة أفضل على تنفيذ الإصلاحات المنشودة. ذلك ما حال دون أن يستفيد لبنان وبشكل كامل من ذلك الدعم الذي قدمه له أشقاؤه وأصدقاؤه على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ذلك الاستعصاء المزمن على تبني وتطبيق البرامج الإصلاحية المطلوبة، أدّى في المحصلة إلى هذا الانحسار الكبير في صدقية لبنان لجهة تنفيذ تعهداته بالإصلاح لدى أشقائه وأصدقائه، وهو بالتالي ما أدى إلى ما نشهده الآن من إصرار قوي، ومواقف غير مرنة لا تتزحزح لدى الأشقاء والأصدقاء بشأن اشتراطهم وجوبَ أن يبادر لبنان أولاً إلى البدء بتطبيق الإصلاحات المطلوبة قبل ان يبادروا هم إلى تقديم الدعم والعون له. ("ساعدوا أنفسكم كي نستطيع مساعدتكم").

في الحقيقة، ومن جهة أولى، فإنّ قصور الرؤية الصحيحة وغياب المثابرة على اعتماد وتنفيذ السياسات والإجراءات الإصلاحية حالا عمليًا دون قيام المسؤولين بالعمل بما تقتضيه السياسات الاقتصادية والمالية المتحفظة والرصينة من تكامل وتناغم فيما بينها، والتي كان من الواجب اعتمادها، وكذلك بينها وبين التوجهات والتوازنات السياسية الداخلية الصحيحة التي كان ينبغي على الدولة اللبنانية أن تعتمدها وتتبناها. كذلك، ومن جهة ثانية، فقد أدّى استمرار عدم الالتزام بما يقتضيه مبدأ احترام وحدانية سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها وعلى مرافقها،

وضرورة توازن وتناغم ممارسات الحكومة اللبنانية في مجال تنفيذ سياساتها الخارجية – وهي التي أصبحت غير مؤتلفة مع المصالح الحقيقة والدائمة للبنان واللبنانيين في الداخل اللبناني وفي دول الانتشار – إلى أن أصبحت تلك الممارسات بمجملها تؤدي إلى الحؤول دون الإسهام في تحقيق النهوض المنشود بأشكاله كافة.

في المحصلة، – وفي غياب تلك التوجهات والممارسات الصحيحة – طغت على أداء الحكومات اللبنانية المتعاقبة حالات مستمرة من اللهاث الدائم وراء تداعيات سلاسل لا تنقطع ولا تنتهي من الصدمات الداخلية والخارجية، والاضطرار بالتالي إلى تحمل نتائجها السلبية العميقة والمدمرة على مجمل الأوضاع اللبنانية. وذلك ما أدى بدوره إلى ما كان عمليًا يحول دون قدرة معظم الحكومات المتعاقبة على تبني واتخاذ الإجراءات التي تؤدّي إلى توفير مرونة معيّنة ومقبولة في أسعار صرف العملة اللبنانية. وهو الأمر الذي كان لبنان قد أصبح بحاجة ماسة إليه، ولاسيما خلال العشرية الثانية من هذا القرن، من ضمن سلةٍ من السياسات والإجراءات الإصلاحية المتآلفة والمتضافرة مع بعضها بعضًا.

الحقيقة أنَّ السياسة المرنة لسعر صرف الليرة اللبنانية، وفي حال اتّباعها، كان يفترض بها أن تتساوق وتتكامل مع تنفيذ ما يلزم على صعيد السياسات الداخلية والخارجية الصحيحة للدولة اللبنانية، وعلى صعيد الإجراءات المالية الجريئة التي كان من الواجب تطبيقها لترشيق إداراتها، وكذلك لترشيد وخفض الإنفاق من جهة أولى، وزيادة حجم الإيرادات المحققة لدى الخزينة من جهة ثانية. ذلك من أجل الاستمرار في خفض العجز المحقّق في الخزينة، وبالتالي لجم

الارتفاع المتزايد في حجم الدين العام. هذا مع الاستمرار في اتّباع السياسات الداعية والداعمة لتعزيز النمو الاقتصادي. وهي بمعظمها – ويالـلأسف – لم تكن في كثير من الأحيان متوافرة أو ممكنة، ولاسيما على مدى السنوات العشر الأخيرة، ومع استمرار وتصاعد الاستعصاء على الإصلاح.

والواقع أنَّ ما كان يحول أيضًا دون اعتماد السياسة النقدية المرنة، استمرار تلك السلسلة من الإملاءات والإرغامات المتوالية والمتعاظمة على أكثر من صعيد، والتي كانت تؤثر سلبًا على الأوضاع السياسية المتقلبة والهشّة والضاغطة. وهي السلسلة التي كانت تفاقمها الخلافات الحزبية والممارسات الشعبوية في الداخل اللبناني، وكذلك بسبب الصدمات المتلاحقة الآتية من الخارج؛ وهو مما كان بمجمله يسهم في الحؤول دون تطبيق الإجراءات المالية لترشيد وخفض الإنفاق، وكذلك دون العمل لزيادة الإيرادات التي كان بإمكانها أن تقلص العجز في الموازنة والخزينة.

ذلك كلّه، كانت له تأثيراته الكبيرة على الاقتصاد اللبناني وعلى التدفقات المالية إلى لبنان، وتحديدًا على ميزان المدفوعات. وهو ما أسهم بالمحصلة في أن يسود تخوف دائم لدى المسؤولين من اعتماد سياسة مرنة لسعر الصرف، لما كان قد يحمله ذلك من انعكاسات خطيرة على الأوضاع المعيشية والأوضاع السياسية، وبالتالي على الأوضاع الأمنية في الداخل اللبناني.

كذلك، ومن جهة أخرى، فإنّ جملة المتغيّرات والتحديات والصدمات الداخليّة والإقليميّة، وبالتالي الهشاشة الداخلية التي نجمت عنها، قد أسهمت في ارتفاع مستويات المخاطر السياسية والاقتصادية والسيادية

في لبنان، وبالتالي في زيادة الضغوط لإبقاء معدلات الفائدة مرتفعة نسبيًا على الليرة اللبنانية وعلى الدولار الأميركي في السوق اللبنانية من أجل إبقاء الأسواق المالية اللبنانية جاذبة للتحويلات المالية التي كان يحتاجها لبنان لتمويل العجز الضخم والمزمن والمستمر في الميزان التجاري من جهة أولى، وكذلك لتمويل العجز الكبير والمتزايد في كل من حساب الموازنة وحساب الخزينة العامة من جهة ثانية، للحفاظ على الاستقرار النقدي.

في المحصّلة، لقد أدّت تلك الصدمات المتلاحقة والتقلّبات الحادّة، والاضطرار إلى إبقاء معدلات الفائدة مرتفعة نسبيًا، إلى زيادة كلفة خدمة الدين العام اللبناني بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية، وإلى زيادة كلفة الاستمرار في اعتماد سياسة الاستقرار النقدي التي اتّبعها لبنان.

وقد كان لذلك كلّه تأثيراته السلبية على حركة الاقتصاد الوطني وفي المحصلة على مدى استمرار حيويّته واستدامة معدّلات نموّه.

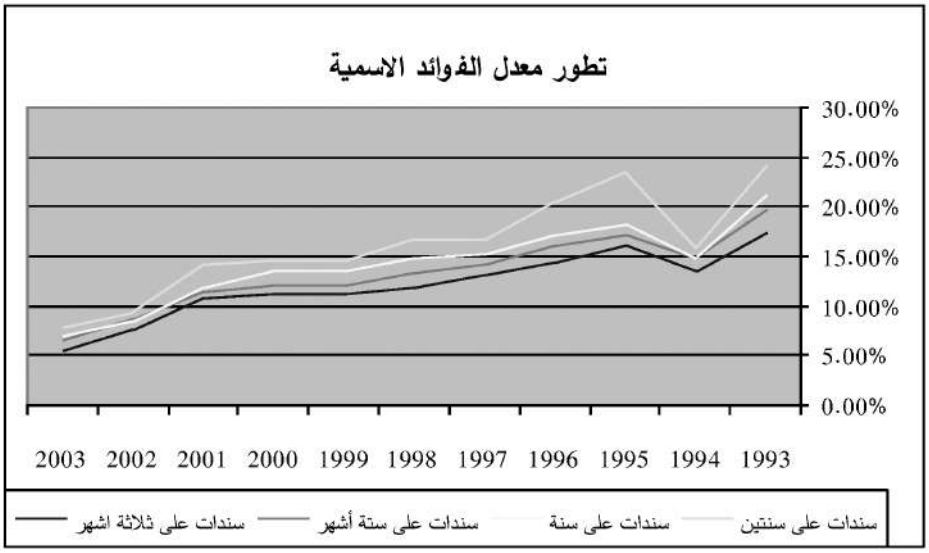
في هذا الشأن، أعود أيضًا إلى ما كنت قد أوردته في مطالعتي في جلسة مجلس النواب التي انعقدت بتاريخ 2004/04/07 لإقرار مشروع الموازنة العامة للعام 2004، **ردًا على مداخلة دولة الرئيس عمر كرامي رحمه الله حيث قلت ما يلي: "وأتمنّى لو تفضّلتم يا دولة الرئيس وحضرات السادة النواب بالنظر معي إلى تقرير وزير المالية (الفذلكة) في الصفحة 39 من التقرير. فإن الرسوم البيانية (ولا سيما الرسم البياني رقم–17–) تعطيكم صورة واضحة عن تطور أسعار الفائدة على مدى السنوات 1993– 2003، حيث نرى بوضوح أنه في المراحل التي كان لبنان يشهد خلالها احتقانات سياسية أو أزمات سياسية في المنطقة أو عمليات عسكرية مثل الاجتياحات الإسرائيلية التي تعرّض لها لبنان في الأعوام 93 و96 و99،**

فإننا نرى كيف كانت ترتفع معدلات الفائدة بشكل كبير. لقد كان ذلك في معظمه ضروريًا، لأنه لو لم يبادر مصرف لبنان والدولة اللبنانية إلى حماية استقرار الليرة اللبنانية في تلك الفترة من خلال التعديلات التي كانت تطرأ على معدلات الفائدة، فإن ذلك كان حتمًا سيعني التسبّب بتقلّبات حادّة في سعر صرف الليرة اللبنانية، وما يستتبعه ذلك من تأثيرات سلبية على أكثر من صعيد اقتصادي ومالي ونقدي ومعيشي وكذلك سياسي وأمني" – (انتهى الاقتباس).

الرسم البياني رقم –17–

تطور معدل الفوائد الاسمية على سندات الخزينة

في نهاية السنوات 1993–2003(53)



(53) كما أشرت إليها في مطالعتي في جلسة مجلس النواب بتاريخ 2004/04/07 التي عقدت لإقرار موازنة العام 2004.

يبيّن هذا الرسم البياني جانبًا من التقلبات الحادة في أسعار الفائدة خلال فترة الاحتقانات السياسية، ولاسيما خلال السنوات 1995– 1996 وما بعدها، وما أسهم به إيجابيًا بعد ذلك انعقاد مؤتمري باريس–I وII لدعم لبنان في تحقيق ذلك الانخفاض التدريجي. إلاّ أنه، وبالرغم من الأسباب التي ذكرناها لارتفاع وتقلبات معدلات تلك الفوائد، فإنّ السعي الجادّ الذي بذله الرئيس رفيق الحريري، وكذلك الجهود التي بذلها من أتى من بعده من فريقه السياسي على صعيد تنفيذ السياستين المالية والنقدية بشكل متناغم ومتضافر، كانت بالفعل ترمي إلى خفض معدلات الفوائد تدريجيًا، في إطار الممكن، لتجنّب الانعكاسات السلبية على معدلات النمو الاقتصادي. ولتجنّب الارتفاع المتزايد لكلفة خدمة الدين العام، وبالتالي لمنع تضخّم العجز في المالية العامة.

صحيح أنه قد تحقّقت في هذا الخصوص بعض النجاحات، ولاسيما بما أسفرت عنه نتائج مؤتمرات باريس–I وII وIII [54]. إلاّ أنّ الصدمات والصعوبات والاستعصاءات التي أشرنا إليها كانت دومًا تحول دون تحقيق البعض الآخر من الإصلاحات الأساسية والضرورية التي كان من الممكن لو اتبعت أن تعجّل في تحقيق استقرار أفضل ومستدام لأسعار الفوائد في لبنان، ولتحسّن أكثر في الأوضاع الاقتصادية والمالية عمومًا، وأن تدفع أيضًا بالحكومة وبالسلطة النقدية إلى اعتماد سياسة مرنة فيما خصّ سعر الصرف.

وصحيح أيضًا أنه لو قام البنك المركزي في فترة تسعينيّات القرن الماضي ومطلع العقد الأول من الألفيّة الثالثة، وعلى نحو غير متبصّر، بخفض اعتباطي وسريع لمعدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية لأدّى ذلك على الأرجح إلى هروب الودائع من الحسابات بالليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي

(54) يراجع الملحق رقم-17- ص 703 وما بعدها والملحق رقم-20- ص 788 وما بعدها بشأن انعقاد مؤتمرات باريس –I وII و.III

ومن ثم إلى الخارج، وبالتالي إلى تردّي مستويات الثقة بالعملة الوطنية وبالاقتصاد الوطني، ومن ثم إلى انزلاق لبنان نحو العودة إلى مرحلة التقلّبات الحادّة في سعر صرف الليرة اللبنانية، وبالتالي العودة إلى ارتفاعات أكبر وأسرع لمعدلات الفوائد حتى عن المعدلات التي كانت سائدة قبل تسلّم الرئيس الحريري مسؤوليّاته كرئيس للحكومة في نهاية العام 1992.

إلاّ أنه، وبالمقدار ذاته، لو توفرت للبنان ظروف وممارسات سياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي أكثر تبصرًا وحكمةً، بما في ذلك توفر إرادة وطنية جامعة مسؤولة لاستنهاض الدولة وتعزيز سلطتها العادلة وهيبتها، لكان من الممكن تجنب الكثير من تلك الاحتقانات والطفرات، ولكان بالإمكان المبادرة إلى اعتماد سياسات وإجراءات مالية حازمة تسهم في خفض العجز، وتسهم في تعزيز سلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية، بما يمكّن لبنان من المبادرة إلى اعتماد سياسة نقدية مرنة.

للأسف، فإنّ انتفاء ذلك فوّت على لبنان فرصًا كبيرةً، ورتّب عليه أعباءً وأكلافًا وأوجاعًا هائلة ينوء لبنان واللبنانيون بحملها الآن.

للحقيقة وبرأيي، أن السياسة المتّبعة للمحافظة على سعر الصرف وعلى الاستقرار النقدي، في تسعينيّات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت ضرورية للحفاظ على الثقة بالاقتصاد اللبناني والاستقرار المعيشي لجميع اللبنانيّين؛ وذلك في ضوء تجربة لبنان المريرة في فترة الأعوام 1984– 1992، والتي عرف لبنان خلالها تدهورًا كبيرًا في سعر صرف الليرة اللبنانية أدّى بدوره آنذاك إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي إلى تزايد الاضطراب الاجتماعي والأمني والسياسي.

إلاّ أنه، لا بدّ لي هنا من الإشارة إلى أهمية الجهود التي بذلتها الحكومات اللبنانية في الفترات التي انعقدت خلالها مؤتمرات باريس–I وII وIII، والتي

كان لها تأثيراتها الإيجابية على الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية. إذ استطاع لبنان أن يحقق نجاحًا في تهدئة الأسواق المالية والنقدية[55]، وفي إعادة الاستقرار إلى معدلات الفائدة؛ وذلك في مواجهة الآثار السلبية لجملة الصدمات والعراقيل، ولاستمرار حالات الاستعصاء والتلكّؤ والممانعة عن القيام بالإصلاحات الضرورية[56].

كذلك، وتبيانًا للحقيقة، لا بدّ من التوضيح أنه وخلال بعض سنوات

(55) تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الدولرة للودائع لدى القطاع المصرفي تراوحت ما بين حدّين: الحد الأدنى 65% والثاني 80% من مجموع الودائع في الجهاز المصرفي اللبناني خلال سنوات العقدين الماضيين مع ميل للتقلب صعودًا أحيانًا بنتيجة الصدمات المتلاحقة والمتعددة خلال سنوات هذين العقدين.

(56) **خلافًا للرأي الذي كان يتمسّك به المسؤولون في صندوق النقد الدولي في العام 2001 لجهة حثّهم الحكومة اللبنانية على المبادرة إلى اعتماد مرونة معينة ومقبولة في سياسة سعر صرف العملة اللبنانية، وبالتالي ضرورة توجه الحكومة نحو تخفيض سعر صرف الليرة اللبنانية كجزء من الإجراءات الإصلاحية، فإنّ أولئك المسؤولين في الصندوق أنفسهم، وعقب النجاح الكبير الذي حققته الحكومة ووزارة المالية في تطبيق عدد من الإصلاحات، ولاسيما في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، التي أثبتت جدواها ومردوديتها المالية، وكذلك النجاح الذي أسفرت عنه نتائج انعقاد باريس II- في العام 2002 وما بعدها، عادوا وأكّدوا صوابية ما كان عليه موقف الحكومة اللبنانية من عدم التجاوب مع مطلبهم الأساس القاضي بتخفيض سعر الصرف، بكونه إجراء لم يكن ليلائم لبنان في ذلك الوقت، ولاسيما في ظلّ الأوضاع والظروف التي كان يمرّ بها لبنان آنذاك، وكذلك بسبب طبيعة المشكلات التي كان يتعرّض لبنان لها.**

إلاّ أنهم شدّدوا بالتالي على أهمية أن يتابع لبنان بذل الجهود اللازمة لتطبيق بقية الإجراءات الإصلاحية واللازمة لتعزيز مسيرة التعافي الاقتصادي والمالي التي اعتمدها في برنامجه الإصلاحي، وهو الأمر الذي -ويالأسف- لم يتمكن لبنان من الالتزام به، كما أصبح معروفًا لدى القاصي والداني، بسبب العودة إلى استمرار الضغوط والإملاءات، واستمرار الاستعصاء ووضع العراقيل في وجه الحكومة مما أدّى إلى ذلك الفشل.

هذا ما يقدم دليلاً إضافيًا على أنه لا يمكن لأحد أن يحكم على صوابية أو عدم صوابية أي سياسة أو أية إجراءات طالما لم يجر التقيّد بتطبيق مقتضيات تلك السياسات والإجراءات لجهة المثابرة على إجراء الإصلاحات المطلوبة.

فترة التسعينيّات من القرن الماضي، كذلك في مطلع العقد الأول من هذه المئوية، لم يكن الاعتماد في حينها مقتصرًا على الأساليب والأدوات النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي، بل كان العمل جادًّا ومتقدمًا وفعّالاً أيضًا لتحقيق تناغم وتعاون أفضل بين السياستين المالية والنقدية للمحافظة على ذلك الاستقرار. ذلك على الرغم من كل العراقيل والاستعصاءات التي حالت دون استكمال ما كان ينبغي على لبنان ان يسعى وينجح في تحقيقه من إجراءات تعزز من إيرادات الخزينة، وتعمل من أجل ترشيق حجم الدولة اللبنانية في إداراتها وأجهزتها، وترشيد الإنفاق العام، وبما يسهم في تخفيض العجز في الموازنة والخزينة بشكل أكبر، وبالتالي بما يسهم في الحد من تفاقم حجم الدين العام.

في ذلك الإطار، تمّت عدة إنجازات هامة وأساسية في تلك السنوات وإن لم تكن كافية؛ وذلك على صعيد اعتماد عدد من الإجراءات المالية الإصلاحية وأيضًا في تعزيز مستوى وكفاءة الإدارة الضريبية والمالية. كذلك في القيام بتعديل بعض الرسوم وإدخال بعض التعديلات على المعدلات الضريبية، والعمل أيضًا على تعزيز الجباية والتحصيل لدى الخزينة. وفي هذا الإطار، فقد جرى القيام بعدد من الإصلاحات لجهة إعادة التنظيم وزيادة الفعالية الإنتاجية في وزارة المالية، وتمت مكننة مديرية المالية العامة ومديريات الجمارك والدوائر العقارية والمساحة، وجرى بالتالي التقدم على مسارات تعزيز إيراداتها. تلك الإنجازات تمّ تتويجها بالنجاح الكبير والاستثنائي الذي تحقّق في ادخال وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة ابتداءً من شهر شباط/فبراير من العام 2002. وأيضًا في فرض ضريبة معتبرة على الفائدة المدفوعة على الحسابات الدائنة لدى المصارف مما وفّر إيرادات هامة وأساسية للخزينة اللبنانية.

كذلك الأمر بما قامت به الحكومة من إصلاحات وإجراءات مالية لضبط الإنفاق، سواءٌ في ترشيق وزارة الإعلام وتلفزيون لبنان أو في إيجاد حلّ لمشكلة شركة طيران الشرق الأوسط، أو معالجة بعض جوانب كلفة التقاعد في الأسلاك العسكرية والأمنية[57]، أو في إصدار عدد من القوانين الإصلاحية الأساسية الجديدة، ومنها ما يخصّ تنظيم قطاع الكهرباء وقطاع الاتصالات وقطاع الطيران المدني في العام 2002؛ وهي قوانين حالت للأسف قوى التعطيل دون تنفيذها حتى اليوم. وهي أيضًا القوانين التي لو نفذت لوفّرت للبنان زيادة معتبرة في إيرادات الخزينة، وخفضًا في مجموع النفقات، ومن ثم خفضًا في مبالغ العجوزات السنوية كما في حجم الدين العام، وبالتالي لجنّبت لبنان الوقوع ضحية الكثير من الانهيارات والمآسي التي أصبح الآن في خضمها.

صحيح أن ذلك لم يكن كافيًا، وأن الحاجة كانت ماسّة للقيام بالمزيد من تلك الإجراءات والتدابير المالية الإصلاحية الإضافية والآيلة إلى ضبط وتعزيز الإيرادات وترشيد الإنفاق وخفض العجز. ومن ذلك ما يتعلق بمعالجة صحيحة وكاملة للقضية الشائكة والمتعلقة بالعجز المزمن لدى مؤسّسة كهرباء لبنان؛ وهي المسألة التي كانت جزءًا أساسيًا من شكوانا المزمنة. لكنّ ذلك التلكّؤ الذي عانى منه لبنان وعانيت منه شخصيًا لا ينفي الجهد الكبير الذي بُذل على الرغم من كلّ العراقيل المفتعلة. فلقد تمكّنا وبقدر المستطاع من إيجاد مستوى أفضل من التآزر بين الأدوات المالية والأدوات النقدية من أجل العمل على تعزيز الاستقرار النقدي،

(57) وهي كلها إجراءات لم تكن لتحصل إلاّ بشق النفس، وبعد محاولات مضنية، وفي مواجهة عراقيل واستعصاءات من كل حدب وصوب (لمراجعة ما حصل على صعيد إلغاء البنود الإصلاحية الواردة في مشروع موازنة العام 2003، وعدم تبني تلك الواردة في مشروع موازنة العام 2005).

وبالتالي الاستقرار الاجتماعي والمعيشي، وإنْ بقي ذلك التآزر غير كاف لاحتواء تلك المشكلات المتفاقمة.

ممّا لا شك فيه أنه لولا المحافظة على الاستقرار النقدي الذي عمل مصرف لبنان، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، على تأمينه وتعزيزه خلال فترة التسعينيات، وخلال العقد الأول من هذا القرن، لتعرّض لبنان آنذاك لتقلّبات حادّة في سعر الصرف، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدّي إلى التأثير سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والمعيشي والأمني في البلاد.

وممّا لا شك فيه أيضًا أن آثار تلك التقلبات الحادة في حال حصولها، كانت ستكون أخطر بكثير من الكلفة التي تكبّدها لبنان بسبب اعتماده سياسة الاستقرار النقدي، ولاسيّما في ما يتعلّق بالتحكّم بمعدلات الفائدة، مع الحفاظ على ميلها العام والواضح نحو الانخفاض على مدى تلك السنوات. وهي السياسة التي لو لم يجرِ اعتمادها لما كان من الممكن الحفاظ على ذلك الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية، ولكان من شأن تلك التقلبات الحادة في حالة حدوثها التأثير سلبًا على شريحة كبيرة من أصحاب الدخل المحدود من المواطنين اللبنانيين الذين يشكّلون الأكثرية في المجتمع اللبناني ويتأثّرون بشكل مباشر بالضغوط التضخّمية التي يفرضها عدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

وها هي التجربة الماثلة أمام اللبنانيين الآن فيما يتعلق بالانهيارات الحاصلة حاليًا، ولاسيما في سعر صرف الليرة اللبنانية، خير دليل على صحة تلك المخاوف، وأيضًا بكونها تقدم دليلاً ساطعًا على النتائج الكارثية المترتبة على عدم القيام بتطبيق الإصلاحات المتآلفة فيما بينها لمواجهة المشكلات المتكاثرة والمنهالة على لبنان.

في ضوء ما تقدم، يبيّن الجدول رقم–5– ملخّص الإحصاءات المالية بشأن تراكم الدين العام اللبناني وحجمه في نهاية العام 2019 ونسبة ما كان يمثّله كلٌّ من الدين العام القديم كما كان في نهاية العام 1992 وكلفة خدمته، مضافًا إليه الدعم المقدَّم من الخزينة اللبنانية لتغطية عجز مؤسّسة كهرباء لبنان وكلفة خدمته، وما أصبحا يمثلانه إلى مجموع الدين العام في نهاية العام 2019.

لا بدّ من الإشارة هنا أيضًا إلى أنّ الأهميّة النسبيّة لكلّ من تلك العوامل التي عدّدناها سابقًا كانت تتغيّر مع تغيّر الظروف، وكذلك بين فترة وأخرى ومرحلة وأخرى. فخلال المرحلة التي كان فيها الرئيس رفيق الحريري رئيسًا للوزراء، أي في تسعينيّات القرن الماضي وفي ظلّ استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وبعدها في مطلع العقد الأول من هذه المئوية، وفي خضم عهد الوصاية السورية الطاغية على الحياة السياسية والاقتصادية، قامت حكومات الرئيس الحريري بمحاولات عدّة لتحقيق بعض الاختراق المطلوب. وذلك في محاولة للخروج من تلك المآزق بولوج باب الإصلاح الحقيقي، وإن لم تنجح تلك المحاولات بالقدْر المطلوب، وكما كانت تتمنّاه الحكومة آنذاك في التحوّل نحو دولة رشيقة وكفوءة وفعّالة. وهي الحكومات التي كنت فيها مع الرئيس الحريري وإلى جانبه، وشاركته مشاركة فعالة في تلك المحاولات، ونالنا ما نالنا حينها من استعصاءات وتهجمات، وبالتالي من احباطات بسبب إفشالها.

بعد ذلك، في الحكومتين اللتين ترأستُهما، حصلت إنجازات مهمّة، وعلى أكثر من صعيد، لكنها بقيت غير كافية وقاصرة عن تحقيق المراد، بسبب طغيان الأحداث والصدمات الداخلية، وبسبب حدّة الاحتقانات والتشنجات الداخلية والمتغيّرات والتحوّلات الخارجية المنهالة على لبنان في تلك

الفترات. ومن ذلك، وعلى سبيل المثال، العدوان الإسرائيلي في العام 2006 وحصار السراي فورًا في أعقابه، بما في ذلك إغلاق مجلس النواب لثمانية عشر شهرًا، والحرب في مخيم نهر البارد في العام 2007، واستمرار سيف الاغتيال مصلّتًا على رقاب اللبنانيين وغير ذلك كثير.

لقد كان لتلك المتغيّرات والصدمات والتحوّلات الداخلية والخارجية تأثيراتها الكبيرة على الوضع العام بحيث شهدت أوضاع لبنان المزيد من التردّي بسبب طغيان الأحداث الداخلية والخارجية المتوترة والصادمة، وكذلك طغيان الممارسات الزبائنية والشعبوية التي كانت تحول دون تبني وتنفيذ القدْر الصحيح من مجموعة الإصلاحات التي يحتاجها لبنان لتحقيق الخروج من تلك المآزق المتفاقمة. وهكذا، استمرّ الوضع بطريقة أو بأخرى على حاله مع تزايد احتمالات التردي. وبالتالي، فقد تعذّر تحقيق الإنجازات الأساسيّة المطلوبة من أجل ترشيق حجم الدولة اللبنانية أو ضبط أو ترشيد الإنفاق العام. ولم تثمر بالتالي محاولات إصلاح الإدارة العامة، وفشلت محاولات تعزيز مستويات الحوكمة فيها(58)، كما تعثرت محاولات ترشيق احجام الإدارات والمؤسسات العامة، وكذلك أحجام الأسلاك والأجهزة العسكرية والأمنية، وضبط مبالغ كلفتها المتصاعدة، وكذلك معالجة مسألة الكلفة المتزايدة للأنظمة التقاعدية بطريقة رصينة ورشيدة. وعليه، فإنه سرعان ما انحسر الاهتمام بتلك المحاولات، إلى أن توقّفت بعد ذلك في ظلّ ازدياد حدّة الاستعصاء على الإصلاح، وارتفاع منسوب التشنجات والاحتقانات الداخلية والخارجية.

(58) راجع الملحق رقم-12- ص 621 وما بعدها، بشأن آليات التعيين بعنوان: نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق والمحاسبة على الأداء. وكذلك الملحق رقم-13- بشأن مراجعة وتدقيق حسابات الاشخاص المعنويين والعموميين.

بالمناسبة، لا بدّ من الاعتراف هنا بأنّ الإصلاح الإداري شعارٌ ما انفكَّ اللبنانيّون ينادون به منذ حكومة الاستقلال الأولى، ولكنه شعار استعمله الكثير من المسؤولين والسياسيّين منذ ذلك الحين وحتى الآن، للمزايدة ولتسجيل النقاط على بعضهم بعضًا. لماذا؟

من جهة أولى، بسبب غياب أو قصور مفهوم الدولة في أذهان ووجدان الكثير من السياسيين الذي تتضخم وتتقدم وتعلو لديهم المطامع الشخصية والحزبية على ما عداها من الاعتبارات، وبسبب استمرار وجود بيئة غير مؤاتية متمثلة بالصراع الداخلي المحتدم والدائم، وتأصل بنية فكرة الدويلات ومراكز النفوذ والسلطة التي كانت تفرضها مختلف الزعامات والأحزاب، واستمرار سطوة البنى والعصبيات الطائفية والمذهبية لديها. وهي التي بمجموعها لاتزال تشكل انحرافات تتيح للعديد من رجال السياسة رصيدًا رمزيًا هائلاً، ووسيلة فعالة لتحصيل المشروعية السياسية بكلفة قليلة، وبما يعفيهم في الوقت ذاته من آليات المحاسبة المؤسساتية، ولاسيما متى يصبح استمرار وجودهم معادلاً لاستمرار كرامة الطائفة.

كذلك، ومن جهة ثانية، لعدم توافر الرؤية والإرادة الصحيحة ولا حتى الرغبة أو القدرة على اتّخاذ القرارات الشجاعة والصعبة لدى الكثير من المسؤولين، لمواجهة تلك الأزمات المنهالة والمتزاحمة على لبنان ومن حوله.

ما زاد الأمر سوءًا وتعقيدًا، أنّ التمنُّع عن سلوك دروب الإصلاح لدى أولئك المسؤولين والسياسيين في تلك الأحزاب، ترافق مع صدمات وزلازل سياسية وأمنية داخلية وخارجية كانت تُستعمل كوسيلة ضغط، وأيضًا كذريعة أحيانًا للتهرب من تبني برامج الإصلاح من جهة أولى، وكذلك ومن جهة ثانية، لتبرير المطالبات المتكررة والمتعاظمة من أجل زيادة الإنفاق. تلك المطالبات كان بعضُها ضروريًا تمليه مختلف الصدمات

المنهالة على لبنان واللبنانيين، وأكثرها ما كان بالإمكان ضبطه أو تقليصه أو حتى إلغاؤه، بسبب تعاظم الضغوط السياسية والزبائنية والشعبوية.

الحقيقة الراسخة التي يجب أن لا تغيب عن أذهان الجميع، أنّ تلك الصدمات والتشنجات والأزمات السياسية والأمنية الداخلية والخارجية، كانت تتشابك مع بعضها بعضًا ومع انعكاسات وتداعيات الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة للبنان وتحدياتها، وهي التي كانت بمجموعها تؤدّي دومًا إلى حدوث تقلباتٍ وارتفاعاتٍ حادة في معدلات الفوائد، مع ما يستتبع ذلك من أعباء كبيرة على مبالغ خدمة الدين العام، وتؤثر سلبًا على حيويّة ونمو الاقتصاد اللبناني. وهي بالإضافة إلى ذلك، شكّلت سببًا ومبرّرًا عند البعض للاستعصاء ولمنع الحكومة من الاستمرار في القيام بالإصلاحات الإدارية الجذريّة التي كان يحتاجها المواطنون ويحتاجها الاقتصاد الوطني، وتحتاجه ماليته العامة في ترشيق الإدارة العامة في مختلف الإدارات والأجهزة والأسلاك، وتلبية الحاجة الماسة إلى تفعيلها وزيادة إنتاجيتها. وذلك ما أدّى بطبيعة الحال إلى استمرار زيادة حجم الإنفاق العام وزيادة العجز في الموازنة والخزينة، وبالتالي إلى تعذّر تحقيق أيّ نجاح هام في العملية الإصلاحية في مواجهة تصاعد الأكلاف والأعباء المتنامية، وفي المحصّلة إلى زيادة حجم الدين العام.

المأساة الحقيقية كانت في استمرار تفاقم تلك الممارسات، ولاسيّما خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي اتخذت أبعادًا أكبر من ذلك بكثير نتيجة التخريب المتمادي للنظام الديمقراطي البرلماني اللبناني، ومن جهة ثانية تقاعس رئيس الجمهورية عن القيام بالدور المناط به، كونه رئيس الدولة، ورمز وحدة الوطن، والساهر على احترام الدستور.

أمّا فيما خصّ التخريب الحاصل في ممارسة النظام الديمقراطي البرلماني، فمن المفترض أن تكون الممارسة السياسية اللبنانية على أساس الاستمرار في احترام القواعد الأربع الأساسية لهذا النظام، والتي يفترض أن تتآلف وتتضافر بين بعضها بعضًا: 1) أكثرية تحكم؛ و2) أقلية غير مهمَّشة تعارض؛ و3) سلطة قضائية مستقلة وغير منحازة؛ و4) إدارة حكومية حيادية غير مستتبعة وغير منحازة. وهي القواعد التي – وللأسف – كان يتضاءل الالتزام والتقيد بها إلى حد الانتفاء.

أمّا بالنسبة للدور الذي يفترض برئيس الجمهورية أن يلعبه، لأنّ الدستور أراده أن يكون فوق كل السلطات والحامي للدستور والجامع لكل اللبنانيين، والحكم الحكيم الذي لا بدّ منه كي يستقيم النظام[59]، وبما يوجب عليه أن لا ينحاز لأهوائه، أو لفئة على حساب أخرى من اللبنانيين[60].

المشكلة في ممارسة الرئيس ميشال عون لدوره، أنّ انحيازه وتفريطه بالسيادة اللبنانية وخرقه للدستور في أكثر من مناسبة، قد أدَّت إلى أن

---

(59) في هذا الصدد، يقول العلاّمة الدستوري حسن الرفاعي في خاتمة كتابه: "حارس الجمهورية" الصادر عن دار المشرق -طبعة 2018- في الصحة 543: "ان دور رئيس الجمهورية في نظامنا البرلماني الديمقراطي مهم شرط ألاّ ينحاز لفئة أو طائفة او مذهب او حزب، وأن لا يجيِّرَ أو يسمح بتجْييير مصالح الدولة وايراداتها للأزلام والأقارب والمحاسيب". وذلك لأنّ الدور المحوري لممارسة رئيس الجمهورية هو في كونه الحكم والحكيم، وبكونه فوق كل السلطات، والمقبول من الجميع، وهذا هو الذي يؤهله لأن يكون "وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر"، أي بما يمكنه أن يكون القادر على تصويب الأمور، ونحو ما يؤدي إلى التشديد على الالتزام بالدستور بنصّه وروحيته، وهذا مع التأكيد على أهمية أن: "تسود لدى جميع من يطبقون الدستور الأمانة وحسن النية".

(60) يجدر هنا الاستشهاد بما قاله الرئيس الأسبق للجمهورية الرئيس بشارة الخوري أمام النواب بعد انتخابه: "... إنني منذ ساعة انتخابي لم أعد رئيسًا للكتلة الدستورية، بل رئيسًا لجميع اللبنانيين مترفعاً عن الحزبيات" (كتاب بشارة الخوري- حقائق لبنانية - الجزء الثاني- ص. 16).

يتعطل دوره في أن يكون الجامع للبنانيين والقادر بصفته هذه على القيام بالمبادرات التوفيقية. وذلك ما حال بالتالي دون تمكنه من الإسهام الجدي في حلّ الكثير من الإشكالات والخلافات في علاقة مختلف السلطات بين بعضها بعضًا، وبالتالي بما أصبح يحول بينه وبين أن يكون ويستمر الناظم لسلاسة وحسن إدارة النظام الديمقراطي البرلماني، وفي المحصلة بما يضمن أن تتحقق الجدوى من المساءلة والمحاسبة المؤسساتية.

هذا التخريب الحاصل، جرى عبر اعتماد أسلوب حكومات الوحدة الوطنية المستندة إلى بدعة في فهم وتطبيق "الديمقراطية التوافقية"؛ وهو الأسلوب الذي يفترض به أن يكون ظاهرة عابرة وليست دائمة في النظام الديمقراطي البرلماني، أي أن يتم بعدها العودة إلى الأصول العادية، بصورة أكثرية تحكم تكون مسؤولة وأقلية غير مهمشة تعارض.

كذلك، فقد أسهم في هذا التخريب عدم الالتزام الجدّي بسياسة النأي بالنفس عن الصراعات والمحاور الإقليمية، ما تسبّب بزيادة هشاشة الأوضاع العامة في لبنان، وأدّى بالتالي إلى انخفاض مناعتها، ومن ثم تأثرها الكبير والمضاعف بالصدمات المتلاحقة التي اكتنفت الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان، وبالإضافة إلى تأثرها الكبير بالأحداث الكبرى الجارية في المنطقة، ومن ذلك التورّط الخطير الذي ارتكبه حزب الله بتدخله العسكري في سوريا والعراق واليمن، وحتى في الكويت وغيرها. وهذا كلّه أدّى بالتالي إلى إغراق لبنان في رمال المنطقة المتحركة. ذلك التدخل وبما كان يعنيه من انعكاسات وتداعيات سلبية كبرى على صعيد علاقات لبنان العربية

والدولية التي باتت غير متوازنة، هو ما دفع بلبنان، واستمر بالتالي يدفع به رغمًا عنه، إلى عزلة وانكفاء تسبب بهما لنفسه بابتعاده عن محيطه العربي، وكذلك عن أصدقائه في العالم. وهو ما أسهم بدوره في التردّي المتزايد في الوضعين الاقتصادي والمالي، وكذلك في تدهور ثقة اللبنانيين، وكذلك ثقة المجتمعيْن العربي والدولي بالدولة اللبنانية وصدقيتها.

ذلك ما ظهر واضحًا في الانحسار الكبير في نسبة النمو المحقق في الاقتصاد اللبناني، وفي تحول الفوائض الكبيرة في ميزان المدفوعات إلى عجز مستمر وكبير منذ بداية العام 2011، وعلى مدى كامل سنوات العقد الثاني من هذا القرن. كذلك في عودة نسبة حجم الدين العام إلى حجم الناتج المحلي إلى الارتفاع، وفي تحوّل صافي احتياطي مصرف لبنان بالعملات الصعبة إلى سلبي ابتداء من العام 2015، بعد أن كان إيجابيًا[61].

الحقيقة أنه، وابتداء من مطلع العقد الثاني لهذا القرن، بدأت معالم التدهور الكبير والمستمر كما تبينها كل المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية السلبية؛ وهو ما كان يفترض بالحكومة وبالإدارة المالية للدولة اللبنانية أن يسارعا إلى اتخاذ ما يلزم من قرارات وإجراءات عملية للحد من هذا التدهور. للأسف، فإنّ تلك المؤشرات السلبية وتقاعس السلطتين التنفيذية والتشريعية عن أداء دورهما في تبني سياسات وبرامج الإصلاح لم تدفع السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي – وبشكل كاف – لأن

(61) لقد ظهر هذا واضحًا أيضًا في انحدار التقييم الدولي لحالة الاقتصاد اللبناني وماليته العامة من قبل مؤسسات التصنيف الدولية خلال هذه العشرية الثانية من هذا القرن كما هو مبيَّن في الملحق رقم–23– ص 864.

تتخذ مواقف أكثر صرامة وتشدّدًا لحمل الحكومة اللبنانية وجميع المسؤولين[62] المعنيين على القيام بالمبادرات اللازمة لإجراء المعالجات الصحيحة.

على النقيض من ذلك، فإن السلطة النقدية، المتمثلة بحاكم وأعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان (الذي يشترك في عضويته أيضًا مدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة الاقتصاد ومفوض الحكومة لدى مصرف لبنان) تصرَّفت بالكثير من التساهل مع

(62) لقد بادرتُ إلى دعوة حاكم المصرف المركزي، وكذلك إلى دعوة نائبين من نوابه منفردين للاجتماع بهم عدة مرات، وإن لم تكن لي في حينها أي صفة تنفيذية أو دور أو مسؤولية في السلطة التنفيذية؛ وذلك للفت انتباههم إلى ما وصلت إليه الأمور الاقتصادية والمالية من تردٍ وما تنذر به من مخاطر داهمة على الاستقرار بشتى أشكاله وتحديدًا على الاستقرار النقدي. كان ذلك خلال النصف الأول من العقد الثاني من هذا القرن، وقبل أن يقدم المصرف المركزي على ما سمي في حينها بالهندسات المالية. كذلك اجتمعت بهم بعدها من أجل التأكيد والمتابعة. ولقد شدّدت عليهم في كل مرة، وانطلاقًا من الحصانة والحماية التي يوفرها لهم قانون النقد والتسليف، أنْ يبادروا إلى مصارحة المسؤولين على رأس السلطتين الإجرائية والتشريعية بالمخاطر التي يمكن أن تترتب على هذا التقاعس والتخلي عن تبني الإصلاحات الواجب اعتمادها من قبل الحكومة والمسؤولين عن السلطة المالية للدولة اللبنانية، وكذلك بما خصّ استمرار تقاعس المجلس النيابي عن دفع الحكومة إلى معالجة الاختلالات المالية الكبيرة والمتزايدة على أكثر من صعيد؛ وهي الاختلالات التي أصبحت تهدد الاستقرار المالي لدى الخزينة اللبنانية، وكذلك الاستقرار النقدي في الدولة، كما دعوتهم إلى الحرص على استقلاليتهم، وبالتالي التنبه إلى مخاطر ركون السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى استعداد السلطة النقدية للتساهل والتجاوب مع ضغوط السلطة التنفيذية في معالجة هذا التدهور الخطير والمتمادي في الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد.

إلاّ أنه - ويالأسف - لم تُجْدِ أي من تلك المحاولات في حضّ حاكمية مصرف لبنان على اتخاذ مواقف شجاعة وأكثر حزمًا وصراحة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو في حضّ وزارة المالية على المبادرة باتجاه إجراء المعالجات اللازمة. على العكس من ذلك، فقد استمرّ الانكار المتمادي لدى جميع هؤلاء لحالة التدهور الكبيرة التي أصبح عليها لبنان، واستمرّ بالتالي التسابق بين المسؤولين والسياسيين على تحميل الاقتصاد اللبناني وماليته العامة ما لا يستطيع حمله أو تحمُّله.

استمرار تلكؤ وتقاعس كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية عن القيام بدورهما لمواجهة ذلك التدهور المتعاظم، والذي بدأت المؤشرات تبيّنه ابتداءً من العام 2011. فلقد كان ينبغي على السلطة النقدية – متمثّلةً بشخص الحاكم آنذاك – أن تضاعف الضغط على وزارة المالية، بشتى الوسائل المتاحة، وأيضًا على رئيس الحكومة والحكومة، وكذلك على رئيس السلطة التشريعية والمجلس النيابي وعلى رئيس الجمهورية، حسب ما يمليه عليها قانون النقد والتسليف لجهة الحضّ على وجوب المسارعة إلى القيام بالإصلاحات اللازمة لتصويب الأمور. ومن ذلك، خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات لدى الخزينة. كذلك لفت الانتباه إلى التداعيات السلبية التي سوف تنتج عن عدم مبادرة الحكومة إلى القيام بالمعالجات السياسية اللازمة للانحرافات الكبيرة في سياسة لبنان الخارجية، فضلاً عن القيام بالمعالجات المالية والإدارية اللازمة والمحفّزة لاستنهاض الاقتصاد الوطني ولاستعادة المعدلات اللازمة للنمو، ولاسيما بعد أن تراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية بشكل كبير. ومن ذلك، تحوّل الفائض في ميزان المدفوعات إلى سلبي طوال الفترة الممتدة من العام 2011 وحتى الآن.

ولكن ذلك لم يحصل، وبالتالي استمرّ المصرف المركزي في اعتماد السياسات ذاتها من دون أي تعديل. ومن ذلك، الاستمرار في اعتماد سياسة تثبيت سعر الصرف، متحملاً تلك المسؤولية وحيدًا؛ وهو الأمر الذي كان يزيل الضغط عن كاهل الأطراف الأخرى في هذه المعادلة، وتحديدًا السلطتين التنفيذية والتشريعية والمصارف، بما أصبح يعني استمرار وتعاظم النزف في الاحتياطات الموجودة

لدى المصرف المركزي، الأمر الذي كان يزيد من هشاشة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان.

إلى ذلك، فقد استمرت التجاذبات والمساجلات والممارسات الشعبوية لدى أولئك المسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، بتسعير التسابق فيما بينهم لزيادة الانفاق، وعدم الاكتراث بزيادة إيرادات الخزينة. وكان من ذلك، ما يتعلق بإقرار سلاسل الرتب الجديدة التي تفوق مبالغها بكثير قدرات لبنان.

من الجدير بالذكر في هذا الصدد، انه كان لي رأي معارض وبشدّة لتلك السلسلة منذ أن بدأ التدرج في إقرار أجزائها في العام 2011 وفي العام 2012 وأخيرًا في العام 2017. للأسف، فإنّ موقفي لم يلقَ أي تجاوب. إذْ بَقيت وحيدًا في مواجهة التسونامي العارمة التي سادت المجلس النيابي والحكومة لإقرار تلك السلسلة على مدى جميع تلك السنوات، ولا سيما ما كان منها على أعتاب الانتخابات النيابية.

أعتقد أنه لو تمكّنت حاكمية مصرف لبنان، ومنذ مطلع العقد الثاني من هذا القرن، من أن تتشدد وتحافظ على استقلالها في تنفيذ السياسة النقدية مع احترام الالتزام بمقتضياتها بعيدًا عن إرغامات السلطة السياسية، وبعيدًا عن الطموحات السياسية الشخصية للحاكم، لكان بالإمكان أن يشكّل هذا الموقف الحازم من جانب الحاكم، عاملاً محفزًا وضاغطًا لدفع الحكومة للخروج من حالة المراوحة والتقاعس والتخبط، كذلك ربما كان يمكن أن يدفع السلطة التشريعية إلى إدراك مخاطر استمرارها في التردد والاحجام. وفي المحصلة، لربما دفع الموقف الحازم لحاكمية البنك المركزي إلى تشجيع السلطتين

التنفيذية والتشريعية على تعزيز التوجهات الداعية لإقرار ما يلزم من سياسات وإجراءات إصلاحية حقيقية. ولربما كان من الممكن الحؤول دون حصول تلك الانهيارات. وفي الحد الأدنى، لربما أمكن التخفيف من حدّة الانهيار الذي انفجر بشكل مأساوي ومتفاقم منذ خريف العام 2019 إلى الآن.

في هذا الصدد، كنت ولاأزال على قناعة بشأن مسؤولية حاكمية مصرف لبنان عن جزء مما حصل، ولاسيما بتلكُّئها عن قيامها بدورها في الإصرار والمثابرة على التمسك باستقلالية السلطة النقدية، وبالتالي التصرّف بما تمليه مسؤوليتها عن سلامة الجهاز المصرفي من سياسات وإجراءات. وفي هذا الشأن، فقد كان ينبغي عليها التنبه إلى تعاظم انكشاف القطاع المصرفي اللبناني، لكون قسم كبير من موجوداته قد أصبح دينًا متوجبًا على الدولة اللبنانية، أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال اكتتاب تلك المصارف بسندات الخزينة اللبنانية، أو بكونها أودعت جزءًا كبيرًا من أموالها السائلة لدى مصرف لبنان وكذلك على شكل شهادات إيداع يصدرها مصرف لبنان؛ وهو الذي كان يتولّى إقراضها للدولة اللبنانية عبر الاكتتاب بسندات الخزينة اللبنانية. ذلك بما يعني أن تلك السيولة التي كانت متوفرة لدى تلك المصارف أصبحت في المحصلة موجودات مصرفية بذمة الدولة اللبنانية؛ وهو مما أصبح يعرّض المصارف اللبنانية والمصرف المركزي لخطر كبير، أكان بعدم توفر السيولة الكافية لديها، أو بسبب قلة حرص تلك المصارف ومن ورائها مصرف لبنان على التوزيع السليم والرصين للمخاطر في موجوداتها[63]. في هذا

(63) إنّ الحرص على العدالة والإنصاف يقتضي منّي، في مجال تعيين الجهات المسؤولة عما جرى من انهيارات اقتصادية ومالية ونقدية أصابت لبنان واللبنانيين، بالإضافة

الشأن، كان يتوجب على الحاكم وعلى المجلس المركزي لمصرف لبنان أن يتنبَّها لحقيقة تلك المخاطر وتعاظمها، وبالتالي العودة إلى تشدّد السلطة النقدية في حضّ السلطة التنفيذية على القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية اللازمة، وكذلك في حضّ السلطة التشريعية على دعم تلك الإصلاحات، بما يتناغم مع مقتضيات ما تحتاجه السلطة النقدية من مُناخات وإجراءات سياسية ومالية وإدارية، لتمكينها من أداء دورها في تنفيذ السياسة

إلى مسؤولية الدولة اللبنانية بشقيها التنفيذي والتشريعي وحاكمية مصرف لبنان، يقتضي الإشارة إلى المسؤولية المهنية والأخلاقية التي كان ينبغي أن يتمتّع بها المسؤولون في العديد من المصارف العاملة في لبنان، وكذلك المسؤولون في جمعية المصارف، لجهة مبالغتهم في تقديم مصلحتهم الذاتية، ولاسيما بما خصّ انتهاز تلك الفرصة الاستثنائية وغير المتبصرة للاستفادة السريعة والكبيرة من الفوائد المرتفعة التي كانت المصارف تحصل عليها، ويحصل عليها أيضًا بعض من مودعيها، من خلال استثمار قسمٍ كبيرٍ من سيولة تلك المصارف في سندات الخزينة وشهادات الإيداع التي كانَ يصدرها مصرف لبنان. وهي الممارسة التي كانت تجري على حساب الالتزام باحترام المبادئ والقواعد المصرفية المتبصرة والرصينة والثابتة في كل زمان ومكان. ذلك ما كان يوجب بالتالي على تلك المصارف ممارسة قدْرٍ أعلى من الحيطة والتحسّب والحذر، وكذلك التقيّد بقاعدة توزيع رصين ومتبصر للمخاطر.

لا بد لي هنا من التذكير والتنويه بالموقف المبادر والشجاع الذي اتخذه الدكتور فرنسوا باسيل (رئيس مجلس إدارة بنك بيبلوس) خلال نيسان/أبريل من العام 2014 في انتقاده إحجام الحكومات اللبنانية والمجالس النيابية المتعاقبة عن تبني الإصلاحات الآيلة إلى ترشيق الدولة، وعدم مبادرتها الجادة لخفض الإنفاق والامتناع عن تعزيز جهود جباية إيرادات الخزينة بدلاً من الاستسهال واللجوء إلى الاقتراض عبر قيام وزارة المالية بإصدار المزيد من سندات الدين الحكومية. ذلك الموقف الرصين للدكتور باسيل جرَّ عليه انتقادات وتجريحًا وتهديدات إلى حدود التخوين من أكثر من مسؤول في السلطتين التنفيذية والتشريعية، الذين حاولوا إخضاعه للتحقيق، مبتعدين بذلك عن معالجة جوهر المشكلة التي أشار إليها الدكتور باسيل، ومُكْتَفين بالتركيز على انتقاد الأسلوب غير التقليدي الذي اعتمده الدكتور باسيل في التعبير عن رأيه.

النقدية بكفاءة واقتدار وفعالية، وبما كان يمكن أن يمكّنها في المحصلة من الإسهام في تحقيق التقدم على مسارات الإنقاذ الوطني لتجنيب لبنان واللبنانيين مغبّة الانهيار النقدي وتداعياته الخطيرة.

وفي هذا المجال، فإنّ الواجب والإنصاف والعدالة تقتضي مني توضيح الأمور، منعًا لاستمرار التعمية على جوهر المشكلات التي كان ولايزال يعاني منها لبنان. وهذه التعمية تكمن في استمرار المحاولات التي يبذلها البعض ولايزال، ومن ضمنهم وفي مقدمتهم فخامة رئيس الجمهورية، لتحميل المسؤولية كل المسؤولية في كل ما يتعلق بالانهيار الحاصل في لبنان لحاكمية مصرف لبنان ولرياض سلامة شخصيًا. وهذا الأمر بنظري يشكّل ظلامة لا يقصد منها تحقيق العدالة، ولكن حرف انتباه اللبنانيين عن حقيقة وجوهر المشكلات التي يعاني منها ولايزال لبنان واللبنانيون.

صحيح أنّ هناك مسؤولية تقع على حاكم مصرف لبنان ونوابه وعلى أعضاء المجلس المركزي لمصرف لبنان بما يتعلق بدورهم في تنفيذ السياسة النقدية وعدم إصرارهم على القيام بدورهم كما ينص عليه قانون النقد والتسليف وتفرضه عليهم طبيعة مهامهم. لكن المسؤولية الأساس فيما حصل تقع على عاتق السلطتين التنفيذية والتشريعية في كونهما تلكَّأتا وانكفأتا وتقاعستا عن اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات، كل في نطاق سلطته ومسؤولياته لتطبيق القوانين، ولاسيما القوانين القطاعية غير المنفذة، والعمل على ترشيق الدولة، والحدّ من الإنفاق، والتوقف عن الانجراف غير المتبصر وراء السياسات الشعبوية. إذ إنّ السلطتين التنفيذية والتشريعية – وكلٌ فيما يخصّه – امتنعتا أيضًا عن مصارحة اللبنانيين بالحقائق التي

بدأت تظهرها المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية السلبية والمتفاقمة ابتداءً من العام 2011. وهي المؤشرات التي كانت توجب على هاتين السلطتين وبالتعاون مع مصرف لبنان أن تتضافر جميع الجهود لديهم بما يسهم في دعم وتسهيل اتخاذ القرارات والإجراءات الإصلاحية الشجاعة والصريحة واللازمة لضبط الإنفاق ولتعزيز إيرادات الخزينة، وبالتالي للحدّ من العجز المتمادي في الخزينة العامة الذي تسببت به تلك السياسات المالية المنفلشة. وهو ما كان يفترض به أن يضع حدًّا نهائيًا لذلك الاستعصاء المزمن والخطير على القيام بالإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري اللازم للتقدم على مسارات الإنقاذ.

هذا بالإضافة إلى أنّ ذلك التقاعس فاقمته ممارسات ممنهجة اعتمدتها الدويلات والأحزاب الطائفيّة والمذهبيّة والميليشياويّة، وأطبقت بنتيجتها على الدولة اللبنانية، وما انطوى عليه ذلك من تقاسم من جهة، واحتدام للمشاحنات والاحتقانات السياسية من جهة ثانية، وبالتالي التعطيل المستمر للدولة اللبنانية بجميع مكوناتها الدستورية وإداراتها الحكومية (تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية لمرتين على التوالي والتأخير في تأليف جميع الحكومات منذ العام 2008)، والتضييع والتبديد المزمن للفرص التي كانت تتاح بين الحين والآخر (مثل مؤتمرات باريس–I وII وIII واستوكهولم وفيينا وسيدر)، وعدم إقرار الموازنات العامة على مدى احد عشر سنة متوالية. يضاف إلى ذلك كلّه، الانعكاسات السلبية الكبرى على لبنان، والناتجة عن تعمق الاختلال في التوازنات الداخلية، وكذلك الاختلال في سياسة لبنان الخارجية إزاء الأوضاع الإقليمية المتقلّبة، والتي كان لها جميعًا

انعكاساتها وتداعياتها المؤثرة سلبًا على مجمل الأوضاع في لبنان، وأسهمت بدورها في حدوث الانهيارات الكارثية الراهنة.

الحقيقة المرّة بل المريرة، وكما جرت الإشارة إليه أعلاه، فإنّ جميع تلك العوامل والصدمات الداخلية والخارجية التي حصلت في هذا العقد الأخير حملت معها تداعيات وضغوطًا سلبية على أكثر من صعيد وطني وسياسي ومالي ونقدي جرى الاكتفاء بمعالجة القسم الأكبر منها عبر وسائل نقدية، وفي ظل غياب كبير ومطبق للسلطة السياسية الرؤيوية والمتبصرة والحازمة والقيادية، والمسؤولة والمتجردة بعيدًا عن الأهواء السياسية والغرضية. وهي التي كان يفترض بها في حال وجودها أن تعمل بالتناغم والتضافر بين بعضها بعضًا من أجل استعادة الثقة بالدولة اللبنانية وسلطتها وسيادتها الحصرية على كامل أراضيها ومرافقها للقيام بالمبادرات الحازمة والمثابرة لتطبيق الإجراءات الإصلاحية من خلال إرادة سياسية وطنية داخلية وخارجية حازمة تتبنى التوجهات الآيلة إلى إعادة الاعتبار للدولة ولدورها، وتكون ملتزمة بوثيقة الوفاق الوطني في الطائف والدستور اللبناني، وتعمل على استعادة دور المؤسّسات الدستورية، بما يعزّز الاستقرار الوطني والاستقرار السياسي والداخلي. ذلك كلّه، كان يفترض به في حال تنفيذه، أن يسهم في التدرّج نحو استعادة الثقة المنهارة بين المواطنين والدولة، وبين المواطنين والفرقاء السياسيّين، وعلى نحو يعيد الثقة لديهم ولدى المجتمعين العربي والدولي في الاقتصاد الوطني وفي ماليته العامة وفي مستقبله. للأسف، فإنّ ذلك كلّه لم يكن متوفرًا!!

باعتقادي أنّه، لو تضافرت تلك العوامل والتوجهات والسياسات، لربما كان بالإمكان تحقيق اختراق لحواجز الاستعصاء على الإصلاح، وأن تتعزز بالتالي الجهود من أجل تبني وتنفيذ سياسات وإجراءات اقتصادية ومالية ونقدية وإدارية مثابرة على ترشيق الدولة وترشيد الإنفاق وزيادة إيرادات الخزينة، وبما يسهم في تحقيق خَفْضٍ تدريجي منتظم ومستدام لحجم العجز في الموازنة والخزينة. ذلك أيضًا ما كان بإمكانه أن يزيد من كفاءة وفعالية إدارة الدولة وإدارة الاقتصاد الوطني وماليته العامة من جهة أولى، كما ويحقق من جهة ثانية الانسجام والتناغم والتكامل فيما بين السياسات الوطنية والمسائل السياسية – الداخلية والخارجية – والسياسات المالية والاقتصادية والنقدية للبلاد؛ وذلك كلّه من أجل ضمان استمرار الاستقرار والطمأنينة، وبما يسهم في استعادة الحيوية للاقتصاد الوطني، ويعزز القدرة والمثابرة على استمرار إجراء المعالجات المطلوبة، ويحقق المرونة اللازمة في سعر صرف الليرة اللبنانية.

للأسف،

وفي غياب ذلك كلّه، فقد نشأت حالات من الاختلال الشديد بسبب عدم تضافر السياستين المالية والنقدية وعدم انسجامهما وتناغمهما مع السياسات الاقتصادية، ومع التوجهات والسياسات في المجالين الداخلي والخارجي، وكذلك في السياسات الإدارية والمالية والنقدية، التي يُفترض بها جميعًا أن تكون متضافرة ومحفّزة وحاضنة ومشجّعة ومطمئنة للاستثمار والمستثمرين.

مجمل تلك العوامل أدّى إلى تشابك المشكلات وتعقّدها مع غياب الرؤية والتجرّد من الأهواء والمصالح الضيّقة والمطامع السياسية الصغيرة ذلك إلى ضعف العزيمة وهشاشة الروح القيادية لدى المسؤولين، وكذلك تضاؤل القدرة على تكوين الإرادة الوطنية التقريرية الحازمة لما يحتاجه اللبنانيون، ويحتاجه لبنان الوطن. وهذا ما أدّى إلى الواقع المزري الذي أصبحت عليه أحوال الدولة اللبنانية من انهيارات لتصبح – ويالأسف – دولة فاشلة.

الفصل السادس عشر:
لبنان الدولة "الرخوة" الهشَّة أو غير المتماسكة "Soft State"
نحو الدولة الفاشلة "Failed State"

لماذا ينشئ الناس دولاً وأنظمة؟ الجواب الأساس على هذا السؤال: من أجل حماية هويات وانتماءات المواطنين، فضلاً عن رعاية وتحسين أوضاعهم وظروف حياتهم المشتركة في الحاضر والمستقبل. كذلك من أجل تنظيم مصالح المواطنين في علاقاتهم بين بعضهم بعضًا، ومن أجل تنظيم علاقاتهم مع دولتهم، ولاسيما بما يفترض بالدولة أن تُؤمِّنه لهم وبما ينبغي في المقابل أن يلتزموه تجاهها.

إن الدولة وبما تمثله يتوجب عليها أن تلتزم العمل على تحقيق وظائفها السياسية في الحفاظ على الاستقلال والسيادة وبسط سلطتها الكاملة والحصرية على كامل أراضيها وفي كافة مجالاتها، وتنظيم ورعاية الحقوق والحريات العامة والسياسية والمدنية لجميع المواطنين، وتأدية وظائفها الدفاعية والأمنية والحقوقية من أجل أن يسود الأمن والأمان والاستقرار والعدالة والمساواة لجميع المواطنين. كذلك لأداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية لتأمين العيش الكريم لمواطنيها، وضمان العناية الصحية والتربوية والاجتماعية لهم في يومهم وغدهم، وتأمين البنية الاقتصادية الناجحة والمستقرة والمتطورة، والبُنى التحتية الكفوءة والقادرة على توفير الخدمات على اختلافها، بما يلبي حاجات المواطنين، وحاجات الاقتصاد الوطني للتطور

والتلاؤم المستمر مع التحولات والمتغيرات المستقبلية. وكل ذلك يجب أن يكون بطريقة فعّالة ومستدامة وكفوءة وبكلفة اقتصادية ومالية معقولة وغير باهظة.

ولكن، ماذا لو لم تلتزم الدولة أو هي لم تنجح في تنفيذ تلك الوظائف بشكل عادل وكفوء ومتحسن؟ عندها يصبح المواطنون في علاقتهم مع الدولة في حالة فتور وتراجع، حيث تتضاءل بالتالي ثقتهم بدولتهم وبمنظومتهم السياسية، وربما بنظامهم السياسي. ذلك ما يؤدي إلى أن تتردى أوضاع الدولة، بما يُفضي في المحصلة إلى اهترائها، ما لم يتم تدارك الأمور، أو ربما قد يؤدي إلى سقوطها.

هذه الصورة المتخيلة للدولة في فكرتها وفي أدوارها وفي أدائها لوظائفها، هي الصورة التي كان المواطنون اللبنانيون يطمحون إليها، وهي التي أصبحوا يقارنونها بما آلت إليه دولتهم اللبنانية التي لم تنجح، ولاسيما في العقد الثاني من هذا القرن، في تحقيق ما يتوقعونه منها. وهذا ما أصبح يدفع المواطنين اللبنانيين إلى الشعور بالخيبة والاكتئاب والقلق على المستقبل، وكذلك الشعور بالغضب والنقمة.

الحالة التي كانت عليها الدولة اللبنانية خلال العقد الثاني من هذا القرن، ولاسيما عندما ازدادت الأمور تأزمًا، تكاد تشبه صورة "Soft State – الدولة الرخوة"؛ وهي العبارة التي كان أول من أطلقها الاقتصادي الشهير Gunnar Myrdal [64]، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974 في كتابه

(64) في صدد أطروحة الاقتصادي ميردال، يقول الدكتور محمود محي الدين (نائب رئيس صندوق النقد الدولي)، الذي يشغل حاليًا منصب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لأجندة التمويل 2030، في مقالة كتبها في صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2021: "منذ أكثر من نصف قرن نشر الاقتصادي السويدي، الحائز جائزة نوبل جونار ميردال كتابه الشهير "الدراما الآسيوية" واصفًا فيه أحوال فقر الدول النامية في جنوب آسيا. فبعد رصده لأحوال النمو

الشهير المؤلف من ثلاثة مجلدات بعنوان: "الدراما الآسيوية"، والذي هو "بحث معمّق في أسباب فقر الأمم" والصادر في العام 1968. وهو أيضًا ما تناوله كتاب: "Fixing Failed States, A Framework for Rebuilding a Fractured World" للمؤلفين: "Ashraf Ghani" و"Clare Lockhart" – الصادر في العام 2008 عن "Oxford University Press".

والتنمية لعشرة أعوام قبل صدور كتابه في عام 1968 مقارنًا الدول المتقدمة صناعيًا بالدول النامية الآسيوية، انتهى إلى أن التفاوت الشاسع بين الدخول وزيادة الهوة اتساعًا سيمنع الدول الأسيوية من التخلص من آفات الكساد والفقر".

"لم يسنح الزمن لميردال أن يشهد البزوغ الآسيوي الكبير في الربع الأخير من القرن العشرين، وما كان من تقارب مطَّرد بين الشرق والغرب بوثبات في النمو والتنمية فيما أُطلق عليه بعد ذلك المعجزة الآسيوية".

"هذا التحول من حالة الدراما التعيسة في التنمية إلى ما وصف بالمعجزة لم يأت صدفة أو بهبات ومنح تتدفق من الغرب إلى الشرق، ولكنه نتاج استثمارات ضخمة في رأس المال البشري وفي البنية الأساسية وتراكم ومنجزات لم تهدرها تغيرات في الحكم بين نظم بائدة وأخرى مبيدة. وقد أعلى ميردال من أهمية القيم وتحيزاتها في صياغة السياسات العامة بما في ذلك السياسات الاقتصادية، وهو ما لم تتجاهله القيادات الآسيوية التي انتشلت بلدانها من براثن ثالوث الفقر والجهل والمرض وما يصاحبه حتمًا من اضطراب وفوضى وهشاشة في المجتمع وتدهور مستمر في الأداء الاقتصادي. كذلك يتضح في التجربة الآسيوية قوة الدولة ومرونة سياساتها وبرغماتيتها، وهي أيضًا من علامات القوة في عالم سريع التغير لا يلتفت إلى الحائرين في متاهات الجمود، والتشبث بأيدولوجيات نافقة. ويكفي الاطلاع على كتاب د. سويي كنغ جوه، وهو أحد الآباء المؤسسين لسنغافورة مع زعيمها التاريخي لي كوان يو، عن ممارسة النمو الاقتصادي للتعرف على جهود التمرد على آفات الدولة الرخوة التي حذر منها ميردال بإدراك متميز لاعتبارات الاقتصاد السياسي وثقافة المجتمع وقيمه عند صياغة السياسات العامة وبناء مؤسسات تتوافق مع طبيعة البلاد وأولوياتها مع الإلمام الكامل بمستجدَّات العصر ونظمه المتطورة".

ويتابع الدكتور محي الدين بالقول:

"وهذه الاعتبارات تحديدًا هي التي تميز التفوق الآسيوي المعاصر، بعد عهود من المعاناة، عن تلك الإخفاقات الكبرى التي شهدت تجارب متهافتة فيما سمي "بناء الدولة"، فكان الفشل كما رأينا مؤخرًا في أفغانستان، ومغامرات مدمرة لمشاريع فاشلة مثل الشرق الأوسط الكبير، حاولت فرض نموذج بعينه لإدارة المجتمع والاقتصاد بنظام سياسي منقول من بيئة شديدة الاختلاف في قيمها وتطورها باعتباره النظام الأمثل واجب الاتباع، فكان ما كان من فوضى لم تخلق إلا دمارًا".

ربما يكون استعمال عبارة الدولة الرخوة المترجم عن عبارة Soft State ليس موفقًا في نظر البعض، ظنًا من هذا البعض أنَّ "الرخوة" مشتقة من "الرخاء"، أي "سعة العيش وحسن الحال". وهو حتمًا ليس ما قصده العالم الاقتصادي ميردال. ولو كان قصده كذلك، لكنّا قلنا "الدولة الرخيَّة". لذا، ودفعًا للالتباس، فقد تكون الترجمة الأفضل لعبارة Soft State، هي الدولة غير المتماسكة.

الأمر الذي دعاني للاستشهاد بما كتبه هذا الاقتصادي السويدي الكبير، أنّ الكثير من تلك المظاهر التي يوردها Myrdal في تعريفه للدولة (الرخوة) غير المتماسكة، يشكل مسارًا انحداريًا إذا لم يجر التصدي لوقفه. وبالتالي، فإنه يصبح حالة متمادية في ترديها ويتحول بعدها وتدريجيًا نحو ما أصبح يدعى "الدولة الفاشلة"؛ وهو المسار الذي شكّل بالفعل المظاهر والإرهاصات التي كان يشهدها ويعاني منها لبنان واللبنانيون، ولاسيما منذ مطلع العقد الثاني من هذا القرن. إذ إنّه، وفي حينها، بدأت الأوضاع السياسية والاقتصادية

وينهي الدكتور محي الدين مقالته بالقول أنّ:

"هناك أولويات سبع للتصدي لأوجاع الدراما العالمية المصاحبة للتفاوت الدولي وهذا التباعد غير المسبوق بعد عقود من التقارب. هذه الأولويات تتوفر لها الحلول العملية لكنها تفتقد العزم على تنفيذ إجراءات تحقيقها".

وهي التي أورد منها اثنتين:.

- **ضرورة قيام الدول على المستوى الوطني بإعداد موازناتها العامة وتطوير قواعد الرقابة المصرفية والمالية والسياسات النقدية لتتوافق مع أولويات الاستدامة وتحقيق الأهداف المعلنة للتنمية بحلول عام 2030. فلا مجال لتشجيع منضبط للقطاع الخاص أو تلقّي تمويل ناجع للتنمية بقروض ميسرة، أو بالاستثمار من باب أولى، دون أن ترسم الموازنة العامة والسياسات المالية والنقدية والرقابية معالم الطريق وأسس المشاركة.**
- **توطين التنمية المستدامة من خلال الدفع باستثمارات ضخمة للارتقاء برأس المال البشري تعليميًا وصحيًا، وتطوير البنية الأساسية بما في ذلك المكون التكنولوجي ومتطلبات التحول الرقمي، مع التوسع الزراعي وزيادة فرص تكوين قيمة مضافة من خلال التصنيع والابتكار، بدلاً من تصدير السلع الأولية لمن يزيدها قيمة ثم يتم استيرادها منه. فكثير من ممارسات التجارة الدولية يذكرك بالبيت الشعري القديم: "كالعير في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول".**

تشهد تدهورًا خطيرًا ومستمرًا إلى حيث وصلت إليه الحال الآن من انهيارات خطيرة وعميقة على جميع الأصعدة.

هذه الموضوعات والمسائل والتحديات والمخاطر المتمادية كان ينبغي على المسؤولين اللبنانيين بشكل خاص، واللبنانيين المهتمين بالشأن العام، المبادرة إلى محاربتها والسيطرة عليها، والحد من تفشيها وتماديها، من خلال توجهات وخطة وطنية شجاعة، يصار إلى العمل من أجل أن تحظى بتأييد وطني كبير، وتكوِّنُ خطة مبرمجة بمبادئها وإجراءاتها، ويفترض أن يصار إلى تبنيها والمثابرة على تنفيذها.

تجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أنه أتيحت للبنان فرصٌ عديدة للإنقاذ على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية ولكن لم يجرِ اغتنامها؛ إذ حالت دون ذلك استعصاءات سياسية محلية صغيرة وضيقة، وكذلك حالت دونها ظروف وإكراهات وإرغامات داخلية وإقليمية. ذلك مما ضيّع على لبنان تلك الفرص الاستثنائية، ولاسيما مما وفرته المؤتمرات الدولية العديدة التي انعقدت لدعم لبنان على مدى تلك السنوات (مؤتمر أصدقاء لبنان 1996، ومؤتمرات باريس الثلاثة 2001 – 2002 – 2007، ومؤتمر استوكهولم 2006، وفيينا 2008، وسيدر 2018)، والتي حصل لبنان بموجبها على دعم سياسي واقتصادي ومالي تجلّى بالتزامات مالية من قبل عدد من الدول والمؤسسات العربية والدولية بلغ مجموعها ما يقارب من 34 مليار دولار أميركي. ولكن استمرار الاستعصاء على الإصلاح حال دون استفادة لبنان من قسم كبير من تلك المساعدات.

لقد عنى ميردال بعبارة "الدولة الرخوة" غير المتماسكة، الدولة التي تضع القوانين ولا تطبقها بسبب ما تعانيه تلك الدولة من تفش لممارسات عدم الالتزام باحترام مبدأ القانون والنظام. وهو ما كان Myrdal يقول عنه بأنَّ

العديد من أصحاب المراتب العالية في هذا النوع من البلدان لا يبالون بتطبيق مبدأ احترام القانون والنظام، لأن لديهم من المال والسلطة ما يكفي ليحميهم من هذا المبدأ. أما البعض الآخر ممن ليسوا في تلك المراتب العالية، فإنهم ينحون للتصرف كرؤسائهم، أي لا ينصاعون لمبدأ احترام القانون والنظام، إما لأن بعضهم يتلقون الرشاوى بمختلف أشكالها لغض النظر عن عدم الالتزام بهذا الاحترام، أو أنهم أصبحوا منصاعين لأوامر رؤسائهم بشكل أعمى وغير إرادي، ويتمتعون بالحماية من رؤساءهم.

عدم تماسك الدولة يشجع على الفساد، وانتشار الفساد يزيد الدولة هشاشة. والفساد ينتشر في السلطتين التنفيذية والتشريعية، حتى يصل إلى القضاء، ويتسلل كذلك إلى بعض الناشطين في المجتمع المدني. ويصبح الفساد بالتالي في ظل دولة عدم التماسك "أسلوب حياة" وفاعلاً في التأثير السلبي على عدد من قيم المجتمع، الأمر الذي يزيد من حدة التدهور والتردي بأشكاله كافة.

وتسهيلاً لاكتمال صورة الدولة الرخوة أو غير المتماسكة، فإنه يمكن تلخيص أهم سماتها بما يلي:

أولاً: تراجع سلطة وهيبة الدولة على كامل أراضيها لدى من هم في داخلها ولدى من هم خارجها، أو وجود سلطات أخرى تشارك أو تنافس الدولة في سلطانها على أراضيها ومرافقها وحدودها.

ثانيًا: انعدام القيادة والإرادة أو ضعفهما لدى الكثير من المسؤولين بما يؤدي إلى التقاعس عن فرض احترام القوانين، أو بسبب عدم مبادرتهم لتشريع القوانين الجديدة الضرورية للإصلاح. كذلك في عدم العمل، أو عدم بذل الجهد الكافي لتحقيق التلاؤم المستمر مع المتغيرات والتحولات والحاجات المستجدة من جهة، كما في عدم

الرغبة بالعمل على تعزيز قواعد الحوكمة في الأنشطة والأعمال الحكومية من جهة أخرى.

ثالثًا: تفشي ثقافة عدم احترام القانون بنتيجة ضعف ثقة المواطنين بالقوانين، حتى مع وجود منظومة قانونية متقدمة، ولكنها تبقى من دون تطبيق عملي، إلا في حالات محددة، ولاسيما حيث يمكن، ومن خلال الأداء السيّئ، تحوير تلك القوانين عبر استتباع القضاء واستخدامه لمعاقبة مناهضي الفساد وليس لمعاقبة الفاسدين، أو لحصر تطبيقه في حالات معاقبة المطالبين بحقوقهم، أو الاقتصار على معاقبة المجرمين واللصوص من الطبقات المسحوقة.

رابعًا: عدم وفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية والخارجية تُجاه مواطنيها ودائنيها في الداخل والخارج.

خامسًا: تدهور الانتظام الاجتماعي، ولاسيما تدهور نظرة المجتمع لبعض القيم الأساسية كقيم العمل والانجاز والاجتهاد، وقيم الثروة والادخار والتطور والاندفاع من اجل اكتساب المعرفة والعلوم. كذلك في عدم احترام قواعد ومعايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق، وبالتالي عدم إيلاء المسؤوليات إلى أكْفائها، وإنما إيلاؤها لمن يتمكنون من الوصول عبر الواسطة أو الرشوة أو استنادًا إلى ولائهم لمن هم في السلطة أو لأصحاب النفوذ. هذا بالإضافة إلى عدم احترام العلاقة مع الآخر المختلف.

سادسًا: وجود مؤسسات وإدارات حكومية أكثر من اللازم وبدون دور واضح، إلى درجة تتداخل وتتشابك معها صلاحيات تلك الإدارات والمؤسسات. والهدف من ذلك، خلق مناصب جديدة لإرضاء المحسوبين على أهل النظام ولاستتباع تلك الإدارات والمؤسسات لمصلحة أهل النظام.

سابعًا: فقدان الإرادة والتصميم لدى المسؤولين على اقتناص الفرص التي تتاح من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق التغيير والنهوض المطلوبين.

ثامنًا: التبعية للخارج وفقدان الدولة لحريتها وسيادتها، وبالتالي سيطرة القوى الخارجية أو سيطرة أعوانهم أو ممثليهم الداخليين على جزء كبير من القرار الحرّ للدولة.

تاسعًا: غياب الالتزام بقواعد الحوكمة وعدم الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وعدم التمييز بين المال العام والمال الخاص.

عاشرًا: الاستمرار في ممارسة الاستبداد والتسلّط على المواطنين وعدم احترام حقوق الإنسان المواطن وكرامته.

حادي عشر: انهيار البنية التعليمية المدرسية والجامعية وتردّي قيم الحرص على التميز والتفوق والابداع والمبادرة.

ثاني عشر: تفشي الفقر والتخلف واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فضلاً عن تردي مستويات العدالة الاجتماعية وعدم كفاءة وفعالية شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة أعداد المهمشين في المجتمع.

ثالث عشر: السكوت عن استشراء الفساد بكافة أشكاله وغضّ النظر عن التمادي في نهب المال العام أو التهرّب الضريبي والجمركي، وبالتالي التقاعس عن محاربة الفساد والإفساد والاكتفاء بانتقاده لفظيًا والتمنع عن ممارسة قواعد المساءلة والمحاسبة المؤسساتية.

رابع عشر: عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية بشكل كفوء ومثابر ومتجرّد وغير متحيّز.

خامس عشر: تفكك النسيج الاجتماعي بما يصبح من المتعذر التوصل إلى المواقف والقرارات الوطنية الجامعة التي تحترم المبادئ الدستورية والشرعيتين الوطنية والدولية.

سادس عشر: صعوبة أو حتى استحالة التوصل إلى اتخاذ القرارات الإصلاحية لدى الإدارة الحكومية، وكذلك استحالة المثابرة على الالتزام بمتابعة تطبيقها أو الالتزام بمقتضياتها.

سابع عشر: الاستعصاء على إدراك حقيقة أن تحقيق التطور والارتقاء في المجتمعات المتخلفة لا يحصل فقط بالكلام على النيّات الطيبة والأهداف النبيلة، وإنما يكون عبر الاستمرار في التمسك بقيم العمل والجهد والمثابرة والحرص على ترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج عمل مؤسساتية يجري تنفيذها، وحيث يتم التأكد من استمرار الالتزام بهذه القواعد دوريًا.

ثامن عشر: الامتناع عن إدراك حقيقة أساسية، وهي أن النمو الاقتصادي المستدام لا يقتصر فقط على زيادة الموجودات أو تطوير المهارات والمعارف لدى المواطنين، بل وأيضًا في الالتزام بتنفيذ ما يقتضيه تحقيق النمو المستدام من اعتماد وتبني الإجراءات التي تسهم في إحداث التغيير المؤسساتي، وما يشجع ويسهم في إحداث تغيير في أنماط التفكير والممارسات، والذي بدوره يسهم في تعزيز التضامن والتآزر والانسجام المجتمعي بعيدًا عن ما يؤدي إلى الفرقة والاختلاف والتناثر.

لدى التمعن في قراءة تلك الأوصاف المتعددة الأوجه للمسارات الانحدارية للدولة غير المتماسكة (الرخوة)، والتي يؤدي تفشيها وتفاقمها إلى أن تتحول تلك الدولة إلى دولة فاشلة، نجد أنها تنطبق في الكثير من أوصافها ومظاهرها

على ما أصبحت عليه الدولة اللبنانية خلال العقد الثاني من هذا القرن. فلقد أصبح لبنان يشكو ويعاني من وجود قوى ميليشياوية مسلحة، ومنظومات سياسية طائفية ومذهبية، ومنها ما هو تابع لأجندات خارجية، تنازع الدولة في دورها ووظائفها ونفوذها وسلطتها. وهي القوى التي أصبحت تشكّل دويلاتها الخاصة ضمن الدولة اللبنانية وتتحكم بها وتتسبب للمواطنين اللبنانيين بمعاناة شديدة ومستمرة على أكثر من صعيد إنساني ووطني وسياسي وأمني واجتماعي ومعيشي، وحيث أصبحت المؤسسات الديمقراطية اللبنانية عاجزة عن تطبيق قواعد الحوكمة وقواعد المساءلة والمحاسبة عبر الطرق والأساليب المؤسساتية وعلى أساس الأداء.

حال الانحسار الشديد والمتعاظم لسلطة الدولة اللبنانية على أراضيها وعلى مرافقها وعلى قرارها الحر باتت تزداد حدّتها سوءًا بسبب الافتقار المتزايد إلى وجود القيادة الرؤيوية والإصلاحية، وكذلك الافتقار إلى الإرادة الحازمة والمسؤولة في الدولة اللبنانية، وما يتأتى عن ذلك كلّه من انهيارات كبيرة في ثقة اللبنانيين بها، وكذلك من انهيار ثقة المجتمعَيْن العربي والدولي بها وبالمنظومة السياسية اللبنانية. وذلك ما أصبح يدفع بالأمور في لبنان إلى هذا الدرْك المتدني، بحيث أصبح لبنان على شفير الانحلال والتفكك؛ وهي الحال التي تظهرها وبشكل صاعق الانهيارات الاقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية في شتى القطاعات الحكومية والاقتصادية والخدماتية، بما في ذلك الانهيارات الواقعة على القطاع الخاص ومؤسساته.

هذه الأوضاع التي أصبح يعاني منها لبنان لم يعد من الممكن التصدي لها عبر اعتماد أساليب المداواة بالمراهم والتسويات الشكلية التي لا تؤدي بالفعل إلا إلى ومزيدٍ من الشيء نفسه.

في هذا الصدد، وتدليلاً على تفشي هذه الظواهر الخطيرة برز مؤخرًا

مؤشر الدول الفاشلة الذي أصدره الصندوق العالمي من أجل السلام[65]، والذي يبين تراجع ترتيب لبنان بين عامي 2020–2021 ست درجات في الترتيب العالمي، وحيث بلغ تراجع لبنان خلال السنوات الخمس الأخيرة بواقع 36 درجة ليصبح ترتيبه في العام 2021 بين 34 دولة هي الأكثر فشلاً في العالم من أصل 179 دولة من الدول التي يشملها هذا التصنيف. وهذا التصنيف يأخذ بعين الاعتبار سبعة مؤشرات تنطبق على لبنان من أصل اثني عشر مؤشرًا؛ وهي: "(1) الخطر الأمني والعنف السياسي، (2) انقسام النُّخَب والجماعات السياسية، (3) الانحدار الاقتصادي، (4) اهتزاز مشروعية الدولة، (5) ازدياد التدخلات الخارجية، (6) تراجع اوضاع حقوق الإنسان وحكم القانون، (7) النزوح والتهجير، ولاسيَّما بعد انفجار مرفأ بيروت[66]".

(65) أنظر نصّ التقرير الكامل الصادر عن الصندوق العالمي من أجل السلام، والمنشور في صحيفة النهار في عددها الصادر يوم الثلاثاء في 2021/06/15.

(66) لا بدّ لي هنا، من أن استشهد بمقاطع من مقال كتبه الأستاذ محمد السماك في صحيفة الشرق البيروتية بتاريخ 2021/11/24 بعنوان: "نهاية لبنان.. العيش المشترك في دولة فاشلة؟":
"في الحقيقة، انّ هناك فرقًا شاسعًا وكبيرًا بين إرادة العيش المشترك وإدارة هذا العيش المشترك. فالفشل في الإدارة لا يجوز ان يعني الفشل في الإرادة، لاسيما وأنّ: "نعي العيش المشترك في لبنان، بشكل بالفعل نعيًا للبنان الدولة. إذ ماذا يبقى من مبرّرٍ لوجود الدولة عندما تُنتزَع منها روح الحياة المشتركة؟
وإنّه إذا قُضِي على هذه الروح، فأيّ صيغة سوف تُعتمَد للعيش الوطني بين الجماعات المتعدّدة الأديان والمذاهب في كلّ دولة من دول الشرق؟ هل تكون صيغة الدولة الدينية أم الصيغة الإسرائيلية الرافضة للآخر والمُنكِرة لوجوده ولحقوقه، هي النموذج والبديل؟".
إذ إنه: "منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي ولبنان يواجه محاولات إسرائيلية متكرّرة لضرب صيغة عيشه المشترك (رسائل بن غوريون – شاريت). ذلك أنّ نجاح هذه الصيغة يدين الصيغة الإسرائيلية.
لقد كان احتلال الجنوب اللبناني، ثمّ كان اجتياح بيروت، محاولتين فاشلتين لتحقيق هذا المشروع. ولكنّ لبنان استعصى على تينك المحاولتين. صحيح أنّه خرج منهما مثخنًا بالجراح، إلا أنّه تماسك من جديد منطلقًا من روح العيش المشترك. وهي الروح التي حاولت أن تضربها مرّة أخرى حركة التطرّف الديني الإرهابي التي اجتاحت المنطقة العربية ممثَّلةً بتنظيم داعش وأمثاله. وقد نجا منها لبنان بفضل تمسّكه بصيغة عيشه المشترك.

في ضوء ما تقدم، ومن أجل وضع حد لهذه الانهيارات المتلاحقة التي تنهال على لبنان وتهدد وجوده، فقد بات ضروريًا أن تتوفّر لدى لبنان قوة دفع استثنائية داخلية على شكل حزمة واحدة تستعيد الاحترام للدستور اللبناني وقواعده، ولوثيقة الوفاق الوطني وضرورة استكمال تطبيقها، ولاستعادة الاحترام والاعتبار للدولة اللبنانية ولسلطتها الكاملة على أراضيها والالتزام بتعزيز دورها وهيبتها، وكذلك العودة بالدولة إلى الالتزام باستقلالية القضاء واحترام قواعد وقوانين الشرعيتين العربية والدولية، وبإعادة الاعتبار لقيم الكفاءة والجدارة والاستحقاق في إيلاء المراكز العامة لأكْفائها؛ وذلك بالتساوق مع إخضاع جميع من يتولون المسؤولية في إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية للمساءلة والمحاسبة على أساس الأداء. ذلك من أجل إقدار لبنان على الخروج من حالة الانهيار الجارف، ليتمكن بعدها من سلوك الدرب التي تسمح له بالتدرج نحو التعافي وفق سياسة واضحة وبرامج تنفيذية يتم الالتزام بها.

للأسف، هذا هو التحدي الوجودي الذي أصبح لبنان في خِضمّه، وهو ما لا يمكن الخروج منه ما لم يَعُد الاعتبار للدولة اللبنانية ولقرارها الحرّ ولسلطتها الحصرية على كامل أراضيها، وعلى كافة مرافقها وإداراتها ومؤسساتها وأجهزتها.

من أجل ذلك، ليس نجاح لبنان العيش المشترك مهمًّا لذاته فقط، وإنما هو ضرورة له ولمجتمعه العربي الأوسع، بل للعالم كلّه. ومن أجل ذلك أيضًا، فإنّ نعي العيش المشترك والحكم عليه بالفشل والسقوط، هو نعيٌ لأفضل ما في الحياة العامّة المشتركة من مُثُل إنسانية ومن قيم وطنية. من الظلم أن يُحكَم على هذه الصيغة الإنسانية النبيلة من خلال ممارسات حكم فاسد. فالفساد يذهب وأهله إلى جهنّم وبئس المصير. أمّا العيش المشترك فيبقى نورًا يُستضاء به في الطريق إلى المستقبل الأفضل.

الفصل السابع عشر:
المقولة المخادعة: "الحريرية السياسية وإرث الثلاثين عامًا"

يقول الشاعر الإنجليزي ألكسندر بوب (Alexander Pope):

A little learning is a dangerous thing;
Drink deep, or taste not the Pierian spring:
There shallow draughts intoxicate the brain,
And drinking largely sobers us again

*****

العلم القليل كما عدم الرغبة بالتعلّم شيء خطير،
فاشرب حتى الثمالة من نبع المعرفة، أو لا تذقه؛
فالرشفات الصغيرات تسكر العقل
والجرعات الكبار تفيقنا ثانية

على مدى العقد الماضي، حفلت بعض الممارسات والمواقف السياسية لبعض الأحزاب، وكذلك سردية بعض الأدبيات الاقتصادية والمالية في لبنان، وأغلبها على لسان ممن ينتمون لفريق الممانعة، ومن الخصوم السياسيين للرئيس الشهيد رفيق الحريري، ولِمن أتى من بعده واتّبع النهج الإصلاحي

السياسي والاقتصادي ذاته، حفلت بانتقادات وتهجمات واتهامات سياسية لاذعة. هذه التهجمات والاتهامات لاتزال تطلق على عواهنها، موجّهة اللوم والإدانة بطريقة مجافية للموضوعية، ومحملة المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية خلال العقد الأخير من هذا القرن، لحكومة الرئيس رفيق الحريري، وكذلك لبعض الحكومات التي جاءت من بعده، ولما درجوا على تسميته بـ: "الحريرية السياسية".

ويبدو لي أنّ معظم ذلك كان لحرف انتباه اللبنانيين وإلهائهم عن تبين واستيعاب وفهم الحقائق الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الدامغة. كذلك للتنصل من مسؤوليتهم عما أصبح عليه حال لبنان خلال العقد الثاني من هذا القرن وما حل به منه انهيارات. هذا علمًا أنّ قسمًا كبيرًا من هذا الفريق السياسي كان أيضًا في موقع المسؤولية بالتزامل والمشاركة مع الرئيس رفيق الحريري منذ العام 1993، كما أنّ ممثلي التيار الوطني الحر كانوا قد أصبحوا في موقع المسؤولية منذ العام 2008، وفي موقع القيادة منذ العام 2016 مع انتخاب العماد ميشال عون رئيسًا للجمهورية.

المؤسف، أنّ من كان ولايزال يقوم بتلك التهجمات والاتهامات لم يكلف نفسه عناء البحث بصدق عن الحقيقة المجردة، من خلال المبادرة إلى إجراء دراسة موضوعية وحيادية ومتبصرة لحقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية التي كانت سائدةً في تلك المرحلة التي تولت خلالها حكومات الرئيس الحريري المسؤولية في فترة التسعينيات من القرن الماضي وما جرى وتحقّق بعدها. وأيضًا النظر في حقيقة تلك الأوضاع التي كانت سائدة في الفترة التي تسلّم فيها المسؤولية السياسية والحكومية في لبنان من جاء بعده في العام 2005؛ وذلك لمعرفة حقيقة الإرغامات والإكراهات التي كانت سائدة، والوقوف على ما أصبحت عليه تلك الأحوال في نهاية العام

2010، وبعد ذلك، ما صارت اليه تلك الأوضاع منذ العام 2011، وكيف ولماذا انحدرت الأمور وتدهورت نحو الانهيار الكبير، وماذا أصبحت عليه تلك الأوضاع عشّية وبعد الانتفاضة الشبابية في العام 2019... وذلك كلّه لكي تتّسم انتقاداتهم واتهاماتهم بالموضوعية والحيادية.

عندما ينظر الدارس الموضوعي إلى ما جرى في هذه الفترات، تبدو له عندها وبوضوح حقيقة تلك الأمور، وأن من كانوا يقومون بتلك التهجمات كانوا وكأنهم يخادعون أنفسهم ويتنكرون لحقيقة ما كانت عليه تلك الأحوال. إذ يظهر أنهم كانوا يخدعون أنفسهم بالظن أنها كانت أوضاعًا طبيعية وعادية، ويتنكرون بالتالي لما كانت تحفل به من مشكلاتٍ وتحدّيات وإرغامات.

وبناءً على ذلك، يتبيّن، وبغضّ النظر عن حقيقة ودوافع ذلك الإغفال والإهمال لتلك العوامل والتحديات، أنهم لم يُدْخلوا في حساباتهم أنّ لبنان، وفي مطلع مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، كان خارجًا من حروب وصدمات داخلية وخارجية ضروس، استمرت لأكثر من خمسة عشر عامًا، لم تترك أمرًا في لبنان لم تدمره أو لم تؤثر فيه سلبًا وبشكلٍ كبير. هذا فضلاً عما حملته معها تلك الحروب والصدمات من تداعيات وانعكاسات لايزال لبنان يعاني منها وينوء تحت أثقالها. وبالتالي يتبين أن مطلقي تلك التهجمات والاتهامات، وفي أكثر الأحيان، كانوا يقومون بتوجيه اتهاماتهم بغرض المناكفة والتجني والاغتيال السياسي، متجاهلين طبيعة تلك الظروف وحقيقة الإكراهات والإرغامات والاستعصاءات التي كان يتعرض لها لبنان آنذاك، والتي كانت بالفعل تُطْبِقُ على حكومات تلك الفترة وتضيّقُ عليها خياراتها، وتمنع عليها التقدم بسلاسة على مسارات الإصلاح لتحقيق النهوض المنشود.

وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل كان واضحًا أنّ ذلك التجني كان يتم مع إغفال متعمَّد للإنجازات الكبرى التي حققتها تلك الحكومات في تلك الفترات، وعلى أكثر من صعيد، لصالح لبنان واللبنانيين. لماذا؟ لأنّ الهمّ، كل الهمّ لديهم كان النَّيل من صدقية تلك الحكومات، وتشويه سمعتها ولتحميلها كامل المسؤولية، وأيضًا لاستعمال تلك المقولات في الكباش السياسي الداخلي والإقليمي الحاد، وكذلك للتغطية على تقصير العديد من تلك المجموعات السياسية في تسهيل أو دعم الجهود الإصلاحية لتلك الحكومات على المسارات الاقتصادية والمالية والإدارية اللازمة، والتي كان لبنان ولايزال يحتاجها بشدة.

الحقيقة، وكما هو مبين في أكثر من فصل من هذا الكتاب، أنه كانت هناك مجموعة كبيرة من العوامل والارغامات والاستعصاءات التي لم يكن بالإمكان إغفالها أو تخطيها. ومن ذلك، وعلى سبيل المثال، تجدر الإشارة وباختصار شديد إلى ما يلي:

1- أنّ قسمًا كبيرًا من لبنان كان لايزال محتلاً من قبل إسرائيل إلى حين انسحابها في العام 2000، وأنَّ قرابة 20% من اللبنانيين من منطقتي الجبل والجنوب، كانوا لايزالون مهجّرين بعيدين عن مناطقهم وبلداتهم.

2- أنّ لبنان، فضلاً عن الاحتلال الإسرائيلي، قد تعرّض خلال السنوات 1993 و1996 و1999 لثلاث حروب إسرائيلية. وبعد ذلك، تعرّض للاجتياح الإسرائيلي الكبير في العام 2006، كما تعرّض للهجوم الإرهابي غير المسبوق على مخيم نهر البارد في العام 2007. ذلك فضلاً عن تعرضه المستمر لمجموعة متشعبة من الصدمات الإقليمية والصدمات السياسية والاحتقانات الداخلية المتتالية والمحتدمة، والاغتيالات المتكررة، التي كانت تضغط باستمرار على الأوضاع

الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية، وتزيد من حدّة هشاشتها، وتعرض البلاد لفترات طويلة من عدم الاستقرار واللايقين.

3- أنّ الوعود التي كانت تطلق في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي مع إقرار اتفاق الطائف بإنشاء الصندوق العربي والدولي لإعادة إعمار لبنان، والذي كان يفترض أن يبلغ رأسماله ملياري دولار، انحسرت في العام 1993 إلى لا شيء بعد الزلزال الذي حصل في المنطقة العربية جرَّاءَ اجتياح العراق للكويت.

4- أنّ الحدّ الأدنى للأجر الشهري في لبنان مطلع العام 1993 لم يكن ليتجاوز ما يعادل 50 دولارًا أميركيًا، وكانت الأوضاع المعيشية لغالبية اللبنانيين صعبة للغاية؛ وهو الأمر الذي كان يتطلب من جهة أولى إقرار زيادات كبيرة على الرواتب والأجور لتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين في إدارات ومؤسسات الدولة وأجهزتها العسكرية والأمنية، وكذلك لدى العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، ويحول من جهة ثانية دون زيادة نسبة الاقتطاعات الضريبية من مداخيل اللبنانيين. كذلك، ومن جهة ثالثة، فإنّ إقدام الحكومة على زيادة الاقتطاعات الضريبية بشكل كبير آنذاك كان سيشكّل ضربة كبيرة تحول دون تحقيق النسب المنشودة للنمو الاقتصادي اللازم لاستعادة النهوض.

5- أنّ توقعات اللبنانيين وآمالهم المكبوتة ومطالباتهم كانت كبيرة ومتشعبة ومتساوية في الأهمية في العام 1993، بفعل الحاجة، وبسبب فترة الحروب الداخلية الطويلة. وهي التوقعات والآمال التي جرى إلهابها بفعل السياسات الشعبوية التي اعتمدتها معظم الأحزاب السياسية، للضغط باتجاه تحميل خزينة الدولة اللبنانية فوق طاقتها. صحيح أنّ تلك المطالبات كانت بمعظمها محقّة، ولكنها كانت بحاجة

إلى التنظيم والترشيد والتدرج في تلبيتها، فهي كانت تتراوح بين الحاجة لتعزيز الإدارة الحكومية والأجهزة العسكرية والأمنية، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كما والمسارعة إلى تنفيذ البنى التحتية من طرق وكهرباء وهاتف ومياه وصرف صحي ومطار وبيئة وغيرها كثير. ذلك بالإضافة إلى استعادة النهوض الوطني وإعادة تنشيط الاقتصاد، وتحسين مستويات ونوعية عيش اللبنانيين، وبالتالي تمكين البلاد من مواجهة ذلك الكمّ الكبير من المشكلات التي تراكمت خلال السنوات الطويلة للحرب الأهلية وتلك الأخرى المستجدة.

6- أنّ العجز السنوي في الموازنة والخزينة اللبنانية ابتدأ منذ العام 1975، وهو قد استمرّ يتزايد بشكل متصاعد اعتبارًا من ذلك التاريخ وحتى العام 2019 وما بعده بسبب توالي الصدمات الداخلية والخارجية – الإقليمية والدولية – وانعكاساتها وتداعياتها المدمرة على الاقتصاد اللبناني وماليته العامة. هذا في الوقت الذي كان الاستعصاء على الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري يزداد من جهة، كما وتزداد الضغوط الشعبوية والسياسية لزيادة الإنفاق والحؤول دون زيادة نسبة الاقتطاعات الضريبية بقصد زيادة إيرادات الخزينة اللبنانية بالقدْرِ اللازم من جهة أخرى. ذلك بما كان يعني الإيغال في زيادة العجز السنوي في الخزينة، وبالتالي في زيادة حجم الدين العام.

7- أنّه كان يتوجب على لبنان في نهاية العام 1992 دين عام قيمته ثلاثة مليارات دولار، وأنّ هذا الدين العام، مع كلفة خدمة فوائده، قد أصبح يبلغ ما مجموعه في نهاية العام 2019 حوالى 35 مليار دولار.

8- إنّ قرار الاستدانة اتخذته جميع الحكومات اللبنانية المتعاقبة بموافقة كاملة من جميع ممثلي الأمة، حيث جرى إقرار تلك الموازنات العامة في جميع المجالس النيابية المتعاقبة، وكان يتم حينذاك - وبشكل دائم - إطلاعهم وتنبيههم وتحذيرهم من مغبة الاستمرار في هذا النهج الرافض لإقرار الإصلاحات تصويبًا للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

9- إنّ نسبة مجموع الدين العام إلى حجم الناتج المحلي استمرت في التصاعد منذ العام 1975 حتى وصلت إلى ما نسبته حوالى 183% في العام 2006، ثم بدأت بعدها مسيرةُ الانخفاض إلى أن وصلت تلك النسبة إلى 135% في العام 2011، لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع حتى وصلت إلى حوالى 170% في العام 2019 قبل أن يحصل مسلسل الانهيارات الأخيرة، ولتقفز تلك النسبة بعد ذلك إلى مستويات أعلى بكثير.

المشكلة تكمن أيضًا في أنّ حملات التشكيك والاتهامات التي كان يطلقها أولئك السياسيون وأصحاب تلك السرديات من أجل توجيه الإدانة السياسية لمرحلة بعينها، وبغرض استدراج تأييد شعبوي غير مستحق من الناخبين، لم تقتصر على انتقاد السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومن ذلك مسألة الاقتصاد الريعي وما شابهها من مقولات، بل إن بعضها كان يتقصّد أمورًا أخرى، منها النيل من وثيقة الوفاق الوطني التي أنهت الحرب اللبنانية والتمهيد للتشكيك بها، وبالتالي الإعداد للانقلاب عليها. هذا علمًا أنّ تلك الوثيقة هي التي أقرّها المجلس النيابي، والتي أصبحت جزءًا من الدستور اللبناني، ومهّدت لأنْ يستعيد لبنان نهوضه الوطني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

لقد كان من الطبيعي أن تُملي ظروف الاحتلال الإسرائيلي على حكومات تلك الفترة ضرورة مواجهة الاحتلال، وإقدار البلاد على المقاومة والصمود لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي، مع ما يقتضيه ذلك من تحمُّلِ ما لا يُحْتمل من أعباء، ومن إنفاق إضافي وعدم استقرار سياسي واقتصادي غير مؤاتٍ أو غير مشجعٍ للاستثمار من جهة ثانية. كذلك، ومن جهة ثالثة، التلكؤ في ولوج باب الإصلاح، والاضطرار من جهة رابعة إلى زيادة عديد القوى العسكرية والأمنية، وما ينجم عن ذلك من زيادة في حجم الإنفاق على تلك الأسلاك وتعويضاتها وكلفة أنظمتها التقاعدية. كذلك، ومن جهة خامسة، تحمّل ما كانت تتطلبه تلك الأوضاع لجهة الحاجة إلى تعزيز الانفاق الاجتماعي في المواضيع المتعلقة بالشؤون الصحية والتربوية والاجتماعية. هذا فضلاً عن الاضطرار من جهة سادسة إلى تلبية الحاجة الماسة والملحة للمسارعة في إعادة بناء البنى التحتية اللازمة لتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي المطلوب.

تلك الظروف والأوضاع الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والإدارية الصعبة كانت تفترض للنجاح في مواجهتها وجود الموقف الوطني والسياسي المتبصر والمستوعب لتلك الإرغامات والمتفهم لطبيعتها، والمصمم على كيفية العمل على مواجهتها بالمبادرة إلى تبني السياسات والبرامج الإصلاحية والمثابرة على تطبيقها.

الحقيقة الأولى، انّ ذلك الموقف الوطني المتضامن لم يكن متوفرًا.

والحقيقة الثانية، انّ الكثيرين في ذلك الوقت لم يدركوا ولم يأخذوا بعين الاعتبار ما معنى وما هي أهمية وتداعيات ان يفتقر لبنان لموقف وطني وسياسي موحّد يُمكِّنهُ من مواجهة المشكلات التي كانت تعترضه

على أكثر من صعيد وطني وسياسي واقتصادي ومالي وأمني واجتماعي بطريقة صحيحة وجذرية.

ذلك ما كان يحول في المحصلة دون تحقيق التوافق اللبناني السياسي على موقف موحد في التعامل بطريقة رصينة وفعالة ومستدامة ومبرمجة:

أولاً، لتلبية المطالب الملحّة القائمة منها والكامنة، بما تسمح به أحوال البلاد واقتصادها، وبما يحد من تضخيم حجم العجز السنوي في الخزينة العامة، ويحول دون تضخم الدين العام بالشكل الذي كان يحصل.

وثانيًا، بما يسهم في تحقيق وتعزيز النمو المستدام، وبما يعزز الاستقرار بكافة جوانبه.

وثالثًا، بما يجنّب الاقتصاد اللبناني التداعيات المدمرة للصدمات الداخلية والخارجية المتتالية والمنهالة على لبنان واللبنانيين.

من هنا يتبيَّن أنّ أولئك المعترضين لم يأخذوا في حسبانهم انتفاء وجود المواقف والإرادة الوطنية والسياسية من أجل تعزيز الاستقرار، ولم يدركوا مدى الحاجة إلى شحذ الهمم والجهود، وتضافر الطاقات، ورفع مستويات الالتزام بتصويب أوضاع الخزينة العامة، والمثابرة على الالتزام بمبدأ ترشيق الإدارة الحكومية وترشيد الإنفاق وإجراء الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية اللازمة من أجل ان يكون للبنان إدارة حكومية فعالة وغير مكلفة، واقتصاد مهيأ لاستقطاب الاستثمارات العامة والخاصة من أجل تحقيق معدلات مستدامة من النمو، وقادرة على تلبية الحاجة لفرص العمل الجديدة أمام الشباب اللبناني، ولاسيما في أنشطة ومؤسسات القطاع الخاص.

المؤسف أنه، وفي ظلّ تلك الإرغامات، ظلّت الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والخارجية والداخلية تتوالى ويتعاظم عبؤها على لبنان، وبالتالي تزداد هشاشة الاقتصاد اللبناني وتتناقص قدرته على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومستدامة، كما وتتناقص مناعته أمام تلك الصدمات المتلاحقة. ذلك فيما لم تتمكن تلك الحكومات المتعاقبة من تحقيق المستويات المقبولة من النجاح في لجم الشهية اللامحدودة لزيادة الإنفاق، ولم تستطع الحدّ من ضغوطها الكبيرة الآيلة لترتيب المزيد من الأعباء على كاهل الخزينة. وللأسف أيضًا، كان ذلك يجري بالتوازي مع تنامي وتصاعد الاستعصاء على الالتزام بالإصلاح الموعود.

ولذلك، فقد استمرّ ذلك السباق المحموم بين الإيرادات المحققة لدى الخزينة من جهة، والنفقات والأعباء المتزايدة التي كان يجري ترتيبها عليها من جهة ثانية.

المؤسف آنذاك، انّ الغلبة كانت دائمًا لصالح استمرار وتعاظم العجز السنوي في حسابي الموازنة والخزينة، جرَّاء الضغوط لزيادة الإنفاق، من دون العمل على ما يسهم في لجم العجز، وبالتالي الاستمرار في التلكؤ عن الالتزام بالقيام بالإصلاحات اللازمة[67].

(67) راجع الفقرات الواردة في الملحق رقم-14- ص 667 وما بعدها، بشأن الخلاصات التي أقرّها المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في 23-25 تموز/يوليو من العام 1997، وهي التي أشرت إليها في الكلمة التي ألقيتها في المجلس النيابي في العام 2017، والواردة في الملحق رقم-8- ص 564 وما بعدها، بشأن استمرار الاستنكاف عن تطبيق التوصيات التي أقرّها ذلك المؤتمر، بالرغم من مرور عشرين عامًا على انعقاده.
كذلك راجع ما ورد في هذا الكتاب بشأن عدم إقرار وإلغاء الإصلاحات الواردة في مشروع موازنة العام 2003.

على الرغم من تلك الضغوط والاستعصاءات المتعاظمة، فقد نجحت تلك الحكومات في القيام بمجموعة من الإنجازات والإصلاحات في فترة التسعينيات، ومطلع العشرية الأولى من هذا القرن؛ وهي الإصلاحات التي كانت هامة وضرورية.

ولقد كان مما نَجَحَت تلك الحكومات بتحقيقه وإنجازه، بدايةً على الصعيد الوطني، المساهمة في عودة الفرقاء المسيحيين، الذين كانوا قد استنكفوا عن المشاركة في الانتخابات النيابية التي حصلت في العام 1992، إلى المشاركة في الانتخابات التي حصلت في العامين 1996 و2000 وما بعدهما. ذلك ما أسهم في تعزيز السلم الأهلي الداخلي، وفي التقدم على مسارات الوئام الوطني، بالإضافة إلى النجاح في توحيد لبنان، وتوحيد بيروت، وإعادة تعمير وسطها المدمر بما يليق بعاصمة لبنان.

على صعيد آخر، نجحت تلك الحكومات في تعزيز الإدارة الحكومية، وفي إعادة بناء الأجهزة العسكرية والأمنية، وأيضًا في رفع مستوى ونوعية عيش اللبنانيين، وفي تعزيز وتحسين الخدمات الصحية عبر بناء وتشغيل العديد من المستشفيات الحكومية الجديدة، ومن ذلك المستشفى الحكومي المركزي في بيروت الذي أصبح يحمل اسم مستشفى رفيق الحريري الجامعي. كذلك نجحت في تعزيز الخدمات التعليمية عبر بناء العديد من المدارس الحكومية الجديدة، ولاسيما في المناطق المحرومة، وفي بناء صروح جديدة للجامعة اللبنانية في أكثر من منطقة في لبنان، ولاسيما في بناء المدينة الجامعية في منطقة الحدث. ذلك إلى جانب تعزيز الخدمات الاجتماعية للبنانيين، من خلال إنشاء وتشغيل عدد من المراكز الاجتماعية الجديدة. كذلك في تنفيذ العديد من البنى التحتية الجديدة من طرق وأوتوستترادات وبناء معامل جديدة للكهرباء وتعزيز شبكات نقل الكهرباء، حيث نجحت الحكومة في البدء بتزويد اللبنانيين

بالكهرباء على مدار الأربع والعشرين ساعة في جميع المناطق اللبنانية، ابتداء من العام 1998. كذلك نجحت في إعادة بناء وتوسعة وتعزيز شبكة الهاتف الثابت، إلى ما تمّ إنجازه على صعيد شبكات الهاتف الجوال مما مكّن لبنان أن يصبح أول بلد عربي، وكذلك من أوائل دول العالم، في إدخال خدمة الهاتف النقال على امتداد أراضيه. ذلك بالإضافة إلى تعزيز البنى التحتية في مجالات المياه والصرف الصحي وطمر ومعالجة النفايات الصلبة، فضلاً عن إعادة بناء وتوسعة مطار بيروت الدولي وإعادة بناء المدينة الرياضية في بيروت وبناء المدينتين الرياضيتين في صيدا وطرابلس. كذلك نجحت في إنجاز وإقرار قوانين أساسية لتنظيم عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية: الكهرباء، الاتصالات، الطيران المدني، وإقرار سياسة الأجواء المفتوحة للطيران. هذا فضلاً عن تحقيق النجاح الاستثنائي في إقرار وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على المداخيل المتأتية عن الفوائد على الودائع.

ومع أن تلك الحكومات حقّقت في هذا المضمار نجاحات معتبرة، إلاّ انها لم تكن كافية. من جانب آخر، فقد عملت وجهدت تلك الحكومات لتحقيق نجاحات هامة في الحصول على دعم استثنائي من المجتمعين العربي والدولي من خلال المؤتمرات الدولية التي عقدت لدعم لبنان: مؤتمر أصدقاء لبنان 1996، باريس–I وII، وبعد اجتياح العام 2006 باريس III، واستوكهولم، وفيينا)[68]، والتي بلغ مجموع حصيلة تعهّداتها قرابة 23 مليار دولار على مدى السنوات 1996– 2008، وحوالى 11 مليار دولار من مؤتمر سيدر في العام 2018 مما يجعل مجموعها الإجمالي قرابة 34 مليار دولار. إلاّ أنّ لبنان – ويالللأسف – لم يستطع أن يستفيد من قسم كبير منها بسبب عدم التزامه بتنفيذ وتطبيق تلك الإصلاحات الضرورية التي كان ينبغي أن يتلازم تنفيذها مع الاستفادة

(68) راجع الملحقين رقم-17- و-18- ص 703 و758 بشأن مؤتمرات باريس –I وII وIII.

من ذلك الدعم. ومن ذلك، وعلى سبيل المثال، الإصرار المتكرر على رفض تطبيق وتعطيل عدد من القوانين الإصلاحية، ولاسيما القوانين المتعلقة بتنظيم ثلاثة قطاعات أساسية، وهي قطاعات الكهرباء والاتصالات والنقل والطيران المدني.

هذه الحقائق الدامغة يصرّ على إغفالها أولئك المنتقدون، خلال السنوات التي تولى فيها المسؤولية الرئيس الحريري ومن أتى بعده من فريقه.

تكفي العودة إلى فصول هذا الكتاب ليتبيّن للقارئ كيف كان عليه حال لبنان عندما أصبح رفيق الحريري في موقع المسؤولية في العام 1993، وما نجح في تنفيذه أو تطويره في عهد حكوماته، وكذلك ما جرى إطلاقه من بعده حتى العام 2010.

فلقد استطاعت حكومات الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ثم الحكومات الأربع التي أتت من بعده (حكومات ميقاتي والسنيورة والحريري)، أن تحقّق إنجازات أساسية أسهمت في نهوض لبنان الوطني والسياسي والعمراني والمعيشي والثقافي. وهي التي تشهد عليها الإنجازات المحققة على صعيد ما قامت به من أجل إعادة توحيد لبنان وتوحيد عاصمته، وفي إجراء معالجة فاعلة للأوضاع الاقتصادية والحياتية والمعيشية للبنانيين، وفي زيادة مداخيلهم، وفي تحسين أوضاع العاملين في إدارات ومؤسسات وأجهزة وأسلاك الدولة اللبنانية، وفي تحسين أوضاع المتقاعدين، وهو ما شمل أيضًا العاملين في القطاع الخاص. كذلك في زيادة عديد وفعالية الأجهزة العسكرية والأمنية، وفي معالجة مشكلات المهجرين القدامى والجدد، والتصدي لضغوط وإرغامات استمرار الاحتلال الإسرائيلي، حيث استطاعت تلك الحكومات أن تتصدى للعدوان الإسرائيلي المتكرر (1993– 1996– 1999– 2006)، وللعدوان الإرهابي في العام 2007. كذلك على صعيد التوسع الذي قامت به تلك

الحكومات في بناء المدارس والجامعات والمستشفيات وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وبناء شبكات الطرق وشبكات الصرف الصحي ومطامر النفايات الصلبة والجسور والمطار والمرافئ والمدن الرياضية ومعامل الكهرباء وشبكات الهاتف الثابت والهاتف المحمول، وفي أن يصار إلى إنشاء المحكمة الدولية لوقف التهرب من وجه العدالة، وكذلك في حماية السلم الأهلي في لبنان، وأيضًا في إجراء الانتخابات على صعيد كل الوطن في يوم واحد.

التطورات الحاصلة ابتداء من العام 2011

بالمقارنة، ومع مطلع العام 2011، تولّت المسؤولية الحكومات التابعة عمليًا لتحالف حزب الله والتيار الوطني الحر وحركة أمل والأحزاب الموالية لهم.

في هذا الشأن ينبغي على الدارس المنصف أن يقارن تلك الإنجازات المحققة من قبل حكومات الرئيس رفيق الحريري، وما تحقّق بعدها من إنجازات لدى الحكومات التي اتّبعت النهج ذاته – أن يقارنها بما حصل بعد ذلك، وكيف أصبح لبنان يشهد ترديًا تدريجيًا وعلى أكثر من صعيد، ابتداءً من العام 2011 وصولاً إلى العام 2019، ولاسيما في أعقاب الانهيار الكبير الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2019، وكيف تعاظمت تلك الانهيارات بعدها بسبب استمرار التخبّط والفشل المستحكم في الإدارة الحكومية وغياب الرؤية وفقدان الإرادة، وأيضًا بسبب اعتماد سياسات أدّت إلى التدمير المنهجي للنظام الديمقراطي عبر ما أطلق عليه حكومات الوحدة الوطنية، استنادًا إلى بدعة في فهم وتطبيق "الديمقراطية التوافقية"، والتي كان المقصود منها الإطباق والتسلّط على تلك الحكومات من قبل حزب الله. كذلك بسبب الصدمات

الأخرى المتمثلة في التعطيل المستمر للمؤسسات الدستورية، والاستتباع المدمّر للإدارة اللبنانية، والتعطيل المتعمّد ولمرتين في انتخاب رئيس الجمهورية، وكذلك التأخير المتعمّد والمستمر والمتزايد في تأليف الحكومات. ذلك بالإضافة إلى ما تسببت به جائحة الكورونا والتفجير المريب لمرفأ بيروت.

إنّ أول ما يلفت الانتباه في النتائج المترتبة على هذا التغيير، هو ذلك الفرق الكبير الذي بدأ يظهر ابتداءً من مطلع العام 2011 بشأن مجمل الأوضاع الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والنقدية، بالمقارنة مع ما كانت عليه الأحوال قبل العام 2011، ولاسيما على صعيد دور الدولة ووجودها وحضورها. إذ إنّه، وقبل العام 2011، وفي الحدّ الأدنى، كانت الدولة اللبنانية تحتفظ بالحد الأدنى من معالم وجود الدولة الحريصة على تماسكها وتمسكها بقرارها الحر وببعض سلطتها وهيبتها.

السؤال الكبير هو: كيف أصبح عليه الحال بعد العام 2011، ولاسيما مع بداية الانهيارات الوطنية والسياسية الناتجة عن التخريب الذي طرأ على النظام الديمقراطي البرلماني، والاختلالات الطارئة على التوازنات الداخلية الدقيقة والتوازنات الخارجية المهمة، ولاسيما بما يتعلق بسياسة لبنان الخارجية، وبالتالي التأثيرات والتداعيات السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية؛ وهو ما تظهره جميع المؤشرات التي تبينها الجداول والرسوم البيانية الواردة في هذا الكتاب.

ما تجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بالدين العام القديم، البالغ في نهاية العام 1992 ثلاثة مليارات دولار أميركي، انه لم تكن هناك وفي أي وقت مضى أي إمكانية لدى الحكومة اللبنانية لتسديده. ولذلك، كان على الحكومة أن تعيد تمويله عند استحقاقاته وتتحمل بالتالي كلفة إعادة تمويله. وبالتالي، فقد بلغ مجموعه مع كلفة خدمته ما يعادل 20,15 مليار دولار حتى نهاية العام

2010[69]. من جهة أخرى، فإنّ كلفة الدعم الذي تحملته الخزينة اللبنانية خلال تلك الفترة لدعم وتغطية العجز المحقق في مؤسّسة كهرباء لبنان، وخدمة الدين العام الناتج عن ذلك العجز حتى نهاية العام 2010 بلغت 16,72 مليار دولار. هذا علمًا أنّ إجمالي رصيد الدين العام وبسبب استمرار العجز المحقّق في الخزينة، كان قد أصبح مجموعه في نهاية العام 2010 حوالى 52,6 مليار دولار. هذا في حين بلغ مجموع إجمالي هذا الدين العام في نهاية العام 2019 حوالى 91,6 مليار دولار. أي بعبارة أخرى، فإنّ الدين العام كما بلغ في نهاية العام 2010 كان مكونًا على الشكل التالي:

(المبالغ بمليارات الدولارات)		
مجموع الدين العام في نهاية العام 2010	–	52,6
كلفة الدين العام القديم حتى نهاية العام 2010	20,15	–
كلفة الكهرباء وخدمتها حتى نهاية العام 2010	16,72	–
المجموع	–	**36,87**
هذا يعني أنّ مجموع الدين العام الإضافي الحقيقي الذي ارتفع خلال ولاية حكومات الرئيس الحريري والحكومات التي جاءت من بعده حتى العام 2010 لا يزيد عن	–	15,73

وزيادةً في الإيضاح، يبيّن الجدول التالي لمحة سريعة مقارنة لما كانت عليه بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية في الفترة 2007–2010، وما أصبحت عليه الأحوال في الأعوام 2011–2019:

(69) هذه الفترة تشمل السنتين اللتين تولّت فيهما المسؤولية الحكومية حكومة الرئيس الدكتور سليم الحص.

الشرح	الحال خلال الأعوام 2010–2007	الحال في الأعوام 2019–2011 وما بعد
النمو الاقتصادي يتراوح ما بين	ما بين 8% 10%	ما بين 2 (2–)
العجز في الخزينة العامة يتراوح ما بين	(2,3–) (2,9–) مليار دولار	أصبح في حدود (8–) مليار دولار في العام 2019
الدين العام	52,6	91,6
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي	137% في العام 2010	175% في العام 2019
مجموع الفائض (أو العجز) في ميزان المدفوعات على مدى السنوات	**مجموع الفائض** 19,5 مليار دولار 2010–2006	**مجموع العجز** 27,1 مليار دولار 2020–2011
صافي الاحتياط لدى مصرف لبنان	**إيجابي**	**سلبي**

يتبين مما تقدم، كيف انه، وخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تراكمت وتفاقمت المشكلات السياسية والاقتصادية، وازدادت الشكوى وتصاعدت بسبب حدّة المشكلات التي أصبح يعاني منها لبنان، ولاسيما بسبب استمرار افتقاره للحدّ الأدنى من المسؤولية الوطنية والإرادة الحازمة لدى الكثير من السياسيين والمسؤولين، بحيث ضيّع لبنان على نفسه أكثر من نصف تلك المدة في المناكفات السياسية التي تمثّلت بتأخير انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية مرتين ولمدة ثلاث سنوات. كذلك عدم القدرة على تأليف الحكومات بالسلاسة اللازمة منذ العام 2009 وحتى الآن لفترات تقارب الأربع سنوات. إذ كانت تتزاحم الاعتبارات والإرغامات الطائفية والمناطقية والإقليمية، فيما تفاقمت مشكلة الافتقار للرؤية الإنقاذية الواضحة والصحيحة لدى المسؤولين اللبنانيين، وافتقارهم للروح القيادية، وكذلك عدم قدرتهم وعدم رغبتهم بالتوصل إلى اتخاذ القرارات الصحيحة في ظل

حكومات اللاقرار، وتقاعسهم عن انتهاج سياسة الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري اللازم. ذلك ما كان يبيّن بوضوح تحوّل الدولة اللبنانية تدريجيًا إلى دولة فاشلة، وبالتالي إلى خسارة اقتصادها تدريجيًا لميزاته التفاضلية وزيادة مستويات المخاطر فيه والطاردة للاستثمار والمستثمرين، وبالتالي إلى تقلص فرص العمل الجديدة أمام الشباب المنضمين إلى سوق العمل؛ وهو ما تعكسه وتبيّنه جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية.

المشكلة الأساس التي تظهر واضحةً مما تقدم أن تلك الاتهامات التي كانت ولاتزال توجه إلى ارث رفيق الحريري وإلى ما يسمى بـ"الحريرية السياسية" لم تكن محقة على الإطلاق. فما استلمه رفيق الحريري كان وضعًا صعبًا استطاع بالرغم منه المبادرة إلى معالجة أغلب المشكلات بأفضل الممكن، والتصدي الفاعل والمبادر لتلك التحديات التي واجهته، وكذلك فعل من سار على خطاه، بحيث استطاعوا أن يخطوا بلبنان خطوات إلى الأمام على كل الأصعدة، وعلى مدى ستة عشر عامًا.

صحيحٌ أن ما استطاعوا أن يقوموا به لم يكن كافيًا، ولكن الفريق الذي أتى من بعدهم، وعلى مدى أحد عشر عامًا لم يستطع ان تكون له الرؤية ولا الإرادة ولا الرغبة لانتهاج طريق الإصلاح.

أما الفريق الحكومي المسيطر الذي جاء بعد ذلك، وبدلاً من المبادرة إلى تجميع الجهود وحشد الطاقات الوطنية، وبالتالي التوجه نحو إجراء المعالجات الصحيحة، وخوض غمار الإصلاح بكافة جوانبه، لتعزيز النهوض الوطني والاقتصادي، فقد انشغل ذلك الفريق بالمناكفات، وفي إطلاق التهم وبثّ الشائعات المغرضة، التي حالت بينه وبين تحقيق أي إنجاز حقيقي يستفيد منه اللبنانيون.

المؤسف في كل ذلك، أنّ الهمّ الأساس لدى أولئك المسؤولين في تلك السنوات، كان مركزًا على التنفيس عن الأحقاد المتراكمة، وإطلاق المواقف المتجنية من قبل البعض للنيل من إرث رفيق الحريري. وهم من أجل ذلك، عمدوا إلى إطلاق التهم من أجل حرف الانتباه لدى اللبنانيين بما لا يفيد ولا ينتج رغيفًا إضافيًا، كما عمدوا إلى توريط لبنان عبر سياسة خارجية منحازة، وتدخلات في الصراعات الإقليمية التي عادت بكثير من الشرور على لبنان، وبما أغلق أبواب الأمل والرجاء لدى اللبنانيين في الداخل والخارج، وأدى إلى انحسار ثقة الأشقاء والأصدقاء بلبنان واقتصاده ومستقبله. وهي الممارسات التي فاقمها سوء الإدارة الحكومية وعدم التبصر وسلوك طريق المعالجات الخاطئة للأمور، وفي المحصلة الانحدار نحو الوضع المتردي والانهيارات الكبرى التي أصبحنا عليها.

وبناء على ذلك، فقد طغت على السنتين الأخيرتين من تاريخ لبنان انهيارات خطيرة وغير مسبوقة، ولاسيما بعد انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبعد تفجير مرفأ بيروت، ولاسيما بعد أن أعلن لبنان تمنعه عن الالتزام بتأدية ديونه.

لقد أدّى ذلك كلّه إلى انهيار كامل وعميق بالثقة، وبالتالي إلى انهيار غير مسبوق في سعر صرف الليرة اللبنانية، وتفاقم مؤشرات ومعدلات التضخم، وبالتالي إلى احتدام الخلاف حول كيفية توزيع الخسائر دون النظر في كيفية إخراج لبنان من مأزقه.

صحيح أنّ توزيع الخسائر مسألة مهمة تقتضي المعالجة، ولكنها تبقى قاصرة عن معالجة المشكلات من كافة جوانبها، إذا لم تتم مقاربتها من منظور ورؤية واضحة وخطة كاملة ومتكاملة يكون فيها الإنقاذ والنهوض الوطني والاقتصادي هو المحور وهو الهدف الأساس.

المؤسف، انّ الاهتمام أصبح يتركّز على النظر إلى ظواهر المشكلات ولا يتطرق لمعالجة جوهرها، أي معالجة الأسباب الحقيقية التي تتسبب بتلك المشكلات والانهيارات، ولا سيما العمل على إعادة الاعتبار للدولة اللبنانية واستعادتها من خاطفيها، وبما يعيد إليها سلطتها وقرارها الحرّ؛ وذلك من ضمن عملية نهوض وطني كامل يحقق الإنقاذ ويوقف الانهيار.

الواقع أنه كانت هناك مجموعات سياسية حرصت على إشغال لبنان واللبنانيين بمساجلات سياسية عقيمة يجري خلالها تناول فكرة توزيع الخسائر المحققة بطريقة خاطئة، وكأنّ لبنان أصبح بلدًا قيد التصفية، وليس وطنًا بحاجة إلى استنهاض. بالتالي، وبدلاً من ان تسود في لبنان سردية المقاربة الصحيحة لكيفيَّة المشاركة في تحمل الأعباء لتحقيق النهوض، أصبحت تتركّز على كيفية توزيع الخسائر!

إنّ قصر النظر في معالجة الأمور، بحيث يتم الانطلاق من زاوية توزيع الخسائر، يوصل إلى المكان الذي لا يكون هناك كثيرون ممن سيُقبلون على المشاركة في تحمّل أعباء هذه النظرة السلبية والانطلاقة السلبية.

في المقابل، إذا كانت المنطلقات من زاوية تعزيز المشاركة في تحقيق النهوض الوطني من كافة جوانبه ومن ضمن برنامج إصلاحي متكامل يحظى بدعم وطني كبير، فالأمل كبير عندها في أن تكون المشاركة كبيرة وفرص النجاح أكبر. وهو الأمر الذي ينبني على مبدأ العمل على استعادة الثقة لدى اللبنانيين ولدى المجتمعَين العربي والدولي بلبنان ومستقبل اقتصاده الوطني من خلال إعادة الاعتبار للمقومات الحقيقية، والميزات التفاضلية الحقيقية والثابتة التي يتمتع بها لبنان، والتي كانت أساسًا في صلب وجوده واستمرار تميّزه.

هذا الأمر لا يقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، بل ينبغي أن ينطلق أيضًا من منظور يهدف إلى معالجة كافة الجوانب الوطنية والسياسية والدستورية التي تسمح بالنظر إلى المستقبل من خلال موقف استنهاضي يتمتع بالرؤية والتبصر والقيادية والحسّ بالمسؤولية الوطنية والإرادة الحازمة لإيجاد الحلول الصحيحة لإخراج لبنان من مآزقه.

إذا كانت ثمة خلاصة لما تقدم، فإنّه يتّضح وبجلاء الفرق بين ما واجهه رفيق الحريري، ومن جاء من بعده وسار على مساراته، وكيف توفرت لديهم الرؤية والشجاعة والإرادة لمواجهة المخاطر والتحديات، وكيف صمدوا وواجهوا وتقدموا على مسارات النهوض، وبين ما قام به غيرهم من ممارسات غير مسؤولة أوصلت لبنان إلى هذا الخراب والانحلال والاندثار.

كذلك يتضح كيف اقتحم رفيق الحريري تلك المغامرة الوطنية الكبرى من خلال مشروعه الرؤيوي لإنقاذ لبنان، ولتحقيق نهوضه المنشود. فلقد تصدّى للدمار الشامل الذي انتشر على مساحة لبنان فأزال آثاره بالبناء، وردّ على الفوضى السياسية، فحاول أن يعالجها بالتأليف بين الواقعية واستخدام الكفاءات، وفي إطلاق المبادرات والعمل على استنهاض قدرات اللبنانيين ودفعهم إلى المشاركة من أجل تحقيق النهوض الوطني والاقتصادي، وكيف أنه، ولتحقيق هذا الغرض، عمد إلى تجييش الدعم من الأشقاء والأصدقاء في المؤتمرات العربية والدولية التي جرى تعطيل معظمها بإفشال تطبيق مقتضياتها الإصلاحية. ومع أنه اصطدم باقتصاد كان قائمًا على الإنفاق الحربي، إلاّ أنه حاول استنقاذه بوسائل متعددة، أتى في طليعتها تحقيق نهوض كبير على صعيد الاستثمار بالتعليم، وتعزيز الخدمات الصحية والاجتماعية العامة. ولأنه شهد انهيار المرافق العامة، فإنه قاد أكبر ورشة

للإعمار، وخاض غمار الإصلاح في السياسة وفي الإدارة وفي الاقتصاد والمالية العامة، وسار بين ألغام طبقة سياسية احترفت الاستتباع في تعاملها مع النظام الأمني السوري – اللبناني الذي كانت له الكلمة الأولى في معظم الأمور. ولذلك، فقد بذل رفيق الحريري جهودًا كبيرة معرضًا نفسه للأخطار، أملاً في تدجين الجامحين، وتخفيف جشع الطامعين، وطمأنة النظام السوري من خلال ما قدمه له من خدمات داخلية وخارجية، وما دأب عليه من تجنب الاصطدام أو الاشتباك معه، وإنْ كان ذلك لم يُجْدِ في تجنيب لبنان ونفسه المخاطر.

لقد نشر رفيق الحريري شراعه لرياح متقلبة الهبوب، لكنه ظل محافظًا على توازن الإبحار، واغتنام الفرص لتحويلها إلى مكاسب وطنية. وقد كانت بوصلته واضحة وملتزمة للوصول إلى دولة كاملة المواصفات، من ناحية احترام وثيقة الوفاق الوطني والدستور والمؤسسات وتعزيز المرافق العامة والتشديد على القرار الحرّ للدولة اللبنانية، ظنًا منه أن السياسة الخارجية المتأنية العاقلة كافية لصد العداوة ولجم جماحها، وخاصة ما كان له من جهود حاسمة لجهة وقف العدوان الاسرائيلي وحماية المقاومة.

ولكن، ربما فاته أنّ معظم تلك القوى كانت عصية على الاستئناس، لأن فكرة بناء دولة متكاملة بحد ذاتها، واستعادة سلطتها الكاملة وغير المنقوصة على حدودها ومرافقها، هي الخطوة الحقيقية نحو العودة إلى احترام وثيقة الوفاق الوطني والدستور ودولة القانون والنظام واحترام الشرعيتين العربية والدولية، ومن خارج سطوة أصحاب القوة والنفوذ.

بالطبع، لم تعجب تلك المواقف الوطنية أصحاب المصالح والنوايا السوداء في الداخل والخارج. ولذلك، فقد أُتُّخِذَ القرار المركَّب بشطبه من الساحة كأمر لا بد منه لشطب مشروع الدولة.

من غرائب الأمور، أن استشهاده لم يكن كافيًا بالنسبة للقتلة، فأرادوا أن يمحوا النهج الذي نقل لبنان إلى درجة النمو والنهوض المشار إليها آنفًا، فعمدوا بعدها إلى تعطيل إقرار الموازنات العامة وشيطنة المحاولات الإصلاحية، وبالتالي الحؤول دون تطبيقها، والإيغال في استتباع الدولة بإدارتها ومؤسساتها وأسلاكها وأجهزتها، وكذلك العمل على تطويع القضاء. وبقي هذا النهج سادرًا إلى أن عدنا إلى ما كانوا يشتهونه ويعملون له، أي إلى شبه الدولة الخالية من الدواء والكهرباء والماء والهواء، والخاضعة للأهواء. وها هم ما بعد العام 2010، لاتزال وسائلهم تركّز على تسليط راجماتهم على ضريح رفيق الحريري، ليس ثأرًا وتشفيًا وحسب، بل سعيًا إلى اقتلاع فكرة الدولة الوطنية الحديثة من أذهان المواطنين، والذهاب بهم إلى أحلام مريضة قائمة على التنصل الطائفي والكنتنة والفدرلة وما إلى ذلك.

لقد استشهد رفيق الحريري بعد أن استودعنا لبنان أمانةً في أعناقنا جميعًا، وها هو في مقامه الأبدي يتحمل من الافتراء أكثر ما نحتمل نحن. فلا بدّ لنا من أن نكون على قدر الأمانة والمواطنة لاستنقاذ الدولة من براثن العدميَّة والهمجية السياسية. ذلك من خلال برنامج سياسي واقعي يأخذ بعين الاعتبار ضرورة التأليف بين القوى المتضررة من سياسة التسلط والتحكم، ويستفيد من رغبة الشعب اللبناني في استعادة الدولة اللبنانية من خاطفيها، بالتغيير الذي تجلّى بانتفاضة السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2019، التي لم تزل مرجعية شعبية ووطنية تاريخية رغم محاولة احتوائها أو تفسيخها، أو ذر النزاع في صفوفها.

الفصل الثامن عشر:
عين على الماضي لاستخلاص العبر
وعين على المستقبل لشحذ الهمم

إنّ نظرة هادئة ومتبصّرة ومتجرّدة إلى كلّ ما جرى ولا يزال يجري في لبنان، تأخذ المتفحّص الموضوعي إلى الإقرار بأنه كان على جميع الفرقاء المعنيّين في المؤسّسات الدستورية اللبنانية المبادرة منذ زمن طويل إلى العمل على وقف حالة الانكار التي أصبحت مستعصية لديهم، وأيضًا إدراك الاختلال المتعاظم الذي أصبح يعاني منه لبنان في توازناته الداخلية وتوازنات سياسته الخارجية. كذلك المبادرة وبشكل ملتزم ومثابر لمعالجة الخلل المتفاقم في إداراته العامة، وفي الاقتصاد الوطني وفي المالية العامة، ولاسيّما في ضوء استشراء الممارسات الإنفاقية الإرضائية غير الصحيحة وغير العادلة، والمتفلّتة من أية روادع وأيّ اعتبار وطني أو أخلاقي. كذلك المبادرة الجريئة لمحاربة الهدر والفساد والإفساد السياسي ولوضع حدّ نهائي للممارسات الزبائنية. ويكون ذلك باعتماد وتنفيذ السياسات والإجراءات الصحيحة والأساليب الإصلاحية المؤسساتية في إعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة في إيلاء المناصب العامة إلى أكْفائها، وبالتالي محاسبتهم على أساس الأداء. وأيضًا من خلال وضع الخطط والبرامج العملية لوقف الانهيارات الحاصلة في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين. كذلك التنبه لما آلت اليه

حال المؤسسات الخاصة في لبنان من انهيارات خطيرة في مختلف القطاعات المصرفية والسياحية والاستشفائية والتعليمية والإنتاجية على أنواعها، من أجل أن يصار إلى وقف الانهيار الشامل واستعادة النهوض الوطني والاقتصادي والاجتماعي وإعادة الاعتبار والاحترام للكرامة الإنسانية.

في المختصر، لقد أدّت تلك الانهيارات وما ترتَّب عليها من انهيار في ثقة اللبنانيين بالدولة اللبنانية والحكومات ورئاسة الجمهورية والمنظومة السياسية اللبنانية إلى حالات الغضب والنقمة التي استفحلت في صدور اللبنانيين. وهي التي تفاعلت مع حالات اللايقين، وفقدانهم الثقة والامل في المستقبل، وأيضًا الثقة في البوصلة الوطنية التي تمكّنهم وتمكّن المسؤولين اللبنانيين من تصويب الجهود المبذولة لتحقيق المعالجات الصحيحة للمشكلات العميقة والخطيرة التي أصبح اللبنانيون في خضمها.

إلاّ أنّه – ويالـلأسف – وبدلاً عن استيلاد حيوية وطنية وإصلاحية جديدة، كان يبرز استمرار التمادي في عدم المبادرة إلى سلوك المنحى الذي يستنقذ إدارات ومؤسسات وأجهزة الدولة اللبنانية والقضاء اللبناني من حال الاختطاف الذي أصبحت عليه الدولة؛ وهو المنحى الانحداري الذي أصبحت فيه وكانت له عواقبه الوخيمة في علاقاتها مع كافة الفرقاء السياسيين في الوطن.

لقد وجَّهتُ في شهر نيسان/أبريل من العام 2019 رسالة إلى فخامة رئيس الجمهورية، وإلى ثلاثة عشر مسؤولاً حاليًا وسابقًا في الدولة اللبنانية[70]، حيث قدمت لتلك الرسالة بعبارة تقول: "تتبنى الدولة

(70) في هذا الخصوص، يراجع أيضًا الملحق رقم-18A- ص 758 وما بعدها، بشأن الكتاب المفتوح الموجّه إلى فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بتاريخ 2018/11/02، وكذلك الملحق رقم 18-B ص 764 وما بعدها، بشأن نصّ الرسالة التي وجّهتُها إلى عدد من رجالات الدولة حول موضوع الإصلاح بتاريخ 2019/04/22.

برامج الإصلاح، التي هي بحاجة ماسة اليها، وتبادر إلى تنفيذها عندما تكون قادرة عليها، وليس عندما تصبح مجبرة على تنفيذها. عندها تكون العملية الإصلاحية قد أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر الحاحًا، كما يصبح تنفيذها أكبر كلفة وأكثر وجعًا وإيلامًا وأكثر عرضة للأخطاء، وربما قد لا تعود العملية الإصلاحية كافية لتأدية الغرض الذي تتوخاه الدولة من الإصلاح".

وحذرت في نصّها من الانعكاسات الخطيرة التي سوف تقع على عاتق اللبنانيين في حال استمرّ الإنكار والتقاعس والاستعصاء. كذلك ذكَّرت بالمواد الخمسين التي كنت قد بادرت إلى وضعها في مشروع موازنة العام 2005 وغيرها من المواد الإصلاحية، والتي كنت قد أعلنت عنها بتاريخ 2004/09/28. وهو الأمر الذي لم يلقَ أي تجاوب على الاطلاق من أولئك المسؤولين. فقد استمر الإنكار واستمرّ الاستعصاء.

والحقيقة التي اثْبَتَها مسلسل الاحداث مرة جديدة منذ انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر عام 2019 أن المعالجات والإصلاحات لا تكتمل ولا يكون النجاح من نصيبها إذا لم تتضافر معها عودة قوية وثابتة إلى ممارسة احترام حقيقي وصارم لوثيقة الوفاق الوطني[71] في الطائف وللدستور اللبناني الذي انبثق عنها، والثَّبات على احترام سلطة القانون والنظام، والإصرار على استعادة الدور الحقيقي والكامل للدولة اللبنانية ولسلطتها الحصرية على جميع مرافقها وعلى كامل الأراضي اللبنانية، وأيضًا التشديد على استقلالية السلطة القضائية وترفّعها ونزاهتها، وكذلك

(71) يراجع الملحق رقم-19- ص 768 وما بعدها، بشأن المقال (المبادرة) الذي أعددته وتمّ نشره في جريدة النهار بتاريخ 2021/01/30 بعنوان: "مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني".

على ضرورة التنبّه إلى أهميّة احترام مقتضيات الالتزام بالشرعيّتين العربية والدولية. هذا فضلاً عن وجوب العودة إلى اعتماد الأصول الصحيحة في إدارة الشأن العام، بما في ذلك العودة إلى احترام معايير الكفاءة والجدارة والاستحقاق في تولّي الوظائف والمناصب في إدارات الدولة اللبنانية ومؤسّساتها وأجهزتها على قواعد شفافة وتنافسية بعيدًا عن الاستتباع. كذلك في إخضاع جميع المسؤولين على اختلاف درجاتهم ومواقعهم للمساءلة والمحاسبة السياسية والإدارية المؤسساتية، وعلى أن يواكب ذلك التشديد على أهمية ترشيق الدولة وانتظام عملها وعلى احترام قواعد الحوكمة والحكم الرشيد. وهذه كلها من العوامل الأساسية والضرورية لاستعادة الدولة اللبنانية دورها واحترامها وهيبتها، ولاستعادة ثقة اللبنانيين وثقة المجتمعين العربي والدولي بلبنان.

المسألة التي طغت على كثيرٍ مما عداها، ولاسيما في السنوات القليلة الماضية خلال العقد الثاني من هذا القرن لا تقتصر على عدم تمكن السلطتين التنفيذية والتشريعية من القيام بدورهما في تبني السياسات والإجراءات الإصلاحية الصحيحة، ولكن في اللجوء عوضًا عن ذلك إلى الأدوات النقدية حصريًا عبر رفع معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية وعلى الدولار الأميركي في السوق اللبنانية بغية المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي لمعالجة جملة المشكلات المتكاثرة من كل نوع، ومن كل حدبٍ وصوب. وهذا ما أدى إلى ذلك الفشل الكبير الذي أصبح لبنان في أتونه.

للأسف، لقد جرى اعتماد إجراءات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي، عبر اعتماد المعدلات المرتفعة للفوائد على الليرة اللبنانية لمعالجة معظم تلك المشكلات المتكاثرة على أكثر من صعيد سياسي

وإداري ومالي ونقدي؛ وهو ما أسهم بدوره، وإلى حدّ كبير، في تنامي الدين العام بسبب التكلفة المرتفعة لخدمة هذا الدين؛ وهي المعالجة التي ما كان ينبغي لها أن تتمّ على النحو الذي تمّت، والتي كان لها بالتالي كلفتها الباهظة في حينه ومستقبلاً.

لقد بات واضحًا أيضًا، أنه كان من الواجب اعتماد سياسات تعزّز التوازن الداخلي والخارجي، وبذلك تُستعاد ثقة المواطنين بالدولة اللبنانية وبمرجعيتها، وكذلك ثقة الأشقاء والأصدقاء بها. هذا إلى جانب تبني وتنفيذ جملة من السياسات الإدارية والمالية الفعالة في العملية الإصلاحية، بما يؤمّن أحزمة أمان متنوّعة وفعّالة تكون صالحة لمعالجة أصل مشكلة تنامي الدين العام المتمثل أساسًا في اختلال عميق في السياسات الداخلية والخارجية، وكذلك في استمرار عجز الموازنة والخزينة، كما في مؤسّسة كهرباء لبنان. تلك العُجوز المتجمّعة والمتفاقمة هي التي أطاحت بأسس الحفاظ على الامن الاجتماعي والمعيشي للبنانيين.

من المفيد هنا أن أقتبس مقطعًا من مقالة كتبها الدكتور غسان العياش النائب السابق لحاكم مصرف لبنان بتاريخ 2019/11/27 في صحيفة النهار:

"إن المسؤول عن الوضع الذي وصلنا إليه هو عدم اكتراث الدولة بتراكم عجوزات المالية العامّة سنة بعد سنة، وفقدانها الإرادة الحازمة لإصلاح ماليّتها بالطرق الشرعية المعروفة. بدلاً من ذلك اعتمدت على مصرف لبنان وسياسته النقدية لتأجيل التصدّي للمشكلة، فحمّلت المصرف أعباء تفوق قدراته. في السنوات الأربع الأخيرة، ارتفعت التزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية للمصارف اللبنانية بأكثر من

50 بالمئة، وسجّل صافي احتياطي النقد الأجنبي رقمًا سلبيًا قياسيًا حتى مع احتساب الذهب. هذا هو السبب الرئيسي لفقدان السيولة من النظام المصرفي الذي بات عاجزًا عن تلبية الحاجات التمويلية للاقتصاد، بل عن تسديد الودائع للمودعين بالعملات الأجنبية، كما هو واقع الحال" – (انتهى الاقتباس).

لمعالجة تلك المشكلات الوطنية والسياسية والإدارية والمالية والنقدية المتفاقمة، فإنّ الأمور لاتزال تقتضي في المبدأ وفي الأساس اعتماد المعالجات الوطنية التي تسهم في تصويب البوصلتين الداخلية والخارجية، من أجل استعادة التوازن الوطني الداخلي والتوازن في السياسة الخارجية بعيدًا عن التورط في الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية. كذلك في اعتماد سياسة إدارية ومالية حازمة ورشيدة، بما يؤدّي بمجمله إلى استعادة ثقة اللبنانيّين من جهة أولى، وثقة المجتمعَيْن العربي والدولي من جهة ثانية، بالاقتصاد اللبناني ومستقبله والاستقرار النقدي فيه، وليس فقط عبر الاكتفاء باعتماد الأدوات النقدية على شاكلة الهندسات المالية أو باعتماد المعالجات السطحية التي تتطرق لظواهر المشكلات وليس لمعالجة أسبابها الحقيقية، وبالتالي التعامي وتضييع الفرص والامتناع عن القيام بالتصدي لجوهر المشكلات، وعدم تطبيق الإصلاحات الصحيحة بالوقت والمكان والقدر اللازم والصحيح[72].

إنّ هذا الانهيار الكبير الذي يشهده لبنان، أصبح يستدعي من أولئك المسؤولين ضرورة العودة مجددًا إلى الطريق الواسعة بديلاً عن استمرار التوهان في الأزقَّة والزواريب السياسية الضيّقة، أو الالتهاء

(72) لمراجعة مطلع الكلمة التي ألقيتها في اجتماع الهيئة العامة لمجلس النواب في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2018 يوم الأربعاء في 2018/03/28. والواردة في الملحق رقم تسعة.

بمعالجة مظاهر المشكلات لا النفاذ إلى جوهرها بغرض العمل على معالجتها وحلّها بشكل صحيح ومستدام، أي بالعودة إلى الالتزام بالدستور، وتاليًا إلى أن يتحمّل كل واحد من أولئك المسؤولين عن تلك المؤسسات الدستورية مسؤوليّاته الدستورية الصحيحة لجهة تحويل الأقوال إلى ممارسة فعلية وملتزمة، تجسّد ما جاء في مقدمة الدستور اللبناني لجهة الحرص الحقيقي على الفصل بين السلطات الدستورية من جهة أولى، وعلى توازنها وتعاونها من جهة ثانية. ذلك ما يعني العودة إلى الالتزام بالأصول الصحيحة للحكم، عبر تصويب البوصلة باتجاه مراعاة واحترام المصلحة الوطنية والعمل على استعادة الدولة لسلطتها وهيبتها ولتعزيز استقلالية القضاء لما فيه مصلحة مستدامة للوطن والمواطنين.

المخاطر الكبرى التي أصبح لبنان في خضمها، تتطلب من أولئك المسؤولين عدم الاكتفاء فقط بتكرار التنبيه إلى مآلات الاستمرار في عدم بسط سلطة الدولة منفردةً على جميع مرافقها وأراضيها، ولكن أيضًا التنبه والتنبيه إلى محاذير الاستمرار في التقاعس وعدم المبادرة إلى القيام بما تتطلبه عملية تنفيذ تلك المهمة الشاقة، بما في ذلك التصدي الحقيقي للفساد المستشري في البلاد، ولاسيّما الفساد السياسي الذي يتمّ على أساسه تقاسم جسم الدولة وإداراتها ومؤسّساتها العامة، وبالتالي تقاسم مغانمها من دون المبادرة إلى اعتماد السياسات والإجراءات التي تحقق التغيير الإصلاحي المنشود.

هذا ما يؤكد مرة جديدة أنّ كل ما يتعلق بإصلاح اقتصادي أو مالي أو إداري أو اجتماعي أو معيشي لا يمكن تحقيقه طالما لم تتوطن فكرة الدولة العادلة والقادرة، وفكرة المواطنة بشكل جازم في وجدان

بعض المجموعات السياسية اللبنانية، وطالما استمرت أحلام التسلط والسيطرة والإصرار لدى البعض على اعتماد مبدأ التغيير في ميزان القوى أسلوبًا في الحكم؛ وهو الأسلوب الذي يؤدي لا محالة إلى استمرار وتفشّي حالات اللااستقرار وبالتالي إلى الانهيار؛ وذلك بديلاً عن اعتماد مبدأ قوة التوازن بين مختلف فرقاء الوطن وعلى قاعدة احترام فكرة العيش المشترك، وأهمية الاحتكام للدستور بدلاً من محاولات التحكم به، أو محاولات تطويقه عبر تفسيرات وممارسات ليس لها علاقة بالدستور.

من الواضح أنّ هذا الأمر لا يمكن تحقيقه من دون توفر إرادة وطنية حازمة ومثابرة ومؤمنة بالإصلاح نهجًا وطريقًا وأسلوبًا في الحكم.

إنّه من المفترض أن تتولّى الحكومة ومجلس النواب، وكلّ بدوره في نطاق صلاحياته، تحمّل مسؤوليّاتهما في استعادة الثقة التي انهارت بين الدولة بجميع مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وبين المواطنين، وكذلك بين المواطنين والمنظومة السياسية. هذه الانهيارات الكبرى أصبح يفاقمها انحسار الحيادية في تعامل الدولة وإداراتها ومؤسساتها وأجهزتها مع الفرقاء السياسيّين بالعدالة ذاتها، بغضّ النظر عن انتماءاتهم السياسية أو الطائفية أو المذهبية.

الآن، وها قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فإنّ الأمور أصبحت تقتضي اتّخاذ القرار الحاسم والجازم بالخروج من دوّامة المزايدات السياسية والشعبوية المقيتة، ومن مواصلة التباري في تسجيل النقاط على الخصوم السياسيين. إذ أصبح لزامًا المسارعة إلى مصارحة المواطنين بأنّ على الجميع أن يتعاون وأن يسهم حسب طاقته واقتداره وصلاحيّاته في تخليص الدولة وتخليص الاقتصاد الوطني،

وتخليص المواطنين من مغبة الانهيار والتدمير الحاصل، وبعيدًا عن لحظة الارتطام الكبير التي لم يعد لبنان بعيدًا عنها؛ إذ لم يعد يجدي الإنكار أو التأجيل. فلقد أصبحت الحاجة ماسّة إلى إعادة السويّة إلى الدولة اللبنانية وإقدارها على ممارسة سلطتها الكاملة والحصرية على قرارها الحر وعلى أرضها ومرافقها، وإعادة السوية للتوازنات الداخلية الدقيقة، والسوية للسياسة الخارجية في تحييد لبنان عن صراعات المحاور الإقليمية والدولية. كذلك في إعادة السوية للقضاء اللبناني وحياديته واستقلاله، وكذلك للجسم القضائي، كما في إعادة السوية للاقتصاد اللبناني وإلى السياستين المالية والنقدية، بحيث تتوجب المسارعة إلى إجراء الإصلاحات التي طال الحديث عنها وانعدم الإنجاز فيها. كذلك ضرورة المسارعة إلى فتح حوار جدي وسريع مع صندوق النقد الدولي، مع ما يقتضيه ذلك من اعتماد برنامج واضح وشجاع من الإصلاحات التي تسهم في البدء باستعادة ثقة اللبنانيين وثقة المجتمعيْن العربي والدولي بالاقتصاد اللبناني. ذلك يكون عبر العودة إلى سلوك الطريق الصحيح لإجراء الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية. ويبدأ ذلك في التقدم على مسارات استعادة الثقة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العامة وبالجهاز المصرفي وبالدولة اللبنانية؛ وهو ما يؤدي إلى البدء بالتقدم على مسار الاستقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية، والتقدم على مسار الاستقرار والتحسن في الأوضاع الاجتماعية والمعيشية المتردية لدى اللبنانيين.

حتمًا إنّ هذا الأمر لا بدّ أن يتضمن جهودًا حازمة وشجاعة لجهة ضبط العجز في مؤسّسة كهرباء لبنان التي تسببت ولاتزال تتسبب باتساع ذلك الخرق الكبير في المالية العامة.

وفي المقابل، العمل على تحقيق زيادة متدرّجة في إيرادات الخزينة اللبنانية عبر تعزيز انضباطيّة الجباية وانتقاء الأدوات المالية الصحيحة لزيادة إيرادات الدولة دون التفريط بهدف الحرص على تعزيز النمو والتنمية المناطقية. ويندرج في ذلك طبعًا وجوب أن تتضافر جميع الجهود لحثّ السياسة المالية على القيام بدورها، بالتعاون مع المصرف المركزي الذي يتولّى تنفيذ السياسة النقدية، وحضّهما على أن يمارس كلٌّ دوره الذي منحه إيّاه القانون باستقلالية، وإنما بالتعاون والتنسيق مع الآخر. كذلك في العمل الجاد من أجل استعادة الثقة بالقطاع الخاص، وتعزيز مشاركته في تحقيق النهوض الاقتصادي المنشود بما يعني العودة إلى استعادة النسب المعتبرة من النمو الاقتصادي وتعزيز جهود التنمية المناطقية.

لطالما كنت أقول وما زلت أعتقد أنه لا حدود لتضحية أي شعب في مجال تحقيق الإصلاح والنهوض. ولكن ذلك مشروط بتيقّن المواطنين اللبنانيين من سلامة وصحّة الوجهة التي يُفترض بهم التقدم نحوها، وبأن يطمئنوا إلى أنّ الأعباء التي ستفرض عليهم سوف يجري توزيعها على مختلف شرائحهم بعدالة وإنصاف دون تفريط أو إفراط أو هدر أو فساد، وان لدى المسؤولين في الدولة خطة واضحة، ومبادرات رؤيوية متبصرة وحازمة، وبرنامج عمل يجري الالتزام بتنفيذه، ويكون كفيلاً بإيصال المواطنين إلى برّ الأمان، واستعادة النهوض والسوية للاقتصاد اللبناني.

الحقيقة أنّ في هذا كلّه يكمن جوهر حلّ هذه المعضلات الكبرى التي يعيش لبنان في خضمها، لتأمين الخروج الآمن والسلس من هذه المآزق والانهيارات الخطيرة والمرعبة على أكثر من صعيد.

أعتقد جازمًا، وبالرغم من دقّة الأوضاع الاقتصادية والمالية التي أصبح لبنان في خضمّها، أنَّ الوقت لم يفُت بعد، وإن كانت جميع المؤشّرات تؤذن بقرب نفاده نهائيًا. لذا، فإنّ هناك دورًا وطنيًا ومسؤولاً في لبنان يبحث عمّن يحمل لواءه من رجال الدولة. وهو باختصار الدور المبادر إلى التقدّم الثابت والملتزم في المسارات الصحيحة التي تعالج انحسار ثقة الداخل والخارج بالدولة اللبنانية، بالعودة إلى الأصول والدستور.

يحدوني قدر معتبر من الثقة بأنّه في حال جرى الاضطلاع بذلك الدور الوطني والمسؤول، بدءًا بالرئاسات الثلاث، بما يعني التشديد على ممارسة كل منها فعلاً لا قولاً الالتزام بأن تكون النموذج الصحيح لجهة احترام مندرجات وثيقة الوفاق الوطني في الطائف ولأحكام الدستور والقانون والنظام وسلطة الدولة اللبنانية على قرارها الحرّ وعلى جميع مرافقها وأراضيها، وأيضًا الالتزام بالمبادئ التي نصّ عليها الدستور اللبناني، ولاسيما لجهة الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، وكذلك في إعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة في تسليم المسؤوليات إلى أكْفائها، وفي التشديد على استقلالية وحيادية القضاء اللبناني في الجسم القضائي، واحترام قواعد المساءلة والمحاسبة بطريقة مؤسساتية.

أقول: يحدوني قدرٌ معتبر من الثقة بأنه لايزال هناك أمل في الخلاص والتَّعافي إذا صدقت النيات وتعالى أولئك المسؤولون عن صغائرهم وضغائنهم وحساسياتهم ومطامعهم الصغيرة، وإنْ كان ما ظهر منهم حتى الآن لا يبشر بهذا الخير المنتظر.

إنّ التزام تلك القيم والقواعد التي قام عليها لبنان، كما والعودة إلى السير على مساراتها بكل جِدّ وجدّية، واعتماد البرامج الإصلاحية

الضرورية على الصعد السياسية والاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، بالتناغم مع ما يتم اعتماده بالتشاور والتنسيق مع صندوق النقد الدولي كرزمة واحدة، هو السبيل الوحيد لاستعادة الثقة بالدولة اللبنانية وبحاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني. وبناء على ذلك، فإنّ الأسواق بحدّ ذاتها يمكن أن تلتقط تلك الإشارات الإيجابية والملتزمة بشأن ذلك التحوّل المثابر، وأن تستجيب عندها لتلك الإشارات الإيجابية السليمة. ذلك ما يبدأ باستعادة الثقة بالمستقبل، ومن ثمّ البدء بالانخفاض التدريجي لسعر صرف الدولار الأميركي وعودته إلى الاستقرار، والانخفاض التدريجي لمعدّلات الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، والبدء باستعادة الثقة بالجهاز المصرفي اللبناني.

مجدّدًا، أقول إنّ التقدّم المستمرّ والثابت نحو استعادة الثقة بين المواطنين ودولتهم، وبين الدولة والمجتمعَيْن العربي والدولي، كفيل بتوضيح المسيرة المستقبلية للوطن اللبناني ولاقتصاده الوطني ولماليته العامة، وبالتالي بتمهيد الطريق أمام البدء باستعادة الثقة، وبعودة التدفقات المالية الخارجية نحو لبنان إلى سابق زخمها وأهميّتها بطريقة تدريجيّة، وحسبما تسمح به ظروف حركة الأسواق ومقتضياتها.

لا بد لي هنا أن استشهد بما قاله أمير الشعراء أحمد شوقي:

وما استعصى على قوم منال إذا الإقدام كان لهم ركابا

الخاتمـــــة

بادرني صديق يتمتع بالخبرة الواسعة والرصانة والحكمة في معرض تقييمه لما آلت اليه أحوال لبنان واللبنانيين، وبعد أن اطّلع على اقسام من هذا الكتاب، وهو الذي عايش تلك المرحلة من تاريخ لبنان، وكان شاهدًا كيف كان يجرى تفويت الفرص الكثيرة التي أتيحت للبنان، والتي أضاعها العديد من السياسيين اللبنانيين على أنفسهم، وأكثر من ذلك في كونهم أضاعوها على لبنان واللبنانيين، بأن سألني سؤالين أساسيين:

الأول: ماذا يتوجب على أي شخص يريد ان يقود سيارة في لبنان؟

استغربت سؤاله، ولكني أجبته بسرعة: عليه ان يتعلم قيادة السيارة وان يجتاز امتحانًا تجريه إدارة السير لتتأكد من قدرته وكفاءته على قيادة السيارة، وكذلك أن يُثْبتَ أنّه على معرفة ودراية بإشارات السير.

فرد عليّ قائلاً: وان يلتزم أيضًا باحترام نظام السير ومقتضياته، فوافقته على ذلك.

ولكنه عقب قائلاً: لنبدأ بشيء بسيط، ولكن أساسي، بالقول أنّ نظام السير الذي تعتمده غالبية دول العالم ومنها لبنان، وباستثناء الدول التي تعتمد الأنظمة الإنجليزية، يشترط على من يقود السيارة أن يتقيد

بمقتضيات نظام السير المعمول به في لبنان، ومن ذلك أن يقود السيارة إلى يمين الطريق. كذلك، أن يركّز وهو يقود السيارة على النظر أمامه وأحيانًا بسيطة يتطلع في المرآة التي تريه ما خلفه. فوافقته على ذلك. لكنه أردف قائلاً: ولكن ماذا يمكن ان يحدث إذا أصرَّ السائق على أن يقود سيارته إلى يسار الطريق؟ وماذا يحصل إذا استمرّ تركيز السائق على النظر في المرآة ليرى ما خلفه؟

فأجبته بسرعة: سوف يتسبب بحادث سير يتأتى منه ضرر كبير له.

فأجابني على الفور: وأيضًا لكثيرين غيره. وأردف قائلاً: وبالتالي يبرز هنا السؤال الكبير: هل تقع المسؤولية عندها على نظام السير بشأن ما قد يحصل من ضرر، أم أن المسؤولية تقع على السائق الذي لم يتقيد بنظام السير واحترام مقتضياته؛ وهو النظام الذي لو جرى احترامه بالفعل من قبل ذلك السائق لكان من الممكن، بل على الأرجح تجنب ذلك الحادث وتداعياته على السائق وعلى غيره ممن وقع الضرر عليهم؟! وتابع قائلاً: للأسف، هذا ما أصبح عليه حال لبنان بنتيجة تلك الممارسات التي ارتكبها واستمر في ارتكابها العديد من أولئك المسؤولين والسياسيين؛ وذلك بسبب مفهومهم وأسلوب إدارتهم للشؤون العامة الوطنية والسياسية والإدارية في لبنان، وكذلك في نظرتهم وطريقة إدارتهم لشؤون لبنان الاقتصادية والمالية والنقدية.

وتابع قائلاً: ولتبسيط الأمر، فإنّ مقتضيات قيادة السيارة تكاد تشابه في جانب منها مقتضيات قيادة الأوطان وتحمل المسؤوليات في مختلف المراتب والمواقع؛ وهي القيادة التي تتطلب من جميع

المعنيين التقيّد بمقتضيات إدارة شؤون البلاد في مختلف القضايا والمسائل وعلى مختلف المستويات. وذلك يكون بالارتفاع إلى المستوى الذي تقتضيه قيادة البلاد من ترفّع وحكمة وتبصر وتجرد ورؤيوية وإرادة ومعرفة وقدرة قيادية واستعداد لتحمل المسؤولية.

وأضاف: إن المشكلة المتمادية تكمن في أنّ العديد من أولئك المسؤولين والسياسيين لايزالون يصرّون على أن يستمروا في قمرة القيادة في مختلف المواقع التي يتولونها، ولكنهم لا يريدون التقيد بمقتضيات قيادة الأوطان. حال هؤلاء هو حال الذين لا يتقيدون بمقتضيات نظام السير وشروط القيادة، ويتجاهلون ما يستجرّه ذلك من مخاطر عليهم وعلى غيرهم. المشكلة باختصار، وبما خصّ المسؤوليات الحكومية، هي أن العديد من أولئك المسؤولين لا يحترمون مقتضيات تحمل المسؤولية، ولا مقتضيات وشروط النجاح في مهامهم[73].

وختم: بأنَّ هذا هو ما أصبح يحصده لبنان من انهيارات جرَّاء التوجهات والممارسات الخاطئة، متسائلاً: هل يجوز عندها أن توجه الملامة وان يصار إلى تحميل المسؤولية للنظام، أم ينبغي توجيهها للذي أساء لنفسه ولغيره وللبنان ككل بكونه لم يحترم النظام، ولم يلتزم مقتضيات المسؤولية الوطنية والحكومية؟

أمّا السؤال الثاني، فكان موجهًا إليَّ شخصيًا: لماذا استمريت إذًا في تحمل المسؤوليات التي تحملتها في مسيرتك كوزير وكرئيس حكومة

(73) يطيب لي هنا، أن استشهد بالآية القرآنية الكريمة حول تحمل المسؤولية، والتي أقرأها كل يوم لكوني علّقتها على باب مكتبي: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: 72].

وكنائب في المجلس النيابي وكرئيس لكتلة نيابية وازنة إذا كنت لا توافق على كثير من تلك الممارسات التي كنت تشكو منها، والتي حفل كتابك هذا بالكثير من الإشارات إليها؛ وهي الشكوى التي تسبّبت لك بالكثير من المعاناة؟!

عاجلته بالقول أنني بدايةً لا أتهرب من تحمل المسؤولية طالما كنت قادرًا على أن أشكّل بعملي وأدائي قيمة مضافة لوطني. فلقد سعيت وثابرت ولم أيأس ولم أتوقف أو أتقاعس عن المبادرة، بل تابعت مسيرتي الداعية والعاملة على الإصلاح من كافة المواقع التي شغلتها وتحملت مسؤوليتها، ليس فقط بالكلام، بل بالعمل الجاد والمثابر، والقيام بكل الجهد الممكن لتحقيق الإصلاح المنشود. ولقد كنت أقوم بذلك من ضمن آليات وحدود وإرغامات النظام الديمقراطي، وقمت بذلك بأقصى ما يمكنني من جهد، وحققت في هذه المجالات إنجازات كثيرة وعلى أكثر من صعيد.

صحيح أنني لم أنجح في عدد من الأمور التي كنت أرغب في تحقيقها، إلاّ أنني نجحت في تحقيق أمور ليست بالقليلة عندما كنت وزيرًا للمالية، يشهد عليها القاصي والداني، وكذلك بعدها عندما أصبحت رئيسا للحكومة، وهي مدّعاة اعتزاز كبير لدي[74].

وصحيحٌ أيضًا أنني كنت أواجه بالكثير من الاستعصاءات والعراقيل، التي نجحت في تخطي العديد منها، كما استطعت أن أواجه وأعدِّل في بعضها، وفزت في مجال البعض الآخر بشرف وأجر المحاولة، جريًا على

(74) سيصدر لي عما قريب كتاب عن الفترة التي تولّيت فيها وزارة المالية، وكتاب آخر عن الفترة التي توليت فيها رئاسة الحكومة.

قولَ فقهائنا: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب، فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد".

كذلك الأمر بعد ذلك، عندما أصبحت نائبًا ورئيسًا لأكبر كتلة نيابية. فقد واجهتني خلالها الاستعصاءات والعراقيل ذاتها وأكثر. واستمريت بالرغم من ذلك كلّه محافظًا على سلامة توجهاتي، ومثابرًا في السعي إلى تطبيق ما أعتقده صحيحًا وواجب التطبيق.

إنني، وبالرغم من كل ما واجهني من مصاعب وعراقيل، اعتزّ كثيرًا بما قمت به في شتّى المواقع والمراحل التي توليت فيها المسؤولية العامة. وأنا على ثقة بأني شكّلت في كثير من الأحيان قيمة مضافة حقيقية ومعتبرة لوطني. ولذلك، لا أظن أنّه كان في موقفي هذا مضيعة لوقتي أو لجهدي، أو لسعيي الحازم والمثابر في أن أخدم وطني لإخراجه من مآزقه المتكاثرة.

ومن جهة ثانية، فإني بتحملي تلك المسؤوليات لم أهادن أو أساوم ولم أغضّ الطرف عن تصرفات أو ممارسات أو سياسات كنت اعتبرها خاطئة أو غير ملائمة، بل بقيت ثابتًا على موقفي وعلى قناعاتي، وعلى استمرار محاولاتي في تلك الدروب والمسالك الموحشة للإصلاح. وتشهد على ذلك مواقفي في مجلس الوزراء، وكذلك في مجلس النواب، وخلال كل الفترات ومن جميع المواقع التي تولّيت فيها المسؤولية العامة.

وهنا يحضرني قول الإمام علي: "لا تستوحشوا طريق الحق لقلة سالكيه"، وها إني لاأزال – بحمد الله – أسير على هدي ذلك القول وعلى مسار ذلك الطريق الموحش.

ولذلك أعتقد ان تلك المحاولات العديدة التي قمت بها، أكان ذلك فيما نجحت بالقيام به أو فيما لم أتمكن من إنجازه، يجب أن تكون أيضًا موضع دراسة متجردة وواقعية من أجل تقييمها، ومن أجل أن يستخلص الآخرون منها دروسا تعينهم على تحمل مسؤولياتهم المستقبلية في أي موقع كانوا في مضمار العمل العام.

لقد تصرفت بما يحتمه عليّ ضميري وأخلاقي أولاً، وبما تلزمني به مسؤولياتي تُجاه وطني وتجاه اللبنانيين ثانيًا. ويحلو لي هنا أن أستشهد بما قاله مارتن لوثر كينج الابن:

> **"The ultimate measure of a man is not where he stands in moments of comfort, but where he stands at times of challenge and controversy"**
>
> **Martin Luther King Jr.**

إن الحكم على أداء وتصرفات أي إنسان لا يكون ولا يصح وهو في موقع وحال مُريحين، وإنما حين يكون في موقع تشتدّ عليه التحديات ويعصف به الخلاف والخصام.

في ظنّي أنّ المبدأ الاساس الواجب استخلاصه من هذه التجربة، والذي ينبغي ان يكون درسًا لكل من يتولى مسؤولية عامة، هو أن اعتماد أي سياسة، وطنية أو اقتصادية أو مالية أو نقدية، يتطلّب من جميع المعنيين في الدولة ولدى أولئك المهتمين بهذه الشؤون، ليس فقط

احترام تلك المبادئ، بل وأن يعملوا على تطبيقها، والالتزام بجميع مقتضياتها، لا أن يتصرفوا بعكس مقتضياتها.

ذلك يعني أنّ على من يتولون مسؤولية معينة في مضمار العمل العام متابعة السعي والقيام ببذل كل الجهد المطلوب، وكل من جانبه، لإقناع المواطنين بما يقتضيه واقع الحال وليس بإثارة غرائزهم الشعبوية وتجييشهم أو تحريضهم على ما يؤدي، في المحصلة إلى ما يخالف ويناقض المصالح الحقيقية والدائمة لأولئك المواطنين. بكلام آخر، لا يمكن لبنان والمسؤولين فيه التنكر لتلك المقتضيات، وبالتالي الاستمرار في اعتماد الممارسات الخطأ، ثم يتوقَّعون من ذلك نتائج صحيحة! وهذا ما يقول عنه آينشتاين بإنه الجنون بعينه.

إذ كيف يمكن لوطن أن ينهض فيما يصرّ المسؤولون فيه على اعتماد الممارسات التي لا تتفق مع الدستور أو مع القوانين السارية أو مع روح العصر لجهة عدم التلاؤم مع تحولاته ومقتضياته، أو يصرون على اعتماد الممارسات التي لا تتفق مع مقتضيات الحقائق الاقتصادية والمالية وكذلك المعيشية؟! بمعنى أنّ على أولئك المسؤولين التبصر والتنبه إلى عدم تخطي ظروف وإمكانات بلدهم الاقتصادية والمالية القائمة والمستقبلية، وأن يكون ذلك بالتلازم مع القيام بما يقتضيه من إصلاحات في المالية العامة أو في الوضع الاقتصادي أو في الميزان التجاري وغيرها كثير.

كذلك، ومن جهة ثانية، كيف يمكن لأولئك المسؤولين الاستمرار في مخالفة الركائز الوطنية الأساسية لبلدهم ومخالفة ما يقتضيه الالتزام بتطبيق السياسات الداخلية والخارجية الصحيحة، والتي يجب أن تقوم على احترام الدولة وسلطتها الكاملة والحصرية، وبلا منازع، على كامل

أراضيها ومرافقها، ويتوقعون بالرغم من ذلك الإخلال كلّه أن يحققوا لمواطنيهم ما يصبون إليه من استقرار ورغد العيش؟!

ليت الأمر كان يقتصر على ذلك. فالحقيقة المريرة، انّ البعض من أولئك المسؤولين السياسيين، وبدلاً من أن يشاركوا في ذلك الجهد الإصلاحي، كانوا يعمدون إلى حرف انتباه مواطنيهم بالتركيز على ظواهر المشكلات، وليس على معالجة جوهر تلك المشكلات. وبالتالي كانوا يلجأون إلى إلهاء المواطنين وإشغالهم بتوجيه اللوم أو الاتهام لشخص بعينه أو لفريق بعينه أو لسياسة اقتصادية أو مالية بعينها، غير مدركين أن الحلول لا تكمن فيما يتحدثون عنه، بل هي بالفعل في مكان آخر[75]، وبالتالي غير عابئين بما ينتظرهم من انهيارات ومتجاهلين الحاجة الماسة لضرورة المسارعة إلى القيام بما تقتضيه أحوال البلاد من اعتماد وتبنٍ للسياسات والقوانين والإجراءات والتوجهات، وأنْ يترافق ذلك مع ممارسات شجاعة وصحيحة لرأب الصَّدْع المتفاقم.

المؤسف أنّ الكثيرين منهم استمروا ولايزالون في حالة الإنكار والتوهان في أدغال الاتجاهات والجهود الخاطئة، وهم لايزالون مصرّين على الاستمرار في متابعة الاتجاهات الخطأ لغرض في أنفسهم.

على أي حال، فلقد أدّى الاستمرار في الإنكار والتجاهل وعدم الاكتراث بكل تلك الاعتبارات والعوامل والقواعد والمبادئ التي كان من الواجب احترامها – أدَّى إلى أن يتسبب مرتكبوه بحوادث أو اصطدام أو تدهور أو انهيار. المؤسف أنّ النتائج السلبية المترتبة على تلك الممارسات

(75) راجع مطلع كلمتي في الهيئة العامة لمجلس النواب في الملحق رقم-9- ص 579 من هذا الكتاب حول الشخص الذي يبحث عن شيء أضاعه في غير المكان الذي أضاعه فيه.

والتصرفات كما سبق القول لم تقتصر على من ارتكبها أو تسبب بها، بل هي قد أصابت لبنان كلّه بالصميم، وأصابت اللبنانيين جميعًا بالخُسران الكبير والمبين!

للأسف، ونتيجة لذلك، فقد أصبح المواطنون الأبرياء هم الذين يدفعون الثمن بغالبيتهم؛ وهذا ما حصل.

يبقى السؤال الجوهري: كيف يمكن الآن التعامل مع تلك الأعباء الضخمة والمتراكمة على كاهل الخزينة اللبنانية، وعلى الاقتصاد اللبناني وعلى الشعب اللبناني؟

لقد أصبحت الكلفة هائلة على المواطنين اللبنانيين، كما أن المخاطر قد أصبحت وجودية!! لذلك أسارع إلى القول بأن الكلفة المستقبلية ستكون أشدّ هولاً إنْ لم يبدأ لبنان والمسؤولون فيه وسريعًا جدًا مرحلة تنفيذ الإصلاحات الواجب القيام بها على جميع الأصعدة بمواقف شجاعة وبوتائر قوية ومسؤولة، وكذلك بثبات ومثابرة لا تراجع فيهما ولا انحراف.

بغير اعتماد سياسة إصلاحية واضحة يجري الالتزام بها في مختلف الحقول، ومن خلال إدارة حكيمة ورصينة ومتجردة وجريئة وخبيرة بقضايا الشأن العام بجوانبه كافة الوطنية والسياسية والإدارية، وكذلك الاقتصادية والمالية، وإدارة صادقة مع نفسها ومع وطنها ومع مواطنيها، وتكون بالتالي مسؤولة أمام المواطنين حسب الأصول والمبادئ الديمقراطية، كما تكون خاضعة للمساءلة والمحاسبة المؤسساتية، بغير ذلك لا يمكن توقع أي إصلاح حقيقي يمكّن لبنان واللبنانيين من الخروج من الأتون الذي أصبحوا في خضمه.

على هذه الإدارة المرجوَّة أن تبادر إلى العمل على تحسين جباية أموال خزينة الدولة ورفع مداخيلها وضبطها بعدالة وإنصاف، والحؤول دون هدرها أو تبديدها، وكذلك ضبط الإنفاق، والتشديد على وجوب أن يكون المعيار الأساس في الإنفاق يقوم على صحته، والحاجة الماسة إليه، كما على مردوديّته الاجتماعية والاقتصادية. كذلك يتوجب عليها إطلاق عجلة الاقتصاد من خلال تعزيز الثقة بالدولة وبنجاعة سياساتها وصلاح ورشاقة وإنتاجية وفعالية إدارتها. ومن ذلك أيضًا، ضرورة العمل على تكبير حجم الاقتصاد وتعزيز انفتاحه، بتعاون وشراكة منتجين مع القطاع الخاص، وبما يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويسهم في تنمية المناطق اللبنانية كافة.

أسارع هنا إلى القول:

ذلك كلّه، وحتى لو تمّ الالتزام به في الماضي، فإنه كان غير كاف آنذاك، وهو يظل غير كاف فيما بعد وفي المستقبل إذا لم يتم رفد تلك الأدوات بالقرارات السياسية المستندة إلى احترام المواثيق السياسية والوطنية والدستورية، ولاسيّما وثيقة الوفاق الوطني واستكمال تطبيقها، واستعادة مكانة الدولة ودورها وسلطتها وهيبتها على كامل أراضيها، وإحترام القانون والنظام، واستقلالية القضاء وترفّعه ونزاهته، وإعادة الإحترام للشرعيّتين العربية الدولية، والتزام السياسات الداخلية والخارجية التي تحترم مصالح اللبنانيين في الداخل والخارج، وإعادة الاعتبار أيضًا للكفاءة والجدارة في تسلّم المسؤوليات العامة والمحاسبة على أساس الأداء.

الآن، وقد دهمنا الانهيار، هل نفقد الأمل ونبكي على أطلال الوطن؟ بالطبع لا. من هنا أهمية المبادرة والمسارعة بجرأة وإقدام ومثابرة إلى

معالجة الانهيار والخلل المتمادي في الشؤون الوطنية والسياسية، كما في المالية العامة، لاستعادة التوازن الآمن والمستدام، قبل أن يصبح الإنقاذ مستحيلاً.

أجبته بكلّ ذلك، وردَّدتُ في قرارة نفسي الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

الجداول

الجدول رقم –1–
تطور حجم الدين العام اللبناني منذ نهاية 1992 حتى نهاية العام 2019

(المبالغ بمليارات الدولارات)

3,0	1992
4,4	1993
7,0	1994
9,9	1995
13,2	1996
15,3	1997
18,2	1998
21,6	1999
24,2	2000
27,0	2001
30,1	2002
32,7	2003
35,3	2004
37,7	2005
39,6	2006
42,0	2007
47,1	2008
51,2	2009
52,6	2010
53,7	2011
57,7	2012
63,5	2013
66,6	2014
70,3	2015
74,9	2016
79,5	2017
86,0	2018
91,6	2019

الجدول رقم –2–

رصيد الدين العام بالليرة اللبنانية بتاريخ 1992/12/31 مضافًا إليه كلفة الفائدة المتراكمة والمحتسَبة على أساس نصف سنوي وعلى أساس المعدّلات السائدة خلال تلك الفترة على الدين العام اللبناني

(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

Year	Average Interest Rate (%)	Semi-Annual Compounded Amount (in LBP)
1992	-	4,178
1993	18.77	4,844
1994	15.81	5,640
1995	19.27	6,779
1996	16.33	7,931
1997	13.73	9,057
1998	13.45	10,316
1999	12.7	11,668
2000	12.05	13,116
2001	12.05	14,744
2002	10.87	16,391
2003	8.06	17,738
2004	6.28	18,870
2005	7.29	20,271
2006	7.24	21,765
2007	7.71	23,475
2008	8.07	25,408
2009	6.79	27,162
2010	5.21	28,596
2011	4.93	30,0234
2012	5.59	31,723
2013	5.68	33,550
2014	5.68	35,481
2015	5.68	37,524
2016	5.84	39,747
2017	6.50	42,373
2018	7.50	45,611
2019	7.50	49,096

الجدول رقم –3–

رصيد الدين العام بالدولار الأميركي كما كان في نهاية العام 1992 مضافًا إليه كلفة الفائدة المتراكمة والمحتسَبة على أساس نصف سنوي وعلى أساس المعدّلات السائدة خلال تلك الفترات

(المبالغ بملايين الدولارات الأميركية)

Year	Average Interest Rate* (%)	Semi-Annual Compounded Amount (in USD)
1992	-	$327
1993	5.00	$344
1994	5.00	$361
1995	5.00	$380
1996	5.00	$399
1997	5.00	$419
1998	7.46	$451
1999	7.84	$487
2000	8.23	$528
2001	9.46	$579
2002	12.94	$657
2003	7.73	$708
2004	6.78	$757
2005	7.26	$813
2006	7.44	$875
2007	8.72	$953
2008	8.86	$1,039
2009	7.37	$1,117
2010	5.42	$1,178
2011	5.39	$1,242
2012	5.23	$1,309
2013	5.71	$1,384
2014	5.54	$1,462
2015	5.79	$1,548
2016	6.48	$1,650
2017	7.00	$1,767
2018	7.30	$1,899
2019	7.30	$2.040

الجدول رقم –4–

المجموع بملايين الدولارات الأميركية للتحويلات السنوية لدعم مؤسّسة كهرباء لبنان، مضافًا إلى مجموع أرصدتها السنوية كلفة خدمة تلك المبالغ (الفوائد) والمحتسبة على أساس نصف سنوي واستنادًا إلى المعدلات السائدة للفائدة على الدين العام اللبناني في تلك الفترة

(المبالغ بملايين الدولارات الأميركية)

السنة Year	مجموع التحويلات Yearly Transfers to EDL (USD)	المجموع الاجمالي للتحويلات Cumulative Amount of Transfers (USD)	المعدلات السائدة للفائدة Effective interest rate %	المجموع الاجمالي للفوائد Cumulative interest	مجموع التحويلات مضافًا اليها مجموع الفوائد المحتسبة Cumulative Amount with interest (USD)
1992	20	20	25.70%	-	20
1993	350	370	17.79%	5	375
1994	115	485	23.81%	71	556
1995	139	624	17.94%	204	828
1996	204	828	19.06%	353	1,181
1997	100	928	16.89%	578	1,506
1998	65	993	14.29%	832	1,825
1999	103	1,096	12.95%	1,093	2,189
2000	386	1,482	12.45%	1,377	2,859
2001	188	1,670	11.35%	1,732	3,402
2002	202	1,872	10.84%	2,119	3,991
2003	274	2,146	10.31%	2.551	4,697
2004	383	2,529	7.99%	3,036	5,565
2005	646	3,175	6.53%	3,480	6,655
2006	909	4,084	7.47%	3,915	7,999
2007	981	5,065	7.71%	4,513	9,578
2008	1,612	6,677	7.82%	5,251	11,928
2009	1,499	8,176	8.16%	6,184	14,360
2010	1,192	9,368	7.65%	7,356	16,724
2011	1,742	11,110	7.13%	8,635	19,745
2012	2,261	13,371	6.75%	10,043	23,414
2013	2,027	15,398	6.57%	11,623	27,021
2014	2,094	17,492	6.60%	13,399	30,891

2015	1,135	18,627	6.70%	15,438	34,065
2016	927	19,554	6.78%	17,720	37,274
2017	1,331	20,885	7.00%	20,247	41,132
2018	1,653	22,538	7.30%	23,126	45,664
2019	1.501	24,039	7.00%	26,460	50,499
* *annualized interest rate*		**Up to 2019**	**مجموع التحويلات** **Total amount of (transfers) without interest**		**24.039**
			مجموع التحويلات مضافًا اليها مجموع الفوائد المحتسبة Total amount of (transfers) plus interest		**$50,499**
			المجموع الاجمالي للفوائد Total Amount of Interest incurred		**$26,460**

الجدول رقم –5–

جدول تفسيري لتكوُّن الدين العام اللبناني، ولاسيما في ما يتعلق بما أصبح عليه الدين العام، وكذلك كلفة دعم مؤسّسة كهرباء لبنان لتغطية عجزها المزمن وكلفة خدمته

أصل الدين القديم بالليرة اللبنانية كما كان في نهاية 1992	4178 مليار ليرة لبنانية
مجموع كلفة الفائدة على الدين القديم بالليرة اللبنانية حتى نهاية العام 2019	44918 مليار ليرة لبنانية
مجموع الدين القديم بالليرة اللبنانية مضافًا إليه كلفة خدمته حتى نهاية العام 2019	49096 مليار ليرة لبنانية
ما يعادل كلفة الدين القديم بالدولار الأميركي	29,796 مليار دولار أميركي
مجموع الدين القديم بالليرة اللبنانية مع كلفة فوائده بما يعادله بالدولار الأميركي	32,57 مليار دولار أميركي
أصل الدين القديم بالدولار الأميركي كما كان في نهاية 1992	0,327 مليار دولار أميركي
مجموع كلفة الفائدة على أصل الدين القديم بالدولار الأميركي حتى نهاية العام 2019	1,713 مليار دولار أميركي
أصل الدين القديم بالدولار الأميركي مع كلفة فوائده على مدى السنوات حتى نهاية العام 2019	2,04 مليار دولار أميركي
مجموع الدين القديم بالليرة والدولار الأميركي مع كلفة الفوائد المتراكمة عليهما	34,61 مليار دولار أميركي
مجموع كلفة دعم مؤسّسة كهرباء لبنان بالدولار الأميركي	24,039 مليار دولار أميركي
مجموع كلفة الفائدة المتجمعة على الدعم المقدم إلى مؤسّسة كهرباء لبنان بالدولار الأميركي	26,460 مليار دولار أميركي
مجموع كلفة الدعم لمؤسّسة كهرباء لبنان مضافًا إليه الفائدة المتجمعة عليه بالدولار الأميركي	50,499 مليار دولار أميركي
مجموع الدين العام القديم مع كلفة تمويله مضافًا إليه مجموع كلفة الدعم المقدم لمؤسّسة كهرباء لبنان والفائدة المتجمعة عليه بالدولار الأميركي	85,1 مليار دولار أميركي
نسبة مجموع كلفة الدين العام القديم مع كلفة تمويله مضافًا إليه مجموع كلفة الدعم المقدم لمؤسّسة كهرباء لبنان والفائدة المتجمعة على الدولار الأميركي إلى مجموع الدين العام اللبناني كما أصبح عليه في نهاية العام 2019	93 بالمئة

الجدول رقم –6–

مجموع الموازنات العامة السنوية التي أقرّها مجلس النواب للسنوات 2017– 2020 ومجموع المبالغ الملحوظة في هذه الموازنات للرواتب والأجور وللمعاشات التقاعدية ولتعويض الصرف من الخدمة ونسب كل منها إلى مجموع الموازنة، وكذلك نسبة مجموع الرواتب والأجور المدفوعة إلى مجموع الموازنة

(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	2017	2018	2019	2020
مجموع الموازنة العامة السنوية	23906	23891	23106	18232
رواتب وأجور الموظفين الدائمين الملحوظة في الموازنة	3361	4472	4496	4399
رواتب وأجور الموظفين المؤقتين الملحوظة في الموازنة	40	40	40	41
رواتب وأجور الموظفين المتعاقدين الملحوظة في الموازنة	344	425	480	481
مجموع أجور ورواتب الموظفين الملحوظة في الموازنة	3745	4937	5016	4921
مساهمة من الموازنة للرواتب في المؤسسات العامة والملحوظة في الموازنة	430	492	475	493
المجموع الإجمالي للرواتب والأجور الملحوظة في الموازنة	4175	5429	5491	5414
مجموع معاشات التقاعد الملحوظة في الموازنة	1900	2144	2531	2833
مجموع تعويضات صرف نهاية الخدمة الملحوظة في الموازنة	350	665	450	150
مجموع معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الملحوظة في الموازنة	2250	2809	2981	2983
مجموع الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف الملحوظة في الموازنات العامة	6425	8338	8472	8397
نسبة مجموع معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة الملحوظة في الموازنة إلى مجموع الموازنة	9.41%	11.76%	12.90%	16.36%

2020	2019	2018	2017	
7.218	7.695	7.662	6.659	مجموع الرواتب والأجور المدفوعة للموظفين
2848	2667	2314	1974	مبالغ معاشات التقاعد المدفوعة
3241	3521	3327	2327	مبالغ تعويض الصرف المدفوعة
6089	6188	5642	4301	مجموع مبالغ معاشات التقاعد وتعويضات الصرف المدفوعة
13307	13883	13304	10960	مجموع الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف المدفوعة
133.32%	140.14%	141.13%	159.50%	نسبة مجموع الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف المدفوعة إلى مجموع تلك البنود الملحوظة في الموازنة(%)
100.53	105.37	107.93	103.89	نسبة مجموع معاشات التقاعد المدفوعة إلى مجموع معاشات التقاعد الملحوظة في الموازنة (%)
2160.67	782.44	500.45	664.86	نسبة مجموع تعويضات صرف نهاية الخدمة المدفوعة إلى مجموع تعويضات صرف نهاية الخدمة الملحوظة في الموازنة (%)
158.5	163.9	159.6	170.6	نسبة مجموع الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف المدفوعة إلى مجموع تلك المبالغ الملحوظة في الموازنة (%)
29.70	23.76	22.72	17.46	نسبة المجموع الإجمالي للرواتب والأجور الملحوظة في الموازنة إلى مجموع الموازنة (%)
43.35	36.67	34.48	26.88	نسبة مجموع الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف الملحوظة في الموازنات إلى مجموع الموازنات (%)

الجدول رقم-7-

مجموع الناتج المحلي المحقق ومجموع مبالغ الرواتب والأجور ومجموع المعاشات التقاعدية ومجموع مبالغ تعويض الصرف من الخدمة المدفوعة ونسب كل منها إلى الناتج المحلي على مدى السنوات 2010-2020

(المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع الناتج المحلي*	57,954	60,190	66,384	70,716	72,561	75,474	77,469	80,387	83,329	80,736	
مبالغ الرواتب والأجور المدفوعة**	3,900	4,034	3,889	4,148	5,447	5,832	6,059	6,659	7,662	7,695	7,218
نسبة مبالغ الرواتب والأجور المدفوعة إلى الناتج المحلي (%)	**6.73**	**6.70**	**5.86**	**5.87**	**7.51**	**7.73**	**7.82**	**8.28**	**9.19**	**9.53**	
مبالغ معاشات التقاعد المدفوعة**	1,092	1,196	1,310	1,592	1,648	1,722	1,801	1,974	2,314	2,667	2,848
نسبة مبالغ معاشات التقاعد المدفوعة إلى الناتج المحلي (%)	**1.88**	**1.99**	**1.97**	**2.25**	**2.27**	**2.28**	**2.32**	**2.46**	**2.78**	**3.30**	
مبالغ تعويضات الصرف من الخدمة المدفوعة**	1,399	1,196	1,680	1,443	1,889	2,009	2,135	2,327	3,328	3,521	3,241
نسبة مجموع تعويضات الصرف من الخدمة المدفوعة إلى الناتج المحلي (%)	**2.41**	**1.99**	**2.53**	**2.04**	**2.60**	**2.66**	**2.76**	**2.89**	**3.99**	**4.36**	
مجموع مبالغ معاشات التقاعد وتعويض الصرف المدفوعة	**2,491**	**2,392**	**2,990**	**3,035**	**3,537**	**3,731**	**3,936**	**4,301**	**5,642**	**6,188**	**6,089**
مجموع مبالغ الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف المدفوعة	**6,391**	**6,426**	**6,879**	**7,183**	**8,984**	**9,563**	**9,995**	**10,960**	**13,304**	**13,883**	**13,307**

نسبة مجموع مبالغ معاشات التقاعد وتعويض الصرف المدفوعة إلى حجم الناتج المحلي (%)	4.30	3.97	4.50	4.29	4.87	4.94	5.08	5.35	6.77	7.66	
نسبة مبالغ معاشات التقاعد إلى مجموع الرواتب والأجور المدفوعة (%)	28.00	29.65	33.68	38.38	30.26	29.53	29.72	29.64	30.20	34.66	39.46
نسبة مبالغ تعويض الصرف المدفوعة إلى مجموع الرواتب والأجور المدفوعة (%)	35.87	29.65	43.20	34.79	34.68	34.45	35.24	34.95	43.44	45.76	44.90
نسبة معاشات التقاعد وتعويضات الصرف المدفوعة إلى مجموع الرواتب والأجور المدفوعة (%)	63.87	59.30	76.88	73.17	64.93	63.97	64.96	64.59	73.64	80.42	84.36
نسبة مجموع مبالغ الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف المدفوعة إلى مجموع الناتج المحلي	%11.03	10.68%	10.36%	10.16%	12.38%	12.67%	12.90%	13.63%	15.97%	17.20%	
* حسب ما تبينه إحصائيات مديرية الإحصاء المركزي للدولة اللبنانية ** حسب ما تبينه قيود وزارة المالية											

الملاحق

ملحق رقم –1–
مقاطع من فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2003 ومناقشتها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب

مقاطع من فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2003 ومناقشتها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب:

لقد حرصتُ على أن أبيّن في فذلكة مشروع موازنة العام 2003 المبادئ التي عرضتُها في كلمتي والتي ألقيتُها في افتتاح جلسات الهيئة العامة لمجلس النواب المنعقدة للنظر في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2003، والتي اقتطف منها هذا المقطع، كما ورد في الصفحة 132 من تلك الفذلكة:

"ارتكزت موازنة العام 2003 على مسلَّماتٍ تمّ التوافق عليها من قبل جميع المعنيّين وتعكس بالفعل مطلب الجميع بدون استثناء. فالكل يتمنّى تحاشي زيادة عجز المالية العامة، والجميع يطمح إلى وقف تنامي حجم الدين العام، والكل يسعى لتحقيق نمو مستدام. ويتطلّب ذلك كلُّه السيرَ بجدٍّ وعزيمةٍ على مختلف المسارات التي سبق أن حدّدتها الحكومة. فالطريق إذًا واضحةٌ والمعادلة معروفة. وهي تتمثّلُ بتخفيض الإنفاق، وزيادة الإيرادات، ومعالجة مشكلة تنامي الدين العام، وتعزيز الانفتاح والنمو الاقتصادي، وحفز الخطوات الإصلاحية في الاقتصاد والمالية العامة، وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، واستمرار العناية بالشأن الاجتماعي. لكنّ طريق التنفيذ شاقةٌ ووعرة وتتطلّب جرأةً وتصميمًا على خلفيّة الإدراك والوعي لأهميّة المرحلة والمثابرة في متابعة العمل الجاد، الذي لا ننكر أنه موجع آنيًا ولكنه يبقى السبيل الأفضل لوضع البلاد على المسار الاقتصادي السليم".

"لقد ذهبنا إلى مؤتمر باريس–2 متسلّحين بالإنجازات التي تحقّقت خلال العامين المنصرمين بفضل جَهد الحكومة، ودعم المجلس النيابي، وإرادة اللبنانيّين في النهوض. ذهبنا إلى مؤتمر باريس برؤيةٍ اقتصاديةٍ

ومالية واضحةٍ عبَّر عنها مشروع الموازنة هذا وإطارُها الاقتصادي والمالي الذي جرى تداوُلُهُ منذ شهر آب/أغسطس الماضي على مختلف الصُعُدِ السياسية والاقتصادية في البلاد. وما كان للبنان أن يحظى بهذا التأييد والدعم الدولي في مؤتمر باريس، لو لم يتأسّس ذلك على ما تمَّ إنجازُهُ والالتزامُ بالاستمرار به أمام الشعب اللبناني. ولهذا فإنّ الحرصَ على السير في ما بدأْناه وأنجزناه وما ينبغي علينا الاستمرارُ في القيام به من إصلاحات مالية واقتصادية هو حرصٌ على الصدقية أمام اللبنانيّين بالدرجة الأولى كما أمام أشقائنا وأصدقائنا وأمام المجتمع الدولي".

كذلك فقد ورد في خاتمة تلك الفذلكة لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2003، في الصفحة 121:

"لقد تمكّن لبنان خلال العام 2002، على الرغم من المشكلات التي تعرّض لها، من أن يحقّق إصلاحاتٍ مهّدت لباريس-2 وجعلته ممكنًا ومثمرًا. ويكون علينا الآن في ضوء ذلك كلّه، ومن خلال مشروع الموازنة المطروح، الاستمرار في الإجراءات وفي الإصلاحات.

إن لبنان على باب مرحلةٍ جديدةٍ، مرحلة تحوّلٍ باتجاه المستقبل الأفضل لماليّته واقتصاده وبالتالي لمواطنيه. لذلك لا بدّ من تعزيز هذا التحوّل على الصعد كافة، وتسريع خطواته.

إنّ أمامنا إذًا عملاً كثيرًا، لكن ممّا يشجّع عليه، ويجعل من التزامنا بالإصلاح ضرورةً وطنية، أنّ المواطنين والمستثمرين وجميع مَن له علاقة وارتباط بالاقتصاد اللبناني أبدوا ترحيبهم وتأييدهم بما اتّخذته الحكومة من سياسات اقتصادية ومالية إصلاحية، وشجّعوها على الاستمرار فيها من خلال المتغيّرات التي حدثت في السوق، ومن خلال

التجاوب مع التدابير المتّخذة. وقد عكست السوق هذه التوجّهات حيث بدأت تستجيب إيجابًا للإجراءات، ولتحرير الاقتصاد، ولترشيق إدارة الدولة، ولتوجّهات النمو. إنّ الثلث الأخير من العام 2002 شهد جملةً من الظواهر الواعدة في شتّى المجالات، وإنَّ الوقوف من وراء هذه المؤشّرات يعزّز عمليات النهوض، والخروج من العجز وبالتالي من الدين العام.

إنّ هناك معادلةً يتعيَّنُ علينا مقاربتها بالاقتناع والالتزام الضروريَيْن، ومؤدّاها أنّ السير في الإصلاحات الواردة في مشروع الموازنة لهذا العام، هو خطوة مهمة على طريق طويل يجب أن تتلوها خطوات أخرى، وهو سيرٌ في مصالح المواطنين والوطن. فنحن متمسّكون بالإصلاح، بقدر تمسّكنا بمصالح الناس، والحفاظ عليها وتطويرها.

ليس المقصود بالإجراءات الواردة في مشروع الموازنة وفي هذا التقرير التضييق أو تحميل الناس أعباءً لا يستطيعون حملها. ذلك أنّ عدم الاستمرار في الإجراءات والتدابير التصحيحية الاقتصادية والمالية قد يؤدّي إلى ما لا طاقة للناس على حمله في المستقبل. إنّ المقصودَ بسياسات الموازنة تحقيق الأمن المالي والاقتصادي، الذي هو أساس الأمن الاجتماعي، وأساس الاستقرار بشتّى أشكاله.

إننا نعتقد أن اللبنانيّين ضحّوا ويضحّون كثيرًا، ولن تذهب هذه التضحياتُ سُدىً إذا ما تابعنا مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي، بل ستكون لصالح المستقبل الاقتصادي والوطني الواعد والزاهر".

كذلك فقد أتى في الكلمة الافتتاحية التي ألقيتُها في جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب المنعقدة للنظر في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2003، وفي الصفحة 132:

"هكذا، فإنّ مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2003 ما أتى بشكلٍ مفاجئٍ ولا بالمصادفة، بل جاء – كما سبق ذكره – استمرارًا لما تمّ إنجازه في ضوء المسارات التي اختطّتها الحكومة. أتى هذا البرنامج لتلبية حاجات المواطنين ورغبتهم في أن تقوم الحكومة بمعالجة مشكلة المالية العامة. كذلك حثّ ممثّلو الشعب الحكومة على اعتماد الإجراءات الآيلة إلى الخروج من هذا النفق الاقتصادي والمالي، وطالبوا الحكومة بالعمل على معالجة مشكلة المالية العامة وزيادة معدلات النمو والسعي إلى تحفيز الاستثمار لإيجاد فرص عمل جديدة، وعلى رفع مستوى معيشة المواطنين. ومن هنا كان الحرصُ لدى الحكومة على حفز النمو، وعلى اعتبار الشأن الاجتماعي أولويةً في كلّ ما قمنا ونقوم به؛ وهو ما يظهر جليًّا في مشروع قانون موازنة العام 2003".

كذلك جاء في تلك الكلمة الافتتاحية التي ألقيتُها في جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب المنعقدة للنظر في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2003 (ص. 133) من فذلكة الموازنة ما يلي:

"دولة الرئيس، أيها السادة النواب،

إن للموازنة العامة للدولة دورًا أوسعَ وأشملَ من مجرّد عمليات حسابية يجري فيها تجميع الإيرادات والنفقات.

بل هي تؤدّي دورًا محوريًا في صياغة التوجّهات الاقتصادية والمالية، ولها دورٌ كبيرٌ في توجيه المقدّرات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة في الاقتصاد وتطويرها ودفعها في الاتجاهات التي تسهم في تحقيق مردود اقتصادي واجتماعي أفضل لتلك الموارد".

"إنّ هذه الرؤية للموازنة وأدوارِها وضعتنا أمام أحدِ خيارين:

الأول: الركونُ إلى إنجازات العام 2002 مكتفين بذلك القدر من

الإصلاح، علمًا بأن ذلك قد يبدو مريحًا على المدى القصير وربما أقلّ تعرّضًا للانتقاد والاعتراض وأكثر شعبيّةً، ولكنه حتمًا غير كافٍ، ولا يفي بالغرض إزاء التطورات الاقتصادية والمالية والسياسية محليًا وعالميًا، والمخاطر التي تنطوي عليها تلك التطورات.

والثاني؛ السيرُ حثيثًا في تعميقِ مسيرة الإصلاح لتحصين البلاد ومسيرتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية في خضمّ تحوّلاتٍ جاريةٍ على مختلف الأصعدة تزداد حدةً يومًا بعد يوم.

ولقد اعتمدْنا عند إعداد الموازنة الخيارَ الثاني لأنّ واجباتِ الدولة تقتضي النظر إلى الحاضر، كما إلى المستقبل المتوسط والبعيد وليس الاكتفاءَ بتلبية المتطلّبات الآنية. ثم إنّ عليها التحسّب لتلك المخاطر والتحوّلات.

إن ما نصبو إليه من وراءِ ذلك كلِّه هو أن تشكّلَ هذه الموازنة قاطرةً للإصلاح الاقتصادي والمالي وبوصلةً وإطارًا له، كما نهدُفُ عبر هذه الإصلاحات، والتي قد تحتاج إلى مزيد من الجهد والتضحيات والتضامن من حولها، توسيعَ الخيارات لدى الاقتصاد ولدى اللبنانيّين وزيادة هامش التحرّك في الموازنة لجهة تفعيلٍ أكْبرَ لإدارة السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية بما يُرسِّخُ الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي.

إذن هناك من جهةٍ التحدّياتُ البارزةُ التي نواجهُها. وهناك من جهةٍ أخرى الفرصُ المستجدةُ التي أتاحتها نتائج باريس–2 وما تلاها والتي تتطلّب منّا جميعًا التضامنَ والتكاتفَ لنتمكّن من تعظيم الاستفادة الحالية والمستقبلية من هذا المؤتمر وبالتالي من تحقيق الأهداف المتوخّاة، المتعلّقة بالمالية العامة وبالاقتصاد وبنموه وبإنتاجيّته وتنافسيّته وجاذبيّته للاستثمار وبمصالح المواطنين وبفرص العمل الجديدة المتاحة لهم وتاليًا برفع مستوى معيشتهم.

لقد توافرت للبنان فرصةٌ للخروج من الدوّامة الصعبة بفضل جهود أبنائه ودعم المجتمع الدولي. ولن يقبل المواطنون منّا أن نتقاعس عن اتّخاذ الإجراءات الضرورية مهما تكن التباينات أو الخلافاتُ في وجهات النظر، ومهما كانت المصالحُ الآنيةُ والسياسية قويةً ومتجذّرة. ونُصبَ أعيُنِنا الآن أمران وحسْب: تحصينُ مستقبلِ أجيالنا، وحمايةُ المصلحة العامة وصونُها.

إنّ المجهودَ الذي كان ينبغي بذْلُهُ بالأمس، كان يمكنُ أن يُغنينا عن جزء غير يسير من التضحيات المطلوبة منّا اليوم، وتضحياتُ اليوم تُنْجينا من تعثّرات الغد، بل تؤمِّنُ المستقبلَ الأفضلَ لأولادنا ولوطننا؛ وهذا واجبٌ وهدفٌ علينا أن نضعَهُ جميعًا في أعلى مراتب الأولويات".

بالإضافة إلى ذلك كلّه، فقد جاء أيضًا في تلك الكلمة الافتتاحية لجلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2003 (ص. 134–135) من فذلكة الموازنة:

"دولة الرئيس، أيها السادة النواب،

هناك ثلاث مسائلَ جرى حولَها نقاشٌ كثيرٌ في الأسابيع الماضية:

المسألةُ الأولى، السياسة الضريبيّة كما يعرِضُها وينبني عليها مشروع الموازنة. وبدون الخَوضِ في التفاصيل الواردة في تقرير وزير المالية، أرى أنّنا سائرون نحو المزيد من العدالة الضريبيّة من طريق الاتّجاه لاعتماد الضريبة الموحّدة على الدخل المحقّق في لبنان، ومن طريق جَدَلياتِ العلاقة بين العدالة والمساواة بين المُواطنين.

والمسألة الثانية، السياسة الاجتماعية. والأمْرُ هنا واضحٌ تمامًا. فهناك صَونٌ كاملٌ للشأن الاجتماعي. بل وتطويرٌ إيجابيٌّ له. ويكونُ علينا أن نحرِصَ أكثر على تنمية وتحسين مردوديّة الإنفاق على الشأن الاجتماعي

وليس على زيادة الإنفاق – وهو ما لا نستطيعه في الظروف الراهنة – فتتحقّقَ النتائجُ الأفضلُ من دون ترتيب المزيد من الأعباء على الاقتصاد وعلى المواطنين.

والمسألة الثالثة البنودُ الإصلاحيةُ في مشروع الموازنة، والتي لم نتّفق بشأن الكثير منها مع الإخوة النواب في لجنة المال والموازنة. والحقيقةُ أننا محتاجون إليها رعايةً للجوانب الأُخرى من الاقتصاد والمالية العامة، ورعايةً لقدرتنا على تعزيز الإنتاجية، والنمو، وبالتالي تعزيزًا لمستوى معيشة المواطنين وكذلك رعاية لقدرة الدولة على توجيه الشأن العام وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والنقدي والاجتماعي".

"إنّ الذي يدفعُني إلى تكرار التشديد على ضرورات الإصلاح، والسير قُدُمًا فيه هو الالتزامُ تُجاه اللبنانيّين، وتُجاه المجلس الكريم. نحن نُحِسُّ بوَجَعِ جميع المُواطنين، الذين لولا تضحياتُهُم لما كنّا اليومَ في هذا الموقف الإيجابي. وإحساسُنا بذلك هو الذي يدفعُنا للسير في هذا الطريق الذي شققْناه طوالَ السنواتِ الماضية، رعايةً للحاضر وللمستقبل".

"إن هواجس المواطنين تتمحور حول تحقيق مستوى أفضل من العيش الكريم وتأمين مستقبل أولادهم وإيجاد فرص عمل تتلاءم مع إمكاناتهم وطموحاتهم. وإننا على ثقة بأن السياسة الإصلاحية التي نتبعها هي الكفيلة بإيصالنا إلى ما يصبو إليه المواطنون، وهي كفيلةٌ أيضًا بتحفيز الاستثمار، مما يوفّر فرص عمل جديدة تؤمّن مستقبلاً أفضل لأولادنا وتوسّع قاعدة الاقتصاد الوطني عامة.

إنّ علينا اليومَ، باعتبارنا جماعةً وطنيةً واحدة معنيّة بحاضر البلاد ومستقبلِها، أن نتوافق على البرنامج المُقتَرَح بجوانبه الإجرائية والإصلاحية. فنحن ماضونَ قُدُمًا باتجاه خُطُواتٍ إصلاحيةٍ في الاقتصاد

والمالية العامة من شأْنِها تعزيز النمو وخفض العجز وزيادة مردودية الإنفاق الاقتصادية والاجتماعية وزيادة إنتاجية القطاع العام وبالتالي الاقتصاد الوطني ككلّ، وتحقيق مستوى أفضل من العدالة الضريبيّة حتى نستطيع أن نحقّق مستوىً أعلى من العدالة الاجتماعية، وفتحًا لأُفُقٍ مستقبلٍ اقتصاديٍ واعدٍ للمواطنين وللوطن".

كذلك جاء في الكلمة التي ألقيتُها في اختتام مناقشات مشروع قانون موازنة العام 2003 (ص. 137–138) من فذلكة الموازنة:

"وفي معرِضِ الحديث عن مؤتمرِ باريس–2 ونتائجه والذي كان محلَّ إشادةِ غالبية السادة النواب، وَرَدَ على ألسنةِ البعض أن الحكومةَ ذهبت إلى المؤتمر حاملةً مشروعًا اقتصاديًا لم يحظَ بموافقة مجلس الوزراء ولا جرى إطْلاعُ اللبنانيّين عليه.

في هذا المجالِ، أَجِدُ من الضروري تصويبَ هذا الأمر والتذكيرَ أنه عندما قدّمت وزارةُ المالية مشروعَها لموازنة العام 2003 إلى مجلس الوزراء، أرفقتهُ بورقةٍ مطوَّلةٍ تحت عنوان: "الإطار لموازنة العام 2003". وقد اطّلعَ عليها مجلسُ الوزراء وتمّت الموافقة على مشروع الموازنة الذي استند إليها وذلك في شهر آب/أغسطس الماضي، كما أن هذا الإطارَ الاقتصاديَّ أُرسل إلى السادة النواب مرفقًا بمشروع الموازنة فور إقرار ذاك المشروع في مجلس الوزراء، كما تمّ نَشْرُ ذلك الإطار في الصحفِ المحليةِ كافةً، وكان موضوعَ تداوُلٍ ونقاشٍ مستفيضَيْن من قِبَلِ مختلف قطاعات المجتمع اللبناني الاقتصادية والعمالية والمالية والمصرفية.

ضمن ذلك الإطار واستنادًا إليه، جرى وَضْعُ ورقةِ لبنان إلى مؤتمر باريس–II، وعلى أساس السياسات والإصلاحات والافتراضات التي جاءت في ذلك الإطار استند مشروع موازنة العام 2003 الذي أنتم في صدد إقراره، علمًا

بأنّ تلك السياسات والإصلاحات والافتراضات لم تخرج أصلاً عن السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الإصلاحية التي التزمت بها الحكومة في بيانها الوزاري وفي فذلكات موازنات العامين 2001 و2002 التي أُرفقت بتلك الموازنات. وهي الموازنات التي أقرّها مجلسكم الكريم في حينه.

وهكذا، فإنّ الورقة المقدَّمة لمؤتمر باريس–II قد جرى عرضها على مجلس الوزراء قبل عرضها على المشاركين في مؤتمر باريس وهي لا تخرجُ عمّا ورد سابقًا. إنها التزاماتٌ تُجاه الشعب اللبناني قبل أن تكونَ أمامَ أصدقاءِ لبنانَ وداعميه. ويكونُ علينا أن نؤكّد على صدقيّتنا ومصالحنا أولاً، وعلى تعزيز فرص الحصول على دعم مستمر من أشقّائنا وأصدقائنا ثانيًا، من خلال الحفاظ على تلك الالتزامات والوفاءِ بها".

كذلك، فقد عدتُ إلى التأكيد في الصفحة 145 من فذلكة تلك الموازنة:

"إن هناك فرصةً حقيقيةً أمامنا لا جدال ولا شكَّ فيها تتيحُ لنا تحقيقَ ما يصبو إليه وطنُنا ومواطنونا من استقرار مالي واقتصادي ونقدي ونمو ونهوض. لكنّ ذلك يتطلّب منّا جَهدًا استثنائيًا وتضحياتٍ من قِبَلِ الجميع. إن عدم مبادرتنا في الماضي إلى إقرار معالجاتٍ حاسمة وجذرية كلَّفتنا الكثير من المشكلات والأعباء، ويكون علينا الآن أن نتجاوزها وبسرعة من طريق تنفيذ الإصلاحات الضرورية بما فيها تلك التي كانت مقترحة في مشروع الموازنة. ومن ضمن ذلك التخلّي عن مقولة المكتسبات الاستثنائية التي فرضتها ظروفٌ استثنائية ما عاد يصحّ التمسّك بها أو التوقف عندها بأيّة حجّة كانت.

<u>دولةَ الرئيس،</u>

طريق النهوض الاقتصادي والاجتماعي هو طريقُ الإصلاح المالي

والاقتصادي. يتضمّن ذلك **ترشيقَ الدولة وزيادةَ إنتاجية القطاع العام والاقتصاد الوطني ككلّ، لأنّ في ذلك حمايةً وتعزيزًا لمستوى عيش اللبنانيّين واستحقاقَنا المستمرَّ لهذا المستوى**".

كذلك وفي نهاية كلمتي الختاميّة التي ألقيتُها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب، خلال اختتام مناقشة مشروع قانون موازنة العام 2003، جاء الآتي في الصفحة 153:

"وهناك نقطةٌ أخيرةٌ في هذا الشأن أُشيرَ إليها في أكثر من مناسبة في "تقرير وزير المالية"، وهي أنه في المرحلة القادمة قد لا نتمكّنُ كدولة (مجلسًا وحكومة) من زيادة الإنفاق؛ لكنّ القضيةَ الأساسَ تظلُّ قائمةً وتتركّز على قدرتنا على زيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الانفاق؛ وهو أمرٌ يتطلّبُ منا جميعًا، مجلسًا نيابيًا وحكومةً، العملَ على إدخال الإصلاحات الضرورية، التي تُعينُ على تلبية الاحتياجات الاجتماعية بكفاءةٍ، وبما يحفظُ للشأن الاجتماعيّ أولويتَهُ وكفايتَهُ من ضمن الإمكانات الماليّة المتاحة".

دولةَ الرئيس،

المجلس الكريم،

أخيرًا، هناك أمران اثنان أودُّ أن أختِمَ بهما. أمامَنا اليومَ فرصةٌ متاحةٌ لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وتحقيق النمو المستدام، والتخلّص من كثيرٍ من الكوابح والأعباء. إن شرطَ النجاح في ذلك أمرانِ كما قلت: الاستمرار في الإصلاحات، إضافةً إلى ترشيق حجم الدولة، ورفع كفاءة أجهزتِها – والأمر الثاني زيادة القدرة التنافسيّة للاقتصاد اللبناني بتحقيق الشراكة فعلاً بين الدولة والقطاع الخاصّ ومؤسَّسات

المجتمع المدني، بما يؤكّد الحرصَ على النهوض الاقتصادي، ورعاية الشأن الاجتماعي، والوفاء بالالتزامات تُجاهَ الشعب اللبناني والدول الشقيقة والصديقة".

لقد كان جَهدًا كبيرًا من جانب المجلس، ومن جانب الحكومة. وهو جَهدٌ يهونُ أيًّا تكنْ صعوباتُهُ، ما دُمنا نتحرّك جميعًا من أجل خدمة الوطن، ورعاية حاضر المواطنين ومستقبلِهِم" انتهى الاقتباس.

بناء عليه وبعد ذلك الاستقصاء الذي حال دون إقرار الاصلاحات التي وردت في مشروع قانون الموازنة، فقد جرى السعي خلال العام 2003 إلى إيجاد أفضل الوسائل للصمود على مسارات الإصلاح دون أن يعني ذلك أن هناك نجاحًا أو تقدّمًا كبيرًا وكافيًا قد تحقّق في هذا المجال. إذ إنه على مدى الاثني عشر شهرًا الماضية، وتحديدًا منذ انعقاد مؤتمر باريس –II، تحقّقت إنجازات تمثّلت بتحسّن على مختلف الأصعدة، تعبّر عنه المؤشّرات الاقتصادية والمالية والنقدية. وإدراكًا منا لكل المحاولات والعراقيل التي كانت تُبذل للجم أو لوقف اندفاعة التقدّم على مسارات الإصلاح خلال العام 2003، فقد تبيّن لنا بما لا يقبل الشكّ استحالة تحقيق ذلك التقدّم المنشود على مسارات الإصلاح في تلك الأجواء غير المؤاتية، لا بل المعاندة والمستعصية على الإصلاح. وبالتالي، فقد صبرت وعملت عندها على البدء بإعداد مشروع قانون موازنة العام 2004، معللاً النفس بإمكانية أن تتحسن الظروف ويصبح بالإمكان تمرير تلك الاصلاحات من مشروع موازنة العام 2004 ولكن "أتت الرياح بما لم تشتهي السفن".

ملحق رقم –2–
مقاطع من فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2004 ومناقشتها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب

مقاطع من فذلكة مشروع قانون موازنة العام 2004 ومناقشتها أمام الهيئة العامة لمجلس النواب:

في ضوء ما حصل خلال مناقشة موازنة العام 2003، وبسبب موقف البرلمان اللبناني من مشروع تلك الموازنة واستنكافه عن النظر في/ أو إقرار تلك الإصلاحات الضرورية، وفي ذلك الجوّ المحتقن، فقد ارتأيتُ أن أقدّم مشروع موازنة العام 2004 خاليًا من أي مشروع إصلاحي أساسي في صلب مشروع الموازنة.

وبناءً على ذلك، فقد ذكرت بأنّ:

"مشروع هذه الموازنة الجديدة قد أخذ بعين الاعتبار وضع المالية العامة وأعباء الخزينة من أعباء جارية واستثمارية، وهي ليس فيها أيّ ضرائب جديدة أو رسوم جديدة أو أيّ تعديل لأيّ ضرائب قائمة باستثناء بعض التعديلات التي تلغي بعض الرسوم القائمة أو تمنح بعض الإعفاءات من ضرائب أو رسوم قائمة أو تُبَسِّط عملية التكليف والجباية لضرائب أو رسوم قائمة، كما أنها خلت من أيّ بنود إصلاحية.

إنّ البنود الإصلاحية التي كان قد جرى عرضها بشكل مسهب في مشروع موازنة العام 2003 وفي ورقة الإطار الذي قَدّمْتُهُ مع مشروع الموازنة للعام 2003 تبقى هي هي، وقد جرى تأكيدُها في هذه الورقة التقديمية لمشروع موازنة العام 2004؛ وهي ضرورية وحاسمة من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلّي وتحقيق النمو المستدام والتنمية في شتّى المناطق اللبنانية ومن أجل تحفيز دور القطاع الخاص الذي له دور أساسي في النمو الاقتصادي وفي إيجاد فرص عمل جديدة".

كذلك فقد ذكرتُ أنّه:

"تجدر الإشارة إلى أننا كنا قد شدّدنا في تعميمٍ لموازنة العام 2004 على كلّ الإدارات والمؤسّسات العامة على أهميّة تعزيز المسار الإصلاحي الموصل إلى خفض العجز وتعزيز النمو. ولكن في محصّلة الأمر، وإنطلاقًا من جميع المؤشّرات التي عبّر عنها المعنيّون بالشأن العام في لبنان كافة، بما يُستفاد منه أنه موقف غير مؤيِّد، على الأقل في الوقت الحاضر، فقد فهمنا الرسالة التالية: لا للسير في عملية الإصلاحات الضرورية لخفض الإنفاق وتعزيز المردوديّة الاقتصادية والاجتماعية لها، من جهة أولى، ولا لزيادة أي رسم أو ضريبة جديدة، من جهة ثانية.

إنطلاقًا من ذلك، فإني كوزير مالية كان عليّ أن أتصرّف على قدر عال من الواقعية والمسؤولية لكي نخرج بموازنة مؤهّلة للإقرار، مع تأكيدي على موقفي الراسخ والداعم لعملية الإصلاح الهيكلي.

وأودّ هنا أن أذكّر بأنني كوزير مالية جزء من مجلس الوزراء وعليّ الالتزام بالتوجّهات العامة التي يعبّر عنها مجلس الوزراء وأيضًا بتوجّهات السلطة التشريعية في مجلس النواب. ذلك مع تأكيد إيماني الكامل وقناعتي بأن هذه الإصلاحات هامة وضرورية ويجب السعي إلى إقرارها في أقرب فرصة ممكنة ومن خلال حوار جدّي على كل المستويات السياسية والشعبية، لكون التردّد والمماطلة في إقرارها لا ينجم عنهما سوى الضرر الأكيد بالاقتصاد وبمصالح جميع المواطنين حاليًا وفي المستقبل.

ومع إقراري الكامل بأهميّة وضرورة كل تلك الإصلاحات، إلاّ أنني أرى أن الظروف السياسية القائمة تجعل من المتعذّر النجاح في هذا المسعى ضمن المعطيات السياسية والتوجّهات القائمة.

أودّ هنا أن أكون شديد الوضوح بأنها ستكون ساعة مباركة عندما نستطيع أن نطوّر وبالتالي أن نصل إلى قناعة مشتركة من قبل جميع المعنيّين بالشأن العام لاعتماد هذه الإصلاحات في أقرب فرصة ممكنة. وأنا أرى أن الباب مفتوح على مصراعيه لمَن يريد أن ينضمّ جدّيًا إلى هذه المسيرة الإصلاحية المباركة من خلال التداول العملي والهادف في هذه الإصلاحات تمهيدًا لإقرار ما يرى المجتمع اللبناني أن له مصلحة فيه".

وفي هذا الصدد، فقد أوردتُ في الكلمة التمهيدية لفذلكة مشروع الموازنة لعام 2004 والمبيّنة في الصفحات 1–8 من تلك الفذلكة:

"**تُظهر المؤشّرات الاقتصادية التحسّن الجاري خلال العام 2003 في مضمار الاقتصاد الحقيقي. فقد شكّلت النتائج المحقّقة خلال العام 2003 خطوة هامة على مسار التحوّلات الأساسية في الاقتصاد والمالية العامة، نتيجةً للجهود المبذولة حتى تاريخه ونتيجةً لانعقاد ونجاح مؤتمر باريس–2 الذي ارتكز على برنامج الحكومة المالي والاقتصادي الذي عَرَضته ورقة العمل التي تقدّم بها لبنان من المجتمعيْن في مؤتمر باريس–2. وقد اشتمل برنامج الحكومة المالي والاقتصادي على رزمةٍ من الإصلاحات الهيكلية والإجراءات العملية والضرورية الآيلة في بعض منها إلى تخفيض العجز في الموازنة، ومعالجة مشكلة تنامي الدين العام، وفي البعض الآخر، الإجراءات الآيلة إلى ترشيق حجم القطاع العام وتحسين وزيادة المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، وكذلك إلى تحقيق نسب أعلى من النمو المستدام، وتعزيز الخطوات باتّجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي للتلاؤم مع حركة الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي.**

ويتبيّن من هذا البرنامج أنه من خلال تنفيذ تلك الإصلاحات الهيكلية الضرورية في إدارات الدولة وأسلاكها ومؤسّساتها العامة المختلفة وفي ماليّتها العامة، ومن طريق زيادة إنتاجية القطاع العام، ستتعزّز معدّلات النمو الاقتصادي وستتحقّق زيادة مطّردة في إنتاجية الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته وتتحسّن قدراته التنافسية. كما ستتحسّن مناخات الاستثمار فيه بما يسهم في استعمال أفضل للموارد البشرية والمادية المتاحة، وفي إيجاد فرص عمل جديدة وتحسين مستويات ونوعية عيش اللبنانيّين. كذلك فإنه من المؤمَّل أن تُسهم تلك الإصلاحات في زيادة مستويات الانفتاح الاقتصادي وإعداد الاقتصاد اللبناني للاندماج في الاقتصاديْن العربي والعالمي. ويظهر من ذلك البرنامج أيضًا ضرورة السير فيه بعزيمة وإقدام بما في ذلك السير على مسارَيْ الخصخصة والتسنيد، في المرافق التي ينبغي العمل على خصخصتها. كما يظهر البرنامج النتائج الإيجابيّة التي ستنعكس على مستوى أداء وحجم وكلفة القطاع العام، وكذلك على الاقتصاد الوطني بشكل عام، ولاسيّما من خلال تحسّن استعمالاته للموارد البشرية والمادية المتاحة، وكذلك من خلال تحسّن مستويات أدائه وإنتاجيّته وتنافسيّته ونموه وانعكاسات ذلك كلّه على المالية العامة ومصالح المواطنين.

لقد كان من أهم الانعكاسات الإيجابية لنجاح مؤتمر باريس–2 تجدّد الثقة بالاقتصاد اللبناني وبمستقبله وبماليّته العامة؛ وهي الثقة التي كادت تخبو بسبب الأوضاع السياسية والمالية والاقتصادية غير المستقرّة التي سادت خلال العام 2002.

ونتيجةً لذلك، فقد بدأت الانعكاسات الإيجابية لانعقاد هذا المؤتمر بالظهور فور انتهائه. ولقد تركّز ذلك في مؤشّرات اقتصادية ومالية عديدة. من أبرز تلك المؤشّرات الإيجابية: استعادة الحركة الاقتصادية من استيراد وتصدير زخمها وحيويّتها، والتدفّقات المالية إلى لبنان، والانخفاض التدريجي والسريع

للفوائد على سندات الخزينة، واستعادة القيمة الإسميّة لسندات الخزينة اللبنانية، كما واستعادة الثقة في مستقبل الاقتصاد اللبناني والمالية العامة داخليًا وخارجيًا، وكذلك الانعكاسات الإيجابية على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى معدلات النمو.

فالوقائع والأرقام تشير بوضوح إلى التحسّن الجاري خلال العام 2003 في مجال الاقتصاد الحقيقي وفي الأوضاع النقدية وعلى صعيد المالية العامة. فالمؤشّرات الاقتصادية على مدى تلك الفترة تبيّن تحسنًا واضحًا في عدد كبير منها. وعلى سبيل المثال، فقد أظهر المؤشّر العام الاقتصادي الذي يعدّه مصرف لبنان تحسّنًا ملموسًا حيث ارتفع من 141,4 في العام 2002 إلى 168,2 في العام 2003 بما يبيّن عودة النشاط في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبالمقارنة مع المؤشرات العائدة لعام 2002، تبيّن حركة الصادرات تحسّنًا بنسبة 45,8% في العام 2003. كذلك تحسّنت حركة الاستيراد بنسبة 11,2% في العام 2003 عمّا كانت عليه في العام 2002. ثم إنَّ الزيادة في حركة السياحة وتطورها وتدفّق السياح بعد انتهاء حرب العراق والمؤشّرات على الأصعدة الاقتصادية الأخرى تدلّ كلّها على أن لبنان حقّق في العام 2003 نموًا حقيقيًا لا يقلّ عن 3% على الرغم من الآثار السلبية الناتجة عن الصدمات الخارجية والمتمثّلة في الحرب على العراق وارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار اليورو.

إن هذا التحسّن في الأداء الاقتصادي يؤشّر إلى مقدار أعلى من التلاؤم لدى مؤسّسات القطاع الخاص مع طبيعة المتغيّرات والتحوّلات الاقتصادية في المنطقة والعالم، كما أنه يمهّد لبداية استعادة القطاع الخاص المبادرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وبما يمكّنه من فتح المجال أمامه لزيادة حجم الاستثمار في قطاعات ومجالات يتمتّع فيها

الاقتصاد اللبناني بميزات تفاضلية بارزة. ذلك مما يفسح في المجال أمامه أيضًا لتوفير فرص عمل جديدة للعديد من اللبنانيّين من أصحاب الكفاءات والمهارات الملائمة.

لقد كان من تداعيات نجاح ذلك المؤتمر إحداث ردّة فعل إيجابية ومرحّبة في الأسواق المالية المحلية والدولية، ترافقت مع مبادرة من المصرف المركزي تمثّلت في خفض جزء من دين الدولة اللبنانية بما يقارب الـ 1,8 مليار دولار. كذلك في مبادرة القطاع المصرفي الذي ساهم باكتتابه بسندات خزينة بقيمة 3,6 مليار دولار ولمدة سنتين بدون فائدة. ولقد استُعملت تلك المبالغ إلى جانب المبالغ التي حصل عليها لبنان من المشاركين في مؤتمر باريس–2 في تسديد ديون على لبنان قصيرة الأجل عالية الكلفة. وقد أدّى ذلك كلّه إلى خفض في مبلغ الدين العام وإلى وفر هام في خدمته أيضًا، كما أسهم في التمهيد لخفض عجز الموازنة العامة وتقليص المخاطر الائتمانية لدى القطاع المالي، وأسهم كذلك في تعزيز معدّلات النمو في الاقتصاد اللبناني. وقد تحقّقت بالنتيجة زيادةٌ هامة في ميزان المدفوعات الذي كان قد سجّل فائضًا في نهاية العام 2002 بأكثر من 1,5 مليار دولار وحقق فائضًا مع نهاية العام 2003 بأكثر من 3,6 مليار دولار؛ وذلك مقابل عجز قدره 1,2 مليار دولار في العام 2001.

في محصّلة ذلك كلّه، وحسب ما تبيّنه المؤشّرات الاقتصادية والمالية والنقدية، يبدو واضحًا أن لبنان حصل على فرصة نادرة غير مسبوقة في أهميّتها وجدّيتها؛ إذ أسهمت الموارد المالية الهامة التي توافرت للبنان من المصادر المختلفة والتي بلغت أكثر من 10 مليارات دولار (أي حوالي 57% من حجم الناتج المحلي) في إحداث تغيير جذري في هيكلية الدين العام وفي تخفيض كلفة خدمته على مدى عدة سنوات قادمة. في المقابل، تركّزت الجهود

خلال تلك الفترة على تحقيق تقدّم على سائر المسارات الأخرى، حيث تمّ تحقيق تقدّم ملموس على صعيد الإصلاحات في المالية العامة.

ومما يجدر التنويه به أن مقدار التصحيح المالي الذي حقّقه لبنان على مدى السنوات 2000–2003 كان كبيرًا وهامًا، حيث حقّقت الإيرادات الإجمالية للخزينة زيادة كبيرة بالنسبة إلى حجم الناتج المحلي، فارتفعت من 19% في العام 2000 إلى حوالى 24,5% من حجم الناتج المحلي في العام 2003. كذلك حقّق الفائض الأولي بالمقارنة إلى الناتج المحلي قفزة كبيرة؛ إذ انتقل من عجز نسبتُه 6,78% في العام 2000 إلى فائض نسبتُه 3,45% في العام 2003. إن هذا يعني تصحيحًا يعادل ما نسبته 10,23% من الناتج المحلي خلال فترة ثلاث سنوات؛ وهي نسبة تصحيح تُعتبر بين الأعلى في العالم حسب معايير صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد جرى التشديد في إطار مشروع موازنة العام 2003، الذي كان القاعدة الأساسيّة لإعداد الورقة التي قدّمها لبنان للمشاركين في مؤتمر باريس–2، على الأهمية الكبرى لعملية تنفيذ برامج المعالجة الاقتصادية والمالية، وعلى ضرورة تسريع وتيرتها، وإكمالها بإجراءات جديدة محدّدة، وإصلاحات بنيوية إضافية تندرج ضمن برنامج متكامل متناسق ومترابط. ولقد أكّد ذلك الإطار أهميّة التقيّد بتنفيذ ذلك البرنامج بكامل بنوده، وضمن مهل زمنية محدّدة.

لقد فتحت التحوّلات والتطورات الإيجابية الحاصلة في لبنان والمنطقة خلال العام 2003 آفاقًا جديدة أمام لبنان وأوجدت لديه فرصًا كبيرة لمتابعة الجهود والبناء على الإنجازات الكبيرة التي تحقّقت بنتيجة مؤتمر باريس–2، بما يمكّنه من معالجة المشاكل البنيوية من جهة، والعمل على تطوير الاقتصاد اللبناني ليتمكّن من المواكبة والتلاؤم والنمو من جديد، وإن لم يكتمل ذلك المسعى.

لقد جاء إقرار قانون موازنة العام 2003 مبتورًا، حيث جرى التخلّي عن معظم البنود الإصلاحية التي تضمّنها مشروع الموازنة كما أقرّه مجلس الوزراء وكما وردت تلك البنود في إطار مشروع موازنة العام 2003.

يتبيّن بالتالي أنه لو أُقرّت تلك البنود الإصلاحية وجرى تعزيزها وتعميقها بخطوات إصلاحية أخرى، لأسهمت في ترشيد الإنفاق وفي تحقيق زيادة في مستوى الإنتاجية في القطاع العام وكذلك في القطاع الخاص ومن ثم في الاقتصاد اللبناني ككل، لجهة تحسين مستويات تنافسيّته وتعزيز معدّلات النمو في الاقتصاد الكلي وفي مختلف قطاعاته الإنتاجية.

هناك ضرورة إذًا للمتابعة والمثابرة على مسيرة الإصلاح الهيكلي الإداري والمالي والاقتصادي التي عبّرت عنها البنود الإصلاحية في ورقة إطار موازنة العام 2003 وفي مشروع موازنة العام 2003. بيد أنّ عدم ملاءمة الظروف السياسية والاجتماعية القائمة حاليًا للقيام بالخطوات الضرورية لمتابعة واستكمال الإصلاحات المالية والاقتصادية التي يحتاجها لبنان والتي أوردها في برنامجه المالي للمشاركين في مؤتمر باريس–2، لم تسمح بتضمين مشروع موازنة العام 2004 أيضًا أيًّا من البنود الإصلاحية التي تضمّنها مشروع موازنة العام 2003.

ولكن، بالرغم من التباطؤ والتردّد، فإن التصميم على متابعة الإصلاحات التي تسهم في عملية النهوض الاقتصادي والتي تحافظ على المكتسبات الاجتماعية للمواطنين وتعزّزها، يجب أن يبقى أمرًا أساسيًّا لا ينبغي التخلّي عنه، لأنه ومن خلال الالتزام بتلك الإصلاحات، يمكن للاقتصاد اللبناني الاستفادة من الفرص المتاحة ويمكنه تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة الإنتاجية ومعالجة الاحتقانات لديه، وبالتالي تحقيق

معدّلات نمو مستدامة أعلى، كما يمكنه توفير فرص أكبر من العمالة لأعداد كبيرة من المنضمّين إلى سوق العمل سنويًا.

في ضوء ما تقدّم، فإنه من الأهمية التأكيد في هذا السياق أن المماطلة في تبنّي الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية تلعب دورًا أساسيًا في لجم معدلات النمو في الاقتصاد اللبناني. ويسهم هذا الأمر بدوره وبشكل أساسي في تأخير معالجة المشاكل البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد اللبناني، كما يؤدّي ذلك إلى تكبيل الاقتصاد وإرباكه ومنعه من استعمال كامل مقدراته وإمكاناته، وبالتالي إلى خفض قدرته التنافسيّة. كذلك، فإنه يرتّب أعباء على المالية العامة ويضيّع على البلاد مجال الاستفادة من الفرص التي تتيحها بعض التطورات الإيجابية في ما يخصّ لبنان حاليًا، وكذلك الاستفادة من مرحلة الانخفاض في معدلات الفوائد العالمية والآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود على لبنان من جرّاء ذلك.

إن الإصلاحات الهيكلية المطلوبة على الصعد الاقتصادية والمالية والإدارية والتي أصبحت أكثر إلحاحًا من أيّ وقت مضى، وتتعرّض بين حين وآخر للتردّد والتأجيل، ليست أمورًا يمكن الاستغناء عنها، أو هي أحد الخيارات التي يمكن اعتمادها أو تركها، بل هي ضرورات إن لم نحقّقها اليوم، فسنضطر للعودة إليها في المستقبل وبكلفة اقتصادية ومالية واجتماعية أكبر.

لذلك، من الضروري الاحتفاظ بقوة الدفع التي أحدثتها جملة الإصلاحات والإجراءات التي بدأت منذ العام 2001 والتي جعلت انعقاد مؤتمر باريس-2 وما تأتّى عنه ممكنًا. وهي قوة دفع إن توافرت لها الشروط السياسية والاجتماعية، يمكن أن تكون المخرج فعلاً باتّجاه

خفض العجز والدين، والاندفاع باتجاه زيادة إنتاج وإنتاجية الاقتصاد وباتّجاه النمو المستدام والتنمية المستدامة.

إنَّ مشروع موازنة العام 2004، بما يطرحه من مواد وأفكار وتوجّهات، هو في الواقع أقصى حدود الممكن، ولكنه أقلّ من الحدّ الأدنى الضروري في الوقت الحاضر؛ وذلك بانتظار تحسّن المناخات السياسية بحيث يؤمّن التحسّن المنشود الظرف الملائم والممكن معه الشروع في القيام بمزيد من الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية.

يتبيّن مما تقدّم أنّ المجالات الحيوية والتوجّهات الأساسيّة التي ينبغي أن تطبع حركة الاقتصاد اللبناني في المرحلة القادمة يجب أن تتركّز وبشكل أساسي على المسارات التالية:

1. العمل على تحقيق زيادة مستدامة في النمو الاقتصادي بما يحقّق زيادات متنامية في حجم الناتج المحلي تتضاءل معه الأهمية النسبية لنمو الدين العام. وفي هذا الإطار، ينبغي العمل على إطلاق وتشجيع حركة القطاع الخاص على الاستثمار وتعزيز جاذبيّته للموارد المالية المتاحة في المنطقة وزيادة مستويات الإنتاج والإنتاجية والتأكيد على زيادة الصادرات وتعزيز تلاؤمها مع طبيعة الأسواق الخارجية وتطورها.

2. العمل على تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة مردوديّته الاقتصادية والاجتماعية.

3. العمل على تحقيق زيادة مهمّة في موارد الخزينة، مع التنبّه لئلاّ تكون لتلك الزيادة تأثيرات سلبية على حركة الاقتصاد أو مبادرات القطاع الخاص أو نمو الناتج المحلّي.

4. التشديد على العودة إلى اعتماد مسارَيْ التخصيص والتسنيد، بما يسهم في ترشيق حجم القطاع العام ومؤسّساته، ويعيد المبادرة إلى القطاع الخاص، ويحقّق النمو والتطور للقطاعات المخصخصة، وبما يسهم في تخفيض حجم الدين العام ونسبته إلى مجموع الناتج المحلّي.

5. العمل على تحقيق إصلاحات هيكلية في إدارات ومؤسّسات القطاع العام وكذلك مؤسّسات القطاع الخاص، بما يسهم في تنويع الاقتصاد وتطويره وتعزيز إنتاجيته وتعزيز شفافية وإفصاح المؤسّسات الإنتاجية وتنافسيتها وقدرتها على التلاؤم مع طبيعة المتغيّرات الحاصلة على الصعد المالية والإنتاجية.

6. العمل على تعزيز وتوسيع الأسواق المالية وتطويرها بما يمكّن الاقتصاد اللبناني ومؤسّساته الإنتاجية من الاستفادة المثلى من الموارد المالية المتاحة.

7. متابعة الجهود لتعزيز سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير الأسواق والمبادلات التجارية وزيادة مدى وقدرة الاقتصاد اللبناني على الاندماج مع الاقتصاد العربي وحركة الاقتصاد العالمي.

وإذا كان المُتاحُ الآن دون المرغوب والمأمول، فإنّ المعالجات التسكينية للمشكلات البنيوية والطارئة، ينبغي أن تكون متجانسةً وملائمةً بما يصون المناعة التي حقّقناها وقوَّيناها، وبما يحولُ دون التردّي أو السير في الاتجاه الغَلَط، اتّجاه إثقال كاهل الدولة والخزينة بما لا مبرِّر له من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

قوةُ الدفع إذًا، والحلول الملائمة للمشكلات وفي الملفات التفصيلية، هما الأمران اللذان لا غنى عنهما في الظروف الراهنة لصَون المناعة

والصمود في الاتجاه الصحيح، وضرورة إجراء التحسينات التي تعزِّزُ إمكانيات وقدرات التقدم بقدر ما تسمحُ به المعطيات، وظروف تعزيز الإيمان بالدولة، وبأنها دولةُ المواطنين وعُدَّتهم وذخيرتهم للحاضر والمستقبل، وبأنه بقدْر ما يصونونها إنما يصونون وجودَهم ومصالحهم الاستراتيجية ومستقبلَ أجيالِهِم.

ثم إنّ هذا المجال السياسي العام لا يستطيع العطاءَ والاستمرار إنْ لم تظلّ فكرتُهُ ساميةً فوق النزاعات ووجوهَ التجاذُب والانقسام، بحيث تجري النقاشاتُ داخلَ النظام السياسي، وتحسِمُها للصالح الاستراتيجي الفكرةُ السامية للدولة، القادرة على اتّخاذ القرار مهما كان صعبًا، والقادرة على إيصال الرسالة إلى مُبتغاها من أجل الوجود والمصالح العامة، رغم ما قد تتضمّنه تلك الرسالةُ من آثارٍ في المدى القصير.

صونُ المناعة، والتصدّي لحلّ المشكلات بالطرائق الملائمة، هما الأمران الحاضران، والنابعان من الإيمان بلبنان، وبقدرة أبنائه ونُخَبه السياسية وفاعلياته الاقتصادية والقطاعات المنتجة فيه على العمل الجدّي، والتوافق الجدّي على المصالح الكبرى لوطننا ولأجيالنا الشابة، كما التوافق على أنّ الحلولَ الناجعة تبقى رهنَ إرادتنا وقدرتنا على التفكير الصحيح والبعيد المدى، ورهن قدرتنا على اجتراح الآفاق الجديدة لاقتصادنا ولإنساننا".

بعد ذلك، فقد ذكرتُ أيضًا في الكلمة الافتتاحية التي ألقيتُها في افتتاح جلسات مناقشة مشروع موازنة العام 2004 أمام الهيئة العامة لمجلس النواب، والمبيّنة في الصفحات 157– 162 من تلك الفذلكة ما يلي:

"دولَة الرئيس،

حضرة السادةَ النواب،

على مدى الأشهر القليلة الماضية جرى تناول مشروع هذه الموازنة من أطراف عديدة. غير أن البعض قدّم طروحاته بشكل دفع ويدفع باللبنانيّين نحو اليأس والقنوط؛ وذلك بوصفها "موازنة الفشل" أو "إعلان إفلاس"، وبشكل يقلّل مما تحقّق لتاريخه من إنجازات أساسية على درب طويل من التحوّل والتلاؤم على مدى السنوات الثلاث الماضية وبخاصة في العام 2003.

والواقع، والحقُّ يقال، أنه على الرغم من الممانعة في السير قُدُمًا بالبرنامج المتكامل المنشود للإصلاح المالي والإداري والاقتصادي لأسبابٍ لا مجال للغوص فيها الآن، فقد تمّ تحقيق تقدّم كبير تشهد به المؤشّرات الاقتصادية التي تمّ تفصيلها في التقرير المالي لوزير المالية عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد والذي هو بين أيديكم. ويتبيّن من ذلك الإنجازات المهمّة التي تحقّقت على صعيد التحسّن في الوضع الاقتصادي العام في ما يخصّ نِسَب النمو وزيادة الصادرات والتحسّن الكبير في ميزان المدفوعات والاستقرار النقدي الذي تعزّزه الاحتياطيّات الإجمالية الكبيرة لدى مصرف لبنان والانخفاض الكبير في معدلات الفائدة والزيادة المعتبرة في الفائض الأولي في الموازنة، وأيضًا الانخفاض الجاري على حجم العجز المحقق، وكذلك الأمور الأخرى التي جرى تفصيلها في تقرير وزير المالية المشار إليه أعلاه. إن ذلك كلَّه يمهّد لتحقيق تقدّم أساسي على صعيد معدلات النمو الاقتصادي في المستقبل. وهذه إنجازات تشكّل كلّها نقلةً نوعيةً على أكثر من صعيد كان من الممكن، لو تعاونّا جميعًا، بالعزم والعزيمة المطلوبَين، أن تضمن السير قدمًا في العملية الإصلاحية للشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية. هذه العملية تفترض أيضًا التوافُقَ على تحديد أدقّ لدور القطاع

العام والدفع باتّجاه اعتماد خطوات عملية تتيح للقطاع الخاص أن يلعب دورًا أفعل في الاقتصاد، بما في ذلك المبادرة إلى تخصيص عدد من المرافق العامة بما يحسّن أداء تلك القطاعات ويطوّرها ويخفّض كلفة تشغيلها ويرفع مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطنون ويطوّر الأسواق المالية بما يسمح للمواطنين المشاركة في تملّك تلك القطاعات. ذلك مما يسهم وبشكل عملي في خفض العجز التي تتسبّب به، من جهة، وفي تعزيز وتعميق الإنجازات المحقّقة وتحصينها، من جهة أخرى، وصولاً إلى عكس دينامية تنامي الدين العام وتحقيق خفض تدريجي في نسبته إلى الناتج المحلي.

لكنّ هذه الإنجازات، على أهميّتها، تبقى دون مستوى الطموحات ودون المستوى المطلوب من الإصلاحات البنيوية والهيكلية.

فكلّنا يعرف أنّ تعزيزَ الأوضاع الاقتصادية وتحقيقَ تحسّنٍ مستدام في نسب النمو والتنمية الاجتماعية ومستوى ونوعية عيش اللبنانيّين يمرّان من باب الإصلاح المالي، الذي يعني ضرورةَ العودةِ إلى الانضباط المالي والخفض المستمرّ لنِسَبِ العجز ومبالغه، ما يشكّل التزامًا بالقواعد الاقتصادية التي أثبت صوابيتَها العديدُ من تجارب الدول المتقدمة والنامية على مدى العقود القليلة الماضية.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إنّ مسألةَ الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري وإعادة النظر في كثيرٍ من الأمور والمسائل التي تعوّدتْ شعوبٌ كثيرةٌ في الدول المتقدمة والنامية عليها في هذه المجالات، تجري مراجعتُها لديهم بين حين وآخر. ذلك عنى في معظم تلك الحالات الإقدام على اعتمادِ ما ينبغي من

سياسات واتّخاذ ما هو ضروري من إجراءات للتلاؤم مع المتغيّرات الجارية في الحقول الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والتكيّف مع واقع انفتاح الأسواق بعضها على بعض. ذلك مما مكّن تلك الاقتصادات من تحقيق الأهداف التي تبنّتها مجتمعاتُها لمعالجة مشكلة العجوزات التي تعاني منها موازنات دولها بما يؤدّي إلى تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي، وكفل لها تحسين جاذبيّة اقتصاداتها للاستثمارات، ما أتاح بالتالي إيجاد فرص العمل الجديدة التي تحتاجها تلك المجتمعات.

ولذلك قامت تلك الدول، وبدرجات متفاوتة، باعتماد برامج إصلاحية فيها الكثير من الجرأة والشجاعة والانسجام، وكذلك فيها الكثير من التضحيات المطلوبة على مختلف مستويات مجتمعاتها. وهناك الكثير من الأمثلة في تلك الدول والمجتمعات التي استطاعت، عبر اتّباع السياسات الاقتصادية والمالية السالفة الذكر، أن تحقّق تقدّمًا ملموسًا على طريق تلك المسارات.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إن ما يسري على كثير من تلك البلدان يسري أيضًا على لبنان الذي هو بحاجة أيضًا إلى أن يسلك طريق الإصلاحات الهيكلية هذه. وهذا ما يفترض أساسًا توافقًا سياسيًا وتبنّيًا والتزامًا مستمرًا من قبلنا جميعًا بتلك البرامج الإصلاحية حمايةً لاقتصادنا ولمستقبلنا ومستقبل أولادنا.

فعلى مدى السنوات الأربع الماضية وقبلها أيضًا، كان يجري التشديد في جلسات اللجان النيابية وكذلك في اجتماعات الهيئة العامة لمجلس

النواب على ضرورة الالتزام بسياسات التصحيح المالي وإصلاح النظام الضريبي وإصلاح النظام الصحي والنظام التعليمي ونظام الضمان الاجتماعي وإصلاح القطاع العام بما يشتمل عليه من أنظمة إدارية ومؤسّسات عامة لجهة ترشيقه وزيادة إنتاجيّته ليصبح محفّزًا للنمو الاقتصادي بدل أن يكون لاجمًا للاقتصاد ولإمكانات تطوّره وتلاؤمه مع المتغيّرات الحاصلة. وقد بات ذلك كلُّه، ومنذ مدةٍ، ضرورةً لا تحتملُ التبديلَ أو التأجيل. وهنا أجدُ من الضروري الإشارةَ إلى جملةٍ من المشاريع الإصلاحية التي تمّ إنجازُها بالفعل، على مستوى وزارة المالية على وجه الخصوص[1]، والتي ظهرت بعض نتائجها؛ وهي تهدف إلى إعادة التوازن إلى المالية العامة وتبسيط وتحسين نوعية الخدمة والعلاقة بين المكلَّفين والإدارة المالية[2]. وبالمقابل، أجد من الضروري التذكير بأنه يكون علينا مجتمعين، حكومةً ومجلسًا نيابيًا، أن نتحلّى بالشجاعة والثبات والاتّساق والإقدام وروح التضحية للالتزام ببرنامج متكامل للإصلاح جرى توضيحه باستفاضة في مجالات عدة لم يكن إطار ومشروعُ موازنة العام 2003، كما أقرّها مجلس الوزراء في حينه، أولَها ولا آخِرَها، كما أن ورقة وزارة المالية التقديمية لمشروع موازنة العام 2004 حرصت على العودة إلى التذكير بضرورة التزام مشروع الإصلاح المتكامل وعلى فترة زمنية كافية على الرغم من صعوبة ذلك في الأوضاع السياسية السائدة.

لقد قلتُ بالأمس القريب وفي مجلسكم الكريم "إنّ المجهودَ الذي كان ينبغي بذْلُهُ بالأمس، كان يمكنُ أن يُغنينا عن جزء غير يسير من

(1) يراجَع الفصل الثالث من تقرير وزير المالية لتحديث وتطوير إدارة المالية العامة.

(2) يراجَع التقرير الأخير الذي أعدّه صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات الفقرة الرابعة من اتفاقية الصندوق، والذي نشرته بعض وسائل الإعلام اللبنانية.

التضحيات المطلوبة منا اليوم، وتضحياتُ اليوم تُنجينا من تعثّرات الغد، بل تؤمّنُ المستقبلَ الأفضلَ لأولادنا ولوطننا، وهذا واجبٌ وهدفٌ علينا أن نضعَهُ جميعًا في أعلى مراتب الأولويات". إن هذا يأتي تأكيدًا للمقولات ذاتها التي ذُكرت مرارًا أمام هيئتكم الموقّرة وأمام لجان المال والموازنة حول الأهمية الكبرى لمقاربة هذه المسائل بالشجاعة والالتزام الكافيَيْن.

إنه بقدْر ما تشكّل التحدّيات الماثلةُ أمامنا عقباتٍ قد تبدو مثبِّطةً للهِمَم، فإنّ ما أنجزناه لتاريخه والفرصَ التي تتشكّل أمامنا في الأفق وتتيح الفرص لاستفادة لبنان واللبنانيّين منها تمثّل بصدقٍ وبواقعية مجالاً حيويًا نستطيع من خلاله إذا ما عزمنا جميعًا على تبنّي الإصلاحات المطلوبة أن نحقّق نسب نمو أعلى مما حقّقناه حتى الآن، ونستطيع من خلالها أيضًا ومن خلال الإجراءات الإصلاحية الأخرى التصدّي، بعزيمة أكبر وبجميع الوسائل المتاحة لدينا والتي يمكن أن تُتاح لنا، لمشكلة العجز في الموازنة ومشكلة الدين العام، ولتحقيق نسب نمو متزايدة وتنمية مستدامة تحسّن مستوى ونوعية عيش اللبنانيّين.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

إنّ الممانعة التي ظهرت أثناء عملية تدارس وتحضير وإقرار مشروع موازنة العام 2003، شكّلت إشارةً واضحةً إلى استحالة الخروج بموازنةٍ لعام 2004 أكثر طموحًا وأوسع ترجمةً للإصلاحات البنيوية والهيكلية والإدارية التي طالما نادت بها وزارة المالية والتي يحتاجُها بإلحاحٍ الاقتصادُ وتحتاجُها البلاد. وقد سبق أن أكّدتُ، عقب الإعلان عن إقرار

مشروع موازنة هذا العام في مجلس الوزراء، بأنها ستكونُ ساعةً مباركةً عندما نستطيعُ أن نعتمد سياساتٍ تستندُ إلى قناعةٍ مشتركةٍ للسير في هذه الإصلاحات في أقرب فرصة ممكنة.

وإذا كان المُتاحُ الآن دون المرغوب والمأمول، فإنّ المعالجات الموضعية للمشكلات البنيوية والطارئة، ينبغي أن تكون متجانسةً ومتلائمةً بما يصون المناعة التي حقّقناها وقوّيناها، وبما يحولُ دون التردّي أو السير في الاتّجاه الغلَط، اتّجاه إثقال كاهل الدولة والخزينة بما لا مبرّر له من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية والسياسية.

مع ذلك كلّه، أغتنم فرصة اجتماعنا اليوم لأشدّد مجدّدًا على حتميّة الدفع باتّجاه الإصلاح الذي لم يعد يحتمل التأجيل، والذي من شأن الإمعان في العزوف عن التصدّي له أن يجعل مَواطن الخلل الواجب معالجتها أكثر مناعة على التغيير، وأن يفاقم الكلفة التي تتكبّدها الخزينة والاقتصاد كما المواطن من جرّاء التقاعس عن خوض غمارها. كذلك بات من البديهي أنَّ الاستمرار في الممانعة في ما يختصّ بجملة الإصلاحات المطلوبة إنما يفاقم الأزمة المالية، ويجعلها عصيّةً على العلاج.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

لقد حَرِصْنا في هذه الموازنة على تحصين الإنجازات، وصَوْن المكتسبات، والاستمرار في فتح نوافِذَ على المستقبل، لأنّ هناك في اعتقادنا خطّين لا يمكن ولا يجوز تجاوُزُهما وإلاّ وقعْنا في المحظور، وتراكمت السلبياتُ المُعيقةُ، والتي يتعذّرُ تلافي تداعياتِها. الخطّ الأول هو

تجنُّب السير في الاتجاه الغَلَط بما يؤدّي إلى زيادة العجز والدين، كما سبق ذكره. لقد توافقْنا على السياسات التي جعلت انعقاد مؤتمر باريس-2 ونجاحه ممكنين، وصارت بالإضافة إلى التوافُق عليها، التزاماتٍ تُجاه الأشقاء والأصدقاء والداعمين. فلا يصحُّ السيرُ بعكسِها إنْ لم يمكن السيرُ فيها كما يجب.

والخطّ الثاني الدفعُ دائمًا باتّجاه الإصلاح، وباتّجاه التقدّم والنمو، أيًّا تكن الصعوبات والعقبات، ومهما بلغ صِغَرُ الخُطُوات.

وأرى أنَّ الخطَّ الأولَ، خطَّ معاكسة العجز والدين العام والتصدّي لهما، هو صمّامُ أمان. أما الخطُّ الثاني، خطُّ الثبات في نهج الإصلاح والدفع باتجاهه، فهو خطُّ الأمانة للدولة وللمواطنين في الحاضر والمستقبل".

عقب ذلك، وفي اختتام جلسات مناقشة مشروع قانون موازنة العام 2004 في اجتماع الهيئة العامة لمجلس النواب في 7 نيسان/أبريل 2004، كانت لي المداخلة المبيّنة في الصفحات 163-177 من تلك الفذلكة، والتي اقتطف منها النصّ الآتي:

"دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

استمعنا خلال اليومين الماضيَيْن وهذا الصباح إلى ملاحظات السادة النواب في الشأن السياسي اللبناني العام، كما في الشأن الإقليمي، وبدرجة أقل في موضوع الموازنة العامة، التي هي الشأن الأساس لهذه الجلسات. وإذا كنّا نقدّر عاليًا للسادة النواب حقّهم في مناقشة ما يهمّهم على مختلف الصعد، إلاّ أننا كنا نتمنّى أن تتضمّن الملاحظات النقدية التي طالت المالية العامة

والسياسات الاقتصادية كمًّا أكبر من البدائل والاقتراحات العملية، غير ما جرى إيراده في إطار موازنة العام 2003، وفي ورقة باريس–2؛ وذلك لكي نتناقَشَ في الجديد والمُجدي والمُناسب، ونقيّم معًا الجدوى والملاءمة، وصولاً إلى حلول نتّفق حولها ونعملُ يدًا بيد على تنفيذها.

لقد طرحت الحكومة، من خلال مشروع الموازنة الذي نحن هنا لمناقشته كما في مشاريع الموازنات الثلاث التي سبقت، تصوّرها لمقتضيات الخروج من الأزمة المالية والبرنامج الإصلاحي الذي ترى فيه المدخلَ الصحيح لمعالجة الاختلالات المالية التي تعيق تحقيق النسب المرتفعة والمستدامة من النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ننشده. وقد حظي البرنامج الإصلاحي المذكور بالدعم، حيث تمّت الموافقة وبإجماع مجلس الوزراء على إطاره العام إبّانَ مناقشة وإقرار مشروع موازنة العام 2003 في مجلس الوزراء. وبناءً على تلك الموافقة والإجماع الذي اقترنت به في حينه، فقد تقدّم لبنان من الدول الشقيقة والصديقة التي التأمت في مؤتمر باريس–2 بورقة عمل تضمّنت تفصيلاً للإصلاحات البنيوية والهيكلية والاقتصادية والمالية والإدارية التي خِلْنا أن التوافقَ حولَها سيصمُدُ؛ إذْ لم نعتقد آنذاك أن الخلافات والتجاذبات السياسية ستعود فتنقلب عليها وتعيق المضيّ قُدُمًا فيها.

لقد حظي البرنامجُ الإصلاحيُّ المذكور بثقة الدول والصناديق التي اجتمعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2002، والتي وجدت فيه مشروعًا قابلاً للتحقيق، يتضمّن مقوّمات النجاح ويُفضي، كما ورد في السيناريو الذي تضمّنته ورقة العمل اللبنانية، إلى بلوغ موازنة متوازنة في العام 2007. ولكنّ تحقيقَ تلك الإنجازات وفي التواريخ التي كانت مرتقبة كان مشروطًا بالالتزام وفورًا بكامل سلّة الإصلاحات والإجراءات التي شكّلت الأسس والفرضيّات للسيناريو المذكور.

لكن، ولسوء الحظ، فإن الإجماع الذي تحقّق حول إطار ومشروع موازنة العام 2003 ما لبث أن تعرّض لصعوباتٍ، بحيث تردّدت خُطُواتُنا حكومةً ومجلسًا، على الرغم من استنادنا والتزامنا تُجاه دولٍ شقيقةٍ وصديقةٍ وصناديقَ دولية بتلك الإصلاحات وتلك الإجراءات.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

مع اتّفاقنا عمومًا مع ما ورد على ألسنة العديد من السادة النواب لجهة غياب المبادرات الإصلاحية الجذرية، والتي بات واضحًا ما حدا بنا إلى عدم مقاربتها في مشروع الموازنة، إلاّ أنه من غير الإنصاف القول بأن العام 2003 لم يشهد تحسّنًا هامًا على الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية. ولذلك فمن الجدير التذكير بما تحقّق من خطوات إيجابية في العام المنصرم، حرص مشروع موازنة العام 2004 على تحصينها والبناء عليها. ولعلّ الزيادة في الفائض الأولي الإجمالي هو في مقدّمها، حيث ارتفع في العام 2003 حوالى ثلاثة أضعاف عمّا كان عليه في العام 2002، أي إلى حوالى 936 مليار ليرة، على الرغم من أن حجم الإنفاق من خارج خدمة الدين زاد بحوالي 200 مليار ليرة، كان سببها الأساسي المبالغ التي اضطرّت الخزينة لدفعها إلى شركة كهرباء لبنان. كذلك تحسّنت إيرادات الموازنة والخزينة بالمقارنة مع الإيرادات المحقّقة في العام 2002 بحوالى 800 مليار ليرة، أي بما يعادل نسبة زيادة قدرها 3% تقريبًا من حجم الناتج المحلّي.

من جهة أخرى، وعلى خلفيّة النتائج الإيجابية لمؤتمر باريس–2، فقد تباطأ النمو الإجمالي في الدين العام من زيادة قدرها 11% في العام 2002 إلى زيادة لا تتعدّى 6% في العام 2003، كما انتقل حوالى ربع محفظة الدين العام لكي يصبح مرتبطًا بآجال طويلة المدى، بحيث أن مجموع الدين العام الذي

يُعتبر دينًا صافيًا للسوق (Net Market Debt) انخفض بما نسبتُه 21% أو من حوالى 141% من الناتج المحلّي في العام 2002 إلى أقلّ من 110% في نهاية العام 2003. وقد ترافق هذا كلّه مع ازدياد معدل آماد استحقاق ديون الخزينة الخارجية بحوالى السنة، ما أسهم في تقليص مخاطر إعادة التمويل. كذلك الأمر بانخفاض المعدل العام لكلفة خدمة الدين العام من حوالى 12% قبل انعقاد مؤتمر باريس–2 إلى حوالى 8% في نهاية العام 2003، وسوف يؤدّي ذلك إلى انخفاض كلفة الدين العام بحوالى 800 مليار ليرة سنويًا في عامَيْ 2004 و2005. كذلك شهدت أسعار الفائدة انخفاضًا ملحوظًا بحيث أصبح المردود عليها مواكبًا ومقاربًا لما هي عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة، وحيث أصبح سعرها يفوق قيمتها الإسمية. كذلك، انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة إلى نصف ما كانت عليه قبل انعقاد مؤتمر باريس–2. وبنتيجة ذلك كلّه، انخفضت كلفة عمليات التمويل الجديدة التي قامت بها وزارة المالية في العام 2003 إلى حوالى 4%.

أما على صعيد المؤشّرات النقدية، فقد شهد الوضع النقدي والخارجي تحسّنًا ملحوظًا، حيث تضاعف الفائض في ميزان المدفوعات حتى نهاية العام 2003 بالمقارنة مع العام 2002 من 1,5 مليار دولار إلى 3,4 مليار دولار، وحقّقت الودائع في الجهاز المصرفي في العام 2003 زيادة قدرها 9,353 مليار ليرة ونسبتها 14%، كما حقّقت الكتلة النقدية تحسّنًا بلغت نسبتُه 13%، وانخفض بدوره معدل الدولرة في الاقتصاد من 69% في نهاية العام 2002 إلى 66% في نهاية العام 2003.

دولة الرئيس، إسمحوا لي بأن أتوقّف هنا لأتناول ما تطرّق إليه سعادة النائب الشيخ بطرس حرب، حول موضوع ربط سعر صرف الليرة بالدولار الأميركي وليس باليورو أو بسلّة من العملات.

أودّ بدايةً هنا أن أقول: إنه في معظم دول العالم وكذلك في لبنان، يحظى موضوع الاستقرار النقدي باهتمام كبير، لاسيّما وأنه أمر أساس في ما يخصّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وتحفيز النمو المستدام، وكذلك بصورة خاصة في لجم التضخم وفي الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. لذلك، إذا لم نعمل ونحافظ على الاستقرار النقدي ونعزّزه، فإنه ينجم عن ذلك آثار وخيمة جدًا على شتّى الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية.

أما في ما يخصّ السبب في كوننا اعتمدنا سياسة إيجاد رابط بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي، فإن لبنان وكغيره من الدول بمَن فيها تلك التي لدينا معها علاقات اقتصادية وتجارية أساسيّة، والتي نستند إلى التدفقات المالية الوافدة منها، ولاسيّما ما يتعلّق بالتحويلات التي تأتينا من تلك الدول وكذلك التدفقات المالية التي نحصل عليها منها نتيجة ما نصدّره إليها من سلع وخدمات لبنانية، وأعني بذلك الدول العربية – أقول إن هذه الدول تربط أسعار نقدها بالدولار الأميركي. وهذا الأمر يجعلنا نميل إلى إيجاد رابط بين الليرة اللبنانية والدولار الأميركي للمحافظة على هذا الاستقرار وعلى نمو تعاملنا مع تلك الأسواق الأساسية بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني. وبالتالي، هناك بعض الاقتراحات الداعية إلى تغيير الرابط الحالي نحو اعتماد عملة اليورو أو سلّة من العملات، على غرار بعض الدول. إني لا أنكر ذلك، فهناك البعض من الدول ممّن يربط عملته ربما بسلّة من العملات أو باليورو أو بحقوق السحب الخاصة SDR. إلاّ أنه في ما يخصّ لبنان، فنحن نرى أن للبنان مصلحة أكيدة في أن نربط الليرة اللبنانية بالدولار وليس باليورو أو بسلّة من العملات. وتظهر المصلحة واضحة مع ما شهدناه على مدى السنة والنصف الماضية من تحسّن كبير في أسعار اليورو بالنسبة إلى الدولار الأميركي، زاد عن 45%. لذلك نجد أنّ من مصلحة لبنان أن يكون سعر

صرف الليرة مربوطًا بالدولار الأميركي وليس بغيره، لأنه إذا كانت الليرة اللبنانية مربوطة باليورو على سبيل المثال، فإن ذلك كان سيعني بالتأكيد أن تصبح صادراتنا – ليس فقط السلعية بل الأهم صادراتنا من الخدمات والتحويلات – أكثر كلفةً وتأثّرًا بشكل سلبي. وأسارع إلى القول هنا أن المستوردات إلى لبنان من الدول التي تعتمد عملة اليورو ستصبح والحالة هذه أكثر كلفةً. ولكن في محصّلة الأمر، إذا درسنا الموضوع من الناحية الاقتصادية الكلية وكذلك من الناحية المالية، فإن ما اعتمده لبنان في هذا الصدد لجهة أن يكون النقد اللبناني مرتبطًا بالدولار وليس بسلّة من العملات أو باليورو، كان لنا فيه، في المحصّلة النهائية، مصلحة اقتصادية ومالية واجتماعية".

أما في المسألة الأخرى التي تطرّق إليها سعادة النائب بطرس حرب، فإنّ كلامًا كثيرًا قيل وكُتب حول موضوع كلفة الحفاظ على الاستقرار النقدي. والواقع والحقيقة أنه لا يوجد مَن يستطيع أن يحدّد بدقّة كم هي كلفة دعم الليرة اللبنانية أو كم هي كلفة الحفاظ على الاستقرار النقدي، لأنَّ الفائدة التي دفعها لبنان على دينه العام كان عليه أن يدفعها على أيّ حال، ولأنه كان على لبنان أن يموّل ذلك الدين العام. ولا شكّ في أنّ هناك جزءًا محدودًا من كلفة هذا الدين العام يمكن إرجاعه إلى كلفة تعزيز الاستقرار النقدي. إننا نعتقد أن هذه المسألة يجب أن تُدرس بكلّ موضوعية وبعيدًا عن التبسيط وإطلاق التعميمات، وبالتالي الاستنتاجات التي تكون في معظم الحالات بعيدة عن الواقع.

في هذا المجال، نعلم أن هناك الكثير من الكتابات والدراسات والمجلّدات التي كُتبت حول هذا الموضوع في لبنان والخارج. ولذا، فإن هذا الأمر يجب تناوله بكثير من الحكمة والتحفّظ وبعيدًا عن التسرّع والارتجال، وعلينا فوق

ذلك كلّه أن نأخذ في الاعتبار العوامل كافة، ولاسيّما المسائل التي تتعلّق بالاستقرار الاجتماعي الذي هو أمر يغفله الكثيرون عند بحثهم أو تناولهم لهذا الأمر.

دولة الرئيس، الأمر الآخر الذي علينا أن نلحظه هو تأثير التقلّبات والاحتقانات السياسية على سعر الفائدة على الليرة اللبنانية وعلى سندات الخزينة اللبنانية وبالتالي أثر ذلك على الأوضاع الاقتصادية وأيضًا على كلفة خدمة الدين العام، وفي المحصّلة على العجز ومجموع الدين العام. وأتمنّى لو تفضّلتم يا دولة الرئيس وحضرات السادة النواب بالنظر معي إلى تقرير وزير المالية في الصفحة 38 منه، فإن الرسوم البيانية تعطيكم صورة ولو غير واضحة للبعض، عن الخطّ البياني لتطور أسعار الفائدة على مدى السنوات 1993– 2003. ففي المراحل التي كان لبنان يشهد خلالها احتقانات سياسية أو أزمات سياسية في المنطقة أو عمليات عسكرية مثل التي تعرّض لها لبنان في الأعوام 93 و96 و99، فإننا نرى بوضوح كيف ارتفعت معدلات الفائدة بشكل كبير. لقد كان ذلك في معظمه ضروريًا؛ لأنه لو لم يبادر مصرف لبنان والدولة اللبنانية إلى حماية استقرار الليرة اللبنانية في تلك الفترة من خلال تعديل معدلات الفائدة، فإن ذلك كان سيعني تقلّبات حادّة في سعر صرف الليرة اللبنانية.

دولة الرئيس،

كلّنا يعلم أن هذا هو الدور الذي ينبغي على السلطة النقدية وكذلك السلطة المالية في أيّ دولة العمل على القيام به والعمل على احتواء التقلّبات الظرفية الحادّة، منعًا واحتواءً للنتائج السلبية التي يمكن أن تطرأ بسبب التقاعس عن القيام بهذا الدور النقدي الهام. فعلى الرغم من الكلفة التي يمكن أن تكون قد

تكبّدتها السلطة النقدية والدولة اللبنانية بشكل عام جرّاء ذلك، فإن كلفة وألم هذا التدخّل مهما كانا كبيرين، يبقيان أقلّ ممّا لو تُرك الأمر دون معالجة، كما أنه يشتمل بالتالي على نتائج وتداعيات سلبيّة أقلّ على الاستقرار النقدي والمالي وعلى مستويات الثقة وعلى معدلات التضخم، وفي المحصّلة على الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

نعود إلى الحديث عن التطورات على صعيد الاقتصاد الحقيقي. فإنه على الرغم من الصورة السوداوية التي يصرّ البعض على رسمها، فقد بلغ النمو الحقيقي للاقتصاد 3% في حدّه الأدنى، وتحسّنت الصادرات بنسبة 46% وزادت الواردات بنسبة 11%. أما في مجال السياحة، فقد ازدادت حركة المسافرين من المطار بنسبة 9% والوافدين إليه بنسبة 8%. وفي مجال البناء، ازدادت مساحات البناء المرخّصة بنسبة 12%. أما بالنسبة إلى حركة تبادل الشيكات فقد زادت بنسبة 4,3%؛ وهذا المؤشّر هو من أهم المؤشّرات لقياس الحركة الاقتصادية. كذلك فإن المؤشّر الاقتصادي العام المقارن الذي يعدّه مصرف لبنان ارتفع من 141,4 في العام 2002 إلى 168,2 في العام 2003".

بالعودة إلى ما ذكرته في الكلمة الختامية في جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2004، يتبيّن ما يلي (ص. 168–170) من الفذلكة للعام 2004:

"مع غياب الإجماع السياسي حول الإصلاحات الضرورية، وبنتيجة القراءة الواقعية والعقلانية للظرف السياسي القائم، فقد بدا واضحًا لنا أن أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال موازنة العام 2004 هو حمايةُ الإنجازات التي كانت قد

تحقّقت في الفترة السابقة، وتحصين وتعزيز الإيجابيات التي تأتّت عن نجاح ذلك المؤتمر "مؤتمر باريس–II"، والتي تبيِّنُها المؤشراتُ الاقتصاديةُ التي تمّ تفصيلُها في "تقرير وزير المالية".

مع ذلك كلّه، فمن الإجحاف الذي يُجافي الحقيقة توصيف مشروع الموازنة بالأوصاف المحبطة والمثبّطة للعزائم التي ساقها بعض السادة النواب الذين لا أشكّ بأن معظمهم يعي في قرارة وجدانه ما تنطوي عليه تلك الانتقادات من ظلم وتجنّ.

فمشروع موازنة العام 2004، وعلى الرغم من خلوّه عمومًا من الإصلاحات الجذرية التي نطمح إليها والتي سبق أن كرّرتُ قناعتي بجدواها وبحتميَّة اعتمادِها عاجلاً أم آجلاً ولكن بكلفة متعاظمة كلما أرتُؤيَ تأجيلُها، فإنه يتضمّن جملةً من الإيجابيات التي لا بدّ من التذكير بها، لعلّ الذكرى تنفع. إذ إنّ هذا المشروع يُبقي على المنحى التنازلي لعجز الخزينة السنوي، كما أنه يحقّق، وللسنة الثالثة على التوالي، فائضًا أوليًا يكونُ علينا الاستمرارُ في تعزيزه من خلال الاستمرار في مراقبة وتخفيض الإنفاق، وفي العمل على زيادة الإيرادات، وصولاً إلى تحقيق الموازنة المتوازنة التي تمثّل المدخل إلى البدء في عكس دينامية تنامي الدين العام. ويجدر التذكيرُ هنا أيضًا بأن وضع المالية العامة انتقل من عجز أوّلي في الموازنة بواقع 6,78% من الناتج المحلّي في العام 2000 إلى فائض أوّلي بواقع 3,45% من الناتج المحلي بنهاية العام 2003. هذا التطور يُعتبر تطورًا وإنجازًا هامًا بحسب أيّ معيار دولي، وكما شهدت بذلك المؤسّسات المالية الدولية كافة، والتي قامت بتقييم الوضع المالي اللبناني وفي مقدّمها صندوق النقد الدولي.

كذلك، وتحسّسًا من الحكومة بالأوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطنون،

وعلى الرغم من غياب المبادرات الإصلاحية الجذرية والتقاعس عن وقف الهدر المقونن، وعدم المبادرة إلى ترشيق القطاع العام، فإن مشروع الموازنة لم يتضمّن أيّ ضرائب أو رسوم جديدة، لأننا مقتنعون بأنه سوف يكونُ من غير المُنصف تحميل المواطنين ضرائبَ ورسومًا جديدة قبل أن نقوم نحن مجتمعين، حكومةً ومجلسًا نيابيًا، باستنفاد الحلول البديلة عنها، وأهمُّها بدون منازع الإصلاحات البنيوية على الصعد الاقتصادية والمالية والإدارية الضرورية، وما يستدعي ذلك من إصلاحات سياسية ضرورية تدعم وتعزّز تلك التوجّهات.

إلاّ أنه، بالإضافة إلى خلوّ مشروع الموازنة من أيّ ضرائب أو رسوم جديدة، فقد حرصت الحكومة على أن يُحافظ مشروع الموازنة على مستوى الإنفاق على الشأن الاجتماعي كما كان، بل وزيادته. كذلك وبنتيجة المناقشات المفيدة في لجنة المال والموازنة، فقد تضمّن مشروع الموازنة جملة من الإعفاءات والتسهيلات والتخفيضات على عدد من الضرائب والغرامات".

وفي هذا الصدد، كنت قد أوردتُ في كلمتي الافتتاحية في مستهلّ جلسات مناقشة مشروع قانون موازنة العام 2004 (ص. 159) من الفذلكة الآتي:

"**إنّ مسألةَ الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري وإعادة النظر في كثيرٍ من الأمور والمسائل التي تعوّدتْ شعوبٌ كثيرةٌ في الدول المتقدمة والنامية عليها في هذه المجالات تجري مراجعتُها لدى تلك الدول بين الحين والآخر. ذلك يعني في معظم تلك الحالات الإقدام لدى تلك الدول على اعتماد ما ينبغي من سياسات واتّخاذ ما هو ضروري من إجراءات للتلاؤم مع المتغيّرات الجارية في الحقول الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والتكيّف مع واقع انفتاح الأسواق بعضِها على بعض. ذلك**

ممّا مكّن تلك الاقتصادات من تحقيق الأهداف التي تبنّتها تلك المجتمعات لمعالجة مشكلة العجوزات التي تعاني منها موازنات دولها، بما يؤدّي إلى تحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي، وكفل لها تحسين جاذبية اقتصاداتها للاستثمارات، ما أتاح بالتالي إيجاد فرص العمل الجديدة التي تحتاجها تلك المجتمعات.

ولذلك، قامت تلك الدول، وبدرجات متفاوتة، باعتماد برامج إصلاحية فيها الكثير من الجرأة والشجاعة والانسجام، وكذلك فيها الكثير من التضحيات المطلوبة على مختلف مستويات مجتمعاتها. وهناك الكثير من الأمثلة في تلك الدول والمجتمعات على مَن استطاعت، عبر اتّباع السياسات الاقتصادية والمالية السالفة الذكر، أن تحقّق تقدّمًا ملموسًا على طريق تلك المسارات".

ولقد تابعت توجيه الانتباه نحو حتمية خفض العجز في الموازنة والخزينة والحاجة إلى تدبير الموارد اللازمة في الجلسة الختامية لمناقشة مشروع قانون موازنة العام 2004 والمبيَّنة في الصفحات 171–177 بالقول:

"**إنه في غياب الموارد المالية الملائمة، فإن الإنفاق الإضافي يؤدّي في محصّلة الأمر إلى زيادة الأعباء على الخزينة التي تنوء أساسًا بأعباء لا قبل لها بها.**

في المقابل، سمعنا ونسمع يا دولة الرئيس تصاعد الشكوى من الضرائب والرسوم التي لا شكّ في أن حصيلتها زادت خلال السنوات القليلة الماضية بنتيجة البدء بتنفيذ قانون الضريبة على القيمة المضافة، وبسبب التحسّن في إجراءات التكليف والجباية في وزارة المالية. وهذا الأمر، وإن كنا ندرك ونتفهّم تمامًا دوافعه، إلا أنَّ منطقة لا يستقيم أبدًا مع مبدأ المطالبة بزيادة حجم الإنفاق.

فمن جهة أُولى، نرى بأُمّ العين يا دولة الرئيس مطالبات من هنا وهناك تنادي بزيادة الإنفاق. ولا أنكر أن عددًا من أوجه الإنفاق تبدو، أو هي حقًا، محقّة. من جهة أخرى، نسمع تذمّرًا من زيادة الاقتطاع الضريبي الذي يتعرّض له دخل المواطن بشكل مباشر أو غير مباشر. واسمحوا لي هنا يا دولة الرئيس أن أبيّن، وخلافًا لما يعتقده البعض، أنَّ مستوى الإعفاءات في نظامنا الضريبي بشقَّيْه المباشر وغير المباشر والتي يستفيد منها المواطن في لبنان من أصحاب المداخيل المتوسطة والصغيرة، تكاد تكون ومن أي زاوية نظرتَ إليها من أعلى المستويات في العالم.

دولة الرئيس،

اسمحوا لي هنا بأن أتطرّق مرّة جديدة لموضوع نظامنا الضريبي. ففي ما يخصّ نظامنا الضريبي، فإنني أتمنّى على أيّ شخص منصف أن ينعم النظر في هذا النظام بشقَّيْه المباشر وغير المباشر ليرى جوانب كبيرة من العدالة الضريبيّة المطبّقة فيه، وإن كان هذا لا يعني انتفاء الحاجة لتطويره وعصرنته وتعزيز جوانب العدالة فيه. فعلى سبيل المثال، فإن 37% ممّا يستورده لبنان لا يخضع لأيّ رسوم جمركية على الإطلاق، وأكثر من 47% مما يستورده لبنان يخضع لرسم جمركي منخفض قدره 5%، وأما الباقي وهو ما لا يتعدّى 16% من مجموع ما يستورده لبنان، فإن الرسوم الجمركية المطبّقة عليه هي أكثر من ذلك، وتتركّز في البنزين والمشروبات الروحية والتبغ والسيارات، أما القسم الآخر فأسبابه تتعلّق بضرورة حماية المنتجات الزراعية أو الصناعية المحليّة.

أما في ما يتعلّق بضريبة الدخل، فتشير الإحصاءات العائدة لعام 2002

والأعوام السابقة أن ما يعادل 7% من مجموع المكلَّفين بضريبة الدخل في لبنان يدفعون ما يعادل 88% من مجموع المبالغ المدفوعة على حساب ضريبة الدخل؛ وهو ما يعني أن عبء الاقتطاع الضريبي لضريبة الدخل يقع في معظمه على عدد محدود من المكلَّفين، ولا سيّما بسبب الإعفاءات الكبيرة التي يحصل عليها المكلَّفون من ذوي المداخيل الصغيرة والمحدودة.

أما في ما يخصّ الضريبة على القيمة المضافة التي بيّنا في مناسبات عديدة كيف أنها صيغت ووُضع قانونها وحُدّدت اعفاءاتها، فهي تطبَّق بطريقة لا تساوي بين أصحاب المداخيل الكبيرة وأصحاب المداخيل الصغيرة، بسبب تنوّع سلّة السلع والخدمات التي يستهلكها كلٌّ منهما.

أما بشأن ما ذكره الرئيس كرامي في ما يخصّ الانتقاد حول طغيان الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، فإن الإحصاءات المتوافرة وكذلك ما ذكرناه في مناسبات عدة وفي هذا المجلس بالذات حول التحسّن التدريجي الحاصل في مالية الدولة اللبنانية لجهة الزيادة الكميّة والنسبيّة الحاصلة على الضرائب المباشرة بالمقارنة مع مجموع الإيرادات الضريبيّة، لخيرُ دليل على ذلك. إلا أنه لا بد لنا من ملاحظة المتغيرات الجارية في العالم بشأن تزايد أهمية الضرائب غير المباشرة كونها طريقة فعالة واقتصادية وعادلة في آن واحد لاستيفاء الضريبة عن طريق تطبيقها على استهلاك الدخل وليس على تحقّقه فقط.

ليعذرني الرئيس كرامي يا دولة الرئيس حول بعض الطروحات التي تقدّم بها في هذا الصدد. يا دولة الرئيس هذا العالم تغيّر وهذه النظريات التي تتحدّث عنها تعود لعام 1950. لقد تغيّرت الدنيا!.. ماذا أفعل لك؟! وما من شك في أنك توافقني يا دولة الرئيس بأنه ينبغي علينا أن نتلاءم مع المتغيّرات والتحوّلات الجارية.

نتذمّر يا دولة الرئيس من الاقتطاع الضريبي، ونتذمّر من عدم تلبية جميع المطالب التي يتقدّم بها المواطنون والعاملون في إدارات ومؤسّسات القطاع العام، ونحن في ذلك لا نختلف عن أيّ بلد من البلدان الغنيّة والفقيرة. وهذه هي الحقيقة الأزلية: عدم كفاية وتلاؤم الموارد بالمقارنة مع الاحتياجات المتنامية كمًّا ونوعًا.

ولذلك، فإننا نجد أنفسنا يا دولة الرئيس في كلّ مرةٍ نتدارس فيها موازنة الدولة اللبنانية، نُحجِم عن خفض الإنفاق، بل نجد أنفسنا مضطرّين لزيادته، لا بل نتقاعس عن المسّ بأوجه عديدة من وجوه الإنفاق لأسباب متعدّدة لا مجال للتطرّق إليها في هذا المقام. والمفارقة أن الجزء الأكبر من الزيادات التي ندخلها أو نضطرّ إلى إدخالها هو في الجزء الأول من الموازنة، أي أنها تزيد من حجم الإنفاق الجاري ولا تسهم كثيرًا – كالإنفاق الاستثماري في الجزء الثاني من الموازنة – في تحفيز النمو الاقتصادي، كما أننا في آن معًا نتجنّب أي زيادة إضافية على الإيرادات.

ما هي النتيجة يا دولة الرئيس؟ عجزٌ في الموازنة تحدُثُ بنتيجته زيادةٌ في الدين العام؛ وهو قرار نتّخذه جميعًا في الحكومة ومجلس النواب، بمجرّد أن نوافق على موازنة فيها عجز.

دولة الرئيس،

أيها السادة النواب،

نشكو جميعًا من العجز في الموازنة، ومن تفاقم الدين العام، لكننا لا نتعاون فيما بيننا بشكلٍ كافٍ لمعالجة هذه المشكلة. فنحن نُقِرُّ موازنات للعجز، ثم نضيفُ للعجز إنفاقًا بدون موارد. وقد ظللنا نقولُ طوالَ

تسعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، لا ينبغي أن يكونَ هناك إنفاقٌ بلا موارد موازية وملائمة بطبيعتها وبمبلغها. لكننا نرتكب ذلك باستمرار، بمبرّراتٍ وبدون مبرّرات.

ونعلم مثلما تعلمون، معاناة المواطنين. ولذلك قلنا بأنه لا رسوم ولا ضرائب جديدةً ولا خفْضَ للتقديمات، بل هناك زيادةٌ فيها! لكنْ من جهة أخرى، لا بدّ من مركزٍ أو مستقَرٍّ يجري فيه التوازن بين الضريبة والمردود، وبين الدولة والمواطن، وبين الحق والواجب.

يا دولة الرئيس،

طالما أن هناك عجزًا في الموازنة، فإن هناك زيادةً في مجموع الدين العام وزيادةً في خدمة الدين العام. وللخروج من هذا المأزق، ليس هناك من بديل سوى التحرك على ثلاثة مسارات مجتمعةً، بعزيمة وإصرار ودون تردّد.

المسار الأول هو اعتماد السياسات والإجراءات التي تؤدّي إلى تفعيل الدورة الاقتصادية وتحقيق زيادة مستدامة ومتنامية في الإنتاجية وفي الناتج المحلّي، بما يؤدّي إلى تحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين وزيادة فرص العمل التي يتيحها النمو الاقتصادي المستدام والمتنامي. هذا النمو الاقتصادي يؤدّي إلى تناقص الأهمية النسبية للدين العام بالمقارنة مع الناتج المحلي.

والمسار الثاني هو الخفض المستمرّ للإنفاق من خلال خوض غمار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية، بما يشمل الإدارة والمؤسّسات العامة وبما يؤدّي إلى زيادة المردودية الاجتماعية والاقتصادية للإنفاق وإلى زيادة الإنتاجية من جهة، وتحسين واردات الخزينة من جهة ثانية.

ينتج عن ذلك كلُّه انخفاضٌ في نسبة وحجم العجز في الموازنة، بحيث تكونُ الزيادة في حجم الدين العام أقلَّ من الزيادة المحقّقة في الناتج المحلّي.

وثالث هذه المسارات هو السير على درب التخصيص، بحيث تُستعمل جميع الموارد المحقّقة من ذلك في تخفيض الدين العام، الأمر الذي يسهم في خفض كلفة خدمته، وبالتالي في تحقيق خفضٍ كبيرٍ لنسبة الدين العام إلى حجم الناتج المحلي.

أما في ما يخصّ ما سأله سعادة النائب بطرس حرب حول ما تعهّدت به الحكومة أمام مجلس النواب بصدد نسبة الدين العام بالعملة الأجنبية إلى مجموع الدين العام، وهل ما زالت الحكومة ملتزمة بهذا الأمر؟

أودّ أن أؤكّد هنا أن الحكومة ملتزمة بهذا التعهّد. فنسبة مجموع الدين بالعملات الأجنبية إلى صافي الدين العام في نهاية العام 2003 هي في حدود 47% ونسبتها إلى مجمل الدين العام تقارب 43%.

هذا مع الإشارة إلى أن الحكومة لا تتجاوز الحدود التي منحها إيّاها المجلس النيابي في الإصدارات بالعملات الأجنبية والمحدّد بموجب قوانين الموازنة.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

لا يغيبنَّ عن بالنا أن الهدف الأساسي من عملية الخصخصة لعدد من مرافق الدولة هو أيضًا الرغبة في ترشيق حجم القطاع العام وتطوير القطاعات المخصخَصة وتعزيز مردوديّتها وخدمتها للمواطنين، كما وإشراك القطاع الخاص والمواطنين بشكل عام في ملكية وإدارة هذه القطاعات، وتمكين القطاع

العام من توجيه جهوده وموارده إلى المجالات التي يجب أن يبقى ويتعزّز دوره فيها ويستطيع إدارتها بكفاءة عالية، مع التشديد على دوره المحوري الهام في مراقبة المرافق التي يجري تخصيصها حمايةً لمصالح الدولة والمواطنين.

هذه هي الحقائق الاقتصادية التي لا بدّ لنا جميعًا من أن ندركها على بساطتها وعلى أهميّة المسائل التي تتضمّنها، والوضوح الذي ينبغي أن يطبع رؤيتنا لهذه الأمور والشجاعة والمسؤولية التي يجب أن نتحلّى بهما حتى نتمكّن من اتّخاذ القرارات الجريئة التي نحن أشدّ ما نكون بحاجة إليها في المرحلة القادمة.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

أعلمُ مثلما تعلمون أنّ المسؤولية متعلّقةٌ بالسلطة الإجرائية. لكننا في هذا الوضع الذي يُثير التهيُّبَ أحوجُ ما نكونُ إلى التضامُن والتعاون والقرار؛ إذ بذلك كلِّه نتمكَّنُ من تجاوُز ما يبدو مستعصيًا من مشكلات.

أعلمُ، أيّها السادة النواب، أنكم تمارسون حقّكم الدستوري في الانتقاد والاقتراح والاشتراع، ولكنَّ ما يُزعج هو التجنّي أو الاستخفاف أو الاستقواء أو الاستضعاف. ويشهدُ الله أنّني لا أنزعجُ من النقد ولا من التصحيح ولا حتى من التنكيت، إنما تبقى الحقيقةُ الساطعةُ بأنه لا بدّ من إصلاحاتٍ جذرية نصونُ بواسطتها مستقبلَ أجيالنا، ونفتح لهم الآفاق والآمال بدولةٍ قويةٍ وعصرية وعادلةٍ ومزدهرةٍ، ولن نبلِغَ ذلك إلاّ بالإجماع الوطني على استثمار استراتيجي في اقتصاد لبنان، وإعمار لبنان، وشباب لبنان.

يقول بعض السادة النواب إنّ الحكومة لا تريد الإصلاح. ونقول نحن إننا نريده ونعملُ له، ونتجاذبُ الأشرعة والمواقفَ، ونتقاذفُ الاتّهامات. نحن نريد الإصلاح، وأنتم تريدونه، والمواطنون يطالبون به، والأصدقاءُ والداعمون ينصحوننا به. فلنترك التجاذباتِ جانبًا، ولنتّخذْ قرار الإصلاح مهما كان صعبًا أو مؤلمًا، ولْنَسِرْ به، اليومَ قبل الغد.

كلمة أخيرة أودّ أن أوجّهها لسعادة النائب بطرس حرب بشأن ما قاله: نعم نريد لبنان الشرف والأخلاق، نريد لبنان القيم، ليس لبنان الملهى والكازينو... لا ليس هذا لبنان الذي نريد ويريده اللبنانيّون.

شكرًا لكم، أيها السادة، على ما بذلتم من جهد. وسنظلّ نعملُ معًا لكي يكون الحاضرُ أفضل من الماضي والمستقبل أفضل من الحاضر. هكذا عوّدنا لبنان، وعوَّدنا بنوه. عشتم وعاش لبنان".

ملحق رقم –3–
كلمة معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة
في المؤتمر الصحفي بشأن مشروع قانون
الموازنة للعام 2005
المعهد المالي– الثلاثاء في 28 أيلول/سبتمبر 2004

كلمة معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة في المؤتمر الصحفي بشأن مشروع قانون الموازنة للعام 2005- المعهد المالي- الثلاثاء في 28 أيلول/ سبتمبر 2004:

التزامًا بمسؤولياتي الدستورية كوزير للمالية، وتقيدًا بأحكام المادة 17 من قانون المحاسبة العمومية، فقد تقدمتُ أمس من رئاسة مجلس الوزراء بمشروع قانون الموازنة العامة تمهيدًا لعرضه مع الورقة التقديمية التي أعددتها على مجلس الوزراء. وقد أردتُ الاجتماع بكم والتحدث إليكم، أيها الإخوة والأخوات العاملون والعاملات في وسائل الإعلام، لتبادُل الرأي في الشأن المالي والاقتصادي بمناسبة تقديم مشروع الموازنة لمجلس الوزراء.

وقد يحسُنُ البدءُ بالقول أنه قد صار معروفًا أنَّ نسبة النمو لهذا العام سوف تبلغ 5%؛ وهي أعلى نسبة تتحقق منذ ست سنوات. ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير لمفاعيل مؤتمر باريس-2 من جهة، وللنمو السريع في بعض القطاعات مثل القطاع السياحي والقطاع العقاري، وقطاع التجارة الخارجية من تصدير واستيراد. وقد ترافق ذلك مع ضآلة نِسَب التضخُّم، وانخفاض محسوس في معدلات الفائدة وبعض الانخفاض في العجز.

بيدَ أنَّ التقدم الكبير الذي رجوناهُ نحن وأنتم من وراء باريس-2 لجهة الإسهام في المبادرة والإقدام على السير بالإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية، ولجهة ترشيق حجم الدولة وزيادة فعاليتها الإنتاجية وتحسين أدائها، ولجهة تمكين القطاع الخاصّ من العودة إلى أن يكون له مركز الصدارة في الاقتصاد الوطني وإزالة العوائق من طريقه، ولجهة ترشيد وتحسين استعمال الموارد المتاحة، وكذلك لجهة إيقاف الهدر الاقتصادي والمقونن، ووضع المالية العامة على الطريق الموصل إلى خفض مستدام في مبالغ ونسب العجز وخفض الدين العام، لم يتحقق! ذلك أدّى إلى

الحدّ من التأثيرات الإيجابية لمؤتمر باريس–2، كما أدّى إلى المراوحة في موازنة العام الحالي، عام 2004. وإن كانت النتائج المحقّقة في تنفيذ موازنة العام 2004 في ما يخصّ نسبة العجز الإجمالي إلى إجمالي النفقات (26,4 %) ما زالت أفضل مما كان ملحوظًا لها في الموازنة (33,5 %) وأفضل مما كان عليه الحال في العام 2003 (37 %).

إن هذه المراوحة وعدم مواصلة السير بجرأة على مسار الإصلاح يعودان إلى التجاذُباتِ السياسية التي عرقلت التقدم في المعالجات، وأدَّت إلى الإخلاف بالتعهدات التي ألزم لبنان بها نفسه في مؤتمر باريس–2.

فالتجاذب السياسي والافتقار إلى الإرادة الواعية والمصمِّمة، أدّيا في كثير من الأحيان إلى تجاهُلِ فرص المعالجات ووسائلها، مما أضاع على لبنان واللبنانيّين فرصًا كثيرة كان من الممكن الاستفادة منها والبناء عليها.

ولذلك كان لا بدّ من وقفةٍ جادة تضعُ الأمورَ في نصابها في ما يخصّ أوضاعنا الإدارية والاقتصادية والمالية، وفي ما ينبغي عمله لكي نطلّ على المستقبل من موقع القادر على الاستفادة من التحوّلات وتحقيق تقدم على مسار النمو والتنمية، من خلال تحسين استعمالات الموارد البشرية والمادية والزمنية بما ينعكس إيجابًا على مستوى ونوعية عيش اللبنانيّين.

لقد قسَّمتُ مشروع الموازنة إلى ثلاثة أقسام. بيَّنتُ في القسم الأول تطور الأوضاع المالية بين 1993 و2000 وكيف جرى التعامل معها والنتائج التي تحققت. وشرحتُ في القسم الثاني كيف تطورت تلك الأوضاع بين عام 2000 وعام 2004 وما كانت عليه التحديات وكيف تمّت مواجهتها، ولاسيّما ما كان عليه الحال وكيف أصبح بعد انعقاد مؤتمر باريس–2 وتداعياته، وكيف أدّت

حالة المراوحة والتأجيل في ظل الأجواء السياسية المشحونة إلى تفاقم المشاكل وضياع فرص كثيرة.

وأقبلْتُ في القسم الثالث من التقرير التقديمي، كعادتي منذ اثني عشر عامًا، على تسمية الأشياء بأسمائها ومن ثمَّ معالجتها من خلال ثلاثة وعشرين بندًا إصلاحيًا، تختصر سبعًا وأربعين مادة إصلاحية وضعتها في صلب قانون الموازنة والتي يمكن أيضًا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام: **أولها** القسم الخاصّ بمشروعات الإصلاح الإداري، والإصلاحات التي قامت بها وزارة المالية في مختلف إداراتها. **وثانيها** القسم الخاصّ بكشف مواطن الهدر والخسائر التي ما عاد ممكنًا للدولة وماليتها العامة أن تتحمَّلاها. **وثالثها** الدعوةُ الواضحةُ والصريحة للمساهمة في تحقيق مطامح الناس وآمالِهِم في إطلاق طاقات الاقتصاد وتعزيز فرص نموه وكذلك في تنقية ماليتهم العامّة، والخروج من عبء العجز والدين، والانطلاق بالنمو الكبير والمستدام، شأن الأُمم الناجحة في التوجّه صَوبَ المستقبل.

ولقد بيّنتُ ماهية تلك الإصلاحات وما تقتضيه من تضحيات والتي يشترك فيها جميع اللبنانيّين، كل من موقعه وكل حسب اقتداره ومداخيله.

إن ما طرحته في هذا المجال سبق لي أن طرحته مرات عديدة وفي مناسبات متكرّرة في مشاريع قوانين وسواها، ودعوت إليه في المحاضرات والندوات التي شاركت فيها على مدى السنوات الماضية ومنذ العام 1995. ومن ذلك ما كان موضوع مشاريع قوانين نوقشت من قبل اللجان النيابية المختصّة، ولم تعرض للتصويت في الهيئة العامة للمجلس النيابي في آخر لحظة، كالدوام الرسمي وتقييم أداء الموظفين وإعمال مبدأ الثواب والعقاب. ومنه ما كان موضوع مشاريع قوانين اقترنت بموافقة مجلس الوزراء ولم

تأخذ طريقها إلى المجلس النيابي كتعيين الموظفين عن طريق التعاقد، وغيرها كثير من الاقتراحات والمشاريع.

أما أسباب طرح هذه المواضيع الإصلاحية الآن، فألخّصها بضرورة انتهاز الفرصة السياسية المتاحة والضرورة الاقتصادية الملحّة وضرورة تنفيذ ما التزمنا به في مؤتمر باريس-2 حفاظًا على صدقية لبنان وبما يمكّنه من التوصل إلى معالجة المشاكل التي تعاني المالية العامة منها، ولأنني على اعتقاد تام وجازم بأنه لا مخرج لنا ولا إمكانية لولوج المستقبل إلاّ باعتمادها. وتوسلاً لذلك لا بدّ من إجراء حوار جدّي حول المشاكل التي نعاني منها والوسائل المقترحة لحلّها، حوار جدّي يشارك فيه المواطنون كافة بعيدًا عن التشنّج والأفكار السياسية المسبقة والنظرات الجزئية إلى الأمور، وحصرًا من الزاوية التي تعني بعض فئات من المواطنين.

إن الأوضاع المالية والاقتصادية التي نعاني منها اليوم بحاجة إلى معالجة استثنائية وشاملة تطال جميع القطاعات دون استثناء أو تمييز، بدءًا بمخصّصات السلطات العامة ومرورًا بالأجهزة العسكرية والمدنية وانتهاءً بالمنتفعين من مساهمات الدولة ومساعداتها؛ وذلك إنطلاقًا من قاعدة راسخة بان التضحية اليوم قد تكون السبيل الوحيد لاستمرارية القطاع العام في المستقبل.

ما من شك أن هناك قطبين يتوقف عليهما الخروج من المراوحة: إقفال مزاريب الهدر الاقتصادي والمقونن، والعمل على معالجة مواطن الفَساد بأسلوب مؤسساتي وبما يمنع الخَسارة المبرَّرة وغير المبرَّرة، وبما يدفع الإدارة السياسية المعرقِلة والضاغطة سلبًا أحيانًا على المالية العامة، باتّجاه إدراك أهميّة وحتميّة السير الواعي في إقرار الإصلاحات

الجذرية المطلوبة. هناك الهدر والإدارة غير الكفوءَة من جهة، وهناك المغمغة والمراوحة السياسية من جهةٍ ثانية، وهما حليفان لصيقان، ولا بدّ من الفصل بعمليةٍ جراحيةٍ بين هذين التوأمين الأشوَهَين. وكما سبقَ القول، فقد قدَّمْتُ في الفصل الثالث من مقدّمة مشروع الموازنة قائمةً طويلةً بمواطن المشكلات والعقبات، وقدّمتُ اقتراحاتٍ وأفكارًا وسُبُلاً لسياساتٍ إصلاحية، تتطلبُ كلُّها إرادةً سياسيةً واعيةً، وصبرًا على المعَالجة، وحدْبًا على المصلحة العامة لمالية الدولة.

نحن كلبنانيّين نملكُ الكفاءة، ونملك الفرصة للتكيّف والتفاعل مع التحوّلات الجارية في العالم للالتحاق بالاقتصادات القوية والناجحة. لكنّ النجاحَ المنشودَ ما تحقّقت توقّعاته لأننا تركنا المشكلات تتفاقم، ولأننا عجزنا عن حشد جهود جميع المعنيّين بالشأن العام من وراء الإصلاح. وما عاد التأجيلُ ممكنًا. لذلك وخلافًا لشعار موازنة العام 2004، الذي كان يدعو للصمود والصبر وعدم السير بالاتجاه المعاكس واكتفى ببعض المعالجات التسكينية، أردنا من وراء مشروع هذه الموازنة إحداث صدمةٍ إيجابيةٍ بالتنوير والكشف عن الواقع المؤلم، وبشرح الإصلاحات الضرورية والمهملة حتى الآن، وتشخيص مواطن الداء ووصف الدواء الناجع لكل منها. ولذلك فإن شعار هذه الموازنة هو "موازنة شفائية لا تسكينية"، وبالتالي نعم للعلاج فالشفاءُ، ولا للمسكّنات.

ملحق رقم –4–
التوجّهات والأهداف الإصلاحية التي توخّتها عمليّة إقرار المواد القانونية الإصلاحيّة المقترحة في مشروع موازنة العام 2005

التوجّهات والأهداف الإصلاحية التي توخّتها عمليّة إقرار المواد القانونية الإصلاحيّة المقترحة في مشروع موازنة العام 2005:

1– العمل من أجل الوصول إلى تحقيق معدلات أعلى ومستدامة من النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف.

2– عدم المسّ بالتقديمات الاجتماعية التي تؤمّنها الدولة للمواطنين والعمل على تعزيزها ضمن الإمكانات المحدودة للخزينة وتحسين إدارتها لزيادة مردوديتها الاجتماعية، بما يرفع عن كاهل فئات واسعة منهم أعباء الخدمات الاجتماعية التي هم بحاجة إليها.

3– الاعتراف بأنَّ مشكلة الاختلالات في المالية العامة، من عجز مستمر وتراكم للمديونية العامة، لا تعالَج فقط بالكلام عنها بل بالإدراك بدايةً بأن معالجتها تقتضي التبنّي الكامل للسياسات الملائمة واعتماد الإجراءات التي تؤدّي فعلاً إلى خفض العجز في الموازنة عن طريق تحقيق وزيادة معدلات النمو المستدام وخفض الإنفاق غير المجدي (الهدر الاقتصادي والهدر المقَوْنن) وزيادة الإيرادات وتحسين جبايتها من جميع المواطنين والمكلَّفين كل حسب اقتداره ونتائج أعماله أو مستويات استهلاكه، وذلك يقتضي:

أ– العمل بإقدام على معالجة مشكلة الاختلالات في المالية العامة والعودة إلى الالتزام وبحزم بمبدأ خفض العجز وزيادة حجم الفائض الأولي في الموازنة بشكل مستمر ومستدام.

ب– الاستمرار في سياسة تعزيز الاستقرار في معدلات الفائدة بما

يؤدّي إلى تخفيض كلفة خدمة الدين العام وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الحقيقي.

4- الاستمرار في جهود إصلاح بنية الاقتصاد اللبناني من خلال ترشيق وخفض حجم القطاع العام بكافة أسلاكه وتحسين فعاليته وأدائه. ذلك يقتضي العودة إلى إحياء عمليات التخصيص للمرافق التي للاقتصاد وللمواطنين مصلحة في إيكال ملكيتها أو إدارتها وتشغيلها للقطاع الخاص، مع العمل على تعزيز مسؤوليات الدولة الرقابية وتعزيز دورها الإشرافي والتنظيمي حمايةً لمصالح المواطنين ومنع الاحتكار في القطاعات التي يُصار إلى تخصيصها. إن هذا التوجّه يستلزم العودة إلى إعادة الاعتبار والثقة لجهود القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتعزيز دوره في شتّى المجالات الإنتاجية، بما في ذلك تمكينه من المشاركة في عمليات التخصيص لعدد من المرافق العامة. كذلك فإن هذا يقتضي إزالة العوائق من طريق نمو القطاع الخاص وتعزيز إسهاماته في الاقتصاد اللبناني بعيدًا عن التشكيك فيه والتقييد غير المجدي لحركته.

5- المبادرة إلى إقرار إصلاحات هيكلية في المديرية العامة للمالية العامة وإعادة تنظيمها على قواعد حديثة، على النسق الذي تعتمده وأثبتت جدواه تجارب عدد من الدول المتقدمة، بما في ذلك المبادرة سريعًا إلى إنشاء مديرية عامة للإيرادات.

6- اعتماد سياسة دينامية ومبادرة لمعالجة مشكلة الدين العام بما يؤدّي إلى تحسين إدارته، مدفوعًا إلى ذلك بالمزيد من الإصلاحات في مديرية المالية العامة، بما في ذلك إنشاء مديرية حديثة متخصّصة لإدارة الدين العام، تكون قادرة على اجتذاب عناصر متخصّصة ذات كفاءة عالية لتتمكّن هذه المديرية من إدارة الدين العام بطريقة مبادرة وفعّالة.

7– متابعة الجهود لتسهيل انضمام المؤسّسات الخاصة الجديدة والمؤلَّفة من مستثمرين لبنانيّين أو غير لبنانيّين إلى قطاع الأعمال أو الانسحاب منه بأقل كلفة ممكنة Ease of Entry and Ease of Exit دون تعقيدات بيروقراطية ودون تقييدات على سوق العمل أو رفع غير مبرَّر لكلفة التوظيف أو التسريح على نحوٍ يحدّ من مرونة الطلب على العمالة، بما يؤدّي إلى إحجام أصحاب المبادرات الجديدة عن الاستثمار وبالتالي الامتناع عن إيجاد فرص عمل جديدة.

8– متابعة الجهود لتعزيز الدور الذي تلعبه المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، بكونها قادرة على الإسهام الجدّي في تعزيز النمو وفي إيجاد فرص عمل جديدة، وقادرة أيضًا على التأقلم مع حاجات الاقتصاد للمبادرات الفردية.

9– المبادرة إلى إصلاح مؤسّسات القطاع العام بما يؤدّي إلى تحسين مستويات إدارتها الإنتاجيّة والإداريّة والماليّة والمحاسبيّة وتحسين مستويات إنتاجيّتها، بما يخفّض كلفتها وكلفة الخدمات التي تؤدّيها، وكذلك العمل على تشركة (Coporatization) عدد من المؤسّسات العامة العاملة في قطاعات خدماتية أو إنتاجية تمهيدًا لإشراك القطاع الخاص فيها أو بيعها منه.

10– تحسين مردودية استعمال الموارد المتاحة في إدارات ومؤسّسات القطاع العام، بما يعالج مشكلتَيْ الهدر الاقتصادي والهدر المقَوْنَن، وبما يرفع الكفاءة الإنتاجية والخدماتية في تلك الإدارات والمؤسّسات، ويعزّز المردودية الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام.

11 – إعادة الاعتبار، من خلال الممارسة لا من خلال الكلام ورفع الشعارات، للكفاءة ولمستوى الأداء في شتى إدارات ومؤسسات الدولة،

توصّلاً إلى اعتماد موازنات الأداء، بما يعني الالتزام الفعلي من قبل مجلس الوزراء والوزارات المعنيّة بأن الاستمرار في إيكال أيّ مسؤولية لأيّ جهة أو طرف أو مسؤول في تلك الإدارات والمؤسسات رهن بتحقيق الأهداف الموضوعة وبمستوى ونوعية وجودة الأداء المحقّق على شتى مراتب المسؤولية وليس على أساس الانتماء المناطقي أو الطائفي أو المذهبي.

12- السعي إلى تحقيق المزيد من التلاؤم مع حركة الاقتصادين العربي والعالمي، بالانفتاح وإزالة الحواجز التي تعيق حركة وديناميّة الاقتصاد اللبناني، والعمل على استعادة دور لبنان كنقطة جذب للاستثمار في شتّى القطاعات الإنتاجية، ولاسيّما في قطاع الخدمات التي تعتمد على المعارف والمهارات المستندة إلى التقدم التكنولوجي الحديث.

13- إدراك ضرورة العودة إلى الاحترام الفعلي وليس الكلامي لما انطلقت منه وركّزت عليه مبادرة مؤتمر باريس-2؛ وذلك للتشديد مرَّةً أخرى على صدقيّة لبنان في تعامله مع أشقّائه وأصدقائه والمؤسسات الدولية، بما يعني ذلك من التزام كامل بجميع ما انطوت عليه ورقة ومقرّرات مؤتمر باريس-2.

14- التأكيد أن الإدارة بشتّى أسلاكها المدنية والعسكرية والأمنية هي أداة لخدمة المواطنين والاقتصاد وليس لزيادة تسلّطها أو إحكام قبضتها على مصالح المواطنين أو زيادة استفادتها من المال العام. وبالتالي، فإنه ينبغي التوصّل إلى الاتفاق والتوافق على وضع عقد جديد بين الدولة والإدارة بشتّى أسلاكها ومع المواطنين بما يسهم حقيقةً في زيادة الإنتاجية وفي تحسين فرص ومجالات استعمال الموارد

المتاحة من بشرية ومادية وزمنية ولا يشكّل عبئًا إضافيًا على الخزينة.

15– العمل على وضع حدّ جازم وحاسم للإنفاق من خارج الموازنة. وذلك يعني، من جهة أولى، إدخال تعديلات تشريعية تحدّ من الموافقة على إحداث نفقات جديدة دون توفير التمويل الملائم والكافي لها. من جهة ثانية، فإنه ينبغي التوقف بشكل نهائي عن إقرار مشاريع قوانين فتح اعتمادات إضافية تزيد من حجم الإنفاق العام وتؤدّي في المحصلة إلى زيادة العجز في الخزينة وبما يخفّض من حجم الفائض الأولي.

إن هذا المبدأ يعني، من جهة أولى، العودة إلى اعتماد قاعدة "لا إنفاق إضافيًا من دون توفير الموارد المالية الملائمة بحجمها وطبيعتها لتمويل ذلك الإنفاق"، كما يعني، من جهة ثانية، التوقّف بشكل نهائي عن منح سلف خزينة إلاّ في الحالات التي تثبت السوابق والشواهد أنها حاجة عابرة، وتثبت أيضًا قدرة المؤسّسة العامة على تسديدها بالكامل في المهلة المحدّدة.

16– التشديد على سياسة الانضباط المالي، عبر إدخال تشريعات جديدة تحدّد المعايير المالية الواجب التقيّد والالتزام بها من قبل الوزارات والمؤسسات في ما يخصّ القوانين المالية والأصول المرعية الإجراء، وفي مقدمها قانون المحاسبة العمومية، بحيث لا يجري تجاوز حدود الموازنات الموضوعة أيًّا تكن الأسباب؛ وهي تجاوزات عانت منها خزينة الدولة على مدى سنوات طويلة.

17– تطوير نظام الموازنة وأساليب إدارة الإنفاق، بما يعزّز المحاسبة على أساس ربط الإنفاق بالنتائج المحققة في عملية الإنفاق، ويؤسّس لنظام جديد لإدارة الإنفاق العام باعتماد موازنات الأداء والبرامج.

18- التوصّل إلى حلّ نهائيّ وشامل للمبالغ المرصودة لمعالجة مسألة صندوق المهجّرين ومجلس الجنوب، بحيث يتمّ التوصّل بشكل نهائي إلى إقفالٍ كاملٍ للصندوق والمجلس مع نهاية العام 2005.

19- متابعة الجهود لتنظيم دائرة التقاعد، لضبط الإنفاق في هذا السبيل، بعد أن أصبح هذا الإنفاق يمثّل ما يعادل حوالى 20% من مجموع الإنفاق العام، باستثناء خدمة الدين العام وحوالى 41% من مجموع بنود الإنفاق على الرواتب والأجور الملحوظة في الموازنة؛ وهي نسب مرتفعة بكافة المعايير العالمية المعتمدة.

إن هذا التوجّه يقتضي المسارعة إلى البدء بإصلاح نظام التقاعد، من خلال الالتزام بتطبيق المادة المقترحة من ضمن المواد الإصلاحية الواردة في مشروع الموازنة لجهة التحوّل إلى نظام التعاقد بدلاً من النظام الحالي في التوظيف، وبالتالي التحوّل تدريجيًا من نظام التقاعد وتعويض الصرف الحالي إلى نظام الشيخوخة الذي أقرّه مجلس الوزراء مؤخّرًا، مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة من قبل العاملين حاليًا في الإدارة.

إن اعتماد هذه الخطوة الهامة والأساسية في طبيعة عمل القطاع العام تحمل معها الكثير من الإيجابيات على صعيد تعزيز الإنتاجية والحيوية داخل إدارات ومؤسسات القطاع العام، فضلاً عن كونها تحدّ من المخاطر التي يحملها الاستمرار في النظام الحالي للتقاعد وتعويض الصرف، ولاسيّما في ضوء الأعباء الكبيرة التي سوف يشكّلها النظام الحالي بنتيجة المتغيّرات الديمغرافية التي سيشهدها لبنان خلال السنوات القليلة القادمة.

20- متابعة العمل على تفعيل السوق المالية وإقرار مشاريع القوانين الإصلاحية العالقة في مجلس النواب أو في مجلس الوزراء.

21- العودة إلى اعتماد نظام حساب الخزينة الموحَّد Single Treasury Account كما هو مقترح من ضمن المواد الإصلاحية الواردة في مشروع هذه الموازنة. إن العودة إلى اعتماد نظام حساب الخزينة الموحَّد يتلاءم مع ما تعتمده الغالبية الساحقة من وزارات المالية في العالم، ويتلاءم أيضًا مع النصائح التي تقدّمها المؤسسات الدولية في هذا الصدد. إن العودة إلى اعتماد ذلك النظام يساعد على تأمين السيولة الضرورية لتمويل حاجات الخزينة المالية، بما يجنّبها حصول تأخير في مدفوعات الخزينة ويتيح لها استعمال الموارد المالية المتوافرة وتفعيلها، بما يمكّن الخزينة من إدارة سيولتها بشكل أفعل (Avoiding Idle Cash Balances)، وكذلك إدارة حاجاتها المالية للاقتراض لكي تتناغم مع احتياجاتها ومع مجمل التدفقات المالية المرتقبة.

إن النجاح في هذا المضمار يسهم في تحقيق وفورات مالية، وفي تخفيض كلفة خدمة الدين العام، ويمكِّن الخزينة من استعمال السيولة المتوافرة في إعادة شراء أدوات مالية صادرة عن الخزينة اللبنانية لفترات قصيرة أو متوسطة المدى، بما ينعكس إيجابًا على الخزينة وعلى كلفة خدمة الدين العام.

22- إعادة النظر بشكل موضوعي وبعيد عن التسييس في سياسة دعم القطاعات الإنتاجية، بحيث تعود عملية الدعم لتصبح مرتبطة بأهداف اقتصادية واجتماعية ولفترات محدّدة، مع التمهيد للتخلّي عنها عقب ذلك، بما يجعل القطاعات الإنتاجية المدعومة قادرة على العمل دون دعم ويزيل الأعباء الكبيرة عن كاهل الخزينة وكاهل الاقتصاد.

ما من شك في أن تحقيق هذه الأهداف يستوجب تنقية الأجواء السياسية

وتوفير المناخات الملائمة لتعزيز الثقة بالدولة ومؤسساتها والالتزام بأحكام القانون والعودة إلى الاحترام الفعلي لا الكلامي للمؤسسات الدستورية وللقانون ولاستقلالية القضاء وبعيدًا عن التدخّلات السياسية.

كذلك فإن تحقيق هذه الأهداف يستوجب فتح باب الحوار والنقاش البنّاء حول القضايا الوطنية الكبرى، بما فيها القضايا الاقتصادية والمالية، بما يؤمّن الاستقرار الداخلي والتماسك الوطني الذي يُعتبر حجر الزاوية في معالجة المشاكل المالية والاقتصادية الأساسية.

لقد جاء في ورقة الإطار لمشروع موازنة العام 2003 وكذلك في الورقة التقديمية التي وضعتها آنذاك وزارة المالية لمشروع موازنة العام 2004 أنّ التأخّر في القيام بالإصلاح لا يعني انتفاء الحاجة إليه، كما أنّه كلما تأخَّر الإصلاح ازدادت كلفته، وازداد السير فيه عُسْرًا. ولذا، فقد كان المطلبُ المُتاح في الورقة التقديمية لموازنة العام (2004) كما وضعتها وزارة المالية آنذاك ووسط الظروف السياسية الداخلية القاهرة، بأن تكون المعالجات التسكينية للمشكلات البنيوية والطارئة متجانسة ومتلائمة بما يصون المناعة ويعزّز القدرة على الصمود في المواقع وفي الاتّجاه السليم، وعدم التردّي والسير في الاتّجاه المعاكس، للحفاظ على الحدّ الأدنى مما أفضى إليه مؤتمر باريس–2 والمنجزات الاقتصادية والمالية الأخرى التي تحقّقت حتى الآن.

لقد كان شعارُ مشروع موازنة العام 2005: "موازنة الإصلاح الجذري"، ولا شيءَ غيره. فهو الطريق الموصل في حالة اعتماده بجدّ والتزام وانضباط إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق النمو المستدام، والخروج من الدورة الجهنّمية للعجز والدَين العام، والمحافظة على العطاءات الاجتماعية وفتح الأفُق للمستقبل الواعد".

إن المواد الإصلاحية الواردة في مشروع قانون الموازنة لعام 2005 تُعتبر

وثيقةً إصلاحيةً، بما تشكّل مرجعًا لكل من أراد البحث أو الخوض في عملية الإصلاح الإداري والاقتصادي والمالي في لبنان. إنها في الواقع وكما رأتها وزارة المالية آنذاك شرعة للإصلاح الإداري، بما تتضمّنه من مبادىء تحدّد الأسس والقواعد التي تؤدّي إلى إصلاح إداري واقتصادي ومالي جذري وأساسي يتناول مؤسّسات الدولة وإداراتها وأسلاكها المختلفة ومؤسّساتها ومرافقها العامة، بما في ذلك تعديلات أساسية في بعض الأنظمة والقوانين.

هذه المواد الإصلاحية بمعظمها جرى طرحها وإعداد مشاريع قوانين لها في مناسبات عدّة على مدى السنوات الماضية، وهي تمثل خلاصة وعصارة تجربتي في وزارة المالية خلال عشر من السنوات؛ وهي الوزارة التي تطلّ تحديدًا على كل إدارات وأجهزة ومؤسسات الدولة وترصد أعمالها ونشاطاتها وتتابع أوجه الصرف والإنفاق فيها.

لقد بيَّنا في هذه الورقة التقديمية أهمية العمل على تنقية الأجواء السياسية وتعزيز التوافق الوطني، وتوفير المناخات الملائمة للاستثمار، ومن ضمن ذلك تعزيز الثقة بالدولة ومؤسّساتها، والالتزام بأحكام القانون، والإقدام على معالجة القضايا الوطنية العالقة بروحيةٍ حواريةٍ منفتحة تُنتج إجماعًا وطنيًا واستقرارًا داخليًا. هذه المبادئ تشكّل حجرَ الزاوية في معالجة المشكلات المالية والاقتصادية الأساسية للبنان.

الوقتُ وقتُ القرارات الكبرى والجريئة في الوقت ذاته، في مرحلة التحوّل والمخاطر التي نمرُّ بها وتمرُّ بها المنطقة. ولا يمكنُ القولُ أنَّ الظروفَ غير ملائمة، والأجواء غير منفتحة وسط ما يحدُثُ، وما يُرادُ لنا أن نكونَه أو نصيرَ إليه. إن الظروفَ الصعبةَ ليست عذرًا للتقاعس أو التردّد أو التنازع، بل هي التحدّي الذي يكونُ علينا أن نُواجِهَهُ بالإقدام على ترتيب أمورِنا الاقتصادية والمالية والإدارية، من أجل الصمود

والاستقرار من جهة، ومن أجل تحقيق النمو، والتحرّر التدريجي من أعباء العجز والدَين. فالأعباءُ الهائلةُ الواقعةُ على كاهل المالية العامة، تتسبّبُ بضعفٍ شديدٍ، والضعفاء لا يستطيعون التصدّي للمشكلات، كما لا يستطيعون صَونَ المكتسبات والمرتكزات الأساسية التي تقومُ عليها حياةُ المواطنين، وحرياتُ الوطن واستقراره.

هناك تقاعس، وفساد، وعدوان على المال العامّ، وعلى المستقبل الوطني. ولا بدّ من اتّخاذ موقف من جهة، وتوليد إرادة سياسية واعية من جهةٍ ثانية. لا تستطيع الدولةُ الاستسلام لهدر المال العامّ والعبث به. وعدمُ اتخاذ القرارات الصحيحة أفظعُ من الهدر والعبث. وأن تتحوّل الإدارةُ السياسية إلى عبءٍ على المواطن بدلاً من قيادته مصيبةٌ ثالثة ما عاد بالوُسع تحُّملُها أو التسويفُ بشأنها.

لقد استطعنا الخروجَ من الحرب. واستطعنا القيامَ بالإعمار، وتقدّمنا أشواطًا على طريق التحرير والاستقرار. نملك الإمكانيات والقُدُرات والكفايات، وما تزال الفُرَصُ مُتاحة، وللبنان واللبنانيين رصيدٌ كبيرٌ لدى إخوانهم العرب وأصدقائهم، ولدى العالَم. بيد أنّ ما افتقرنا إليه حتى الآن هو التوافُقُ الداخلي، والإرادة السياسية لمواجهة المشكلات، والتقدّم على طريق النموّ، والتحرير والإصلاح الاقتصادي. وهذه الأمور – فضلاً عن تفويت الفُرَص لبناء المستقبل – حَرِيّةٌ بأن تؤثّر سلبًا على المنجزات، وأن توقظَ أشباحَ الماضي، وأن تُسيءَ لفكرة الدولة والنظام لدى المواطنين، وأن تحوّلَنا إلى رهائن للأحابيل التي نصبْناها لأنفسِنا.

لقد أردْنا أن يكون مشروع قانون الموازنة هذا قراءةً للسنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. هنا نجد التجارب والدروس مجتمعةً، وما عاد أحدٌ منَّا يجهلُ الواقع المأساوي، الذي يتوقّفُ علينا أن ندعه ينضبط أو ينفلت

على طريق الإنهيار. لقد سمَّى مشروع القانون في مجال العرض، وفي مجال اقتراحات الإصلاح الأشياء بأسمائها، فما عادت المجاملةُ ممكنةً أو لائقةً. وها نحن جميعًا أمام مسؤولياتنا، ونجاحُنا يساوي نجاحَ الوطن. أمّا فَشَلُنا فيعني أنّ على المواطنين أن يتصرّفوا بمقتضى حقّهم في الحياة الحرة والكريمة والمزدهرة اليومَ وغدًا.

التصدّي للمشكلات الكبرى وعدمُ تأجيلها أو الدوران حولها، واجبٌ وطني. والمشكلةُ الاقتصاديةُ هي إحدى أكبر مشاكلنا وحلُّها بأيدينا حتى الآن، ولن يحلَّها لنا أحدٌ إنْ لم نبادرْ إلى ذلك، ولا شيءَ أبعثَ على الإحباط واليأس لدى المواطنين من المُراوحة والانتظار، والعجز عن تحمُّل المسؤولية واتّخاذ القرار.

ملحق رقم –5–
المواد القانونية الإصلاحية في مشروع موازنة العام 2005

المواد القانونية الإصلاحية في مشروع موازنة العام 2005:

الفصل الثالث: المواد الإصلاحية

القسم الأول
أحكام مؤقتة تتعلق بمعالجة المخالفات الحاصلة على الأملاك العمومية البحرية

المادة الثانية والعشرون: معالجة مؤقتة لمخالفات حاصلة على الأملاك العمومية البحرية

تُطبَّق على الإشغالات القائمة على الأملاك العمومية البحرية، والمخالفة للقانون، والحاصلة قبل سنة 1993، الأسس المنصوص عليها بموجب المرسوم رقم 92/2522. وفي حال الدفع تكفّ حكمًا جميع التعقبات القضائية بحق الشاغل، ولا يُعطى الشاغل من جراء هذا الدفع أي حق مكتسب من أي نوع كان حتى صدور قانون لتسوية المخالفات الحاصلة على الأملاك العمومية البحرية والاستحصال على مرسوم الترخيص بالإشغال.

وفي حال عدم جواز التسوية، بموجب القانون المشار إليه أعلاه، تُطبّق على المبالغ المدفوعة أعلاه الأحكام التي يتضمّنها القانون المذكور.

لا يُعمل بهذا النصّ إلاّ بعد صدور تعديل للمرسوم رقم 92/2522 لجهة زيادة النسب وإعادة تخمين سعر المتر المربّع من الأرض وفقًا للأسعار الرائجة؛ وذلك بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزيري المالية والأشغال العامة والنقل.

القسم الثاني
أحكام تتعلق بتعديل بعض القوانين الضريبية

البند الأول
تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل

المادة الثالثة والعشرون: تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1059/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل)

أولاً: يُضاف إلى نصّ المادة 5 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12، وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) البند الآتي:

"9- المؤسّسات الصناعية أو التجارية القائمة أو التي تقوم في المناطق الحرّة في مختلف الأراضي اللبنانية والمنشأة أو التي تُنشأ حسب الأصول المفروضة لإنشاء هذه المناطق شرط التقيد بالآتي:

أ- أن يُعتمد في تعريف المنطقة الحرّة ونطاقها التعريف والنطاق المحدَّدَيْن بموجب قانون الجمارك.

ب- أن تُنشأ المؤسّسة في المنطقة الحرّة وأن لا تكون لها فروع خارج هذه المنطقة، وأن لا تكون فرعًا لمؤسّسة قائمة خارج المنطقة الحرّة.

ج- أن لا تقلّ قيمة الأصول الثابتة الموظَّفة في المؤسّسة الصناعية أو

رأسمالها عن مليار وخمسمائة مليون ليرة لبنانية، وأن لا يقلّ رأس مال المؤسّسة التجارية عن مليار ليرة لبنانية.

د- أن تستخدم المؤسّسة الصناعية ما لا يقلّ عن 25 مستخدمًا وعاملاً، وأن تستخدم المؤسّسة التجارية ما لا يقلّ عن 15 مستخدمًا وعاملاً، شرط أن لا تقلّ نسبة اللبنانيّين من مجمل المستخدمين والعمال في هذه المؤسّسات عن 75% منهم.

هـ- أن يقتصر الإعفاء على ضريبة الباب الأول، أي الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.

تُحدَّد دقائق تطبيق أحكام هذه المادة عند الاقتضاء بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، ويتضمّن بصورة خاصة إيجاد الوسائل والإجراءات الضرورية للتأكّد من توفر الشروط المتعلّقة بالإعفاء ومراقبة استمرار توفرها".

ثانيًا: تُعدَّل الفقرة 6 من المادة 31 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) المعدَّلة بموجب المادة 34 من القانون رقم 107 تاريخ 1999/7/23 (موازنة 1999) بالنصّ التالي:

في حال وفاة الوالد أو إصابته بعلّة مُقعدة مثبتة كما هو مبيّن أعلاه، أو لا يقوم بأي عمل مأجور، فتُعطى الوالدة التنزيل الإضافي عن الأولاد، كما يستفيد الأهل بالتبنّي أو الأوصياء من التنزيل العائلي المُعطى عن الأولاد.

ثالثًا: يُضاف إلى نصّ المادة 31 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل)، النصّ التالي:

"في حال طلاق الزوجين، أو الهجر أو التفريق بينهما، وكان للوالدة أولاد

على عاتقها، تُعطى الوالدة التنزيل الإضافي على الأولاد وفقًا لأحكام هذه المادة".

رابعًا: تضاف إلى البند ثالثًا من المادة 45 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) الفقرة التالي نصّها:

"يخضع لضريبة مخفضة بمعدل 1,5% ربح التحسين الناتج عن التفرغ عن الأصول الثابتة المعنوية والمادية والمالية العائدة لمؤسّسات فردية أو شركات أشخاص أو شركات توصية بالأسهم عندما يتحقق في إطار تحويل تلك المؤسّسات أو الشركات إلى شركات مساهمة لبنانية، على أن يتم هذا التحويل وفقًا للأصول المحددة في قانون التجارة لتخمين المقدمات العينية في شركات الأموال في حال تم تحويل أي أصل من الأصول المذكورة بقيمة تفوق القيمة الدفترية الصافية، شرط أن تحتفظ الشركة المساهمة بالمقدّمات العينية المعاد تخمينها لمدة سنتين من تاريخ التحويل تحت طائلة التكليف بالضرائب التي كانت متوجبة قانونًا بتاريخ التحويل مع غرامة 3% شهريًا اعتبارًا من تاريخ التحويل، على أن يحسب كسر الشهر شهرًا كاملاً.

أما الشركات المحدودة المسؤولية فتخضع عند تحويلها إلى شركات مساهمة لبنانية للأحكام ذاتها في حال تمت إعادة تقييم أصولها الثابتة كمقدّمات عينيّة. وأمّا في حال تم التحويل إلى شركة مساهمة لبنانية مع الاحتفاظ بالقيمة الاسميّة الدفترية للحصص فلا تخضع لأيّة ضريبة.

من أجل تحديد ربح التحسين النهائي، تطبق أحكام الفقرة الثانية من البند أولاً من هذه المادة."

خامسًا:

1– يُلغى نصّ البند رقم 4 من المادة 47 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).

2– يُلغى نصّ البند رقم 9 من المادة 47 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"9– تعويض الصرف من الخدمة المدفوع وفقًا للقوانين النافذة في لبنان، باستثناء ما يُدفع إضافة إلى المعاش التقاعدي أو ما يُدفع عن مدة الخدمة الفعلية التي تزيد على المدة اللازمة لاستحقاق معاش تقاعدي كامل في حال عدم تقاضي معاش تقاعدي".

سادسًا: تُعدَّل المادة 51 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 12/6/1959 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) بحيث تصبح كما يلي:

"على جميع أصحاب العمل، مهما كانت طريقة تكليفهم بالضريبة، وكذلك المؤسّسات المستثناة من الضريبة على الأرباح التي يتجاوز عدد المستخدمين لديها الخمسة، باستثناء السفارات والقنصليات الأجنبية، أن يمسكوا سجلاً يبيّنون فيه أسماء جميع العاملين لديهم سواء كانوا خاضعين للضريبة أو غير خاضعين لها، ومقدار رواتبهم وأجورهم، ونوع عملهم، وتاريخ مباشرتهم العمل، وعند الاقتضاء تاريخ انقطاعهم عنه أو صرفهم منه.

يطبَّق هذا الموجب أيضًا على جميع الأشخاص الذين يدفعون معاشات تقاعد أو تخصيصات لمدى الحياة.

تُحدَّد دقائق تطبيق هذه المادة بقرار يصدر عن وزير المالية بعد استشارة مجلس شورى الدولة".

سابعًا: تُضاف إلى نصّ المادة 59 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) الفقرة التالية:

"أما تعويض الصرف من الخدمة الخاضع للضريبة وفقًا لأحكام البند (9) من المدة 47 من هذا القانون فيكلَّف بمعدل 5% ودون أي تنزيل.

يُعمل بهذا النصّ اعتبارًا من أول الشهر الذي يلي تاريخ نفاذ هذا التعديل".

ثامنًا: يُعدَّل نصّ المادة 64 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) بحيث يصبح كما يلي:

"تُطبَّق على جميع المصالح والمؤسّسات العامة واتحاد البلديات وكذلك البلديات التي يتجاوز عدد المستخدمين لديها الخمسة أحكام هذا الباب المتعلّقة بتسجيل المستخدمين أو الأجراء ومسك سجل المستخدمين والأجراء والتصريح عن وإيراداتهم، واقتطاع الضريبة منها، وتأديتها إلى الخزينة".

تاسعًا: أضيف إلى آخر نصّ المادة 87 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل) الفقرة التالي نصّها:

"تُستثنى من أحكام هذه المادة وخلافًا لأيّ نصّ آخر، معاملات ترقين الرهن أو التأمين العائدة للسيارات وللقروض السكنية، في حال كانت

الفوائد الناتجة عنها خاضعة للضريبة على الأرباح (الباب الأول) وتبقى هذه الضريبة متوجّبة التأدية عند تقديم التصريح السنوي عن الأرباح المذكورة.

تُحدّد دقائق تطبيق هذه الفقرة بقرارات تصدر عن وزير المالية.

البند الثاني
تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة

المادة الرابعة والعشرون: تعديل بعض أحكام القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 (الضريبة على القيمة المضافة) وتعديلاته

أولاً: يُلغى نصّ البندين (و، ز) من المادة 17 من القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) ويستعاض عنه بالنصّ التالي:

و- البذور، الأسمدة، العلف، المبيدات الزراعية، المطهّرات الزراعية، الأتربة الزراعية، طحلب الوقود، المعاجين الخاصة المعدة لتطعيم الأشجار.

ز- المعدّات المخصّصة للاستعمال الزراعي، الآلات والتجهيزات الزراعية."

يسري تعديل هذه المادة من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثانيًا: يُضاف إلى المادة 18 من القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) البند التالي:

"5- استيراد الأموال أو الخدمات الحاصلة لصالح الإدارات والمؤسّسات العامة والبلديات تنفيذًا لعقود مموَّلة من جهات خارجية على شكل قروض أو هبات؛ وذلك بنسبة الجزء المموَّل من هذه المصادر فقط،

شرط أن يكون التمويل بموجب اتفاقيات معقودة بين الدولة اللبنانية والجهات الأجنبية تنصّ على إعفاء تنفيذ العقد أو الهبة أو على إعفاء الجهة الخارجية من أي ضريبة أو رسم في لبنان".

ثالثًا: يُلغى نصّ الفقرة الثانية من المادة 40 من القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"2– على كل شخص مقيم في لبنان يستعمل فيه خدمة اكتسبها من جهة مقيمة خارج الأراضي اللبنانيّة، أن يصرّح عن الضريبة المتوجّبة عن هذه الخدمة مهما بلغت قيمتها ويؤدّيها إلى الإدارة الضريبية؛ وذلك ضمن تصريحه الدوري العائد للفترة الضريبية التي اكتسب خلالها هذه الخدمة في حال كان خاضعًا للضريبة، أو ضمن مهلة 20 يومًا من نهاية الفترة الضريبية التي اكتسب خلالها هذه الخدمة في حال لم يكن خاضعًا للضريبة.

3– تحدَّد أصول تطبيق هذه المادة بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية".

رابعًا: يُضاف إلى المادة 48 من القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) البند 11 التالي نصّه:

"تفرض على كل شخص يخالف أحكام الفقرة الثانية من المادة 40 من هذا القانون، غرامة توازي 5% من قيمة الضريبة المتوجّبة على عملية اكتساب الخدمة من الخارج؛ وذلك عن كل فترة ضريبية تم التأخير فيها، على أن لا تتجاوز الغرامة قيمة الضريبة المتوجّبة على العملية المعنية".

خامسًا: تُلغى من البند الأول من المادة 55 من القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) الفقرات المتعلّقة بإلغاء الرسوم المفروضة على ورق اللعب والمشروبات غير الروحية والإسمنت والجبس والكلس، ويُستعاض عنها بإلغاء الرسوم التالية:

"- رسوم الاستهلاك الداخلي المتوجّبة على السلع التالية وذلك عند الاستيراد أو عند تسليمها في الداخل:

أ- الألبان، موضوع البنود التعريفية 04,01 و04,02 و04,03.

ب- العصير، موضوع البند التعريفي 20,09.

ت- المياه والمشروبات غير الروحية، موضوع البندين التعريفيِّين 22,01 و22,02.

ث- الجبس والجص والكلس والإسمنت، موضوع البنود التعريفية 25,20 و25,22 و25,23.

ج- ورق اللعب، موضوع البلد التعريفي 95,04.

تحدَّد دقائق تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم يُتّخذ بناء على اقتراح وزير المالية".

سادسًا: يُضاف إلى القانون رقم 379 تاريخ 2001/12/14 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) المادة 57 مكرّر التالي نصّها:

"تُفرض الضريبة على عمليات تسليم الأموال وعلى عمليات تقديم الخدمات الخاضعة للضريبة والتي يقوم بها شخص خاضع للضريبة التي تنفّذ بعد تاريخ خضوعه، حتى ولو كان جرى تنظيم فاتورة بها أو تسديد ثمنها جزئيًا أو كليًا قبل هذا التاريخ.

أما بالنسبة للعقود التي نُفّذت بصورة جزئية قبل تاريخ الخضوع، تُفرض الضريبة على الجزء الذي لا يزال قيد التنفيذ بتاريخ الخضوع".

سابعًا: يُضاف إلى نصّ المادة 59 من القانون رقم 379 تاريخ 14/12/2001 وتعديلاته (الضريبة على القيمة المضافة) في الفقرة الأولى المتعلّقة بحقّ طلب استرداد الضريبة التي أصابت الأصول الثابتة والفقرة الثانية المتعلّقة بحقّ طلب استرداد كامل الضريبة التي أصابت المصاريف الجارية البنود التالية:

- صناعة الأسمدة، العلف، المبيدات الزراعية.
- صناعة المعدّات المخصصة للاستعمال الزراعي، الآلات والتجهيزات الزراعية".

القسم الثالث

تعديل بعض أحكام قانون المحاسبة العموميّة

المادة الخامسة والعشرون: إيداع جميع الأموال العموميّة في حساب الخزينة المفتوح لدى مصرف لبنان

تُلغى المادة الثالثة من القانون رقم 87/49 تاريخ 21 تشرين الثاني 1987 (الإجازة للإدارات العامة ذات الموازنات الملحقة والمؤسّسات العامة والبلديات فتح حسابات جارية مستقلة بها في مصرف لبنان) ويُعاد العمل بأحكام المواد من 242 إلى 246 ضمنًا من قانون المحاسبة العموميّة.

القسم الرابع

أحكام تتعلّق بالسلطات العامة

المادة السادسة والعشرون: إلغاء تخصيص النواب بكميّات من البنزين ومن رسوم المخابرات الهاتفية

يُلغى القانون رقم 71/40 تاريخ 15 حزيران 1971، القاضي بتحديد كميات البنزين ورسوم المخابرات الهاتفية المترتّبة على النواب والتي تتحمّلها الدولة.

المادة السابعة والعشرون: إلغاء مخصّصات النواب السابقين

مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة حتى تاريخ سريان أحكام هذه المادة، يُلغى نص البند (4) من المادة الأولى من القانون رقم 74/25 تاريخ 25 أيلول 1974 وتعديلاته (إعطاء مخصّصات وتعويضات شهرية لرؤساء الجمهورية السابقين ولرؤساء المجلس النيابي السابقين ولرؤساء الحكومة والنواب السابقين).

المادة الثامنة والعشرون: إلغاء إعفاء سيارة النائب من الرسوم

يُلغى القانون رقم 79/20 تاريخ 26 كانون الأول 1979 وتعديلاته، القاضي بإعفاء سيارة النائب من الرسوم الجمركية والميكانيك

والتسجيل ورسم الاستهلاك الداخلي وجميع الرسوم والضرائب الأخرى.

المادة التاسعة والعشرون: إلغاء الجدول رقم 18 الملحق بالقانون رقم 717 تاريخ 1998/11/5 والاستعاضة عنه بجدول آخر

يُلغى الجدول رقم (18) الملحق بالقانون رقم 717 تاريخ 1998/11/5 وتعديلاته (تحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام...) ويُستعاض عنه بالجدول التالي:

جدول رقم 18
مخصّصات السلطات العامة وتعويضاتها

الماهية	رئيس الجمهورية	رئيس مجلس النواب	رئيس مجلس الوزراء النائب	رئيس مجلس الوزراء غير النائب	الوزير النائب	الوزير غير النائب	النائب
المخصصات	3,375000	2,625,000	2,625,000	2,625,000	2,250,000	2,250,000	2,250,000
تعويض التمثيل	3,375,000	2,550,00	2,550,000	2,550,000	1,125,000	1,125,000	1,125,000
تعويض السيارة		843,000	843,000	843,000	834,00	834,000	
تعويض سيارة وهاتف			1,350,000	1,350,000	1,125,000	1,125,000	1,125,000
تعويض سائق وأمين سر		1,350,000					1,125,000
تعويض تشريفات	2,625,000	1,500,000	1,500,000	1,500,000	1,125,000	1,125,000	750,000
المجموع	9,375,000	8,868,000	8,868,00	8,868,000	6,468,000	6,468,000	6,375,000

القسم الخامس

أحكام تتعلّق بشؤون الموظفين والوظيفة العامة

البند الأول
الدوام

المادة الثلاثون: تعديل دوام العمل في المدارس والجامعات والإدارات العامة والمؤسّسات العامة والبلديات واتحاداتها وفي المرافق ذات الصفة العموميّة

أولاً: يُلغى نصّ المادة الأولى من القانون رقم 82/22 تاريخ 3/8/1982 (أحكام خاصة بأفراد الهيئة التعليمية في ملاكات التعليم الرسمي في وزارة التربية والتعليم العالي)، ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"يُحدّد الدوام الأسبوعي لأفراد الهيئة التعليمية في دور المعلّمين والمعلّمات وفي المدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية الرسمية كما يلي:

أ- لأستاذ التعليم الثانوي وأستاذ التربية الرياضية بعشرين ساعة تدريس فعلي تُضاف إليها أربع ساعات تُخصَّص للنشاطات اللاصفيَّة.

ب- للمعلّم أو المدرّس في المرحلة المتوسطة من التعليم الأساسي بأربع وعشرين ساعة تدريس فعلي تُضاف إليها ثلاث ساعات تُخصَّص للنشاطات اللاصفيَّة.

ج- للمعلم أو المدرّس في المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي وفي مرحلة الروضة بسبع وعشرين ساعة تدريس فعلي تضاف إليها ساعة تُخصَّص للنشاطات اللاصفيَّة.

د- للمعلِّم أو مدرِّس التربية الرياضية في المرحلتين المتوسطة والابتدائية بأربع وعشرين ساعة تدريس فعلي تُضاف إليها ثلاث ساعات تخصَّص للنشاطات اللاصفيَّة.

هـ- للمعلِّم أو المدرِّس عند الاشتراك في التدريس في أكثر من مرحلة بست وعشرين ساعة تدريس فعلي تُضاف إليها ساعة تُخصّص للنشاطات اللاصفيَّة.

ثانيًا: يُلغى نصّ المادة 40 من القانون رقم 67/75 تاريخ 12/26/ 1967 وتعديلاته (إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية)، كما تُلغى النصوص التنظيمية الصادرة تطبيقًا له مهما كانت صيغتها أو المرجع الذي أصدرها.

ثالثًا: تُحدَّد ساعات التدريس الأسبوعية المطلوبة من الأساتذة والأساتذة المساعدين والمعيدين باثنتي عشرة ساعة تدريس فعلي إضافة إلى الساعات الأربع المنصوص عليها بموجب المادة الثامنة من القانون رقم 70/6 تاريخ 1970/2/23 وتعديلاته (تنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية).

رابعًا: يُحدَّد دوام العمل الأسبوعي للعاملين في الإدارات العامة والمؤسّسات العامة والبلديات واتحاداتها وفي المرافق ذات الصفة

العمومية على اختلاف تسمياتها حتى ولو كانت عقود عملهم تنصّ على خلاف ذلك: وذلك على الوجه التالي:

أ– أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس:

– فترة صباحية: من الساعة السابعة والنصف حتى الثالثة عشرة.

– فترة بعد الظهر: من الساعة الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة.

ب – يوم الجمعة:

– فترة متواصلة من الساعة السابعة والنصف حتى الحادية عشرة والنصف.

خامسًا: تُطبَّق على أفراد الهيئة التعليمية في التعليم المهني والتقني أحكام البند (أولاً) من هذه المادة المتعلّقة بتحديد الدوام الأسبوعي.

سادسًا:

1– يمكن للموظفة المتزوجة الإفادة من دوام نصفي لدواعٍ عائلية ولمدة أقصاها خمس سنوات خلال فترة خدمتها.

2– يُقصد بالدوام النصفي أن تعمل المستفيدة من هذا الدوام نصف عدد الساعات المحددة قانونًا، على أن يُدوّر كسر الساعة لصالح الإدارة.

3– تُحدّد المدة الدنيا للدوام النصفي باثني عشر شهرًا متتالية.

4– يستحقّ للمستفيدة من الدوام النصفي نصف الراتب ونصف متتماته. أمّا التعويضات العائلية والمنافع والخدمات وتعويض النقل المؤقت فتثابر على الإفادة منها كاملة.

5– خلافًا لأيّ نصٍّ آخر. تُحسب سنة الدوام النصفي نصف سنة بالنسبة للتدرّج وتعويض الصرف أو المعاش التقاعدي.

6- يُقدَّم طلب الاستفادة من الدوام النصفي خطيًا قبل شهر من تاريخ الإفادة منه، ويُقدَّم طلب تجديده خطيًا عند الاقتضاء قبل شهر من تاريخ انتهائه. أمّا المتزوجة من أفراد الهيئة التعليمية التي ترغب بالإفادة من الدوام النصفي، فعليها تقديم طلب الاستفادة خطيًا بين أول حزيران ونهاية تموز من السنة الدراسية المنوي الاستفادة من الدوام النصفي خلالها.

7- يُحظّر على المستفيدة من الدوام النصفي أن تتعاطى أي عمل مأجور أو أية مهنة من أي نوع كانت؛ وذلك تحت طائلة العودة عن هذا التدبير في أي وقت تثبت فيه مخالفتها لهذا الحظر، فضلاً عن ترتب المسؤولية المسلكية وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة.

البند الثاني

تعديل نظام التقاعد والصرف من الخدمة

المادة الواحدة والثلاثون: تعديل حسومات التقاعد

يُلغى نصّ البند 2 من المادة 6 من المرسوم الاشتراعي رقم 47 تاريخ 29 حزيران 1983 وتعديلاته (نظام التقاعد والصرف من الخدمة) ويستعاض عنه بالنصّ التالي:

- (7%) سبعة بالمائة من الراتب بعد اقتطاع الضريبة للموظفين المدنيين وللعسكريّين في أسلاكهم كافة.

المادة الثانية والثلاثون: إضافة فقرة إلى نصّ المادة 26 من المرسوم الاشتراعي رقم 47 تاريخ 1983/6/29 وتعديلاته (نظام التقاعد والصرف من الخدمة)

يُضاف إلى نصّ المادة 26 من المرسوم الاشتراعي رقم 47 تاريخ 1983/6/29 وتعديلاته (نظام التقاعد والصرف من الخدمة) الفقرة الجديدة التالي نصّها:

يُقطع المعاش عن الأولاد الذكور الأعلاّء المتأهلين إذا كانت زوجتهم تتعاطى عملاً مأجورًا أو مهنة حرة، أو إذا كان أبناؤهم الذكور قد أتمّوا الثامنة عشرة من عمرهم أو الخامسة والعشرين في حال كانوا

يتابعون دراستهم، إلاّ إذا كان هؤلاء في كلا الحالين أعلاّء عاجزين عن كسب العيش وكانت علّتهم مثبتة بتقرير من اللجنة الطبية الدائمة المنصوص عليها في المادة 22 من هذا المرسوم الاشتراعي".

المادة الثالثة والثلاثون: تعديل نصّ المادة 34 من نظام التقاعد والصرف من الخدمة

يُلغى نصّ المادة 34 من المرسوم الاشتراعي رقم 47 تاريخ 29 حزيران 1983 وتعديلاته (نظام التقاعد والصرف من الخدمة) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

في حال وفاة أحد أفراد العائلة ممّن يتقاضون معاشًا تقاعديًا، أو في حال قطع المعاش عن أحدهم لأيّ سبب كان، يُقطع هذا المعاش نهائيًا لصالح الخزينة اللبنانية".

البند الثالث

تعديل نظام الموظفين

المادة الرابعة والثلاثون: تعديل المادة 68 من المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (نظام الموظفين)

يُضاف إلى الفقرة الأولى من المادة الثامنة والستين من المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (نظام الموظفين) النصّ التالي:

"أما الموظف من أفراد الهيئة التعليمية في مختلف مراحل التعليم الرسمي غير الجامعي، فيحال حكمًا على التقاعد أو يصرف من الخدمة عند إكماله الستين من عمره".

(والباقي دون تعديل).

البند الرابع

تعديل القانون رقم 717 تاريخ 5 تشرين الثاني 1998

المادة الخامسة والثلاثون: تفسير عبارة الفنيّين في الجدولين رقم 8 و10 الملحقين بالقانون رقم 717 تاريخ 1998/11/5:

أولاً: يُقصد بالفنيّين والسلك الخاص في الطيران المدني في الجدولين رقم 8 ورقم 10 الملحقَيْن بالقانون رقم 717 تاريخ 1998/11/5 وتعديلاته (رفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور وتحويل سلاسل رواتب الملاك الإداري العام وإعطاء زيادة غلاء معيشة...) الموظفون الفنيّون في الطيران المدني والسلك الخاص في الطيران المدني، دون سواهم من الموظفين الفنيّين الذين يعملون في الإدارات العامة والمؤسّسات العامة والبلديات.

ثانيًا: يُطبّق هذا النصّ على جميع الموظفين الفنيّين في الإدارات العامة والمؤسّسات العامة والبلديات، الذين صُحّحت أوضاعهم إداريًا، أو الذين استحصلوا على قرارات قضائية بتطبيق أحد الجدولين رقم 8 ورقم 10 الملحقَيْن بالقانون رقم 98/717 أو ما يماثلهما في جداول رواتب المؤسّسات العامة والبلديات، على رواتبهم بدلاً من الجدولين رقم 7 ورقم 9 الملحقَيْن بالقانون ذاته أو ما يماثلهما في المؤسّسات العامة والبلديات، وتُعتبر المبالغ التي تقاضوها قبل العمل بهذا القانون حقًّا مكتسبًا لهم وغير قابلة للاسترداد.

البند الخامس[1]

اعتماد نظام لتقييم أداء الموظفين

المادة السادسة والثلاثون: نظام لتقييم الأداء

أولاً: يُعتمد نظام لتقييم أداء الموظفين سنويًا استنادًا إلى الأسس التالية:

1– أن يشمل التقييم جميع فئات الموظفين دون أي استثناء.

2– أن يستند التقييم إلى معايير مرتبطة بقدرات الموظف وصفاته التي تمكّنه من أداء وظيفته من جهة وبأدائه وسلوكه الوظيفيّين.

3– أن يتمّ التقييم من قبل الرؤساء التسلسليّين للموظف في مرحلة أولى ومن قبل لجنة لتقييم الأداء في مرحلة ثانية.

4– أن يجري تقييم موظفي الفئة الأولى من قبل هيئتي "مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي مجتمعتين في هيئة واحدة، ويُرفع هذا التقييم إلى الوزير المختصّ الذي يقوم بدوره بتقييم الموظف وإحالة التقييمَيْن إلى مجلس الوزراء لاتّخاذ القرار المناسب.

(1) بعض نصوص المواد الإصلاحية الواردة في مشروع موازنة العام 2005 والمتعلقة بالإصلاحات الوظيفية، والتي كان قد قدمها وزير المالية فؤاد السنيورة إلى الحكومة اللبنانية، وجرى الإعلان عنها في مرتمر صحافي عقد بتاريخ 2004/09/28.

5- أن يُتاح للموظف حق المراجعة والتظلّم بشأن تقارير تقييم الأداء السنوية لدى لجان التظلّم المختصّة التي تُعتبر قراراتها مُلزمة.

ثانيًا: تُعتمد تقارير تقييم الأداء السنوية أساسًا لتطبيق مبدأَيْ الثواب والعقاب لجهة:

1- منح المكافآت الإنتاجية

2- الترقية

3- منح الدرجات الاستثنائية

4- الترفيع

5- الإخضاع لبرنامج تدريبي أو تأهيلي

6- تأخير التدرّج

ثالثًا: تُنهى، بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء، خدمة كل موظف، مهما كانت فئته أو رتبته، أثبتت تقارير تقييم الأداء السنوية المعتمدة بموجب نظام تقييم الأداء الوظيفي، أن أداءه كان أقل من الوسط خلال سنتين متتاليتين أو لمرتين خلال ثلاث سنوات متتالية.

رابعًا: تخضع تدابير الصرف من الخدمة المتخذة وفقًا لأحكام هذه المادة لرقابة القضاء المختصّ من أجل التثبّت من مراعاة الأصول والإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة.

خامسًا: في مهلة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذه المادة يضع مجلس الخدمة المدنية بقرار من هيئته نظامًا لتقييم الأداء الوظيفي ومنح الدرجات الاستثنائية وفقًا للأسس والمبادئ المبيّنة أعلاه ويضمّنه الأصول والإجراءات التي يجب إتباعها من قبل الرؤساء التسلسليّين ولجان التقييم ولجان التظلّم، وكيفية تأليف هذه اللجان.

البند السادس

تحديد مدة حصانة هيئات الرقابة

المادة السابعة والثلاثون: تحديد مدة حصانة هيئات الرقابة

خلافًا لأيّ نصّ آخر، وباستثناء انتهاء الخدمة بسبب بلوغ السن القانونية، وباستثناء طلب النقل أو طلب إنهاء الخدمة، لا يجوز نقل أو إنهاء خدمة أي من رؤساء وأعضاء هيئات مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والهيئة العليا للتأديب، قبل انقضاء ثلاث سنوات على تعيينه في وظيفته أو مركزه، شرط تقيّده بالقوانين والأنظمة النافذة.

البند السابع
تعيين الموظفين عن طريق التعاقد

المادة الثامنة والثلاثون: تعيين الموظفين عن طريق التعاقد

أولاً: مع المحافظة على الحقوق المكتسبة حتى تاريخ العمل بهذه المادة، يُعيَّن الموظفون في الملاك الإداري العام عن طريق التعاقد، بموجب امتحان أو مباراة ينظّمها مجلس الخدمة المدنية وفق آلية تُحدَّد بقرار من هيئة المجلس. يُشترط أن تتوافر في المرشح الشروط العامة للتوظيف والمؤهّلات العلمية والعملية الإضافية للوظيفة المرشح لها، باستثناء شرط السن الذي يجب أن لا يقلّ عن عشرين سنة وأن لا يزيد على واحد وستين سنة بتاريخ مباشرته العمل.

ثانيًا: تُستثنى من التعيين بالتعاقد وظائف السلك الخارجي والسلك القضائي والأجهزة الأمنية وهيئات أجهزة الرقابة التي تبقى خاضعة للقوانين والأنظمة الخاصة بها.

ثالثًا: يخضع أداء الموظف المُعيَّن عن طريق التعاقد لتقييم دائم من قبل رؤسائه التسلسليّين وعلى مسؤوليتهم ولا يُجدَّد العقد الجاري معه إلاّ بناء على نتائج تقييم إنتاجيّته وانضباطيّته وأهليّته للاستمرار في عمله، على أن يوضع التقييم قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدة التعاقد وأن لا يقلّ تقييم الأداء عن درجة "جيد" كشرط لتجديد العقد.

رابعًا: تُنظَّم بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء قواعد وشروط وأصول إجراء العقود وتنفيذها، وحقوق المتعاقدين وواجباتهم وأوضاعهم التعاقدية وبدلات تفرغهم وتعويضاتهم، على أن لا تزيد مدة التعاقد على خمس سنوات قابلة للتجديد.

خامسًا: يبقى الموظفون الداخلون في الملاك الإداري العام بتاريخ نشر هذا القانون خاضعين لسائر الأحكام القانونية والتنظيمية التي ترعى أوضاعهم الوظيفية، كما يحق لهم الاشتراك في المباريات الخاصة بالتعاقد من أجل ترفيعهم من فئة إلى فئة أو من رتبة إلى رتبة، ويستمرون في حال نجاحهم في الخضوع لسائر الأحكام النافذة التي ترعاهم.

البند الثامن
أحكام استثنائية خاصة بالموظفين والمتعاقدين والأُجَراء

المادة التاسعة والثلاثون: أحكام استثنائية خاصة بالموظفين والمتعاقدين والأُجَراء

أولاً: يُجاز للحكومة، خلال مهلة سنة من تاريخ نفاذ هذه المادة، بمراسيم تُتَّخذ في مجلس الوزراء بعد تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه وبعد استطلاع رأي كل من مجلس شورى الدولة وهيئة مجلس الخدمة المدنية، تحديد صلاحيات الوزارات بما يتّفق مع المهام والأهداف المرسومة لها وإعادة النظر بتنظيم ملاكاتها بحيث يتضمّن تخفيضًا في تسميات الوظائف وعديدها وإلغاء للوحدات الإدارية الزائدة.

ثانيًا: في غضون ستة أشهر من تاريخ صدور النصّ القاضي بإعادة تنظيم أي من الوزارات المعنيّة، يُنقل وفقًا للأصول الموظفون الذين تُلغى وظائفهم إلى وظيفة شاغرة في سلكهم ضمن إدارتهم، أو في إدارة أخرى، تماثل وظيفتهم فئة ورتبة ويستوفون شروط التعيين فيها باستثناء شرطَيْ السنّ والمباراة. وإذا لم تكن في إدارتهم أو في الإدارات الأخرى وظيفة شاغرة، عرضت عليهم من قبل الوزير المختصّ وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية وظيفة أدنى مع الاحتفاظ براتبهم الأصلي. فإذا رفضوا هذه الوظيفة الأخيرة أحيلوا على التقاعد

أو صُرفوا من الخدمة، على أن يعطوا في تلك الحالة، إضافة إلى حقوقهم المتوجّبة قانونًا، مبلغًا إضافيًا يوازي راتب الشهر الأساسي الأخير عن كل سنة خدمة فعلية، وعلى أن لا يزيد عدد الأشهر على ثلاثين شهرًا وأن لا يقلّ المبلغ الإضافي عن 30 مليون ل.ل. ولا يزيد على 200 مليون ل.ل.

ثالثًا:

1– مع مراعاة أحكام البند (ثانيًا) من هذه المادة يُجاز للحكومة خلال مدة سنتين من تاريخ نفاذها، ملء المراكز الشاغرة في الملاك الإداري العام عن طريق التعاقد، من بين الأشخاص المذكورين أدناه، ممّن لم يجر إلحاقهم بتاريخ نفاذ هذا البند، لأيّ سبب كان، وفقًا للأصول المحدّدة في المادة (12) من المرسوم رقم 2001/5240 بأي من الإدارات العامة أو المؤسّسات العامة أو البلديات، على أن تتوافر فيهم شروط التعيين العامة والخاصة باستثناء شرط السن، وأن يجتازوا بنجاح مباراة محصورة بهم ينظّمها مجلس الخدمة المدنية لهذه الغاية وفقًا للأحكام القانونية النافذة:

أ– الموظفون المؤقتون الذين يعملون في الإدارات العامة التي انتهت المدة المحدّدة للملاكات أو للوظائف فيها، دون أن تُجدَّد.

ب– المتعاملون في وزارة الإعلام وفي الوزارات الأخرى.

ج– أجراء التصفية وفقًا لأحكام النظام العام للأجراء في الإدارات العامة وفي أنظمة الأُجَراء الخاصة بكل إدارة عامة.

د– الأُجَراء الذين يزيد عددهم على العدد الملحوظ لكل تسمية في أنظمة الأجراء الخاصة بكل إدارة عامة.

هـ- كل متعاقد على وظيفة ملحوظة في الملاك، باستثناء الوظائف التي أجازت القوانين والأنظمة ملأها بالتعاقد.

و- المتعاقدون الذين تمّ استخدامهم خلافًا لأحكام المرسوم رقم 10183 تاريخ 1997/5/2 وتعديلاته.

ز- سائر العاملين في الإدارات العامة وفي المراكز والهيئات والمكاتب الملحقة أو التابعة للإدارات العامة أو العاملة تحت إشرافها أو وصايتها، ممّن جرى استخدامهم خلافًا للأصول المعتمدة في هذا الشأن. وكذلك الذين يثبت عدم الحاجة إليهم بناء على تقرير تضعه إدارة الأبحاث والتوجيه، يُرفع إلى هيئة مجلس الخدمة المدنية، حتى لو كان تعيينهم أو استخدامهم قد جرى بموافقة مجلس الوزراء.

2- خلال فترة السنتين وإلى أن يتمّ التعاقد مع الأشخاص المذكورين أعلاه، يوضع هؤلاء الأشخاص بتصرّف مجلس الخدمة المدنية، بحيث يُصار إلى تأهيلهم وإعدادهم في معهد الإدارة العامة لتولّي وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم وخبرتهم.

رابعًا:

1- يُصرف حكمًا من الخدمة كل من الأشخاص المعنيّين بأحكام البند (ثالثًا) من هذه المادة في إحدى الحالتين التاليتين:

أ- إذا امتنع عن تقديم طلب للاشتراك أو لم يشترك في المباراة المحصورة المشار إليها في البند المذكور؛ وذلك اعتبارًا من اليوم الذي يلي تاريخ إجراء تلك المباراة.

ب- عدم النجاح في المباراة المحصورة؛ وذلك اعتبارًا من اليوم الذي يلي تاريخ صدور نتائج تلك المباراة.

2- يعطى الشخص المعني بأحكام هذا البند، إضافة إلى الحقوق المتوجّبة له قانونًا، بدلاً ماليًا يوازي راتبه أو تعويضه أو أجره الأخير عن سنة كاملة.

خامسًا:

1- يستمرّ الأشخاص المعنيّون بأحكام البند (ثالثًا) من هذه المادة والناجحون في المباراة المحصورة المشار إليها في البند المذكور بتقاضي رواتبهم أو أجورهم أو تعويضاتهم من إدارتهم الأصلية لمدة خمسة عشر شهرًا من تاريخ إعلان نتائج المباراة.

2- إذا لم يلحق أي من الأشخاص المعنيّين بأحكام هذا البند لأيّ سبب كان بأي من إدارات الدولة العامة خلال مهلة خمسة عشر شهرًا من تاريخ إعلان نتائج المباراة، يُصرف حكمًا من الخدمة وتصفَّى حقوقه في إدارته الأصلية وفقًا للأصول ويُعطى بالإضافة إلى ذلك بدلاً ماليًا يوازي راتبه أو أجره أو تعويضه الأخير عن سنة كاملة.

سادسًا:

1- يُجاز للبلديات واتحادات البلديات استخدام أي من الأشخاص المعنيّين بأحكام البندين (رابعًا) و(خامسًا) من هذه المادة وفقًا للأصول النافذة لديها.

2- تشجيعًا للبلديات واتحادات البلديات على استخدام الأشخاص المذكورين، تتحمّل الدولة من موازنتها عبء راتبهم أو أجرهم أو تعويضهم الأخير طوال السنة الأولى التي تلي بدء استخدامهم، شرط أن يتمّ استخدام الأشخاص المذكورين في البند (رابعًا) من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ صرفهم وأن يتمّ استخدام الأشخاص المذكورين في البند (خامسًا) من هذه المادة خلال 15 شهرًا من تاريخ إعلان نجاحهم في المباراة.

سابعًا:

يخضع المتعاقدون المعنيّون وفقًا لأحكام هذه المباراة إلزاميًا لقانون الضمان الاجتماعي الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 13955 تاريخ 1963/9/26 وتعديلاته، بفروعه كافة.

ثامنًا:

1- تُلغى جميع الاستخدامات بالفاتورة والاستخدامات في المشاريع المشتركة في الوزارات بأي صفة أو تسمية كانت لم يرد ذكرها أعلاه؛ وذلك في نهاية الشهر السادس الذي يلي الشهر الذي تصبح فيه أحكام هذه المادة نافذة، وأن أيّ استخدام بعد هذا التاريخ يُسأل عنه بأمواله الخاصة كل من المصفّي والآمر بالصرف ومعتمد القبض بحسب كل إدارة حتى ولو ورده تأكيد خطي بذلك.

2- خلال الفترة المذكورة في الفقرة السابقة، تضع الإدارات العامة المعنية بالمشاريع المشتركة أنظمة تصدر بمراسيم تُتَّخذ في مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية تحدَّد بموجبها شروط الاستخدام وحقوق وواجبات العاملين فيها.

تاسعًا:

1- يحقّ لكل موظف في الملاك الدائم للإدارات العامة ممّن تزيد المدة المتبقّية لبلوغه السن القانونية على أربع سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذه المادة، أن يتقدم من إدارته بطلب لإنهاء خدمته غير قابل للرجوع عنه بعد تقديمه؛ وذلك خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذه المادة، تبلَّغ نسخة عنه مجلس الخدمة المدنية، ويُعتبر طلبه مقبولاً حكمًا بتاريخ تسجيله في إدارته وله أن يطلب تصفية حقوقه اعتبارًا من هذا التاريخ.

2– تطبَّق أحكام هذه المادة على الموظفين المؤقتين المجدَّد لهم بتاريخ نفاذ أحكام هذه المادة وفقًا للأصول وعلى الأُجَراء الذي يشغلون وظائف ملحوظة في أنظمتهم.

3– يُعطى كل من العاملين المنتهية خدمته عملاً بأحكام الفقرتين السابقتين، إضافة إلى حقوقه المتوجّبة قانونًا، مبلغًا إضافيًا يوازي راتبه أو أجره الأساسي الشهري الأخير عن كل سنة خدمة فعلية، على أن لا يزيد عدد الأشهر على ثلاثين شهرًا، وعلى أن لا يقلّ المبلغ الإضافي عن 30 مليون ل.ل. ولا يزيد على 200 مليون ل.ل.

4– تُحدّد بمرسوم أسماء الأشخاص المنتهية خدمتهم بمقتضى أحكام هذا البند، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصّين وموافقة هيئة مجلس الخدمة المدنية.

عاشرًا:

1– يحقّ لكل من المتعاقدين في الإدارات العامة، الذين جرى التعاقد معهم وفقًا للأصول المرعية الإجراء لاسيّما منها المرسوم رقم 5240/2001، أن يتقدّم في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ أحكام هذه المادة بطلب فسخ تعاقده، ويُعتبر طلبه هذا مقبولاً حكمًا ولا يجوز الرجوع عنه في مطلع الأحوال، على أن تُبلِّغ الوحدة الإدارية المختصّة نسخة عنه إلى مجلس الخدمة المدنية.

2– يمكن للحكومة فسخ التعاقد مع أي من المتعاقدين في الإدارات العامة بقرار يصدر عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء والوزير المختصّ وتصفّى حقوقه وفقًا للأصول.

3– يُعطى كل من الأشخاص المعنيين بأحكام هذا البند، إضافة إلى الحقوق المتوجّبة له، بدلاً ماليًا يوازي تعويضه الشهري الأساسي

المحدَّد في عقده الأخير عن سنة كاملة، على أن يُبلَّغ مجلس الخدمة المدنية بواسطة الوحدة الإدارية المختصّة لائحة بأسماء هؤلاء الأشخاص.

حادي عشر:

1- خلال مهلة سنتين من تاريخ نفاذ أحكام هذه المادة، يمكن للحكومة، بمراسيم تُتّخذ في مجلس الوزراء، أن تنهي خدمة أي موظف دائم أو موظف مؤقت أو أجير في الملاك الإداري العام، على أن تصفّى حقوقه في معاش التقاعد أو تعويض الصرف وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة.

2- إضافة إلى الحقوق المتوجّبة قانونًا، يُعطى كل من الأشخاص المذكورين أعلاه المنتهية خدمته عملاً بأحكام هذا البند مبلغًا إضافيًا يوازي راتبه أو أجره الأساسي الشهري الأخير عن كل سنة خدمة فعلية، على أن لا يزيد عدد الأشهر على ثلاثين شهرًا، وعلى أن لا يقلّ المبلغ الإضافي عن 30 مليون ل.ل. ولا يزيد على 200 مليون ل.ل.

3- يحقّ للموظف الخاضع لشرعة التقاعد والمنتهية خدمته وفقًا لأحكام هذا البند، والذي تبلغ خدماته الفعلية خمس عشرة سنة على الأقل أن يُعطى معاشًا تقاعديًا على أساس عشرين سنة خدمة فعلية، شرط أن يدفع المحسومات التقاعدية عن الفترة المتبقّية لبلوغ خدماته عشرين سنة؛ وذلك على أساس راتبه الأساسي بتاريخ إنهاء خدمته على أن لا يُعطى المعاش التقاعدي إلاّ بعد انقضاء الفترة المتبقية لإتمامه مدة عشرين سنة.

ثاني عشر:

ينقطع حكمًا عن العمل الشخص المنتهية خدمته وفقًا لأحكام هذه المادة، ويتوجّب على الرئيس المباشر والرئيس الذي يعلوه اتّخاذ جميع التدابير اللازمة في هذا الشأن. وإذا استمرّ في العمل لا يترتّب له أي راتب أو أجر أو تعويض أو بدل أتعاب عن الخدمات التي يؤدّيها بعد انتهاء خدماته، ويتعرّض للملاحقة الجزائية مع الموظف المسؤول عن ذلك.

ثالث عشر:

لا يجوز التعاقد أو إعادة التعاقد أو استخدام أيّ من الأشخاص الذي تنهي الحكومة خدمته تطبيقًا لأحكام البند الحادي عشر من هذه المادة، في أية إدارة عامة أو مؤسّسة عامة، وبأيّ طريقة أو صفة كانت.

رابع عشر:

1– تنتهي حكمًا بعد مرور سنة كاملة على نفاذ أحكام هذه المادة خدمات أي من موظفي الفئة الأولى في الإدارات العامة والمؤسّسات العامة الموضوعين بالتصرّف، في حال لم تُسند إليه خلال السنة المذكورة رئاسة أو عضوية مجلس إدارة أو وظيفة مدير عام أو مدير مؤسّسة عامة، حتى ولو لم يصدر نصّ بذلك، على أن تُصفّى حقوقه وفقًا للقوانين والأنظمة النافذة.

2– يُعطى كل من الأشخاص المشمولين بأحكام هذا البند، إضافة إلى التعويضات المقرّرة له قانونًا، مبلغًا إضافيًا يوازي راتبه الأساسي الشهري الأخير عن كل سنة خدمة فعلية، على أن لا يزيد عدد الأشهر على ثلاثين شهرًا وعلى أن لا يقلّ المبلغ الإضافي عن 30 مليون ل.ل. ولا يزيد على 200 مليون ل.ل.

خامس عشر: لا يجوز لأيّ سبب كان إعفاء الموظف من الفئة الأولى من مهام وظيفته لأكثر من سنة كاملة. وفي حال لم تُسند إليه أي مهمة من المهام المذكورة في المادة الثالثة من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 72/3169 خلال تلك السنة أو في نهايتها، تُعتبر خدمته منتهية حكمًا حتى ولو لم يصدر نصّ بذلك وتصفّى حقوقه وفقًا للأنظمة النافذة.

سادس عشر: يُمدَّد العمل بالنصوص المتعلقة بإحداث الوظائف المؤقتة في الإدارات العامة، بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه تبيّن الحاجة الفعلية إلى الإبقاء على تلك الوظائف، ويجري التمديد في تلك الحالة لمرة واحدة ولمدة أخيرة أقصاها ثلاث سنوات.

سابع عشر: يُجاز فتح الاعتمادات اللازمة لتأمين النفقات التي تترتّب من جراء تطبيق أحكام هذه المادة وتغطية هذه الاعتمادات بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

ثامن عشر:

1- يُجاز للحكومة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذه المادة:

أ- تعديل المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12 (نظام الموظفين)؛ وذلك بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وموافقة مجلس الخدمة المدنية.

ب- تعديل المرسوم رقم 4517 تاريخ 1972/12/13 (النظام العام للمؤسّسات العامة) وتعديل النصوص التي ترعى المؤسّسات العامة الأخرى غير الخاضعة للمرسوم المذكور والنصوص العائدة للمجالس والصناديق العامة والجامعة اللبنانية ومصرف لبنان؛ وذلك بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

ج– إصدار أحكام استثنائية خاصة بإنهاء خدمة المستخدمين والمتعاقدين والأُجَراء العاملين في المؤسّسات العامة وفي المجالس والصناديق العامة وفي الجامعة اللبنانية ومصرف لبنان، ولا تقبل القرارات الصادرة تبعًا لتلك الأحكام أيَّ طريق من طرق المراجعة بما فيها الطعن لتجاوز حدّ السلطة.

2– تُلغى بعد مرور سنة كاملة على نفاذ أحكام هذه المادة النصوص التالية:

– المقطع الثاني من المادة الأولى والمقطع الثالث من المادة الثالثة من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم 14173 تاريخ 1963/10/29 وتعديلاته (إنشاء تعاونية موظفي الدولة)

– المادة (22) من القانون رقم 81/14 تاريخ 1981/7/15 (موازنة العام 1981).

– المادة (45) من القانون رقم 107 تاريخ 1999/7/23 (موازنة العام 1999).

على أن تطبَّق إلزاميًا على كل من أصحاب العلاقة المشمولين بأحكام النصوص الملغاة، أحكام قانون الضمان الاجتماعي بفروعه كافة.

تاسع عشر: تُحدَّد دقائق تطبيق أحكام هذه المادة، عند الاقتضاء، بمراسيم تُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

القسم السادس

أحكام خاصة بالأجهزة العسكرية والعسكريّين

المادة الأربعون: تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني)

أولاً: يُلغى نصّ البند (5) من المادة 7 من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني).

ثانيًا: تُصفّى أعمال المديرية العامة لأمن الدولة وتُنقل موجوداتها على اختلافها إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

أما العديد فيُفتح أولاً باب الاستقالة لمَن يرغب وتُصفَّى حقوقه وفقًا للقوانين المرعية ويُعاد الضباط والرتباء والأفراد المنتقلون من الجيش إلى ملاكهم الأساسي ويُنقل الباقون إلى ملاك قوى الأمن الداخلي.

يحتفظ المنقولون إلى الجيش وقوى الأمن الداخلي بحقهم في الرتبة والتدرج وتُضمّ خدماتهم في المديرية العامة لأمن الدولة إلى خدماتهم اللاحقة.

ثالثًا: يُلغى نصّ المادة 16 وكذلك نصّ الفقرة ب من البند 3 من المادة 27 من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني) ويُستعاض عنهما بالنصّ التالي:

المادة 16 الجديدة:

أ- تتألف وزارة الدفاع الوطني من المؤسّسات التالية:

- الجيش

- المديرية العامة للإدارة

- المفتشية العامة

- المجلس العسكري

ب- حُدّد مجموع العديد العام للمتطوعين في هذه المؤسّسات بخمسة وعشرين ألفًا من مختلف الرتب والاختصاصات وبثلاثة آلاف مدني.

ج- يتم تحديد الملاكات وجداول العديد والتجهيز بمراسيم تُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني وإنهاء قائد الجيش وموافقة المجلس العسكري.

د- يمكن الاستعانة بعشرة آلاف مجنّد كحدٍّ أقصى من مجنّدي خدمة العلم موضوع الفقرة 4 من المادة 117 من هذا القانون.

هـ- بصورة استثنائية يبقى العديد الحالي دون أي تسريح إلزامي بحيث يتناقص تدريجيًّا بسبب الإحالة على التقاعد لبلوغ السن القانونية وطلبات التسريح الاختيارية ويتمّ استئناف التطويع لسدّ النقص بعد تدنّي العديد عن الحدّ المقرّر في الفقرة (ب) أعلاه".

رابعًا: يُضاف إلى نصّ البند (1) من المادة /79/ من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني) الفقرة التالية:

"أما بالنسبة لمن تطوّع اعتبارًا من تاريخ 1998/1/1، فيُصفّى معاش التقاعد على أساس جزء من ستة وثلاثين من الراتب الشهري الأخير

بالنسبة للضباط، وعلى أساس جزء من أربعة وثلاثين من الراتب الشهري الأخير بالنسبة للرتباء والأفراد، على أن يُحسب هذا المعاش وفقًا لأحكام البند (2) التالي، مضروبًا بعدد سنوات الخدمة حتى السنة السادسة والثلاثين فقط بالنسبة للضباط، وحتى السنة الرابعة والثلاثين فقط بالنسبة للرتباء والأفراد، ويُعطى المتطوّع أو عائلة المتطوّع المتوفّى في الخدمة، بالإضافة إلى ذلك، تعويض صرف يعادل راتب ثلاثة أشهر عن كل سنة خدمة تلي السنة السادسة والثلاثين أو السنة الرابعة والثلاثين بحسب رتبة المتطوع".

خامسًا: يُلغى نصّ المادة /80/ من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

1- مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة حتى تاريخ العمل بهذا القانون، يدخل في حساب تصفية معاش التقاعد أو تعويض الصرف عدد سنوات الخدمة المؤداة فعليًا وإضافات التعطيل.

2- يُقصد بإضافات التعطيل، الإضافات التي تُمنح للمتطوعين الذين اكتسبوا الحق بمعاش تقاعدي، إذا ثبت لدى إحالتهم على التقاعد أنهم مصابون بتعطيل ناتج عن جراح أو أمراض منسوبة للخدمة أو متفاقمة بسببها، وتُحسب هذه الإضافات كما يلي:

- سنة واحدة، إذا كانت درجة التعطيل 10% (عشرة بالمئة) ودون 20% (العشرين بالمئة).
- سنتين إذا كانت درجة التعطيل 20% (عشرين بالمئة) ودون 40% (الأربعين بالمئة).
- ثلاث سنوات إذا كانت درجة التعطيل 40% (أربعين بالمئة) ودون 60% (الستين بالمئة).

- أربع سنوات إذا كانت درجة التعطيل 60% (ستين بالمئة) ودون 70% (السبعين بالمئة).
- خمس سنوات إذا كانت درجة التعطيل 70% (سبعين بالمئة) ودون 80% (الثمانين بالمئة).
- ست سنوات إذا كانت درجة التعطيل 80% (ثمانين بالمئة) ودون 90% (التسعين بالمئة).
- سبع سنوات إذا كانت درجة التعطيل 90% (تسعين بالمئة) وما فوق.

3– لا تدخل إضافات التعطيل إلاّ في حساب معاش التقاعد".

سادسًا: يُلغى نصّ المادة 105 من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"– تُحدَّد مدة خدمة العلم بستة أشهر، منها شهران للخدمة العسكرية.

– يمكن بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الدفاع الوطني، تقسيم فترة الأشهر الستة إلى خدمة عسكرية وخدمة إنمائية في المناطق النائية أو إلى خدمة عسكرية وخدمة مدنية لدى الإدارات العامة والمؤسّسات العامة.

– يكتسب كل مَن قام بواجب خدمة العلم صفة المجنّد الاحتياطي.

– يؤخذ المجنّدون بصفة ضباط أو رتباء أو أفراد وفقًا للشروط التي تحددها وزارة الدفاع الوطني– قيادة الجيش."

سابعًا: تُضاف إلى آخر المادة 117 من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 1983/9/16 وتعديلاته (الدفاع الوطني) الفقرة التالية:

"4- يمكن الاستعانة بمجنّدي خدمة العلم بالرتبة ذاتها في الجيش وقوى الأمن الداخلي بناء على طلبهم لمدة سنتين إضافيتين، شرط أن لا يكون قد مضى على انتهاء خدمة المجنّد الإلزامية أكثر من سنة، ويُعطى خلال هذه المدة الإضافية راتبًا شهريًا يوازي:

ثلاثمائة ألف ل.ل. للمجنّد

ثلاثمائة وستين ألف ل.ل. للرتيب المجنّد

أربعمائة وخمسين ألف ل.ل. للضابط المجنّد".

ثامنًا: يُلغى نصّ المادة 153 من المرسوم الاشتراعي رقم 102 تاريخ 16/9/1983 وتعديلاته (الدفاع الوطني) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"خلافًا لأي نص آخر:

"1 -إذا عُيّن المتطوع المُسرّح في وظيفة خاضعة للتقاعد، وكان قد تقاضى تعويض صرف، لا تضم خدماته السابقة إلى خدماته الجديدة إلا إذا أعاد هذا التعويض، دفعة واحدة، إلى الخزينة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استئنافه الخدمة.

2 -إذا عُيّن المتطوع المُسرّح في إدارة عامة أو مؤسّسة عامة تابعة للدولة أو البلديات، فلا يجوز له أن يتقاضى من جراء تعيينه الجديد سوى الفرق بين معاش التقاعد وراتب الوظيفة التي يُعيّن فيها.

وإذا كان المتطوّع المسرّح قد استفاد من تعويض الصرف بدلاً من معاش التقاعد، فلا يجوز له أن يتقاضى من جراء تعيينه الجديد سوى الفرق بين معاش التقاعد، محسوبًا على أساس الخدمات التي من أجلها قبض تعويض الصرف، وراتب الوظيفة التي يُعيّن فيها".

المادة الواحدة والأربعون: تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 تاريخ 6/9/1990 وتعديلاته (تنظيم قوى الأمن الداخلي)

أولاً: يُلغى نصّ المادة السابعة من القانون رقم 17 تاريخ 6/9/1990 وتعديلاته (تنظيم قوى الأمن الداخلي) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"**المادة السابعة:**

أ- حُدّد العديد العام للمتطوعين في قوى الأمن الداخلي بسبعة عشر ألفًا من مختلف الرُّتب والاختصاصات وبخمسمائة مدني.

ب- يمكن الاستعانة بمجندي خدمة العلم بالرتبة ذاتها بناء على طلبهم لمدة سنتين إضافيتين، شرط أن لا يكون قد مضى على انتهاء خدمة المجند الإلزامية أكثر من سنة وأن لا يزيد عديد المستعان بهم على أربعة آلاف مجنّد.

يُعطى المجنّد خلال هذه المدة الإضافية راتبًا شهريًا يوازي:

ثلاثمائة ألف ل.ل. للمجند

ثلاثمائة وستين ألف ل.ل. للرتيب المجند

أربعمائة وخمسين ألف ل.ل. للضابط المجند".

ج- بصورة استثنائية يبقى العديد الحالي دون أي تسريح إلزامي، بحيث يتناقص تدريجيًا بسبب الإحالة على التقاعد لبلوغ السن القانونية وطلبات التسريح الاختيارية، ويتم استئناف التطويع لسد النقص بعد تدني العديد عن الحدّ المقرر في الفقرة -أ- أعلاه".

ثانيًا: يُلغى نص البند 1 من المادة الثامنة من القانون رقم 17 تاريخ 6/9/1990 وتعديلاته (تنظيم قوى الأمن الداخلي) ويُستعاض عنه بالنص التالي:

"المادة الثامنة:

1- يُحدَّد بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الداخلية وإنهاء مدير عام قوى الأمن الداخلي وموافقة مجلس القيادة، التنظيم العضوي لقوى الأمن الداخلي بمختلف وحداتها وقطعاتها وإنشاء القطع وتحديد تسمياتها وجداول العديد والعتاد وصلاحيات وواجبات الرؤساء ومسؤولياتهم في كل ما لا يتعارض وأحكام هذا القانون".

القسم السابع

أحكام تتعلّق ببعض الإدارات العامة

المادة الثانية والأربعون: إلغاء وزارة المهجّرين

بتاريخ 2005/12/31 تُلغى وزارة شؤون المهجرين المحدَثة بموجب القانون رقم 190 تاريخ 4 كانون الثاني 1994 وتُصفَّى حقوق العاملين في الملاك المؤقت لجهازها التنفيذي وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.

المادة الثالثة والأربعون: إلغاء مجلس الجنوب

1- بتاريخ 2005/12/31 يُلغى مجلس الجنوب المنشأ بموجب المرسوم رقم 14649 تاريخ 12 حزيران 1970 وتُصفَّى حقوق العاملين لديه وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.

2- تُحدَّد أصول تصفية أعمال المجلس بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

المادة الرابعة والأربعون: إحداث جهاز رقابة داخلية بمستوى مديرية عامة في وزارة المالية

1- يُحدث في وزارة المالية جهاز رقابة داخلية بمستوى مديرية عامة

يرتبط مباشرة بالوزير ويتولّى الرقابة على أداء إدارات الوزارة كافة والتأكّد من فعالية عملها والخدمات التي تؤدّيها للمواطنين ومستوى هذه الخدمات، والسهر على الالتزام بالقوانين والأنظمة من قبل هذه الإدارات والعاملين فيها.

2- يتمّ تنظيم الجهاز وتحديد ملاكه وشروط التعيين في وظائفه وأصول ممارسته للمهام المنوطة به بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية.

المادة الخامسة والأربعون: إخضاع حسابات وأعمال وزارة المالية للتدقيق من قبل مكاتب المحاسبة والتدقيق

تخضع وزارة المالية بإداراتها كافة للأحكام المتعلّقة بإخضاع حسابات المؤسّسات العامة والمؤسّسات والمرافق ذات الصفة العمومية للتدقيق المستقل من قبل مكاتب المحاسبة والتدقيق المعتمدة والمنصوص عليها بموجب المادة الثالثة والسبعين من القانون رقم 326 تاريخ 2001/6/28 (الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2001).

المادة السادسة والأربعون: إحداث جهاز لإدارة الدين العام في وزارة المالية

1- يُحدث في وزارة المالية – مديرية المالية العامة – جهاز لإدارة الدين العام بمستوى مديرية.

2- يتولّى جهاز إدارة الدين العام، تحت إشراف وتوجيه وزير المالية بالتسلسل الإداري:

- إدارة عمليات التمويل للخزينة (front-office functions) بشتّى العملات.

- إدارة مخاطر التمويل بما خصّ المخاطر الناشئة عن تقلّب معدلات الفائدة وتمركز استحقاقات القروض وتقلّب أسعار العملات.
- إدارة ومسك حسابات القروض الداخلية (سندات الخزينة).
- إدارة ومسك حسابات القروض الخارجية المعقودة مع الدولة أو بكفالتها، بالتنسيق مع الإدارات والمؤسّسات العامة المقترضة.
- إدارة ومسك حسابات مساهمات الدولة في الصناديق والمنظمات الإقليمية والدولية.
- وضع الدراسات والاستراتيجيات المتعلّقة بعمليات الاستدانة وإدارة الدين.
- إعداد روزنامة التسديدات السنوية المستحقّة عن القروض الخارجية والداخلية (أقساط وفوائد) وتحضير المعاملات المالية اللازمة.
- إعداد البيانات الإحصائية، التفصيلية والإجمالية، عن القروض، والبيانات المالية التحليلية لها.
- إبداء الرأي في مشاريع اتفاقيات القروض الخارجية، وفي مساهمات الدولة في الصناديق والمنظمات الإقليمية والدولية، بناء على طلب الإدارات والمؤسّسات العامّة المعنية.
- إدارة ومسك حسابات الاقتراض الداخلي من مصرف لبنان، وفقًا لأحكام قانون النقد والتسليف.
- إدارة ومسك حسابات إقراض الخزينة للإدارات والمؤسّسات العامة (سلفات الخزينة).

3– من أجل تخفيض كلفة خدمة الدين العام يُجاز لجهاز إدارة الدين العام

التدخل في السوق المالية، بعد موافقة وزير المالية، بائعًا أو شاريًا لسندات الخزينة اللبنانية بالعملة اللبنانية أو بالعملات الأجنبية.

4- يمكن إشغال بعض وظائف الجهاز بالتعاقد.

5- يتمّ تنظيم الجهاز وتحديد ملاكه وشروط التعيين في وظائفه وأصول تدخّل الجهاز في السوق المالية بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المالية.

6- يُلغى كل نصّ مخالف لأحكام هذه المادة أو لا يأتلف مع مضمونها.

المادة السابعة والأربعون: إحداث مديرية مشتركة في وزارة المالية

1- تُحدث في وزارة المالية مديرية إدارية مشتركة ترتبط مباشرة بالوزير، وتُحدَّد مهامها وصلاحياتها وملاكها والشروط الخاصة لإشغال وظائفها بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، وذلك في مهلة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذه المادة.

2- بنتيجة إحداث المديرية الإدارية المشتركة، يُجاز للحكومة بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية، تعديل ملاك ومهام وصلاحيات كل من المديرية الإدارية في مديرية المالية العامة، والديوان في كل من مديرية الجمارك العامة والمديرية العامة للشؤون العقارية.

القسم الثامن

أحكام تتعلّق بالمؤسّسات العامة

المادة الثامنة والأربعون: إلغاء الصندوق المركزي للمهجّرين

1- بتاريخ 2005/12/31 يُلغى الصندوق المركزي للمهجرين المُنشأ بموجب القانون رقم 193 تاريخ 4 كانون الثاني 1993، وتُصفَّى حقوق العاملين لديه وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.

2- تُحدَّد أصول تصفية أعمال الصندوق بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية.

المادة التاسعة والأربعون: إلغاء نصّ المادة الأولى من القانون رقم 544 تاريخ 1996/7/24 وتعديلاته والاستعاضة عنه بنصّ آخر

يُلغى نصّ المادة الأولى من القانون رقم 544 تاريخ 1996/7/24 وتعديلاته (إنشاء مؤسّسات عامة لإدارة مستشفيات وزارة الصحة العامة) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"تُنشأ مؤسّسات عامة تتولّى إدارة مستشفيات وزارة الصحة العامة على النحو التالي:

– مؤسّسة عامة لإدارة كل مستشفى حكومي جامعي.

– مؤسّسة عامة في كل من مراكز المحافظات لإدارة المستشفيات الحكومية الواقعة ضمن نطاق كل محافظة.

تخضع هذه المؤسّسات العامة لأحكام المرسوم رقم 4517 تاريخ 13/ 1972/12 وتعديلاته (النظام العام للمؤسّسات العامة) في كل ما لا يتعارض وأحكام هذا القانون.

يتمتّع كل من هذه المؤسّسات العامة بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزارة الصحة العامة التي تمارس الوصاية الإدارية عليها.

لا تخضع هذه المؤسّسات العامة في أعمالها إلاّ لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة وفقًا لأحكام النظام العام للمؤسّسات العامة، ولرقابة التفتيش المركزي ولأحكام المادة 54 من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2004، ولأحكام هذا القانون والأنظمة التي يجري وضعها تنفيذًا لهذه الأحكام".

المادة الخمسون: الإجازة للحكومة تحويل المؤسّسات العامة ذات الطابع التجاري أو الصناعي إلى شركات مساهمة مملوكة من قبل الدولة

يُجاز للحكومة، خلال سنة من تاريخ نفاذ هذه المادة، تحويل المؤسّسات العامة ذات الطابع التجاري أو الصناعي إلى شركات مساهمة مملوكة كليًا من قبل الدولة وتخضع في جميع أعمالها لأحكام قانون التجارة.

المادة الواحدة والخمسون: إدراج أي مبلغ يحوَّل إلى المؤسّسات العامة في الموازنة العامة

إن أي مبلغ يحوّل إلى أي من المؤسّسات العامة، لاسيّما إلى مؤسّسة كهرباء لبنان يقتضي أن يُلحظ في الموازنة العامة وأن يُحدَّد له سقف معيّن وأن يبرمج بحيث يُلغى تدريجيًا في مهلة أقصاها آخر عام 2010.

القسم التاسع

تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي

المادة الثانية والخمسون: إضافة بند إلى الفقرة 2 من المادة 3 من قانون الضمان الاجتماعي

يُضاف إلى الفقرة 2 من المادة 3 من قانون الضمان الاجتماعي وتعديلاته، الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 13955 تاريخ 26 أيلول سنة 1963، البند "و"، التالي نصّه:

"و- إقرار بيان تقديري بنفقات الصندوق وإيراداته للسنة المقبلة ضمن المهل المحدَّدة لإقرار الموازنة الإدارية.

يخضع البندان "ج" و"و" من هذه الفقرة لمصادقة وزارة المالية أيضًا.

تُطبَّق بشأن مصادقة وزارة المالية أحكام الفقرات 4 و5 و6 من هذه المادة.

المادة الثالثة والخمسون: استبدال بعض الموجبات المتعلّقة بالضمان الاجتماعي للمستثمرين والعاملين في المناطق الحرّة

أولاً: يُضاف إلى نصّ 9– أولاً–1– أ، من قانون الضمان وتعديلاته، الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 13955 تاريخ 9/26/ 1963، والمعدَّل بموجب القانون رقم 75/16 تاريخ 1975/4/11، النصّ الآتي:

"يُستثنى من هذه الأحكام الأجراء المبيَّنون أعلاه الذين يعملون في المؤسّسات الصناعية والتجارية المنشأة في المناطق الحرة على الأراضي اللبنانية كافة، كما يُعفى أصحاب العمل الذين يستخدمون هؤلاء الأجراء في تلك المناطق من موجب التصريح والتسجيل ودفع الاشتراكات.

يتوجَّب على أصحاب العمل المعنيين، لكي يستفيدوا من الإعفاءات المبينة أعلاه، أن يؤمّنوا لأُجَرائهم تقديمات مماثلة أو تفوق تلك التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتسبين إلى مجمل فروعه.

تبقى حقوق وتعويضات الأُجراء عن الفترة التي تسبق انتقالهم للعمل في المؤسّسات المقامة في المناطق الحرّة محفوظة بالكامل ويمكنهم الاستفادة منها وفقًا للأصول.

في حال عودة العاملين في المؤسّسات المُقامة في المناطق الحرّة إلى العمل خارجها تعود فتسري عليهم أحكام قانون الضمان الاجتماعي.

تتولّى الأجهزة المختصّة في وزارة العمل التثبّت من تقيّد أصحاب

العمل بهذه الموجبات، وتتولّى محاكم العمل المختصّة النظر في الخلافات التي تنشأ بين الأجراء العاملين في المناطق الحرّة المعنيّين وأصحاب عملهم من جراء تطبيق أحكام هذه الفقرة".

ثانيًا: يُسهم أصحاب العمل المعنيّون بأحكام البند أولاً من هذه المادة بنسبة 2% (اثنان بالمائة) من مجموع الرواتب والأجور وملحقاتها التي يدفعونها سنويًا للعاملين لديهم.

تُخصَّص المساهمة المذكورة لفرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتُحوَّل بنهاية كل ثلاثة أشهر إلى صندوق الفرع المذكور.

ثالثًا: لا يستفيد من خدمات وزارة الصحة العامة العاملون في المؤسّسات المُقامة في المناطق الحرّة، المعنيّون بأحكام هذه المادة.

القسم العاشر

أحكام تتعلّق ببعض المرافق المستردة

المادة الرابعة والخمسون: أحكام تتعلق ببعض المرافق المستردّة

يجاز للحكومة في مهلة سنة من تاريخ نفاذ هذه المادة:

1- تلزيم مصافي النفط في كل من طرابلس والزهراني بطريقة الـ BOT (Build-Operate-Transfer) لمدة عشر سنوات على الأكثر.

2- تحويل مرفأ بيروت إلى شركة مساهمة لبنانية تملكها الدولة وتدار وفقًا لأحكام قانون التجارة، مع حق بيع أسهمها كليًا أو جزئيًا.

3- تحويل إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية "الريجي" إلى شركة مساهمة لبنانية تملكها الدولة وتدار وفقًا لأحكام قانون التجارة، مع حق بيع أسهمها كليًا أو جزئيًا.

القسم الحادي عشر

أحكام تتعلّق بالقطاع التعليمي الرسمي

المادة الخامسة والخمسون: تجميع المدارس الرسمية

خلافًا لأيّ نصٍّ آخر، تُلغى كل مدرسة رسمية يقلّ عدد تلامذتها عن مائة تلميذ وتُدمج بمدرسة مجاورة قائمة، كما يُلغى جميع الفروع العائدة لثانويات رسمية.

المادة السادسة والخمسون: تخفيض عدد دور المعلمين

خلافًا لأيّ نصّ آخر، تُلغى دور المعلمين الابتدائية والمتوسطة ويُكتفى بدار واحدة في كل محافظة لإعداد المعلمين والمدرسين لمراحل الروضة والتعليم الأساسي والمتوسط إعدادًا تربويًا لمدة سنة واحدة.

المادة السابعة والخمسون: تحديد الرسوم الجامعية السنوية في الجامعة اللبنانية

تُحدَّد الرسوم الجامعية السنويّة في الجامعة اللبنانية كما يلي:

1- في كليات الهندسة والعلوم والصحة وإدارة الأعمال والفنون الجميلة والزراعة: مليون ليرة لبنانية.

2– في الكليات الأخرى: خمسمائة ألف ليرة لبنانية.

تُخصَّص حصيلة هذه الرسوم لتمويل الأبحاث العلمية في الجامعة.

تودع حصيلة الرسوم الجامعية المحصّلة أمانة لدى الخزينة العامة وتُنفق وفقًا للأصول المعتمدة لدى الجامعة اللبنانية.

المادة الثامنة والخمسون: أحكام خاصة بالسنة الجامعية السابعة

يُلغى نصّ المادة /41/ من القانون رقم 67/75 تاريخ 1967/12/26 وتعديلاته (إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية) ويُستعاض عنه بالنصّ التالي:

"يحقّ للأستاذ والأستاذ المساعد والمُعيد أن يستفيد في نهاية كل سنة سادسة من تدريسه، من إجازة براتب كامل لمدة سنة جامعية واحدة يُحدَّد نظامها بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي وتوصية مجلس الجامعة، على أن تكون الغاية من هذه الإجازة الاستزادة من التخصَّص أو الانصراف إلى البحث العلمي.

تُستردّ الرواتب المدفوعة ومتمّماتها بما فيها التعويض العائلي كما تُستردّ جميع المنافع والتقديمات الممنوحة في حال لم تّستخدم إجازة السنة السابعة لتحقيق الغاية من إعطائها.

يجري إثبات تحقيق الإجازة للغاية من إعطائها بتقديم بحث مقبول أو بتقديم إفادة عن إنهاء دراسة متخصّصة لمدة لا تقلّ عن ثمانية أشهر في إحدى الجامعات التي يُصار إلى تحديد مواصفاتها بموجب المرسوم المشار إليه أعلاه".

القسم الثاني عشر

أحكام خاصة بالرواتب والتقديمات في الإدارات العامة والمؤسّسات العامة

المادة التاسعة والخمسون: إعادة النظر بالرواتب والمخصّصات والمنافع والعطاءات في مصرف لبنان، وفي المجالس والهيئات والمرافق العامة التابعة للدولة

خلافًا لأيّ نصّ آخر، عام أو خاص، تشريعي أو تنظيمي، يُجاز للحكومة في مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بنصّ هذه المادة، أن تعيد النظر بنصوص الرواتب والأجور والمخصّصات والمنافع والخدمات النافذة لدى مصرف لبنان وفي المجالس والهيئات واللجان والمرافق التابعة للدولة، مهما كانت تسمية هذه المرافق وشكلها وطريقة إنشائها، على أن لا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه كل مستفيد مبلغ خمسة عشر مليون ليرة لبنانية دون أية إضافة أخرى.

المادة الستون: اقتطاع نسبة 3% من رواتب بعض العاملين في القطاع العام لصالح التقديمات الاجتماعية

خلافًا لأيّ نصّ آخر، يُقتطع نسبة 3% (ثلاثة بالمائة) من الرواتب

الأساسية غير الصافية للموظفين الدائمين في مختلف الأسلاك المدنية والعسكرية غير المنتسبين إلى تعاونية موظفي الدولة ومن رواتب المتعاملين، تُخصَّص لزيادة اعتمادات التقديمات لهؤلاء الموظفين والمتعاملين؛ وذلك على غرار ما هو مطبَّق في تعاونية موظفي الدولة.

تحدَّد آلية تطبيق هذه المادة بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والوزراء المعنيّين.

المادة الواحدة والستون: تطبيق نظام موحَّد للاستشفاء ومنح التعليم للعاملين في القطاع العام

يُجاز للحكومة خلال مهلة سنة من تاريخ نفاذ هذه المادة، وضع نظام موحَّد للاستشفاء ومنح التعليم لجميع العاملين في القطاع العام، يُطبَّق في تعاونية موظفي الدولة وصناديق تعاضد القضاة العدليين والشرعيّين وأساتذة الجامعة اللبنانية وسائر الأسلاك العسكرية والمؤسّسات العامة والبلديات واتحاداتها؛ وذلك بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

القسم الثالث عشر

أحكام تتعلّق بالتدابير الواجب اتّخاذها لتحقيق التوازن في الموازنة العامة

المادة الثانية والستون: تحقيق التوازن في الموازنة العامة

بغية تحقيق التوازن الكامل في موازنة العام 2010، يُحظّر على الحكومة الموافقة على أي مشروع قانون أو اقتراح قانون أو منح سلفة خزينة إلاّ بعد تأمين التغطية المالية اللازمة له عن طريق إيجاد موارد مالية جديدة، تتناسب في طبيعتها مع طبيعة النفقة.

المادة الثالثة والستون: وضع نظام خاص لإعطاء المساعدات والمساهمات

يُجاز للحكومة خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذه المادة وضع نظام خاص لإعطاء المساعدات والمساهمات والعطاءات في مختلف القطاعات (الاجتماعية، الصحية، التربوية، الثقافية، الاقتصادية، الرياضية، وسائر القطاعات الأخرى)، يشتمل على الآلية والأسس والمعايير والشروط المطلوب توفرها في طالب المساعدة أو المساهمة أو العطاء، وتحديد المنفعة المرتقبة من إعطاء المساهمة أو المساعدة.

يُستثنى من أحكام هذا النظام المساعدات والمساهمات التي تُعطى

للمؤسّسات العامة ومجلس الإنماء والإعمار كواردات إضافية لموازناتها، وكذلك للصندوق المركزي للمهجّرين ومجلس الجنوب حتى تصفية أعمالهما.

المادة الرابعة والستون: إعادة النظر بسياسة الدعم

يُجاز للحكومة خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون إعادة النظر بسياسة الدعم في مختلف القطاعات عن طريق إجراء دراسة مقارنة بين المبالغ المدفوعة والجدوى الاقتصادية و/أو الاجتماعية الناتجة عن هذا الدعم؛ وذلك لجهة الإلغاء كليًا أو جزئيًا في ضوء نتائج تلك الدراسة.

المادة الخامسة والستون: إلغاء الإعفاءات والبدلات المخفَّضة

خلافًا لأيّ نصٍّ آخر، عام أو خاص، تشريعي أو تنظيمي، تلغى جميع الإعفاءات من بدلات الخدمات التي تقدمها الإدارات العامة أو المؤسّسات العامة، مهما كان نوعها أو تسميتها أو المستفيد منها وصفته.

كل إعفاء تقرّر الحكومة منحه لإحدى الجهات، تدفع بدلاً عنه إلى الإدارة أو المؤسّسة التي قدّمت الخدمة إلى الجهة المعفاة، على أن لا يقلّ هذا البدل عن بدل الخدمة المؤدّاة.

المادة السادسة والستون: إلغاء المخصّصات والمساهمات لصناديق التعاضد وما يماثلها

خلافًا لأيّ نصٍّ آخر، عام أو خاص، تُلغى المخصّصات والمساهمات والمساعدات التي تُخصَّص لكل من صندوق تعاضد القضاة وصندوق

المساعدين القضائيين وصندوق تعاضد النواب وصندوق تعاضد موظفي مجلس النواب وصندوق تعاضد المحاكم الشرعية المذهبية وصندوق تعاضد المساعدين القضائيّين في المحاكم الشرعية المذهبية وجمعية الصناعيّين اللبنانيّين.

المادة السابعة والستون: تحديد إنفاق المحروقات في الإدارات العامة

1- خلافًا لأيّ نصٍّ آخر، يُحظّر إنفاق اعتمادات المحروقات الملحوظة في موازنات مختلف الإدارات العامة، إلاّ للسيارات العسكرية والمدنية المكلّفة بمهمّات من قِبَل المرجع الصالح ولصالح الخدمة العامة فقط.

2- تُلغى جميع الإعفاءات من الرسوم والعلاوات والجعالات، ويتمّ شراء المحروقات المستهلكة من قبل كافة الأجهزة العسكرية والأمنية والإدارات العامة المدنية بسعر السوق.

المادة الثامنة والستون: تحديد شروط استعمال الاتصالات السلكية واللاسلكية في الإدارات العامة

يُجاز للحكومة خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون وضع نظام خاص يُحدّد شروط استعمال وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية من قِبل موظفي الإدارات العامة كافة، يتضمّن سقف الاتصالات المسموح بها شهريًا على صعيد الاتصالات الداخلية، وكذلك تحديد الجهات المُجاز لها استعمال الاتصالات الدولية وتحديد سقف لهذه الاتصالات، على أن تكون جميع الاتصالات لصالح الخدمة العامة.

المادة التاسعة والستون: تحويل جميع الإيرادات المُحقّقة في بعض المشاريع الاستثمارية التابعة لبعض الإدارات العامة والمُحصّلة، من قبلها، إلى الخزينة

خلافًا لأيّ نصٍّ آخر، عام أو خاص، تشريعي أو تنظيمي، تُحوّل إلى الخزينة حاصلات المشاريع الاستثمارية التي أنشأتها بعض الإدارات العامة وتستثمرها، مهما كان نوع المشروع أو تسميته، لاسيّما المشاريع المنشأة من قِبل الأجهزة العسكرية كالحمّام العسكري، وفندق مونرو، والمطبوعات الدورية والخرائط وسواها التي تُباع أو تُسلّم للغير لقاء بدل؛ وذلك بعد تنزيل نفقات الاستثمار من أصل الإيرادات الإجمالية في حال كانت هذه النفقات لا تُؤدّى من موازنة الجهاز المعني.

المادة السبعون: إلغاء الاقتطاع من الغرامات

خلافًا لأيّ نصٍّ آخر، عام أو خاص، تشريعي أو تنظيمي، يُلغى كل اقتطاع لصالح القضاة أو الموظفين أو العسكريّين أو المستخدمين، من أصل الغرامات المفروضة في الإدارات العامة والمؤسّسات العامة، مهما كانت تسمية هذه الغرامات (غرامات – غرامات تحقق – غرامات تحصيل محاضر ضبط – غرامات قضائية – غرامات مياه، الخ...)، أو مناسبة فرضها أو طبيعة المخالفة التي فُرضت بسببها، ومهما كانت تسمية المستفيد من هذا الاقتطاع وصفته الوظيفية.

ملحق رقم –6–
مقتطفات من كلمة معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة افتتاح مناقشة مشروع موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 2002/01/28

مقتطفات من كلمة معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة افتتاح مناقشة مشروع موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 28/01/2002:

أودُّ أن أُقدِّم بإيجازٍ عددًا من النقاط تتعلّق بمشروع موازنة العام 2002، والأهداف الأساسية والكبرى لذلك المشروع، والإنجازاتِ التي تحقّقت بالإجراءات التي اتّخذتْها الحكومة، ووجوه الصِعاب التي حالت دون تحقيقِ سائر الأهداف وكيف يمكن، بل كيف يجبُ تجاوُزُها هذا العام[1].

إنّ الأهدافَ الكبرى لمشروع الموازنة الحاضرة هي:

1– تخفيضُ الإنفاق العامّ وترشيدُهُ.

2– تحقيقُ زيادةٍ ملحوظةٍ في إيرادات الخزينة من طريق تدابيرَ تؤدي إلى تحسين الجباية، وتوسيع قاعدة المكلَّفين، واعتماد إجراءاتٍ إيرادية جديدة.

3– التخفيضُ التدريجيُ والمستمرُّ لعجز الموازنة وصولاً وعلى مدى عدة سنوات إلى توازن بين الإيرادات والنفقات.

4– خفضُ كلفة الدين العام، ولاسيّما من خلال عائدات عمليات التخصيص ومن طريق السير الحثيث نحو تحقيق الأهداف الأخرى للموازنة.

5– تحقيقُ النمو المستدام وتحديثُ الاقتصاد وزيادةُ إنتاجيتِه واندماجُه في الاقتصادِ العالمي من طريق العمل الدؤوب والهادف إلى تعزيز الثقة بالمستقبل وإفساحِ المجالِ لإطلاق طاقاتِ القطاع الخاص وتعزيز حيويته وزيادة أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني.

(1) تراجع فذلكة قانون موازنة العام 2002 الصفحات (101-105).

6- ترشيقُ حجم القطاع العام وزيادةُ إنتاجيّته وتخفيضُ كلفته وتحسين مستوى خدماته للمواطنين.

7- الحفاظُ على الاستقرار النقدي وتعزيزُه.

8- العنايةُ بالشأن الاجتماعي وتحسينُ مردودية الإنفاق على هذا الشأن، بما يؤدّي إلى زيادة إفادة المواطنين من هذا الإنفاق دونما زيادةٍ فيه.

9- تسريعُ الخطوات لتنفيذ برنامج التخصيص لعددٍ من القطاعات والمرافق العامة.

دولةَ الرئيس،

حضرات السادة النواب،

لقد هدفت الموازنةُ الماضية، كما تهدف هذه الموازنة إلى استعادة النمو المستدام، وإخراجِ الاقتصادِ الوطني من القيود التي تكبّلُه وتُعيقُ تطورَهُ، من أجل أن ينطلق، ويحققَ الآمالَ المعقودةَ عليه.

\لقد كان المُرادُ دائمًا، أيها السادةُ، الوصولَ إلى تحقيق النمو المستدام، من طريق الانفتاح والتحديث وزيادة الإيرادات، وتخفيض العجز، وإعادة هيكلة الدين العام وتخفيض كلفته. وقد سِرْنا في سبيل ذلك خطواتٍ مهمةً في شتى الاتجاهات، كما هو واضحٌ من الفذلكة ومشروع الموازنة. واعترضتنا في مجالات عديدةٍ عقباتٌ شتى بطّأَتْ مسيرةَ الحكومة باتجاهِ تحقيق العديدِ من المعالجاتِ الضرورية.

لقد قلنا دائمًا إنّ هناك تحدياتٍ وفُرَصًا هي في الحقيقة وجهان لعُملةٍ واحدة. إذ يتوقَّفُ على طرائق معالجتنا للتحديات تحويلُها إلى فرصٍ أو بقاؤها عقباتٍ في الطريق. إنّ علينا حكومة ومجلسًا هذا العام من خلال

القوانين والإجراءات التحركَ بعزيمة وجدية أكبر من أجل اجتذاب الاستثمارات وإزالة العقبات من طريقها وتعزيزِ الإنتاجية في مؤسساتِ القطاعين العام والخاص لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ولاسيما في المجالات التي لدينا فيها ميزات تفاضلية بهدف تحقيق معدلات نمو مستدام يمكن معها إيجادُ فرص عملٍ جديدة. كذلك علينا من جانب آخر إعادة الاعتبار لمعايير الكفاءة والإنتاجية ومستوى الأداء، والعملَ بعزيمةٍ وإرادة مصمّمةٍ على زيادة الإيرادات بحيث يسهم الجميع في هذا الجهد كل حسب اقتداره. كذلك علينا العمل على خفض الإنفاق وزيادة مردوديته وتحسينها بما يساعدُنا على عدم المساسِ بالتقديمات الاجتماعية، كما الاستمرارُ في عملياتِ الانفتاحِ على السوقين العربية والعالمية والتلاؤم مع التحولات الجارية، والسير بسرعةٍ أكبرَ في عمليات التخصيص.

وعلينا أيها الإخوةُ قبل ذلك وبعده أن نضعَ نُصْبَ أعيُننا خطورةَ المرحلة التي نمرُّ بها، وما لها أو ما لظروفها من تأثيراتٍ على مجاري العمليات الاقتصادية والمالية. وهي ظروفٌ لا تواجَهُ فقط بالإجراءات والسياساتِ الواردةِ في المشروع، بل وبالحفاظ على الحريات الأساسية للمواطنين، وبالتعاملِ مع الأفرادِ والمؤسّسات العاملة في لبنان في إطار القانون، والابتعادِ عن التجاذبات والمناكفات غير المجدية والمكلفة على أكثر من صعيد، وبالتضامن السياسي والوطني الضروريَّين من أجل الصمودِ وسط الظروفِ المعقّدة، والضغوطِ المتزايدةِ من أجل استخلاص الدروس، والإفادة من المنافذ التي تتيحها الأوضاع، ويتيحُها لنا سعْيُنا وجَهدُنا وعملُنا ورعايتُنا لمصالحنا على المستوى الوطني والعربي. فما عاد ممكنًا حلّ سائر المشكلات بالمال وحسب أو التباري فيما بيننا بما يؤدّي إلى زيادة الأعباء على الخزينة أي على الاقتصاد وعلى جميع المواطنين، بل لا بدّ من مخارج وحلولٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ من ضمن

السياسات العامة للدولة والحكومة نتحمّل مسؤولياتها ونتائجَها بشكل جماعي.

لا يمكنُ القولُ بإنَّ السياساتِ والإجراءاتِ المقترحة في نطاقِ الأهدافِ قد جرت كلُّها كما وقَع التخطيطُ لها. فالعملياتُ القائمةُ في عددٍ من المرافق لتخفيض حجم الإدارة، وتخفيض الكلفة، ورفع الكفاءة، لم تتحقق كما كان مرجوًا، كما أنّ عملياتِ التخصيصِ الضرورية، والتي ينبغي أن تجري بالتوازي مع عمليات تصغير حجم الإدارة، حدث فيها تباطؤٌ كبير. والواقعُ أنّ الحكومة بادرت إلى خفض الواردات في بعض المرافق لتجري العمليةُ كلُّها بتساوُقٍ وتناسُقٍ. بيد أنّ التباطؤ في عمليات التخصيص وتخفيض حجم الإدارةِ أثّر في مسارِ العمليةِ كلّها، بما يفرضُ علينا أن نُسرعَ في المجالين المذكورين لإطلاق حيوية القطاع الخاصّ، واستيعاب الآثار الأولية للانفتاح الذي سبق الحديثُ عنه. فالسياسات والإجراءات المتّخذة والتي ينبغي اتّخاذها تشكل حِزْمةً شاملةً لا يمكن السير في أجزاء منها وتعطيل أجزاءٍ أخرى.

دولةَ الرئيس،

أيها السادةُ النواب،

لا شكَّ أنّ الظروفَ دقيقةٌ وصعبةٌ ولكنها لا تستعصي على المعالجة إذا توافرتِ الإرادةُ الحقيقية لذلك. لا بُدَّ من عزيمةٍ مصمّمَة، وثقةٍ بالدولة والوطن والمواطن. إنّ الوقائعَ تعْرِضُ كما قلتُ تحدياتٍ وإمكانيات، ويتوقّفُ على إحساسِنا بالمسؤولية، وحُسنِ تصرُّفنا الخروجُ من المخاضِ أو المُراوحةُ فيه. أقولُ هذا لأنّ هذه المرحلةَ الدقيقةَ لمستقبل الاقتصاد اللبناني تتطلَّبُ الاستمرارَ في التوجّهات والسياساتِ المستنِدة إلى ثلاثةِ أمور:

- الأمرُ الأولُ تخفيضُ الإنفاق؛ وهو إجراءٌ قمنا به في موازنة العام 2002، وخطوةٌ يجب أن تتلوَها خُطُواتٌ أكثر جرأةً في موازنة العام 2003 وما يليها بهدف تخفيض العجز، والتشديد على مردودية الإنفاق والعمل على تحسينه. فنحن لا نستطيعُ بغير هذه الطريقةِ إيقافَ تفاقم العجز، كما لا نستطيع التفكيرَ الدائمَ في وجوه ومتطلّبات الإنفاق دونما اهتمامٍ بالمردودية من جهة والتلاؤمِ مع الموارِدِ المتاحة من جهة أخرى. إنها أُمورٌ بديهيةٌ أوضحناها أمام السادةِ أعضاءِ لجنة المال والموازنة، وها أنا أذكُرُها أمام الهيئة العامة للمجلس الكريم. فالأمرُ جَديٌّ ويتطلّب سرعةً والتزامًا أرجو أن نتوافقَ عليهما لما في ذلك من مصلحةٍ لاقتصادِنا واستقراره ومصلحة لوطننا ومستقبل أولادنا.

- والأمرُ الثاني الإصلاحاتُ الضريبيةُ التي سِرْنا فيها شوطًا، والتي ينبغي أن نُتابعَها بعزيمة أكبر بما يؤدّي إلى استيعابِ آثار الترابط مع الأسواق الخارجية وتحويلها لصالحنا، وبما يؤدّي إلى التأثير في التنمية الاقتصادية تأثيرًا إيجابيًا وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي وعدم إرهاق المكلّف.

- والأمرُ الثالث، سياسةٌ اقتصاديةٌ وماليةٌ حكيمةٌ تتآلفُ مع مصالح الناس، وتؤدّي إلى خفض حجم القطاع العام، وتنعكس ثقةً أكبر بالمستقبل من قبل جميع فرقاء الإنتاج والمستهلكين وشركائنا التجاريين وأشقائنا وأصدقائنا في العالم على حدّ سواء. ولا شكَّ أنّ لهذه السياسة آثارًا مختلطةً في البداية، كما لسائر السياسات التغييرية، لكنّ انعكاساتِها إيجابيةٌ في المدَيين المتوسط والطويل.

إن الإجراءاتِ التي اتخذتْها الحكومة تؤدّي إلى تحسين فُرَصِ نجاح السياسات المالية، من مثل تحفيز دور القطاع الخاصّ، وتحسين خدمات الإدارة ومؤسّسات القطاع العام، وتخفيض كلفته وبالتالي انخفاض معدّلات الفائدة بنتيجة انخفاض العجز في الموازنة، وتفعيل وتسريع عمليات التخصيص في القطاعات المخطَّط لها، وفي قطاعاتٍ أُخرى.

ملحق رقم –7–
مقتطفات من ردّ معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة التصديق على موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 2002/02/04

مقتطفات من ردّ معالي الوزير فؤاد السنيورة في جلسة التصديق على موازنة العام 2002 في الهيئة العامة لمجلس النواب بتاريخ 04/02/ 2002:

رابعًا: في إدارة الدَين العام:

1- تهدُفُ سياسةُ الحكومة في إدارة الدَين العامّ إلى تخفيض كُلْفَته، بالتساوُقِ مع السياسة النقدية المتبعة من قِبَلِ البنك المركزي والقائمة على الاستقرار النقدي.

2- ترتكزُ هذه السياسةُ على ثلاثة محاور. المحورُ الأولُ طبعًا هو الاستمرار في تخفيض الإنفاق بهدف التخفيض التدريجي للعجز وتحقيق فائض أولي متنامٍ في الموازنة وصولاً إلى إبطاء تنامي الدين العام. المحور الثاني هو تمديد معدّل فترة استحقاق الدين العامّ وتخفيض كلفة خدمته من إجمالي النفقات. والمحور الثالث استعمال كامل عائدات التخصيص لتخفيض جزء من الدين العام الداخلي العالي الكلفة والقصير الأجل.

خامسًا: في ترشيق حجم إدارة الدولة

لقد قامت الحكومة بخطوات جدية وجريئة لترشيق حجم الإدارة، مثل الاستغناء عن الفائض في شركة طيران الشرق الأوسط وتلفزيون لبنان وإحالة الفائض في وزارة الإعلام إلى مجلس الخدمة المدنية. لكنّ هذه الخطوات، على أهميتها، تبقى في حدود خجولة ولا بدّ أن تتبعَها خُطُواتٌ مماثلةٌ في سائر الوزارات والمؤسسات. إن تفعيل عملية الإصلاح والتنمية الإدارية لا ينبغي أن يبقى محصورًا بإقصاء عدد من الموظفين أو إجراء

بعض الإصلاحات الشكلية، بل يجب أن يتعدّى ذلك إلى نظام يعتمد على المحاسبة على قدْر المسؤولية واعتماد حقيقي وصارم لمبدأ الثواب والعقاب. وهذه المقاربة المختلفة للإصلاح تتطلّب مؤازرةَ كافة السياسيّين وتعاونهم للتخلّص من الأسلوب المعتمد في التصرف مع الإدارة على أنها وسيلة لتقديم المنافع والخدمات الشخصية، والتوظيف وتقاسم النفوذ – وذلك طبعًا يتمّ على حساب المصلحة العامة – بل التحوّل إلى التعامل معها على أنها أداةٌ في خدمة المجتمع والاقتصاد وليس عبئًا عليهما.

سابعًا: في موضوع الهدر

تحدّث عددٌ من السادة النواب عن الهدر. والهدر عدةُ أنواعٍ ومسمّيات تُستخدمُ عادةً للإشارة إلى السرقات والصفَقات غير القانونية والرشاوى، وعدم دفع فواتير الكهرباء، والخدمات العامة على سبيل المثال؛ وكلُّ ذلك هدرٌ طبعًا. إنه ينبغي الإصرارُ على مكافحة هذه الأنواع من الهدر من خلال إرادةٍ نُعَبِّرُ عنها جميعًا فعلاً لا قولاً فقط، وعن طريق اختيار صحيح لمن نُوكِلُ إليهم أمْرَ إدارةِ الإدارات العامة والمصالح المستقلة، وكذلك عن طريق تعزيز هيئات الرقابة. ولكنْ ينبغي أن يكونَ واضحًا لدينا جميعًا أن الرقابة مهما كانت جيدةً ومهما جرى تعزيزُ دورها فهي ليست بديلاً على الإطلاق عن حسن الإدارة، وبالتالي فإن الجهود يجب أن تنصبَّ على الاختيار السليم لمن سيتولّون مواقع قيادية في الإدارة.

يذكر السادة النواب والمواطنون البنود الإصلاحية التي اشترطناها قبل إقرار سلسلة الرُتب والرواتب عام 1998 لإصلاح شؤون الوظيفة،

والمحاسبة على الإنجاز، وتطوير آليات التعيين، وفصل السياسة عن الوظيفة. ولكن ويا للأسف لم يتحقّق شيءٌ من ذلك لعدم إقراره في مجلسكم الكريم.

أيها السادة، إني أرى أنّ ما جرى التعارف عليه حول آليات الإصلاح الإداري لإصلاح الأُمور لهذه الجهة، هو غير كافٍ.

فالهدْرُ الأكبر إنما يحدث في التضخُم والترهل والتواكل وانعدام المبادرة التي أصابت القطاع العام وإداراته، وكذلك في إصرار البعض على أن لهم الحق في الأخذ من الدولة، دونما استعدادٍ لإعطائها حقوقَها التي هي حقوقُ جميع المواطنين. فالحلُّ لجزء كبير من الهدر يكونُ بتخفيض حجم إدارة الدولة، واللجوء للتخصيص حيث يكونُ ذلك ممكنًا، مما يسمح بإبعاد السياسة عن إدارة المرافق العامة للدولة ويعيد الاعتبار لمعايير الكفاءة والأداء، فنقضي بذلك على أسلوب الانتقاء على أساس الولاء والانتماء. وربما ينبغي علينا هنا أن نسير خطوة في هذا الاتجاه من طريق إعداد مشروع قانون جديد غير الذي أبطله المجلس الدستوري في موضوع التعيين، مستفيدين في ذلك من تجارب حديثة لدول خاضت وتخوض غمار إصلاحات إدارية كان لها أثر كبير في تحقيقها نقلةً اقتصادية كبيرة.

كذلك فإن الهدر يمكن أن ينتج عن قرارات وسياسات وأحيانًا قوانين ترتّب إنفاقًا دون مردود. بل أكثر من ذلك يتمّ بعض هذا الإنفاق دون التأكّد من متابعة جدواه ومراقبة أدائه. وهناك هدرٌ أيضًا في التلكّؤ عن إصلاح مؤسّسات أو مرافق عامة مسبّبة بتواكلها وعدم مبادرتها إهدار المال العام. فالمعالجةُ هنا تحتّم إعادة النظر بسياساتنا وممارساتنا وإجراءاتنا وتعديل بعض قوانيننا، مما يرفع من أداء المؤسّسات ويربط

الإنفاق بمستوى الأداء ونتائجه على الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والوطنية.

دولة الرئيس،

حضرة السادة النواب،

إن وزارة المالية أول المعنيّين بقضية الهدْر، لأنه ينعكس زيادةً في الإنفاق دون مردود مقابل، وزيادةً في العجز وانخفاضًا في الإنتاجية والنمو. ولذلك فقد عمدنا في ما يخصُّنا وحتى الآن إلى ثلاثة أمور:

1- مشروع قانون عصري للمحاسبة العمومية، أُحيل إلى المجلس النيابي منذ فترة طويلة. هذا المشروع لا يهمل النظر إلى ضرورة التأكّد من مشروعية الإنفاق ولكنه يركِّز على مراقبة جدوى الإنفاق وأهدافه الاقتصادية ومردوده، ويفعّل ويسهّل عملية الرقابة اللاحقة ويوسّع مداها. واستطرادًا تقوم وزارة المالية حاليًا بالنظر في تحديث طريقة وضع الموازنة وإدارتها عن طريق اعتماد نظام موازنة البرامج التي تربط أي إنفاق بالنتائج التي ينبغي أن تتحقق من هذا الإنفاق ومدى ملاءمة وأهمية النتائج التي يتوجب تحقيقها، وهل تحققت أو هي في طريق التحقق، وكذلك مردوديتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والوطنية؛ وذلك من خلال السير في المسار الذي بدأ باعتماده مؤخرًا عدد من الدول المتقدمة.

2- مشروع قانون جديد للصفقات العمومية، يشتمل على تفعيل إدارة المناقصات، لتصبح أداة معايير ورقابة وإرشاد ومتابعة؛ وهو المشروع الذي سيجري إنجازُهُ قريبًا في لجنة وزارية شُكّلت لهذا الغرض وبالتعاون مع وزارة الإصلاح الإداري تمهيدًا لإحالته إلى المجلس النيابي.

3- اعتماد نظام التدقيق المحاسبي الخارجي والداخلي في المؤسّسات العامة والذي يستند إلى قانون أقرّه المجلس النيابي في موازنة العام 2001 ويجري تنفيذه حاليًا.

دولةَ الرئيس،

أيها السادة النواب،

أودُّ في الختام تسجيل النقاط التالية على سبيل التأكيد:

أولاً: إن سياستَنا الاقتصادية والمالية العامة كانت ولا تزالُ تحقيقَ النموّ المستدام، وتخفيض الإنفاق وتخفيض العجز والدين العامّ. وهما هدفان مترابطان.

ولهذا فإنهّ لا بدّ من تخفيض العجز لتحقيق النمو، كما أنّ النموّ هو السبيل الأساس والأسلم لتخفيض الدين والتمهيد لإطفائه. ويمكنُ القول أنّ كلَّ الإجراءات التي اتّخذْناها ونتخّذُها تهدُفُ إلى هذه الأمور، إنْ لجهة تخفيض حجم إدارة الدولة وترشيقها سعيًا لتخفيض الإنفاق، وتخفيض العجز، وإنْ لجهة تشجيع الاستثمار وتحفيزه وتعزيز النمو وإيلاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: إنه لا إنفاقَ إضافيًا دون إيرادات إضافية. كنا نقولُ ذلك قبل العام 1997، وصار منذ العام 1997 لازمةً نكرّرُها دونما تعبٍ أو ملل. فحسبَ الدستور والقانون لا يستطيع مجلس النواب خلال مناقشة الموازنة زيادةَ الاعتمادات المقترحة، غير أنه يمكنه بعد الانتهاء من المناقشات أن يقرّر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداثُ نفقاتٍ جديدة. وهكذا شهدْنا على مدى السنوات العشر الماضية العديدَ من القوانين التي تصدر عن المجلس الكريم بعد إقرار الموازنة والتي تتطلّبُ

إنفاقًا، ولكنها لا تؤمّن في الجهة المقابلة الموارد اللازمة، مما يزيد في العجز ويفاقم الوضع المالي.

علينا أن ننتهي من هذا كلِّه إذا كنا نريدُ فعلاً أن تنتظمَ ماليتُنا العامة، وأن نضع حدًا لوجوهِ التجاذُب والتذاكي وتبادل الاتهامات والإحراجات. هناك من جهة إنفاقٌ ليست له إيرادات موازية، وهناك من جهةٍ أُخرى إنفاقٌ يمكن أن تتوافَرَ له بعض الموارد، ولكنْ ليست له ضرورة ملحّة. لذلك فكما أنه لا إنفاق إضافيًا دونما إيرادات إضافية، فكذلك لا إنفاقَ إضافيًا دون جدوى اقتصادية واجتماعية.

إلى جانب ذلك، فقد انتشرت في فترةٍ من الفترات ظاهرة الإعفاءات لمجموعات ومؤسّسات مختلفة من الضرائب والرسوم دونما ضوابط. وقد قلّص ذلك من قدرة الخزينة على الجباية. وهذا أيضًا أمرٌ ينبغي التخلُّصُ منه، ليس من أجل زيادة الإيرادات فقط، بل ومن أجل العدالة والمساواة بين المواطنين أيضًا.

ثالثًا: إنّ التحديات التي نُواجهُها في المجالات الاقتصادية والمالية هي تحدياتٌ شاملةٌ، وعلينا أن نواجِهَها مواجهةً شاملةً حكومةً ونوابًا وعاملين في الشأن العامّ، وفي مؤسّسات المجتمع المدني. ليس من حقّ أحدٍ أن يعتبر نفسه بمنأى عن المسؤولية، كما أنّ من واجبنا ما دام التحدي شاملاً ويتعلّقُ بحياةِ أجيالنا ووطننا أن نُشركَ الجميع، وأن نستقطب كلّ الطاقات التي تستطيع الإسهام. إنه مسارٌ صارت معالمُهُ واضحةً، وينبغي تدعيمُ آفاقه وتوسيعها. بل إنّ الإفادةَ الكاملةَ تأتي من وراء الاستمرار والتوسيع واجتراح البدائل ومُراجعة التجربة والتعديل والتصحيح. وبهذه الأمور كلِّها أعني بالمواجهة الشاملة، وبالمشاركة القوية والواسعة، نستطيعُ الوصولَ إلى اجتراح الفُرَص من التحديات أو تحويلَها إلى فُرص.

رابعًا: إنّ تحقيق الأهداف المذكورة، ومواجهة التحديات، يتطلَّبان وتيرةً من التحرّك لا تتّسم بالشمولية فقط، بل وبالسرعة أيضًا. فتخفيضُ كلفة القطاع العامّ، والتخصيص، كلاهما ينبغي أن يتمّا بوتيرةٍ أسرَع تجعلُ من تلك الإجراءات ذات جدوى، أو أنها تهبُها الجدوى الملائمة للمشكلات التي نُواجِهُها.

لقد أطلقنا في مطلع العام 2001 رُزمةً من الإجراءات ما لبثت أن تباطأت تدريجيًا لظروفٍ تعرفونها، يأتي في مقدمها أجواء الاحتقانات السياسية والحزازات التي لا طائل منها. لا نستطيعُ التسليم بهذا التباطؤ، لأنّ له كلفةً اقتصادية ومالية ووطنية، ولأنّ الرِهان رهانٌ على مستقبل نصنعه بالجدّ والجدّية وبالتضامن، باعتبار تلك القيم هي التي تصنعُ المستقبل. لا نستطيع في المجال العام، كما درجنا على مدى عقود ماضية، المراهنة على عامل الوقت لحلّ بعض المشكلات والمصاعب عسى أن يحلّها الزمن.

إننا مؤتمَنون على وزَنات أوكَلَ الشعبُ أَمْرَها لنا، فلا يسعُنا التخاذلُ ودفن الوزنات في الأرض، حيث لن تعطيَ أي ثمارٍ وننتهيَ إلى "البكاء وصرير الأسنان" بل من واجبنا استثمارُها بحكمةٍ فينعُمُ الشعب بجنّة "الفرح" الذي هو الخروج من الأزْمة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. فتأجيلُ عمل اليوم إلى الغد غيرُ مقبولٍ ومضرٌّ لنا ولأجيالنا القادمة. لأن الكلفة باهظة: كلفةُ التأجيل، وكلفةُ التردّد، وكلفة التجاذُب.

خامسًا: إن المقصود من ذلك كلِّه الخروجُ من الأزمة، وصنعُ المستقبل الواعد للوطن والمواطن. ولهذا فإذا كان تحقيقُ النهوض من الناحية التقنية يتطلّب رؤيةً وإجراءاتٍ ووتيرة نلتزمُ بها، فإن النهوضَ باعتباره

مهمةً وطنيةً يتطلّبُ إحساسًا بالمسؤولية والتزامًا بالوطن والمواطن، وأرجو أن نكون جميعًا بمستواه.

دولةَ الرئيس،

أيها الإخوةُ النواب،

جاء في القرآن الكريم: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾. **نعم، ليس لنا إلاّ عمَلنا وسعيَنا وجَهدَنا. إننا لا نستطيعُ الاعتماد في الأساس إلاّ على أنفسِنا وعملِنا وكفاحِنا وإبداعِنا وتضامننا، وعندها سنجدُ إنعكاسًا لجهودنا وجديتنا وتضحياتنا استعدادًا أكبر ورغبة أشد من الأشقاء والأصدقاء الذين سيرون أن من مصلحتهم ومصلحتنا أن يعاونونا.**

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾. **صدق الله العظيم.**

والسلام عليكم.

ملحق رقم –8–
كلمة دولة الرئيس فؤاد السنيورة
في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2017
مجلس النواب – الأربعاء في 2017/10/18

كلمة دولة الرئيس فؤاد السنيورة في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2017 – مجلس النواب – الأربعاء في 2017/10/18:

دولة الرئيس،

الزملاء النواب،

نعم نستطيع أن نواجه التحديات ونخرج من المآزق التي أصبحنا بداخلها.

إثنا عشر عامًا انقضت على آخر جلسة عقدها المجلس النيابي لإقرار موازنة العام 2005. ولقد أسهم هذا الانقطاع في عدم الانضباط المالي، بالتلازم مع الإحجام عن سلوك طريق الإصلاح الحقيقي، وتفاعلهما مع عوامل ومتغيرات سلبية عديدة طرأت على لبنان وأدّت إلى تفاقم أوضاع البلاد على أكثر من صعيد، ولاسيما على الصعد الاقتصادية والمالية والإدارية.

وها نحن نجتمع اليوم لنقرّ موازنة العام 2017؛ وفي ذلك أهميةٌ بالغة، باعتبار أننا نحقق إنجازًا ينتظره كل المواطنين ويبعث في الداخل والخارج على النظر إلى لبنان بعيون أكثر إيجابية كونه يعيد إلينا الانتظام في ماليتنا العامة.

وفي هذا الصدد، لا بدّ لي من أن أوجه التحية والشكر لرئيس الحكومة دولة الرئيس سعد الحريري وللحكومة ولوزير المالية وكذلك للجنة المال والموازنة ولرئيس اللجنة على ما بذلوه من جهد لإنجاز مشروع الموازنة حتى وصل إلى الهيئة العامة لمجلس النواب.

الأمل الآن هو في كيف يمكن للبنان واللبنانيين أن يلجوا الباب الذي يبدأون منه معًا وجميعًا مسيرة السلوك الصحيح لذلك الطريق الطويل الشاق

للإصلاح والنهوض، من دون تذاكٍ أو تشاطُر أو تلكؤ أو استعصاء أو تفرد، لأننا جميعًا مبحرون على متن الزورق ذاته.

دولة الرئيس،

في 23– 25 تموز/يوليو 1997، وبعد ظروف صعبة مرّت بها البلاد، وتصاعد الضجة والقلق من تزايد العجز في الخزينة العامة، وتصاعد حجم الدين العام وعبئه، ومن ذلك تراجع مستويات الحركة الاقتصادية، انعقد مؤتمر وطني جامع في فندق الكورال بيتش في بيروت برئاسة الرئيس الحريري رحمه الله وعدد من الوزراء وكنت من بينهم إلى جانب ممثلي كافة القطاعات الاقتصادية والعمالية. ولقد صدر عن المجتمعين بيان مطول تضمنَ مجموعةً كبيرةً من التوصيات التي كان من الواجب العمل على تنفيذها والتقيد بها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية.

دولة الرئيس،

أيها الزملاء،

لو اطلع أحد منكم على ذلك البيان فسوف يتساءل بينه وبين نفسه: هل هو يقرأ بيانًا تمت صياغته لمعالجة المشكلات التي كانت موجودة في العام 1997 أم أنه جرت صياغته البارحة لمعالجة المشكلات القائمة في العام 2017 أي بعد مرور عشرين سنة بالتمام؟!

الحقيقة أنها المشكلات ذاتها. الفرق الوحيد أنها زادت حدّة وخطورة عما كانت عليه في العام 1997 نتيجة التقاعس والإهمال والتلكؤ عن المبادرة، والإصرار على اعتماد المعالجات الشعبوية التي هي ليست بمعالجات، بل هي بالفعل ليست سوى الإمعان في حفر وتعميق الحفرة التي جرى دفع الوطن، كل الوطن، وكل اللبنانيين إليها نتيجة الامتناع عن سلوك طريق الإصلاح الصحيح.

ماذا جرى بعد ذلك الاجتماع؟ لا شيء!! كالعادة انتهت تلك الاجتماعات والخلوات إلى مقررات لم تأخذ طريقها للتنفيذ كالقوانين التي نسنّها اليوم ولا ننفذها. المشكلة كانت ولمَّا تزل هي في عدم توافر إرادة الالتزام بتنفيذ الإصلاحات وتطبيق القوانين واعتماد القواعد الصحيحة في الإدارة، وبالتالي عدم التعاون وعدم العمل مع المواطنين لإقناعهم بالسير على مسارات الطريق الصحيح.

بعدها يحضرني ما كتبته في أكثر من فذلكة من فذلكات الموازنة وكلمات ألقيتها من هذا المكان في مجلس النواب على مدى سنوات، ومنها فذلكة العام 2002 التي اقتطف منها هذا المقطع:

"... إن سياستَنا الاقتصادية وإدارتنا للمالية العامة توجبان علينا العمل على تحقيقِ النموّ المستدام الذي هو السبيل الأساس والأسلم لتخفيض العجز والدين العامّ.

ذلك يقتضي ترشيد الإنفاق وتخفيض حجم إدارة الدولة وترشيقها وزيادة فعاليتها وإنتاجيتها وتشجيع الاستثمار وتحفيزه وتعزيز النمو وإيلاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني".

وأضفت "لقد أطلقنا في مطلع العام 2001 رُزمةً من الإجراءات الإصلاحية ما لبثت أن تباطأت تدريجيًا بسبب أجواء الاحتقانات السياسية والحزازات التي لا طائل منها. وإننا لا نستطيعُ التسليم بهذا التباطؤ، لأنّ له كلفةً اقتصادية ومالية ووطنية، ولأنّ الرِهان رهانٌ على مستقبل نصنعه بالجدّ والجدّية وبالتضامن، باعتبار أنَّ تلك القيم هي التي تصنعُ المستقبل. فنحن لا نستطيع في المجال العام، وكما درجنا على مدى عقود ماضية، المراهنة على عامل الوقت لحل بعض المشكلات والمصاعب عسى أن يحلّها الزمن.

إننا مؤتمَنون على وزنات أوكَلَ الشعبُ أَمْرَها إلينا، فلا يسعُنا التخاذلُ ودفن الوزنات في الأرض، حيث لن تعطيَ أي ثمارٍ وننتهيَ إلى "البكاء وصرير الأسنان" بل من واجبنا استثمارُها بحكمةٍ فينعُمُ الشعب بجنة "الفرح" الذي هو الخروج من الأزْمة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. فتأجيلُ عمل اليوم إلى الغد غيرُ مقبولٍ ومضرٌّ لنا ولأجيالنا القادمة، لأن الكلفة باهظة: كلفةُ التأجيل، وكلفةُ التردد، وكلفة التجاذُب.

دولة الرئيس،

الإصلاح أمر تتبناه الأمم لأنها بحاجة ماسة إليه وتبادر إلى تنفيذه عندما تكون قادرة عليه، وليس عندما تصبح مجبرة على تنفيذه. عندها تكون العملية الإصلاحية قد أصبحت أكثر إلحاحًا، ولكن عندها يكون تنفيذها أكبر كلفة وأكثر إيلامًا.

دولة الرئيس،

لقد سمعنا البارحة واليوم عددًا من المداخلات، وإني أنوّه بما قاله جميع زملائي من كلمات قيمة، ولاسيما الزملاء أحمد فتفت وغسان مخيبر وغازي يوسف الذين بيّنوا الحال التي وصلنا إليها بنتيجة عدم سلوك دروب الإصلاح التي كان علينا ان نسلكها لتحقيق الرصانة والسلامة لماليتنا العامة واستعادة النمو الاقتصادي المستدام والتقدم في أَوضاعنا الاجتماعية. وقد انعكس ذلك تراجعًا تدريجيًا في أحوالنا العامة وتقلصًا في استعدادنا للتلاؤم الضروري مع التحولات والمتغيرات، وانحسارًا في قدرتنا على مواجهة الأزمات التي تعصف بلبنان واللبنانيين الذين بدأوا يدركون فداحة الأزمات ويعانون منها.

دولة الرئيس،

ما من شك أنّ هناك إمكانيةً حقيقية للخروج من تلك المآزق والانسدادات، وأن هناك إمكانية للنجاح في مواجهة تلك المشكلات والتغلب عليها، وبالتالي تحقيق مكاسب وطنية واقتصادية وسياسية حقيقية لصالح لبنان وصالح جميع اللبنانيين.

إنّ هذا الأمر يقتضي بدايةً المبادرةَ إلى إجراء مصارحة حقيقية مع الذات ومع المواطنين، من أجل تكوين رأي عام متبصر بالمخاطر المحدقة بلبنان على أكثر من صعيد، ومن أجل استعادة ثقتهم بأنفسهم وبالدولة، وبالتالي إلى توفير إرادة وطنية جامعة لسلوك الطريق الذي يجنبنا المهالك والشرور المشتعلة في المنطقة والعالم من حولنا؛ وهو طريق الإصلاح الحقيقي. ذلك يعني الحاجة إلى أن تكون لدينا الجرأة على اتخاذ القرارات اللازمة والضرورية لمواجهة تلك المصاعب التي أصبحت تواجه لبنان وتضغط على أعصاب اللبنانيين وتدفعهم إلى الإحباط واليأس.

أقول هذا الكلام بسبب تراكم وتعقد وتصاعد حدة المشكلات التي يواجهها لبنان واللبنانيون على الصعد الوطنية والسياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية. وأقوله خصوصًا بسبب تأثيرات ذلك كله وتبعاته وتداعياته على الأوضاع الاقتصادية والمالية وبالتالي على الاستقرار المالي والنقدي والمعيشي في لبنان.

إنّ نظرة سريعة على هيكلية الموازنة العامة كما تظهرها موازنة العام 2017 تبين لنا أنّ هناك أبوابًا أربعة أساسية للإنفاق تشكل ما يقارب 80% من مجموع الموازنة. وهي الرواتب والأجور، والمعاشات التقاعدية، وخدمة الدين العام، والدعم المقدم لمؤسّسة كهرباء لبنان من أجل الإبقاء

على التعرفة كما هي؛ وهو ما يعكس عدم مرونة الموازنة. هذه الأبواب لا يمكن تخفيض أي مبلغ أساسي فيها إلاّ إذا سلكنا طريقًا طويلاً لمعالجات صحيحة اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية يتحقق معها تصحيح تدريجي لهذه الهيكلية غير المرنة للموازنة.

لقد سمعت عددًا من الملاحظات بشأن إجراء تخفيضات على بعض من هذه الأبواب في الإنفاق، ولا بدّ لي هنا من أن أوضح بعض الأمور التي يجب توفرها لتحقيق مثل هذا الخفض.

فمن قائل: لماذا لا نخفض أسعار الفوائد بنسبة واحد بالمائة أو أكثر حتى ثلاثة بالمائة؟

1) بداية لا يمكن خفض معدلات الفائدة بقرار هكذا، وإنما يكون ذلك بتعزيز الثقة بالاقتصاد وبالمستقبل. ولتعزيز هذه الثقة ينبغي في الحدّ الأدنى تأمين عدد من العوامل، منها زيادة معدلات النمو في الاقتصاد بشكل واضح يجعل اللبنانيين والمعنيين بالشأن الاقتصادي في لبنان يستعيدون الثقة بأن معدلات النمو ستعود تدريجيًا إلى أن تبلغ معدلات مستدامة وإلى ما يزيد عن خمسة بالمائة سنويًا.

2) تحقيق فائض حقيقي في ميزان المدفوعات يستعيد بموجبه لبنان ما كان يتحقق لديه خلال السنوات 2007– 2010.

3) مؤشرات تؤكد على تحسن واضح في المالية العامة، يكون من نتيجتها انخفاض العجز في الموازنة والخزينة، ويتحقق من ذلك فائض أولي يتخذ شكل الاستدامة، وبما يعني أنّ لبنان قد بدأ يخطو خطوات واثقة ومستمرة نحو معالجة أوضاعه الاقتصادية والمالية.

أما كيف يمكن للبنان أن يستعيد المعدلات المستدامة من النمو، فإنّ ذلك يتحقق مع استعادة الدولة لدورها وحضورها وهيبتها، بما ينجم عنه تعزيز الاستقرار الداخلي وبما يزيد من قدرة الدولة على تحسين مُناخات الاستثمار في لبنان. ومن ذلك اقتناع المستثمرين بالتشريعات وبالتسهيلات التي تعتمدها الحكومة لطمأنة المستثمرين – ومن ذلك اعتماد سياسة Ease of Entry Ease of Exit – وبما يجعلهم يقبلون على الاستثمار في ظلّ تشريعات وممارسات تبعث على الثقة.

هذا فضلاً عن نجاح الحكومة في إظهار قدرتها على تحقيق تقدم حقيقي على مسارات تنفيذ الإصلاحات التي التزمت بتنفيذها في مؤتمرات باريس–1 و2 و3.

أما كيف يمكن ان يصار إلى الحدّ من تضخم كلفة الرواتب والأجور، ولاسيما بعد إقرار السلسلة الجديدة للرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية، فإنّ هناك قرارًا أساسيًا ينبغي على الحكومة والمجلس اتخاذه لجهة السعي الجاد إلى ترشيق حجم الدولة؛ وهذا مطلب قديم لطالما ذكَّرت به وشدَّدتُ عليه طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية في مجلس الوزراء وهنا في مجلس النواب. وأودّ هنا أن أذكركم بالمثل الذي أعطيته لزملائي النواب في اجتماع للهيئة العامة لمجلس النواب قبل عدة أشهر حول السيارة الصغيرة ذات المحرك الصغير التي عليها ان تجر المقطورة الكبيرة والثقيلة؛ وفي ذلك استحالة. فكيف إذا كان ما يحصل يخالف كل قاعدة وكل شرط. حيث لا يجري الاهتمام ولو على سبيل المحاولة برفع كفاءة محرك السيارة ولا بتخفيض الاحمال والاثقال الموجودة في المقطورة. إنَّ ما يجري ويالأسف هو عدم

صيانة محرّك السيارة وكذلك عدم زيادة كفاءته من جهة أولى، فيما تجري زيادة الاثقال الموجودة على المقطورة من جهة ثانية، وفي ذلك خطأ وخطر كبير.

كذلك الأمر بالنسبة للنظام التقاعدي المعمول به في لبنان، والذي هو في الأساس نظام ذو كلفة عالية لا تستطيعها الدول الغنية، فكيف بالدول متوسطة الدخل مثل لبنان. والمشكلة الكبيرة هي أنه إذا بقيت الأمور على هذا النحو فلربما وبعد عدة سنوات ستصبح كلفة المعاشات التقاعدية مماثلة لكتلة الرواتب والأجور؛ وفي ذلك خطر كبير. وعلى ذلك فإني أنصح ان يصار إلى وضع دراسة اكتوارية موضوعية لهذه المسألة ليتبين للبنانيين وللحكومة والمجلس النيابي حقيقة حجم المشكلة وبالتالي كيفية الخروج منها ومن ثم المبادرة إلى اتخاذ القرارات الشجاعة والصحيحة لمعالجة هذه المشكلة.

أما بالنسبة لمسألة الكهرباء والدعم الذي يستنزف الخزينة فإنّ الأمر الأساس في مقاربة هذه المشكلة هو بوجوب المبادرة إلى وضع الخطة موضع التنفيذ، ولاسيما البدء بتنفيذ البرنامج الطويل الأمد لمعامل الكهرباء الجديدة ليتسنى في ضوء ذلك طرح الخطة القصيرة الأمد والبدء بتنفيذها بما يقنع اللبنانيين بأنّ الأمور قد وضعت على المسار الصحيح. كذلك الأمر فيما يتعلق بمعالجة مشكلات النقل والتوزيع وهيكلية مؤسّسة كهرباء لبنان.

كذلك يقال في الحالة التي آلت اليها إدارة الشأن العام في لبنان، ولاسيما لجهة استتباع الإدارة والجسم القضائي لصالح السياسيين وقادة الأحزاب والمليشيات الطائفية والمذهبية. وقد أدى ذلك إلى التردي الكبير

في مستويات الثقة بالدولة وما يعنيه ذلك من استمرار الإطاحة بمصالح المواطنين الحقيقية وبمصلحة الدولة الراعية لشؤونهم ولمصالحهم.

وليت الأمر اقتصر على ذلك. فقد أسفرت الأوضاع المستجدة في هذه المرحلة عن ارتباك رؤية لبنان ونظرته لطبيعة علاقته مع الدول العربية الشقيقة وما ينبغي أن يحرص عليه لدى معالجة المشكلات التي بدأت تظهر من حينٍ إلى آخر بينه وبين عدد من الدول العربية، التي تشكل المدى الحيوي الأساسي للاقتصاد اللبناني وكذلك للعدد الكبير من اللبنانيين العاملين في تلك البلدان.

ذلك إضافةً إلى المخاطر الكبيرة التي تحملها التداعيات الخطيرة للأحداث الجارية، والتهديدات الإسرائيلية المستمرة للبنان، وكذلك بسبب الأوضاع المتوترة إقليميًا ودوليًا على أكثر من صعيد أمني وسياسي واقتصادي ومالي.

كل ذلك يجب أن يدفعنا إلى التصرف على أساس أنّ لبنان قد أصبح في وضع لم تَعُدْ تنفعُ معه معالجةُ مشكلاته الكبيرة والمتفاقمة بالمراهم الموضعية أو الحلول المجتزأة، كما لا ينفع معه الخطاب الشعبوي، ولا الخطاب الذي يستثير العصبيات والتشنجات الطائفية والمذهبية والعنصرية. فكل ذلك لا يؤدي إلاّ إلى تعميق المأزق الذي أصبح لبنان في داخله.

دولة الرئيس،

إنّ ما يمكن أن نتعرض له اليوم كدولة وكلبنانيين من إشكالات ومن كلفة ومعاناة في هذه المواجهة، التي أصبحت شبه حتمية، لهو أقل بكثير مما يمكن أن نتعرض له في الغد إذا استمر بنا حال التجاهل أو

عدم الاكتراث أو التقاعس عن اتخاذ ما ينبغي من قرارات إصلاحية جريئة على الصعد الوطنية والسياسية والإدارية والمالية والاقتصادية، تعيدنا إلى مسارات النهوض الحقيقي.

دولة الرئيس،

انّ المسار الأول في هذه المواجهة هو في توفير الإرادة الجازمة والحازمة والملتزمة من أجل إعادة الاعتبار للدستور ولدولة القانون والنظام. وبالتالي إعادة الاعتبار للدولة وهيبتها وسلطتها الكاملة على جميع الأراضي اللبنانية، حيث لا تنفع الازدواجية في السلطة ولا يجدي الاستمرار في الافتئات على سيادة الدولة وعلى دورها في الحفاظ على القانون والنظام. ذلك مع التشديد على أهمية الالتزام باحترام اتفاق الطائف واحترام القرارات الدولية وقرارات الإجماع العربي. إنّ التقدم على هذا المسار يمكننا من الاستعادة التدريجية لثقة الناس بالدولة، التي يفترض ان تمارس عملها ودورها بحياديةٍ وصرامةٍ وحزم وعدالة وحوكمة من أجل صالح جميع المواطنين ومن أجل الصالح العام.

والمسار الثاني، هو في إعادة الاعتبار للقواعد السليمة التي يجب أن ترعى إدارتنا لشؤوننا العامة، بحيث يراعى احترامُ الكفاءة والإنجاز والجدارة في بناء الإدارة العامة على أسس صحيحة وتعزيز مستويات احترافها؛ وهي التي ينبغي أن يكون ولاؤها الوحيد للدولة وليس للأحزاب والميليشيات وزعماء الطوائف والمذاهب. وينبثق عن ذلك العودة إلى الالتزام بما تنص عليه المادة 95 من الدستور، لجهة أن تكون المناصب في الإدارة العامة من نصيب أصحاب الجدارة والكفاءة والاستحقاق، على أساس تنافسي وضمن مباريات مفتوحة. وبالتالي فإنه ينبغي العودة إلى احترام نتائج المباريات المفتوحة

التي يجريها مجلس الخدمة المدنية. ذلك مما يُسهم في استعادة الثقة بين الحكومة والمواطنين من خلال ممارسة المزيد من الشفافية والإفصاح وتعزيز كفاءة الإدارة وحكم القانون ومكافحة الفساد والهدر المقونن وغير المقونن. في هذا الشأن، لا بدّ لي من التأكيد مجدَّدًا أنّ الرقابة على أهميتها الكبيرة ليست بديلاً عن حسن الإدارة. وفي هذا المجال يحضرني القول الشائع المعدَّل: "أعط عجينكً للخباز وراقبه لئلاَّ ياكل نصفه".

إنّ الاستمرار في عدم الاكتراث أو في اطّراح هذه القواعد جانبًا يعني أن يصبح لبنان طاردًا للكفاءات ولأصحاب المواهب وليس جاذبًا لها، بما يؤدي إلى تراجع مستويات التنافسية على أساس من هذه المعايير، ويدفع بالمتميزين من أصحاب القدرات والكفاءات إلى الهجرة خارج لبنان حيث الفرص الأكبر والمناخات الملائمة. ذلك بما يدفع لبنان ومجتمعه وياللأسف إلى الاكتفاء بمتوسطي القدرات والكفاءات mediocrity بما ينعكس سلبًا على الاقتصاد اللبناني ونموه وحيويته ومستقبله ومستقبل اللبنانيين.

إنّ التقدم على هذا المسار يجعل من الممكن أن يتَقَبَّل المواطن الأعباء الضريبية. هذا مع استمرار العمل على إعادة صياغتها وتطبيقها بطريقة عادلة بين مختلف شرائح المواطنين وجبايتها أيضًا بطريقة فعالة ومجدية. لأنّ المواطن يعرف في حال التقدم على هذا المسار إلى أين المصير، ويعرف عندها أنّ مصالحه محفوظة ومَصونة، وأنّ هذا التوجُّه هو التوجه المستقبلي الذي يخدم مصلحته ويمكن التأكد منه والتحقق من تنفيذه من خلال مؤشّرات الأعمال والتصرفات. فإنْ لم يحصُلْ شيءٌ من ذلك، تصبح الثقة مفقودة.. وها

نحن نعاني من ذلك بالفعل، ولا يفيد الجدال والإنكار، ولا الاتهامات المتبادَلة.

والمسار الثالث، هو في إعادة الاعتبار إلى القواعد العامة التي يقوم عليها نظامنا الديمقراطي الحرّ، بأنه لا أحد فوق المحاسبة والمساءلة ضمن الأطر التي يحددها الدستور والقانون، حيث تتلازم المسؤولية مع وجود المساءلة والمحاسبة؛ وذلك بعيدًا عن كيل الاتهامات المفبركة أو اللجوء إلى الوسائل والأساليب الفضائحية أو على شاكلة المحاكمات الميدانية التي لا هَمَّ لها إلاّ تشويه السمعة، وأحيانًا كثيرة لحرف الانتباه عن المشكلات الحقيقية، وكذلك للتعمية على الارتكابات والانتهاكات التي يقترفها آخرون.

المسار الرابع، ووسط هذا العجز في الموازنة والخزينة وهذه المديونية العالية، والقصور في ميزان المدفوعات بسبب تراجع تحويلات اللبنانيين من الخارج، والتراجع في مستويات النمو الاقتصادي، وعدم القدرة الحقيقية على تخفيض سقوف الإنفاق بالحجم المطلوب ولاسيما بعد السلسلة الجديدة للرواتب التي أقرّها مجلسنا، فإنه ينبغي الحرص على تصويب بوصلة معالجاتنا لشؤوننا العامة. فعلى أهمية وخطورة الحجم الكبير للدين العام وكذلك الزيادة الحاصلة في العجز السنوي، فإنّ الأمر المهم بدايةً هو تصحيح المسار وتصويب الاتجاه الذي يؤدي إلى الاندفاع الوطني لتحقيق المعالجات المطلوبة.

وسط ذلك كلّه، فإنّ لبنان لا يمكنه إلاّ أن يجهد من أجل تصويب بوصلته لكي تخدم مصالحه ومصالح اللبنانيين. ويكون ذلك في ان يوثق علاقاته مع أشقائه ومع أصدقائه في العالم، خصوصًا مع الأشقاء الذين

ساعدوه من قبل، من أجل إعادة إطلاق حيوية اقتصاده؛ وهم الذين وقفوا إلى جانب لبنان دائمًا ولاسيما في مؤتمري باريس-1 و2. كذلك وقفوا معه خلال وبعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 ورعاية عمليات إعادة الإعمار ودعمه أيضًا في مقررات مؤتمر باريس-3. وذلك يقتضي من لبنان أن يستعيد ويؤكد التزامه ويبادر إلى تنفيذ ما وعد بتطبيقه من إصلاحات في تلك المؤتمرات التي عقدت من أجله، وبالتالي التنبه إلى أنّه لا يمكن النجاح في عقد مؤتمرات أخرى إذا لم نُظهر جدية في تنفيذ ما التزمنا به من إصلاحات هي في الأساس وضعت لصالحنا ولصالح اقتصادنا الوطني.

إنّ هذا يتطلب كذلك نسج علاقاتٍ جيدة وإدراكًا متبادَلاً وإيجابيًا بيننا وبين العرب ومع العالم. ولا بدّ لي من القول هنا بأني لا أجد العلاقات مع العرب والعالم في وضعها الحالي إيجابية أو مطمئنة بالقدر الكافي. وهذا الأمر يجب أن يحظى بالأهمية والمعالجات التي يستحقها.

دولة الرئيس،

إنه وعلى أساسٍ من هذه القواعد يمكن العودة إلى ما ينبغي أن تكونَ عليه بوصلة اهتماماتنا؛ وهو ما يدفعنا إلى تركيز جهودنا على ما يعالج بالفعل مشكلاتنا ومآزقنا وانسداداتنا الحالية والداهمة، حيث لم يعد من المفيد الاستمرار في المعالجات اللفظية بإظهار الحرص على التقدم على مسار الإصلاح وممارسة عكسه.

المصيبة التي حاقت بنا كلبنانيين في هذا الصدد أنّ الأسلوب اللفظي في المعالجات، دون الولوج الحقيقي لاتخاذ القرارات الإصلاحية الصحيحة، أصبح هو السمة الطاغية حتى الآن. وذلك كله يزيد المواطنين والمتعاملين مع الدولة اللبنانية في الداخل والخارج تراجعًا عن الثقة

بالدولة اللبنانية وبجدارتها وتصميمها على القيام بذلك، ناهيك عن زيادة الشكّ بحياديتها وفعاليتها.

دولة الرئيس،

مازال بإمكاننا التصدي لجملة التحديات والانسدادات، ونحن نستطيع ذلك، وما علينا إلاّ ان تكون لدينا الإرادة والعزيمة على سلوك هذه المسارات، لأنّ الحال التي وصل اليها لبنان تقتضي القيام بهذه المبادرات السريعة، حتى لا يسهم تقاعسنا مرّة جديدة في جعل عملية الإصلاح مستحيلة، وبالتالي يصبح تحقيق النهوض الوطني والسياسي والاقتصادي والمالي والاجتماعي أمرًا مقلقًا بالغ الصعوبة ومؤلمًا إنْ لم يكن مستحيلاً؛ وهو ما يقود البلاد – لا سمح الله – إلى مستقبل مجهول.

قبل أن أختم كلامي لا بدّ لي من القول بأني حاولت في مداخلتي أن أضع معالم البوصلة التي تمكننا نحن جميعًا كلبنانيين من أن ننجح فعلاً في مواجهة التحديات وان نتقدم على مسارات الخروج من المآزق التي أصبحنا داخلها.

وفي هذا الصدد يطيب لي أن استشهد ببيت من الشعر للمتنبي، متمنيًا أن نكون نحن كلبنانيين لائقين وجديرين وعلى قدر ما يقوله المتنبي:

أبَـدًا أقْـطَـعُ الـبِـلادَ وَنَـجْـمـي فـي نُـحُـوسٍ وَهِـمّـتـي فـي سُـعُـودِ

ملحق رقم –9–
كلمة الرئيس فؤاد السنيورة
في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2018
مجلس النواب– الأربعاء 2018/03/28

كلمة الرئيس فؤاد السنيورة في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2018 – مجلس النواب – الأربعاء 2018/03/28:

دولة الرئيس،

أبدأ حديثي دولة الرئيس باستعادة طرفة تقول: إنّ أحدهم، وبينما كان يمشي في أحد شوارع المدينة عقب غروب الشمس، إذا به يصادف رجلاً منحنيًا يفتش في الأرض تحت ضوء البلدية. فتوقف عنده ليسأله عما يبحث، فأجابه بأنه يبحث عن ليرة ذهبية أضاعها. سأله: وأين أضعتها؟ فأشار له ذلك الرجل إلى مكان بعيد عن وجودهما وبأنه أضاعها هناك. فقال له: ولماذا تبحث عنها هنا إذًا؟ فردّ عليه قائلاً: لأنه يوجد هنا بعض النور يمكن أن أستضيءَ به!! هذا مع إدراك ذلك الرجل أنه لا يفتش في المكان الصحيح.

تختصر هذه الطرفة، إلى حدّ ما، ما أصبح عليه وضْعُنا نحن في لبنان، ولاسيما في ما يتعلق بما نبحث عنه من حلول حاسمة للعديد من المشكلات الناتجة عن تردي أوضاعنا الوطنية والسياسية والمالية والاقتصادية والإدارية، وما أصبح عليه حال الإصلاح الذي ما فتئنا نتحدث عنه ونتعهد بتنفيذه ولا نمارسه لا في المكان ولا في الزمان الصحيحين، ونستمر في إضاعة الفرص الكثيرة التي سنحت وتسنح لنا ولا نغتنمها.

الحقيقة يا دولة الرئيس أنَّ هذا المجلس قد شهد على مدى سنوات عديدة سابقة مداولات ونقاشات مطولة بشأن الكثير من الشؤون الوطنية والسياسية والأمنية، وكذلك بشأن الأوضاع الاقتصادية والمالية والإدارية

من أجل معالجة المشكلات المتفاقمة ولتحقيق النهوض المنشود. لقد كانت أغلب تلك الجلسات تشهد بحث مسائل الحاجة الماسة للقيام بالإصلاح. ولكن، ويالللأسف، كانت تلك المحاولات المتكررة تصطدم وتُواجَهُ بعراقيل شتى من كل نوع ومن كل حدب وصوب من أجل عدم السير بها، باستثناء ما جرى في العامين 2001 و2002، حيث أُقِرَّت قوانين واتخذت إجراءات إصلاحية، ولكنْ جرى إجهاضُ معظمها بعد ذلك.

إنَّ ما حصل حتى اليوم يعبّر، بطريقةٍ أو بأُخرى، عن عدم توافر الإيمان العميق والإرادة الحازمة والصلبة لدى عدد ليس بالقليل من أصحاب القرار في لبنان لاعتماد السياسات والبرامج الإصلاحية المطلوبة.

لقد علمتنا التجارب يا دولة الرئيس، أن الإصلاح من أجل تحقيق النهوض والتلاؤم مع المتغيرات والتحولات الحاصلة هو أمر تقوم به الدولُ عندما تكونُ قادرةً عليه، وليس عندما تصبحُ مجبرةً عليه. ذلك لأنّ الإصلاح يصبح عندها أكثر إلحاحًا وأكثر كلفة وأيضًا أشدّ إيلامًا لأكثر للمواطنين. وفي هذا الأمر يقول المثل الإنكليزي Make hay while the sun shines، إذا أردت أن تحضر التبن أو القش لإطعام الماشية فعليك أن تقوم به عندما تكون الشمس ساطعة، وليس عندما يأتي موسم الأمطار ويصبح ذلك عملاً مستحيلاً.

ولكن "أن يأتي الإنسان متأخرًا، خير من أن لا يأتي على الإطلاق".

الأمر الآخر يا دولة الرئيس، هو أن الإصلاح ليس عملاً تقوم به الدول بوصفه عملية عابرة وينتهي الأمر. إنه في الواقع رحلة، ورحلة مستمرة تقتضي إيمانًا حقيقيًا تستطيع الدولُ من خلاله ان تتقدم على مساراته. وهو أيضًا يجب أن يشكل التزامًا مستمرًا وإصرارًا على متابعته حتى يتوسع ويترسخ ويتعمق الإصلاح من أجل تحقيق التلاؤم المستمر.

بالتالي فإنّ المعالجات الشكلية التي تفتقر إلى وضوح الرؤية ولا تترافق مع الجهد والمكابدة والمثابرة والالتزام والتقيد بالمبادئ التي يقوم عليها الإصلاح، وبما يعنيه من احترام حقيقي ودائم للدستور والقوانين، ولفكرة الدولة القادرة والعادلة، تكون معالجات عابرة تنتهي وتمَّحي آثارها، وبالتالي تعود الأمور إلى ما كانت عليه ولربما إلى الأسوأ.

دولة الرئيس،

نجتمع اليوم لنتحدث حول موضوع إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2018، وذلك أيضًا من ضمن الاستعداد لحضور مؤتمرات دولية الهدفُ منها مساعدةُ لبنان على تحقيق النمو والنهوض ومعالجة مشكلاته المتفاقمة بفعالية وكفاءة.

يأتي تناولنا مشروعَ قانون الموازنة العامة للعام 2018، في ظل التباطؤ المستمر في النمو الاقتصادي الذي مازال يتراوح في حدود 1–1,5 بالمائة على مدى السنوات السبع الماضية، وفي ظل استمرار العجز السنوي في الموازنة وفي الخزينة، بحيث أصبح يتخطى الخمسة مليارات دولار سنويًا، وفي ظلّ تصاعد الدين العام ليتخطى عتبة الثمانين مليار دولار[1] في نهاية العام 2017، كما تتصاعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى حدود مقلقة، وتتفاقم مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للسنوات الخمس الماضية. كذلك فقد ازداد الخلل الهيكلي في الموازنة، بحيث أصبحت كلفة الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية مضافًا إليها خدمة الدين العام تتخطى ما نسبته 75% من مجموع الإنفاق السنوي في الموازنة. هذا فضلاً عن تراجع القدرة

(1) علمًا أن مجموع الدعم المقدّم إلى مؤسسة كهرباء لبنان وكلفة خدمته مسؤولان عن 48% من مجموع الدين العام حتى نهاية العام 2016، والدين القديم كما كان في نهاية العام 1992 مع كلفة خدمته مسؤولان عن 36% من مجموع الدين العام حتى نهاية العام 2016.

التنافسية للاقتصاد اللبناني بصادراته السلعية والخدماتية وتفاقُم معدلات البطالة، كما تتراجع المناخات الداخلية الملائمة والمحفزة على الاستثمار بسبب تراجع وانحسار سلطة الدولة والقانون والنظام.

وتترافق مع ذلك كله، أوضاع غير مستقرة في المنطقة على الصعد السياسية، في ضوء الأحداث الجارية في سوريا وليبيا والعراق واليمن، وكذلك في العالم، بما يزيد من حدة المخاطر والصدمات السياسية والأمنية، التي قد يتعرض لها لبنان مع تراجع مناعته الداخلية على وقع تصاعد الخطاب ولهجة العصبيات العنصرية والشعبوية التي تزيد من هشاشة الأوضاع العامة والاستقرار الوطني والأمني في لبنان. هذا بالإضافة إلى تراجع الفوائض المالية في المنطقة بسبب الانخفاض النسبي في أسعار النفط وزيادة الأعباء الاقتصادية والمالية لدى دول المنطقة العربية، وتأثيرات ذلك كله على لبنان وعلى فرص العمل لدى اللبنانيين في المنطقة وعلى حجم التحويلات المالية إلى لبنان.

هذا كله ينبغي أن يكون سببًا كافيًا لإدراك هول المشكلات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية التي يواجهها لبنان، وفي المحصلة حاجته الماسة للمبادرة إلى إجراء الإصلاحات الهيكلية الصحيحة في السياسات، وفي البرامج وفي الموازنة العامة، وكذلك في الإدارة والمؤسسات العامة، بما يمكنه من المواجهة الصحيحة والناجحة لتلك التحديات المتلاطمة.

ولا بدّ لي هنا من الاستشهاد بالقول الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾. فلا يمكن لأمة أن تتوقع تلقّي العون من أحد إذا لم تتوفر لها الإرادة والعزيمة في أن تساعد نفسها بدايةً من أجل النجاح في المواجهة وتحقيق النهوض.

أودّ هنا يا دولة الرئيس، أن أعود بالذاكرة إلى جلسة للهيئة العامة تمت خلال العام الماضي، وتحديدًا في جلسة مناقشة الموازنة العامة للعام 2017، والتي أشرتُ فيها في مداخلتي في مجلس النواب بتاريخ 2017/10/18 إلى أمرين: الأمر الأول، عندما قلت إنه وفي خلال شهر تموز/يوليو من العام 1997 أي قبل عشرين سنة عُقد مؤتمرٌ في فندق البوريفاج بدعوة من الرئيس رفيق الحريري رحمه الله، وكنتُ أنا وقتها وزيرًا للمالية وأيضًا كان هناك عدد من الوزراء الآخرين. هذا إلى جانب حضور عدد كبير من رؤساء الفعاليات الاقتصادية والاتحادات العمالية والنقابات، وجمع غفير من المهتمين بالشأن العام والشأن الاقتصادي والشؤون المالية والنقدية. وبعد نقاش ومداولات استمرت على مدى ثلاثة أيام انتهى الأمر بإقرار جملة من الخلاصات والتوصيات التي كان يُقصد منها أن تشكل بوصلةً ليتقدم لبنان على مساراتها، ومن أجل اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج إصلاحية تمكن لبنان من أن يحقق تقدمًا على مسار النهوض والتلاؤم الاقتصادي والمالي، وبما يشكل محفزًا له لتحقيق زيادة معتبرة في معدلات النمو الاقتصادي، وتقدمًا في مجالات التنمية الاقتصادية المناطقية. ذلك إلى جانب إقداره على إجراء معالجة صحيحة وفعالة للمشكلات المالية والإدارية، والحدّ من تراكم الدين العام والتوصل إلى تحسين الأوضاع المعيشية لدى للمواطنين، وأيضًا للإسهام في إيجاد المزيد من فرص العمل الجديدة أمام الشباب اللبنانيين.

ولقد قلت لزملائي في مجلس النواب آنذاك إنه لو اطلع أحد منكم على ذلك البيان فسوف يتساءل بينه وبين نفسه: هل هو يقرأ بيانًا تمت صياغته لمعالجة المشكلات التي كانت موجودة في العام 1997 أم تمت صياغته البارحة لمعالجة المشكلات القائمة في العام 2017 أي بعد مرور عشرين سنة بالتمام والكمال على ذلك المؤتمر؟!

ماذا جرى بعد ذلك الاجتماع؟ للأسف، لا شيء!! كالعادة انتهت تلك الاجتماعات والخلوات إلى مقررات لم تأخذ طريقها للتنفيذ كبعض القوانين التي نسنّها ولا ننفذها. جوهر المشكلة كان ولايزال في عدم توافر إرادة الالتزام بتنفيذ الإصلاحات وتطبيق القوانين واعتماد القواعد الصحيحة في الإدارة الرشيدة، كما في عدم الحرص على ترشيق الدولة وزيادة فعاليتها وإنتاجيتها. والسبب في ذلك تلكؤ الكثير من القيادات السياسية في لبنان وعدم رغبتها في التعاون، وامتناعها عن مصارحة المواطنين بحقيقة الواقع وإقناعهم بالسير على مسارات الإصلاح الصحيح.

إنّ هذه الحقيقة الصادمة تدلّ على مدى اتساع الفجوة بين العلم بالشيء وبين ترجمته إلى عمل إرادي مصمم على تنفيذ المعالجات التي تضع الوطن على المسارات الحقيقية المؤدية للنهوض.

الحقيقة اليوم أننا نواجه المشكلات ذاتها. إلاّ أنّ الفرق الوحيد هو أنها زادت حدّة وخطورة عما كانت عليه في العام 1997 نتيجة التقاعس والمراوحة والإهمال والتلكؤ عن المبادرة، والإصرار على اعتماد المقاربات الشعبوية التي هي ليست بمعالجات، بل هي بالفعل ليست سوى الإمعان في حفر وتعميق الحفرة التي جرى دفع الوطن، كل الوطن، وكل اللبنانيين إليها نتيجة الامتناع حتى اليوم عن سلوك طريق الإصلاح الصحيح.

الأمر الثاني، الذي ذكرته آنذاك يا دولة الرئيس، وقد بدا في حينه أني أذكره على سبيل الطرفة، ولكنها طرفة تصف في الواقع حقيقة المشكلة التي وصلنا إليها. ولقد أوردْتُ ذلك في جلسة مجلس النواب بتاريخ 2017/03/15، خلال مناقشة قانون سلسلة الرتب والرواتب. وكما نعلم جميعًا، فقد تأخر إقرار السلسلة سنتين لأسباب عديدة، منها ذاك الاتجاه الذي كنتُ أُعارضه

ومعي زملاء آخرون، لإقرار تلك الزيادات غير المنضبطة للرواتب والأجور والتي لا يستطيع أن يتحمل أعباءها الاقتصادُ اللبنانيُّ ولا الخزينةُ اللبنانيةُ ولا القطاعُ الخاصّ اللبناني.

دعوني اختصر تلك الصورة بنموذج السيارة الصغيرة والمقطورة، حيث يتوجب على السيارة الصغيرة أن تَجُرَّ المقطورة. بمعنى القول ان حجم الدولة وأعباءها أصبحا أكبر من حجم الاقتصاد اللبناني وإمكاناته وقدراته. والمعضلة المأزق الآن كيف يمكن لهذا الاقتصاد أن يتحمل أو ينهض بعبء ذلك الحجم المتعاظم للدولة وآلتها المتضخمة في الحاضر والمستقبل في أكثر من مجال.

إنّ ما زاد في حدة وحراجة هذا المأزق هو أنّ اللبنانيين لم يتوقفوا عن مفاقمة تلك الحال التي وصل إليها لبنان. فعلى مدى جلسات وجلسات كانت هناك مطالبات للحصول على قسم من الموارد المتناقصة بالمقارنة مع المطالبات المتضخمة. والمفارقة في ذلك تهافت السياسيين والأحزاب والميلشيات اللبنانيين، من أجل أن يحجز كل لفريقه أو لجماعته موقعًا في مركب القطاع العام اللبناني الذي لم يعد يتحمل عدد راكبيه وأحمالهم، فكيف بالإضافات المرتقبة.

صحيح يا دولة الرئيس، أنّ على مجلس النواب ان يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إيجاد فرص عمل جديدة للبنانيين في القطاع العام، وكذلك إنصاف وتحسين أوضاع جميع العاملين في الدولة من كافة الأسلاك. إنّ هذه أمور في غاية الأهمية والضرورة. ولكن وكما نعلم، يجب في كل عمل تشريعي أن يكون هناك تبصر كبير في الأمر من أجل النظر في كل التداعيات التي قد تنتج عن تلك التشريعات التي لم تكن تأخذ قسطها الحقيقي من التبصر والتحسب فيما قد يكون لها من نتائج وعواقب.

الحقيقة الساطعة التي يجب أن لا ننساها، أنه وفي حمأتنا كمشرعين من أجل إنصاف العاملين في الدولة كنا لا نأخذ بعين الاعتبار المواطنين الذين يتوجب عليهم أن يتحملوا الفاتورة النهائية للأكلاف المترتبة، ولا قدرة الاقتصاد على التحمل، ولا نتثبت من مدى المحافظة على التوازن والانسجام بين شتى القطاعات الاقتصادية وتحديدًا بين حاجات ومستلزمات القطاع العام وقدرات الخزينة العامة وكذلك إمكانات القطاع الخاص. ومثال صارخ على ذلك الآن موضوع الأعباء التي ترتبت على المدارس الخاصة والتي لا تستطيع لا هي ولا الأهل تحملها. هذا فضلاً عما ينوء القطاع العام والمالية العامة بما يتحملانه من أعباء إضافية جراء تلك الزيادات.

وهنا، دعني أقول يا دولة الرئيس، إنَّ علم الاقتصاد في جوهره، هو في كيفية التوفيق في عملية التوزيع بين الموارد الضئيلة المتوافرة في مقابل المطالب المتضخمة والتوقعات المتعاظمة. والدولةُ التي تنجحُ في ذلك التوفيق تحصُلُ على النمو وعلى الاستقرار وعلى الازدهار.

المشكلةُ الآن يا دولة الرئيس، هي أن الدولة اللبنانية لم تتقيد بالبرامج الإصلاحية التي جرى التعهد بتنفيذها في الأعوام 2002 و2007 بنتيجة مؤتمري باريس–II وباريس–III، اللذين اشتملا على برامج لتخفيض الأعباء وكلفة الدين العام والإنفاق، وإطلاق المشاريع الإنمائية، وأيضًا على خطة للتمكين الاجتماعي ومحاربة الفقر. واسمح لي يا دولة الرئيس، بأننا لو استنطقنا محاضر اجتماعات مجلس النواب، لنطقت بما كنت أقوله آنذاك بوجوب العمل على ترشيق الدولة اللبنانية لتكون أقلَّ حجمًا وأكثر فعاليةً وأقلَّ كلفةً وأكثرَ إفادةً لجمهور المواطنين.

دولة الرئيس،

هل توقفنا عن تلك الممارسات الخاطئة التي أدّت في المحصلة إلى مراكمة ومفاقمة الأثقال الاضافية على جسم الدولة وحجمها وأصبحت تودي برشاقة الدولة وحيويتها وإنتاجيتها وفعاليتها؟ للأسف، لم نتوقف.

الحقيقة أنه كان هناك إهمال مستمر لزيادة قدرات السيارة، وعمل مستمر من أجل زيادة الأعباء والأحمال على تلك المقطورة نتيجة زيادة حجم الدولة والإحجام عن ترشيقها.

نحن الآن دولةَ الرئيس وزملائي النواب، نمرُّ في خضم هذه المعمعة وتداعياتها، وعلينا أن نعترفَ أنه لا فائدة من المغالاة ولا من الإنكار. باختصار شديد لم يعد بإمكان تلك السيارة أن تجر تلك المقطورة.

والآن، وقد "اتسع الخرق على الراقع"، فليس هناك من بديل غير المسارعة للتقدم على المسارات الإصلاحية؛ ويبدأ ذلك بالمصارحة والصدق والمكاشفة مع المواطنين وعدم الاكتفاء باستعمال المراهم والمسكنات الظرفية.

دولة الرئيس،

في هذا الصدد، ليس هناك على الإطلاق من أعمال سحرية يمكن للبنان أن يقوم بها في هذا المجال مهما فعلنا من هندسات، ومن نظريات، ومن مؤتمرات ودراسات واستشارات من هنا أو من هناك. إذ ليس هناك من حلول حقيقية غير سلوك الطريق المؤدي عمليًا إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو وتأمين مقتضياته، وإصلاحٍ هيكلي في بنية الموازنة، وخفضٍ في مجموع الإنفاق مع التأكد من جدوى كل إنفاق نقوم به. وفي المحصلة، العمل على ترشيق الدولة من جهة، والتعاون مع القطاع الخاص من جهة أخرى ليبادر إلى القيام بالدور المؤهل له في الاقتصاد الوطني.. وهذا يتطلب تأمين مقتضيات التعاون.

أُسارعُ للتذكير بما قلتُهُ هنا في مجلس النواب بأنَّ ما أبيّنُه وأشدّد عليه ليس دعوةً لليأس والإحباط لدى المواطنين، على غرار الكلام الذي يطلق على عواهنه – وقد سمعناه مؤخرًا – بأنَّ البلاد قد أفلست؛ وهو كلام غير صحيح وغير مقبول وغير مفيد، ويعني انتفاء الإرادة للخروج من الحالة التي وصلنا إليها. على عكس ذلك تمامًا، فأنا ما زلت أقول يا دولة الرئيس بأنه ماتزال أمامنا فرص للخروج من هذه المآزق المنهالة علينا والتي هي في قسم كبير منها من صنع أيدينا. لكن هذه الفرص المتاحة تتدنى تدريجيًا وبسرعة كما تصغر الدائرة التي يمكن أن نتحرك فيها.

إنّ هذا الأمر يتطلب منا عقلاً راشدًا وتعقلاً في مقاربة الأمور بعيدًا عن الشعبوية وإثارة الغرائز والعصبيات، كما يتطلب إرادة حازمة في إجراء الإصلاحات على قاعدة "يا سواري بحبك بس مش قد زندي". ذلك كله متواكبًا مع قلب رحيم.

ما الذي علينا أن نقوم به؟ علينا أن نزيد من قدرتنا على معالجة المشكلات التي تحدثت عنها ونعرفها جميعًا.

دولة الرئيس،

يأخذني الكلام هنا للحديث عن الدولة وإدارتها التي يفترض أن تكون الآلة التي تعمل من أجل تحقيق الصالح العام ويكون عملها منصبًا على تحقيق التلاؤم والتناغم مع التطورات والتحولات الحاصلة، وبما يؤدي في المحصلة إلى تحقيق الأهداف التي يتوقعها ويريدها المواطنون.

دعني أقول يا دولة الرئيس إنَّ ما وصلت اليه الإدارة اللبنانية من ترد، هو نتيجةُ نَهَمٍ غير مسبوق، لاستتباعها من قبل بعض الأحزاب والميليشيات والسياسيين والجمعيات الطائفية والمذهبية، المدججة

بالدعوات والأساليب الشعبوية التي لم ولن تسهم في تحسين إدارة الشأن العام ومقتضيات أداء الوظيفة العامة، بل على العكس كانت تؤدي إلى زيادة الأمور سوءًا وتعقيدًا.

فنحن نشهد بأمّ العين كيف تستعمل كل أدوات الضغط لاقتطاع حصص من جسم الإدارة اللبنانية والدولة اللبنانية التي أصبحت قطعًا متناثرة، مستتبعة بأجزائها لفريق من هنا وفريق من هناك، وحيث لم يعد هناك من ولاء حقيقي في الإدارة اللبنانية للدولة اللبنانية، بل أصبح الولاء كلُّ الولاء لمن أسهم في تعيين المسؤولين فيها أو لمن يتولى حمايتهم من أجل أن يستمروا في العمل. لقد أصبحت تلك الإدارات وتلك المواقع في خدمة المصالح الحزبية أو الميليشياوية وليس في خدمة الصالح العام. وهذا كله يعني ان تلك الإدارات أصبحت غير منسجمة مع أحكام ومقاصد الدستور أو مع أحكام القانون، وأن الإدارة أصبحت أدوات يستعملها البعض للفساد والإفساد دون أي وازع أو رادع، مسلّحةً بالحمايات السياسية والطائفية والمذهبية والدعوات الشعبوية والعنصرية. وهذا الواقع أصبح يشكل عقبة كأداء تحول دون أداء الإدارة لدورها في خدمة الصالح العام أو خدمة مصالح المواطنين، وتحول دون تمكين القطاع الخاص من أداء دوره بالإسهام في تحقيق النهوض الاقتصادي.

دولة الرئيس،

علينا أن نعيد الاعتبار للوظيفة العامة في تعزيز ولائها للدولة، وبالتالي رفع تسلط التجاذب السياسي والطائفي والمذهبي والميليشياوي عنها، وإلاّ فإنه لن يستقيم الأمر إذا استمر هذا التسلط والاستتباع.

الإدارة يا دولة الرئيس هي في الأصل لخدمة الوطن والمواطنين، والعاملون فيها يجب أن يكونوا خاضعين للمساءلة وللمحاسبة على أساس الأداء، وليس على مقدار ولائهم للسياسيين أو للأحزاب أو الميليشيات. وأسارع إلى القول بأنّ المساءلة أو المحاسبة المطلوبة لا تتم عبر الصحف والإعلام أو بالطريقة الشعبوية أو الفضائحية أو المتلبسة برداء الدفاع عن الطوائف والمذاهب. فهذه الطريقة التي عهدناها حتى الآن لا تؤدي، وهي لم تؤد يومًا، لأي نتيجة على الإطلاق. فهي لم تقطع دابر أي فساد ولم تحسِّن في أي أداء. أتحدث هنا عن المساءلة والمحاسبة المؤسساتية عبر مجلس النواب وعبر الإدارات المعنية، وأيضًا من خلال المزيد من الإفصاح والشفافية المؤسساتية، ومن خلال الاستعانة أيضًا بتعيين مؤسسات دولية للتدقيق، على النسق الذي تعتمده الأمم الراقية. وذلك أيضًا حسب مشروع قانون أرسلناه إلى مجلس النواب في أيار/مايو من العام 2006 لمراجعة وتدقيق جميع حسابات الدولة اللبنانية من قبل واحدة أو أكثر من المؤسسات الدولية للتدقيق ووفقًا للقواعد الدولية للتدقيق، واعتبارًا من العام 1989 وإلى يومنا الحاضر وبشكل مستمر فيما بعد. إنّ هذه الطريقة لا تعتبر إغفالاً أو إلغاءً لدور ديوان المحاسبة. هذا المشروع يا دولة الرئيس مازال ينتظر الإقرار.

إنّ إقرار هذا القانون في مجلس النواب والشروع في تطبيقه يمثّلان الرد العلمي والعملي والحازم وغير المنحاز على كل الافتراءات والشائعات والاتهامات التي تطلق ولا يكون لها أساس البتة سوى رغبة من يطلقها في التجريح وتشويه السمعة وصرف الانتباه عما يجب ان يتوجه إليه انتباه واهتمامات المواطنين اللبنانيين من أجل حفز الجهود والحضّ على العمل لانتظام وانضباط أوضاع المالية العامة، ومعالجة الخلل المتمادي فيها، واستعادة استقرارها والعودة إلى إعلاء شأن معايير

الحوكمة والإفصاح في الإدارة العامة للدولة من أجل ترشيد عمل اداراتها ومؤسساتها، وكذلك من أجل الإسهام في استعادة النمو الاقتصادي المستدام في لبنان.

ويحضرني هنا ما قاله الإمام علي "كرّم الله وجهه"، في رسالته إلى أحد الولاة عندما قال: "ولا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ والْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سَوَاء؛ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَزْهِيدًا لأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي الإِحْسَانِ، وتَجرِيئًا لأَهْلِ الإِسَاءَةِ عَلَى الإِسَاءَةِ". وهذا يعني ضرورة أن يصار إلى اعتماد الأدوات والإجراءات والمعايير التي تحاسب وتردع وتكافئ. فالوظيفة العامة لا يجوز أن تصبح مواقع أو مستعمرات محفوظة لأفراد أو طوائف، بل هي مواقع للخدمة العامة. وهذا يعني أيضًا وحسب روحية الدستور اللبناني أن لا حقيبة ولا إدارة حكر على فرد من طائفة أو مذهب، وليس هناك من فرد ينتمي إلى مذهب معين ممنوع عليه ان يتولى أي موقع أو حقيبة بسبب طائفته أو مذهبه.

يا دولة الرئيس، الوضع الذي وصلنا اليه أصبح غير قابل للمعالجة بالمراهم الموضعية أو بالحلول الجزئية، بل لم يعد بالإمكان أو المفيد إلاّ اللجوء إلى المعالجات الجذرية والصحيحة؛ ويكون ذلك بداية بإدراكنا أن هناك مشكلة، وثانيًا، بضرورة توفير إرادة حقيقية وملتزمة ومستقرة وثابتة بالعودة إلى احترام الدستور، واحترام القوانين، واحترام قواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق ومعايير الإداء.

تعرف يا دولة الرئيس، أن هناك عدة قوانين صدرت في العام 2002 وكانت من ضمن ما قدمه لبنان كإثبات للمجتمعين العربي والدولي في مؤتمري باريس–II وIII، بأن لبنان واعٍ لمشكلاته وراغب في حلها وبأنه عازم على إنجاح مؤتمرات دعم لبنان بالتعاون مع الجهات المانحة. من

تلك القوانين التي اعتمدناها كان: قانون الكهرباء رقم 462، وقانون الاتصالات رقم 431، وقانون الطيران المدني رقم 481.

هذه القوانين ما زالت غير مطبقة إلى الآن، وكأن هناك إصرارٌ من بعض المسؤولين في الدولة على الإطاحة بها وإهمالها. يؤسفني القول يا دولة الرئيس، أنّ هناك وزيرًا على سبيل المثال يجاهر بالقول: "أنا لا يعجبني قانون الكهرباء، وبالتالي لن أقوم بتطبيقه". إن من حق الوزير أن يبدي رأيه الحرّ، ولكن ينبغي عليه أن يلتزم بتطبيق القانون بحذافيره ويتقدم بعد ذلك باقتراح أو تقديم مشروع قانون لتغييره. المشكلة لم تقتصر على ذلك بل ذهبت إلى أبعد منه؛ فهناك القانون رقم 181 للكهرباء في العام 2011 الذي أَمْلَى على الحكومة والوزير المعني تنفيذ ثلاثة شروط هي: 1) مفاوضة الصناديق العربية والدولية للحصول على التمويل الميسر والتنافسي بشروطه وقواعد تنفيذه، 2) تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسّسة كهرباء لبنان، 3) تعيين الهيئة الناظمة والمستقلة للكهرباء بما يفسح في المجال للاستعانة بدور القطاع الخاص. ولكن ويالـلأسف، لم يجر الالتزام بأي من تلك الشروط. إنّ هذا الإمعان في الإعراض عن تطبيق القوانين بحذافيرها أوصل لبنان إلى ما وصلت إليه حال الكهرباء من بلبلة وارتباك وعدم المبادرة إلى وضع الحلول الدائمة والصحيحة في بناء المعامل الجديدة (Land Based) موضع التنفيذ.

مثال آخر على ذلك، ما جرى في وزارة الاتصالات بعد العام 2010، قبل أن يتولى الوزيران بطرس حرب وجمال الجراح تلك الوزارة، لجهة تعديل شروط عمل شركتي MIC1 وMIC2 لإدارة الهاتف الخلوي، حيث جرى وضع الأكلاف التشغيلية في هاتين المؤسستين اللتين تتوليان إدارة هذا المرفق لتكون على حساب الدولة وليس على حساب الشركتين.

ذلك كان القصد منه فتح باب لا يغلق للتوسع في الانفاق الجاري دون حسيب أو رقيب أو حدود؛ وهو الأمر المشكو منه حتى اليوم. هذا قد أدى من جهة أولى إلى أضرارٍ وتفريطٍ بالصالح العام والمال العام من جهة، ومن جهة أخرى أصبح يسيء إلى صدقية وجدوى فكرة الاستعانة بالقطاع الخاص لتحقيق الترشيق الصحيح في إدارات ومؤسسات للقطاع العام.

هذا غيض من فيض المخالفات المستمرة لهذه القوانين ولغيرها، وبالتالي لكل القواعد الصحيحة في تحقيق الإدارة الرشيدة في القطاع العام.

دولة الرئيس،

أقول وبصراحة، يجب علينا أن نضع أنفسنا ودولتنا على المسار الذي يمكننا من البدء بتخفيض الأحمال عن تلك المقطورة. لقد قرأت منذ أيام، أن هناك احدى المؤسسات الأمنية في الدولة قد أعلنت عن الرغبة في ملء وظائف شاغرة لأربعمئة شخص في ملاكها، وأنه قد تقدم حتى الآن واحد وعشرون ألف طالب عمل للاشتراك في تلك المباراة. إن هذا الأمر يدلنا على مدى الحاجة لخلق الفرص والوظائف الجديدة في الاقتصاد الوطني وخارج إطار القطاع العام الذي لم يعد يستطيع تحمل المزيد من التوظيف والأحمال. ومن جهة ثانية الحاجة لاستعادة التوازن في الاقتصاد الوطني بين دور الدولة وواجباتها ودور القطاع الخاص وما يقتضي القيام به من إجراءات لتمكينه وتحفيزه من أجل القيام بدوره الصحيح، وما يجب اعتماده من قبل الدولة من إشراف صحيح ومن فرض ضوابط تحفظ وتحمي الصالح العام، مع الحرص على عدم إدخال لواجم تثبط مبادرات القطاع الخاص.

الحقيقة أنّ هناك دورًا كبيرًا يتوجب على القطاع الخاص أن يقوم به في تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل الجديدة. وهو بالفعل لا يستطيع

أن يقوم بدوره ما لم تتوافر مقتضيات ذلك. فهناك اسباب تمنعه من القيام بدوره، وعلى الدولة أن تزيل تلك الأسباب. ومنها توفير الأجواء السياسية الملائمة من فرض القانون والنظام، والحوافز الاقتصادية الملائمة، والإدارة العامة الرشيدة وغير المعرقلة وغير المشيطنة للقطاع الخاص ولدوره.

يجب أن نقر بأنَّ دور الدولة وقطاعها العام هو بداية وفي الأساس لخدمة الوطن والمواطنين ولتأمين حاجات ومصالح الشأن العام، وليست مكانًا للتوظيف فقط. فالتوظيف مربوط بأداء الخدمة العامة بفعالية وكفاءة وبأدنى كلفة. فالدولة تخلق الوظائف بقدر الحاجة، وهي ليست مكانًا للتوسع في التوظيف الذي لا تكون هناك حاجة حقيقية له في داخل الدولة.

الموظفون في كافة المواقع والأسلاك هم بادئ ذي بدء موجودون لخدمة المواطنين والصالح العام. ونحن كمشرعين وفي حمأتنا من أجل إرضاء الموظفين هنا وهناك، نسينا المواطنين ونسينا كم نحن مدينون لهم، وإليهم يعود عملنا وجهدنا، أولاً في تقديم الخدمة الحسنة والفعالة، وثانيًا بانخفاض كلفة هذه الخدمة وليس بارتفاع كلفتها. لماذا أشدد على هذا المبدأ؟ لأنه من دون التنبه إلى هذا الأمر، فإنّ ذلك سيؤدي أولاً إلى عدم التوازن في الاقتصاد الوطني، وكذلك إلى عدم التوازن في العلاقة بين القطاع الخاص والدولة اللبنانية، وتصبح الخدمة العامة مُكْلِفةً على المواطنين الذين يئنون عندها من كثرة الضرائب. وفي المحصلة تؤدي إلى لواجم لحركة النمو الاقتصادي ولإيجاد فرص العمل الجديدة.

دولة الرئيس،

نحن ذاهبون إلى مؤتمر Cedre أو باريس–IV ويجب أن نقوم بكل جهد ممكن لإقناع العالم أشقاء وأصدقاء بالوقوف إلى جانبنا لمساعدتنا في الخروج مما نعانيه من مشكلات. بداية في أقدارنا على الاستثمار بشكلٍ مباشر أو عبر مشاركة القطاع الخاص في تعزيز وعصرنة بنانا التحتية. ولكن هذا لا يكفي لمعالجة مشكلاتنا المتفاقمة. صحيح أنّ جزءًا من هذه المشكلات ليس من صنعنا بل بسبب الأوضاع الإقليمية، ولكن الجزء الأكبر هو من صنعنا ومن تلكُّئنا وعدم اغتنامنا الفرص السانحة من أجل القيام بالإصلاحات.

يا دولة الرئيس،

لنكن واضحين، بأنه "لا رياح مؤاتية لمن لا أشرعة له"، وأن ما يطلبه أشقاؤنا وأصدقاؤنا من إصلاحات هو في الحقيقة لصالحنا. وإذا نحن لم نقم بها فلا فرصة لنا على الإطلاق في الحصول على ما نريده ولا في تلبية توقعات مواطنينا.

نحن نستفيد من الدراسات والشركات الاستشارية التي نستعين بها من أجل السير على المسالك الصحيحة. ولكن لا ننسى ان هناك دراسات كثيرة ووصفات علاجية كثيرة وضعها من سبقنا ووضعناها نحن على مدى سنوات طويلة، ولكننا مع الأسف لم نقم بتنفيذها، ولم نعتمد السياسات الصحيحة وألْغينا معظم البرامج الإصلاحية. المشكلة في جوهرها حتى الآن أنه ما من إرادة حقيقية ولا التزام صحيح وثابت بالتقدم على مسارات الإصلاح. وكل تأخر في ذلك يعني كلفة إضافيةً وتضييعًا للفرص المتاحة وآلامًا مستقبليةً أكبر نتسبب بها لمواطنينا.

مرةً أخرى، ليس هناك من أمور سحرية تأخذنا من الظلام الدامس إلى الضياء الكامل. هذا غير ممكن وليس هناك من أحد في العالم يظن أننا قادرون على ذلك، بل هناك وفي المقام الأول حاجة ضرورية لأن تكون بوصلتنا السياسية والوطنية صحيحة في اتجاهها، وكذلك بوصلة سياساتنا الاقتصادية والمالية والإدارية، بحيث لا يكون هناك غبار على التزامنا وصدقية وعودنا وأن يكون أداؤنا مطابقًا الوعود. هناك حاجة لأن يرى العالم، أشقاءَ وأصدقاءَ، اننا جادون وملتزمون وغير متقاعسين، وأننا لن نتراجع عن التقدم في الاتجاه الصحيح. ونحن كلما تقدمنا مترًا في الاتجاه الصحيح تجاوب معنا الأشقاء والأصدقاء أمتارًا.

دولة الرئيس،

عودة إلى مسألة البوصلة الصحيحة وكيفية تصويبها. هناك حاجة ماسة لأن تكون سياساتنا ومواقفنا واضحة على الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والإدارية:

1– الدفاع بحزم عن سيادة وحرية واستقلال لبنان، والدفاع عن اتفاق الطائف واستكمال تطبيقه، والحرص على الاحترام الكامل للدستور اللبناني ولسلطة القانون والنظام. كذلك الدفاع عن استقلالية القضاء وعدم استتباعه، وإعادة الاعتبار للدولة العادلة والقادرة، الرشيقة والرشيدة، ولاحترام معايير الإفصاح والشفافية والتنافسية، وكذلك إعادة الاعتبار لسلطة الدولة الكاملة وغير المنقوصة على كل لبنان، واعتماد سياسة النأي بالنفس حقيقة وبالفعل وليس كلاميًا.

2- التزام نظام المصلحة اللبنانية في إطار شراكتنا؛ وذلك بالحرص على علاقتنا السوية والمتميزة مع أشقائنا العرب، والتزامنا نظامَ المصلحة العربية ومبدأ الإجماع العربي، وأيضًا الحرص على احترام الدولة اللبنانية للشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة الضامنة لحدود لبنان وحقوقه، والمنظِّمة لعلاقات لبنان بالعالَم.

3- إعادة الاعتبار للوظيفة العامة ولمبادئ احترام الكفاءة والجدارة والأداء والانجاز في تولي المسؤوليات العامة، مع احترام التوزيع الطائفي وفي الحدود التي يَلْحظُها الدستور، ولاسيما في ما تنص عليه المادة 95 منه. كذلك الحرص على مبادئ الحوكمة والمسؤولية على قاعدة أن لا أحد فوق المساءلة والمحاسبة على أساس الأداء، كما والحرص على عدم استتباع الدولة وإداراتها لمصلحة السياسيين والأحزاب والطوائف والميليشيات؛ وذلك من أجل التصدي العملي والفعلي للفساد والإفساد وأدواته ودعاته.

4- ليس هناك من عودة حقيقية إلى النمو والاستقرار دونما عودة لتكوين الجواذب الحقيقية لدور القطاع الخاص الذي يساعدنا على ترشيق الدولة اللبنانية وبما يمكننا من الحصول على الإدارة السليمة تحت إشراف حقيقي من قبل الدولة دون شيطنة لدوره ودون أن يكون هناك أي تفريط بالصالح العام ومصالح المواطنين. وكل ذلك ينبغي أن يكون بطريقة تنافسية وشفافة وفي إفصاح كامل وتحت اشراف الدولة ورقابتها المؤسساتية الصحيحة.

5- الانفتاح على جيل الشباب فتياتٍ وشبانًا، وعلى دور المرأة في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

وفي جميع مواقع المسؤولية، والعناية الخاصة بالتعليم وجودته لأجيالنا الصاعدة، كونهم يمثلون مستقبل لبنان، ولأنَّ الاستثمار في تعليمهم وفي تعزيز كفاءاتهم ومهاراتهم وتلاؤمها مع حاجات ومتطلبات التحوّل نحو المعرفة هو الاستثمار الأفضل للبنان. وذلك يعني عودة جامعاتنا وفي مقدمها الجامعة اللبنانية مكانًا جاذبًا للكفاءات والمتميزين ولإعداد ونشر الأبحاث على أساس تنافسي.

6– العمل الدائم والمثابر لتحصين الوحدة الوطنية والانصهار الوطني والعيش المشترك بين كل اللبنانيين، والبعد كل البعد عن إثارة النعرات والانقسامات الطائفية والمذهبية والمناطقية التي تزلزل ركائز الوحدة الوطنية والسلم الأهلي وتقضي على فرص النمو الاقتصادي وتزيد من مخاطر عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي. كذلك ينبغي السعي الدائم للحفاظ على النموذج اللبناني بوصفه رسالةً للعيش معًا في محيطه والعالم.

دولة الرئيس،

"لا حياة مع اليأس، ولا يأسَ مع الحياة".

إنّ التزام النهج الإصلاحي للترشيق والترشيد وتحقيق التلاؤم والكفاءة في إدارة الدولة والشأن العام، وكذلك في المالية العامة والاقتصاد، كان دائمًا ضرورةً ماسة، وهو قد أصبح اليوم الزورق الوحيد الذي يمكن أن نستقلّه للإنقاذ. فما عادت الخياراتُ كثيرةً، والقليلُ المتبقّي منها تحفُّهُ صعوباتٌ جمّة، لكنه قليلٌ موجودٌ بالفعل، وهو يتطلبُ الإرادةَ والتصميم، والنزاهةَ والتواضُع.

إنّ الشعبَ اللبنانيَّ يستحقُّ الإدارة الأفضل من أجل المستقبل الأفضل، لكي تكونَ لنا حياة، وتكونَ حياةً أفضل.

شكرًا لكم دولةَ الرئيس، وشكرًا لكم أيها الزملاءُ الكرام.

والسلام عليكم.

ملحق رقم –10–
مداخلة دولة الرئيس فؤاد السنيورة
خلال جلسة مناقشة السلسلة الجديدة للرواتب
مجلس النواب – الأربعاء في 2017/03/15

مداخلة دولة الرئيس فؤاد السنيورة خلال جلسة مناقشة السلسلة الجديدة للرواتب – مجلس النواب – الأربعاء في 2017/03/15:

دولة الرئيس،

الزملاء النواب،

ربما تكون هذه الجلسة من أهم وأخطر الجلسات التي يعقدها المجلس النيابي؛ وهي المخصصة لبحث سلسلة الرواتب الجديدة للعاملين في الدولة اللبنانية، والتي ينبغي ان يتلازم إقرارها مع إقرار مجموعة من الإجراءات والقوانين الإصلاحية، وكذلك مع إجراءات تؤمن إيرادات إضافية وجديدة للخزينة اللبنانية.

دولة الرئيس،

قبل تسعة عشر عامًا، وفي أواخر العام 1998، كان يجري الإعداد النهائي لإقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب الجديدة في المجلس النيابي، وكان قد جرى التحضير لمشروع تلك السلسلة على مدى عدة سنوات من قبل الحكومة اللبنانية، ولاسيما بعمل مشترك من قبل الزميل أنور الخليل بصفته وزير التنمية الإدارية ومني بصفتي وزيرًا للمالية. ولقد جرى الإعداد لإقرار تلك السلسلة بشكل دقيق ومتبصر، توخى الإنصاف والعدالة من جهة، واشتمل على جملة من الاصلاحات الادارية والمالية من جهة ثانية. ولقد كان يفترض أن ينعكس إقرار تلك السلسلة الجديدة في إحداث نهوض حقيقي وتحسن نوعي وكبير في زيادة إنتاجية وكفاءة إدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها. كذلك كانت تلك الإصلاحات تهدف إلى ضبط وتعزيز واردات خزينة الدولة اللبنانية وضبط وترشيد النفقات من أجل خفض واحتواء العجز في الموازنة والخزينة وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة اللذين كانا وما يزالان

يشكلان المسارات الحيوية والضرورية لتحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي في لبنان. كذلك فقد كانت تلك الإصلاحات تهدف إلى الحد من تصاعد الزيادة في حجم الدين العام.

في ذلك الوقت من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1998، كان قد استقر الرأي، وبعد مراحل طويلة من التواصل المكثف مع جميع الإدارات والمصالح والمؤسسات والروابط والنقابات المعنية – استقرَّ الرأي على أن يصار إلى عقد جلسة لمجلس النواب، تكون مخصصة لإقرار مشروع السلسلة، وعلى أن يتم إقرارها بكافة بنودها بمادة وحيدة تسهيلاً وتسريعًا لعملية الإقرار.

لكن ما جرى قبل يوم واحد من تاريخ انعقاد جلسة مجلس النواب، وبناء على طلب وإصرار الرئيس العماد إميل لحود، الذي كان قد انتخب خلفًا للرئيس إلياس الهراوي ولم يكن في حينها قد تسلّم بعد مهامه الدستورية، هو أنْ تمّ إلغاء جميع البنود الإصلاحية الواردة في مشروع قانون السلسلة. وعلى ذلك فقد أُقِرَّت السلسلة وأصبحت عبارةً عن مجرَّدِ زياداتٍ على الأجور والرواتب ومعاشات التقاعد فقط دون أن يرافقها أي بند إصلاحي.

ولقد كانت حجة الرئيس لحود في ذلك أنه يتوخَّى إجراء إصلاحات جذرية وأكبر بكثير مما هو موجود في مشروع السلسلة. وقتها لم يستجب الرئيس لحود للتمني عليه بالموافقة على المشروع كما ورد ومن ضمنه البنود الإصلاحية.

وبناء على ذلك، فقد أُفرِغَ مشروع قانون السلسلة من جميع البنود الإصلاحية التي كان يفترض بتلك البنود ان تحقق نقلة نوعية على صعيد إدارة الدولة ومؤسساتها وعلى صعيد إعادة الاعتبار للكفاءة

والجدارة والإنجاز والمحاسبة على مستوى ونوعية الاداء، كما وان ينعكس إقرارها تحسنًا في الاداء الاقتصادي وبما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

بناء على ذلك، لم يتحقَّق للدولة ولا للمواطنين أي من المفاعيل الإيجابية لتلك الاصلاحات المالية والإدارية التي أسقطت من مشروع تلك السلسلة.

المفارقة الكبيرة أنّه – ويالللأسف – لم تجرِ رعاية أو دعم أية محاولة بعد ذلك للعودة إلى إقرار تلك البنود الإصلاحية خلال فترة ولاية الرئيس لحود وفيما بعد ذلك. بمعنى آخر فقد أهدرت الدولة اللبنانية في حينها فرصة نادرة أتيحت لإقرار تلك الإصلاحات.

هنا وفي هذا الصدد، أريد أن أوضح امرًا أساسيًا؛ وهو أن الإصلاح ليس أغنية نغنيها كلما حلا لنا أن نرددها أو كلما وجدنا أن في ذلك مصلحةً سياسية لنا، بل هو فعل إيمان وإرادة حازمة تتعلق بإدارة الشأنين الوطني والعام بكفاءة تراعي قواعد الحوكمة وتكون ملتزمة بتحقيق التلاؤم المستمر مع المتغيرات والتحولات الحاصلة لدينا ومن حولنا. هذا مع استمرار الالتزام بالدستور وباحترام القانون والمبادئ والقواعد السليمة للإدارة، لجهة إيلاء مسؤولية إدارة الشأن العام لأصحاب الكفاءة والجدارة القادرين على الإنجاز ومحاسبتهم على أساس الأداء.

كذلك فإنّ قواعد القيام بالإصلاح تقتضي أنْ تبادر إليه الأمم أو الحكومات عندما تكون بحاجة إليه ويكون بإمكانها عند ذلك القيام به. هذا يعني أن لا تتقاعس أو تتلكأ أي حكومة عن القيام به في الوقت المناسب، وبالتالي لا تؤجله إلى الوقت الذي تصبح فيه

مجبرة على القيام به بفعل التحولات والتطورات المتسارعة، لأنه عندها سيكون الإصلاح أمرًا مكلفًا ومؤلمًا. والحقيقة المؤسفة أن هذا ما أصبحنا عليه الآن في لبنان؛ إذ نرى بأم العين كيف تتخبط البلاد وتعاني من حال الارتباك بعد سنوات عديدة ماضية أضعناها ولم نبادر خلالها إلى سلوك طريق الإصلاح في الوقت والاندفاع المناسبين.

ماذا فعلنا منذ العام 1998 وحتى الآن؟ دعوني اختصر الصورة بهذا النموذج للسيارة الصغيرة والمقطورة. فالسيارة الصغيرة يتوجب عليها أن تَجُرَّ المقطورة الضخمة. بمعنى أنَّ حجم الدولة وأعباءَها أصبحا أكبر من حجم الاقتصاد اللبناني وإمكاناته وقدراته. والمعضلة المأزق الآن كيف يمكن لهذا الاقتصاد أن يتحمل أو ينهض بعبء ذلك الحجم المتعاظم.

ما زاد في حدة وحراجة هذا المأزق هو أنّ لبنان واللبنانيين لم يتوقفوا عن تلك الحال التي وصل إليها لبنان. هل توقفنا عن تلك الممارسات التي أدَّت في المحصلة إلى مراكمة ومفاقمة الأثقال الاضافية على جسم الدولة وحجمها وأصبحت تودي برشاقتها وحيويتها وإنتاجيتها وفعاليتها؟! وها نحن نشهد ما آلت إليه حال الدولة من ترهل وأعباء.

وعلى الرغم من أنّ لبنان تلقى تنبيهات وإنذارات عديدة، مباشرة أو غير مباشرة، ومن أكثر من مصدر، ومنها ما دلّ عليه أكثر من مؤشر اقتصادي أو مالي أو سياسي، تنذره بأنْ قد آن أوان الجدّ والمبادرة إلى القيام بالإصلاح وتوفرت له فرص عديدة من أجل تصويب مسيرته لتحقيق الانقاذ والنهوض، لكنه ويالأسف لم يستفد منها كما ينبغي.

وأخص هنا بالذكر مؤتمرات باريس–I وII وIII والمساعدات التي تلقاها لبنان بموجب تلك المؤتمرات، وكذلك المساعدات التي حصل عليها في العام 2006، عقب الاجتياح الإسرائيلي.

لقد كانت جميع تلك النصائح والمؤشرات والتنبيهات تدعونا إلى التبصر بأحوالنا وأوضاعنا الوطنية والحكومية والإدارية، وإلى ضرورة القيام بسلة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية لتحقيق الانضباط وبالتالي النهوض.

ومن ذلك كانت هناك جملة من التحذيرات بينتها فذلكات الموازنات 2001– 2004 والتي جرى شرحها هنا تحت قبة البرلمان مرات ومرات. ومنها أيضًا مشروع موازنة العام 2005 الذي بيّن بوضوح شديد جميع المخاطر الكامنة والمحدقة التي تحدّ من قدرة الاقتصاد اللبناني وماليته العامة على الصمود في وجه الصدمات المتكاثرة عليه، وحيث حدد ذلك المشروع عددًا كبيرًا من البنود الاصلاحية المقترحة. إلاّ أنه – ويالأسف – ظلّ الانتباه العام اللبناني مشدودًا إلى اهتمامات أخرى، وبالتالي استمر التقاعس ولم يتحقق الإصلاح المطلوب ولا النهوض المنشود.

ما كان يفاقم من حدة المأزق الذي آل إليه الحال في لبنان أنّ ما كان يعتمد من سياسات ويحصل من ممارسات كان على النقيض مما ينبغي أن يحصل. فلقد استمر التلكؤ عن اعتماد السياسات المحفزة للإصلاح، واستمرّ التراجع في أداء إدارات الدولة ومؤسساتها وعلى أكثر من صعيد، كما تراجعت مستويات الانضباط المالي والاداري، وانحسر النمو في الحركة الاقتصادية. كذلك فقد جرى، ودون أيّ تبصّر، إقرار سلسلةٍ جديدةٍ لرواتب القضاة والأساتذة الجامعيين دون إدراك أو تنبه

للنتائج والتداعيات السلبية التي سوف تترتب على الخزينة اللبنانية بسبب إقرار السلسلتين على النحو المشار إليه. ذلك مما ضاعف الفوارق بين مختلف فئات العاملين في الدولة اللبنانية ومؤسساتها وأدى إلى هذا الشعور المتزايد بالغبن، وفي المحصلة إلى إلهاب التوقعات والمطالب.

بناء على ذلك كله، فقد ازداد العجز وازداد الدين العام وتردت معظم المؤشرات وتفاقمت مستويات ترهل الدولة وازداد حجمها وزاد عدد الموظفين والاجراء والمتعاقدين في جميع الأسلاك والملاكات العسكرية والأمنية والمدنية زياداتٍ كبيرة بفعل اقتراحات القوانين لإدخال مجموعات جديدة في مختلف الملاكات والأسلاك. كذلك ازداد عدد المتقاعدين الذين أصبحوا يشكلون عبئًا ماليًا لا تستطيع الدولة أن تتحمله، ولاسيما في ضوء التغيرات الديمغرافية والزيادات الحاصلة على المعدلات العمرية للبنانيين.

وبدلاً من أن تطلق تلك التغيرات والتحولات محاولات جادة ومصممة لمعالجة ذلك التفاقم، فقد ازداد التفلت من القوانين والقواعد الصحيحة في إدارة الشأن العام، وأدَّى بالتالي إلى المزيد من عدم الانضباط. ونتيجة لذلك فقد تضخمت الأعباء وتراجع الاداء الاقتصادي، كما تراجعت مستويات ونوعية إدارة الشأنين الوطني والعام.

ماذا ترافق مع ذلك وجرى بعده؟:

1- **ازداد استتباع الدولة والإدارة العامة لمصلحة الأحزاب والميليشيات، ولم تعد الكفاءة والجدارة والإنجاز والمحاسبة على أساس الأداء، هي المعايير التي ينبغي التقيد بها أو احترامها، كما أنّ تلك المعايير لم تعد هي التي تصون الموظفين وتمنعهم من**

التعسف ضد مصالح المواطنين، كما وتحميهم في آن معًا من تعسف السياسيين وأصحاب المصالح. لقد أصبح الولاء والاستتباع للطائفة أو للمذهب أو الحزب أو الميليشيا أو الزعيم بدلاً من الولاء للدولة ولمصلحة المواطنين أمرًا عاديًا. وعلى ذلك، فقد ازدادت ممارسات الفساد والإفساد والرشوة والمحسوبية والزبائنية وأصبحت هي السمة الغالبة على طبيعة وطريقة إدارة الشأن العام. ولقد تساوق ذلك مع تراجع حاد في دور الدولة وسلطتها وهيبتها مع تغوُّل الميليشيات والأحزاب والطوائف والمذاهب على الدولة ومؤسساتها.

2- **منذ العام 2010، لم يعد لدى لبنان فائض في ميزان المدفوعات، وازداد العجز في الموازنة والخزينة، وأصبحت جميع المؤشرات المالية والنقدية والاقتصادية غير ملائمة بل غير مريحة على الإطلاق، ولاسيما بعد أن تعاظم مستوى العجز في الخزينة وعادت نسب الدين العام إلى الناتج المحلي إلى الارتفاع.**

3- **لم يعد لدى لبنان النمو الاقتصادي الذي حققه في الأعوام 2007–2010؛ إذ انخفض النمو الاقتصادي بعدها إلى واحد بالمائة أو أقل ابتداء من العام 2011 ومازال كذلك إلى يومنا هذا. ذلك بعد أن بلغت معدلات النمو حوالى 8,5 بالمائة خلال الفترة 2007–2010 التي تميزت بفائض كبير في ميزان المدفوعات.**

4- **تغيرت الظروف في العالم العربي والعالم، حيث لم تعد متاحة لدينا أطواق النجاة التي كانت متوفرة لنا في السابق والتي حصل عليها لبنان في مؤتمرات باريس–I وII وIII وفي العام 2007 على أمل أن يبادر لبنان إلى القيام بالإصلاحات المطلوبة؛ وهو ما لم يفعله.**

5– تزايد ضعف الثقة بين الدولة والمواطنين.

إنّ الوضع الهشّ الذي وصل إليه لبنان أصبح يقتضي جهودًا استثنائية من أجل العودة إلى الالتزام بما تقتضيه إعادة الاعتبار للدولة ودورها وسلطتها وهيبتها، وكذلك العودة إلى الالتزام بقواعد الانضباط المالي والاقتصادي.

هذا ما تنبغي المسارعة إلى القيام به من حيث المبدأ. فكيف إذا أضفنا إلى ذلك ما يتأثر به لبنان سلبًا بسبب الصدمات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية الآتية من الخارج والناتجة عن الحروب المشتعلة في الجوار القريب وتداعياتها السلبية على أكثر من صعيد وطني وسياسي واقتصادي واجتماعي وأمني، ومنها ما هو أيضًا بسبب التحولات الاقتصادية والمالية الكبرى الناتجة عن انخفاض أسعار النفط والغاز، التي كانت في جانب منها نعمة للبنان وفي جوانب أخرى كثيرة نقمة على لبنان وعلى اللبنانيين العاملين في الخارج.

كذلك التداعيات الكبرى الناتجة عن التغيرات والتحولات الحاصلة في قطاع الاتصالات وعن الثورة التكنولوجية العظمى التي كسرت حواجز الزمان والمكان والصمت والخوف، كما والتغير في اهتمامات الدول المانحة. إنّ جميع ما تقدم يشكل أسبابًا تجعل أيضًا من الصعب حصول لبنان على الدعم الذي قد يطلبه أو يرغب به من الخارج؛ وهو بالفعل بحاجة ماسة إليه.

كلّ ذلك أمور تقتضي من لبنان المسارعة إلى اتخاذ المبادرات التي تقدره على التلاؤم والتكيف مع تلك التحولات والمتغيرات ومقتضياتها.

بالنظر إلى هذا الواقع وبشكل موضوعي، هل هذه دعوة لليأس؟

أبدًا! على النقيض من ذلك، فإنها دعوة للعمل الجاد والبدء في توضيح الأهداف وتصويب البوصلة، وعدم القبول بالانحراف عن المبادئ والأساسيات، كما هي دعوةٌ لتعديل المقاربات والأساليب؛ ومنها وعلى رأسها المبادرة إلى القيام بالإصلاحات لاستعادة النهوض على كل المستويات. إنها دعوة للعودة إلى الانتظام في أمورنا الوطنية والسياسية والادارية والاقتصادية والمالية. إنها دعوة للعودة إلى اكتساب الثقة من مواطنينا ومن أشقائنا ومن أصدقائنا في العالم وكذلك الثقة في أنفسنا، نحن العاملين في الشأن الوطني والشأن العام.

بصراحة شديدة، لم يعد من الممكن يا دولة الرئيس ان نستمر في التصرف اللامسؤول وبدون أي روادع في إدارة شأننا الاقتصادي والمالي، وكأننا ننفق من مال قارون دون التحسب للنتائج ودون التنبه للمخاطر القائمة والكامنة.

لم يعد بالإمكان الاستمرار في التفلت من الالتزام بالقواعد الصحيحة لإدارة الدولة والاقتصاد والمالية العامة، والتي تقتضي منا عدم إلزام دولتنا بما لا تستطيعه من جهة، والحرص من جهة ثانية على استمرار التزامها باحترام قواعد الكفاءة والجدارة واعتماد قواعد المساءلة الصحيحة والمحاسبة على أساس الأداء. كذلك الإصرار على الانضباط المالي وضبط واردات الخزينة والحدّ من زيادة النفقات، والعمل على ترشيق الدولة لكي تتولى القيام بما ينبغي ان تتولاه بكفاءة متحسنة، وان تشرف بشكل فعال على ما يمكن ان يتولاه القطاع الخاص. وهو ما بمجموعه يسهم في رفع مستوى ونوعية إدارتنا لأوضاعنا الاقتصادية والمالية بشكل صحيح، وبما يسهم في الحدّ من نمو الدين العام والعودة إلى تحقيق معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.

ليس عيبًا أو انتقاصًا من صلاحية المجلس أن يطلب معلومات كاملة ودقيقة وصحيحة قبل إقرار اي اقتراح أو مشروع قانون لمعرفة تداعياته وتكاليفه المالية، بل هذا في الحقيقة من واجبه. أما الاستمرار في سلوك هذا المنحدر دون اي ضوابط فهو اللاعقلانية بذاتها. لم يعد من الممكن القبول بتلك السلسلة اللامتناهية من مطالب مشكوك بأولويتها وأن يُصار إلى إقرارها دون السؤال عن كلفتها وتداعياتها والتعرف على تأثيرات ذلك كله في استيلاد مطالبات أخرى من هنا وهناك على قاعدة "أسوة بما حصل سابقًا".

يجب أن نعترف أنّ ما حصل لدينا حتى الآن لم يكن إلاّ نتيجة لما جرى إقراره في حكومات عديدة متعاقبة على صعيد ممارسات بعض الوزراء، وأكثر من ذلك على صعيد التشريع الذي يولي اذنًا صاغية لقوننة الإنفاق الإضافي الإرضائي والسياسي.

دولة الرئيس،

نحن وصلنا بسبب كل ما قمنا به حتى الآن إلى وضع شديد الصعوبة، بحيث أصبحنا أمام مشكلة إنْ أقدمنا على إقرار سلسلة جديدة تتضمن زيادة كبيرة في الإنفاق، ومشكلة إذا لم نقر سلسلة جديدة وتسببنا بظلامة كبيرة للعاملين في الدولة وفي مشكلة سياسية وأمنية واجتماعية لا تحمد عقباها.

ما أريد أن أقوله باختصار: أنا وبوضوح شديد مع إقرار سلسلة تكون منضبطة ومجزأة، ولكن على أن تترافق مع اتخاذ قرارات شجاعة ومتبصرة وتؤدي إلى زيادة واردات الخزينة بشكل لا ينعكس سلبًا على

الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية لدى المواطنين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود. وأنا مع اتخاذ كل الإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق النمو المستدام الذي يتحسن أيضًا مع كل الخطوات الواجب اتخاذها والتي تستدعيها إعادة الاعتبار للدولة وسلطتها الكاملة غير المنقوصة على جميع الأراضي اللبنانية وتعزيز هيبتها واحترامها. كذلك فإني مع استمرار الالتزام بكل ما يحافظ ويعزز السلم الأهلي والعيش المشترك ويشدّد على العلاقات الجيدة مع محيطنا وانتمائنا العربي واستمرار احترامنا للقرارات الدولية. وأنا مع التشديد على احترام السياسات والممارسات التي تحافظ على نظامنا الاقتصادي الحرّ وتحفّز دور القطاع الخاص ليقوم بدور أفعل في الحياة الاقتصادية وبما يطلق حركة النمو والتنمية المستدامة في المناطق.

ولكن أنا أيضًا وبكل صراحة مع ضرورة اتخاذ الاجراءات الاصلاحية التي تزيد من الإنتاج والفعالية الانتاجية وتؤدي إلى الحد من الانفاق الإرضائي والهدر المقونن. وأنا مع العمل على تعزيز الانضباط في جباية واردات الدولة وخزينتها، وبالتالي مع ضبط جميع مرافق الدولة ومع إلغاء المزاريب، كل المزاريب والعودة إلى الانتظام في المالية العامة ومكافحة الرشوة والفساد. وأنا مع العودة إلى إعادة الاعتبار للجدارة والكفاءة والانجاز والمحاسبة على أساس الأداء في كل المناصب الإدارية وفي كل المؤسسات، بعيدًا عن الأساليب التشهيرية، وبعيدًا عن تسلّط واستتباع السياسيين والأحزاب والميليشيات للإدارة وللدولة اللبنانية.

قد تكون السلة المطلوبة من السياسات والاجراءات الإصلاحية لتحقيق التلاؤم وبالتالي النهوض صعبة. وهي كذلك بسبب أننا تأخرنا عن القيام بها، ولكنها ومع ذلك وبقناعتي ليست مستحيلة. فلماذا نستمر في حال

التلكؤ والتقاعس والامتناع عن المبادرة، وهذا واجب رجالات الدولة وقياداتها؟!

كان أينشتاين يقول: "ليس بإمكانك أن تحل مشاكلك إذا استمريت في استعمال التفكير والأساليب ذاتها التي استعملتها عندما تسببت بها".

ملحق رقم -11-

نصوص المواد التي جرى حذفها من قانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وتحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وتعديل أسس احتساب معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتعاقدين والأجراء والمتقاعدين تحت رقم 1998/717

(المواد 5 و7 و8 و9 و10)

نصوص المواد التي جرى حذفها من قانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وتحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وتعديل أسس احتساب معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتعاقدين والأجراء والمتقاعدين تحت رقم 1998/717 (المواد 5 و7 و8 و9 و10):

المادة الخامسة:

اعتبارًا من تاريخ نشر هذا القانون:

1– يُحدَّد دوام العمل الأسبوعي في الإدارات العامة بست وثلاثين ساعة عمل.

2– يتمّ توزيع ساعات العمل على أيام الأسبوع بمرسوم يُتَّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

3– يُحدَّد دوام العمل في المشروع الأخضر، وفي الجامعة اللبنانية، بما لا يقل عن ست وثلاثين ساعة عمل أسبوعيًا.

المادة السابعة:

اعتبارًا من تاريخ نشر هذا القانون، تُلغى المادتان 11 و12 من المرسوم الاشتراعي رقم 112 تاريخ 1959/6/12، ويستعاض عنهما بالنص التالي:

"المادة 11" الجديدة:

1– يشترط للتعيين في إحدى الفئتين الأولى والثانية:

- أن يكون المرشّح، موظفًا كان أم من خارج الملاك، من حملة الإجازات الجامعية أو الفنية. وتعطى الأولوية لحملة الإجازات في الاختصاص الأقرب لممارسة الوظيفة التي قدّم الترشيح لشغلها، وذلك مع مراعاة شروط التعيين الخاصة بهذه الوظيفة.
- أن يتمتّع المرشّح بالخبرة اللازمة التي تمكّنه من ممارسة الوظيفة المرشّح لشغلها.
- أن يجتاز المرشّح بنجاح سلسلة من الاختبارات الخطية والشفهية والنفسية، وأن يعدّ تقريرًا عن حالة معينة في الإدارة أو الوحدة التي قدّم ترشيحه لشغل وظيفة فيها.

2- لا يجوز للمرشّح أن يقدّم ترشيحه لأكثر من ثلاث وظائف دفعة واحدة.

3- تجري الاختبارات الخطية والشفهية والنفسية وتحدّد الحالة التي يتمّ وضع التقرير عنها لجنة خاصة تُعيَّن بقرار من هيئة مجلس الخدمة المدنية، وتضم بالنسبة لكل وظيفة أو لكل مجموعة من الوظائف المتشابهة:

- رئيس مجلس الخدمة المدنية. رئيسًا
- مفتشًا عامًا من التفتيش المركزي من الدرجة الخامسة على الأقل. عضوًا
- قاضيًا إداريًا من الدرجة الثانية عشرة على الأقل حائزًا على الدكتوراة في القانون العام – فرع القانون الإداري. عضوًا

– أستاذًا جامعيًا من حملة الدكتوراة في علم النفس ولا يزال يزاول التعليم العالي ولديه خبرة في التعليم العالي لا تقل عن اثنتي عشرة سنة. عضوًا

– أستاذًا جامعيًا من حملة الدكتوراة في الاقتصاد أو العلوم الإدارية أو السياسية أو المالية تبعًا لطبيعة الوظيفة ولا يزال يزاول التعليم العالي في إحدى الكليات الجامعية ولديه خبرة في التعليم العالي لا تقل عن اثنتي عشرة سنة. عضوًا

– أستاذًا جامعيًا من حملة الدكتوراة في الإدارة العامة ولا يزال يزاول التعليم العالي في إحدى الكليات الجامعية ولديه خبرة في التعليم العالي لا تقل عن اثنتي عشرة سنة. عضوًا

– رئيس مجلس إدارة – و/أو مدير عام من مؤسسات القطاع الخاص الكبرى على أن يكون اختصاص أحدهما مماثلاً أو مشابهًا لطبيعة الوظيفة أو الوظائف المعنية. عضوين

بنتيجة الاختبارات والتقرير، تضع اللجنة لكل وظيفة لائحة بالفائزين الثلاثة الأوائل دون ترتيب بالنسبة للفئة الأولى حصرًا وبالترتيب بالنسبة للفئة الثانية وتقترح التعيين من ضمن اللائحة.

يُعيَّن أحد الفائزين الثلاثة حسب الأصول القانونية، على أن تُعطى الأفضلية حُكْمًا للفائز الموظف على غيره من الفائزين.

4– يُصنّف موظفو الفئة الأولى المعيّنون وفقًا لأحكام هذه المادة في الدرجة –1– من هذه الفئة، ويحتفظون بحقّهم في القدم المؤهل للتدرّج إذا تمّ تصنيفهم براتب يوازي راتبهم أو بالراتب الأقرب إلى راتبهم.

5- يُصنّف موظفو الفئة الثانية المعيّنون وفقًا لأحكام هذه المادة في الدرجة -1- من هذه الفئة، ويحتفظون بحقّهم في القدم المؤهل للتدّرج إذا تمّ تصنيفهم براتب يوازي راتبهم أو بالراتب الأقرب إلى راتبهم على أن يُقدّم تدرّجهم أو يُؤخّر في الحالة الأخيرة بنسبة ما لحق راتبهم من زيادة أو نقصان.

6- لا تُطبّق على موظفي الفئتين الأولى والثانية شروط التمرين.

7- يضع مجلس الخدمة المدنية أصول عمل اللجنة المنصوص عليها في الفقرة 3 من هذه المادة، والإجراءات التي تعتمدها في ممارسة مهمتها، ويرفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها.

8- يُعيَّن موظفو الفئة الأولى بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، ويُعيَّن موظفو الفئة الثانية بمرسوم.

المادة الثامنة:

تُحدّد دقائق تطبيق أحكام المادة السابعة من هذا القانون، خلال مهلة ستة أشهر من تاريخ صدوره لاسيّما لجهة تحديد وظائف الفئة الأولى المشمولة بها، بمرسوم يُتّخذ في مجلس الوزراء. أما الإعلام عن الوظائف الشاغرة واستلام طلبات الترشيح وسواها فتبقى من صلاحية مجلس الخدمة المدنية.

المادة التاسعة:

1- يُعتمد نظام لتقييم أداء الموظفين سنويًا استنادًا إلى الأسس التالية:

- أن يشمل التقييم جميع فئات الموظفين دون أي استثناء.

- أن يستند التقييم إلى معايير مرتبطة بقدرات الموظف وصفاته التي تمكّنه من أداء وظيفته من جهة وبأدائه وسلوكه الوظيفيين من جهة ثانية.
- أن يتمّ التقييم من قبل الرؤساء التسلسليين للموظف في مرحلة أولى ومن قبل لجنة لتقييم الأداء في مرحلة ثانية.
- أن يجري تقييم موظفي الفئة الأولى من قبل هيئتي "مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي" مجتمعين في هيئة واحدة، ويرفع هذا التقييم إلى الوزير المختص الذي يقوم بدوره بتقييم الموظف وإحالة التقييمين إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.
- أن يُتاح للموظف حق المراجعة والتظلّم بشأن تقارير تقييم الأداء السنوية لدى لجان التظلّم المختصة التي تعتبر قراراتها ملزمة.

2- تُعتمد تقارير تقييم الأداء السنوية أساسًا لتطبيق مبدأي الثواب والعقاب لجهة:

- منح المكافآت الإنتاجية
- الترقية
- منح الدرجات الاستثنائية
- الترفيع
- الاخضاع لبرنامج تدريبي أو تأهيلي
- تأخير التدرّج

3- يُصرف من الخدمة، بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء، كل موظف، مهما كانت فئته أو رتبته، أثبتت تقارير تقييم الأداء السنوية المعتمدة بموجب نظام تقييم الأداء الوظيفي، أن أداءه كان أقل من الوسط خلال سنتين متتاليتين أو لمرتين خلال ثلاث سنوات متتالية.

4- تخضع تدابير الصرف من الخدمة المتخذة وفقًا لأحكام هذه المادة لرقابة القضاء المختص من أجل التثبت من مراعاة الأصول والإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة.

5- في مهلة ستة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون يضع مجلس الخدمة المدنية بقرار من هيئته نظامًا لتقييم الأداء الوظيفي ومنح الدرجات الاستثنائية وفقًا للأسس والمبادئ المبينة أعلاه ويضمّنه الأصول والإجراءات التي يجب اتباعها من قبل الرؤساء التسلسليين ولجان التقييم ولجان التظلم، وكيفية تأليف هذه اللجان.

المادة العاشرة:

خلافًا لأيِّ نصّ آخر، وباستثناء انتهاء الخدمة بسبب بلوغ السن القانونية، لا يجوز نقل أو إنهاء خدمة أيٍّ من رؤساء وأعضاء هيئات مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي والمجلس التأديبي العام، وأيٍّ من الأعضاء المتفرغين في مجلس الإنماء والإعمار، قبل انقضاء ثلاث سنوات على تعيينه في وظيفته أو مركزه، إلا في حال مخالفته القوانين والأنظمة النافذة أو في حال تقدّمه بطلب النقل أو إنهاء الخدمة.

ملحق رقم –12–
نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية
عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق
فؤاد السنيورة

نحو إنهاء الزبائنية السياسية في الإدارة اللبنانية عبر العودة إلى التقيّد بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق (فؤاد السنيورة):

1 مدخـــل

لطالما تقاسمت السلطة السياسية في لبنان التعيينات لبعض المراكز الرفيعة في القطاع العام اللبناني، لكن المحاصصة بعد ذلك تفشّت كثيرًا وأصبحت ملازمة للنظام اللبناني وللإدارة العامة اللبنانية خصوصًا في فترة ما بعد الحرب الأهلية، بحيث ساد، وفي أحيان كثيرة، نهج توزيعِ وتقاسم التعيينات بين القوى السياسية وكأنها مغانم، من دون مراعاة معايير الكفاءة والجدارة. وهذا ما أدى إلى قيام فئة من الموظفين غالبًا ما تكون مسؤولة أمام المرجعية التي عينتها، والتي تتمتّع بحمايتها، وليس أمام الدولة أو المؤسّسة العامة، وتحت سلطة القانون. وهي أصبحت بالتالي لا تراعي المصلحة العامة بمفهومها السامي والدقيق، كما أدى ذلك إلى اضمحلال فعالية الإدارة العامة، وباتت غير قادرة بمجملها على مواكبة حركة التطور العالمي ومتطلبات نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي جعلها غير قادرة على اكتساب ثقة المواطنين والمستثمرين، وكذلك غير قادرة على اكتساب ثقة المؤسسات الدولية التي يتوخى لبنان منها الدعم.

هذا في زمنٍ أصبح أداء الدول وسرعة استجابتها لحاجات مجتمعاتها واقتصاداتها أمرًا اساسيًا في ظلّ نزاعات جيوسياسية متعاظمة، وتحولات تكنولوجية عميقة، ما أصبح يمثّل أحد أبرز التحديات لأغلب الحكومات حول العالم.

إنّ لبنان، وبسبب ما حلَّ به من تراجع على أكثر من صعيد، بات مكبلاً ولم يعد قادرًا على التقدم بأي طرح جدي واستراتيجي لتفعيل عمل دولته ورفع أداء الوظيفة العامة وتحسين إنتاجيتها وهي (أي الوظيفة العامة) قد أصبحت بمختلف أسلاكها تكلّف اللبنانيين اليوم حوالى نصف مجموع الموازنة العامة للعام 2020.

لقد تمثلت المقاربة الإصلاحية والتجربة الإصلاحية اللبنانية، في تاريخ لبنان الحديث في عدة مبادرات:

الأولى: "المبادرة الشهابية" (1959)، التي كان لها الإسهام الأساس في إنشاء مجلس الخدمة المدنية ومؤسسات الرقابة الاخرى، وفيما حققته الدولة اللبنانية من نجاحات على مدى سنوات طويلة.

الثانية: وهي المرحلة التي امتدت بين الأعوام 1993 و2004، بقيادة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وإلى جانبه وزير المالية – وهو الموقع الذي كنت أشغله آنذاك – وكذلك وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أنور الخليل.

الثالثة: المرحلة ما بين الأعوام 2005 و2008 في الحكومة الأولى التي توليت رئاستها، والتي شاركني في ذلك الانجاز المرحوم الشهيد الدكتور محمد شطح ورئيسة المعهد المالي السيدة لميا المبيض البساط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان أوغاسابيان.

الرابعة: وهي المرحلة التي تولّتها الحكومة ممثلة بوزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية في العام 2011.

خلال الفترة التي امتدت على مدى العشرية الثانية من هذا القرن، شهد لبنان تراجعًا كبيرًا في نسب النمو وتزايدًا مقلقًا في مبالغ ونسب العجز في الموازنة والخزينة، وكذلك زيادة في مبالغ العجز في ميزان المدفوعات، وتحوّل الاحتياطي لدى مصرف لبنان إلى سلبي في العام 2015. ذلك مما جعل تحديات المرحلة اللاحقة تتعاظم. إذ أصبح لبنان يعاني من أزمة مالية ونقدية حادة تتخبط فيها البلاد، ومن انكماش اقتصادي، مما أصبح يقلص الناتج المحلي القائم وما يعنيه ذلك من زيادة قياسية في معدلات البطالة وفي مؤشرات الفقر، في حين لم يعد هذا الناتج يتجاوز نطاق التغطية لأنظمة الحماية الاجتماعية.

لقد أصبح أمرًا بالغ الأهميّة أن تبدأ الدولة اللبنانية بممارسة إصلاحية حقيقية، طال انتظارها، من أجل رفع مستوى الكفاءة والأداء في إداراتها وفي مؤسساتها العامة، كيما تتمكّن الحكومة اللبنانية من استقطاب أصحاب الخبرة والكفايات المتميّزة إلى المناصب القياديّة والحسّاسة في الإدارات والمؤسَّسات العامة وفي الهيئات الناظمة، وأن تعمل بجدّ على استبقائهم عبر إعطائهم مساحات كافية لاتخاذ المبادرات والقرارات التي أصبحت الإدارة اللبنانية بحاجة إليها في إدارة هذه المرحلة الصعبة، ومن أجل التخطيط والعمل للخروج منها. ومن ذلك أيضًا تعزيز القدرة على إدارة مفاوضات حيوية مع المؤسسات المالية الدوليّة والجهات الدائنة والمانحة لاستعادة الثقة بالنظام الاقتصادي والنقدي والمالي اللبناني، وبالدولة اللبنانية، حيث يتطلب ذلك اتخاذ قرارات اصلاحية دقيقة وشجاعة وفعالة تترافق مع إعادة هيكلة شاملة لبعض القطاعات والتشدّد في اعتماد حوكمة عصريّة لها.

لذلك كلّه، فقد أصبح من الضرورة أن تبادر الحكومة، وفي ضوء الدروس والعبر المستخلصة من التجارب السابقة، إلى العمل على تخطي الإرغامات

ووسائل التكبيل والتقييد والمحاصصة السياسية والمحسوبيات الحزبية والطائفية التي تسيطر على طريقة اختيار النُخَبِ القيادية في الإدارة اللبنانية، والتأسيس فورا لممارسةٍ جديدةٍ في إدارة رأس المال البشري في إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية، وبما ينسجم مع طموحات اللبنانيين وآمالهم في دولة يستطيع أن يقود إداراتها ومؤسساتها مَنْ هم من أصحاب الكفاءة والخبرة والقدرات القيادية المميزة.

2 مقاربات الإصلاح الإداري بين سنتي 1993 و2004

بدأت المساعي من أجل إعادة إحياء ملف الإصلاح الإداري اعتبارًا من العام 1993، وعاد الاهتمام الحكومي بقيادة الرئيس الشهيد رفيق الحريري غداة الحرب الاهليّة لينصب على الإدارة العامة وكيفية تنظيمها وتحديث هيكليتها ورفع إنتاجية وفعالية الموارد البشرية، كما وتعزيز قدرتها على اجتذاب العناصر الشابة ذات الكفاية.

من بين الخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية بعد انتهاء الحرب كان استحداث مكتب وزير دولة لشؤون الإصلاح الإداري[1]، وكلِّف المكتب مسؤولية تنسيق إعادة بناء جهاز الخدمة المدنية والإدارة العامة"[2]. وقد صاغ هذا المكتب خلال العقد الأخير من القرن الماضي العديد من الاستراتيجيات الوطنية، كما قام بتجنيد الموارد المتاحة لذلك. لكن الجهود لم تفلح في إطلاق حركة تحديث واسعة تشارك فيها القطاعات المعنيّة والقوى الفاعلة في المجتمع بحيث تعيد تجديد منظومة الإدارة ودورها وعلاقات التوظيف والأداء وارتباطها بالقوى السياسية والدينية.

(1) OMSAR, Strategy for the reform and development of public administration in Lebanon (Beirut: OMSAR, 2011), 17.

(2) Schiavo-Campo et al., ''Government Employment and Pay'', 30.

وفي ظل غياب إرادة حقيقيّة لصياغة عقد اجتماعي عصري بين الدولة والمجتمع، يضمن تلبية حاجات المواطن الحاليّة والرؤية المستقبليّة للبلاد، وبوصفي وزير دولة للشؤون المالية في الحكومة اللبنانيّة، عملتُ بالتنسيق مع الوزير أنور الخليل، على إعادة تكوين رؤية خاصة في الإصلاح تربط بين الإصلاح المالي وإصلاح الخدمة المدنيّة، في محاولة لتثمير المورِدَيْنِ الأساس لعمل الدولة وهما الموردان المالي والبشري؛ وذلك بهدف وضع آليات توظيف وتدريب حديثة، كما جرت إعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب، على أن يترافق مع ذلك عمل إصلاحي في الوظيفة العامة.

لكن التنافر السياسي وتغليب المصالح الطائفية والزبائنية كانا كفيلين بوقف تلك الإصلاحات والحؤول دون اضطلاع وزارة المالية بدور قيادي في صياغة مقاربات مبنيّة على تحقيق وترشيد القيمة الفضلى من إنفاق المال العام، بجعل عملية التوظيف ومسارها مرتبطين بمخرجات الأداء ونوعيته وكفاءته، مما يتيح تحقيق استعمال أفضل للموارد المتاحة وتحديدًا من الكفاءات البشرية بأفضل الوسائل.

2.1 المحاور التي ارتكزت عليها استراتيجية الإصلاح بين سنتي 1993 و2004

في تلك المرحلة أدركت الحكومة اللبنانية أنّ التنظيم الإداري لقطاع الخدمة العامة في لبنان لم يعد يتلاءم مع الدور والوظائف الموكلة إليه. فتقادم التشريعات، وغياب مخطط علمي للإدارة العامة، يؤديّان غالبًا إلى تضارب في الأدوار والمهام، وإلى العجز عن صنع السياسات العامة، وبالتالي عدم القدرة على إعداد الخطط وتنفيذها. كذلك فإن الهوّة التي كانت تفصل بين الكفايات المطلوبة والكفايات الموجودة، بما في ذلك ما يتعلّق بإدارة المال العام الذي هو مال المواطنين، أصبحت لا تسمح بالتخطيط المتوسط المدى للالتزامات

المالية ولا بترشيد الإنفاق العام، ولاسيما بسبب تفاقم الضغوط السياسية والحزبية والطائفية، وبفعل الصدمات المتلاحقة التي تعرض لها لبنان من الداخل والخارج.

إلاّ أنه، وبالرغم من جميع الضغوط والاستعصاءات، فقد أصبح الإدراك واسعًا في حينها بأن إصلاح قطاع الخدمة العامة وتحديثه لا يمكن ان يحصل إلاّ من خلال رفع كفاءة وفعالية الأداء في الإدارات والمؤسسات العامة، وعصرنة إدارة الموارد البشريّة فيها؛ وهو الأمر الذي كان قد أصبح مسألةً ملحةً وضرورية.

وانطلاقًا مما ورد أعلاه، بادرت أنا والوزير أنور الخليل إلى القيام بعدة خطوات جريئة في إطار وضع واعتماد استراتيجية إصلاح تكون مرتكزةً على ستَّة مكونات أساسية:

- العمل على تعزيز دور ديوان المحاسبة في الرقابة اللاحقة على المؤسسات العامة من قبل مكاتب التدقيق الدولية؛ وذلك للحدّ من الفساد في الإدارات والمؤسسات العامة.
- إعادة الانتظام للمالية العامة وتعزيز الشفافية من خلال وسائل الإفصاح الاقتصادي وإصدار التقارير الشهرية والسنوية.
- تصميم نظام وظيفي قائم على تعزيز الفاعلية والإنتاجية.
- تنمية قدرات الجهاز البشري في الإدارات عبر التدريب الوظيفي المستمر؛ وخصوصًا لشبكة المسؤولين عن إدارة المال العام؛ ومن ذلك ما أصبح يسهم به المعهد المالي.
- مأسسة آلية جديدة لاختيار القياديين في إدارات ومؤسسات القطاع العام وإخضاعهم إلى للمساءلة والمحاسبة الدورية على أساس الاداء.

- إدخال التكنولوجيا إلى عمل الإدارات والمؤسسات العامة، لا سيما في تقديم الخدمات للمواطنين والاقتصاد اللبناني ومؤسساته.

2.2 تعزيز الرقابة والحد من الفساد والهدر

بدأت المساعي الإصلاحية سنة 1993 حيث قررت حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري حينذاك، وبالتزامن مع إعادة تفعيل دور الأجهزة الحكومية، ولاسيما مجلس الخدمة المدنية وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي ومعهد الإدارة، المباشرة برفع الحصانة عن الموظفين، في خطوة منها لمعالجة الطفرة التوظيفية والترهل والتفلت الإداري التي سادت بعد مرحلة الحرب الأهلية في الإدارات العامة. وهو ما عرف بـ"التطهير الإداري"، الذي طال ثلاث فئات من الموظفين (i) الموظفين المتغيبين أو المنقطعين عن العمل (ii) الموظفين المتهمين بالفساد (iii) والموظفين الذين كانوا يعتبرون فائضًا في الإدارة العامة أي أنه لا حاجة لخدماتهم.

2.3 تعزيز الشفافية

عمدت حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، في خطوةٍ مهمة لتعزيز الشفافية، إلى حثّ تلك الإدارات والمؤسسات العامة على إصدار التقارير الشهرية والسنوية[3] التي تستعرض النشاطات والأعمال التي تمّ إنجازها من قبلها خلال السنة، لتعكس مدى ما تحقق من الخطة المعلنة، كما وإبراز كلفة تحقيقها. وتكمن أهمية تعزيز ذلك النوع من الأداء والممارسات، في كونه يسهم في تحسين قدرة المواطن على المراقبة والرصد وتقييم الأداء الحكومي والمؤسساتي في إنجاز المشاريع المعلنة وفي تحقيق النتائج الفضلى من المال العام.

(3) لا تقتصر وظيفة التقارير السنوية على تعزيز الشفافية وتسهيل الرقابة الخارجية، بل هي أداة فعّالة تمكّن الإدارات العامة من تحقيق نوع من الرقابة الذاتية.

2.4 نظام وظيفي قائم على الفاعلية والانتاجية وقوننته

كلّفت حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري كلاً من وزير التنمية الإدارية أنور الخليل، ووزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة تحديث نظام الرواتب والتعويضات في إدارات ومؤسسات القطاع العام، بما في ذلك العاملون في المؤسسات الأمنية والعسكرية. وتجسد ذلك الأمر في مشروع قانون[4] يعتمد في جوهره على مبدأين: (i) ربط الزيادات التي تطال الرواتب والتعويضات بتحسين وترشيد عملية التوظيف (ii) وربط المكافآت والترقيات بزيادة الانتاجية. ولقد تضمن مشروع القانون:

- الفصل بين الأسلاك والفئات داخل السلك الواحد.
- تعديل سلسلة الرتب والرواتب في الإدارات والمؤسسات العامة والأجهزة العسكرية والأمنية.
- إلغاء 150 نوعًا من التعويضات التي تم تصنيفها على أنها قابلة للدمج بطبيعتها أو يجب إلغاؤها.
- تحديد أسس احتساب المعاش التقاعدي أو تعويض الصرف وتعديلها بالتزامن مع التعديلات الحاصلة على الرواتب في الإدارات والمؤسسات العامة والأجهزة العسكرية والأمنية.
- تحديد الحد الأدنى لدوام العمل الأسبوعي في الإدارات العامة بـ36 ساعة.
- تحديد شروط وآلية التعيين في الفئتين الأولى والثانية.

(4) شملت المعالجة المطروحة أوضاع نحو 97 ألف موظف و33 ألف متقاعد في الإدارات العامة والجامعة اللبنانية.

- اقتراح دوام للعمل بعد الظهر لمدة أربعة أيام في الأسبوع وإلغاء الساعات الإضافية.
- اعتماد نظام لتقويم الأداء.

لكن تلك الرؤية المتكاملة جرى تقطيع أوصالها من خلال إصرار الرئيس لحود الذي عمد فور انتخابه عام 1998 إلى حذف نصوص المواد الإصلاحية الأساسيّة المتعلّقة بدوام العمل الأسبوعي و توزيع ساعات العمل وشروط التعيين في الفئتين الأولى والثانية وغيرها من الإصلاحات الواردة في مشروع قانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور رقم 98/717 (راجع الملحق رقم 1: نصوص المواد 5 و7 و8 و9 و10)[5]، وبالتالي، فإنّ المجلس النيابي عندما أقرّ ذلك القانون كانت السلسلة الجديدة للرتب والرواتب قد أفرغت من محتواها ولم تصل إلى خواتيمها الصحيحة.

بعد ذلك جرت محاولة إصلاحية جديدة، إلاّ أن مشروع القانون رقم 363 القاضي بتحديد أحكام خاصة للتعيين في الفئتين الأولى والثانية في وظائف الملاك الإداري، وباعتماد نظام جديد لتقييم الأداء (2001)، قد تمّ تعليقه بقرار صادر عن المجلس الدستوري.

بعد ذلك فإنّ مشروع القانون الرامي إلى تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى الذي أحيل إلى مجلس النواب في تشرين الأوّل/أكتوبر 2002 لم يبادر مجلس النواب إلى دراسته وتم استرداده لاحقا.

(5) قانون رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور وتحويل سلاسل رواتب موظفي الملاك الإداري العام وأفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية وتعديل أسس احتساب معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة وإعطاء زيادة غلاء معيشة للمتعاقدين والاجراء والمتقاعدين تحت رقم 717/ 1998.

رغم ذلك، وإصرارًا مني على المضي قدمًا بهذه العمليّة الإصلاحيّة، بادرت في مشروع موازنة العام 2005 الذي قدّمته إلى مجلس الوزراء بتاريخ 28/ 2004/09 إلى تضمين ذلك المشروع عددًا من المواد الإصلاحيّة التي تتعلق بتنظيم الوظيفة العامة ونظام التقاعد وسلسلة الرتب والرواتب.

لكنّ التنافر السياسي وتغليب المصالح الحزبية والطائفية والمذهبية حالت مرة جديدة دون إقرار الإصلاحات.

فيما يلي المخطط البياني الذي يبيّن ترابط وتواصل مبادرات الإصلاح في الفترة 1993–2004:

المرحلة الأولى: مشروع قانون تعديل سلسلة الرتب والرواتب (1994 – 1998)				**المرحلة الثانية:** إقرار قانون يقضي بتحديد أحكام خاصة للتعيين في الفئتين الأولى والثانية في وظائف الملاك الإداري وباعتماد نظام لتقييم الأداء (2001)		**المرحلة الثالثة:** مشروع قانون يرمي إلى تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى (2002)	
تشكيل لجنة وزارية لإعداد تقرير شامل عن مشروع سلسلة الرتب والرواتب	إقرار مشروع القانون من قبل مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس التواب	إقرار صيغة معدّلة عن المشروع بعدما أعاده مجلس النواب إلى مجلس الوزراء	إقرار القانون 717/98 بعد تعديله مرة أخرى في مجلس النواب وَحُذِفَ منه جميعُ البنود الإصلاحية	أقرت الحكومة قانون رقم 363	إبطال القانون بقرار صادر عن المجلس الدستوري	إحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب من قبل الحكومة	لم يُقْبِلْ مجلس النواب على دراسته
سنة 1994	في شباط 1996	في أيار 1998	في تشرين الثاني 1998	في آب 2001	في أيلول 2001	في تشرين الأوّل 2002	

3 تأسيس نظام توظيف تنافسي للمناصب القيادية في الإدارة العامة في لبنان 2005–2008

3.1 مأسسة آلية توظيف جديدة للقياديين

في العام 2005، بادرت الحكومة اللبنانية التي ترأستها إلى استرداد مشروع القانون المحال إلى مجلس النواب عام 2002، بهدف إدخال بعض التعديلات عليه، في محاولة لإرساء ثقافة جديدة تعزز الشفافية والمساءلة في التعيينات التي تطال المناصب القيادية في القطاع العام، وكذلك لتأسيس إطار عمل عصري يسمح باستقطاب العناصر الأكثر كفاية على أساس تنافسي حرّ معياره الجدارة والمهنيّة والحرفيّة.

وبناء على ذلك، وبحلول أيلول/سبتمبر من العام 2005، وافق مجلس الوزراء على إحالة مشروع قانون جديد لمجلس النواب للمصادقة عليه. وبما أن الأمر كان يتعلق في معظمه بقرارات الوزراء المعنيين، فقد ألزمت الحكومة اللبنانية نفسها طوعًا بالبدء بتطبيق بعض بنود تلك العملية الإصلاحية، بانتظار التصويت عليه في مجلس النواب. وفي هذا السبيل، تمّ الطلب إلى جميع الوزارات رفع تقارير عَن أعمالها المنجزة فصليًا وعَن تقدّم المشاريع التي ترفعها إلى مقام مجلس الوزراء. وبالفعل، فقد قامت الوزارات في حينه برفع تقاريرها الفصلية التي تُبَيِّن التقدم ونواحي سَير أعمالها والمشكلات والصعوبات التي تواجهها. ولقد شكّلت تلك التقارير مصدرًا لإعداد المؤشرات عن التقدم الحاصل في عمل الإدارات العامة في لبنان.

عملية التوظيف التقليدية لمناصب الفئة الأولى وفق قانون 1972

طبقًا للمادة 12 من قانون الخدمة المدنية وتعديله رقم 3169 المؤرخ 29/4/1972، تُمْلأُ مناصب الفئة الأولى إما عبر ترقية مباشرة من الفئة الثانية أو

عبر تعيين خارجي، ويتم بعد ذلك إضفاء الطابع الرسمي على التعيين من خلال مرسوم صادر عن مجلس الوزراء.

وبعد فترة تحضيرية وجيزة كُلِّفَ خلالها معهد باسل فليحان المالي[6] وَضع رؤية للعمل مبنيّة على دراسة لأفضل الممارسات في العالم، واستنادًا إلى آراء كبار الاختصاصيين في مواضيع إدارة الطاقات البشرية. وعلى أساس المقاربة المقترحة، فقد تمّ الإعلان، خلال تلك الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2005 حتى تموز/يوليو 2006 عن 39 مركزًا شاغرًا، في الصحف المحلية والأجنبية وعلى صفحة الإنترنت الخاصة بمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

عندما أُطْلِقَتْ العملية في آب/أغسطس 2005، كانت أهدافها ومكوناتها قد رسمت بشكل واضح:

- تأسيس نظام توظيف علني وشفّاف، متاح للجميع وقائم على احترام معايير الكفاءة والجدارة والتنافسية، ويقضي باستخدام المعايير المعلنة للتقييم والاختيار.
- منهجية لتقييم المرشحين قائمة على معايير ومؤشرات تناسب بيئة عمل موجهة نحو تحقيق النتائج الفضلى وتحسين الأداء، بحيث يصار في المرحلة الأولى إلى تقييم الطلبات دون التعرف على أسماء أصحابها.
- إجراءات تقييم تُركِّزُ على قدرة المرشح على الأداء، استنادًا إلى معايير الخلفية العلمية والتجربة المهنية والميزات الشخصية التي يتمتع بها المرشحون بدلاً من حصر التركيز على الخلفية العلمية أو الشهادات فقط.

(6) Mechanism for professionalizing recruitment of senior staff in the Lebanese public sector, Institute of Finance Basil Fuleihan (October 2005).

- منهجيات عصريّة لإجراء المقابلات من قبل لجان متعددة متخصصة وليس لجنة واحدة، على أن يشارك في كل لجنة رئيس مجلس الخدمة المدنية ووزير التنمية الإدارية.

كذلك جرى وضع أسس تسمح للحكومة، على المدى المتوسط، بتصميم هيكلية جديدة لأجور الجهاز المدني، وسلم رتب ورواتب عادل وتنافسي وشفاف قادر على استقطاب قادة وموظفين أكْفاء والاستمرار بالاحتفاظ بهم. وفي المدى الأطول، هدفت المنهجيّة لوضع أسس لحوار مجتمعي حول مستقبل الوظيفة العامة وحجمها وعلاقتها بالاقتصاد وبالمواطن، بحيث تتمكن الوظيفة العامة من التحوّل التدريجي نحو احترام نظام يقوم على الجدارة والأداء المتميز والابتعاد عن ضغوط التسيس والمحاصصة.

3.2 المراحل

لقد أخذ تطوير الآليّة الجديدة بالاعتبار الممارسات الدولية المعترف بها والتي يمكن إيجازها في سبع خطوات (راجع الملحق رقم 2 للتفاصيل) هي:

أولاً: الإعلان عن العملية التنافسية والمحافظة على صدقيتها.

ثانيًا: تأسيس لجنة توجيه من "الحكماء" المشهود لهم بالعدالة والخبرة والمناقبية.

ثالثًا: توصيف المناصب/الوظائف وتحديد المؤهلات المطلوبة.

رابعًا: الإعلان عن المناصب الشاغرة بالوسائط الالكترونية وفي الصحف المحليّة والدوليّة، وتحديد طرق استلام الطلبات.

خامسًا: الفرز الأولي للطلبات بناءً على المعايير العامة الموضوعة والمنشورة علنًا، بدون التصريح عن الاسماء، لتحديد طلبات المرشحين التي تتلاءم مواصفاتها مع متطلبات الوظيفة الشاغرة.

سادسًا: الفرز الثاني وإعداد القوائم المختصرة وإدارة المقابلات الشفهية.

سابعًا: اتخاذ القرار وإعلان الفائزين.

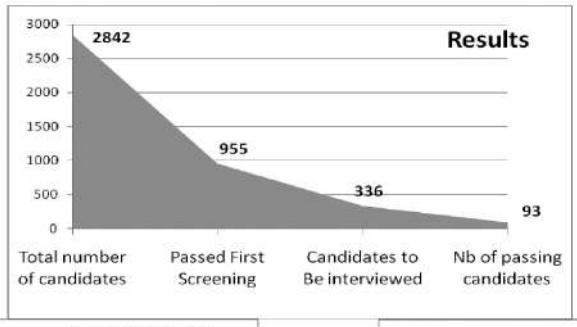
3.3 عدد الذين استقطبتهم تلك الآلية

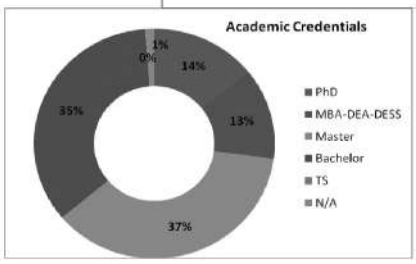
لقد استقطبت تلك الآلية 2842 مرشحًا من لبنان والخارج. ونظرت في ملفاتهم 12 لجنة مختلفة ضمَّت كلّ لجنة منها 5 إلى 7 أعضاء بحضور رئيس مجلس الخدمة المدنيّة ووزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة. وقد شارك في أعمال تلك اللجان حوالى 52 شخصية من كبار الاختصاصيين في المجالات العائدة للوظائف المعلن عنها، وكذلك من رجال القانون والخبراء وأساتذة الجامعات وكبار المسؤولين الناجحين في عدد من المؤسسات الخاصة، وجميعهم من المشهود لكفاءاتهم ونزاهتهم وحياديتهم، تطوعوا للعمل على مدى أشهر لعضوية تلك اللجان دون أي مقابل[7] مادي أو بدلات أتعاب من أي نوع كانت (ملحق رقم 3).

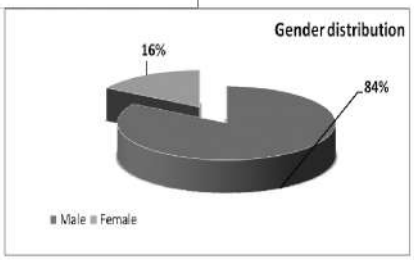
ويذكر في هذا المجال أن كلفة إدارة ملف الترشيح الواحد لم تتعد 160 د.أ وهي كلفة محدودة نسبيًا (كلفة الإعلانات) كما أن المرشحين المقيمين خارج البلاد تكبدوا بأنفسهم كلفة الانتقال لحضور المقابلات الشفهية.

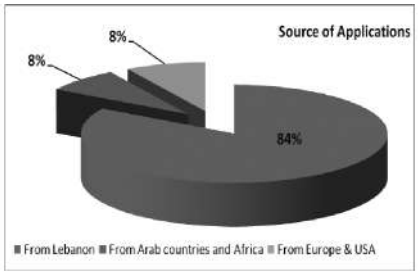
(7) معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الوظيفة العامة في صلب إصلاح المالية العامة - مجلة السادسة العدد الرابع، 2013

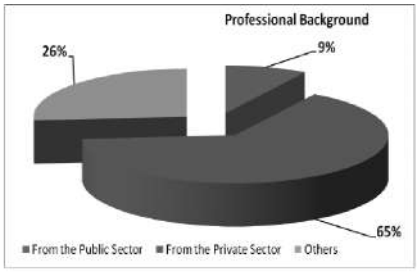
وتبين الجداول المرفقة بعض المعلومات عن المرشحين:











3.4 لجان التقييم

لقد اعتمدت لجان التقييم آلية من ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة الفرز الأولي وصولاً إلى تحديد عدد الطلبات المقبولة للمنصب، والتي يجري على أساسها فرز طلبات الترشيح بناءً على استمارات فرز خاصة واستمارات تقييم تقنية تتضمن معايير تقييم سندًا إلى المعطيات التقنية والقانونية، لاسيما التوصيف

الوظيفي للمنصب؛ تليها (2) مرحلة تقييم الطلبات ودراسة السير الذاتية وصولاً إلى اللائحة المطوَلة والمؤلفة من أفضل المرشحين الذين تختارهم اللجنة للانتقال إلى مرحلة المقابلة الشفهية. وأخيرًا، (3) مرحلة المقابلة الشفهية وصولاً إلى وضع اللائحة المصغرة التي تتضمن اقتراح اللجنة المختصة لأفضل المرشحين للوظيفة المذكورة، والتي يمكن رفعها إلى الوزير المختص وإلى رئاسة مجلس الوزراء.

وبنتيجة ذلك الجهد الذي دام 9 أشهر، نفّذ مجلسُ الوزراء قسمًا من تعهداتِه الإصلاحية فتمَّ تعيينُ أمين عامّ المجلس الأعلى للخصخصة، ورئيس وأعضاء الهيئة المنظمة للاتصالات عبر تلك الآلية. بالإضافة إلى ذلك، فقد نجحت اللجان بإنجاز محاضر المرشحين في المواقع، والتي شملت اختيار المحافظين، ومدير عام الاقتصاد ومدير عام التنظيم المدني ومدير عام وزارة النفط ورئيس وأعضاء الهيئة العليا للطيران المدني ومدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية ومدير عام مؤسّسة كهرباء لبنان ومجلس إدارتها، إضافةً إلى أعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء، ومدير عام وزارة الزراعة، ورئيس وأعضاء المؤسّسة العامة لتشجيع الاستثمارات؛ وهي اللوائح التي أحيلت إلى مقام رئاسة مجلس الوزراء (ملحق رقم 4). لكن الظروف السياسية المحتدمة في حينها حالت دون استكمال التعيينات من ضمن الأسماء التي تم اختيارها من قبل اللجان المختصة التي تولّت عمليات التقييم الموضوعي والمتجرد.

3.5 النتائـــج

لقد هدفت تلك المبادرة الإصلاحية إلى تحقيق مبادئ القضية الأساس التي يدافع عنها الكثرة الكاثرة من اللبنانيين من أجل أن تكون لهم دولة عادلة، وتكون لديها ممارسة ديمقراطية أشد رسوخًا واقتصادٌ أكثر ازدهارًا. وهي قد

وضعت مرتكزا هاما في عملية بناء الإصلاح الإداري في لبنان على مستوى اختيار موظفي الفئة الأولى والمراكز القيادية في الإدارات والمؤسَّسات العامة.

الحقيقة أنّ ما قامت به تلك اللجانُ يتعدى الإصلاحَ الإداريَّ ليسهم أيضًا في عملية تحقيق الإصلاح السياسي، لأن العمل الذي قامت به يعد سَبْقًا في مجال تخطي وسائل التكبيل والتقييد والمحسوبيات والمحاصصة السياسية التي كانت ومازالت تسيطر على طريقة اختيار النُخَبِ القيادية في الإدارة اللبنانية.

لقد أتاحت تلك الآلية، وللمرة الأولى، لكل لبناني أكان ينتمي إلى أحد الملاكات الإدارية أو كان من خارجها ويجد في نفسه أو يعتقد أنّ لديه المؤهلات اللازمة، أتاحت له أن يتقدم إلى شغل الوظيفة التي يرغب فيها عن طريق تقديم طلب حرّ عبر البريد العادي أو عبر البريد الالكتروني أو باليد إلى وزارة التنمية الإدارية بعد أن يكون قد اطّلع على الإعلانات. وهكذا بات المواطن يعلم أنَّ بإمكانه التقدُّم إلى الوظائف القيادية من دون المرور عبر الزعيم أو السياسي أو الطائفة، وبالتالي ان تقوم اللجانُ المختصةُ للاختيار بالتدقيق في الطلبات والمؤهِّلات من دون أن تَطَّلِعَ على الأسماء، وتجري عملية الاختيار الأولى استنادًا إلى معايير الكفاية والأهلية والخبرة فقط لتتبعها بعد ذلك عملية التقييم في مرحلة الفرز الثانية.

ويكفي الاطلاع على المراسلات الجارية مع المتقدمين لتلك الوظائف لبيان الصدى الإيجابي الذي تركته، ويكفي أيضًا أن يصار إلى سؤال أعضاء لجان التقييم المشكّلة للتعرف على مدى سلامة وكفاءة وحيادية الآلية التي جرى اعتمادها وعدم التدخل من أي طرف سياسي في مسار التقييم.

ولبيان أهمية هذه الخطوة، يمكن مقارنتها بالطرق المتبعة حاليًا في الاختيار لمناصب الفئة الأولى.

فترفيع الموظفين من الفئة الثانية إلى الأولى يتم عبر طريقين: الأول، أي الترفيع من داخل الإدارة، يتضمن ترفيعَ موظفين أمضَوا السنواتِ المطلوبةَ في الخدمة وخضعوا لدورات تدريبية معينة وأتمُّوا التدرجَ الإداري. غير أنه كان للتدخلات السياسية دور كبير في هذا المجال؛ إذْ يتم ترفيع الموظف بناء للضغوط التي تمارسها المجموعات السياسية وليس بالضروري تعيين الموظف الذي يتمتع بالكفاءات العملية والجامعية. وعادة ما كان يجري تعيين من ليست لديه الجدارة المطلوبة أو المواصفات والمؤهلات الشخصية والقيادية الضرورية.

أما التعيينُ من خارج الملاك، فيسمح القانون بأن يطال حدود ثلث مراكز الفئة الأولى، ويتم ذلك عن طريق اقتراحٍ من السلطة السياسية دون اعتماد المعايير الموضوعية والمهنية التي يتطلبها المركز والتي يتوقعها المواطنون. ذلك مما أتاحَ دخولَ المحاسيب والأتباع وفق سياسة المحاصصة، بغض النظر عن الكفاءة والخبرة والمعرفة والمؤهلات.

3.6 مرتكزات آليّة التعيين أو نقاط القوة

3.6.1 قوة الشفافية:

- **المعلومات عن الوظائف كانت متاحة للجميع**: إذ سمحت الإعلانات في الصحف المحلية والعربية والإنترنت، لمن يريد، الاطلاع على الوظائف وشروطها، وكانت المعلومات المتوفرة غنية وجاذبة (نص إعلان واضح، توصيف مهام، مستندات مرجعية من مثل الأنظمة والقوانين المرتبطة بالوظيفة وغيرها من المعلومات)
- **آلية ترشيح ممكننة** تستند إلى طلب نموذجي متوفر على صفحة الانترنت ومتاح للراغبين ويماثل النماذج المعتمدة عالميا في المؤسسات الدولية.

- **اعتماد التكنولوجيا لتقديم الطلبات** إفساحًا في المجال أمام الأشخاص البعيدين جغرافيًا عن العاصمة أو الموجودين في الخارج للترشُّح للوظائف الشاغرة.
- **آلية تلقي الطلبات والردّ المباشر الذي يطمئن** المرشح، إضافة إلى استمرار التواصل حول مسار الترشيح ونتيجته.

إن اعتماد آلية التعيين الديمقراطية أصبحت تُتيح مجال الترشح لكل لبناني يرغب ويرى في نفسه المؤهلات المطلوبة، بغضِّ النظر عن الانتماء الطائفي أو المذهبي أو المحسوبية المناطقية أو السياسية. ذلك يعني أنّ الآلية أصبحت تتيح الخروج عن القيود التي فرضتها الممارسة القائمة على اللوائح المعدّة سلفاً وعلى أسس "**المحسوبية والانتماء والمحاصصة**" بديلاً عن ممارسة حق "**الفرص المتكافئة**"، والتنافس الحرّ على أسس الكفاءة.

3.6.2 قوة الحياد

- إناطة عملية فرز ودراسة الترشيحات **بلجان مختصة حسب طبيعة الموقع والخبرات التي يتطلبها وتكون مؤلفة من خبراء متطوعين** مشهود لمعارفهم ونزاهتهم وحياديتهم، مهمتُها الفرز والاختيار على أساس الكفاية والجدارة وبناء على المعايير العلمية التي أصبحت مرتكزًا أساسيًا ومكمن قوة لفعالية الآلية.
- لقد كانت التجربة المعتمدة مميزة **بكفاية أعضاء اللجان وقوة شخصيتهم وحضورهم المهني**؛ إذْ كانت عملية اختيارهم تتمُّ بطريقة تنافسية استنادًا إلى كفاءاتهم ومناقبيتهم، وحيث حرصت على ضمان نزاهة وحيادية عمل اللجان وإطلاق يدها تمامًا، من دون أي تدخل على الاطلاق. ويكفي للتعرف على ذلك بسؤال اي من الأعضاء الاثنين والخمسين الذين شاركوا في تلك العملية.

- يتميز تشكيل **لجان متعددة بأهمية كبرى في تأمين حياد التعيينات،** بحيث لا ترتبط التعيينات بلجنة واحدة مؤلفة من عدد محدود من الأشخاص.
- تقوم اللجانُ بالتدقيق بالطلبات والمؤهِّلات في المرحلة الأولى من دون أن تَطَّلِعَ على الأسماء، ويكون الفرز استنادًا إلى معايير الكفاية والأهلية والخبرة المبينة في السير الذاتية للمرشحين دون أسمائهم.
- دور مجلس الخدمة المدنية ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية في كلّ لجنة يشكّل عاملاً إضافيًا لتفادي أي خلل أو إمكانية تدخل.

3.6.3 قوة "الثقة":

يعتبر معظم اللبنانيين أن فتح المجال في التعيينات الرفيعة المستوى أمام كل مواطن لديه الكفاءة والجدارة لتولي مسؤولية المنصب الشاغر، وجعل العملية شفافة، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية الاختيار، تشكّل ممارسة سبّاقة وثورية ورائدة في لبنان، كَوْنَها أدخلت الثقة والأمل بإمكانية إحداث إصلاح جدي. وهي الممارسة التي يمكن لها أن تصبح من أفضل الممارسات في العالم، كما جاء في تقرير حديث للبنك الدولي[8].

3.7 التحديات والدروس

بحلول نهاية العملية، يمكن القول بأنَّ لبنان قد حاول إدخال إصلاح أساسي على نظام توظيف الكوادر العليا في أعلى المناصب في الجهاز الإداري المدني، بموجب مشروع القانون الذي أعدّته الحكومة للعام 2005، والذي كان

(8) معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، الوظيفة العامة في صلب إصلاح المالية العامة - مجلة السادسة العدد الرابع، 2013

مبنيًا على احترام قواعد الجدارة فقط؛ وهي الممارسة التي ألزمت حكومتي الأولى نفسها بها.

لكن الأوضاع السياسية المتأزمة آنذاك حالت دون استكمال التعيينات في المناصب الـ34 المتبقية ولم يعيّن إلاّ 5 أشخاص من الذين تمّ اختيارهم؛ وذلك بتشكيل الهيئة الناظمة للاتصالات، التي باشرت عملها في شهر أيار/مايو 2007، واستمرّت خمسة أعوام لغاية انتهاء مدّتها عام 2012، بحيث امتنع في حينه وزير الاتصالات التابع للتيار الوطني الحرّ عن تقديم اقتراح لمجلس الوزراء بتعيين هيئة جديدة للمحافظة على استمرارية عمل الهيئة.

تجدر الإشارة إلى أنه كان من بين الأشخاص الخمسة المعنيين في إدارة الهيئة الناظمة للاتصالات في العام 2007 السيد عماد حب الله الذي عُيّن وزيرًا للصناعة في حكومة دولة الرئيس حسان دياب.

ومع أن العملية لم تأخذ بعين الاعتبار الانتماء الطائفي للمرشحين، فقد تُرِكت المسألة الطائفية في النهاية إلى استنساب مجلس الوزراء، بحيث يكون لمجلس الوزراء أن يقرر ما إذا كان سيأخذ هذا العامل بعين الاعتبار أم لا. وفي حال قرر مجلس الوزراء القيام بذلك، فإن اللجان تكون قد زوّدته مسبقًا بتوصياتها حول الأفراد المؤهلين لشغل المنصب، كما تكون تلك التوصيات قد جاءت متوائمة مع انتصارات الشباب اللبناني الطامح إلى كسر طوق الاستئثار الطائفي والمذهبي والسياسي في تقرير مصيره.

لقد كانت تلك الممارسة المتميزة في الواقع تهديدًا لنظام تعيين طائفي متجذر في الثقافة التوظيفية، فكانت بذلك رائدة واستثنائية في مسيرة الإصلاح من أجل التقدم نحو إيلاء أصحاب الكفاءة والجدارة المواقع القيادية في الإدارة اللبنانية.

4 مبادرة وزارة شؤون التنمية الإدارية سنة 2011

عمدت وزارة شؤون التنمية الإدارية في العامين 2010–2011 إلى إعادة النظر بالاستراتيجية السابقة وتقييمها وتحديثها، وأوكلت إلى فريق عمل مختص، يضم إداريين وأكاديميين وخبراء، مهمة تطوير وثيقة استراتيجية من شأنها تشخيص المشكلات والثغرات التي تعاني منها الإدارة العامة اللبنانية، بالإضافة إلى وضع خطة لتحديث وتطوير هذه الإدارة واقتراح آلية لتنفيذها.

لحظت الوثيقة ستة برامج أساسية تهدف إلى تطوير الإدارة العامة في لبنان (i) برنامج دعم الحوكمة والمساءلة (ii) برنامج بناء قدرات الإدارة العامة (iii) برنامج استحداث آلية لإدارة التغيير وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات (vi) برنامج تطوير إدارة الموارد البشرية وتنميتها (v) برنامج تحسين كفاءة الخدمات وتعزيز علاقة الإدارة بالمواطن (vi) برنامج تفعيل استخدام تقنيات المعلوماتية وإنشاء بوابة الحوكمة الالكترونية.

وبالرغم من الجهد الكبير الذي بذلته الوزارة في رسم خارطة طريق، إلا أن غياب الإرادة السياسية وغياب الزخم الوطني حول ضرورة الإصلاح حالا دون تفعيل وتطبيق هذه الاستراتيجية، باستثناء الموافقة على إجراءات جديدة لملء وظائف في الفئة الأولى تقوم على منح الأولوية لموظّفي الفئة الثانية لشغل تلك المناصب كما هو معمول به قانونًا. في الوقت ذاته، نظرت الحكومة في إجراء آخر يتيح ملء المراكز الشاغرة في المؤسّسات العامة، واستعانت من أجل ذلك بثلاث هيئات هي **مكتب وزير الدولة لشوؤن التنمية الإدارية، ومجلس الخدمة المدنية، والوزير المعني.**

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءَين المذكورَين لم يُعتمدا رسميًا. ومن المفيد التذكير بأنَّ أيّ إجراء من هذا القبيل لا بدّ أن يلحظ معايير مبنيّة على أساس الكفاءات في صميم عملية اتخاذ القرار (مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، 2013).

5 في الخلاصة

في محصّلة الأمر، يمكن القول أنَّ الحكومة اللبنانية، ومع نهاية الحرب الأهليّة وبداية حقبة الاصلاح والنهوض، مطلع العام 1993، حاولت النهوض بمؤسساتها وبالخدمة العامة على قاعدة العودة إلى احترام قواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق واحترام حقّ المواطن بالحصول على القيمة الفُضلى من إنفاق المال العام، الذي هو مال المواطنين الذين يدفعونه لخزينة الدولة اللبنانية على شكل ضرائب ورسوم. ولكن تلك العملية اصطدمت بالعديد من العوائق والاستعصاءات.

وبالاستناد إلى الوثائق ومشاريع القوانين ومحاضر جلسات مجلس الوزراء والتقارير المحليّة والدوليّة، يتبيّن أنّ ما جرى من محاولات إصلاحية للنهوض بالوظيفة العامة من خلال الارتقاءَ بإدارة الدولة إلى مستويات خدمة الناس بكفاءةٍ وصِدْقٍ ومسؤولية، والذي هو السبيل الحقيقي لتحقيق الإصلاح والنهوض المستدامين، لم تتكلّل بالنجاح. بالتالي لم تتحقق الأهداف التي بذلت من أجلها جهود كبيرة لبناء جسور الثقة بين الدولة ومواطنيها، وحتى لا تبقى الخدمةُ العامةُ أداةً تستخدمها الأحزاب السياسية والطائفة والمذهبية والميليشياوية لممارسة الزبائنية السياسية، ومن أجل أن تعود الإدارة العامة لتصبح وتستمر عِمادَ الاستقرار والتلاؤم والنهوض اليوم وفي كلّ وقت.

المؤسف، إنّ التقيّد بتلك القواعد لم يتحقق لا بالمضمون ولا بالشكل اللذين يحتاجهما لبنان، وبالتالي ظلّت عملية التعيينات في المناصب القيادية موضع تجاذب بين القوى السياسية، وموضوع شكوى الكثرة الكاثرة من اللبنانيين.

هناك حقيقة أساسية يمكن استخلاصها من تلك التجربة القاسية: إنّ برامج الإصلاح عادة ما تتبناها الأمم والدول وتبادر إلى تنفيذها عندما تكون قادرة عليها، وليس عندما تصبح مجبرة على تنفيذها. في الحالة الثانية تكون العملية الإصلاحية قد أصبحت أكثر تعقيدًا وأكثر إلحاحًا، كما يكون تنفيذها قد أصبح أكبر كلفة وأكثر وجعًا وإيلامًا وأكثر عرضة للأخطاء، وربما قد لا تعود العملية الإصلاحية كافية لتأدية الغرض الذي تتوخاه الدولة منها.

وهذا ما أصبح عليه حالُنا اليوم في لبنان!

الأمل أن تساهم دروس التجارب السابقة في تطوير رؤية جديدة للإصلاح من أجل استعادة النهوض، وأنْ تستعين الحكومات القادمة على ذلك بأصحاب الخبرة والاطّلاع في الدولة، وكذلك الخبراء في مجال الإدارة العامة والحوكمة من أجل تنفيذ المهمة الأساس لاستعادة النهوض وتعزيز الاستقرار، الذي من أولى مقتضياته إعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة، حسب ما ينص عليه الدستور اللبناني. ولذلك ينبغي التشديد على أن من سيتولى عملاً عامًا وفي مواقع قياديّة متقدّمة في المستقبل يجب أن يتم اختياره على قواعد الكفاءة والجدارة والتنافسية الصحيحة والاستحقاق، ليكون بالفعل أهلاً للمسؤولية وأهلا للثقة، وأن يخضع بعدها للمساءلة والمحاسبة المؤسساتية على أساس الأداء والإنجاز.

من أجل الاطلاع على التفاصيل الوافية حول تلك التجربة المميزة، بما في ذلك النصوص القانونية التي جرى إلغاؤها، والجداول الخاصة بالمواقع التي كان يفترض شغلها وأسماء الأشخاص الذين شاركوا في تلك اللجان التي تشكّلت لفرز وامتحان المرشحين، يمكن العودة إلى الدراسة الموضوعة والموجودة على الموقع الإلكتروني: www.fuadsiniora.com.

مراحل الآليّة المعتمدة عام 2005



المشاركون في لجان التقييم

الاسم	الصفـة
جان أوغاسابيان	وزير التنمية الإدارية
فرنسوا باسيل	رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك بيبلوس
د. مروان غندور	استاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية سابقًا ورئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك عودة سرادار للأعمال ش.م.ل. نائب حاكم مصرف لبنان الأسبق
جورج نجار	نائب رئيس الجامعة الأميركية في بيروت للبرامج الخارجية الإقليمية وعميد كلية إدارة الأعمال
نديم السعيد	المدير التنفيذي لمؤسّسة رصد/أمروب، وهي من أهم المؤسسات العالمية العاملة في منطقة الشرق الأوسط والمتخصصة بانتقاء المدراء التنفيذيين (Head Hunting of senior executives)
د. عدنان اسكندر	خبير في الإدارة العامة والاستاذ في الادارة العامة في الجامعة الاميركية
د. كرمى الحسن	مسؤولة قسم التقييم والبحث المؤسسي في الجامعة الاميركية
د. بلال العلايلي	استاذ في الهندسة في الجامعة الأمريكية
د. لطفي دياب	عميد كلية الآداب والعلوم سابقًا في الجامعة الأمريكية في بيروت
د. شفيق المصري	استاذ محاضر في القانون والعلوم السياسية في الجامعة الاميركية وخبير في القانون الدولي
ميشال ثابت	رئيس الهيئة العليا للتأديب سابقًا واستاذ في جامعة القديس يوسف
غسان بلبل	رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة ليبان كابل
فؤاد مراد	أستاذ محاضر في الجامعة الأمريكية في بيروت
حسين فياض	مدير المركز الوطني للتدريب المهني

الاسم	الصفـة
نجيب عيسى	أستاذ في الإقتصاد والتنمية
د. يوسف الخليل	مدير العمليات في مصرف لبنان
أسامة شفيق جدايل	رئيس قسم الهندسة الميكانكية والطيران في جامعة البلمند خبير في الطيران المدني
سمير ضومط	نقيب المهندسين في بيروت
عبد الوهاب تفاحة	أمين السر العام الإتحاد العربي للنقل الجوي
د. عبد المنعم يوسف	المدير العام لاستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية بوزارة البريد والاتصالات
ناجي اندراوس	مدير عام إنشاء وتجهيز المواصلات السلكية واللاسلكية وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
د. غازي يوسف	نائب في البرلمان اللبناني ورئيس سابق للمجلس الأعلى للخصخصة
د. رندة أنطون	خبيرة إدارة عامة وأستاذة محاضرة في الجامعة الأمريكية في بيروت
ايرما مجدلاني	عميدة كليّة الاقتصاد في جامعة القديس يوسف
جاك صراف	رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
د. فريدي باز	خبير اقتصادي ومدير في بنك عودة
رمزي النجار	خبير في العلاقات العامة والتواصل
حسن كرّيم	خبير في الإدارة العامة واستاذ محاضر في الجامعة الامريكية في بيروت
روبير دباس	نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان سابقًا
وجيه البزري	رئيس الندوة الإقتصادية
د. فادي عسيران	مدير عام بنك لبنان والمهجر للأعمال
د. مكرم صادر	أمين سر جمعية المصارف في لبنان
عدنان جوني	خبير في علوم الطاقة والهندسة الصناعية، مستشار وزير الطاقة

الاسم	الصفـة
محمد الخولي	رئيس مركز الإستشعار عن بعد ونائب أمين عام المجلس الوطني للبحوث العلمية
غسان عساف	رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك بيروت والبلاد العربية
عبد المنعم علم الدين	نقيب المهندسين في الشمال
د. ميشال نجار	عميد كلية الهندسة في جامعة البلمند
محمد غزيري	وزير سابق
اندريه بخعازي	مهندس معماري (Nadine)
نبيل قرنفل	رئيس الجمعية اللبنانية للإدارة الصحية
د. أنطوان مسرة	استاذ جامعي – الجامعة اللبنانية
د. منى فياض	استاذة جامعية – الجامعة اللبنانية
د. زياد بارود	محام واستاذ جامعي – الجامعة اليسوعية
الدكتور مروان اسكندر	خبير اقتصادي
محسن صبرا	مهندس – مدير سابق في مصلحة مياه الليطاني
محمد مطر	محام – استاذ جامعي
نبيل نصار	رئيس مجلس ادارة/مدير عام شركة الشرق الأوسط لخدمة المطارات ومدير عام دار الهندسة
رفلة دبانة	رئيسة شركة دبانة أخوان
الدكتورة ليلى جعجع	عميدة كليّة العلوم الزراعة في جامعة الروح القدس–كسليك
السيد رجا قرطاس	أمين صندوق نقابة أصحاب الصناعات الغذائية
أمانة السر	
لمياء المبيض بساط	رئيسة المعهد المالي

نتائج المقابلات الشفهية وصولاً إلى القائمة المختصرة

تاريخ تقديم التقرير	القائمة المختصرة	المتأهّلون للمقابلات الشفهية	قائمة الفرز الأولي	مجموع الطلبات	عدد المناصب	الموعد النهائي لتقديم الطلبات	تاريخ الإعلان	المنصب المعلن عنه	
05/26/2006	3	8	18	116	1	09/10/2005	08/25/2005	الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة	
03/04/2006	12	40	98	280	4	11/10/2005	10/24/2005	المحافظون	
02/28/2007	5	11	29	140	1	11/30/2005	10/18/2005	رئيس مجلس إدارة–مدير عام	مؤسسة كهرباء لبنان
	8	23	146	317	6			أعضاء	
03/27/2006	2	7	13	60	1	11/30/2005	10/18/2005	رئيس مجلس إدارة–مدير عام	الهيئة العامة للطيران المدني
	8	26	35	229	4			أعضاء	
03/22/2006	3	6	20	106	1	11/30/2005	10/18/2005	رئيس	الهيئة المنظمة للاتصالات
06/02/2006	4	12	21	146	1	11/30/2005	10/18/2005	رئيس وحدة الأسواق والمنافسة	
	4	16	48	216	1	11/30/2005		وحدة تقنيات الاتصالات	
	1	3	3	116	1	11/30/2005		وحدة الشؤون القانونية والترخيص	
	3	6	23	145	1	11/30/2005		وحدة الاعلام وشؤون المستهلك	
05/09/2006	2	13	13	77	1	1/15/2006	12/30/2005	رئيس مجلس إدارة – مدير عام	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان
20/11/2006	3	12	69	100	2			أعضاء	
	5	13	81	123	4			أعضاء غير دائمين	
05/08/2006	2	12	41	65	1	01/30/2006	12/30/2005	المدير العام– الاقتصاد	
02/05/2007	4	13	43	96	1	03/12/2006	02/15/2006	المدير العام– النفط	

المدير العام للتخطيط المدني		04/21/2006	05/11/2006	1	91	47	24	3	11/23/2006
المدير العام للشؤون الاجتماعية		06/01/2006	06/21/2006	1	241	109	45	4	12/29/2006
هيئة تنظيم قطاع الكهرباء	رئيس			1	39	30	9	5	07/09/2007
	أعضاء دائمين	06/13/2006	07/04/2006	4	55	34	14	8	
المدير العام – الزراعة		10/26/2006	11/15/2006	1	84	34	23	4	06/15/2007
المجموع				**39**	**2726**	**955**	**336**	**93**	

ملحق رقم –13–
مرسوم رقم 17053
إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين

مرسوم رقم ١٧٠٥٣

إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب برمي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين

إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية،

وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2006/4/13،

برسم ما يأتي:

المادة الأولى: يحال إلى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الأمضاء، فؤاد السنيورة
وزير المالية الإمضاء: جهاد أزعور

بعبدا في 25 أيار 2006
الإمضاء: إميل لحود
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: فؤاد السنيورة



مشروع قانون

تدقيق حسابات الإدارات العامة والمؤسسات العامة

والبلديات واتحادات البلديات والمرافق العامة التابعة للدولة أو للمؤسسات العامة

المادة الأولى: خلافًا للأحكام المتعلقة بمرور الزمن تخضع حسابات الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمرافق العامة التابعة للدولة أو للمؤسسات العامة مهما كان شكلها القانوني لإجراءات التدقيق والمراجعة وفقاً للقواعد الدولية للتدقيق (International Auditing standards) اعتبارًا من تاريخ إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف بتاريخ 1989/11/5 وحتى 2005/12/31. وذلك في ما يتعلق بالمعاملات المالية المشمولة بهذه الحسابات ونتائجها من حين عقدها إلى حين الانتهاء من تنفيذها وقيدها في الحسابات.

المادة الثانية: تتناول إجراءات التدقيق والمراجعة وفقًا للقواعد الدولية للتدقيق المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون:

1– الموجودات والمطلوبات وقيدها في الحسابات.

2– الإيرادات ومصادرها وقيدها في السجلات وإيداعها وتوريدها وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

3– النفقات والصفقات مهما كانت تسمياتها وأنواعها ومهما كانت مصادر تغطيتها (من داحل الموازنة أو من خارجها)، بواردات ذاتية أو بقروض داخلية أو خارجية، وفقًا للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

4– الأشغال والتجهيزات المنفذة ومدى مطابقتها لدفاتر الشروط ومدى صحة محاضر استلامها استلامًا مؤقتًا ونهائيًا، ومدى تطبيق أحكام دفتر الشروط وأحكام القوانين النافذة في حال تبين عند الاستلام المؤقت أو النهائي أنَّ هنالك نواقص وعيوبًا لا يمكن إصلاحها تشوب هذه الأشغال والتجهيزات.

5– المساهمات والمساعدات ومدى النقيد بأحكام القانون في منحها ومدى تثبت الإدارة من أنها خصصت لتحقيق الغاية من إعطائها.



6- تلزيم إدارة واستثمار المرافق العامة مهما كان شكل هذا التلزيم ومهما كانت صفة الملتزم وطرق دفع حصة الدولة.

7- المتدخلين في عقد النفقات وإجراء التلزيمات من وسطاء وسماسرة وعملاء ومدى صحة صفتهم، ومدى انطباق أعمالهم المتعلقة بعقد النفقات على أحكام القوانين والأنظمة النافذة ومدى ارتباطهم بعاقدي النفقات في الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمرافق العامة التابعة للدولة.

المادة الثالثة: يجاز للحكومة التعاقد مع شركة للتدقيق أو أكثر لإنجاز عملية التدقيق الواردة في المادة الأولى من هذا القانون بمهلة أقصاها سنة ونصف من تاريخ إصدار هذا القانون.

المادة الرابعة: استنادًا إلى هذا القانون يتمتع المدقق الذي ينفذ مهمة في إدارة رسمية بناء لتكليف رسمي وحسب مندرجات هذا القانون بحصانة تمنع عنه التوقيف الاحتياطي ولا يجوز ملاحقته قضائيًا إلا بقرار من مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بإذن الملاحقة.

يخضع القرار للإذن بالملاحقة أو رفضه لمهلة شهر من تاريخ إبلاغ نقيب خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بكتاب خطي، فإذا انقضت مهلة الشهر ولم يصدر القرار بعتبر الإذن واقعًا ضمنًا.

يخضع قرار المجلس للطعن أمام محكمة الاستئناف بمهلة 15 يومًا تلي التبليغ.

المادة الخامسة: تحدد دقائق تطبيق أحكام القانون، لاسيما ما يتعلق بالشروط الواجب توفرها في الشركة أو الشركات الدولية وحقوق وموجبات الدولة والشركة أو الشركات ومندرجات العقد وأصول إعداد أية تقارير مرحلية أو نهائية وسوى ذلك من إجراءات وأصول، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري العدل والمالية.

المادة السادسة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.



الأسباب الموجبة

أنهت وثيقة الوفاق الوطني الأحداث التي عصفت بلبنان على مدى خمسة عشر عامًا استبيحت المرافق العامة خلالها وانتهكت المحرمات، فوضعت الوثيقة حدًا لهذا الانفلات وأرست أسس قيام الدولة الحديثة والمبادىء التي يجب أن تبنى عليها.

إلا أن شوائب عديدة ربما تكون اعترت مرحلة بناء الدولة وأدت إلى إثراء غير مشروع أو منفعة على حساب المصلحة العامة، ممًا جعل الكثيرين من السياسيين والمواطنين يشيرون بأصابع الاتهام إلى المسؤولين عن إدارة الدولة خلال الفتر المذكورة.

ومن أجل جلاء هذه القضية بإيفاء كل ذي حق حقه من جهة، وبمعاقبة كل مخالف أو مرتشٍ أو متواطئ أو مهمل أو مقصر من جهة ثانية، أعدت الحكومة مشروع القانون المرفق الرامي إلى إخضاع حسابات الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والمرافق العامة التابعة للدولة أو للمؤسسات العامة لتدقيق شامل يتناول أداءها خلال الفترة اللاحقة لإقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف ولغاية آخر عام 2004، بحيث يتناول هذا التدقيق الموجودات والمطلوبات وقيدها في الحسابات:

- الإيرادات وتوريدها
- النفقات مهما كانت مصادر تمويلها
- المساعدات والمساهمات
- التلزيمات ومدى انطباقها على القوانين والأنظمة النافذة
- المتدخلين في الصفقات العمومية من عملاء ووسطاء وسماسرة

ولإضفاء مزيد من الشفافية والحياد في إجراء عملية التدقيق الشامل المقترحة، نص مشروع القانون على الإجازة للحكومة التعاقد مع شركة دولية للتدقيق أو أكثر لإنجاز هذه المهمة.

كما أن الحصانة المقترحة هي لضمان استقلالية المدقق في تنفيذ مهامه وعدم تعرُّضه لأية ضغوط من أي كان.

والحكومة، إذ تتقدم من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون موضوع البحث، ترجو إقراره %.

مشروع قانون مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويّين والعموميّين

انطلاقًا من الحرص على تعزيز الشفافيّة والإفصاح والانضباط في المالية العامة وفي حساباتها، ودون الافتئات على حق ومسؤولية ودور ديوان المحاسبة في إجراء الرقابة اللاحقة على الإنفاق وعلى قطوع الحسابات، وفي مبادرة للتعويض عن ذلك النقص في قضية هامة تتعلّق بالرقابة اللاحقة، لا بدّ من التذكير بأننا ما فتئنا نطالب بإخضاع جميع حسابات الدولة اللبنانية الماضية واللاحقة، وبطريقة مؤسّساتية، **لتدقيق خارجي تتولاّه مكاتب تدقيق دوليّة، حرصًا على تحقيق المزيد من الشفافيّة والحياديّة والموضوعيّة والانضباط في إنفاق المال. ذلك إضافة إلى إجراء عملية الرقابة اللاحقة والتدقيق في الحسابات التي يُفترض أن يتحمّل مسؤوليتها ديوان المحاسبة.**

فلقد بادرت حكومتي الأولى إلى إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب بالمرسوم رقم 17053 تاريخ 2006/05/25[1]، ويتضمن تعيين مؤسّسات رقابة تتمتّع بالحياديّة وبالصدقيّة الدولية من أجل إخضاع الحسابات المالية للدولة اللبنانية، ولجميع إداراتها ومؤسّساتها العامة والبلديات واتحادات البلديات والمرافق العامة التابعة للدولة أو للمؤسسات العامة أيًّا يكن شكلها القانوني، لإجراءات التدقيق والمراجعة وفقًا لقواعد التدقيق الدولية. ولقد اقترحنا أن

(1) يراجع الملحق رقم 8 ص 564 وما بعدها: المرسوم رقم 17053- إحالة مشروع قانون مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميّين.

يكون ذلك ابتدءً من العام 1989، أي منذ اتفاق الطائف، على أن يستمرّ عمل مؤسّسات التدقيق بعد ذلك ليشمل جميع السنوات اللاحقة وبشكل دائم.

إنّ عمل مؤسّسات التدقيق الدولية ضروري لاستمرار عمل إدارات الدولة ومؤسّساتها بحياديّة بعيدًا عن الغرضيّة والتسييس أو التوظيف السياسي، علمًا أن عمل مؤسسات التدقيق يُفترض أن يكون من مهمة ديوان المحاسبة؛ وهو الدور الذي لم يقم به الديوان منذ عقود طويلة جدًا، ولاسيما في ما يخصّ مسألة قطع حساب الموازنة العامة للدولة وكذلك حسابات المهمّة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعضلة قائمة منذ مدّة غير قصيرة؛ إذ إن الديوان ما زال يتذرع بعدم القدرة على القيام بمهام الرقابة اللاحقة على الحسابات المالية للدولة اللبنانية منذ عقود عدّة، وبالتالي لم تكن هناك محاولات جدّية من اجل إعادة صياغة دور ومسؤوليات وصلاحيات الديوان لكي تنتظم الإدارة المالية والرقابة عليها بشكل صحيح.

إن مبادرة حكومتي الأولى إلى إعداد مشروع ذلك القانون لتدقيق الحسابات منذ **ثلاث عشرة سنة خلت** تؤكّد وتثبت اقتناعنا والتزامنا الراسخ بمبادئ الإصلاح والنهوض وبقواعد الشفافيّة والإفصاح، التي طالما رفعنا لواءها وحرصنا على تبنّيها.

فلقد كان دافعنا إلى اعتماد هذا الأسلوب التشديد على الحياديّة والموضوعيّة في عمل الدولة من أجل تسليط الضوء على الحقائق بكلّ شفافيّة ومن دون أي تعمية، والتشديد على اعتماد المعالجات اللازمة بعيدًا عن الغرضيّة والاستغلال السياسي ومنعًا لتوظيف عمل الدولة في خدمة الأغراض السياسية لأيّ فريق تسوّل له نفسه استخدام مؤسّسات الدولة وأجهزتها من أجل الاقتصاص من الآخرين الذين يعارضونه أو لا يتّفقون معه أو لا يأخذون برأيه.

إنَ المبادرة إلى إحالة مشروع القانون المذكور، منذ ذلك التاريخ، تؤكّد وتثبِت موقفنا الجازم بأنّه من غير المقبول على الإطلاق أن تكون فوق رأس أيّ شخص يعمل في الشأن الحكومي أو في الشأن العام خيمة تحميه من الرقابة اللاحقة، أو من المساءلة والمحاسبة، أو أن يكون فوق القانون.

وفي حال إقرار مشروع القانون هذا، فإنه سيكون على النسق الذي تعتمده دول عريقة في الديمقراطيّة والشفافيّة والإفصاح؛ وهي المبادئ والقواعد التي طالما نادينا بها وحرصنا على تبنّيها.

وفي مجال أعمال التدقيق والرقابة، أذكر أنني صاحبُ ذلك المثل الشعبي المعدَّل من قِبَلي، والذي لم أكفّ عن ترداده بين الحين والآخر:

"أعط عجينكَ للخبّاز وراقبه، لئلاَّ ياكل نِصْفَه"

هذا المشروع ما يزال قابعًا في إدراج المجلس النيابي، وإنّ أيًّا من النواب المحترمين وغيرهم، وبخاصة أولئك الذين نصّبوا أنفسهم نظارًا للحسبة، لم يُعره التفاتةً، ربّما لأن الأرقام تدحض الأوهام، والدليل القوي يردّ الافتراءات إلى جحورها، ويُفقد أولئك المتباكين منابر الوعظ الكاذب التي احترفوا اعتلاءها.

تجدر الإشارة إلى أننا لم نكتفٍ بذلك. فلقد عاد "تيّار المستقبل" مع عدد من النواب إلى التشديد على اقتراح اعتماد أسلوب التدقيق المالي من خلال التقدّم باقتراح إجراء تحقيق برلماني حول الاتّهامات المتبادلة بشأن الفساد. وقد وقّعه النواب: بطرس حرب، عمار حوري، إنطوان زهرا، نائلة معوض، أغوب قصارجيان، ومروان حمادة، وذلك بتاريخ 2008/12/17. ثم بعد ذلك، تقدم النائب جمال الجرّاح بتاريخ 2012/5/10 باقتراح إنشاء لجنة تحقيق برلمانية تتولّى التحقيق في حسابات الدولة المالية.

ملحق رقم –14–
ورقة الإجراءات المالية والإدارية
"لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي
والإداري ولتعزيز النمو"
التي تمّ التوافق عليها في الاجتماع الحكومي والنيابي
والاقتصادي والاجتماعي الذي عقد
في فندق "CORAL BEACH"
بتاريخ 21– 23 تموز/يوليو 1997

ورقة الإجراءات المالية والإدارية "لمعالجة الوضع المالي والاقتصادي والإداري ولتعزيز النمو" التي تمّ التوافق عليها في الاجتماع الحكومي والنيابي والاقتصادي والاجتماعي الذي عقد في فندق "CORAL BEACH" بتاريخ 21- 23 تموز/يوليو 1997:

أولاً: المعالجات الإدارية

1- إعادة النظر في الهيكلية العامة للدولة بترشيقها واختصار حجمها.

2- تفعيل أجهزة الرقابة وتطوير وتحديث هيكلياتها وأنظمتها وتعزيزها وتحصينها.

3- إعادة النظر في قانون الموظفين (المرسوم الاشتراعي رقم 112/1959) وتطويره وتحديثه، لجعله متلائمًا مع المتطلبات الحديثة لشؤون الوظيفة العامة.

4- وقف التوظيف بكافة أشكاله وتخفيض عدد الموظفين والعاملين في الدولة.

5- وقف توسيع الملاكات في جميع الادارات العامة.

6- إلغاء تأثير التدبير رقم 4 على سنوات خدمة العسكريين، وبالتالي على احتساب معاشاتهم التقاعدية وتعويضات صرفهم، وكذلك إلغاء تأثير استدعاء العسكريين من الاحتياطي على إعادة احتساب معاش التقاعد وتعويض الصرف.

7- وقف العمل بنظام التعويض للموظفين والمرافقين.

8- إعادة العمل بنص المادة 34 من نظام التقاعد والصرف من الخدمة لجهة إلغاء إعادة توزيع الحصة من المعاش التقاعدي التي يفقدها أحد المستفيدين.

9– منع استعمال سيارات الدولة للأعراض الشخصية.

10– تخفيض كميات البنزين التي تُقدَّم للعاملين في بعض الادارات العامة والأجهزة.

ثانيًا: عصر النفقات

1– إلغاء رحلات السفر باستثناء ما هو ضروري جدا على أن يقرر ذلك في مجلس الوزراء.

2– عدم الموافقة على تخصيص أي اعتماد إضافي أو نقل أي اعتماد من الاحتياطي لتغذية بنود الموازنة إلا في حالة الضرورة القصوى.

3– عدم دفع نفقات التطبيب في الخارج مهما كانت الأسباب إلا في حالات يقررها مجلس الوزراء.

4– تفعيل المستشفيات الحكومية والبدء بإلغاء التعاقد مع المستشفيات الخاصة.

5– إلزام جميع المستفيدين من الطبابة المجانية على حساب وزارة الصحة بدفع النسبة ذاتها المحددة في الضمان الاجتماعي.

6– إلغاء نظام تقاعد الرؤساء والنواب مع إمكانية تخصيص مساعدة عند الضرورة.

7– إلغاء تعويضات مستشاري الوزراء.

8– تخفيض النفقات في موازنة عام 1998 وخاصة في اللوازم (والنفقات الشتى).

ثالثًا: الواردات

1- إنشاء البطاقة الضريبية لجميع المواطنين.

2- اعتماد ضريبة مبيعات بنسبة واحد بالمائة تفرض على مجموع المبيعات أو رقم الأعمال Turnover Tax.

3- التشدد في ربط دوائر ضريبة الدخل مع الدوائر الجمركية.

4- إخضاع جميع شاغلي الأملاك البحرية للرسوم المفروضة على إشغال واستثمار الأملاك العمومية البحرية.

5- توسيع قاعدة المكلفين الخاضعين للربح المقدر.

6- إعادة النظر بالإعفاء من رسم مغادرة الأراضي اللبنانية.

رابعًا: المعالجات على صعيد الدين العام

يجاز للحكومة إعادة هيكلة الدين العام لجهة تحويل ما يعادل قيمته ملياري دولار أميركي بالليرة اللبنانية إلى العملات الأجنبية عبر إصدار سندات خزينة أو اقتراض مبالغ بالعملات الأجنبية لآجال طويلة.

ولقد اختتمت الخلوة الاقتصادية بتوصيات أكدت أنَّ "السياسة في خدمة الاقتصاد"، وشدَّدت على "تأليف لجنة مشتركة من القطاعين العام والخاص لتقديم مشروع متكامل عن موضوع الخصخصة وتأمينا للإصلاح الاداري وزيادة لمداخيل الدولة وخصوصًا من الشركات الاستثمارية المملوكة من الدولة".

هذا مع التشديد على ضرورة:

1- تقليص العجز في موازنة الدولة.

2– تعزيز وتنمية قطاعات الانتاج.

3– بناء وتأهيل وتطوير المؤسسات العامة.

ودعت التوصيات إلى "تعزيز ودعم الصناعة واعادة النظر ببعض الرسوم الجمركية، وزيادة الانتاجية عن طريق تخفيض عدد الاعياد السنوية وتحريك السوق العقاري".

كما دعت التوصيات إلى "ضرورة تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين، والسعي إلى تعزيز وارادات الخزينة، والعمل على تخفيض الاعباء المالية الناجمة عن تردي الوضع الاداري، وبالتالي عدم اقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون تأمين التغطية اللازمة واجراء الاصلاح الاداري، وعدم زيادة اعتمادات موازنة العام 1998 عن الحد الذي كانت عليه في العام 1997، وضرورة تحرير الحد الادنى للأجور من استعماله كمؤشر للتقديمات الاجتماعية".

واوصت الخلوة بـ: "عقد خلوة خاصة تضم شركاء الانتاج لدرس موضوع الضمان الاجتماعي".

ملحق رقم –15–
التطورات السلبية والجداول والرسوم البيانية المقارنة لأداء قطاع الاتصالات الخليوية في لبنان خلال السنوات الممتدة من العام 2010 ولغاية العام 2019 ضمنًا

التطورات السلبية والجداول والرسوم البيانية المقارنة لأداء قطاع الاتصالات الخليوية في لبنان خلال السنوات الممتدة من العام 2010 ولغاية العام 2019 ضمنًا:

أولاً: تبيّن الجداول الرقمية والرسوم البيانية التالية، التطورات التي طرأت على قطاع الهاتف الخليوي ابتداء من أول العام 2010 وحتى نهاية العام 2019، وتحديدًا لجهة ازدياد وتضخم مبالغ كل من النفقات الرأسمالية والمصاريف التشغيلية، فيما كانت تتراجع معدلات نمو الإيرادات الإجمالية لهذا القطاع؛ وهي العوامل التي أدّت إلى ذلك الانخفاض الكبير الحاصل في مبالغ الإيرادات الصافية لدى الشركتين، وبالتالي في انخفاض حجم المبالغ المحوّلة من قبل شركتي إدارة قطاع الهاتف الخلوي لصالح الخزينة اللبنانية.

لقد أسهم في تحقيق تلك التطورات السلبية وبشكل أساسي، التعديل الذي طرأ على عقد الإدارة بين الدولة وهاتين الشركتين. وهو التعديل الذي حصل بطريقة مستهجنة ومريبة وغير قانونية بنتيجة القرار الذي اتخذه وزير الاتصالات في حينه نقولا صحناوي.

إنّه، وبحسب ذلك التعديل، فقد جرى في العام 2011 نقل عبء المصاريف التشغيلية التي كان يفترض أن تظل على عاتق الشركتين، لتصبح على عاتق خزينة الدولة اللبنانية بدلاً من أن تستمر على عاتق الشركتين. ذلك ما أطلق يد إدارة الشركتين بعلم الوزير المختص في التوسع في الإنفاق الرأسمالي المتضخم، وكذلك في انفلاش وتضخُّم حجم المصاريف التشغيلية، وفي غياب صارخ لأية ضوابط؛ وهو ما كان يجري بالتساوق مع فتح باب التوظيف في الشركتين بزيادة عدد العاملين فيهما، ودون الالتزام بأية حدود معيارية، لخدمة مصالح سياسية تعود للحزب الذي ينتمي إليه الوزير

المعني. ذلك مما انعكس ترديًا واضحًا وخطيرًا في مستويات الكفاءة الإدارية والإنتاجية في هاتين الشركتين اللتين تتوليان إدارة هذا القطاع، وفي استمرار انخفاض مجموع المبالغ المحولة سنويًا من شركتي الخليوي إلى الخزينة العامة اللبنانية (جدول رقم خمسة).

1– البيانات المالية والتشغيلية لشركة الخليوي "ألفا" خلال الأعوام 2010 –2019

العام	عدد المشتركين (مليون)	الايرادات الاجمالية	المصاريف الاستثمارية CAPEX	المصاريف التشغيلية OPEX	المصاريف الاجمالية	الايرادات الصافية
		المبالغ بملايين الدولارات الأميركية				
2010	1,55	596	34	90	124	472
2011	1,63	694	47	101	148	546
2012	1,82	744	142	121	263	481
2013	1,84	750	167	162	329	421
2014	1,92	743	139	167	306	437
2015	1,95	720	65	157	222	498
2016	1,98	735	90	134	224	511
2017	2,03	728	84	179	263	465
2018	2,04	706	112	211	323	383
2019	2,07	553	86	162	248	305
المجموع	---	6969	966	1484	2450	**4519**

خلاصة:

1– المعدل الوسطي السنوي للمشتركين خلال السنوات العشر الأخيرة: //1,883,000// مشترك.

2– مجموع الإنفاق الإستثماري الوسطي السنوي (Annual Average Capex) خلال السنوات العشر الأخيرة: //96,600,000// دولار.

3– مجموع الإنفاق التشغيلي الوسطي السنوي (Annual Average Opex): //148,400,000// دولار للسنوات العشر الأخيرة.

4– معدل الإنفاق الاستثماري الوسطي السنوي بالنسبة للمشترك الواحد: 51,3 دولار .

5– معدل الإنفاق التشغيلي الوسطي السنوي بالنسبة للمشترك الواحد: 78,81 دولار.

2- البيانات المالية والتشغيلية لشركة الخليوي "تاتش" خلال الأعوام 2010 -2019

العام	عدد المشتركين (مليون مشترك)	الإيرادات الاجمالية	المصاريف الاستثمارية CAPEX	المصاريف التشغيلية OPEX	المصاريف الاجمالية	الايرادات الصافية
	المبالغ بملايين الدولارات الأميركية					
2010	1,50	811	12	143	155	656
2011	1,52	890	26	170	196	694
2012	1,88	985	104	178	282	703
2013	2,05	932	105	184	289	643
2014	2,12	893	76	194	270	623
2015	2,18	897	50	185	235	662
2016	2,31	862	43	143	186	676
2017	2,32	869	54	182	236	633
2018	2,41	849	86	253	339	510
2019	2,45	663	64	189	253	410
المجموع	---	8651	620	1821	2441	**6210**

خلاصة:

1- المعدل الوسطي السنوي للمشتركين خلال السنوات العشر الأخيرة: //2,074,000// مشترك.

2- مجموع الإنفاق الاستثماري الوسطي السنوي ((Annual Average Capex) خلال السنوات العشر الأخيرة: //62,000,000// دولار.

3- مجموع الإنفاق التشغيلي الوسطي السنوي (Annual Average Opex) خلال السنوات العشر الأخيرة: //182,100,000// دولار

4- معدل الإنفاق الاستثماري الوسطي السنوي بالنسبة للمشترك الواحد: 29,9 دولار.

5- معدل الإنفاق التشغيلي الوسطي السنوي بالنسبة للمشترك الواحد: 87,8 دولار.

3– العدد الإجمالي للمشتركين في قطاع الهاتف الخليوي في لبنان (مختلف الفئات)

العام	عدد المشتركين الإجمالي لدى شركتي الخلوي تاتش وألفا (مليون مشترك)
2010	3,05
2011	3,16
2012	3,71
2013	3,89
2014	4,04
2015	4,13
2016	4,29
2017	4,35
2018	4,45
2019	4,52

خلاصة:
معدل العدد الوسطي السنوي الإجمالي لمشتركي الهاتف الخليوي لدى شركتي الهاتف الخليوي في لبنان خلال السنوات العشر الأخيرة، يكون: //3,958,000// مشترك وسطيًا (Annual Average Number of Subscribers).

4- مجموع الإيرادات الإجمالية لشركتي الخليوي "ألفا" و"تاتش" (مليون دولار أميركي)

العام	الإيرادات الإجمالية الخام (مليون دولار)
2010	1406
2011	1584
2012	1729
2013	1682
2014	1635
2015	1617
2016	1597
2017	1597
2018	1555
2019	1216
المجموع العام:	**15,618**

5– مجموع المبالغ المحولة سنويًا من شركتي الخليوي إلى الخزينة العامة اللبنانية (مليون دولار)

العام	المبالغ المحولة (مليون دولار)
2010	1127
2011	1240
2012	1184
2013	1064
2014	1057
2015	1162
2016	1187
2017	1099
2018	894
2019	715
المجموع العام:	**10,729**

6- مجموع الإنفاق السنوي الإجمالي & (Capital Expenditures- Capex) (Operating Expenditures- Opex) لشركتي الخليوي (مليون دولار)

العام	الإنفاق الإجمالي (مليون دولار)
2010	279
2011	344
2012	545
2013	618
2014	578
2015	456
2016	410
2017	499
2018	661
2019	501
المجموع العام:	**4891**

ثانيًا: إنّ المجموع الإجمالي للإنفاق التشغيلي والاستثماري لدى شبكتي الخليوي اللبنانية خلال السنوات العشر الأخيرة، ابتداء من العام 2010 ولغاية العام 2019 ضمنًا، بلغ 4891 مليون دولار. أي بمعدل سنوي وسطي يصل إلى 489 مليون دولار سنويًا.

بالمقارنة، فإنّ العدد الوسطي السنوي الإجمالي للمشتركين يبلغ: //3,958,000// مشترك.

هذا يعني أنّ المعدل الوسطي السنوي للإنفاق كان يبلغ حوالى 123,6 دولار بالنسبة للمشترك الواحد في السنة. وهو معدل مرتفع جدًا جدًا، ويتخطى كل المعايير الدولية المعتمدة. إذ تشير الأرقام المقارنة لدى معظم مشغلي شبكات الاتصالات الخلوية في العالم، إلى ان هذا الإنفاق يجب أن لا يتخطى 51,3 دولار للمشترك الواحد.

استنادًا إلى هذه المعدلات، فإنه كان من المفترض، وحسب قواعد السوق المعتمدة، وحسب المعايير الهندسية المحددة لدى هيئات تنظيم شبكات الاتصالات لتصميم وبناء شبكات الخليوي، وحسب الأسعار المطبقة لدى الموردين لأجهزة الشبكات الخليوية (والذين يبيعون التجهيزات لشركتي الخلوي في لبنان)، أن لا يتخطى مجموع النفقات الاستثمارية والتشغيلية لشبكتي الخليوي اللبنانية خلال فترة 2010–2019 مبلغ //2041// مليون دولار، ذلك بالمقارنة مع ما بلغه مجموعها حوالى //4891// مليون دولار. هذا ما يطرح سؤالاً كبيرًا وكبيرًا جدًا حول أسباب ومبررات هذا الفرق الذي يبلغ تقريبًا //2870// مليون دولار.

7- مصاريف مجلس إشراف المالكين (Owners Supervisory Board-OSB) (نفقات بتصرف وزير الاتصالات) (مليون دولار)

العام	نفقات الـ OSB (مليون دولار)
2010	0,725
2011	0,725
2012	1,7
2013	1,6
2014	1,6
2015	1,7
2016	1,6
2017	1,7
2018	1,7
2019	1,9

ثالثًا: الملاحظات التي يجدر استخلاصها من هذه الأرقام:

I– التساؤل الأول الذي يُطرح لدى مقارنة المؤشرات الرقمية فيما بين الشركتين:

لدى إجراء المقارنة بين هذه الأرقام والمؤشرات مع المعدلات والمؤشرات المعتمدة لدى الشركات المماثلة لهاتين الشركتين اللبنانيتين "ألفا" و"تاتش" – وهما الشركتان اللتان تعتمدان التقنيات ذاتها والموردين ذاتهم، وتعملان داخل ذات السوق الواحدة (السوق اللبنانية)، وتستخدمان موارد بشرية لبنانية مماثلة – فإنّه يتبين ما يلي:

1– الإنفاق الاستثماري الوسطي السنوي للمشترك الواحد لدى شركة "ألفا" يفوق بـ72% ما هو عند شركة "تاتش".

2– المصاريف التشغيلية الوسطية السنوية للمشترك الواحد لدى شركة "تاتش" يفوق بـ12% ما هو عند شركة "ألفا".

وعلى ذلك، فإنّه يجدر السؤال: ما هو التفسير لهذه الفروق الكبيرة؟؟؟

من جانب آخر، فإنه ينبغي النظر إلى مجموع المبالغ التي تكبدتها كل شركة كنفقات رأسمالية على مدى تلك السنوات العشر:

لقد بلغ مجموع النفقات الاستثمارية الإجمالية على مدى تلك السنوات العشر CAPEX لشركة "ألفا" 966 مليون دولار، وعدد مشتركيها أصبح في نهاية الفترة /2,07/ مليون مشترك. في حين أنّ عدد مشتركي شركة "تاتش" أصبح في نهاية الفترة /2,45/ مليون مشترك ونفقاتها الاستثمارية الإجمالية CAPEX هي 620 مليون دولار.

مرة أخرى لماذا هذه الفروق؟

II- المعايير المعتمدة عالميًا في تقييم الإنفاق الاستثماري والمصاريف التشغيلية في شبكات الخلوي:

بناء على القواعد المعتمدة لدى هيئات تنظيم الاتصالات (ARCEP-N.2258-3106)، ولدى الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT-Jim Holmes)، ولدى المشغلين لشبكات الخليوي في العالم (GSM-A Aso.2019) فإنّ الأكلاف الاستثمارية والتشغيلية الوسطية السنوية للمشترك الواحد لسوق مشابه للسوق اللبنانية بحجمه وكثافته السكانية وتضاريسه الطبيعية هي كالتالي:

1- كلفة الإنفاق الاستثماري الوسطي السنوي للمشترك الواحد (Annual Average Capex/Subs) مقدرة بـ: 23 دولار/ وسطيًا/ سنويًا/ للمشترك الواحد.

هذا يعني:

أ- أن الكلفة الاستثمارية الإجمالية CAPEX لشركة "ألفا" طيلة الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019 كان من المفترض ان لا تتخطى: 433 مليون دولار وليس 966 مليون دولار. أي أنّ هناك سؤالاً كبيرًا حول أسباب هذا الإنفاق الإضافي الذي يقدر بـ:533 مليون دولار.

ب- أن الكلفة الاستثمارية الإجمالية CAPEX لشركة "تاتش" طيلة الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019 كان من المفترض ان لا تتخطى: 477 مليون دولار، وليس 620 مليون دولار. أي أن هناك سؤالاً كبيرًا حول أسباب هذا الإنفاق الإضافي الذي بلغ: 143 مليون دولار.

2- كلفة المصاريف التشغيلية الوسطية السنوية للمشترك الواحد يجب أن لا تتعدى 28,3 دولار/ وسطيًا/ سنويًا بالنسبة للمشترك الواحد.

أ- إن كلفة المصاريف التشغيلية الإجمالية OPEX لشركة "ألفا" طيلة الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019 كان من المفترض أن لا تتخطى: 533 مليون دولار، وليس 1484 مليون دولار. أي أنّ هناك تضخمًا ومبالغات في مصاريف تشغيل هذه الشركة بما يقدر بحوالى 951 مليون دولار.

ب- إن كلفة المصاريف التشغيلية الإجمالية OPEX لشركة "تاتش" طيلة الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019 كان من المفترض أن لا تتخطى: 587 مليون دولار وليس 1821 مليون دولار. أي أنّ هناك تضخمًا ومبالغات في مصاريف تشغيل هذه الشركة بما يقدر بحوالى 1234 مليون دولار.

3- إنّ مجموع الإنفاق الإضافي الذي صرف خلال السنوات العشر الأخيرة في إدارة الخليوي يقارب: 2870 مليون دولار. وهذا المبلغ الإضافي في مجموع الإنفاق الاستثماري والمصاريف التشغيلية بحاجة إلى تفسير واضح وصريح وسريع.

8- العدد الإجمالي للعاملين في شركتي الخلوي

العام	عدد العاملين
2010	1182
2011	1230
2012	1544
2013	2053
2014	2082
2015	2150
2016	2125
2017	2167
2018	2259
2019	2382

رابعًا: لقد بلغ العدد الوسطي للعاملين في شركتي الخلوي لكل 10,000 مشترك في العام 2019 ما قدره 5,3 عامل. وهذا المعدل هو الأعلى في العالم دون استثناء، ويتخطى بشكل كبير جدًا المعدل العالمي المعتمد لدى منظمات التقييس الدولية ومنظمات التمويل والاستثمار في شبكات الخلوي ولدى المشغلين العالميين لشبكات الخلوي وهيئات تنظيم الاتصالات الدولية (GSM-A, UIT, ARCEP, DCC)، والذي يتراوح بين 1,72 و1,94 موظف لكل 10000 مشترك (حسب حجم أعمال المشغل وعدد مشتركيه)، أي أن عدد المشتركين في كل شركة نسبة لكل موظف في هاتين الشركتين يجب أن يتراوح ما بين خمسة آلاف وستة آلاف مشترك ولا يتدنَّى عن ذلك.

هذا يعني أنّ عدد الموظفين والعاملين والإجراء في إدارة قطاع شبكتي الخليوي، في جميع المهام التقنية والهندسية والصيانة والأبراج ومحطات البث والفوترة والتسويق والمكاتب التجارية والمهام الإدارية، لا ينبغي أن يتخطى في أي حالٍ من الأحوال 768 موظفًا، في حين أنه بلغ على أرض الواقع // 2382// موظفًا. المثير للاستغراب أنّ العديد من أولئك الموظفين كانوا يتقاضون رواتبهم بالدولار الأميركي، ويستفيدون من تقديمات وتعويضات إضافية سنوية (بدلات سكن، بدلات نقل، سيارات خدمة، 16 شهرًا...)، وهي تقديمات لا تقدمها أي من الشركات الخاصة في لبنان.

السبب في ذلك كلّه، أنّ كلاً من الشركتين المشغلتين تنفق على حساب الخزينة، وليس على حسابها، ولا شيء يدفعها لضبط مصاريفها، وبالتالي لأن تجهد من أجل تحسين المؤشرات التشغيلية والفعالية الإنتاجية في هذا القطاع.

9- الرواتب والتعويضات الإجمالية للعاملين في الشركتين (مليون دولار)

العام	الرواتب والتعويضات الإجمالية (مليون دولار)
2010	54
2011	61
2012	67
2013	95
2014	96
2015	104
2016	112
2017	120
2018	131
2019	136

1- الجدول رقم عشرة

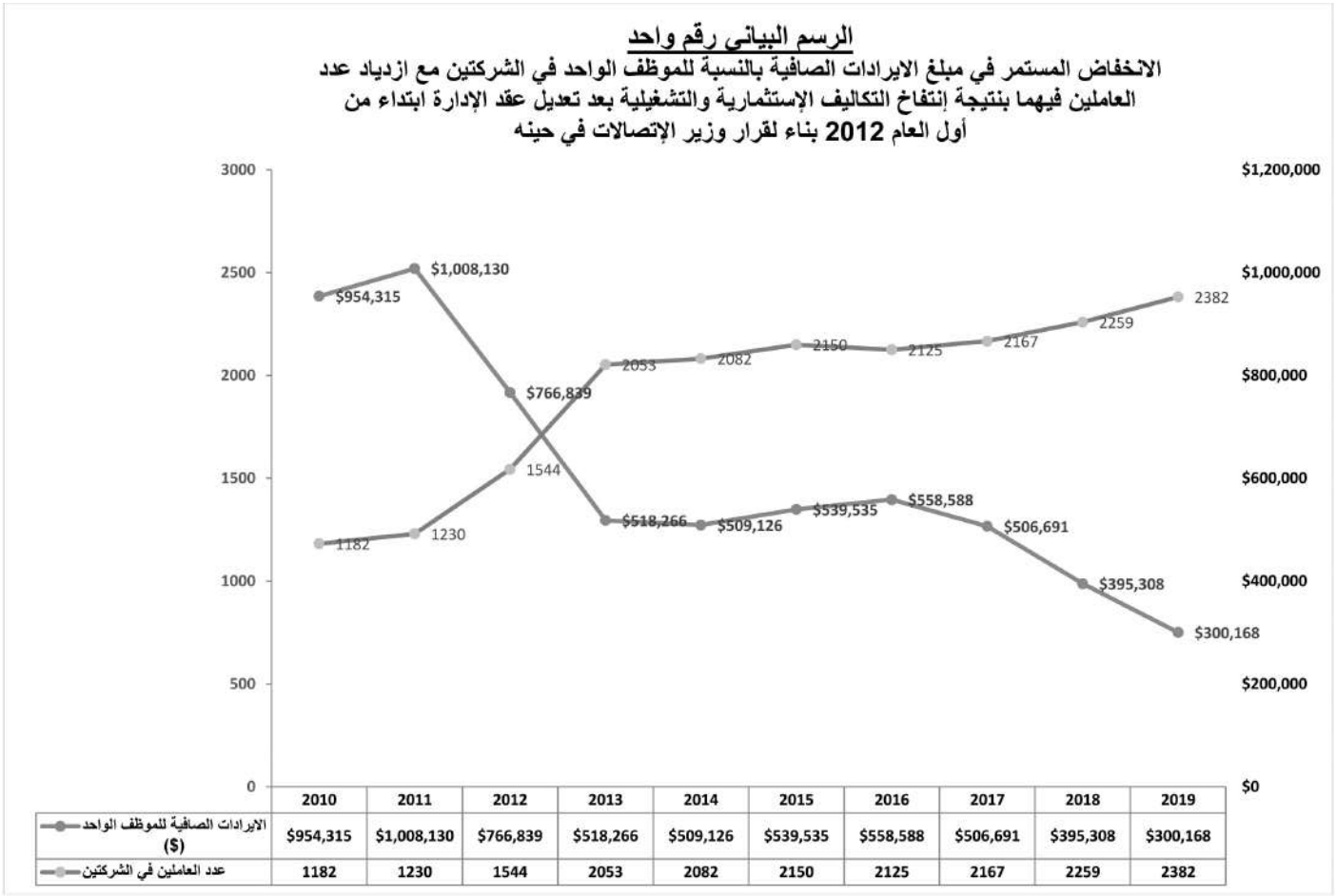
العام	الايرادات الاجمالية ($مليون)	CAPEX Combined	OPEX Combined	النفقات الاجمالية ($مليون)	الايرادات الصافية ($مليون)	عدد المشتركين (مليون)	عدد العاملين في الشركتين	مبلغ النفقات الاجمالية بالنسبة للمشترك الواحد ($)	الإيرادات الصافية بالنسبة للموظف الواحد ($)	المصاريف الاجمالية للموظف الواحد ($)	الايرادات الصافية بالنسبة للمشترك الواحد ($)
2010	1407	46	233	279	1128	3.05	1182	69	$954,315	$236,041	279
2011	1584	73	271	344	1240	3.15	1230	109	$1,008,130	$279,675	394
2012	1729	246	299	545	1184	3.7	1544	147	$766,839	$352,979	320
2013	1682	272	346	618	1064	3.89	2053	159	$518,266	$301,023	274
2014	1636	215	361	576	1060	4.04	2082	143	$509,126	$276,657	262
2015	1617	115	342	457	1160	4.13	2150	111	$539,535	$212,558	281
2016	1597	133	277	410	1187	4.29	2125	96	$558,588	$192,941	277
2017	1597	138	361	499	1098	4.35	2167	115	$506,691	$230,272	252
2018	1555	198	464	662	893	4.45	2259	149	$395,308	$293,050	201
2019	1216	150	351	501	715	4.52	2382	111	$300,168	$210,327	158

يتبين من هذا الجدول، ان قرار الوزير الصحناوي في العام 2012 قد أثر سلباً على انتاجية قطاع الاتصالات وأدى إلى انخفاض الايرادات الصافية بالنسبة للموظف الواحد. حيث أنه عندما كان عدد الموظفين في الشركتين لا يزيد عن 1230 موظف في العام 2011 كانت الايرادات الصافية المحققة بالنسبة للموظف الواحد تبلغ حوالي المليون دولار سنوياً. إلا أنّه، وبعد القرار الذي أصدره الوزير الصحناوي، والذي قضى بأن تتحمّل الدولة جميع المصاريف التشغيلية للشركتين وأن تكون تلك المصاريف على نفقة الدولة ارتفع عدد الموظفين بشكل ملحوظ خلال الأعوام الثمانية اللاحقة لهذا القرار، إذْ تضاعف عددهم ليصل إلى 2259 موظف في العام 2018، وذلك لأغراض سياسية ودون أي مبرر اقتصادي أو تشغيلي. بنتيجة ذلك، فقد انخفض معدل الإنتاجية في هذا القطاع ليصل مبلغ الإيرادات الصافية للموظف الواحد إلى حوالى 395 ألف دولار في العام 2018، وإلى 300 ألف دولار في العام 2019. هذا مما يؤكد أن ذلك القرار قد أدى إلى تراجع كبير وخطير في انتاجية قطاع الاتصالات في لبنان على مدى هذه الأعوام الماضية وصولاً إلى العام 2009، الأمر الذي يتطلب معالجته فوراً.

هذا التردي يوضحه الرسم البياني التالي الذي يبيّن حجم الانخفاض في الفعالية الإنتاجية بين ما كان عليه الرقم في العامين 2010 و2011، وما أصبح عليه في العامين 2012 و2013، وليستمر هذا المنحى ويزداد سوءاً في السنوات اللاحقة.

الرسم البياني رقم واحد

الانخفاض المستمر في مبلغ الايرادات الصافية بالنسبة للموظف الواحد في الشركتين مع ازدياد عدد العاملين فيهما بنتيجة إنتفاخ التكاليف الإستثمارية والتشغيلية بعد تعديل عقد الإدارة ابتداء من أول العام 2012 بناء لقرار وزير الإتصالات في حينه



	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الايرادات الصافية للموظف الواحد ($)	$954,315	$1,008,130	$766,839	$518,266	$509,126	$539,535	$558,588	$506,691	$395,308	$300,168
عدد العاملين في الشركتين	1182	1230	1544	2053	2082	2150	2125	2167	2259	2382

خامسًا: بناء على ما تقدم، يبيّن الرسم البياني رقم واحد التطورات السلبية الناتجة عن تضاعف عدد الموظفين العاملين في هاتين الشركتين خلال السنوات العشر الماضية، بينما وفي المقابل لم يرتفع عدد المشتركين الا بنسبة خمسين بالمائة. كذلك لم يرتفع مجموع الإيرادات الإجمالية ما بين العام 2010 والعام 2018 إلاّ بنسبة عشرة بالمائة فقط. هذا علمًا أنّ تلك الإيرادات انخفضت في العام 2019 بالمقارنة مع مجموعها في العام 2010 بنسبة أربعة عشر بالمائة. وتحول الوضع العام إلى كارثي في السنتين 2020 و2021.

الذي يستدعي الاستغراب والقلق أيضًا أنّ مجموع صافي التحويلات إلى حساب الخزينة في العام 2018 انخفض بنسبة 20% عما كان عليه في العام 2010. هذا المبلغ للتحويلات انخفض في العام 2019 بنسبة 37% عما كان عليه مجموع تلك التحويلات إلى الخزينة في العام 2010.

من جانب آخر، يبيّن هذا الرسم البياني كيف انخفضت الإنتاجية بالنسبة للموظف الواحد بأكثر من ستين بالمائة؛ وهو ما يبيّنه مجموع الإيرادات المحققة لدى الشركتين بالنسبة للموظف الواحد، والتي انخفضت من ما مجموعه أكثر من مليون دولار في العام 2011 إلى 395 ألف دولار في العام 2018، وإلى ما لا يتعدى 300 ألف دولار في العام 2019.

لقد بلغت التجاوزات في الإنفاق المنفلش والهدر والتبذير بسبب سوء الإدارة والمحسوبيات والزبائنية والتوظيف السياسي والصفقات السياسية في شركتي الخليوي حدودا غير معقولة خلال الفترة الممتدة من 2012 لغاية 2019. وذلك بالرغم من وجود نظري لإطار إداري لضبط الأعمال يتمثل بعقد الإدارة الموقع مع شركتي أوراسكوم وزين، وهو الذي ضُربَ به عرض الحائط. ولقد حصل هذا الهدر الفاضح، بالرغم من وجود هيئة يفترض بها أن تراقب الإنفاق في وزارة الاتصالات، متمثلة في هيئة المالكين OSB، وكانت

تتضمن لجنة مراقبة الإنفاق الاستثماري CAPEX Committee، فجرى إلغاؤها بشكل اعتباطي وتوقفت عن عملها، بحيث أصبحت القرارات تتخذ من الوزير شخصيًا ومن دون أي ضوابط.

المؤسف الآن كيف أصبح عليه حجم الهدر والتبذير والتجاوزات الحاصلة اليوم بعد استرداد القطاع من قبل وزارة الاتصالات، وفي غياب عقد الإدارة مع حل هيئة المالكين، وبعد الغاء لجنة مراقبة الانفاق الاستثماري.

سادسًا: المحاولات الإصلاحية لإجراء التعديلات على العقدين مع الشركتين:

يبين الجدول رقم عشرة تطور عدد العاملين في شركتي الخليوي الذي ارتفع في الأعوام 2011 – 2013، أي خلال المرحلة التي تولى فيها الوزارة الوزير نقولا صحناوي، بحوالى 870 شخصًا، بينما ارتفع ذلك العدد خلال الأعوام 2014– 2016 بحوالى 70 شخصًا، وهي الفترة التي تولى فيها الوزير بطرس حرب تلك الوزارة. كذلك يتبين أنّ عدد الموظفين، وخلال السنتين 2017– 2018 ارتفع بواقع 135 شخصًا، وهي الفترة التي تولى خلالها أمور هذه الوزارة الوزير جمال الجراح.

كذلك، فإنّ عدد العاملين في الشركتين خلال الفترة التي تولى فيها مسؤولية الوزارة الوزير محمد شقير ازداد بحوالى 125 شخصًا.

في هذا الصدد، يتبين أنه قد جرت عدة محاولات لتصحيح ذلك الخطأ الكبير الذي جرى ارتكابه في العام 2011 بموضوع تحويل المصاريف التشغيلية لتصبح على عاتق وحساب وزارة الاتصالات بدلاً من أن تظل على عاتق الشركتين.

فلقد قام الوزير بطرس حرب طيلة الفترة الممتدة من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2014، ولغاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2016 بجهود عديدة لتعديل شروط عقدي إدارة وتشغيل شبكتي الهاتف الخليوي وإعداد دفاتر شروط

جديدة تهدف إلى ضبط الإنفاق التشغيلي والاستثماري، ولكن الوزير بطرس حرب واجه في ذلك سيلاً لا ينقطع من المعوقات والاعتراضات في مجلس الوزراء من قبل وزراء التيار الوطني الحر ووزراء حزب الله.

ولذلك قرر رئيس الحكومة في حينه الرئيس تمام سلام تشكيل لجنة وزارية برئاسته وعضوية الوزراء بطرس حرب ومحمد فنيش وجبران باسيل تكون مهمتها الدراسة التمهيدية لدفاتر الشروط والتوصل إلى صيغة نهائية تعرض على مقام مجلس الوزراء للمناقشة والتقرير. غير أن تلك اللجنة المصغرة، وبالرغم من اجتماعاتها المتعددة التي امتدت من شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014 ولغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015 لم تنجح في التوصل إلى اتفاق على صيغة موحدة من دفاتر الشروط. والسبب في ذلك هو الرفض المستمر والقاطع من قبل الوزيرين محمد فنيش وجبران باسيل للتعديلات المقترحة من قبل الوزير بطرس حرب.

ولقد تقرر بنتيجة ذلك عرض الموضوع مباشرة على مجلس الوزراء مجتمعا. غير أنّ عرض الموضوع على مجلس الوزراء أرجئ لمرات عديدة لأنّ الجو السياسي الذي كان يخيّم على مجلس الوزراء في ذلك الحين لم يكن مهيئًا لمناقشة مثل هذا الملف.

الحقيقة، انّ المعارضة السياسية المتكررة التي واجهها الوزير بطرس حرب داخل اللجنة الوزارية المصغرة وداخل مجلس الوزراء من قبل الوزيرين جبران باسيل ومحمد فنيش والوزراء المؤيدين لهما، بالرغم من محاولاته المتكررة طيلة ما يقارب السنتين ونصف السنة، أدت إلى عدم إجراء المناقصة الدولية على أساس دفاتر شروط جديدة، وإلى بقاء سريان مفعول العقد الممدّد والمعدّل من قبل الوزير نقولا صحناوي في العام 2012 حتى اليوم الحاضر. بعدها حاول الوزير جراح أن يغير هذين العقدين من خلال إرسال مشروع

عقد جديد في 2017/03/27 لإجراء مناقصة جديدة لتشغيل الشركتين، والذي تمّ فيه تعديل البند المتعلق بالمصاريف التشغيلية وجعله على نفقة المشغّل ما عدا الرواتب والأجور، وذلك ريثما يصار إلى إعادة النظر بمدى قانونية نقل الموظفين ليكونوا على عاتق الشركتين بعد أن أصبحت، على مرّ السنوات الماضية، العقود الموقعة معها بمثابة حقوق مكتسبة للموظفين نتيجة علاقتهم التعاقدية الملتبسة مع الدولة. وقد أثارت وقتها نقابة موظفي الخليوي هذا الأمر، وبالتالي لم يدرج مشروع العقد الجديد على طاولة مجلس الوزراء.

كذلك حاول الوزير محمد شقير وضع مشروع عقد جديد بين الوزارة وهاتين الشركتين في حكومة الرئيس سعد الحريري. إلاّ أنه لم يفلح.

في المحصلة، استمرّ العقد الموقع مع تينك الشركتين كما هو، ما تسبب باستمرار ذلك الهدر والتفريط الفادح في المال العام، والذي يمكن استخلاصه من الجدول والرسوم البيانية المبينة في هذه الدراسة.

سابعاً: يبيّن تطور مجموع الإنفاق الإجمالي التشغيلي والاستثماري السنوي في قطاع الاتصالات الخليوية خلال الفترة 2010–2019 النتائج التي ترتبت على تغيير طبيعة الاتفاق وشروط عقدي الإدارة الموقّعين ما بين الوزارة والشركتين اللتين تَوَلَّتا إدارة قطاع الهاتف الخلوي، وما نجم عن ذلك من ارتفاع في عدد الموظفين في هذا القطاع، جراء التوظيف السياسي والزبائني، مِنْ قرابة 1200 موظف في العام 2010 إلى حوالى 2400 موظف في العام 2019. وهذا الأمر حصل ما يماثله – ويالأسف – في ارتفاع عدد موظفي قطاع الهاتف الثابت (في هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات) من حوالى 2450 موظفًا في العام 2016 إلى ما يقارب 3850 موظفًا في العام 2020. وهو ما يعبر عن مدى سوء الإدارة والممارسة الزبائنية والتوظيف السياسي الذي أصبح متحكماً في الإدارة اللبنانية وفي المؤسسات العامة.

لقد حاولت التحذير مِن خطورة استمرار هذا الواقع وتأثيراته السلبية على قطاع الاتصالات ككل، وعلى مستوى ونوعية خدمات الاتصالات في لبنان، وبكونه أصبح يؤثر سلباً على عمل المؤسسات العامة والخاصة في لبنان، وبالتالي على الاقتصاد اللبناني ككل، كما وأصبح يتسبب بكارثة مالية تصيب خزينة الدولة وماليتها العامة، بعد أن كانت واردات الهاتف الخلوي تعتبر مصدراً أساسياً للإيرادات السنوية التي تحققها الخزينة العامة.

إلاّ أنّ تلك التحذيرات ذهبت أدراج الرياح بسبب استمرار الاستعصاء على الإصلاح، والإصرار على رفض اتخاذ الإجراءات والخطوات الإنقاذية الضرورية والمستعجلة لتجنيب هذا القطاع ما أصبح يتهدّده من انهيار مأساوي يشبه انهيار قطاع الكهرباء في لبنان. وهو ما أصبح بالفعل يشكّل تهديداً أكيداً لمستقبل هذا القطاع واستمراريته، ويضرّ حتماً بسمعته المحلية والدولية ولدى مؤسسات وهيئات التقييم المختصة، ويقلِّصُ مردوديته المالية والاقتصادية، ومن قيمته الاستثمارية والمالية في حال الشروع في أية عملية خصخصة جزئية أو كلية في المستقبل.

الأمر المستغرب أنه، وبالرغم من ذلك المسار السلبي والانحداري الذي تبيّنه جميع المؤشرات التشغيلية والإيرادية لهذا القطاع، فقد تقاعست الحكومات اللبنانية المتعاقبة، بما في ذلك الحكومة الأخيرة للرئيس حسان دياب، ومع وزير الاتصالات طلال الحواط، عن القيام بأي مبادرة إصلاحية في هذا الخصوص، كما تقاعست اللجنة النيابية للإعلام والاتصالات عن القيام بأي مبادرة للدفع بهذا الاتجاه. ولذلك، فقد أمعنوا واستمروا جميعاً على خطئهم في العمل على استعادة إدارة وتشغيل قطاع الخليوي ليصار إلى إدارته مباشرة من قبل وزارة الاتصالات، وبالتالي الإعراض عَن القيام بتصحيح دفاتر شروط عقدي الإدارة وإطلاق مناقصة دولية جديدة بشأنها.

لذلك، فقد وصل قطاع الاتصالات إلى هذه الحال المأساوية التي كنا نحذّر من مغبّة الوقوع فيها، والتي أصبحت – ويالللأسف – كارثة واقعة.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنّ وزير الاتصالات الحالي في حكومة الرئيس ميقاتي السيد جوني القرم، وفي إطلالةٍ إعلامية على إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية، أكد أن قطاع الاتصالات في لبنان يعيش واقعاً كارثياً.

والحقيقة، أنّ ما قاله وزير الاتصالات مباشرة على الهواء يتخطّى أسوأ السيناريوهات المتوقعة؛ إذ أصبح اللبنانيون يعيشون اليوم كارثةً خدماتية إضافية، بكونها تطال مرفقاً حيوياً يحتاج إليه اللبنانيون في حياتهم اليومية، سواء في منازلهم أو في مكاتبهم أو في أعمالهم أو في تعليم أبنائهم أو في تواصلهم مع إخوانهم في الوطن أو مع باقي دول العالم.

لقد أخبرنا وزير الاتصالات في إطلالته الأخيرة أن وزارة الاتصالات تفتقر إلى السيولة المالية اللازمة لشراء المازوت اللازم لتأمين التيار الكهربائي لتشغيل محطات البث الخليوي، وأنها غير قادرة على تأمين قطع الغيار لصيانة السنترالات والمعدات والتجهيزات التقنية، وأنها بحاجة إلى "فريش دولار" لتسديد بدل استئجار السعات الدولية على الكوابل البحرية لاستمرار خدمات الإنترنت، وأنها تفتقر إلى الكوابل النحاسية والألياف الضوئية والأعمدة الخشبية لصيانة الشبكة الهاتفية الأرضية، وأنها غير قادرة على شراء قطع غيار لصيانة أسطول سيارات الصيانة...، وأنها غير قادرة على صيانة الحواسيب والطابعات وشراء الأحبار، وحتى الأوراق البيضاء لطباعة القرارات الإدارية، وأن محطات الإرسال لشركتي تاتش وألفا تتوقف الواحدة تلْوَ الأخرى في كل المناطق اللبنانية.. وكل ذلك من معالم الانهيار الكامل الذي أصبح عليه حال هذا القطاع.

السؤال الذي يطرح نفسه في ضوء هذا الواقع الكارثي لهذا القطاع: هل كان هناك من خطَّط ليصل هذا القطاع إلى ما وصل إليه من انهيار؟ أو أنّ ما

وصل إليه هذا القطاع هو أيضاً نتيجة الجهل والتقصير والاستعصاء والزبائنية والمصالح المادية والكيدية السياسية الفجّة؟؟

في كِلتَا الحالتين – وكذلك فيهما مجتمعتين – فإنّ الجريمة التي ارتكبت بحق لبنان واللبنانيين فيما خصّ هذا القطاع الهام والحيوي، حاضراً ومستقبلاً، كبيرة وكبيرة جداً وياللأسف!!

ثامناً: الفرصة الضائعة "إجهاض عملية خصخصة قطاع الاتصالات الخليوية"

لا بد لي هنا من أن أعود للفترة التي تولّيت فيها رئاسة الحكومة وماذا كان يجري العمل عليه آنذاك من أجل تطوير قطاع الاتصالات الخليوية، والاستعانة به كرافعة لمستقبل الاقتصاد اللبناني الحديث، وكيف جرى تضييع وتفويت تلك الفرص التي كانت متاحة للبنان من أجل أن يستمر هذا القطاع في تقديم خدمات مميزة ومتطورة، وكذلك في استنهاض وتطوير الاقتصاد اللبناني وتعزيز حيويته وقدرته على تطوير القطاعات الاقتصادية اللبنانية المختلفة، كما والإسهام في خفض حجم الدين العام، وخفض عبء خدمته على الاقتصاد اللبناني والمالية العامة.

حينذاك، وتطبيقاً لما تضمنه البيان الوزاري لحكومتي الأولى، ومن ثم لحكومتي الثانية، بما يتعلق بقطاع خدمات الاتصالات، فقد كانت من أولى اهتمامات حكومتي الأولى العمل على تطوير وتنمية قطاع الاتصالات وإعادة هيكلته وإشراك القطاع الخاص اللبناني والدولي المتخصص في إثراء باقات الخدمات، وتحسين نوعيتها ومداها، ورفع مستوى البنى التحتية، وتوسعة الأسواق وإدخال المنافسة، وأيضاً الاستعانة بشركاء استراتيجيين عالميين في عمليات الاستثمار. كل ذلك استناداً إلى، وفي ضوء تنفيذ ما ورد في قانون الاتصالات رقم 431 الصادر في عام 2002.

لقد كانت عملية إصلاح وتطوير قطاع الاتصالات أحد المحاور الهامة التي استندت إليها الحكومة في الخطة التي تقدمَتْ بها إلى المشاركين في مؤتمر باريس–3، وحيث شكّلت إعادة هيكلته وخصخصته، الجزئية أو الكلية، ركناً أساسياً في برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي اقترحه لبنان.

وبالفعل، فقد قامت حكومتي الأولى بالعمل على التحضير لمراحل تنفيذ مقررات مؤتمر باريس–3 من جهة، والقيام بالتدابير الفعلية لإطلاق عملية خصخصة قطاع الخليوي من جهة أخرى وبالتوازي، لاسيما وأن الأسواق العالمية كانت مؤاتية جداً آنذاك من ناحية الأسعار المعتمدة لبيع رخص استثمار شبكات وخدمات الخليوي.

وبناء على ذلك، فقد تشكّلت منذ بداية العام 2006 نواة عمل متخصصة مشتركة بين وزارة الاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة، كانت تعمل بإشرافي كرئيس للحكومة على هذا الموضوع بأعلى درجات الجدية والمثابرة بهدف إعداد خارطة الطريق الضرورية الواجب اتباعها لإطلاق عملية الخصخصة المستندة إلى مجموعة الدراسات المالية والاقتصادية والتقنية والقانونية والإدارية الواجبة، وعلى أساس البرامج الزمنية المحددة لمختلف المراحل والخطوات. هذا إضافة إلى إعداد دفاتر الشروط الضرورية، والتي كان مقدراً أن يصار إلى مناقشتها حسب الأصول الدستورية ضمن المجلس الأعلى للخصخصة ومن ثم عرضها على مجلس الوزراء.

وكانت هذه النواة مؤلفة في حينه من وزير الاتصالات مروان حمادة ورئيس هيئة أوجيرو مدير عام الاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف ومستشاري الدكتور محمد شطح (قبل أن يصبح وزيراً للمالية)، والنائب الدكتور غازي يوسف وأمين عام المجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك والخبيرة ميا شملي والمحامي موسى خوري والخبير الدكتور كمال شحادة.

وقد تمّت الاستعانة لاحقا ببيت خبرة واستشارات عالمي، هو بوز ألن هاميلتون، من خلال فريق عمل محلي متخصص يديره الخبير غسان حاصباني (وزير الصحة لاحقًا في حكومة الرئيس الحريري)، والهدف منه تقديم الاستشارة لجهة تحديد القيمة الاستثمارية لقطاع الخليوي اللبناني والقيمة المالية لبيع رخصتين لفترة زمنية يبلغ حدّها الأقصى 20 سنة.

وقد تم فعليا العمل في هذه الورشة بشكل سريع وبناء وجدي، ونشطت اللجنة المختصة برئاسة الوزير مروان حمادة في عملها لإعداد الطروحات والدراسات والمقترحات، كما أنهت أعمال دفاتر الشروط. وتمت مناقشة هذه الاقتراحات مرات عدة على طاولة المجلس الأعلى للخصخصة بحضور جميع أعضائه من الوزراء والمسؤولين المعنيين، وكان من بين الحضور وزير المالية جهاد أزعور ووزير العمل في حينه الدكتور طراد حمادة ووزير الطاقة والموارد المائية والكهربائية الأستاذ محمد فنيش ومستشارو هذين الأخيرين بشكل دائم.

ولمواكبة عملية الخصخصة والإسراع في إجرائها قبل أي هبوط في للأسعار في الأسواق العالمية، كان من الضرورة إعطاء إشارة تؤكد جدية الحكومة وتأمين الشفافية اللازمة لتمكين المُشغِّلين العالميين المهتمين من الحصول على المعلومات الضرورية العائدة لسوق الخدمات الخليوية في لبنان. وبناء على ذلك، فقد تمّ بعد ذلك تشكيل الهيئة الناظمة للاتصالات برئاسة الدكتور كمال شحادة في شهر آذار/مارس 2007 للإشراف على عملية الخصخصة بشكل شفاف ومستقل. كذلك تم تجهيز قاعة خاصة بالمستندات والبيانات والمعطيات العائدة لشبكتي الخليوي اللبنانيتين (Data room) في مبنى وزارة الاتصالات في وسط مدينة بيروت على مقربة من مقر الهيئة الناظمة للاتصالات ومقر المجلس الأعلى للخصخصة في السراي الكبير.

لقد تراوحت القيمة التقديرية والمتوقعة التي احتسبها الاستشاري بوز آلن هاميلتون في تلك الأثناء لثمن الرخصتين والشبكتين العاملتين لمدة 20 سنة في ضوء المعطيات العالمية لأسواق الخليوي والتطور التقني المتوقع في المستقبل القريب والوسيط لجهة نضوج تقنيات الجيل الثالث والرابع والخامس وانعكاساته على الأسواق اللبنانية – تراوحت ما بين 6,5 و8 مليار دولار أميركي.

ولقد كان برنامج الحكومة يهدف إلى استعمال تلك المبالغ في إطفاء جزء من الدين العام من جهة أولى، وبما يسهم في تنشيط الاقتصاد الوطني من جهة ثانية.

غير أن تطور الأمور السياسية في لبنان بشكل دراماتيكي واستقالة عدد من الوزراء من الحكومة الأولى واحتلال وسط المدينة ومحيط وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة للاتصالات ومحاصرة السراي من قبل عناصر مسلحة من قوى الممانعة والمقاومة، حالَ دون الوصول إلى كل هذه المرافق، لا بل وتهديد موظفيها والعاملين فيها إذا حاولوا الوصول إلى مراكز عملهم،

كذلك حال بعدها، خلال حكومتي الثانية، تعنّت وعناد وزير الاتصالات جبران باسيل، مما أدّى إلى تأخير عملية الخصخصة، ومن ثم إلى إرجائها، وبالتالي إلى إلغائها نهائياً من قبل الوزير شربل نحاس الذي أصبح وزير الاتصالات في حكومة الرئيس سعد الحريري الأولى.

نتيجة لما تقدم، فقد خسر لبنان فرصة كبرى لا تعوض. بداية أهدر فرصة تخفيض دينه العام بمبلغ كبير، من شأنه المساهمة في خفض معدلات الفائدة على رصيد ذلك الدين العام المتوجب على الخزينة اللبنانية، ويعود أيضاً بالفائدة الكبيرة على الاقتصاد الوطني. هذا بالإضافة إلى تضييع المنافع

الكبرى التي كان بإمكان لبنان أن يجنيها نتيجة تولي إدارة هذا القطاع الخليوي من قبل إدارة حصيفة ومتبصرة؛ تحت إشراف الهيئة الناظمة لهذا القطاع.

للأسف أصبح هذا القطاع الحيوي والواعد – وهو القطاع الذي انطلق في لبنان قبل ان ينطلق أي قطاع خليوي مماثل في جميع أرجاء الدول العربية – عرضة للتراجع والانحسار بسبب سوء الإدارة وغياب الرؤية وانعدام الإرادة القيادية.

كذلك، ومن جهة ثانية، فقد أصبح لبنان برمته الآن أمام واقع جديد وتحديات كبرى ليست على الإطلاق في مصلحة لبنان واللبنانيين، يمكن تلخيص أهم معالمها بما يلي:

1– الانهيار في مستوى ونوعية خدمات هذا القطاع.

2– ارتفاع أسعار خدمته، مقابل الهبوط الحاد لأسعار تراخيص الهاتف الخليوي في الأسواق العالمية.

3– الانهيار في القيمة التسويقية لشبكتي الخلوي في لبنان نتيجة تفكك الدولة وانهيارها المالي والاقتصادي والنقدي.

المؤسف أنّ لبنان واللبنانيين يحصدون الآن نتيجة ما جنته عليهم الممارسات اللامسؤولة والمستهترة والمعاندة والمستعصية، والتي فرطت بمصلحة لبنان واللبنانيين وفوّتت عليهم الكثير من الفرص على الصعيدين المالي والاقتصادي.

الآن، وبعد ان وصلنا إلى ما وصلنا إليه: هل سيتعلّم اللبنانيون من هذه الدروس ويتَّعظوا؟!

ملحق رقم –16–
جهود وانجازات على مسارات تعزيز درجات الإفصاح والشفافية في المالية العامة للدولة اللبنانية

جهود وانجازات على مسارات تعزيز درجات الإفصاح والشفافية في المالية العامة للدولة اللبنانية:

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2007، أصدرت وزارة المالية اللبنانية كتابًا مهمًّا حول الحسابات المالية للدولة اللبنانية ضمّنته مجموعة من الإحصاءات المالية المجمّعة عن الفترة الممتدّة من العام 1993 حتى العام 2006 ضمنًا.

ولقد أطلقتُ ذلك الكتاب في احتفال دَعَوْتُ إليه في السراي الكبير بتاريخ 16/10/2007 تحت عنوان: "متابعة مسيرة التقدّم والتلاؤم مع متطلّبات المستقبل".

وفي الكلمة التمهيدية لهذا الكتاب، قلتُ ما يلي: "إنّه مستند مرجعي بالغ الأهميّة نظرًا إلى كونه يضمّ، للمرّة الأولى، المعلومات عن نتائج المالية العامة وتطور الدين العام على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية في مستندٍ واحد. وذلك بشكل يفسح في المجال أمام الباحثين والدارسين وكذلك جمهور المواطنين، وغيرهم من المهتمّين بالشأنَيْنِ الاقتصادي والمالي، لإجراء متابعة دقيقة للتطورات التي طرأت على مجموع الإيرادات التي حقّقتها الخزينة اللبنانية ومصادرها، وكذلك أوجه وحجم الإنفاق العام الذي تكبّدته الخزينة اللبنانية، وتطور مجموع خدمة الدين العام وبالتالي تطور حجم الدين العام في لبنان حتى نهاية العام 2006".

ولقد ذكرتُ في حينه أنني: "تابعتُ بشكل دقيق جميع الجهود المبذولة لإعداد ونشر هذه المجموعة من البيانات، كما أتذكّر ما تمّ بذله من جهود لتطوير أنظمة العمل المحاسبيّة وتطبيق المكننة، وتحديث وعصرنة وتبسيط المعلومات والإجراءات المالية خلال المرحلة التي كنت فيها وزيرًا للمالية؛ وهو مما أفسح في المجال لبلوغ ما وصلنا إليه من تلاؤم مع عدد من المعايير المتّبعة لدى الكثرة الساحقة من دول العالم على صعيد المالية العامة".

أهميّة تلك المبادرة تكمن في كونها تشتمل على بيانات وإحصاءات مفصّلة عن المالية العامة للبنان على مدى أربعة عشر عامًا نُشرت للمرّة الأولى. وهي قد وُضِعتْ استجابةً لما كان يحصل في حينه من بروز حاجةٍ إلى توفير تلك المعلومات، وإلى ضرورة اعتماد المعالجات الصحيحة والدائمة لمشكلة الدين العام المتفاقمة. وهذا ما يتكرّر اليوم خلال العقد الثاني من هذا القرن على ألسنة العديد من اللبنانيّين، من تساؤلات وتحليلات واجتهادات بشأن الإنفاق العام اللبناني وأوجهه، وحجمه، إلى تساؤلات عن حجم الإيرادات التي تحقّقها الخزينة اللبنانية ومصادرها وكفايتها وكيفيّة ضبطها وزيادتها. كذلك ما يثار من تساؤلات وتحليلات واجتهادات حول أسباب تعاظم تراكم الدين العام منذ العام 1993 حتى نهاية العام 2006 ومن ثمّ حتى نهاية العام 2019. وفي المحصّلة، تحديد ما يلزم وكيفيّة تنفيذ المعالجات الصحيحة والدائمة لتلك المعضلة المستعصية لتراكم الدين العام.

الحقيقة أنَّ وزارة المالية دأبت منذ العام 1993 وطوال الأعوام التي كنتُ فيها وزيرًا للمالية، وبعد ذلك أيضًا، على نشر قدر متزايد من المعلومات المالية المتوافرة لديها. وقد عمدت الوزارة في هذا المضمار إلى وضع تقارير دورية عن المالية العامة، والدين العام، وعمليات التجارة الدولية، وغيرها من التقارير الدورية التي تشمل معلومات مفيدة عن أوجه الإنفاق العام ومصادر إيرادات الموازنة العامة والخزينة العامة، وعن مبالغ العجز السنوي في الموازنة العامة والخزينة العامة، وكذلك عن تطور مبالغ خدمة الدين العام وتطور حجم ذلك الدين وتوزّعه بين ما هو بالليرة اللبنانية وما هو بالعملات الأجنبيّة.

لقد حرصتْ وزارة المالية على أن تكون تلك المعلومات والإحصاءات المنشورة في تلك التقارير، مضافًا إليها ما يتعلّق بالعودة إلى انتظام نشر الإحصاءات الوطنية عن النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو وحجم الناتج

المحلي، مع الحرص على تطوير تلك الإحصاءات والمعلومات بشكل دائم لجهة تعزيز مستويات الإفصاح والوضوح والشفافية والشمولية فيها، وأنْ تكون بتصرّف المعنيّين والمهتمّين بالشؤون الاقتصادية والمالية من اقتصاديّين وخبراء ومحلّلين وطلاب جامعيّين ومؤسّسات مالية ودولية، وكذلك بتصرّف الرأي العام اللبناني، بسهولةٍ ويسرٍ وانضباط في انتظام مواعيد نشرها.

لذلك، وفي خطوة نحو تعميق إسهام الحكومة اللبنانية ووزارة المالية تحديدًا في تعزيز مستويات الإفصاح، وتعبيرًا عن الحرص على إطلاع جميع المعنيّين على كامل المعلومات المالية المتوافرة، ولاسيّما حول كيفية تراكم الدين العام على مدى السنوات الأربع عشرة، أي منذ مطلع العام 1993 حتى نهاية العام 2006، بشكل مقارن وتراكمي، فقد عمدت وزارة المالية إلى وضع تلك الجداول والمعلومات بمتناول مَن يريد الحصول عليها.

كذلك، وفي تلك الفترة أيضًا، دأبت وزارة المالية على بذل كل جهد ممكن من أجل تطوير الأنظمة المحاسبيّة والمالية المتّبعة لديها؛ وذلك استنادًا إلى، وتقيّدًا بالمعايير الدولية للمالية العامة. وهي قد قامت بذلك العمل بالتعاون مع المؤسّسات الدولية المعنيّة.

هنا تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة المالية، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت في منتصف تسعينيّات القرن الماضي، وفي أعقاب جهد كبير امتدّ على سنوات عدّة، بوضع لائحة حسابات جديدة للموازنة وللخزينة. وبناءً على ذلك، جرى اعتماد النظام المحاسبي الجديد الذي وُضع ليكون منسجمًا مع المعايير الدولية، على النسق الذي يعتمده العديد من دول العالم في أنظمة المالية العامة لديها. وعلى هذا الأساس الجديد، ومنذ مطلع العام 1997، أرست وزارة المالية نظام المحاسبة والمراقبة والانضباط الجديد لمختلف قيود عمليات الموازنة والخزينة، والتي

بوشر إجراؤها وفق نظام القيد المزدوج. وهكذا، تحقّق قدر أكبر من الانضباط المحاسبي والمالي، خلافًا لنظام القيد المفرد الذي كان معمولاً به في وزارة المالية اللبنانية حتى نهاية العام 1996.

ويجدر التذكير هنا بأنّ نظام القيد المفرد قد توقّف العمل به في حسابات معظم الدول منذ عقود عدّة في شتّى أقطار العالم، لاسيّما بعد أن بدأ اعتماد النظام المحاسبي القائم على أساس القيد المزدوج، قبل ذلك بوقت طويل، من قبل مؤسّسات القطاع الخاص. ولقد شكّل الانتقال المتزايد إلى نظام القيد المزدوج ترجمة عملية لأهميّته كوسيلة أساسية متّبعة لدى غالبية دول العالم لإدخال وتعزيز الانضباط المحاسبي والمالي الصحيح إلى حسابات تلك الدول[1].

بناءً على ذلك، أصبح من الممكن فصل حسابات الموازنة عن حسابات الخزينة، بعكس ما كان يتيحه النظام المحاسبي المعمول به في لبنان قبل العام 1997، ولاسيّما لجهة التمييز بين حسابات الموازنة وحسابات الخزينة بشكل ممكْنَن.

بالإضافة إلى اعتماد نظام القيد المزدوج في حسابات وزارة المالية وباقي إدارات الدولة، فقد جرى اعتماد التنسيب الجديد لبنود الموازنة العامة. والحقيقة أنّ التنسيب القديم الذي كان مستعملاً في حسابات الموازنة العامة في لبنان، وتنفيذًا للمادة 13 من قانون المحاسبة العمومية، لم يعُد صالحًا لتلبية متطلبات تصنيف ودراسة حسابات المالية العامة ومكننتها من جهة كما أنه لا يسمح بتحسين القدرة على تحليل النفقات العامة ومراقبتها لتتماشى مع الحاجات العصرية لاستخراج

(1) إنّ التحوّل إلى اعتماد نظام القيد المزدوج بديلاً عن نظام القيد المفرد يعني، بشكل تبسيطي، أنه يتوجّب عند قيد كل عملية حسابية في القيود والمستندات (Every Transaction)، أن تسجَّل العملية بالحدّ الأدنى في حسابَيْن منفصلين، أي في الجانبين المدين والدائن، بما يبقي هذين الجانبين متساويين في مجموعهما بشكل دائم.

المؤشرات من جهة أخرى. وعليه، فقد تمّ إجراء مراجعة لطريقة تنسيب نفقات الموازنة على أساس اعتماد ثلاثة تصنيفات وهي: التصنيف الإداري، والوظيفي والاقتصادي، بدلاً من التصنيف الإداري فقط كما كان متبعًا سابقًا.

ذلك أنّ التصنيف الإداري يحدد نفقات كل وزارة أو هيئة حكومية تكون مسؤولة عن إنفاق الأموال العامة. بينما يبين التصنيف الوظيفي ويحدّد القطاعات الرئيسية والجهات الحكومية المشتركة في توفير الخدمات التي تستدعي ذلك الإنفاق. وبناء على ذلك، يصبح من الممكن توفير المعلومات اللازمة لمعرفة – على سبيل المثال – كلفة الخدمات الصحية، وكلفة الخدمات العامة، وكلفة خدمات الإسكان، وكلفة الخدمات الاجتماعية وغير ذلك.

إلى جانب ذلك، فإنّ التصنيف الاقتصادي للنفقات الحكومية بحسب خصائصها يبين نوع المعاملات التي تؤدي الحكومة من خلالها وظائفها، وما هو تأثيرها على سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني غير الحكومي وإنتاجها، وكذلك على الأسواق المالية، وعلى توزيع الدخل في الاقتصاد الوطني.

وكما فعلت بشأن اعتماد نظام القيد المزدوج في حسابات المالية العامة ابتداء من العام 1997، فقد عمدت وزارة المالية أيضًا إلى إعداد موازنة العام 1997 على هذه الأسس الجديدة لتصنيف بنود الموازنة في ما يتعلق بالنفقات والإيرادات، علمًا أنّ هذا الأمر تطلّب جهدًا كبيرًا وعلى فترة طويلة من الزمن لجهة وضع الأسس الجديدة لتحضير الموازنة، وكذلك على صعيد تدريب جميع العاملين في الوزارات والإدارات المختصة على تحضير مشاريع الموازنات العائدة لتلك الإدارات والمؤسسات العامة وتنفيذها وفقًا لتلك الأساليب الحديثة.

وفي هذا المضمار، قامت وزارة المالية بجهد مؤسّساتي أسهم فيه مدير عام وزارة المالية الدكتور حبيب أبو صقر، كذلك وبشكل أساسي فريق المكننة في الوزارة المعني بمكننة النظام المحاسبي الجديد الذي بوشر العمل به ابتداء

من مطلع العام 1997، ما مكّن الوزارة وبالتالي الدولة اللبنانية من البدء بتسجيل القيود والحسابات بطريقة ممكننة لجميع عمليات الخزينة والموازنة من نفقات وإيرادات بكامل تفاصيلها: تاريخها، مكانها، مبلغها، المستفيد، تاريخ الصرف، طبيعتها ونوعها، وغيرها من المعلومات. وعليه، باتت تتوافر المعلومات المطلوبة من خلال الجداول التفصيلية التي تتضمّن عمليات النفقات والإيرادات في حسابات كلّ من الموازنة والخزينة منذ مطلع العام 1997. ذلك الجهد الكبير الذي بذلته وزارة المالية، على مراحل، في دوائرها كافة، تطلّب منها سنوات عدّة لإنجازه. إلاّ أنّ حلقات ذلك الإنجاز ما كانت لتكتمل ما لم تشمل تلك الطريقة الحديثة في عملية تسجيل القيود والحسابات الوزارات والمؤسّسات العامة كافة؛ وهو الأمر الذي كان يقتضي تعليم وتدريب جميع العاملين، وتحديدًا كلّ مَن له علاقة بالشؤون المالية والحسابية في تلك الإدارات والمؤسّسات العامة، على ذلك النظام الجديد.

لا بدّ لي من الإشارة هنا إلى حقيقة هامة وأساسيّة تتعلّق بكلّ عملية إصلاحية يتمّ الإقدام عليها، ولاسيّما في ما يختصّ بوزارة المالية؛ وهي أنه يُفترض أن يُصار إلى المثابرة على تبنّي البرنامج الإصلاحي (Take Ownership)، وبالتالي الالتزام بتحمّل مقتضياته ونتائجه وأن يستمرّ العمل بمضمونه وبأهدافه، من أجل متابعة هذا العمل الإصلاحي. ويكون ذلك بالسعي المتواصل إلى تطوير الأساليب والأدوات وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح لدى جميع الوزارات والمؤسّسات العامة من أجل الإسهام في تعزيز وتوسيع مجالات التحليل المعلوماتي وبهدف استخلاص المؤشّرات الصحيحة من تلك الحسابات والإحصاءات، وبالتالي استخدام تلك المؤشّرات لتطوير التوجّهات والسياسات، عبر اتّخاذ القرارات اللازمة والملائمة لمعالجة الثغرات والانحرافات من أجل ضمان قيادة سفينة الاقتصاد اللبناني وماليّته العامة بكفاءة وفعالية، وبما يحقّق النهوض والازدهار المنشود للوطن وبجميع أبنائه.

ملحق رقم–17–
مؤتمرا باريس الأول والثاني لدعم لبنان
والدروس المستفادة

عناوين هذا الفصل

المقدمة: انعقاد مؤتمر أصدقاء لبنان في 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 في واشنطن 705
أولاً: الإعداد لعقد مؤتمر باريس–I والنتائج المحققة 711
ثانيًا: الإعداد لعقد مؤتمر باريس–II والنتائج المحققة 721
ثالثًا: الدور الشخصي الفاعل والمؤثر للرئيس رفيق الحريري 729
رابعًا: ما نُفِّذ من التزامات لبنان والتزامات المشاركين في مؤتمر باريس–II 736
خامسًا: التأثيرات والانعكاسات الإيجابية لانعقاد مؤتمر باريس–II 738
سادسًا: نظرة تقييمية لانعكاسات مؤتمر باريس–II الإيجابية وعدم التمكّن من استثمار كل مفاعيلها 741
سابعًا: أهم التطورات المالية والنقدية التي تحققت بعد انعقاد مؤتمر باريس–II 745
ثامنًا: وقفة تقييمية لما حصل من استنقاع واستعصاء بعد ذلك 748
تاسعًا: في نظرة استعادية وتقييمية لما لم يتضمنه مؤتمر باريس–II 751
عاشرًا: العام 2005– تحديات الامس ومجالات فرص الغد 754

المقدمة: انعقاد مؤتمر أصدقاء لبنان في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1996 في واشنطن

قبل التطرق للحديث عن مؤتمري باريس–I وباريس–II اللذين انعقدا لمساعدة لبنان على تخطي أزماته الاقتصادية والمالية، تجدر الإشارة وبإيجاز إلى المؤتمر الذي كان قد عقد في السادس عشر من كانون الأول 1996، والذي أطلق عليه اسم مؤتمر أصدقاء لبنان؛ وذلك بعد العدوان الذي شنّته إسرائيل على لبنان في نيسان/أبريل من العام 1996.

فبعد التوصل إلى ما سُمي "تفاهم نيسان"، نجحت الاتصالات التي قام بها الرئيس الحريري مع عدد من الدول المؤثرة في المجتمعين العربي والدولي، لجهة تطوير آلية يمكن عبرها مساندة لبنان في جهوده لإعادة الإعمار. لذا، فقد تمّت الدعوة إلى تنظيم مجموعة استشارية مؤلفة من الولايات المتحدة، فرنسا، الاتحاد الأوروبي، روسيا وأطراف أخرى، بهدف المساعدة على تلبية حاجات إعادة الإعمار في لبنان.

في 31 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1996، واستنادًا إلى ما جاء في ذلك التفاهم، نقل السفير الأميركي ريتشارد جونز رسالة من الرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى رئيس الجمهورية الياس الهراوي، تتضمن الدعوة إلى عقد "مؤتمر أصدقاء لبنان" في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته. وأكد السفير جونز أن البحث في المؤتمر سوف يتخطى ما خلفته عملية نيسان/ أبريل من دمار، ويتناول إعادة إعمار لبنان عمومًا.

الرسالة التي بعثها الرئيس كلينتون[1] أتبعها بعدة دعوات إلى قادة البلدان

(1) يمكن الاطلاع على المعلومات الكاملة بشأن دعوة الرئيس كلينتون والوثيقة التي قدمها لبنان إلى المؤتمر والكلمات التي ألقيت خلاله والنتائج التي أسفر عنها المؤتمر على الموقع الإلكتروني: www.fuadsiniora.com.

والمنظمات، التي تعتبر نفسها قادرة ومستعدة لمساعدة لبنان، من أجل تقديم الهبات والمنح والقروض الميسّرة له. وأعقبت دعوات كلينتون إلى تلك الدول رسائل توضيحية وجّهها وزير الخارجية آنذاك السيد وارن كريستوفر لإظهار أهمية دعم المجتمع الدولي للبنان في ذلك الوقت.

انطلاقًا من ذلك، باشر لبنان توزيع وثيقة، باللغة الإنكليزية، على الدول المدعوة إلى المؤتمر، تتضمن ما يقارب 31 مشروعًا من أجل المساعدة على توفير التمويل اللازم لتنفيذها، والتي بلغت تكاليفها الإجمالية المقدَّرة حوالى 5 مليارات دولار أميركي. وذلك في مجالات الإعمار، وبناء الطرق، والمستشفيات، والجامعة اللبنانية، والمدارس الحكومية، وقطاع الاتصالات، والمياه، والصرف الصحي، والزراعة، والري، والسدود، والمباني الحكومية، آملاً توفير التمويل المناسب لها، سواء عبر القروض الميسرة أو الهبات، أو عبر الاستثمار المباشر لتنفيذ تلك المشروعات.

في 16 كانون الأول/ديسمبر 1996، كان لبنان على موعد مع انعقاد المؤتمر في مقر وزارة الخارجية في واشنطن، بمشاركة 30 دولة عربية وأجنبية و8 مؤسسات تمويل عربية ودولية، حيث التزمت الدول المانحة وعلى رأسها المجموعة الأوروبية والبنك الدولي وكندا والكويت والصندوق العربي تقديم مساهمات بقيمة 3,2 مليار دولار تقريبًا خلال الأعوام من 1997 وحتى العام 2000، على شكل هبات وقروض ميسرة؛ وذلك من دون احتساب مساهمة الدولة الفرنسية عن سنوات 1998 و1999 و2000، مع توقّع أن تبلغ المساهمات العائدة للعام 1997 حدود مليار دولار من أصل المبلغ الإجمالي الذي تمّ التعهد بتقديمه؛ وهي اتفاقيات لتنفيذ المشاريع المحددة في الوثيقة اللبنانية الموقعة مع المصرف الدولي ومع الصناديق العربية.

كان بعض تلك الإسهامات على شكل هبات وبعضها الآخر والأكثر على شكل قروض ميسرة مع فترة سماح وتسديد تمتد ما بين 15 و20 عامًا. وقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تنال فيها دولة من دول الشرق الأوسط ذلك الحجم من المساعدات من دون أية شروط سياسية.

لقد تجسّدت أهمية مؤتمر أصدقاء لبنان في القدرة على حشد وزراء ومسؤولين من مختلف دول العالم، للبحث في دعم لبنان وإنمائه وإعماره، بعد حربين إسرائيليتين همجيتين تعرّض لهما لبنان في العامين 1993 و1996. هذا مع العلم أنّ الاجتياح الإسرائيلي الذي تعرّض له لبنان في العام 1996، حصل بعد نشوب الأزمة السياسية الداخلية اللبنانية التي عانى منها لبنان في العام 1995 جرَّاءَ التمديد للرئيس الهراوي؛ وهي التي أسهمت في زيادة حدّة الركود وارتفاع معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات البطالة، وبالتالي في مفاقمة العجز في الموازنة والخزينة وفي الضغط على ميزان المدفوعات، وكذلك تهديد الاستقرار النقدي في لبنان.

الكارثة الإنسانية في مذبحة قانا الأولى التي حلّت بلبنان جراء الاعتداء الإسرائيلي في العام 1996، استطاع لبنان وعبر تضامن اللبنانيين وجهود الرئيس الحريري أن يحوّلها بالفعل إلى فرصة سانحة على الصعيدين الوطني والسياسي من جهة أولى، وكذلك على الصعيدين الاقتصادي والمالي من جهة ثانية.

أهمية ذلك المؤتمر، لم تقتصر على تقديم المساعدة المالية للبنان، بل تخطتها إلى تحقيق نجاحات وطنية وسياسية، ونجاح كبير للرئيس الحريري في إعادة لبنان إلى خارطة اهتمامات المجتمع الدولي. فلقد شكّل المؤتمر منعطفًا في السياسة الأميركية حيال لبنان، بعدما كانت تُربط أي مساعدة لهذا البلد بعملية السلام. وبناء على ذلك، فقد جرى فك الارتباط بين الأمرين.

لقد استطاع الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وكنت أنا إلى جانبه كوزير دولة للشؤون المالية، ومن خلال الثقة الكبيرة التي كان يتمتع بها لدى الكثير من دول العالم ورؤسائها من جهة، ومن قِبل السياسيين ورجال الأعمال في الولايات المتحدة من جهة أخرى، أن يدفع المشاركين إلى تبنّي المشاريع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية. بذلك نجح مؤتمر "أصدقاء لبنان" في أن يكون من أضخم المؤتمرات التي انعقدت لدعم لبنان عالميًا حتى ذلك الوقت[2].

تجدر الإشارة إلى أنه، وبسبب التوسع الكبير في الإنفاق الجاري في لبنان خلال تلك الفترة، بما في ذلك ما نتج عن زيادة حجم الإنفاق على الأسلاك العسكرية والأمنية (الانعكاسات والأعباء المالية الكبيرة لكلفة الحجز)، ولاسيما في ما يتعلق باحتساب كلفة التقاعد ونهاية الخدمة للعسكريين والأجهزة الأمنية التي ضخمتها التعديلات التي طرأت على قوانين التقاعد – تجدر الإشارة إلى أنَّ مبالغ العجز في حسابي الموازنة والخزينة قد تزايدت، حيث وصلت نسبة عجز الموازنة إلى 55% من مجموع الإنفاق، فيما تجاوز عجز الميزان التجاري الـ6 مليارات دولار، مما دفع بالأمور إلى الحدّ الذي وصل فيه حجم الدين العام اللبناني في نهاية العام 1996 إلى حوالى 13,2 مليار دولار.

ذلك مما بدأ يؤشّر وبقوة إلى أن لبنان كان قد أصبح آنذاك على حافّة أزمة اقتصادية ومالية كبرى، إذا لم يتمّ تدارك الأمر بمبادرة جسورة وعلى صعيدين:

(2) يراجع على الموقع الإلكتروني ذاته نصّ رسالة الرئيس بيل كلينتون، وكلمات وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر والرئيس رفيق الحريري والناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز بمناسبة انعقاد مؤتمر أصدقاء لبنان، وكذلك نص تفاهم نيسان.

الصعيد الأول، من النوع الذي أقدم عليه الحريري في مؤتمر أصدقاء لبنان من أجل الحصول على دعم يساعده على تخطي أزماته الاقتصادية والمالية.

والصعيد الثاني، بالتشديد على مباشرة برنامج إصلاحي يفترض أن يترافق ويتساوق مع الدعم الذي حصل عليه لبنان في "مؤتمر أصدقاء لبنان"، وبما يسهم في ترشيق الدولة اللبنانية، ويحدّ من الزيادات المتضخمة الحاصلة على كلفة إدارتها.

المشكلة آنذاك تركّزت على الصعيد الثاني. كانت الدولة آنذاك تعاني من تمادي وتعاظم الاستعصاء لدى الكثير من أعضاء الحكومة وفي المجلس النيابي، حيث كانت تحصل مبالغات في عدم الاستماع لصوت العقل بضرورة ضبط الإنفاق، ووجوب الالتزام بالدعوات إلى الحدّ من إنفلاش حجم الدولة وتصاعد كلفتها.

في ذلك الوقت، كانت حكومات الرئيس الحريري تواجه ظروفًا داخلية صعبة تحت ضغوط المعارضة من داخل الحكومات وخارجها، لإحراج الحريري ودفعه إلى الموافقة على زيادة الإنفاق وتحميل الخزينة العامة مزيدًا من الأعباء. تلك الضغوط والاضطرار إلى التجاوب مع بعضها كانت تدفع عمليًا باتجاه تحويل الاستقرار الاقتصادي والمالي إلى استقرار هشّ، وبما يعرّض الاستقرار النقدي للخطر.

بالرغم من انعقاد هذا المؤتمر ونجاحه في تأمين دعم كبير على أساس أن يبادر لبنان إلى الالتزام والمثابرة على إجراء الإصلاحات، فإنّه، ويالأسف، شكّل التجربة الأولى التي عانى فيها لبنان من كونه لم يستطع الالتزام بما يفترض أن يقوم به من إصلاحات إدارية وقطاعية تجعله قادرًا على الاستفادة من تلك الفرصة الكبيرة التي أتاحها له ذلك الدعم الاستثنائي الذي وفره له المجتمعان العربي

والدولي. والحقيقة، أنَّ لبنان وبسبب جملة من الصدمات السياسية الداخلية والإقليمية التي انهالت عليه، وكذلك بسبب الاستعصاءات الداخلية المزمنة على الإصلاح، لم يستطع أن يحقق القدْر المأمول من الإنجاز الذي كان من الممكن ان يحققه فيما لو ثابر على التزامه نهج الإصلاح الذي وعد به، وبالتالي التمكّن من الاستفادة من قسم كبير من الدعم الموعود.

أولاً: الإعداد لعقد مؤتمر باريس –I والنتائج المحققة

غداة تأليف حكومة الرئيس رفيق الحريري الرابعة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2000، وبعد الانتخابات النيابية التي حقّق فيها الرئيس الحريري نصرًا سياسيًا كبيرًا، وضعت الحكومة اللبنانية آنذاك نصب أعينها الهدف الأكثر إلحاحًا؛ وهو العمل على إعادة إحياء الحركة الاقتصادية في البلاد، ومن ضمنها معالجة آثار وتداعيات فترة السنتين العجاف 1999– 2000، واللتين ألحقتا بالاقتصاد اللبناني وبالأوضاع المالية العامة ضررًا كبيرًا. فلبنان، وعلى أعتاب العام 2001، أصبح يعاني الكثير من انعكاسات وتداعيات الفترات الصعبة والطويلة منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وما أصابه على يد النظام الأمني السوري – اللبناني بعد ذلك من تراجع، وما فاقمته بعدها السياسات والممارسات التي نالت من صدقية الدولة اللبنانية وحيادية ونزاهة القضاء اللبناني، لاسيما خلال تلك السنتين؛ ومن ذلك إطلاق الشائعات الكاذبة وتوجيه الاتهامات الملفقة ومباشرة الملاحقات بحق العديد من الأبرياء، وكنت أنا في مقدمهم (في مسألة ما أطلق عليه فضيحة محرقة برج حمود الملفقة من أساسها)، كما طالت الوزير آغوب دمرجيان، وعددًا من مساعدي الرئيس الحريري وممن عملوا معه.

لذلك وفور تأليف الحكومة الجديدة ونيلها الثقة من مجلس النواب بادر الرئيس الحريري إلى العمل على استكمال جهوده لأجل تنفيذ برامج الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الضرورية التي كان قد بدأها في حكوماته الثلاث التي ألّفها منذ نهاية العام 1992 واستمرت حتى نهاية العام 1998.

كنا نظن آنذاك أنّ الفترة الحكومية الجديدة سوف تشكّل بداية تحفل بمقاربات وبممارسات مختلفة يكون من الممكن معها تحقيق انطلاقة نوعية

جديدة نحو تحقيق إنجازات على أكثر من صعيد سياسي وإداري واقتصادي ومالي واجتماعي. لكنها في الواقع لم تكن في جزء كبير منها إلاّ استمرارًا للمصاعب التي واجهناها في فترات سابقة، بحيث كنّا أحيانًا كمن يصعِّدُ في جلجلة، لما اكتنفها من مصاعب وعراقيل ومضايقات وتشنجات.

فخلال تلك السنوات الأربع التي امتدت حتى أواخر العام 2004، حصلت جملة من الصدمات والمتغيرات الكبرى على الصعيد الإقليمي والدولي؛ ومن ضمنها تفجير بُرْجَي مبنى منظمة التجارة الدولي في نيويورك من قبل منظمة "القاعدة" الإرهابية في كارثة إنسانية غير مسبوقة، أُطلق عليها كارثة 9/11. ولقد كان من نتيجة ذلك أن جرى بعدها اجتياح القوات الأميركية للعراق في العام 2003 تحت ذرائع لا أساس لها من الصحة وتتعلق بأسلحة الدمار الشامل، أعقبه إعدام صدام حسين وتسريح الجيش العراقي وحل الدولة العراقية. ذلك مما عنى بالفعل إطلاق يد النظام الإيراني لكي يعيث في العراق تفتيتًا وتدميرًا ونهبًا، وضربًا للوحدة الوطنية. كل ذلك كانت له انعكاساته وتداعياته الإقليمية والدولية على لبنان، وعلى أكثر من صعيد.

على الرغم من ذلك، فقد شهد لبنان خلال تلك السنوات الأربع بعض الإنجازات الأساسية على أكثر من صعيد وطني وسياسي واجتماعي واقتصادي ومالي، ومنها ما يتعلق بالإعداد لانعقاد مؤتمري باريس الأول والثاني خلال فترة ولاية الرئيس الحريري، علمًا أنّ مؤتمر باريس–III الذي انعقد في كانون الثاني/يناير من العام 2007 حصل خلال فترة رئاستي لمجلس الوزراء في حكومتي الأولى.

لقد انطلقت حكومة الرئيس الحريري الرابعة في ذلك المسعى الصعب، بعد حالة ركود عانى منها الاقتصاد اللبناني خلال السنتين 1999–2000، وأدّت إلى انكماشٍ في حركتي الاستثمار والاستهلاك. ذلك مما أثّر سلبًا على الحركة الاقتصادية ككلّ، وكذلك على مجموع الإيرادات المحققة لدى الخزينة العامة؛ وهو ما أدى في محصلة الأمر إلى زيادة العجز المالي في الموازنة والخزينة، وإلى ارتفاع كبير في حجم الدين العام وفي نسبته إلى حجم الناتج المحلي، بحيث وصلت نسبته إلى 151% في نهاية العام 2000، بعد أن كانت قد بلغت 111% في نهاية العام 1998.

في مواجهة ذلك الوضع الاقتصادي المتخبط، وفي مواجهة الأوضاع المتردية للمالية العامة، كان على حكومة الرئيس الحريري – وأنا كنت إلى جانبه كوزير أصيل للمالية، وكذلك كان المرحوم باسل فليحان الذي تولى وزارة الاقتصاد في حكومة الرئيس الحريري الرابعة، حيث عملنا سوية من أجل تغيير وعكس المسار التراجعي للاقتصاد – انتهاج سياسات تتمركز حول تعزيز النمو الاقتصادي وتنشيط جهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وإنعاش جهود التنمية المناطقية وتدعيم الاستقرار المالي والنقدي في آنٍ معًا، كما والعمل على استنهاض اللبنانيين لدعم المسيرة الإصلاحية بما يتلاءم مع مقتضيات التحولات التي كانت تبشر بها آفاق القرن الواحد والعشرين. ذلك ما كان يعني اعتماد جملة من الإصلاحات العصرية والهيكلية المتقدمة التي تسهم في استعادة الحيوية والنمو والازدهار للاقتصاد اللبناني، كما تسهم في تحسين حقيقي في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين عبر برنامج إصلاحي اقتصادي ومالي واجتماعي يرتكز على ثلاث قواعد أساسية:

1– تحديث وإطلاق حيوية الاقتصاد الوطني ووضعه على طريق النمو

المستدام، ومباشرة أعمال التنمية المناطقية، والعمل على دمج لبنان في الاقتصاد العالمي، والاستفادة مما يمكن ان يتيحه الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة والثورة الكبرى في قطاع الاتصالات، ومستعينًا لتحقيق ذلك بالجهود والبرامج الآيلة إلى تحفيز القطاع الخاص على اتخاذ المبادرات والعودة إلى القيام بدور المحرك الأساس للنمو. هذا مع التعويل كثيرًا على ما كانت تتيحه للبنان فرص التعاون مع الصناديق العربية والدولية من تمويل ميسر.

2- مواصلة بذل الجهود لتدعيم الاستقرار المالي وخفض العجز في الموازنة والخزينة وتعزيز الوضعية المالية للقطاع العام والحرص على الحد من تزايد عبء الدين العام على الاقتصاد الوطني.

3- الحفاظ على الاستقرار النقدي وضبط معدلات التضخم بما يسهم في تحقيق تحسُّنٍ فعلي في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

بالفعل، كان لبنان، ولاسيما بسبب جملة الصدمات والاحداث التي قد تعرّض لها في فترة التسعينيات، قد أصبح بحاجة ماسة إلى تعزيز جهود الإصلاح في اقتصاده وإداراته ومؤسساته، وكذلك إلى دعم قوي ومتجدد من المجتمعين العربي والدولي بعد عدم التمكن من الاستفادة الكاملة مما حصل عليه لبنان في مؤتمر أصدقاء لبنان، حيث جرى تضييع تلك الفرصة التي أتيحت له في الحصول على الدعم المالي الملائم في مدده وكلفته. ومن ذلك الحصول على مساعدات تمكنه من تمديد آجال استحقاق دَيْنه العام لإراحة الأوضاع المالية من جهة أولى، وبما يسهم أيضًا في تخفيض أسعار الفوائد على دينه العام بالعملات الأجنبية والمحلية على حد سواء؛ وذلك بهدف خفض العجز السنوي في الموازنة

والخزينة، وفي المحصلة الحدّ من تنامي الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي من جهة ثانية.

ولذلك، فقد كان من باكورة ما قامت به الحكومة اللبنانية المبادرة إلى التواصل مع صندوق النقد الدولي، والعمل على ترتيب زيارة إلى واشنطن للاجتماع بالمسؤولين هناك لبحث مجالات التعاون مع الصندوق من كافة الجوانب التقنية، وكذلك التحضير لعقد مؤتمر عربي ودولي بالتعاون مع الرئيس شيراك لمساعدة لبنان.

وفي سياق تحقيق هذا الهدف، جرى الإعداد للقيام بزيارة إلى إدارة الصندوق في واشنطن. ولقد تألف الوفد من رئيس الحكومة رفيق الحريري ومني ومن الوزير باسل فليحان وزير الاقتصاد ورياض سلامة حاكم البنك المركزي، ومستشاري في الوزارة الدكتور جهاد أزعور. ولقد حصلت تلك الزيارة خلال الثلث الأخير من شهر نيسان/أبريل 2001.

والحقيقة أنّ الاجتماع الذي جرى في مبنى الصندوق في واشنطن كان عاصفًا. إذ اجتمعنا في حينه برئيسه الدكتور هورست كولر الذي أصبح في وقت لاحق رئيسًا للجمهورية الاتحادية الألمانية.

فلقد كانت توجهات الصندوق عندها تريد من لبنان أن يعتمد برنامجًا يتضمن تخفيضًا لسعر صرف الليرة اللبنانية، وعددًا آخر من الإصلاحات والإجراءات المالية والنقدية والإدارية الصعبة.

لم يتجاوب لبنان في حينه مع مطلب الصندوق لجهة تخفيض سعر صرف الليرة اللبنانية، مع إبداء الاستعداد الكامل للسير في بقية الإصلاحات بشكل جدي وملتزم، وعلى أن يصار إلى الاستعانة بالخدمات التقنية التي يقدمها الصندوق من أجل تمكين لبنان من القيام بالإصلاحات الإدارية والمالية والقطاعية اللازمة لاستعادة النمو وتعزيز الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية

والمالية، وكذلك الحصول على دعم الصندوق لمسعى لبنان في الدعوة لانعقاد المؤتمر العربي والدولي لمساعدة لبنان[3].

بعد ذلك الاجتماع، جرى التداول فيما بيننا، وكان الاتجاه واضحًا إلى وجوب أن يعزز لبنان من جهوده لاتخاذ ما يلزم من إصلاحات هيكلية واقتصادية ومالية وإدارية وقطاعية تستطيع أن تؤكد وتثبت إرادته الصَّلبة في التغلب على مشكلاته وبما يمكنه من استعادة ثقة أبنائه في المقام الأول، وكذلك ثقة المجتمعين العربي والدولي في المقام الثاني.

تجدر الإشارة إلى أنه، وخلال الفترة الوجيزة التي سبقت انعقاد باريس–I في 27 شباط/فبراير 2001، استطاعت الحكومة برئاسة الرئيس رفيق الحريري إقرار عدد معتبر من الإصلاحات الهيكلية في أكثر من قطاع والبدء بتنفيذ عدد منها.

من ذلك ما قمنا به لجهة خفض المعدل العام للتعرفة الجمركية من متوسط قدره 12% إلى 6%، ما أدى إلى تحرير التجارة الخارجية وخفض مستويات الأسعار الداخلية، مع ما استتبعه ذلك من تحسين

(3) تجدر الإشارة إلى الرأي الذي كان يتمسّك به المسؤولون في صندوق النقد الدولي في العام 2001 لجهة حثّهم الحكومة اللبنانية على المبادرة إلى اعتماد مرونة معينة ومقبولة في سعر صرف العملة اللبنانية، وبالتالي تخفيض سعر صرف الليرة اللبنانية كجزء من الإجراءات الإصلاحية. إلاّ أنّ أولئك المسؤولين في الصندوق، وعقب النجاح الكبير الذي حققه لبنان ووزارة المالية في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وكذلك النجاح الذي أسفرت عنه نتائج انعقاد باريس –II في العام 2002 وما بعدها، عادوا وأكّدوا صوابية ما كان عليه موقف الحكومة اللبنانية من عدم التجاوب مع مطلبهم الأساس القاضي بتخفيض سعر صرف الليرة اللبنانية، بكونه إجراء لم يكن ليلائم لبنان في ذلك الوقت، ولاسيما في ظلّ الأوضاع والظروف التي كان يمرّ بها لبنان آنذاك، وكذلك بسبب طبيعة المشكلات التي كان يتعرّض لها. وهم أكّدوا بالتالي أهمية أن يثابر لبنان على بذل الجهود اللازمة لتطبيق بقية الإجراءات الإصلاحية واللازمة لتعزيز مسيرة التعافي الاقتصادي والمالي التي اعتمدها في برنامجه الإصلاحي.

لمعدلات الجباية، وتحقيق زيادة في الحصيلة الجمركية والضرائبية. كذلك اعتمدت الحكومة نظامًا جمركيًا حديثًا هدفه تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها وتسهيل عمليات التجارة الدولية، وتبنّي سياسة الأجواء المفتوحة. كذلك عملت الحكومة على إقرار قانون جديد للاستثمار من خلال إنشاء الشباك الموحد One stop shop للمستثمرين، وإعطاء حوافز ضريبية ومالية للمشاريع الجديدة، وإقرار إنشاء مناطق استثمار بالتوازي مع تعزيز دور وصلاحيات الحكومة اللبنانية في تحفيز الاستثمار. إلى جانب ذلك، قررت الحكومة اللبنانية العمل على ضبط الانفلات والانفلاش في مبالغ الدعم لبعض السلع والخدمات، من خلال العمل على ضبط التحويلات المالية التي تقدمها الخزينة، بما فيها تلك المحوَّلة إلى مؤسّسة كهرباء لبنان؛ وذلك لخفض العجز في الموازنة، وبالتالي التقدم على مسار خصخصة قطاع الكهرباء والاستعانة بدور حيوي للقطاع الخاص فيه. هذا بالإضافة إلى الإعداد للقيام بإصلاحات هيكلية أساسية في ثلاثة قطاعات اقتصادية، هي: الطاقة والاتصالات والطيران المدني؛ وهي القوانين الإصلاحية التي أقرّها المجلس النيابي في النصف الثاني من العام 2002، والتي لاتزال إلى الآن عصية على التنفيذ. إلى جانب ذلك، أخذت الحكومة على عاتقها عملية إصلاح نظام الضمان الاجتماعي.

وقامت الحكومة آنذاك أيضًا بتنفيذ عدد من التدابير المالية والضريبية، حيث ألغت دعم إنتاج السكر الذي كان يستنفد موارد مالية كبيرة، وعملت على تصويب أعمال إدارة حصر التبع والتنباك لزيادة إيرادات الخزينة منها، وأقرّت في مشروع موازنة العام 2001 مبدأ الضريبة المهنية الثابتة والضريبة الموحدة على الدخل، وهما اللتان لم تنجح الجهود في تطبيقهما حتى الآن، والتحضير لاعتماد نظام الضريبة على القيمة المضافة "TVA"، (وهي الضريبة التي بدأ تنفيذها ابتداءً من مطلع شباط/فبراير عام 2002).

أما من الناحية الإدارية، فكانت الحكومة قد اتخذت تدابير حازمة لتعزيز جهودها في تحصيل وجباية الإيرادات، والعمل على ترشيد النفقات وتفعيل عملية استخدام القروض الميسّرة الممنوحة للحكومة لتمويل إنشاء عدد من البنى التحتية في عدد من المناطق اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، عزمت الحكومة وبدأت آنذاك باتخاذ خطوات إصلاحية في مجلس الخدمة المدنية، من خلال العمل على صرف الفائض من موظفي القطاع العام ولا سيما في وزارة الاعلام، وبدأت تطبيق ذلك بإعادة هيكلة كل من شركة تلفزيون لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط.

استنادًا إلى تلك الإشارات القوية للإجراءات الإصلاحية التي اعتمدتها الحكومة في أكثر من قطاع وفي فترة زمنية وجيزة، فقد بيّنت الحكومة ومن خلال الفريق الاقتصادي المتمكّن لديها والمتضامن مع بعضه بعضًا، والمكوَّن من رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الاقتصاد وحاكم المصرف المركزي، نيتها وعزمها والتزامها من اجل التقدم الجدي على مسار تحقيق الإصلاحات. وهي بذلك قد شكّلت الركيزة الأساسية للتقدم على مسارات النجاح في تأمين تجاوب المجتمع الدولي مع مطالب لبنان لجهة تقديم الدعم.

من هنا، كان انعقاد مؤتمر باريس–I الإشارة الأولى الإيجابية والمشجعة من قبل المجتمع الدولي في إظهار الاستعداد لدعم لبنان؛ وهو الأمر الذي لم يكن ليتحقق لولا تضافر جهود ومساعي الرئيسين رفيق الحريري وجاك شيراك، سياسيًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا.

انعقد مؤتمر باريس–I في 27 شباط/فبراير 2001 في قصر الإليزيه برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وحضور: رئيس البنك الدولي، رئيس المفوضية الأوروبية، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار ووزير

المال الفرنسي. ولقد أجمع المشاركون في ذلك المؤتمر على دعم "الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة للحكومة اللبنانية". وقد عبروا عن تأييدهم من خلال تقديم مبلغ 500 مليون أورو على شكل مساعدات وقروض ميسرة كمساعدة أولية للبنان. واتفقوا على أن يصار إلى عقد مؤتمر آخر موسّع في وقت لاحق، بمشاركة المفوضية الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية وبمشاركة أهم الدول الشريكة للبنان لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة، وكذلك لعرض ما يمكن تنفيذه من مشاريع على المديين القريب والمتوسط.

لقد شكّل انعقاد مؤتمر باريس–I فرصة جيدة وجديدة، أتاحت للحكومة اللبنانية وضع رؤية اقتصادية متوسطة وطويلة الأمد، ومكّنتها من رسم استراتيجية عمل جديدة، مؤكّدةً الالتزام بها والعمل على تنفيذها. من هنا، فقد كان التركيز على تحديث مسارات الاقتصاد اللبناني والتوجه نحو أن تكون الاستراتيجية الاقتصادية والمالية المعتمدة أكثر ملاءمة للبنان ولطبيعة اقتصاده، وبالتالي إقدار الاقتصاد اللبناني على مواجهة التحديات وتمكينه من الاستفادة من الفرص التي يتيحها القرن الواحد والعشرون والناجمة عن اندفاعة العولمة وحركة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومن ذلك أيضًا تحفيز التوجه بعزيمة أكبر نحو اقتصاد المعرفة.

أهمية مؤتمر باريس–I تكمن في كونه أتى ليمهد الطريق أمام الحكومة اللبنانية للسير في برنامج للإصلاح يكون أكثر شمولية وأكثر تحفيزًا للنمو الاقتصادي، ولتنويع القطاعات والأنشطة الاقتصادية استنادًا إلى الميزات التفاضلية التي يتمتع بها الاقتصاد اللبناني، وأن يترافق ذلك كله مع تمويل ميسر من الجهات المانحة. ذلك ما مكن لبنان لاحقًا، ومن خلال ما خلص إليه مؤتمر باريس–II، الذي عقد بتاريخ 23 تشرين الثاني/

نوفمبر 2002 من أن يعكس دينامية الدين العام، وبالتالي أن يزيل العقبة الرئيسية الكأداء التي كانت تحول دون تحقيق الاقتصاد اللبناني معدَّلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي.

لقد أدركت الحكومة، ولاسيما الرئيس الحريري ووزيرا المالية والاقتصاد آنذاك، أنا وباسل فليحان، حقيقة أساسية؛ وهي أن جهود إطلاق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المناطقية، مع ضمان التقدم على مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ضرورية وأساسية لتحقيق الاستقرار المالي مع المحافظة على استقرار سعر الصرف، وانّ هذا الأمر بحاجة إلى تضافر الجهود والإرادة الداخلية الحازمة والحاسمة لولوج باب الإصلاح الحقيقي والمثابرة عليه، مع السعي الجاد لتوفير الدعم الخارجي من المجتمعين العربي والدولي.

ثانيًا: الإعداد لعقد مؤتمر باريس–II والنتائج المحققة

لم يكن لمؤتمر "باريس–II" أن يعقد أو أن ينجح انعقاده ويعطي النتائج المتوخاة منه، لولا تضافر الجهود اللبنانية – الفرنسية المشتركة إلى جانب الجهد السعودي في سبيل تحقيق عمل كبير يقوم به لبنان وتتجلى فيه إرادة سياسية لبنانية حازمة للالتزام بمسيرة الإصلاح، وأن يتضامن كذلك معه الدعم العربي والدولي لجهة الالتزام إقداره على تخطّي مصاعبه السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية.

ولقد حصل ذلك بالعمل الدؤوب الذي انصرفت إليه الحكومة اللبنانية منذ تأليفها في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000، كما جاء في بيانها الوزاري الذي تعهدت فيه بإجراء الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الضرورية لإطلاق حيوية جديدة في الدورة الاقتصادية اللبنانية.

لذلك وعندما انعقد مؤتمر باريس–I في 27 شباط/فبراير عام 2001، كان برنامج الإصلاحات والإجراءات المطلوبة، بعضه قيد التنفيذ، وبعضه الآخر قيد الإعداد؛ وهو ما تمت متابعته بمثابرة وإصرار. ذلك على الرغم من الأجواء السياسية الداخلية والاقليمية غير المريحة، والتي كان من شأنها أن تجعل لبنان معرَّضًا للكثير من الإخفاقات في الالتزام بالإصلاح وبالتالي للكثير من المخاطر. ذلك ما كان يتطلب من لبنان أن يوفر الإرادة السياسية الجازمة، والإصرار والتصميم والتمسك بالالتزام الوطني الأساسي من أجل بلوغ الهدف المنشود على الصعيدين الاقتصادي والمالي؛ وذلك عبر القيام بإصلاحات حقيقية تتضمن معالجة مثابرة ومصمّمة لثلاث مشكلات أساسية:

أولاً: معالجة مشكلة الدين العام لجهة الحدّ من تفاقمه السريع.

ثانيًا: تحقيق الإصلاحات المطلوبة على الصعد المالية والاقتصادية والإدارية.

ثالثًا: التقدم على مسار الإصلاحات السياسية، ولاسيما بما يتعلق باستعادة الدولة قرارها الحر وسلطتها الكاملة على أراضيها.

كان عقد مؤتمر باريس–I الإشارة الأولى الإيجابية والمشجعة من قِبَل المجتمع الدولي لجهة تأكيد عزمه على دعم لبنان ومساعدته على تخطي مشكلاته. لذلك كانت الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر باريس–I ولغاية انعقاد مؤتمر باريس–II (تشرين الثاني/نوفمبر 2002)، فترة امتحان هامة للبنان في أن يثبت لجميع الأشقاء والأصدقاء أن لديه الإرادة السياسية الثابتة والمثابرة لمساعدة نفسه. وبناء على ذلك، فقد نجحت الحكومة اللبنانية في مسعاها لإقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة (كانون الأول/ديسمبر 2001) في مجلس النواب؛ وهو القانون الذي دخل حيز التنفيذ في مطلع شباط/ فبراير 2002. ولقد تمّ ذلك بعد فترة عشرة أشهر من التحضيرات والجهود الإعدادية المكثفة والاستثنائية التي قامت بها وزارة المالية بدعم من الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي؛ وذلك لإعداد كل ما يلزم من أجل وضع القانون موضع التنفيذ في تلك الفترة القصيرة. ولقد أثبت لبنان في ذلك كفاءة وجدارة ظاهرتين؛ إذْ تحقّق البدء بتنفيذ هذا القانون في الموعد المحدد وحقق بذلك نجاحًا باهرًا واستثنائيًا على كل الأصعدة وبشهادة جميع المراجع الدولية[4].

ومن جهة أخرى، كانت الحكومة اللبنانية قد أنجزت خلال العام 2002 إعادة هيكلة شركة طيران الشرق الأوسط، محققة بذلك ما هدفت إليه

(4) تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة المالية حصلت على جائزة الأمم المتحدة وتقديرها كأحسن وأفضل تطبيق للضريبة على القيمة المضافة بين كل دول العالم التي اعتمدت هذه الضريبة في السنوات الأخيرة، لما تميز به التطبيق من سلاسة وفعالية ومردودية على الاقتصاد الوطني اللبناني والمالية العامة.

لجهة ترشيق حجم إدارتها وتخفيض المصاريف وتحويلها إلى شركة ناجحة ومربحة؛ وهو ما تحقق وظهرت نتائجه الإيجابية، والتي لاتزال مستمرة حتى الآن.

كذلك صدرت النصوص القانونية المتعلقة بخصخصة الهاتف الخلوي، وتنظيم قطاع الاتصالات ككل، وكذلك النصوص المتعلقة بخصخصة قسم من مؤسّسة كهرباء لبنان وتنظيم قطاعي الكهرباء والمياه. كذلك صدر القانون العائد لتنظيم قطاع الطيران المدني، كما انصرف مجلس النواب إلى درس قانون المحاسبة العامة لإجراء التعديلات اللازمة عليه، وقانون إصلاح نظام التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة وأيضًا إصلاح نظام الضمان الاجتماعي.

وفي شهر حزيران/يونيو من العام 2002 تمّ توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أُقِرَّ قانون برنامج ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقانون دعم معدلات الفائدة المتعلقة بهذه المؤسسات. كذلك، جرى إقرار إصلاح قطاع الإعلام الرسمي، وإقرار الإصلاحات اللازمة في مجلس الخدمة المدنية لإلحاق فوائض أعداد العاملين في بعض إدارات الدولة بوظائف شاغرة في الإدارات العامة، كما أقرّ برنامج Export Plus لتشجيع الصادرات وتعزيز الحركة الإنتاجية، والقانون المتعلق بأسهم المصارف، وقانون التسوية الضريبية، وقانون الاستثمار من خلال إنشاء شباك موحد one stop shop للمستثمرين وإعطاء حوافز ضريبية ومالية للمشاريع الجديدة وإنشاء مناطق استثمار جديدة، وكذلك إقرار سياسة الأجواء المفتوحة، وإقرار التعديلات على قانون تملك الأجانب وقانون تبييض الأموال الذي يواكب المعايير والقوانين الدولية لمكافحة تبييض الأموال. هذا إلى جانب إقرار قانون جديد لإنشاء جهاز خاص لإدارة الدين العام، يسمح للحكومة بفتح حسابات خاصة لعائدات

الخصخصة، واستعمال الإيرادات الناتجة عن ذلك لتسديد القروض في سبيل خفض الدين.

لذلك، وعندما حان موعد انعقاد مؤتمر باريس–II، كانت الحكومة اللبنانية قد قطعت قسمًا معتبرًا من الأشواط الضرورية على مسارات وضع تلك السياسات والإجراءات موضع التنفيذ، بما يدلِّل على التزام الحكومة اللبنانية بتبني وتنفيذ برنامج الإصلاح المطلوب. ذلك ما أكده الرئيس رفيق الحريري في كلمته في افتتاح مؤتمر "باريس–II عندما قال:

"باشرت الحكومة اعتبارًا من نهاية عام 2000 في تنفيذ برنامج للإصلاحات الاقتصادية يهدف إلى عكس مسار المديونية العامة وتصحيح الوضع المالي واستعادة نمو الاقتصاد اللبناني والتقدم على مسارات خفض إنفاق الدولة وتحسين إيراداتها وتحسين وضع المالية العامة وإطلاق حيوية القطاع الخاص. كذلك، فإن لبنان وعلى مدى مسيرته، قد أكّد احترام توقيعه والتزامَ تعهُّداته، وأنه متمسك بصدقيته وبالثقة التي وضعتها فيه مختلف الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الإقليمية والدولية التي لم تتوان عن تقديم الدعم والمساعدة للبنان".

"في هذا المجال، فإننا نود أن نعبّر عن تقديرنا للدعم والنصح والمساعدات التقنية التي تلقاها لبنان من صندوق النقد الدولي، ونحن نثمن الحوار المستمر والمثمر بيننا وبين إدارة الصندوق ونتمنى أن يتعمّق هذا الحوار في المستقبل. ونؤكد أن لبنان يتعهد باحترام البرنامج الذي أعده للإصلاحات الاقتصادية"– (انتهى الاقتباس).

الحقيقة أنه ما كان لمؤتمر باريس–II أن يحقق النجاح بالصورة التي جاء عليها لولا سلسلة الإجراءات التحضيرية والإصلاحية التي اتخذتها

الحكومة منذ تأليفها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2000، والتي شكلت الركيزة الأساسية لحشد الدعم الدولي للبنان.

وما كان لمؤتمر باريس–II أن ينعقد في الأساس لو لم يقدِّم لبنان عيِّنة من البراهين الملموسة على قدراته الذاتية وإرادته الملتزمة بالتقدم على مسارات الاصلاحات الضرورية؛ وهو ما دفع أشقاءه وأصدقاءه للتجاوب المطلوب بتقديم الدعم له، معوِّلين على أن لبنان سوف يتابع مسيرته الإصلاحية دون تلكؤ أو تقاعس.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه كان قد سبق للأشقاء والأصدقاء أن أعطوا إشارات واضحة في التعبير عن الثقة والدعم خلال اجتماعات القمتين العربية والفرنكوفونية اللتين عقدتا في بيروت خلال العام 2002.

وتحضيرًا لانعقاد مؤتمر باريس–II وأثناء انعقاد مؤتمر الفرنكوفونية في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2002، أدلى الرئيس الفرنسي بحديث إلى جريدة "الاوريان لوجور" بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2002. وفي ردّ على سؤال عما إذا كان يشارك الرئيس رفيق الحريري تفاؤله بانعقاد مؤتمر باريس–II، أجاب:

"**إنه أكثر من تفاؤل، إنها ضرورة. فالرئيس رفيق الحريري هو رجل عصري واعٍ لمتطلبات الاقتصاد المعاصر، ولتلك التي تحدثنا عنها منذ قليل والمتعلقة بالتضامن وباحترام الآخر. لا شكَّ في أن لبنان الذي يحمل ماضيًا ثقيلاً من المآسي والصعوبات، يجتاز حاليًا وضعًا اقتصاديًا صعبًا. وإقدام المجتمع الدولي على مساعدته في سبيل الخروج من ذلك الوضع هو أمر مشروع**"– (انتهى الاقتباس).

وعندما تطرق الحديث إلى ما هو المطلوب من مختلف الأطراف، قال الرئيس شيراك:

"على كل طرف أن يؤدي الجهد المطلوب منه. على فرنسا، باسم صداقتها التقليدية مع لبنان، أن تعطي المثل وتقوم بجمع أصحاب الإرادات الطيبة من أجل مساعدة لبنان. وهذا يفترض أيضًا أن يبذل لبنان ما عليه من جهود، وأن ينتهج سياسة إصلاحات تبدو اليوم ضرورية، وتحديدًا ما يترجم منها في مشروع الموازنة الذي قُدِّمَ من قبل الحكومة إلى البرلمان اللبناني. ومثل جميع الموازنات الإصلاحية، فإن "مشروع موازنة العام 2003" معرَّض للانتقاد. ولكني أدعو جميع اللبنانيين لإدراك أن السياسة الإصلاحية هذه، والموازنة هذه، إذا لم تلقيا الدعم من مجمل المسؤولين اللبنانيين، فإن موافقة المؤسسات المالية الدولية تصبح متعذرة. وبالتالي فإن المساعدة الدولية تصبح محدودة أو غير كافية. فالمطلوب إذًا هو جهد مزدوج: وعي من قِبَل جميع السلطات اللبنانية بوجوب الخروج من الجدل السياسي والدخول في الجهد الوطني المتماسك للإصلاحات وللنهوض. ووعي من قِبَل المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى الصديقة للبنان – الاتحاد الأوروبي، الدول العربية، الولايات المتحدة، أو اليابان التي قام الرئيس الحريري بزيارة ناجحة جدًا لها بحسب الأصداء التي جاءتني من قِبَل رئيس الحكومة اليابانية– بالجهود المبذولة في سبيل تقويم الوضع في لبنان. إنني متفائل" – (انتهى الاقتباس).

كم كان الرئيس شيراك واضحًا وصريحًا وصادقًا في التعبير عن موقفه، وكذلك عن الموقف الاقتصادي السليم، المتنبّه والمستوعب لكافة التجارب الاقتصادية والإصلاحية في العالم، وما يقتضيه نجاح لبنان في مسعاه الإصلاحي من جهد صحيح بطبيعته وبِقدْرِهِ وتوقيته وتضافره مع ظروف مؤاتية ودعم صحيح وكفوء من قبل الأصدقاء، وبعد ذلك في عمل مثابر وملتزم في متابعة التقدم على مسارات تنفيذ العمليات الإصلاحية المختلفة.

لذلك، وفي خطاب ألقاه الرئيس شيراك أمام مجلس النواب اللبناني بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2002 في بيروت كان صريحًا ومحفزًا وداعمًا:

"... إن تضامن فرنسا مع لبنان هو اقتصادي أيضًا. وإنكم تعرفون مدى إسهامنا، غداة الحرب، في إعادة إعمار البلاد. اما اليوم فإن تطوير بلادكم هو الذي يشغلنا. ومن أجل ذلك، قررنا جعل لبنان في الدائرة الاولى لتعاون شركائنا.

ولكن متابعة تطوير بلادكم مرتبطة اليوم بنجاح إعادة الهيكلة المالية لاقتصادكم، وتخفيف عبء دينها. فالرهان يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، ليلامس استقرار البلاد نفسها، واستقرار المنطقة بمجملها تاليًا".

وقال كذلك: "وفي سبيل مساعدة لبنان في هذه المهمة، فقد طلبت، بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء، إلى شخصية مرموقة في عالم المال الدولي، السيد ميشال كامديسو، الحاكم الفخري لمصرف فرنسا والمدير العام السابق لصندوق النقد الدولي، أن يدافع عن قضية لبنان أمام أعضاء الدول الصناعية الثماني، وأمام شركائنا الأوروبيين والعرب والمنظمات المالية الدولية. إن كل شيء أصبح معدًا لأن يعقد اجتماع دولي في الأسابيع المقبلة، ويتخذ التدابير التي ستساعد لبنان على مواجهة مصاعبه. ومن خلال الجهود المبذولة من قِبَل حكومتكم ستتمكن بلادكم من تحقيق الخطوات المطلوبة. ولا شك بأن هذه السياسة الجريئة التي لا بدَّ منها، ستلقى الدعم الكامل من قِبَل مجلسكم النيابي، لوضعها موضع التنفيذ".

كما قال الرئيس شيراك في كلمته في مجلس النواب اللبناني:

"إني أعرف، يا حضرة رئيس مجلس النواب، ويا أيها السيدات والسادة النواب، الإسهام الهام الذي توفرونه كمشترعين، في هذه الورشة الكبيرة من الإصلاحات. فلبنان عرف بسرعة كيف ينسجم مع المتطلبات الحالية لمكافحة تبييض الأموال، داعمًا بذلك دور بيروت كمركز مالي دولي. وكان سبق أن سجلت نتائج ملموسة، تشجع على متابعة تنقية الوضع المالي وتحديث جهاز الدولة والسماح للاقتصاد اللبناني بالعودة إلى مجال التنافس الدولي.

إن اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، الذي سيعرض عليكم قريبًا، سيعطي دفعًا قويًا للإصلاحات ووضعها موضع التنفيذ. فهو يربط لبنان بأوروبا، ويؤشر لوحدة مصيرنا، كما يعزز تطوير العلاقات مع الجيران العرب المتوسطيين. فبناء هذا المجتمع الأوروبي- المتوسطي، وحلول سلام عادل وشامل- وهو ما ندعو اليه بكل تمنياتنا- سيسمحان للبنان، في آن، بتقوية استقلاله وتعاونه مع دول المنطقة" - (انتهى الاقتباس).

لذلك وعندما تحدث الرئيس رفيق الحريري أمام مؤتمر باريس-II، كان قد أصبح بوسعه القول أمام المؤتمرين:

"إننا نقف أمامكم اليوم، وقد طبقنا جميع الإجراءَات التي كانت بمتناول قدراتنا الذاتية، لنقول لكم إن لبنان لن يتمكن من الحد من تنامي الدين العام وخفض كلفة خدمته إلا إذا قرر المجتمع الدولي، الذي يلتئم ممثلوه الأرفع حول هذه الطاولة، أن يدعم إجراءَاته بمنحه تسهيلات تمويلية ذات فوائد معتدلة وآجال طويلة، تحل حصيلتها محل جزء من المديونية القائمة ذات الآجال القصيرة والفوائد المرتفعة" - (انتهى الاقتباس).

ثالثًا: الدور الشخصي الفاعل والمؤثر للرئيس رفيق الحريري

إضافة إلى الإجراءَات التي باشرتها الحكومة اللبنانية منذ تأليفها وحتى موعد انعقاد مؤتمر باريس–II، فإن الجهد والتحرك الشخصيين للرئيس رفيق الحريري كانا في أساس العمل من أجل تأمين انعقاد المؤتمر وإنجاحه.

وعلى ذلك فقد أرسى الرئيس رفيق الحريري، منذ بداية تحمله المسؤوليات الحكومية، دبلوماسية الاتصالات الشخصية والمباشرة، عبر تحرك كانت حدوده بحدود المصلحة اللبنانية والقومية، بهدف إعادة لبنان إلى الساحة الدولية بعد سنوات طويلة من الحرب التي غيبته وشوهت صورته.

وعندما تقدم الإعداد لعقد مؤتمر باريس–II تبين أن تلك الصداقات الكثيرة والعميقة التي نسجها الرئيس الحريري كانت مفيدة. وجاء تجاوب أصحابها ليبرهن أن لبنان كان قد بدأ مسيرة استعادة ثقة العالم به.

وكان هذا المؤتمر، الذي عُقد في جو وفاقي داخلي ظاهر، تعبيرًا صادقًا عن الثقة الدولية المتجددة بلبنان، ودعمًا أكيدًا له، في ما يتجاوز النواحي الاقتصادية والمالية، حيث قيل آنذاك: "**هنالك اليوم شعور قوي بالثقة بالحكومة اللبنانية**"، على حد قول الرئيس جاك شيراك.

لقد انطوى المؤتمر على دعم معنوي كبير، وتسهيلات ومعونات مالية بلغت أربعة مليارات وثلاثمائة مليون دولار، يضاف إلى ذلك ما قدمه مصرف لبنان والمصارف اللبنانية من هبات ومساعدات وتمويل ميسر وبدون فائدة، ما مكّن لبنان من تخفيض أساس الدين، وكذلك تخفيض نسبة وكلفة خدمته المرتفعة.

لقد شكّل مؤتمر باريس–II، بما صدر عنه من قرارات محددة، وبما انطوى عليه من دلالات سياسية، منعطفًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى لبنان، شأنه شأن مؤتمر الطائف الذي عقد في العام 1989، في كونه قد أسّس لمرحلة جديدة أيضًا على الصعيدين الاقتصادي والمالي. وكان المؤتمر، تاليًا، ساعة حقيقة أمام التاريخ، عكست فيها مرآة العالم صورة لبنان الصحيحة بالصيغة التي قالها الرئيس الحريري. فقد "**أثبت أنه أمنع بكثير مما كان يظن البعض، وانه موضع صدقية واحترام وتضامن وتشجيع من قبل أشقائه وأصدقائه**". وعلى ذلك فإنّ الباقي يقع على اللبنانيين بالطبع. فالتحدي مزدوج، لأن المطلوب هو تجاوز الأزمة المالية، والتصرف على قدر الثقة الدولية التي منحها العالم للبنان، وحيث ذكر: "**انّ لبنان سوف يكون وفيًا للتعهد، وانه على قَدْرِ الثقة، بهمة أبنائه وبوفاقه الداخلي، وبتطلعه الواثق إلى المستقبل، الذي هو خياره الوحيد**".

وقد ختم الرئيس الحريري حينها كلمته بالقول: "**فبعد عشرة أعوام على انطلاق هذه الجهود في نهاية العام 1992 على طريق الإصلاح والنهوض، قطع لبنان شوطًا كبيرًا في التغلّب على تبعات الحرب وآثارها، ليستعيد دوره ومكانته الاقتصادية والحضارية في المنطقة العربية والمجتمع الدولي.**

ها هو لبنان يقف عند مفترق طرق.

وهو بمساهمة من المجتمع الدولي سيتمكن من تدعيم مكتسباته، واستكمال إصلاحاته الاقتصادية بنجاح، ليشكل من جديد قطب استقرار واعتدال في منطقة تجتاحها أزمات خطيرة.

إن دعمكم في السابق يشجعني على الاعتقاد أنكم ستستجيبون إلى نداء الحكومة والشعب اللبناني، وستوفرون لهما الدعم اللازم على مستوى النهوض الاقتصادي والمالي.

أخيرًا، اسمحوا لي أن اوجه الشكر الخاص، وباسم جميع اللبنانيين، إلى الرئيس شيراك وإلى فرنسا على تنظيم هذا المؤتمر الدولي"– (انتهى الاقتباس).

كم كان الحريري في كلامه واضحًا وملتزمًا بأن لبنان سيكون وفيًا لتعهداته، وان لبنان سيعمد إلى استكمال مسيرته الإصلاحية بنجاح ليشكل من جديد قطب استقرار واعتدال في منطقة تجتاحها أزمات خطيرة.

وكان الرئيس شيراك قد قال في كلمته في مؤتمر باريس–II:

"لقد اجتمع أصدقاء لبنان هذا الصباح لتشجيع لبنان وحكومته على تطبيق برنامج جاد وصلب وشجاع للغاية، كما اعتبره كل المشاركين. الكل يعرف وضع لبنان ووضع المنطقة. لقد عاني لبنان 15 سنة من الحرب من دون تضامن دولي حقيقي غداة هذه الحرب. وها هو قد بذل جهودًا هائلة لإعادة بناء بلده وإدارة المجتمع اللبناني في ظروف مناسبة. وبالتالي، كان لا بدّ للبنان أن يطلب قروضًا طويلة الأمد وبفوائد منخفضة تحل محل تلك القروض القصيرة الآجال وبفوائد مرتفعة. وكانت النتيجة أن الوضع الحالي في لبنان هو وضع غير مستقر ويعاني بعض الخلل. بالطبع إن سمعة لبنان، ولاسيّما أنه مدين ممتاز، يحترم دائمًا التزاماته، هذه السمعة الجيدة سمحت له أن يحافظ على موقع مستقر، مع أن هذا الوضع خطير نسبيًا، وبالتالي من المشروع ومن الطبيعي بالنسبة إلى أصدقاء لبنان أن يهيئوا أنفسهم لكي يقدّموا إلى هذا البلد مساعدة تسمح له بأن يُخفِّض كلفة الديون التي يرزح تحتها. وذلك سوف ينعكس على إيرادات لبنان وعلى موازنته العامة.

وهناك سبب آخر وراء هذا الاجتماع. كلنا يدرك أن هذه المنطقة من العالم تمر في مرحلة صعوبات خطيرة، أكان الوضع يتعلق

بالشرق الأوسط أم بالاحتمالات المختلفة المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل الضروري في العراق. هناك إذًا الكثير من الشكوك ومخاطر عدم الاستقرار. لذلك أكرر أن كل ما يفاقم عدم الاستقرار هذا هو خطير، وبالتالي يجب أن نبذل قُصارى الجهد لتجنبه. أما كل ما يُعزز الاستقرار فهو يذهب في الاتجاه الصحيح أي في مصلحة كل شعوب هذه المنطقة. لذلك فكّرنا أنه يجب ألا نخاطر في إضافة أزمة مالية محتملة إلى الأزمات السياسية والعسكرية التي نشهدها وللأسف في هذه المنطقة من العالم. وهذا ما دفع أصدقاء لبنان إلى تهيئة أنفسهم، فاجتمع الأصدقاء التقليديون لهذا البلد من جهة وعدد من الدول العربية وعلى رأسها كالعادة المملكة العربية السعودية السخية دومًا والتي يمثلها هنا سمُوّ الأمير سعود الفيصل، إضافة إلى الجهات التي تمثّل الصناديق العربية للاستثمار وصندوق النقد العربي؛ واجتمع من جهة أخرى الاتحاد الأوروبي وأبرز البلدان التي تمثله.

إذن اجتمعنا، تناقشنا وقمنا بجولة على مختلف الأمور؛ وقد أُعد لهذا الاجتماع بالطبع. بعد ذلك، توصلنا إلى نتائج ايجابية، في ما يتعلق بالالتزامات المالية أو بالتزامات أخرى تتعلق بمشاريع معينة ووصلنا إلى مجموع يناهز 4,3 مليارات دولار. وسنعطيكم في وقت لاحق تفاصيل هذه الأرقام. فالأمانة العامة الخاصة بهذا المؤتمر تُعدّ حاليًا نشرة مفصّلة عن الالتزامات التي تعهّد بها كل من الأطراف. بالطبع، الالتزام الأكبر كان من المملكة العربية السعودية. لقد شكرت بحرارة الأمير سعود الفيصل، وطلبت منه أن ينقل إلى خادم الحرمين الشريفين والى ولي العهد عربون امتناننا وصداقتنا"– (انتهى الاقتباس).

أمّا الرئيس رفيق الحريري، فقد شكر الرئيس شيراك وقال: "**أود أن أكرّر شكري وشكر الشعب اللبناني على كافة الجهود التي بذلتها فرنسا وبذلها كافة المشاركين الذين جاؤوا من أمكنة بعيدة لكي يدعموا الوضع الاقتصادي اللبناني. إن لبنان بلد قد عانى كثيرًا من الحرب، وواجه صعوبات اقتصادية لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب. ولقد بذلنا قصارى الجهد لإعادة بناء بلادنا واقتصادنا، وحاليًا نحن نواجه مشكلات. ونرى جميعًا أن أصدقاءنا من كل أصقاع العالم قد حضروا ليشاركوا في مؤتمر باريس–II لدعمنا ومساعدتنا. لقد بذلوا كل ما في وسعهم. النتائج كما أشار إليها فخامة الرئيس الفرنسي كانت أكثر من 4,3 مليارات دولار، 3 مليارات منها كقروض ميسَّرة سوف تخصص مباشرة للخزينة اللبنانية، وأكثر من مليار دولار، نحو 1,3 مليار دولار ستُخصّص للمشاريع التي باشر بها لبنان والتي أطلقها البنك الدولي وسائر الصناديق الدولية. هذا إلى جانب كل المشاريع التي بوشر العمل بها قبل عقد هذا المؤتمر**".

"**إذنْ نحن الآن نتكلم عن مشاريع جديدة، ومجموع الأرقام يناهز 4,3 مليارات دولار. لذلك أود أن أشكر فرنسا على كل جهودها، وأن أشكر كذلك المملكة العربية السعودية وكندا. واود أن أخص بالشكر رئيس الوزراء الماليزي الذي حضر من بعيد للمشاركة في الاجتماع. ونعرف أن بلده قد ساهم أيضًا بمبلغ مهم جدًا، ونعلّق على ذلك أهمية كبرى، لاسيما في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها ماليزيا. يجب أن يستمر لبنان بالإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة، والتي دعمها البرلمان اللبناني ورئيس الجمهورية اللبنانية وكل الطبقة السياسية في البلاد. من جهته، لبنان على استعداد للاستمرار في المفاوضات والحوار مع صندوق النقد الدولي. نحن منفتحون، ولكن علينا أن نحترم تقاليدنا وأن نحرص على مصداقيتنا وعلى ثقتنا ببلدنا وبالشعب اللبناني. ولا يخفى على أحد**

أن لبنان واللبنانيين لطالما احترموا التزاماتهم، حتى في الأيام الحالكة خلال الحرب وبعدها، وسنستمر في احترام التزاماتنا. هذا موقف ثابت، ليس فقط من قِبَلي ومن قبل حكومتي، ولكنه جزء من التقاليد اللبنانية. شكرًا"– (انتهى الاقتباس).

وردًا على سؤال عمّا إذا كان هنالك تفكير بعقد مؤتمر باريس–III، أجاب الرئيس شيراك:

"**سيكون علينا، على الأرجح، أن نقيّم ما نتوصل إليه وأن نكيفه بعد ذلك مع الإطار التضامني الدولي. لم نتخذ أي قرار بهذا الشأن حتى الآن ولكن من جهتي أحبّذ، ربما بعد 6 أو 9 أشهر، أن نتمكن من عقد اجتماع جديد يخولنا رؤية إلى أين وصلنا وما هي التكييفات أو التعديلات التي يجب أن ندخلها على هذا التضامن الدولي. إذنْ لم نتخذ بعد قرارًا بهذا الشأن ولكنني أحبذ هذه الفكرة وأراها مفيدةً**"– (انتهى الاقتباس).

إلى ذلك، قال الرئيس الحريري: "**الرسالة التي يبعث بها هذا المؤتمر إلى لبنان والى العالم بأسره هي أن لبنان ليس وحيدًا. لبنان بلد لديه الكثير من الأصدقاء عبر العالم. وحين نعمل بشكل صحيح سيقدّر الجميع عملنا وبالتالي سوف تقبل البلدان الأخرى بتقديم القروض الميسَّرة لنا وتعمل معنا يدًا بيد؛ وهذا تمامًا ما قامت به. أقدر كثيرًا الجهود التي بذلها جميع المشاركين في هذا المؤتمر. ونحن ملتزمون بالمضي قدمًا في الإصلاحات، كما نلتزم بضمان الاستقرار وتأمين السلام في المنطقة وبتطبيق البرنامج الذي اعتمدته الحكومة والبرلمان اللبناني**"– (انتهى الاقتباس).

لقد شكّل مؤتمر باريس–II مفصلاً أساسيًا في الاقتصاد اللبناني الحديث. فهو عمل على إخراج الاقتصاد اللبناني من حلقة مفرغة تمثلت

في ارتفاع العجز والمديونية وبالتالي ارتفاع الفوائد التي تؤدي إلى تقلّص الاستثمار والنمو وبالتالي الإيرادات الضريبية. ذلك مما يدفع إلى زيادة العجز والمديونية، وبالتالي إلى ما يهدد الأمن الاقتصادي للبنان من خلال الضغوط على الليرة اللبنانية، وعلى الاستقرار النقدي في لبنان، ويسهم لاحقًا في تراجع القدرة الشرائية للمواطن اللبناني وهزّ الثقة بقطاعه المالي والمصرفي.

الحقيقة أنّ انعقاد مؤتمر باريس–II بتداعيات نتائجه الإيجابية على الاقتصاد اللبناني أدخل لبنان في حلقه حميدة نحو تعزيز النمو الاقتصادي وانخفاض المديونية، وبالتالي انخفاض معدلات الفوائد، الأمر الذي يشجع على الاستثمار ويطلق بدوره محركات النمو، ويؤدي في المحصلة إلى انخفاض مطرد في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

رابعًا: ما نُفِّذ من التزامات لبنان والتزامات المشاركين في مؤتمر باريس–II

- بعد مضي ستة أشهر على انعقاد مؤتمر باريس–II، كان لبنان قد حصل على أكثر من 80% من مبالغ الالتزامات التي تعهدت بتقديمها الدول المشاركة في ذلك المؤتمر. أي نحو 2,5 مليار دولار أميركي من أصل ثلاثة مليارات دولار كمساعدات للموازنة لتحسين مستويات وفعالية إدارة الدين العام. وقد أتت تلك المساهمات على شكل تمويل ميسَّر طويل الأمد لفترة 15 سنة وبفوائد لا تتعدى 5% مع فترة سماح لخمس سنوات.
- أما في ما يتعلق بالقروض الإنمائية التي التزمت بها المؤسسات الدولية والبالغة 1,3 مليار دولار فقد بدأ العمل على تطوير المشاريع الإنمائية المتعلقة بها مع التركيز على تلك القروض ذات الطابع الاجتماعي.
- إلى ذلك، قام مصرف لبنان بالتعاون مع وزارة المالية بإلغاء سندات خزينة بقيمة مليار و800 مليون دولار، كما استبدل مصرف لبنان بمعظم حيازاته من الدين العام اللبناني سندات دين (يوروبوند) لمدة 15 سنة بعائد سنوي ثابت يبلغ 4% وفترة سماح مدتها 5 سنوات.
- في المقابل بادرت المصارف اللبنانية في خطوة غير مسبوقة عالميًا إلى الإسهام في هذا المجهود عبر تقديم تمويل لفترة سنتين ومن دون فائدة بقيمة 10% من ودائعها بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أي ما يعادل حوالى 3,6 مليارات دولار أميركي.

وهكذا فقد أتاح مؤتمر باريس–II للبنان تأمين تمويل جديد تزيد قيمته عن 9,7 مليارات دولار لسداد ثلث دينه الذي سيستحق بأسعار فوائد منخفضة.

وبالتالي، استطاع لبنان الحدّ من تسارع تنامي الدين وتخفيض خدمته، الأمر الذي أوجد جوًا إيجابيًا بدا واضحًا في التحسن الجاري في الأسواق المالية اللبنانية والاقتصاد اللبناني بشكل عام.

- تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة اللبنانية ووزارة المالية قد عمدتا إلى استعمال الأموال التي حصلتا عليها من خلال باريس–II حصرًا في عملية تحسين مستوى إدارة الدين لجهة تخفيض حجمه وكلفته عبر استبدال دين أقل كلفة وطويل الأجل بآخر مكلف وقصير الأجل.

خامسًا: التأثيرات والانعكاسات الإيجابية لانعقاد مؤتمر باريس–II

تبيّن المؤشرات المالية والنقدية أيضا تقدمًا على أكثر من صعيد. فالتدفقات المالية الناتجة عن مؤتمر باريس–2 وما تلاها والتي بلغت أكثر من عشرة مليارات دولار (أي حوالى 56% من حجم الناتج المحلي آنذاك) أسهمت في إعادة هيكلة الدين العام اللبناني حيث تحقق بنتيجة ذلك تقدمٌ على أكثر من صعيد كان من أهمه:

1. انتقال جزء من الدين العام القصير الأجل ليصبح لآجال متوسطة وطويلة المدى، وبالتالي في عهدة عدد من الدول الشقيقة والصديقة ولدى مصرف لبنان وصندوق الضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع، والبالغ مجموعه حوالى سبعة مليارات دولار. ولقد كان من نتيجة ذلك أن انخفض مجموع الدين العام الذي يعتبر دينا لباقي الدائنين (Market Debt).

2. ازدياد معدل آماد استحقاق ديون الدولة الخارجية (Average Maturity)، لينتقل من حوالى السنة إلى نحو أربع سنوات ونصف السنة.

3. انخفاض المعدل العام لكلفة الدين العام بما نسبته 3,82% في آخر آذار/مارس 2004؛ وذلك أدنى مما كان عليه قبل مؤتمر باريس–II. كذلك كان من المتوقع أن يستمر الانخفاض في هذه النسبة مع استحقاق السندات بالليرة اللبنانية التي وصلت معدلات الفائدة عليها لمدة سنتين إلى ما يزيد عن 14%.

4. تحسن أسعار الأوراق اللبنانية بشكل كبير بحيث أصبح المردود

عليها مواكبا ومقاربا لما هي عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة وحيث أصبح سعرها حسب قيمتها الاسمية.

5. انخفاض معدلات الفائدة المدينة على سندات الخزينة لمدة سنتين من حوالى 17-18% في السوق الثانوية إلى ما دون 7,74% في السوق الأولية في آب/أغسطس 2004.

6. انخفاض كلفة عمليات التمويل الجديدة التي قامت بها وزارة المالية خلال الأشهر الثمانية الأولى التي تلت انعقاد المؤتمر إلى ما لا يزيد عن 3% (الدول العربية والصديقة 5%، مصرف لبنان 5%، والمصارف صفر بالمائة)؛ وهو ما انعكس إيجابًا على كلفة خدمة الدين العام خلال العام 2004، والذي من المتوقع أن ينعكس إيجابًا أيضا على كلفة خدمة الدين العام خلال العام 2005 وما بعده.

7. بلغ الفائض في ميزان المدفوعات حتى نهاية عام 2003 حوالى 3,4 مليار دولار وذلك بالمقارنة مع عجز قدره 1,17 مليار دولار في ما خص العام 2001 وفائض قدره 1,56 مليار دولار في العام 2002.

8. انخفض معدل الدولرة في الاقتصاد اللبناني حيث أصبح 67,39% في تموز/يوليو 2004 بعد أن كان قد بلغ 73,3% في تموز/يوليو 2002؛ وذلك على الرغم من التدفقات الكبيرة بالعملات الأجنبية.

9. تراجعت نسبة الفوائد على الدين العام بمختلف فئاته بنتيجة التطورات الإيجابية الحاصلة عقب مؤتمر باريس-2 وبنتيجة الوسائل العديدة التي اعتمدتها وزارة المالية لتحسين مستوى إدارة الدين العام بهدف تخفيض كلفة خدمته وتقليص مخاطر إعادة تمويله. ولذلك فقد انخفضت بنية الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في الأشهر الثلاثة الأولى بعد مؤتمر باريس-2 (أي ما بين كانون

الأول/ديسمبر 2002، وشباط/فبراير 2003) كما أنها عادت وسجلت انخفاضا تدريجيًا مرة أخرى عند إعادة فتح باب الإصدارات في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2003؛ وذلك بعد توقف عن إصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية دام حوالى تسعة أشهر. ويتضح ذلك في الجدول أدناه:

	قبل مؤتمر باريس–II في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2002	بعد مؤتمر باريس– II وخلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2003	في نهاية تموز/ يوليو 2004
سندات الخزينة لثلاثة اشهر	%11,18	%6,96	%5,16
سندات الخزينة لستة أشهر	%12,12	%8,18	%6,32
سندات الخزينة لسنة	%13,43	%9,13	%6,68
سندات الخزينة لسنتن	%14,64	%9,41	%7,74
سندات الخزينة لثلاث سنوات	–	–	%8,68

10. أما على صعيد تطور معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية، فقد انسحب التحسن في المركز الائتماني للدولة اللبنانية عقب انعقاد مؤتمر باريس–II على مستوى معدلات الفوائد الفعلية، مما أدى عمليًا إلى تخفيضها وبالتالي إلى تحسن أسعار تلك السندات بشكل ملحوظ في السوق الثانوية. ونتيجة لذلك أصبح المردود عليها مواكبًا لما عليه مثيلاتها في الأسواق الناشئة وحيث أصبح سعرها في المحصلة حسب قيمتها الاسمية.

سادسًا: نظرة تقييمية لانعكاسات مؤتمر باريس–II الإيجابية وعدم التمكّن من استثمار كل مفاعيلها

لقد غيرت الانعكاسات والتداعيات الإيجابية لمؤتمر باريس–II مسار الاقتصاد اللبناني، بعيدًا من الانهيار الذي كانت ستؤدي إليه التراكمات والأعباء الماضية منذ بداية الحرب اللبنانية، بما في ذلك تراكم الدين العام الناتج عن استمرار العجز في الموازنة والخزينة، وصولاً إلى فترة التسعينيات التي بُذِلَ خلالها الكثير لاستعادة نهوض الاقتصاد اللبناني. إلاّ أنّ ذلك لم يؤد إلى عكس وتيرة العجز في الموازنة والخزينة بسبب استمرار التوسع في الإنفاق الجاري؛ ومن ذلك ما كان من أجل إخراج اللبنانيين واقتصادهم من دوامة الحرب والأزمة المعيشية الخانقة بسبب الانهيار في سعر الصرف الذي حصل في فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي. كذلك بسبب استمرار توسع الإنفاق الاستثماري ابتداء من منتصف التسعينيات لإعادة بناء البنية التحتية التي عانت من التدمير.

إنّ عدم تمكّن لبنان من الاستفادة الكاملة من مفاعيل مؤتمر باريس–II يعود لثلاثة أسباب أساسية:

أولاً: التقاعس وانحسار الجهود المبذولة على مسارات الإصلاح بالمقارنة مع ما كان يفترض بلبنان أن يعمد إلى متابعة تنفيذه على أكثر من صعيد اقتصادي ومالي وإداري.

ثانيًا: استمرار وتزايد مفاعيل الصدمات الخارجية على الداخل اللبناني.

ثالثًا: استمرار التشنجات والاحتقانات الداخلية.

ما من شك في أنّ الانعكاسات والتداعيات الإيجابية لمؤتمر باريس–II قد أسهمت في التعويض الجزئي عن الاثار السلبية الهائلة الناتجة عن التقاعس

المزمن في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الصحيح، وأعطت لبنان وحكوماته بعضًا من التنفس لاحتواء مفاعيل استمرار ذلك التقاعس، بما في ذلك احتواء النتائج السلبية للسياسات والممارسات الاقتصادية والمالية والإدارية والقضائية التي اتبعت في فترة العامين 1999–2000. وبالتالي، فقد شكّل المؤتمر مدماكًا أساسيًا في التحضير للانطلاق نحو مسار جديد من النمو المرتفع الذي بدأ يتحقق في العام 2004 والذي كان يفترض به أن يستمر ويتعزز لولا الأحداث الأليمة التي عصفت بلبنان في العامين 2005–2006، وإنْ عادت وظهرت بعض مفاعيله الإيجابية بعد ذلك، والتي دعمتها وعزّزتها نتائج مؤتمر باريس–III الذي عقد في كانون الثاني/يناير من العام 2007؛ وهو ما تظهره المؤشرات الإيجابية التي شهدها لبنان في الأعوام 2007– 2010.

لقد أسهم مؤتمر باريس– II **في عكس توأم العجز في الميزان الأولي وميزان المدفوعات ليتحول إلى فائض في الميزانين**. وبالتالي أسهمت نتائج المؤتمر في عودة لبنان إلى فترة النمو المرتفع في العام 2007، ولاسيما عقب نجاح انعقاد مؤتمر باريس–III. فلقد تحقق لدى الاقتصاد اللبناني خلال تلك الفترة أعلى معدلات النمو الاقتصادي في تاريخ لبنان الحديث؛ وذلك ابتداء من العام 2007 وحتى نهاية العام 2010، وقبل إسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري، الذي ترافق مع بدء تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في سوريا.

لقد تعزّزت الثقة بلبنان إثر النتائج الإيجابية لمؤتمر باريس–II. فبعد انقضاء بضعة أشهر على عقده، تبيّن أن النتائج المتوخاة منه التقت مع التقليد الذي ترسخ في لبنان بعيد استقلاله؛ وهو أن ازدهاره وتقدمه قاما على تكامل اقتصاده وانسجام سياساته وتوجهاته مع محيطه العربي، وان نموه وتطوره واستقراره تستند أيضًا إلى قدرته على إشاعة الثقة والاطمئنان لدى أبنائه وأشقائه وأصدقائه بشأن المستقبل.

وهكذا، ما إن انتهت أعمال المؤتمر، حتى بدأت النتائج بالظهور. منها ما حصل تلقائيًا نتيجة ذلك الحدث الهام، ومنها ما كان نتيجة ما اتخذته الحكومة اللبنانية من سياسات وإجراءات، ومنها أيضًا ما اتخذه مصرف لبنان واتخذته المؤسسات المصرفية اللبنانية من تقديم دعم معتبر للخزينة اللبنانية بقروض من دون فائدة لمدة سنتين.

الحقيقة أنّ طريق الحلول الصحيحة التي تم فتحها من خلال ذلك المؤتمر كانت تحتاج إلى جهد مستمر ومثابر، وبالتالي الإصرار على اتخاذ خطوات عديدة وتضحيات متواصلة وجهود مشتركة لمتابعة التقدم على مسارات الإصلاح. إذْ ليس هنالك من حلول سحرية لأزمات مالية واقتصادية. فالحلول الصحيحة تتطلب استمرار الإرادة السياسية في تبني الإصلاح، وفي بذل عمل دؤوب وهادف ومثابر متعدد الجوانب، وكذلك تحمُّل شجاع للمسؤوليات الوطنية ولمصلحة جميع المواطنين، بعيدًا عن الانصياع للضغوط السياسية والشعبوية الضيقة. هذا مع توفير جوٍّ مؤاتٍ يخيّم عليه الإدراك الصحيح للمصلحة العامة والممارسة الرشيدة لإدارة الشأن العام، بحيث تتعزز إرادة الثبات والمثابرة على مسارات الإصلاح والنهوض من اجل تحقيق الهدف المنشود.

أقول هذا كله لأبين الجهد الكبير الذي بذله لبنان في التحضير لهذا المؤتمر، وبعد ذلك الجهد الذي بذله لقطف ثماره وصيانة مكتسباته، وكذلك الجهد الذي بذله الاشقاء والاصدقاء في الاستجابة لطلب لبنان.

الحقيقة أنه ما كان لذلك ان يحصل لولا الثقة التي عمل لبنان جاهدًا من أجل اكتسابها وتثبيتها.

أقول ذلك أيضًا، لأنوّه بالدور المحوري الذي لعبه كل من الرئيس الحريري وفريقه الاقتصادي المتمكن والرئيس شيراك والأمير سعود الفيصل، وللقول

بأنه لولا تضافر تلك الجهود مجتمعة ما كان لهذا المؤتمر ان ينعقد ولا كان لتلك المكتسبات أن تتحقق للبنان، ولا أن ينجح لبنان بالتالي في تخطي تلك الأزمة التي كان من الممكن ان تطيح باستقراره الاقتصادي والمالي والنقدي وبالتالي الاجتماعي والمعيشي والأمني.

ليس ذلك فقط، بل لأبين أيضًا أنّ تلك الفرصة غير المسبوقة التي أتيحت للبنان كانت تقتضي، وكما جرت الاشارة إليه في الكلمات المتبادلة، مواصلة تلك الجهود الإصلاحية والمثابرة عليها والتقدم على هَدْي بوصلتها، لتمكين لبنان من تخطي المصاعب المستقبلية، والنجاح في مواجهة المتغيرات والتحولات والصدمات التي كانت تلوح في المنطقة، وتطرق أبواب لبنان بعنف وإصرار.

سابعًا: أهم التطورات المالية والنقدية التي تحققت بعد انعقاد مؤتمر باريس–II

لقد حقق نجاح مؤتمر باريس–II إيجابيات عدّة على أكثر من صعيد، وشهدت الأسواق المالية اللبنانية تحسنًا كبيرًا بعد انعقاد هذا المؤتمر، حيث انخفضت معدلات الفوائد على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، فتراجعت فائدة السندات لاستحقاق السنتين، وكذلك انخفضت الفوائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية قصيرة الأجل، وتحسنت أسعار الإصدارات الحكومية بالعملات الأجنبية (Eurobond) بشكل ملحوظ، كما انخفضت الفائدة المتداولة بين المصارف (Inter-bank rate)، وتحسن سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. كما استمر ارتفاع الطلب على الليرة اللبنانية في الأسواق المحلية، نتيجة لما ولّده مؤتمر باريس–II من ثقة وتوقعات إيجابية في السوق المحلي. كذلك، تحسنت الثقة بالقطاع المالي والمصرفي بشكل كبير فانعكست زيادة في الودائع المصرفية.

أما على صعيد ميزان المدفوعات فقد تم تسجيل فوائض كبيرة وارتفع احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية (باستثناء الذهب) بشكل كبير، ولاسيما في تحول صافي الاحتياطي لديه من العملات الأجنبية إلى احتياطي إيجابي بعد أن كان قد أصبح سلبيًا في الأعوام 2005 و2006 و2007، بما عزّز قدرة المصرف المركزي على إدارة السياسة النقدية بشكل أفضل، ووفَّر استقرارًا أكبر للعملة الوطنية. كذلك ساهم نجاح مؤتمر باريس–II بتحسين التصنيف الائتماني للبنان.

أما على صعيد المالية العامة فقد سعت الحكومة من خلال مشروع موازنة العام 2003 إلى اعتماد مشروع موازنة عامة طموحة تسعى إلى

خفض نسبة العجز البالغ 7% من الناتج المحلي القائم بالمقارنة مع ما هدفت إليه موازنة عام 2002، كما تمكّنت من رفع نسبة الفائض الأولي ليصبح 4% من إجمالي الناتج المحلي.

لقد تضمّن مشروع موازنة العام 2003 عدة إجراءات، كان منها:

- **إدخال ضريبة جديدة بنسبة 5% على فوائد الودائع والسندات بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية.**
- **توسيع قاعدة الضريبة على القيمة المضافة من خلال خفض رقم الأعمال لتحديد الخضوع من 500 مليون ليرة سنويًا إلى 300 مليون ليرة.**
- **إدخال الرسم المهني.**

كذلك عمدت وزارة المالية إلى تسريع تنفيذ ورشة إصلاحات تمثلت بتنفيذ مشاريع تحديثية وإجراءات إصلاحية تهدف إلى زيادة مستويات الشفافية وتحسين الخدمة للمواطنين وزيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق والسعي إلى ترشيد القطاع العام في لبنان.

ماذا بعد؟ عقب ذلك، وبالرغم من التوضيحات التي قدمتها الحكومة للمشاركين في مؤتمر باريس–II حول الاجراءات التي ستعتمدها– وكل ذلك كان بعلم المجلس النيابي– فإنّ جميع المحاولات التي بذلت مع السادة النواب خلال مناقشة مشروع موازنة العام 2003 لم تنجح ويالأسف. فلقد جرى إقرار تلك الموازنة دون إقرار معظم الاصلاحات الملحوظة في ذلك المشروع، والتي جرى صرف النظر عن إقرارها وحتى عن مناقشتها بسبب الحملة التي أثيرت ضد الحكومة من ضمن الحملات التي كان يشنها النظام الأمني اللبناني السوري باستمرار على الرئيس

الحريري وعليّ كوزير للمالية وعلى مشاريعنا الاصلاحية لاستنهاض الاقتصاد اللبناني. ذلك شكّل صدمة سلبية عادت لترسم الشكوك على استعداد لبنان للالتزام بتنفيذ برنامجه الإصلاحي.

إلاّ أنه، وبالرغم من تلك الصدمة، وبالرغم من كل تلك العقبات التي كانت وظلّت تزرع من أمام الحكومة ومن امام رئيسها، فقد أدى نجاح مؤتمر باريس–II، وكذلك تنفيذ عدد من التدابير المتخذة إلى تلقف السوق اللبناني والاسواق الدولية تلك النجاحات بشكل جيد. وعلى الفور، أسفر ذلك عن سلسلة من التطورات الإيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي، أخذت في الظهور عام 2004 بدءًا بمستويات النمو الاقتصادي. كذلك، ولّدت النجاحات ثقة إضافية، بما عزّز من سيولة القطاع المالي التي تُعتبر الحكومة اللبنانية أبرز المستفيدين منها. إلى ذلك، فتحت تلك النجاحات السبيل لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي ومجالات المبادرة لدى القطاع الخاص، وبالتالي اسفرت عن تحريك حجم طلب الاقتراض لدى القطاع الخاص من المصارف التجارية.

ثامنًا: وقفة تقييمية لما حصل من استنقاع واستعصاء بعد ذلك

أرى أنه لا بد لي من وقفة تقييمية لما حصل من استنقاع واستعصاء على مدى السنوات التي تلت انعقاد مؤتمر باريس–II، وفي ضوء ما يحصل الآن في لبنان؛ وما كان ليحصل فيما لو توفرت إرادة سياسية جامعة.

إنّ الذي يقرأ الآن:

1) **ما حصل في تلك المرحلة من تحضيرات لانعقاد مؤتمري باريس–I وباريس–II، بالرغم مما كانت عليه الأوضاع في لبنان خلال المرحلة التي سبقت تسلم الرئيس رفيق الحريري مسؤولياته في نهاية العام 1992، وأيضًا في ضوء ما أصبحت عليه الأوضاع في لبنان بنتيجة الظروف والإرغامات التي سادت لبنان في فترة التسعينيات، والتي دفعت الرئيس الحريري إلى الاعتذار عن تأليف الحكومة في العام 1998.**

2) **ومن يطالع ما حصل بعد ذلك، حين عاد الرئيس الحريري من جديد ليؤلف حكومته الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2000، وماذا تحقق من تقدم على أكثر من صعيد بنتيجة تلك الجهود المضنية التي بذلت لتحقيق النهوض المنشود. ومن ذلك، ما جرى إنجازه على مسارات الإعداد والتمهيد لانعقاد هذين المؤتمرين الدوليين لدعم لبنان.**

3) **ومن يقرأ ويتمعّن في تلك الكلمة التي ألقاها الرئيس شيراك في مجلس النواب، وكيف أنه كان في كلامه يُحمِّل المسؤولية الأساسية للحكومة والمجلس النيابي، وكذلك للمنظومة السياسية اللبنانية، ويبيّن المحاذير والمخاطر التي سوف يتعرض لها لبنان**

في حال التلكؤ عن المبادرة وعدم توفير الإرادة الحازمة والمثابرة من أجل متابعة القيام بالإصلاحات التي يحتاجها لبنان.

4) كذلك من يتمعّن في ما قاله كل من الرئيس شيراك والرئيس الحريري في افتتاح جلسة مؤتمر باريس-II وفي ختامها، وماذا كانت عليه الوعود التي قطعتها الحكومة اللبنانية للمؤتمرين عن التزام وتعهد لبنان بالقيام بالإصلاحات. أقول: مَنْ يستعيد ذلك ويقارنه بما وصلت إليه حالنا، فإنه لا بدّ أن يصاب بخليط من الأحاسيس التي تتراوح بين الشعور بالخيبة والألم والإحباط. إذ كيف يمكن للبنان واللبنانيين أن يفرّطوا بتلك الفرص الثمينة التي أتيحت لهم من أجل إنقاذ بلدهم، وكيف جرى تضييعها- هي وكثير قبلها وكثير غيرها بعد ذلك- بسبب مزيج من العناد والاستعصاء وعدم التبصر والانقياد للمصالح السياسية والمادية الضيقة للعديد من سياسييهم. ليس ذلك فقط، ولكن أيضًا بسبب إطباق المصالح الإقليمية على الدولة اللبنانية وعلى قرارها الحر، عبر بعض السياسيين الذين باعوا المصالح الحقيقية للبنان واللبنانيين بثلاثين من فضَّة؟!

لكنَّ هذا القارئ لا بد أن يفهم، وبالتالي أن لا يستغرب، ما حلّ بلبنان بعد ذلك بسبب استمرار تلك الممارسات المستهجنة حتى اليوم، ولاسيما عندما يعود هذا القارئ إلى ما وصل إليه لبنان في الحاضر، ليرى كيف لايزال مسلسل التضييع والإهدار مستمرًا من قبل الكثير ممن يتولون إدارة الشأن العام في لبنان.

لا شكّ عندي على الإطلاق أنه لا بدّ لهذا القارئ الموضوعي والمتجرد من اكتشاف الأسباب الحقيقية لما يحصل اليوم من انهيارات كبرى في لبنان، وعلى جميع الأصعدة، وما أصبح يترصَّده من ارتطامات كبرى، إذا

استمرت حالة المراوحة والتلكؤ والاستعصاء واللامبالاة، واستمرت أيضًا حال اختطاف الدولة اللبنانية من قبل قوى الأمر الواقع والأحزاب الميليشياوية والطائفية.

في الحقيقة، وكما يقول القول الكريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

تاسعًا: في نظرة استعادية وتقييمية لما لم يتضمنه مؤتمر باريس–II

مع الإيجابيات الكبيرة والمنافع الهائلة التي حملها نجاح مؤتمر باريس–II، إلاّ أنه كان لذلك المؤتمر من جهة ثانية بعض أوجه القصور. فالحكومة اللبنانية التي أرادت أن تطمئن المجتمع اللبناني وسائر الجهات المعنية بأن الحصيلة المالية لعمليات الخصخصة حين تحصل سوف تستخدم بشفافية عالية – ومن ذلك استعمالها لإطفاء الدين العام والحد من تناميه – إلاّ أنّ الحكومة اللبنانية آنذاك قد كررت خطأ مؤتمر باريس–I حين وضعت أهداف الخصخصة وبشكل أساسي في إطار تخفيض الدين العام باعتباره أحد أسس مشروعها الإصلاحي. والحقيقة أن الهدف الفعلي والأساسي للخصخصة ليس في بيع الدولة لأملاكها كي تخفض العجز أو قسمًا من الدين العام، على أهمية الالتزام الكامل بهذا الجانب.

إنّ المبرّر الحقيقي والأساس للاستعانة بالقطاع الخاص كان ينبغي وضعه بصيغة مغايرة وفي موقعه الصحيح، وتحديدًا لجهة تعيين الأسباب الداعية لولوج باب الخصخصة والأهداف المتوخَّاة منه.

فرغم حجم الدين العام الكبير وضرورة اعادة هيكلته وضرورة استخدام جميع الموارد المالية الناتجة عن إشراك القطاع الخاص في مجال تسديد جزء من الدين العام، إلاّ أن مسألة تحسين وترشيد إدارة بعض القطاعات كانت لا تقل أهمية بل هي قد أصبحت من المسائل الشديدة الأهمية؛ وهو ما كان ينبغي توجيه الاهتمام الصحيح والكبير نحوه.

فلقد تبين للحكومة اللبنانية أسوةً بدولٍ شتى حول العالم أنَّ القطاع الخاص أكثر أهليَّةً لإدارة بعض الخدمات والمرافق. فالقطاع الخاص لا يوفر فقط جودة في النوعية وسرعة ومرونة في التكيف مع المتغيرات، وكفاءة أعلى في تعزيز الإنتاج والإنتاجية، بل يخلق أيضًا فرصًا جديدة للعمل والنمو الاقتصادي ويحقق التكيُّف مع حركة الاقتصاد العالمي بما يسهم في إنتاج فرص جديدةٍ أمام الاقتصاد اللبناني. وبالتالي كان ينبغي تسليط الاهتمام ليس فقط على الحصيلة المالية جراء الخصخصة بل على المكاسب الاقتصادية والمالية الأهم الناتجة عن ايلاء ادارة ومسؤولية تلك المرافق والخدمات للقطاع الخاص.

إنّي إذ أبين أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، فإنّي أسارع إلى التشديد على وجوب استمرار تلك القطاعات المخصخصة بالعمل تحت الإشراف الكامل للهيئات الناظمة والمتخصصة للدولة اللبنانية، لجهة المتابعة الدقيقة والمثابِرة والمساءلة والمحاسبة، للتأكد من التزام القطاع الخاص بالمعايير والقواعد التي يكون قد تم الاتفاق عليها عند إتمام عملية الخصخصة.

وإذا عدنا بالذاكرة إلى العام 2001، نرى كيف أن صندوق النقد الدولي قد دعم فكرة تخفيض قيمة العملة اللبنانية من أجل وضع ديناميات الدين العام على مسار مستدام. غير أن الحكومة اللبنانية برئاسة رفيق الحريري وبموقف حازم من جميع أعضاء الفريق الاقتصادي، عارضت بقوة ذلك الاقتراح، طارحة رزمة جديدة من الحلول تتمثل بالإصلاح الاقتصادي والمالي وإشراك القطاع الخاص، ويكون من شأنها مجتمعة تحقيق المراد لو جرت المثابرة عليها، والتقدم على مسارات تخفيض وتيرة الدين العام، من دون الإطاحة بالعملة الوطنية أو تخفيض قيمتها.

وأكثر من ذلك دون الإطاحة بالمستوى المعيشي للبنانيين ولا بالنسيج المجتمعي اللبناني، وتحديدًا بالطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود من اللبنانيين، كما والحؤول دون زيادة فقر الفقراء. هذا مع العلم بأن عائدات الخصخصة كانت ستؤدي حتمًا إلى هدف تخفيض الدين العام أو تعود إلى الصندوق السيادي.

المؤسف في هذا الخصوص، أنه لم يجر التقيد بمقتضيات هذه السياسة، وبالتالي استمر الاستعصاء على الإصلاح، واستمرت المكابرة والتجاهل، وبالتالي الانحدار نحو التراجع والهشاشة.

كذلك كان من النواقص التي لم يتطرق لها مؤتمر باريس–II والتي نوقشت لاحقًا في مؤتمر باريس–III، مسألة غياب النهج المبرمج للتنفيذ والجدول الزمني الواجب الالتزام به. هذا فضلاً عن الحاجة لتحديد الأهداف الواضحة المنشودة والواجب التقيد بها. هذا النقص وربما الضعف في التخطيط أسهم أيضًا مع إرغامات الظروف السياسية والأمنية المتوترة التي سادت في لبنان بعد العام 2002 في الإطاحة بمعظم البنود الإصلاحية التي كانت واردة في مشروع موازنة العام 2003، والتي جرى إلغاؤها خلال مناقشة مشروع تلك الموازنة، ما أفقد روزنامة الإصلاح اندفاعها، لتقع الحكومة ضحية انحسار وغياب التبني الواضح من قبل المجلس النيابي للاقتراحات والمسارات الإصلاحية.

ذلك مما أدّى عمليًا إلى تأخير انعقاد مؤتمر جديد لدعم لبنان كان مرتقبًا ان يعقد بعد حوالى السنة من تاريخ انعقاد مؤتمر باريس–II للحصول على دعم أكبر من أشقائه وأصدقائه فيما لو تم الالتزام بنهج الإصلاح والنهوض الذي انبنى عليه مؤتمرا باريس–I وII.

عاشرًا: العام 2005 – تحديات الامس ومجالات فرص الغد

لقد شهد لبنان في فترة التسعينيات ومطلع العشرية الأولى من هذا القرن، أحداثًا أمنية وأخرى سياسية داخلية وإقليمية ودولية أليمة ومزلزلة. إلاّ أنه استطاع وخلال تلك العشرية الأولى أن يخرج منها بأقل ما يمكن من الأضرار، مسلحًا بإرادة أبنائه وعزيمة نخبه السياسية والاقتصادية، ومسجلاً أعلى معدلات النمو الاقتصادي في لبنان لأربع سنوات على التوالي 2007–2010، ومحققًا فوائض كبيرة في ميزان المدفوعات وانخفاضًا كبيرًا في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

من الخطأ جدًا اعتبار هذا الإنجاز اللبناني حصيلة عوامل أخرى كالصدفة وارتفاع أسعار النفط أو حتى الازمة المالية والاقتصادية العالمية. فمعدلات النمو المرتفعة التي تحققت خلال تلك الفترة كانت نتيجة الجهود المتراكمة منذ بدء فترة إعادة الإعمار عام 1993 لتتسارع بعد العامين 2001 و2002 حين أزيلت معضلة كلفة التمويل من أمام تعزيز أوجه النمو والتنمية المرجوّين.

وبناء على ذلك، كانت الجهود المبذولة والإصلاحات التي نفذتها الحكومتان اللتان ترأستهما قد أدت مجتمعة إلى العودة لتحقيق المزيد من النمو في النصف الثاني من العام 2005 وبعد انعقاد مؤتمر باريس–III على وجه التحديد.

لا بدّ من التذكير هنا بما عاناه لبنان، بسبب الأوضاع السياسية التي حصلت خلال فترة التسعينيات، وفترة العشرية الأولى من هذا القرن، ومنها ما كان بسبب التغيير في مسار الإصلاح والنمو عدة مرات خلال العقدين المنصرمين. فالأزمة الدستورية لتمديد ولاية الرئيس الراحل الياس الهرواي وبعدها الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في العام 1996 تسببا في عكس الاتجاه

الانحداري في أسعار الفائدة الذي كان ساريًا منذ العام 1992، وبالتالي عادت كلفة خدمة الدين العام إلى التضخم والزيادة، وما كان من الممكن النجاح في لجمها لولا النتائج الإيجابية التي تحققت بنجاح انعقاد مؤتمر أصدقاء لبنان.

إلاّ أنه، وبعد ذلك، فقد تسبب وصول الرئيس لحود إلى موقع رئاسة الجمهورية بانتكاسة اقتصادية كبيرة. إذ بادر الرئيس لحود وفور تسلمه منصبه الجديد، إلى إجهاض الاصلاحات التي تم الاعداد لها، والتي بينتها في فذلكات الموازنة للسنوات 20003–2005، وكذلك في الكتاب الذي أصدرته عن سنواتي العشر في وزارة المالية. فالرئيس لحود أصرّ على زيادة الرواتب والأجور من دون أن تترافق تلك الزيادات مع أي من الاصلاحات التي كان قد تمّ إعدادها والتوافق عليها كرزمة واحدة مع إقرار السلسلة. وهو قد تنكر لمسألة أساسية هي وجوب توفير القاعدة الإصلاحية الضرورية لإقرار الزيادات الكبيرة على الرواتب والأجور، وضرورة أن تواكبها إجراءات تؤدي إلى تعزيز الإنتاج والإنتاجية مع المزيد من الالتزام بشروط الحوكمة في الدولة اللبنانية، والاستمرار في اعتماد نهج الإصلاح عبر الالتزام بتطبيق القوانين الإصلاحية التي أقرها المجلس النيابي، ولاسيما تلك العائدة لقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني.

ليس ذلك فقط، بل أصرّ في وقت لاحق على الاتيان بحكومة جديدة اعتمدت سياسات اقتصادية بديلة، بأنْ وضعت التقشف كعنوان، ودون تنفيذ حقيقي لذلك الهدف، بديلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي، بحيث أدى ذلك في المحصلة إلى أن تفشل الحكومة في تحقيق أيٍ من هذين الهدفين.

ففي عهده، تم تعطيل الجهود المبذولة لضبط الزيادة في مجموع الدين العام، كما توقفت الجهود الآيلة إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي على مدى سنتين. ولذلك، فقد انحسر النمو وازداد العجز الماليّ وتضخم حجم الدين

العام. لذا كانت السنوات 2001، 2002 و2003، سنوات المحاولات الجديدة والمثابرة للعودة إلى الإصلاح الحقيقي والسعي لتثبيت الجهود من أجل تحقيق النمو والازدهار اللذين افتقدهما لبنان.

المؤسف أنه، عندما كانت البلاد تتحضر للبدء بجني المنافع المفترض أن تنجم عن الاصلاحات المعتمدة قبل وخلال مؤتمر باريس–II، والاستعداد لانعقاد مؤتمر جديد في العام 2004، **جاء قرار التمديد لولاية الرئيس إميل لحود بمثابة كرة النار التي ألغت فرص انعقاد مثل هذا المؤتمر وجرفت معها لبنان إلى حلقة جهنمية من عدم الاستقرار بلغت ذروتها مع اغتيال الرئيس الحريري.**

صحيح أنه أعقب ذلك عملٌ تاريخي لاستعادة استقلال لبنان من الوصاية السورية واجراء انتخابات حرة، كما تشكلت **حكومة الإصلاح والنهوض** في مطلع صيف العام 2005 مع ما كانت تحمله من فرص طيبة لمتابعة مسيرة الإصلاح والنهوض على أكثر من مسار وطني وسياسي واقتصادي ومالي وإداري ومعيشي.

مما لا شك فيه، أنّ أحداث عامي 2005 و2006 المؤلمة أسهمت أيضًا في تأخير إطلاق ما كان من الممكن إطلاقه من مشاريع الإصلاحات، حيث جرت عرقلة جهود تحسين أداء الاقتصاد الكلي ومنعته من التقدم على المسار الواضح الذي شدَّد عليه مؤتمر باريس–II.

الحقيقة أنه، وعلى الرغم من كل تلك العراقيل والعقبات، فقد أسهمت المحاولات الجادة التي بذلتها حكومتي الأولى من أجل تحقيق العديد من الإصلاحات وعلى أكثر من صعيد، وكذلك في تعزيز الصمود، والعمل قدر الإمكان على احتواء الخسائر والبقاء على المسار الصحيح؛ وذلك بفضل القيادة الاقتصادية والمالية المتحفظة والمتمرسة للحكومة، والتي أسهم فيها وزيرا

المالية والاقتصاد جهاد أزعور وسامي حداد، بالتنسيق مع مصرف لبنان المركزي، بحيث تم التمكن من تحقيق تحصين نسبي للنظام المالي اللبناني إزاءَ الصدمات المتعاقبة التي شهدتها البلاد والتأثيرات السلبية للصدمات الآتية من الخارج. تلك العوامل والسياسات والإجراءات المؤاتية أسهمت مجتمعة في تمهيد الطريق لانعقاد مؤتمر باريس–III الذي نجح في إقدار لبنان مرة رابعة على مواجهة تداعيات حرب تموز/يوليو 2006 المدمرة ودعم استنهاضه عبر اعتماد برنامج إصلاح واسع النطاق اشتمل على الكثير من الجرأة والطموح والتصميم؛ وهو ما نتج عنه أعلى نسبة نمو بتاريخ لبنان الاقتصادي على امتداد أربع سنوات متوالية. كذلك في تحقيق أكبر تدفقات مالية أسهمت في تعزيز ميزان المدفوعات اللبناني، وفي تعزيز الاحتياطي الصافي لمصرف لبنان من العملات الأجنبية باستثناء الذهب.

تلك الفرص الهائلة التي أتيحت للبنان كان بالإمكان البناء عليها لتحقيق الكثير مما يصبو إليه اللبنانيون. إلاّ أنه – ويالللأسف – جرى تضييعها لينضم هذا التضييع إلى جملةٍ من العوامل الإدارية والسياسية المحلية والإقليمية السلبية التي ظلّت على مدى العقد الثاني من هذا القرن تدفع بلبنان على طريق الانهيار.

كلمة أخيرة في هذا المجال: لا يزال يخامرني الأمل مع خليط من الإيمان والقناعة بأنه، ومع صعوبة ما وصل إليه لبنان مؤخرًا من انهيارات، تبقى الإرادة الصلبة والمثابرة للبنانيين في تحقيق تغيير حقيقي في النهج والأسلوب هي الأساس لإعادة التصويب نحو الالتزام بمقومات لبنان الأساسية، والمنطلق نحو إدارةٍ رشيدة من أجل أن يتحقق للبنانيين غد أفضل.

ملحق رقم –18A–
الكتاب المفتوح الموجَّه إلى
فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون
بتاريخ 2018/11/02

الكتاب المفتوح الموجَّه إلى فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بتاريخ 2018/11/02:

بدايةً، أتوجّه إلى فخامتكم بعد أن تابعت الحوار الذي أجراه معكم عدد من الصحافيّين لمناسبة مرور عامين على انتخابكم لسدّة رئاسة الجمهورية. وإني بهذه المناسبة أتمنّى وأدعو الله تعالى أن تثمر جهودكم وجهود جميع الخيّرين في أن تحمل السنوات القادمة من وجودكم في سدّة الرئاسة الخير والأمن والاستقرار والبحبوحة للبنان واللبنانيّين.

فخامة الرئيس،

أريد بدايةً أن أنوّه بالنَفَس الواقعي والوطني الذي ساد المقابلة؛ إذ جرى التأكيد من قبل فخامتكم أن رئيس الحكومة لا ينبغي أن يكون ضعيفًا. فهو الذي يتحمّل مسؤولية تأليف الحكومة ومسؤولية الحكم. وفي ذلك إشارة من فخامتكم إلى أنّ ما يجري من عرقلة مصطنعة تأتي من خارج السياق الدستوري. فلقد أصبحت إجازة تأليف الحكومة أو منعها من الوجود عائدة إلى مكان من خارج الرئاستين؛ وهذا ينطوي على خطر من أن يصبح حكم البلاد غير خاضع للقواعد الدستورية والوطنية بل لاعتبارات قوى الأمر الواقع.

كذلك أنوّه بروح الودّ التي أبديتموها تجاه دولة الرئيس المكلَّف وتأكيدكم أنّ التعاون المخلص بينكما يُسهم في إقامة تعاون ووئام يمكن أن يضع الدولة اللبنانية على مسار الإصلاح والنهوض الحقيقي دون الخضوع لمحاولات زعزعة البنى الدستورية والوطنية للكيان اللبناني.

وبهذه المناسبة، أستميح فخامتكم عذرًا إن لفتُّ عنايتكم إلى بعض النقاط التي وردت على لسانكم من أجل تبيان عددٍ من الحقائق التي حاول البعض على مدى فترات سابقة أن يطمسها عن طريق ترويج شائعات ومغالطات

مضرّة لا علاقة لها بالحقيقة الدامغة بشأن مسألتَيْ قطع الحساب وإعداد الموازنات العامة، وكذلك في مسألة الأحد عشر مليار دولار، وغيرها من الافتراءات السياسية التي لا تمتّ إلى الحقائق الماليّة أو المحاسبيّة بصلة. والقصد من ذلك هو إثارة البلبلة والاستهداف السياسي. علمًا أنّه كان قد جرى الردّ على تلك الافتراءات في أكثر من مناسبة سابقة وفي مؤتمرات صحافية، وكذلك في اجتماعات الهيئة العامة لمجلس النواب. ذلك إضافةً إلى ما تمّ القيام به من دحض للمغالطات الأخرى التي وردت في كتاب: "الإبراء المستحيل" والتي جرى الردّ عليها في كتاب صدر بعنوان: "الافتراء في كتاب الإبراء"، الذي يفنّد كل المسائل المثارة في ذلك الكتاب.

كذلك كان قد جرى الردّ بالتفصيل على ما ورد بشأن قضية الأحد عشر مليار دولار؛ إذ تعجَّل البعض في إطلاق تلك الشائعات نتيجة عدم التمييز بين حساب الموازنة وحساب الخزينة، وأن مبلغ الإنفاق المتمثّل بالأحد عشر مليار دولار وعلى مدى أربع سنوات يعود إلى تحمّل الخزينة لكلفة دعم الكهرباء، ولفروق كلفة الفوائد على الدين العام، ولدفعها فروقات كلفة سلسلة الرتب والرواتب، ودفعها كلفة غلاء المعيشة، وكذلك المبالغ المدوّرة من موازنات سابقة، فضلاً عن الكلفة التي تحمّلتها الخزينة اللبنانية من أصل كلفة إعادة الإعمار نتيجة عدوان تموز/يوليو 2006. وجميع تلك النفقات مثبتة وبالكامل في مستندات وزارة المالية، على عكس ما يدَّعي البعض.

إنّ أغرب ما سمعته في الحوار البارحة، ما ورد على لسان الصحافي الأستاذ نقولا ناصيف، بأنّ هناك أربعين مليار دولار من دون وجود أوراق ثبوتية؛ وهذه أقاويل وأمور لا أساس لها من الصحّة، بل هي مجرّد اختلاق فاضح. إلاّ أنني وبالرغم من كل ما ورد من ردود سابقة، أجد من الضروري أن أوضح بعضًا من تلك المسائل التي وردت في اللقاء الصحافي البارحة:

1– بالنسبة لقطع الحساب

كان العام 1979 آخر سنة جرى فيها إعداد وإقرار قطع حسابات الموازنات العامة قبل ترؤس الرئيس الشهيد رفيق الحريري لحكومته الأولى في العام 1992. أي أنه لم يجرِ إقرار قطع حساب لثلاث عشرة سنة على التوالي سابقًا، أي من العام 1979 حتى العام 1992.

2– خلال السنوات ما بعد العام 1979

جرى إقرار الموازنات العامة في مجلس النواب من دون وجود قطع الحساب للموازنات بعد العام 1979 وذلك باستثناء السنوات 1986– 1987– 1988– 1989، التي لم يجر فيها إقرار موازنات عامة في لبنان.

3– على مدى سنوات طويلة قبل العام 1979

كان ديوان المحاسبة لا يقرّ قطوعات حسابات الموازنات العامة، مع أنّ ذلك هو من ضمن مهمّاته في أجراء الرقابة اللاحقة على تنفيذ الموازنة، وكذلك في عدم إجراء الرقابة اللاحقة في أمور عديدة أخرى، متذرّعًا بأسباب عديدة وبعدم تمكّنه أو عدم توافر الإمكانات البشرية اللازمة لديه للقيام بذلك وغيرها من الأسباب.

4– ابتداء من العام 1993

عاد الانتظام إلى المالية العامة وأصبحت الموازنات العامة تُعَدُّ وتُسَلَّمُ للمجلس النيابي وتُقرّ من قبله في مواعيدها الدستورية من العام 1993 إلى العام 2005. كذلك عاد الانتظام إلى مسألة إعداد إقرار قطوعات الحساب للموازنات العامة، حيث أُقرّت جميع قطوعات الحساب من العام 1993 حتى العام 2003 ضمنًا من قبل مجلس النواب. إلاّ أن ديوان المحاسبة وكالعادة

على مدى عقود ماضية، لم يقرّ أيًّا من تلك القطوعات تحت أعذار عديدة، علمًا أن وزارة المالية على عادتها في العقود الماضية كانت تورد نصًّا يحفظ الحق لديوان المحاسبة، الذي ينبغي عليه أن يعود ليتولّى القيام بدوره الأصلي وهو إجراء الرقابة اللاحقة بدلاً من أن يستغرق وقته كلّه في إجراء الرقابة المسبقة. ولذلك، فقد حرصت وزارة المالية على مدى تلك الفترة على أن يتضمّن نصّ إقرار قانون قطع الحساب الفقرة التالية: "مع الأخذ في الاعتبار التعديلات التي قد يقرّها ديوان المحاسبة والتي يتولّى لاحقًا إجراءَها في حال وجودها".

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الحكومة اللبنانية، وبموجب المرسوم 17053 بتاريخ 2006/05/25، كانت قد أقرّت مشروع قانون وأرسلته إلى مجلس النواب، يقضي بتعيين مدقّقي حسابات خارجيّين (External Auditors)، على النسق الذي تعتمده معظم الدول المتقدمة، لتدقيق حسابات الدولة اللبنانية بكافة إداراتها ومؤسّساتها؛ وذلك لتتوضّح الأمور بصدقيّة وشفافية كاملَيْن، ولوضع حدّ نهائي لكل الجدل القائم والأخذ والرد والتقاصف السياسي حول الحسابات المالية منذ العام 1989 حتى يومنا هذا. ذلك من دون إغفال العمل على تعزيز دور ديوان المحاسبة، بما يمكّنه من العودة إلى القيام بدوره الأساسي والصحيح في إجراء الرقابة اللاحقة على الحسابات المالية للدولة اللبنانية. إلاّ أنّ مشروع القانون هذا لا يزال في أدراج مجلس النواب منذ أيار/مايو من العام 2006.

لقد أحببتُ، يا فخامة الرئيس، أن ألفت انتباهكم الكريم إلى جميع هذه الحقائق التي قد يكون البعض قد حاول تشويهها أو التغاضي عنها، عن قصد أو عن غير قصد، كما عمد البعض الآخر إلى الاستمرار في تكرارها، معلّلاً النفس بأن تصبح حقائق في ذاكرة اللبنانيّين؛ وهي حتمًا ليست كذلك. وقد

قمت بذلك حرصًا على إظهار الحقيقة ورغبةً منّي في تجنيب اللبنانيّين الغرق في متاهات الأوهام والأضاليل التي يروّجها البعض بقصد إبعادهم عما يجب أن يركّزوا اهتمامهم عليه، وتحديدًا ضرورة سعيهم الثابت والواثق نحو ولوج باب الإصلاح الحقيقي والجذري والذي يتضمّن اعتماد الإجراءات الإصلاحية الشجاعة بما يضع البلاد مرة أخرى على عتبة استعادة الاستقرار والنهوض والنمو، واستعادة الدولة لدورها ولسلطتها ولهيبتها، وبالتالي استعادة بناء جسور ثقة اللبنانيّين والمجتمعَيْن العربي والدولي بلبنان ودولته.

ملحق رقم–18B–

نصّ الرسالة التي وجّهتُها إلى عدد من رجالات الدولة وفي مقدمهم:

1) فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون

2) دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري

3) دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري

حول موضوع الإصلاح بتاريخ 2019/04/22

نصّ الرسالة التي وجّهتُها إلى عدد من رجالات الدولة وفي مقدمهم: 1) فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون؛ 2) دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري؛ 3) دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ سعد الحريري حول موضوع الإصلاح بتاريخ 2019/04/22:

تتبنّى الدول برامج الإصلاح، التي هي بحاجة ماسّة إليها، وتبادر إلى تنفيذها عندما تكون قادرة عليها، وليس عندما تصبح مجبرة على تنفيذها. عندها تكون العملية الإصلاحية قد أصبحت أكثر تعقيدًا وأكثر إلحاحًا، كما يكون تنفيذها قد أصبح أكبر كلفة وأكثر وجعًا وإيلامًا وأكثر عرضة للأخطاء، وربما قد لا تعود العملية الإصلاحية كافية لتأدية الغرض الذي تتوخّاه الدولة من الإصلاح.

في ضوء ما يجري التداول بشأنه في هذه الآونة عن سياسات وإجراءات إصلاحية ينبغي اعتمادها لمعالجة المشكلات التي تراكمت على لبنان على مدى فترات طويلة، استعصت فيها الدولة اللبنانية على جميع المبادرات الإصلاحية، وسادت خلالها السياسات الشعبوية والقرارات والإجراءات والممارسات الإرضائية التي أدّت إلى انتفاخ حجم الدولة وإلهاب توقّعات المواطنين من دون أن تكون تلك الوعود والممارسات مستندة ومبنيّة على أسس اقتصادية ومالية صحيحة ومستدامة. ولقد كان آخر تلك الممارسات والإجراءات إقرار سلسلة الرتب والرواتب الجديدة بشكل غير مسؤول وغير متبصّر.

ومما زاد في الطين بلّة، أنّ تلك السلسلة الأخيرة قد أُقرّتْ في خضمّ حقبة ساد فيها تنافس شديد بين مختلف الدويلات الميليشياوية والطائفية والمذهبية على ابتلاع الدولة اللبنانية وتجريدها من دورها وسلطتها وصلاحياتها. ولقد ترافق ذلك مع حالة امتناع واستعصاء شديدة غابت خلالها الإرادة، وغاب فيها

أيضًا القرار السياسي الوطني والضروري للتقدم على دروب الإصلاح الحقيقي. ذلك بما كان يعني بالتالي تقاعسًا عن تبنّي وتنفيذ السياسات والإجراءات العملية والضرورية لمحاربة الهدر، والهدر المقونن، والفساد، والإفساد من جهة أولى، وإمعانًا من جهة ثانية في الإصرار على عدم التلاؤم مع التحوّلات والمتغيّرات المتعدّدة الأوجه الحاصلة في محيطنا العربي وفي العالم، وغَفْلةً من جهة ثالثة عن التنبّه إلى التدنّي الحاصل في مستويات الكفاءة والإنتاجية في الدولة اللبنانية والارتفاع الكبير في كلفتها.

لقد وجدتُ من المناسب أن أزوّدكم بمشروع المواد الإصلاحية التي قدّمته في العام 2004 مع مشروع موازنة العام 2005، مع شرح: "**التوجّهات والأهداف الإصلاحية التي توخّتها عملية إقرار المواد القانونية الإصلاحية المقترحة في مشروع موازنة العام 2005**". وهي التي كنت قد أعلنت عنها في مؤتمر صحافي للصحافة ووسائل الإعلام عقدته بتاريخ 2004/09/28، والذي أرفق لكم نسخة عنه، وعن ذلك المشروع الذي أحيل إلى مجلس الوزراء تحت عنوان: "موازنة شفائية لا تسكينية"؛ وهي جميعًا مضى على صياغتها وتقديمها حوالى خمسة عشر عامًا.

هذه البنود الإصلاحية، هي حصيلة التجربة الحكومية التي كوّنتُها خلال عشر سنوات من تسلّمي مسؤولية وزارة المالية، وهي في معظمها قد ووجهت من معظم الأطراف السياسيّين بالتمنّع والتأجيل وعدم الرغبة في إقرارها، على مدى فترة 1993– 2004. وهي التي عَمِلتُ بعد ذلك على جمعها وتبويبها وتيويمها وإعادة تقديمها للحكومة اللبنانية في نهاية أيلول/سبتمبر من العام 2004 من ضمن مشروع موازنة العام 2005.

وإذْ أرى أنّ المواضيع المبحوثة والعديد من المعالجات المطروحة الآن ما زالت في جوهرها كما كانت منذ خمسة عشر عامًا، فإني أتمنّى أن تجدوا في

هذه المواد وما ذكرته في المؤتمر الصحافي، وورقة التوجّهات والأهداف الإصلاحية المرفقة، ما قد يسلّط الضوء على ما يمكن إقراره منها الآن أو، على الأقل وكما ترون ذلك ملائمًا ومفيدًا، الاستنارة بها بما يسهم في تعزيز مسيرة العودة إلى طريق الإصلاح الحقيقي في لبنان، الذي هو "طريق موحشة لقلّة سالكيه".

مع صادق مودّتي وتقديري.

فؤاد السنيورة

ملحق رقم-19-

مقال الرئيس فؤاد السنيورة في جريدة النهار

تحت عنوان:

"مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني"

بتاريخ 2021/01/30

مقال الرئيس فؤاد السنيورة في جريدة النهار تحت عنوان: "مبادرة للعيش المشترك والدستور والإنقاذ الوطني" بتاريخ 30/01/2021.

تسيطر على المشهد اللبناني الراهن، لاسيما في السنة الأخيرة، وبالأخصّ مع الاستعصاء القائم في تشكيل حكومة جديدة– تسيطر حالةٌ من "اللايقين الوطني" غير مسبوقة حتى في أيام الحروب الداخلية. هذا في ظلّ انعدامِ ثقةٍ وتدافُعٍ شرس بين المكوّنات السياسية الطائفية، وبالتزامُن مع انهيارات كارثية اقتصاديًا وماليًا ونقديًا ومعيشيًا وصحيًا ومؤسساتيًا تُنذر بفوضى اجتماعية عارمة وانهيار شامل، وفيما تعيش المنطقة من حولنا سُيولة جيوسياسية شبيهةً بأوائل القرن الماضي.

يتمثَّل هذا اللايقين الوطني غير المسبوق في اهتزاز – أو حتى تراجع – المرجعيَّة الناظمة لحياة اللبنانيين في وطنٍ ودولة (وثيقة الوفاق الوطني اللبناني [اتفاق الطائف] والدستور) لدى غالبية القوى السياسية الفاعلة في المشهد اللبناني. فهذه القوى فريقان سياسيان كبيران:

- فريقٌ رافضٌ لاتفاق الطائف والدستور منذ البداية، وناشطٌ في تقويضهما على مدى ثلاثين سنة، بمؤازرة وصايتين خارجيتين، متعاقبتين ومتداخلتين، سورية وإيرانية، لطالما عملتا على سوء تطبيقهما. وهو الفريق الذي عُرف بفريق 8 آذار/مارس الذي، وبالرغم مما يعتوره من خلافات كامنة، ما يزال فريقًا واحدًا حتى اليوم، ومقطورًا إلى عربة "حزب الله".
- وفريقٌ تبنَّى اتفاق الطائف والدستور من البداية، ولكنه تدرَّج وفق سياسة ممنهجة في التخلّي عنهما عمليًا، ولاسيما اعتبارًا من اتفاق الدوحة 2008، وبالأخصّ منذ التسوية الرئاسية عام 2016. وهو ما عرف

بفريق 14 آذار الذي لم يعد فريقًا واحدًا بل أجزاء متباينة، تحت وطأة قوى الأمر الواقع في لبنان والمنطقة. وهنا يكون علينا أن لا نتناسى النضالات الهائلة لهذا الفريق والشهداء الذين سقطوا من أجل الحفاظ على السلم الأهلي والدولة الواحدة، والتي تكسرت فيها النصال على النصال.

- يُضاف إلى ما تقدَّم – لناحية هجران مرجعية الطائف والدستور – أنَّ جيل الشباب اللبناني لم يتمكَّن من استدخال هذه المرجعية في وعيه وحياته العامة. وذلك لسببٍ كافٍ وبسيط هو أنَّ هذا الجيل لم يشهد أيَّ إعمالٍ مستقيم لتلك المرجعية في الدولة والحياة العامة، ما أحدث منطقة فراغٍ في ذاكرته. كلُّ ما شاهده تدبيراتٌ وتلفيقاتٌ ومراكمات أفضت إلى ما يحيق به من أوضاعٍ كارثية، فخرج إلى الشارع غاضبًا ورافضًا، ولكنْ من دون "بوصلةٍ" أو دليل، الأمرُ الذي جعله مشتَّتًا ونَهْبًا لكلّ أنواع التدخُّل المُريب في حركته المشروعة والمحقَّة.

1- نرى أنَّ تغييب مرجعية الطائف والدستور أعاد بقوة إلى واجهة العمل السياسي قاعدةً رديئة تحكَّمت بالتاريخ اللبناني على مدى عقود، وكانت في أساس وَهَن الدولة المقيم، كما شكَّلت عائقًا صلبًا أمام تنامي الحِسّ الوطني الجامع والموحَّد. تلك القاعدة تقوم على الآليَّة التالية: أنْ يخوض كلُّ حزب طائفي، يستشعر في نفسه فائضَ القوة والطموح، معركتين: معركةً طاحنة داخلَ طائفته ليفرضَ نفسَه ممثلاً أوحَد لها – وبطبيعة الحال بعد اختزال الحزب في زعيمه "المفدَّى"– ثم يخوض معركةً طاحنة أو معارك في وجه الطوائف الأخرى ليعيّن حصة طائفته (= حصَّتَه) في الدولة. ولقد اتَّخذت هذه القاعدةُ مؤخَّرًا تسميةً مبتكرة هي "ائتلافُ الأقوياء المتغلِّبين في طوائفهم والمذاهب"، لاسيما بعد أن قدَّم كبيرُ الأحزاب الطائفية نموذجًا غضنفريًا يُحتذَى، بفضل نجاحه المهول في هذا المجال.

2– لعلَّ أخطر ما في الوضع الراهن هو عجزُ القوى السياسية المتصدّرة للمشهد عن المبادرة في تحديد وجهةٍ إنقاذية وطنية (أي عامة)، بدلاً من انشغال كل فريق بالمحافظة على رأسه، في انتظار ما ستُفضي إليه لعبةُ الأمم في المنطقة للتكيُّف طوعًا أو كرهًا مع نتائجها. إلاّ أنّه وبدلاً من الاستسلام للأمر الواقع، نرى أنَّ المبادرة "من أماكن أخرى" ضروريةٌ وممكنة:

أ– فهي ضرورية، لأنَّ الانتظار لن يفيدَ أحدًا، حتى لو ظنَّ أنه عارفٌ باتّجاه الرياح وطالعِ الأبراج، بل سيجعل من الجميع حُطامًا على دَرْب الفِيَلة، كبارِها وصغارِها. وهي ضروريةٌ خصوصًا لأنَّ المرَض (الانهيارات المتسارعة) ليس من النوع الذي يُمهِل المريض، ولا طِبَّ خارجيًا له. كذلك، فإنّ الانتظار، مع التّشلُّع القائم في الداخل اللبناني، أخذ يُغري بعضَ الأطراف بتمرير اقتراحٍ انقلابي معلن على طبيعة النظام السياسي اللبناني وصيغة العيش المشترك في هذا الوقت المُعتَبر "ضائعًا" (دعوةُ رئيس التيار الوطني الحرّ الأخيرة، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة – على ما يبدو – عن شريكه الدائم والثابت حزب الله في السعي لتغيير النظام).

ب– والمبادرةُ من أماكن أخرى ممكنة، لأننا على معرفةٍ ويقين بوفرة الكفاءات الوطنية التي استخلصت دروس التجارب المريرة، ورفضت الانسحاب من الهمّ الوطني – الأخلاقي، أكانت هذه الكفاءات مستقلَّةً أصلاً ودائمًا، أو مازالت داخلَ أُطرها الحزبية التقليدية لسببٍ أو لآخر، ولكنها ترفض الانحباس داخلَ شَرْنقاتٍ وضعتْ قياداتُ الأحزاب نفسَها فيها أو دُفِعتْ إليها. إنَّ مقاربتنا أو مبادرتنا هذه لا تنطلق من تمييزٍ مسبَق بين أحزابٍ وطوائفَ وقطاعات وأمزجةٍ أهليَّة سائدة في هذا الجانب أو ذاك، وإنما تقوم على التمييز في كل هذه المستويات بين مَنْ استخلصوا الدروس

وعقدوا العزمَ على التلاقي، وبين مَنْ لم يستخلصوا بعدُ أو لم يعقدوا العزم. هي ليست مبادرةً في وجه أحزابٍ وكيانات سياسية، وإنما في وجهِ "مراوحةٍ قاتلة".

3- نرى أنَّ أيَّ حِراكٍ إنقاذي في هذا الوقت لا بدَّ له من مرجعيةٍ مفهومية ودليلِ عمل، وإلا ضاعَ في مسالك التجاذبات والمكايدات القائمة، والمحمولةِ على رهاناتٍ طائشة، وسطَ نزاعاتٍ إقليمية ودولية محتدمة، من شأنها أن تجعل المراهنين اللبنانيين – على اختلاف اتجاهاتهم – بيادقَ صغيرةً على رُقعةِ أجنداتها. إنه وقتُ الخيارات الوطنية الكبرى والجامعة، وليس وقتًا لحماية رأسٍ من هنا أو هناك تورَّط في رهانٍ زيَّنه له طيشُه أو أزمته الذاتية. ذلك أن لبنان يكون بجميع بَنيه أو لا يكون، ولجميع بَنيه أو لا يكون. ولهذه الغاية فإننا لا نجدُ بديلاً عن اتفاق الطائف والدستور، مرجعيةً ودليلَ عمل، لا بل نعتبرهما المرجعيةَ الأنسب لاستقرار لبنان ومعافاته على طريق السيادة والاستقلال وصَوْنِ العيش المشترك، في "وطنٍ نهائي لجميع أبنائه، عربيِّ الهويَّةِ والانتماء"، وفي دولةٍ مطابقةٍ لمجتمعها، لا دولةِ الغَلَبة على مجتمعها، كما هي الحال في دول الأنظمة الكليانية التوتاليتارية.

إلى ذلك نعتبر أنَّ الأزمات القائمة والمتناسلة منذ عقود ليست ناجمةً عن أزمة نظامٍ سياسيّ ثبتَ فشلُه أو قُصورُه بالتجربة – كما يزعم البعض – وإنما هي أزمةُ إداراتٍ سياسية لم تكن في مستوى تسوية الطائف التاريخية، كما أنها هجرتْ هذه المرجعيَّة إلى ترتيباتٍ وتدبيرات ومشاريع أعراف لمصلحة الوصايات الخارجية وعلى قياس أدواتها الداخلية. وفي هذا السياق الانحرافي ضاعَ كثيرٌ من الإرادات الوطنية الطيّبة، وسقط كثيرٌ من الشهداء الأعلام، فضلاً عن خسارة المواطنين اللبنانيين لفُرَصِ تحسين عيشهم وعيشِ أبنائهم في وطنٍ ودولة.

4– إنّ نظرتنا إلى مرجعية الطائف والدستور تختلف تمامًا عن تلك النظرة القائلة بأن تسوية الطائف كانت "ضرورية ومؤقتة ولوقْفِ الحرب الداخلية لا أكثر". على العكس من ذلك، نعتقد أنَّ اتفاق الطائف كان تسويةً تاريخية، واقعيَّة ومنْصِفة ومتوازنة، بالإضافة إلى أنها صحَّحت عددًا من الانطباعات والسلوكيات الخاطئة التي اعتَوَرتْ التجربة اللبنانية في مدى قرنٍ من الزمان. لذلك نرى أنها تمتلك مقوّمات الدوام الاستراتيجي. وبطبيعة الحال من دون الوقوع في تقديس الصَّنميات أو في الاستخفاف بالعقود الاستراتيجية. فالدوام الاستراتيجي لا يعني الجمود، بل يخضع للمساءلة، إنما في ضوء التجربة والاختبار، كما أنَّ المساءلة لا يجوز أن تقوم بناءً على أهواء فئوية أو موازين قوة متغيّرة. ذلك أن لبنان يقوم على قوَّة التوازُن لا على موازين القوى:

أ– في طليعة ما صحّحه اتفاق الطائف ذاك الانطباع الخاطئ والسائد لدى اللبنانيين حول طبيعة العقد الوطني. فلقد طالما اعتقد اللبنانيون انّ العقد الوطني الذي قامت عليه حياتُهم المشتركة إنما كان اتفاقًا بين طوائفهم المختلفة، فأنتج بالتالي– أي بصورةٍ عَرَضيَّة– عيشًا مشتركًا. إنَّ الدولة الناشئة عن مثل هذا العقد الطوائفي لا يمكنها إلاّ أن تكون دولةً طائفية، تقوم على توزيع السلطات بين الطوائف. وما نشهده منذ عقود، لاسيما في الآونة الأخيرة، خيرُ دليلٍ على النتائج الكارثية لمثل هذا الانطباع Perception وما ترتَّب عليه من سلوكيات سياسية في الحكم والمجتمع، أشرنا سابقًا إلى أبرزها (معركة تمثيل الطائفة، ثم معركة تعيين حصَّتها في الدولة). والحقيقة أن ميثاق 1943، الذي غالبًا ما يُستخدم قرينةً على وجود اتفاق بين الطوائف، لم يؤسِّس عقدًا وطنيًا بين اللبنانيين، وإنما أعاد التشديد آنذاك على ضرورة "بقائهم معًا" في لحظةٍ حرجة، جرَّاءَ انقسامهم بين مَن يريدون استمرار الانتداب الفرنسي ومَن يطالبون بالاتّحاد مع سوريا. إنَّ العقد الوطني بين اللبنانيين قائمٌ إذًا على

"عيش مشترك" غير ناجم عن الاتفاق بين طوائفهم المختلفة، بل جاء نتيجةَ استحالةِ أن تبقى كلُّ طائفةٍ في نطاق "عيشها الخاص". وهذه الاستحالة ذاتُها هي التي أكّدت العيش المشترك، الذي بدأ اللبنانيون بإدراك حقيقته وأهميته بعد أن اختبروا أثناء حروبهم الطويلة (1975–1990) التجربة المريرة "للاعيش معًا"؛ وهي أنّ لبنان لا يستطيع أن يتماثل أو يتماهى مع واحدٍ من مكوّناته الطائفية. صحيحٌ أنَّ لكلِ طائفةٍ خصائصها، أما الوطن ودولته فلا يمكن اختزالهُما في واحدة منها، كما أنهما لا يشكّلان حاصلَ جمعٍ حسابيّ للطوائف.

ب- على أساس تصحيح مفهوم العقد الوطني، انفرد الدستور اللبناني من بين الدساتير الديمقراطية في العالم بعبارة "لا شرعية لأي سلطةٍ تناقض ميثاق العيش المشترك"، علاوةً على العبارة الديمقراطية التقليدية "الشعب مصدر السلطات"، كما لاحظ الفقيه الدستوري ادمون ربّاط. وثمة عبارةٌ أخرى متَّصلةٌ بهذا المفهوم الطبيعي والواقعي للعقد الوطني اللبناني هي "لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين" خلافًا للعقود الفدرالية أو الكونفدرالية في دولٍ أخرى.

ج- إلى ذلك، وربطًا بمفهوم العقد الوطني، استطاع اتفاقُ الطائف أن يتجاوزَ خلافًا تاريخيًا بين اللبنانيين، مُعلنًا أو مضمرًا، حولَ هويَّة لبنان وانتمائه، فأثبت في مقدمة الدستور أنه "وطنٌ نهائيٌّ لجميع أبنائه (مطلبٌ مسيحيٌّ تاريخي)، عربيُّ الهوية والانتماء (مطلبٌ إسلامي تاريخي)". وبذلك أصبحت الهويةُ رضائيةً جامعة، لا تُجيزُ التوقُّفَ عند أحدِ شطريها والاكتفاء به، فضلاً عن كونها توفّر مصلحةَ لبنان في محيطه الطبيعي.

د- يضع اتفاقُ الطائف حدًا للمنطق القائم على رعايةِ توازنٍ هشّ بين الأوزان والأحجام الطائفية. وذلك بإلغائه المعيار العددي

الديموغرافي الذي طالما استُخدم سلاحًا في الصراع الطائفي، وبإقراره المناصفة على صعيد تمثيل المسيحيين والمسلمين في السلطة وفي مواقع الفئة الأولى من الإدارة العامة. هذه المناصفة لا تعني تكريس "تقاسم" السلطة فيما بين الطوائف، بل ترمي في مرحلةٍ أولى إلى تهدئة نفوس الطوائف بعد الحرب، من خلال تمثيلها الرمزي في السلطة. وهذا الأمر يُتيح في مرحلة ثانية إلغاء القيد الطائفي المعوّق لعمل الدولة والمضرّ بالعيش المشترك. وذلك بإنشاء "مجلس الشيوخ" الذي تتمثَّل فيه الطوائف بصفتها هذه، والذي ينحصر اهتمامه وقرارُه في القضايا الكبرى المتعلّقة بالعيش المشترك. إنّ فكرة المرحلية أو الانتقالية في تطبيق اتفاق الطائف يدركها كلٌّ من عملوا في التحضير لهذا الاتفاق وكانوا على صلةٍ بصياغة نصّه. والحال أن التطبيق الكيفي والاعتباطي، في كنف الوصاية، لم يساهم في تهدئة النفوس بل زادها قلقًا. أكثر من ذلك، استخدمت الوصاية شعار إلغاء الطائفية السياسية "الآن وفورًا" كلما أرادت ابتزاز المسيحيين. في المقابل أدركت قياداتٌ إسلامية رشيدة حساسية الموقف، من أمثال الرئيس رفيق الحريري والإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وذهبت إلى القول بتأجيل إلغاء الطائفية السياسية إلى أمدٍ له مدىً ونهاية، إدراكًا منها أنَّ التطبيق السليم بما يفي بالغرض (تهدئة النفوس) غير متيسّر في ظلّ الوصاية والهيمنة الخارجية.

هـ – ومن خلال إلغائه المعيار العددي الديموغرافي، يضع اتفاق الطائف حدًا لمفهوم الأقليات اللبنانية المتجاورة، ويُتيح إمكاناتٍ هائلة لتفاعلها بصورة أفضل. إذ تصبح كل طائفة جزءًا عضويًا من "أكثرية ذات طبيعة تعددية" هي مجموع اللبنانيين، وغير قابلة للاختزال في أحد مكوّناتها. وبذلك لا يعود اللبنانيون مجموعة كيانات، بل كيانًا واحدًا. وهذا الكيان الواحد لا يقوم على إلغاء

التنوّع وفرض الانصهار القسري، بل يقوم على الاعتراف بالتنوع ضمن الوحدة وفي احترامه والمحافظة عليه.

و- وبكسره المنطق الأقلّوي يحرّر اتفاق الطائف اللبنانيين من "عقدة الخوف من الآخر" التي تقع في صلب كل السياسات الطائفية. وبذلك لا يعود الآخر خصمًا يجب مواجهته باستمرار، لأنه يشكّل خطرًا وجوديًا دائمًا على الذات، بل يصبح عنصرًا مكمّلاً وضروريًا للذات. إن هاجس الديموغرافيا لدى المسيحيين والدروز، وعقدة الاضطهاد التاريخي لدى الشيعة، وعقدة الكبت لدى السنَّة – لشعورهم بأنهم أكثرية في العالم العربي وواحدة من أقلّيات ها هنا – كلُّ تلك العقد المعلومة والأخرى الغائرة لا تعود، من هذا المنظور الجديد، المحرّكَ الرئيس للتاريخ اللبناني، حيث كانت كل طائفة تحاول أن تضع يدها على الدولة، أو على قسم منها، بذريعة توفير "ضمانات" لوجودها.

ز- ومن خلال التزام هذا العقد الاجتماعي/ السياسي القائم على العيش المشترك، ينتقل اللبناني من وضعيَّة "عضو في جماعة طائفية" إلى وضعيَّة "مواطن في دولة العيش المشترك". إنّ هذا الائتلاف الطوعي لا يدعو اللبنانيين إلى التخلّي عن انتماءاتهم الخاصة، أكانت طائفيةً أو ثقافية أو مناطقية أو غير ذلك، ولا عن انفتاحهم على عوالم مختلفة، أكانت عربية أو إسلامية أو غربية. على العكس من ذلك، فإن هذه الانتماءات المتنوعة مدعوَّةٌ لإغناء عيشهم المشترك بصورة متواصلة. إنها مساهمةُ كلٍ منهم في المشروع الكبير لبناء الدولة اللبنانية.

بذلك يمكن إبراز أهمية وسموّ العمل الوطني اللبناني الذي يتحقق بنتيجته نهوض لبنان بوصفه رسالة وقيمة حضارية وثقافية ووطنية يجتمع من حولها اللبنانيون ليُعززوا جهودهم من أجل إعادة الاعتبار لدولتهم القادرة والعادلة،

بقرارها الحر المستقل وسلطتها الحصرية والوحيدة على كامل أراضيها والمصممة على تحييد لبنان وبشكل إيجابي عن كل الصراعات والمحاور الإقليمية والدولية، كما جاء في مبادرة غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي.

بتلك المعاني وغيرها يكون اتفاق الطائف قد مهَّد الطريق لزمنٍ لبناني جديد وحَدَاثي.

نعتقد مجدَّدًا أنَّ أصلَ الأزمات الراهنة التي يتخبَّط فيها لبنان لا يعود إلى خلافٍ حول تفصيلات واجتهادات، وإنما يعود إلى افتراقٍ، أو بوادر افتراق، بين خيارين:

- خيار الطائف، المنسجم مع تكوين لبنان ومعناه ودوره، والذي لم يحظَ بأية فرصة حقيقية للتطبيق وللإنجاز حتى الآن.
- وبين تطلُّعاتٍ أخرى من خارج العقد الوطني الحقيقي، تراهن على موازين قوى متحركة في الداخل والخارج. وهي بذلك مشاريعُ غَلَبة أو غُربةٍ لا يحتملها لبنان.

هذا الفهم لوثيقة الوفاق الوطني والدستور، وهو فهمٌ واقعي وإيجابي ومنصف لتجارب عيش اللبنانيين معًا لقرنٍ من الزمان، يستحق أن يكون مبادرةً جامعةً للإنقاذ الوطني وسط الانهيار الذي يتهدد إنجازات اللبنانيين، كما يتهدد وطنهم ودولتهم وموقعهم في المنطقة والعالم.

ملحق رقم –20–
مؤتمر باريس–III لدعم لبنان
والدروس المستفادة

عناوين الملحق

أولاً: مؤتمر المجموعة الدولية لدعم لبنان (نيويورك – 19 أيلول/سبتمبر 2005) 780

ثانيًا: المؤتمر الصحافي الذي عقدته قبيل مغادرتي إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع International Core Group. 783

ثالثًا: الإعداد لمؤتمر باريس–III 800

رابعًا: البرنامج الإصلاحي قبل الحرب الإسرائيلية في تموز/يوليو 806

خامسًا: تأثير الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو 2006 801

سادسًا: التحدي والصمود من أجل تحقيق النهوض بعد العدوان الإسرائيلي 811

سابعًا: انعقاد مؤتمر باريس–III ومحاولة العودة إلى المسار الصحيح 813

ثامنًا: جوانب من البرنامج الإصلاحي الذي تقدمت به الحكومة 821

تاسعًا: تطبيق برنامج الإصلاح 837

عاشرًا: نتائج مؤتمر باريس–III 841

حادي عشر: المستجدات 848

ثاني عشر: نظرة تقييمية إلى الوراء وأخرى استشرافية نحو المستقبل 852

أولاً: مؤتمر المجموعة الدولية لدعم لبنان (نيويورك – 19 أيلول/سبتمبر 2005)

منذ نيلها ثقة مجلس النواب في تموز 2005، بذلت حكومتي الاولى "حكومة الإصلاح والنهوض"، جهدًا كبيرًا من أجل تطوير استراتيجية ماكرو – اقتصادية إصلاحية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة للشباب، والسعي لتحسين المستوى المعيشي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية بشكل عام، وتقليص حجم العجز السنوي في حسابي الموازنة والخزينة، وأيضًا الحد من زيادة حجم الدين العام للدولة اللبنانية، وخفض نسبته إلى الناتج المحلي، وكذلك خفض كلفته الكبيرة على الاقتصاد الوطني. ولقد اشتمل ذلك العمل على ترشيد الإنفاق وتعزيز الإنفاق الاستثماري من أجل تحقيق إنماء أكثر توازنًا وعدلاً ما بين المناطق، بما يسهم في مكافحة الفقر والتهميش الاقتصادي لشرائح واسعة من المواطنين، كما والتصدي لمعوقات النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية.

باعتقادي أنّ التقدم على مسار تحقيق تلك الأهداف الكبيرة، والتي كانت تسعى الحكومة لتحقيقها، يفترض به أن يسهم إسهامًا كبيرًا في تقليص العجز في الموازنة والخزينة العامة، وفي تحسّن المؤشّرات الاقتصادية والمالية. وبالفعل، فقد أدّى ذلك التقدم إلى تراجع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 175% في العام 2005 إلى حوالى 137% في العام 2010. إلا أن تلك النسبة كانت مرشّحة لأن تنخفض بشكل أكبر، وبالتالي أن تكون قابلة للتحسن على المدى البعيد، لو تسنى للحكومة المثابرة على إجراء الإصلاحات المالية والإدارية الإضافية، عبر ضغط إضافي للنفقات وترشيدها، وكذلك تحسين فعالية الجباية وتحقيق بعض الزيادات في معدلات الضرائب. هذا مع

الحرص على ألا يؤدي ذلك إلى انكماش اقتصادي، مع ما يحمله من تداعيات على الاستقرار الاجتماعي والمعيشي في لبنان.

من هنا، كانت الحاجة إلى تأمين الدعم الدولي الذي سعت إليه الحكومة. وهي قد بادرت إلى الطلب من المجتمع الدولي الإسهام بشكل مباشر في إقدار لبنان على تمويل دينه العام بكلفة متدنية، بدلاً من دَيْنه العام العالي الكلفة. ذلك مما كان سيؤدي إلى تخفيض معدلات الفوائد وتحسين مستويات ومعدلات النمو، وبالتالي إلى إراحة الموازنة والخزينة العامة من كلفة عالية لخدمة الدين العام. ذلك ما كان يفترض أن يسهم أيضًا في خفض مستويات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى مستويات مقبولة على المدى الطويل، وبما يسهم بدوره في تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن، ويساعد في تعزيز الثقة بلبنان واقتصاده وفي تخفيف مستويات وحدَّة المخاطر التي يتعرض لها لبنان واقتصاده.

لذلك، فقد كان من أولى الخطوات التي اعتمدتها الحكومة آنذاك الترويج لبرنامجها الاقتصادي داخليًا وخارجيًا، أملاً في الاستفادة من صداقات وعلاقات لبنان العربية والدولية لدعم خطة إصلاحية شاملة للاقتصاد اللبناني، بما في ذلك تمكين الحكومة اللبنانية من تعزيز البنية الإدارية في إدارات الدولة والمؤسسات العامة.

ولقد وضعت الحكومة يومها نصب أعينها التحضير لعقد مؤتمر عربي ودولي جديد لدعم لبنان، بعد أن أفشلت أطراف داخلية وخارجية في السابق تنفيذ العديد من المقررات التي التزم لبنان بتنفيذها في مؤتمر باريس–II؛ وهو ما ظهر أيضًا واضحًا في الموقف الذي اتخذه المجلس النيابي بعدم الموافقة على الإصلاحات التي وردت في مشروع الحكومة لموازنة العام 2003.

بناءً على ذلك، نشطت الحكومة، عبر اتصالاتها وزياراتها الدولية، للحصول على دعم أبرز عواصم القرار لعقد مؤتمر للدول المانحة في بيروت في أقرب فرصة ممكنة، متسلّحة ببرنامجها الإصلاحي الشامل للاقتصاد والذي استمرت الحكومة في السعي لتأمين التأييد الداخلي له. ولقد لاقت جهود الحكومة اللبنانية التجاوب المطلوب من قبل عدد من هذه الدول، حيث دعت الولايات المتحدة الأميركية، بالتشاور مع فرنسا، وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، إلى عقد اجتماع لمجموعة "International Core Group" لدعم لبنان في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 19 أيلول/سبتمبر 2005، والذي انتهى إلى تأمين أكبر تظاهرة دعم دولية، سياسيًا ومعنويًا للحكومة اللبنانية؛ وذلك على أساس البرنامج الإصلاحي للحكومة الذي تضمنه بيانها الوزاري.

كان ذلك أيضًا مع التأكيد على أهمية مبادرة الحكومة إلى الشروع في تنفيذ الخطوات الإصلاحية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي كان بدأ بها الرئيس الشهيد رفيق الحريري منذ العام 1992 ولم يتمكن من تنفيذ معظمها بسبب المصاعب والعراقيل التي وضعت في وجهه.

ولقد قرر المجتمعون في نيويورك آنذاك عقد اجتماع للدول المانحة في بيروت قبل نهاية العام 2005 يخصص لدعم لبنان، بما يوفر للحكومة اللبنانية فرصة إنجاز خطتها النهائية للإصلاح السياسي والاقتصادي وبما يُتيح لجميع أصدقاء لبنان مناقشة السبل الآيلة إلى الإسهام في تعزيز جهود لبنان للإصلاح والتنمية والنهوض.

ثانيًا: المؤتمر الصحافي الذي عقدته قبيل مغادرتي إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع International Core Group

قبيل مغادرتي إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات المجموعة الدولية لدعم لبنان، عقدت مؤتمرًا صحافيًا في السراي الحكومي، تحدثت فيه عن أهداف تلك الزيارة إلى نيويورك والاجتماعات التي ستعقد هناك "لدعم لبنان"، حيث قلت:

"نتوجه اليوم إلى نيويورك لملاقاة مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة التي تجتمع يوم الاثنين المقبل للبحث في سبل دعم لبنان ومساعدته على تخطي المصاعب التي تراكمت منذ أعوام عدة، وتفاقمت على وجه الخصوص منذ الاغتيال الإجرامي للرئيس الشهيد رفيق الحريري.

إن الاجتماع الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأميركية بالتشاور مع فرنسا والدول الشقيقة والصديقة الأخرى ستسبقه جلسات عمل من قبل وزيري المال والاقتصاد وحاكم البنك المركزي والمستشارين مع المسؤولين في الدول والمؤسسات المعنية. وهو سيأتي تتويجًا لمساع واتصالات شاركت فيها الحكومة اللبنانية بقوة منذ تشكيلها للحصول على الدعم العربي والدولي لمواجهة تلك المصاعب.

تجدر الاشارة إلى أنه سبق الاتفاق على هذا الاجتماع اتصالات واجتماعات للفريق التأسيسي للمجموعة الدولية في بعض الدول الصديقة وعلى وجه التحديد في فرنسا وبريطانيا تحضيرًا وإنضاجًا لهذه الخطوة.

من جهة ثانية، فقد سبق هذا الاجتماع أيضا ومنذ نيل الحكومة الثقة أن قمنا بزيارات لدول شقيقة وباتصالات عدة مع الدول الصديقة ضمن

التوجه المؤدي إلى الهدف ذاته. وبالتالي فان خطوة اليوم تشكل استكمالا متقدما للمساعي الآنفة الذكر سعيا لاستجماع الدعم العربي والدولي للإفساح في المجال أمام الحكومة اللبنانية لتطبيق برنامجها الإصلاحي الذي تضمنه بيانها الوزاري ونالت على أساسه ثقة مجلس النواب. وفي هذا المجال، يهمني التأكيد أن هذا التوجه الاصلاحي الذي تلتزم به الحكومة ليس إلا استكمالا للمسيرة والنهج الاصلاحي الذي اختطه الرئيس الشهيد رفيق الحريري وعمل من أجل تحقيقه، والذي حقق لبنان من خلاله الكثير من الانجازات والمحطات المضيئة لإعادة إعمار لبنان واقتصاده واستعادة ثقة العالم بهما، والتي تُوِّجت بعد ذلك بانعقاد ونجاح مؤتمر باريس–II الذي اصطدم تنفيذ مقرراته بجملة من العراقيل السياسية المعروفة التي حالت بدورها دون استفادة لبنان الكاملة من مفاعيله.

إن هذا الاجتماع الذي سينعقد بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية ومصر، إضافة إلى رئيس البنك الدولي والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ومفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، يأتي ليؤكد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للبنان ولدعم التوجهات والبرامج الاصلاحية التي تنتهجها الحكومة اللبنانية في هذه المرحلة.

أود أن أؤكد في هذا المجال أن ما نتوقعه من هذا المؤتمر ليس مثيلا لمؤتمر باريس–II، وبالتالي نحن لا ننتظر ان تخرج نتائجه بأية تعهدات مالية، بل نتوقع أن يخرج الاجتماع بتوصيات اساسية مهمة تشكل دعمًا سياسيًا ومعنويًا للبنان والحكومة اللبنانية وتحضيرًا للمؤتمر الذي

سيعقد في وقت لاحق والذي ستحضره المجموعة الدولية الكاملة لدعم لبنان؛ وذلك في ضوء التقدم الذي سيحرزه لبنان على مسار الاصلاحات السياسية والامنية والاقتصادية والمالية التي بدأنا العمل على تنفيذها.

إنّ انعقاد هذا الاجتماع هو المحطة الاولى الاساسية التي يعرض فيها لبنان برامجه الاصلاحية والتي يمكن على اساسها الدعوة إلى المؤتمر المقبل. ان هذا الاجتماع يؤكد من جديد ثقة المجتمع الدولي بلبنان وتصميمه على دعمه عبر البرنامج الاصلاحي الذي تتبناه الحكومة اللبنانية وتعمل على تحقيقه"– (انتهى الاقتباس).

بعد ذلك، قمت بالرد على أسئلة الصحافيين، حيث سُئلت:

"سؤال: هل تتوقع أن تكون هناك من بين التوصيات التزامات سياسية متوجبة على لبنان لاسيما بالنسبة للقرارين 1559 و1614، وما سيكون موقف الحكومة من ذلك؟

جواب: من الطبيعي أن للمجتمعين آراءهم، ولكن ما يهمنا هو الدعم الذي سنلقاه ونتوقعه من هذا المؤتمر.

سؤال: ما هي أسرع الخطوات الإصلاحية المتوقع اتخاذها تمهيدا للمؤتمر الأساسي الذي سيعقد بعد هذا الاجتماع، وما هي الطريقة التي ستقنع بها الحكومة الدول الصديقة بتقديم المساعدات بعد تجربة عدم وفاء لبنان بتعهداته في السابق؟

جواب: في البداية هناك البيان الوزاري، كما أن هناك ما تم اتخاذه من خطوات حتى الآن. ولكن هناك أمور أخرى كنا قد عرضناها في مؤتمر باريس–II. وتذكرون مشروع موازنة العام 2003 الذي جرى صرف النظر عن معظم البنود الإصلاحية التي كانت فيه من قبل المجلس النيابي.

وكذلك ما جرى إيراده في مشروع موازنة العام 2005، الذي كان يتضمن مجموعة كبيرة من الإصلاحات، ومنها التقدم على مسار إشراك القطاع الخاص، وإيلائه إدارة قطاعات تحت إشراف ورقابة الدولة بديلاً عن احتكار الدولة الملكية والإدارة. وهي وسيلة لأن تكون لدينا إدارة أفضل، وتحقق تطويرًا للقطاعات الاقتصادية من جهة، وللمشاركة من قبل المواطنين في ملكية وإدارة هذه المرافق الاقتصادية من جهة أخرى، ما يؤدي إلى تخفيض العجز الناتج عن تشغيل تلك المرافق، وإلى تحقيق خدمات أفضل للمواطنين.

هناك تقدم على عدة مسارات في هذا الشأن، الخصخصة إحداها. وهناك أيضًا برامج إصلاحية لعدد من المرافق والمؤسسات بما يؤدي إلى حصول المواطنين على خدمات أفضل بكلفة أقل. أي بعبارة أخرى ترشيد الإنفاق حتى نصل إلى تحقيق استعمال أفضل للموارد المالية المتاحة.

لا شك أن هذه الخطوات تتطلب توافقًا وتواصلاً مستمرا حتى تستطيع أن تكون متبناة من جميع اللبنانيين. والإصلاح ليس أمرًا مقتصرًا على لبنان. فأينما ذهبنا في العالم فإن الكلمة الأساس التي تستعمل من قبل جميع المعنيين في الدول النامية وكذلك المتقدمة هي موضوع الإصلاح والتلاؤم مع المتغيرات والتحولات، حتى تستطيع الاقتصادات والمجتمعات أن تواكب تلك المتغيرات والتحولات الجارية. ونحن في لبنان نحتاج أيضا للإصلاح، وهذا الأمر كان ينبغي أن يتم منذ سنوات عديدة، ولكنَّ قوى اجتمعت على معارضة ذلك الإصلاح، وهي معارضةٌ ضد مصلحة المواطنين. وقد تبين لنا بعد ذلك أن هذا التأخر والتلكؤ الذي حصل كانت نتيجتُهما أن حصد لبنان أعباء إضافية وخسر فرصًا كان يمكن له أن يستفيد منها في الماضي. فالأهم الآن أن نعرف أنه كلما عجَّلنا

وسارعنا إلى تنفيذ هذه الإصلاحات سيكون بالإمكان أن نستفيد من الفرص الكبيرة التي تتيحها المتغيرات الجارية في المنطقة والعالم، كما أننا بذلك نسعى إلى تخفيض الكلفة. وكلما تلكأنا كلما زادت الكلفة. وهذا واضح أمامنا عبر هذه التجربة منذ 12 عامًا. فلو بادرنا فعليا إلى اتخاذ هذه الخطوات لكانت الكلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية اليوم أقل بكثير. ومع ذلك، فالأفضل لنا أن نقوم بها الآن على أن نؤخرها أكثر.

سؤال: كيف تقرأون مشاركة إيطاليا ومصر للمرة الأولى في مؤتمر لدعم لبنان، وهل ستعتمدون على الدعم الدولي لتخفيض الدين العام؟

جواب: إيطاليا تشارك للمرة الأولى، ومصر تشارك لأنها تلعب دورًا إقليميًا ودوليًا، وهي الشقيقة العربية الكبرى، وبالتالي لها دور وكلمة مسموعة. من هنا أهمية مشاركتها. وما نتوقعه هو ما نعمل على صياغته الآن. نحن لا نتوقَّع أن يقدم العالم على شطب الديون؛ فهذا غير وارد أو ممكن. ما نسعى إليه هو أن نحصل على دعم يؤدي إلى تخفيض الأعباء التي تتراكم على لبنان لجهة كلفة خدمة الديون. هذا الأمر سيكون من نتيجته تمكين الاقتصاد اللبناني من التنفس بشكل طبيعي وبالتالي تشغيل مرافقه وتوجيه الموارد المالية المتاحة إلى مشاريع إنتاجية وتمكين الاقتصاد من مواجهة الأعباء التي يواجهها حاليا.

سؤال: لماذا انحصرت المشاركة العربية بمصر والمملكة العربية السعودية، وعلى ماذا يدل التمثيل على مستوى وزراء خارجية؟

جواب: هذا التمثيل هو للمجموعة التأسيسية الدولية، وهذه ليست المجموعة الكبرى. أما المشاركة في المؤتمر فهي على مستوى رفيع من وزراء الخارجية لجميع هذه الدول. وبعد ذلك تكون مشاركة رؤساء الدول؛ ولكن ليس هذا هو المطروح في هذه المرحلة.

سؤال: في كل مرة كان يعود الرئيس الشهيد من مؤتمر دولي لدعم لبنان فيواجه بعراقيل في الداخل، فهل تعتقد أن المعطيات تغيرت ويمكن القيام بإصلاح في الداخل؟

جواب: همّنا الدائم أن يكون إيماننا كاملاً بلبنان وبمصلحته، وبأهمية المبادرة فورًا إلى إجراء الإصلاحات. لا شك أن ما قيل صحيح بأن الرئيس الشهيد كان يواجه كلما حقق إنجازا معينا بجملة من العراقيل. وأعتقد أنه، وبعد التطورات التي حصلت في لبنان، ولاسيما بعد استشهاده، واستنادًا إلى روح 14 آذار والانتخابات النيابية والحكومة اللبنانية التي تشكلّت بهذه الأكثرية في مجلس النواب، فلربما قد أصبح من الصعب على أي كان أن يقوم بمثل تلك المحاولات لوضع العراقيل.

سؤال: كيف ترى إلى الانشطار السياسي الحاصل حاليا في البلد، والذي انعكس في الزيارة الأخيرة للأمم المتحدة، حيث كان هناك وفدان لبنانيان، وهل سيعيق ذلك النهوض بالوضع الاقتصادي والمساعدة من الخارج؟

جواب: بداية يجب أن نميز بين أمرين. هناك اجتماع يتم الآن في الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة السنوية للمنظمة الدولية، وقد ارتأى فخامة الرئيس أن يترأس الوفد اللبناني إلى هذا الاجتماع. الأمر الآخر مفصول بالكامل عن الأول، وهو أن الاجتماع الذي سأذهب إليه مخصص من أجل لبنان ولمعالجة المشكلات التي يواجهها. صحيح أن الحدثين يتمان في نيويورك لكنهما مختلفان عن بعضهما بعضًا.

سؤال: هذا الإسراع بعقد المؤتمر في حضور شخصيات مهمة، ألا تخشى من ضغوط تعقبه، وكيف ستتعاملون مع هذه الضغوط إذا وجدت؟

جواب: هذا المؤتمر يتم العمل عليه منذ تأليف الحكومة، ما يعني أنَّ عقده لم يتقرر منذ وقت قريب.

لبنان كان واضحًا وصريحًا بأنه يحترم بشكل كامل ويلتزم القرارات الدولية، ولطالما كان كذلك في السنوات والعقود الماضية. ولبنان أبدى وبشكل واضح أيضا أن هناك مسائل أساسية تحتاج إلى توافق وحوار بين اللبنانيين. والحوار قد بدأ حول هذه المسائل، وهذا أمر صحي وطبيعي وهو جزء من الحياة الديمقراطية التي نعيشها وجزء من الأسلوب الذي نعتمده للتوصل إلى قناعات مشتركة. ومن الطبيعي أن هذا الحوار بحاجة إلى آليات يجب أن نفكر في اعتمادها لكي يكون هناك رضى كامل بين اللبنانيين حول هذه المسائل، وحتى نعطي صورة للمجتمع الدولي بأننا جديون في معالجة المسائل، وأننا كنا دائما ولا نزال نحترم قرارات الشرعية الدولية التي على أساسها ننطلق من أجل استرجاع حقوقنا العربية في فلسطين ونأمل من خلالها أن نحقق حقوقنا المشروعة في كل مكان وزمان. نحن نتوقع دعمًا اوروبيًا وعربيًا.

سؤال: ماذا تتوقعون من المجتمع الأوروبي؟

جواب: نحن نتوقع من الأوروبيين الكثير، لأن أوروبا كانت دائمًا إلى جانب لبنان ودعمته كثيرًا، وهي شريك تجاري أساسي مع لبنان، وهناك العديد من الاتفاقيات قد تم توقيعها بين لبنان والدول الأوروبية. أعتقد أنه من مصلحة كل البلدان الشقيقة والصديقة التعاون على دعم لبنان، وأنا على ثقة بأنه على أساس العلاقات الطويلة الأمد بين لبنان وأوروبا، ولأننا جيران فعليا ولأن لدينا مصلحة مشتركة للمستقبل فإني أؤمن أنهم سوف يساعدون لبنان"– (انتهى الاقتباس).

على هذه الأسس، تم عقد ذلك المؤتمر للمجموعة التأسيسية الدولية لدعم لبنان في نيويورك، وحيث وجهت في ذلك الاجتماع الكلمة التالية باسم لبنان:

"أودُّ أولاً أن أشكركم على عقد الاجتماع الوزاري لمجوعة "كور غروب أُونْ ليبانون" (Core Group on Lebanon)، وأن أشكر الولايات المتحدة وفرنسا على الجهد المبذول من أجل عقد هذا الاجتماع. إن هذا الاجتماع يبرهِنُ على الدعم القوي الذي يقدِّمه المجتمع الدولي للبنان وللجهود الإصلاحية التي تبذلها حكومتنا، في حين يستعيدُ الشعب اللبناني حُكمَه على بلدِه وعلى حياته السياسية والاقتصادية. كذلك أودُّ أن أُعرب عن تقديري لمشاركة المملكة العربية السعودية ومصر في اجتماع اليوم، مِمَّا يُثبتُ مجددًا الاهتمام والدعم القويَيْن اللذيْن توليهما المملكة العربية السعودية ومصر، بل العالم العربي بأَسرِه لما يشهدُه لبنان من مرحلة انتقالية مهمة في اتجاه المستقبل الأكثر إشراقًا والذي نلتزمُ ببنائه.

هذا الاجتماع هو الأول من نوعه بعد مؤتمر باريس–II الذي كان قد أظهر وقدم الدعم الدولي للبنان. ولكن الوقْعَ الإيجابي لذلك المؤتمر أُحبِط بسبب عراقيل سياسية حالت دون تطبيق الخطوات الإصلاحية، وأضعفت ثقة اللبنانيين بمستقبلهم.

وتوالت الأحداث منذ ذلك الحين: التمديد المُثير للجدل لولاية رئيس الجمهورية؛ والتطورات التي أدَّت إلى اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري؛ وتظاهرة 14 آذار/مارس التي تبِعَها انسحاب القوات السورية من لبنان. والحقُّ أن اغتيال الرئيس الحريري كشف النقاب عن حاجة اللبنانيين الماسَّة إلى الاستقلال والسيادة، وحماية الديموقراطية والحريات العامة، وتحويل لبنان إلى البلد الذي يَصبُو إليه اللبنانيون، كما كشف الرغبة الوطنية في الإصلاح الذي نأملُ أن يحظى بدعم المجتمع الدولي الكامل، بل نتوقَّع أن نحصل على هذا الدعم.

نحن نقف أمامكم اليوم بصفتنا حكومةً انتُخِبتْ ديمقراطيًا، واستمدَّت شرعيتها من الأكثرية القوية المُنبثِقة من الانتخابات النيابية الأخيرة. إن هذه الحكومة تعهدَّت، في بيانها الوزاري الذي تلَته أمام البرلمان وحصلت على ثقته، بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية التي سعَينا إلى تحقيقها طوالَ سنوات ولكننا أُوقِفنا في غالب الأحيان وأُبعِدنا عن مسارِنا لأسباب سياسية.

الخطوات الإصلاحية:

لقد باشرنا، منذ اضطلاعِنا بهذه المسؤولية قبل خمسين يومًا، بسلسلة من الإصلاحات:

- على الصعيد السياسي:

– حِرصًا على تحقيق التمثيل السليم والعادل، تمّ تشكيل لجنة مستقلَّة لصياغة مشروع قانون انتخابي جديد.

– كما التزمت الحكومة بإطلاق آليةٍ تم التوافق عليها في اتفاق الطائف من أجل اكتشاف السُبُل المُمكِنة لإلغاء الطائفية السياسية بشكلٍ تدريجي.

– وفي ممارسة السلطات الدستورية، ورغبةً منها في وضع حدٍّ للتجاوزات الماضية، تعهَّدت هذه الحكومة وعمِلت منذ يومِها الأول بالاحترام التام لمبدأ فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتوازنها وتعاونها كما ينصُّ عليه الدستور بوضوح.

- على صعيد الحريات العامة:

– أعادت الحكومة حق التجمُّع وتشكيل الأحزاب السياسية الذي حُظِر بِلا مُبرِّر وبشكل جائرٍ في السنوات الماضية.

- **واتُخِذت خطواتٌ إضافيةٌ لتدعيم الحريات العامة، ولا سيما السياسية والإعلامية والحريات الشخصية، عبر إطلاق المُعتَقلين السياسيين وإعادة فتح المؤسسات الإعلامية التي أُقفِلت بسبب آرائها السياسية، واعتماد مراسيم تمنع التنصُّت غير القانوني على الهواتف.**

- **على الصعيد القضائي:**

- **كان القضاء، خلال فترةٍ طويلة، وبوتيرةٍ تصاعدت إبَّان السنوات السبع الأخيرة، ضحيةً للتجاوز والترهيب. لكن هذا الوضع أخذ يتغيَّر مع تراجع مصادر الترهيب بسرعة.**

- **إن قانونًا جديدًا لإصلاح القضاء مطروح الآن أمام البرلمان. ومن شأن ذلك أن يصُونَ حكمَ القانون وأن يُؤكِّد تطبيق التشريعات في ظلِّ احترام كامل لحقوق الشعب اللبناني وحرياته وفقًا للدستور.**

- **إن تعاون السلطات القضائية والأمنية اللبنانية مع لجنة التحقيق الدولية في توقيف رؤساء الأجهزة الأمنية النافذين جدًا السابقين وقائد لواء الحرس الجمهوري، مطلعَ هذا الشهر، بصفتهم مشتبهًا بهم في جريمة شباط/فبراير التي أودت بحياة رئيس الوزراء رفيق الحريري، يعكسُ التطوُّرَ الذي تحقَّق في عملية إعادة بناء الأجهزة القضائية والأمنية في البلد. وهذا الموضوع سجَّلَه المحقِّق الدولي القاضي ميليس Mehlis في المؤتمر الصحافي الذي عقده في أعقاب عمليات التوقيف. إن هذه الخطوة غير المسبوقة، والتي لم تحمل انعكاسات داخلية، تُشكِّل دليلاً على تصميم الحكومة ورغبة الرأي العام القوية في تغليب السلطة المدنية على دور الاجهزة الأمنية.**

- **على الصعيد الأمني:**

- **إن إصلاح النظام الأمني سيُعيد عملية صُنعِ القرار إلى قوات الأمن اللبنانية تحت مظلَّة الحكومة اللبنانية. وقد شُكِّلتْ لجنة مشتركة من وزارتي الدفاع والداخلية لصياغة خطة للأولويات والحاجات وتنسيق عمل المؤسسات الأمنية. والواقع أن الانفجار الذي وقع قبل ثلاثة أيام في منطقة سكنية عزَّز الحاجة إلى إصلاح الجهاز الأمني وضبط الأمن لحماية شعبنا. ونحن نبقى مصمِّمين على سَوقِ مُرتَكبي هذه الأعمال الإرهابية أمام العدالة.**

- **على صعيد الإدارة:**

- **إن إعادة الاعتبار للكفاءة والجدارة، وبالتالي الحرص على إيلاء المسؤولية في المناصب الحكومية لأكْفائها من خلال اعتماد آلية تنافسية شفافة، ومن ثم المحاسبة والمساءلة على أساس الأداء، تعتبر جميعها القواعد الأساسية في الإدارة السليمة، وتعزيز مستويات الحوكمة، تعتبر أولوية من أولوياتنا. وبالفعل، فقد اتُخِذت خطوة مهمة خلال حكومتي الأولى لناحية فتح عملية التعيينات في وظائف الخدمة المدنية الرفيعة للجميع وجعلِها شفافة وتنافسية بالكامل. ومن ثم تأكيد حكومتي اعتماد أسلوب التدقيق الخارجي عبر مؤسسات التدقيق الدولية.**

- **نحن مصمِّمون على ربح معركة مكافحة الفساد، ليس من خلال رفع مستوى المحاسبة والتطبيق الحازم للقانون فحسب، بل أيضًا عبر اتخاذ خطوات محددة في القطاعات من أجل قطع الطريق أمام استغلال المال العام.**

- **على صعيد التحرير الاقتصادي:**

- **سرَّعنا وتيرة خَصْخَصَة قطاع الكهرباء وتسليم إدارته لشركات خاصة. والعمل نفسه سيُطَبَّق على عدد من القطاعات الأخرى، بما فيها الاتصالات والمياه والمصافي والخطوط الجوية الوطنية.**

- **إن قطاع تكنولوجيا المعلومات ذو أهمية اقتصادية كبرى، ولبنان مُخوَّل جدًا الاستفادَة من الفُرَص التي يُتيحُها التطورُ الكبير الحاصل في قطاعي المعلومات والاتصالات، والحكومة مُتجهة بسرعة نحو تحرير هذه القطاعات وفتحها أمام المنافسة، ونحن مُلتزمون أيضًا بتغيير هيكلية إدارة تكنولوجيا المعلومات لكي تصبح أكثر فعالية وأقل بيروقراطية، مع حماية حقوق الملكية.**

وإننا مصممون أيضًا على تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي. وفي هذا الإطار، نحن نخطط لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي لتفعيله ورفع نوعيته وتحسين مستوى خدماته.

إن تدابيرنا للإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي من شأنها أن تساعد الاقتصاد اللبناني على تحقيق قدراته للنمو وتشجيع التطور الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء البلاد، وإيجاد فرص عمل منتجة للشباب على وجه الخصوص. كذلك سنواصل سياستنا المالية الحكيمة التي نتَّبعُها للحفاظ على الاستقرار المالي، وهدفنا المتوسط المدى هو تخفيض خدمة الدين العام إلى حدّ كبير؛ وذلك في ضوء الضغط الذي تشكله هذه الخدمة على مالية الدولة وعلى الاقتصاد الوطني. لذلك فإن الدعم الخارجي مهم جدًا لنجاح كامل برنامجنا الإصلاحي واستمراره.

لقد طوَّرت الحكومة، منذ تولينا هذا المنصب خلال تلك الفترة

الوجيزة، نظرةً شاملةً للاقتصاد الكُلِّي، تهدف إلى إعادة تنشيط الاقتصاد وحلّ مشكلة الدّيْن العام. لذلك فإن دعمكم مهم جدًا لنجاح برنامجنا لتأمين نموّ اقتصادي مستدام، وتوفير فرص عمل واستقرار سياسي واجتماعي. وكما ثبت بوضوح، فإن الاقتصاد اللبناني يتجاوب بسرعة وفي شكل إيجابي مع أي دعم خارجي له تأثير مباشر على معنويات السوق وتحفيز ثقة المستثمرين.

نحن في لبنان نرى أن دعم المجتمع الدولي يتمتع بأهمية قصوى لنهوض بلدنا. وكان لبلادكم التأثير الأهم في إلقاء الضوْء على التجربة اللبنانية ودعم التغيير في الشهور الأخيرة. فقد جاء دعمكم متجانسًا تمامًا مع مطالبنا الداخلية وجهودنا المصمِّمة على التغيير. إن أي نجاح في لبنان سيحمل تأثيرًا إيجابيًا إلى المنطقة. لذلك يُعتَبَر دعمكم المستمر مهمًا لكي تنجح تجربة لبنان الديموقراطية في هذه المنطقة من العالم، المليئة بالتحديات وبالفرص أيضًا.

لقد اجتمع وزيرا المالية والاقتصاد جهاد أزعور وسامي حداد، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومستشارونا مع خبرائكم أمس، وجرى البحث في خططنا للإصلاحات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية التي عدَّدتها في خطابي أمام البرلمان اللبناني في جلسة الثقة. وفي الأسابيع المقبلة، سوف نعلن بالتفصيل عن برنامجنا الإصلاحي، وسوف نتشاور معكم ومع آخرين بهدف عرضه أمام مؤتمر عالمي لدعم جهودنا. ونود أن يُعقَد مثل هذا المؤتمر في لبنان حتى تختبروا مباشرةً انتقال لبنان إلى مرحلة جديدة، ولإظهار دعمكم للشعب اللبناني الذي رفع رايات الحرية والديموقراطية، وطالب بأن يكون له مستقبل أفضل.

إن لبنان يرحب بالدعم الدولي الذي يثبته هذا الاجتماع. وهذا الدعم مهم جدًا لنجاح برنامجنا الإصلاحي. فلبنان يواجه مشكلة الدَّيْن ولايزال اقتصاده هشًا. وفي حال لم تُحَل مشكلة الدين العام فهذا سيهدِّد برنامجنا الإصلاحي. إن هذه الأهداف التي وضعناها للإصلاح السياسي والاقتصادي وباقي الأمور لن تُحقَّق من دون الدعم الاقتصادي الدولي.

إننا نريد أن نستفيد من الدروس التي تعلمناها خلال ثلاثين سنة من الاضطرابات والمعاناة. إن الشعب اللبناني قد برهن مرة أخرى عن التزام شديد بسيادته واستقلاله، كما برهن عن تعلُّقه القوي بمبادئ الديموقراطية وبروحية التوافق والاعتدال والتعددية، وإمكانية أن يحصل التغيير في شكل سلمي. ويبقى هذا مبدأنا الرئيس في المحافظة على الديموقراطية في مواجهة أي مشكلة خطيرة تُهدِّد وحدتنا الوطنية. وكما علَّمنا التاريخ، كان لبنان يدفع ثمنًا باهظًا كلما تخلَّينا عن التوافق.

إن المسائل المطروحة على طاولة البحث ذات أهمية كبيرة. فما يحصل في لبنان يُلهِمُ شعوبَ المنطقة والعالم أجمَع. وإنْ نجحنا تكُنِ النتائج كبيرة جدًا لنا وللمنطقة وللعالم. أما فَشَلُنا فسيكون نكسة كُبرى لنا وللمنطقة وللعالم. نحن مصممون على بذل أقصى الجهود ونحن نأمل بالحصول على مساعدتكم لتحقيق أهدافنا"– (انتهى الاقتباس).

وفي نهاية الاجتماع، صدر البيان الختامي، الذي أذاعه الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان والذي جاء فيه:

"اجتمع ممثلو كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والاتحاد الأوروبي وروسيا ومصر والسعودية والأمم المتحدة والبنك الدولي، اليوم، في نيويورك مع رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة.

اجتمعنا لنعبّر عن دعمنا والتزامنا بالحكومة اللبنانية الجديدة وهي تعمل على إعادة التأكيد على سيادة لبنان وتسعى لتحقيق الاصلاحات الحيوية وتعزيز مؤسسات لبنان الديموقراطية.

نرحّب بتصميم حكومة لبنان على اغتنام هذه الفرصة المتاحة لتطبيق برنامجها الشامل للإصلاح السياسي والاقتصادي بناء على اقتصاد السوق، والذي سيزيد ثقة المستثمر ويقلّص معدلات الفوائد وخدمة الدين وخلق المجال للاستثمارات والنمو الذي يقوده القطاع الخاص.

لقد ناقشنا برنامج الحكومة اللبنانية الجديدة على صعيد الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية في لبنان من أجل تعزيز الاستقرار في لبنان والمنطقة ككل، ونرحّب باستجابة الحكومة اللبنانية لنداءات الشعب اللبناني من أجل الإصلاح، بما في ذلك إنشاء هيئة لإصلاح العملية الانتخابية وصياغة قانون انتخابي جديد. إن أولويات برنامج الإصلاح اللبناني ستحضّر الأرضية للمساعدات الدولية.

لقد تطرقت الحكومة اللبنانية بالتفصيل إلى خططها لتطبيق الاصلاحات الضرورية وتحديدًا تعزيز المؤسسات الحكومية، والمساءلة في القطاع العام، وتحرير الاقتصاد لتشجيع الاستثمارات وخلق الوظائف، وتنسيق الجهود الرامية لإصلاح الأجهزة الأمنية لتأكيد وتقوية استقلال القضاء وتعزيز عمليات المشاركة الديموقراطية. ونحن نشدّد على الضرورة الملحّة لتطبيق الإصلاحات الداخلية على أساس الحوار الوطني، ونجدّد التزامنا بدعم هذه المبادرات من أجل مستقبل لبنان.

لقد رحّبنا بالردّ الفعّال والسريع للنظام القضائي اللبناني والسلطات الأمنية على طلبات هيئة التحقيق الدولية المستقلة التي شكّلتها الأمم المتحدة، وعبّرنا عن دعمنا القويّ لجهود اللجنة لكي تكشف بشكل كامل

حقيقة الاغتيال الإرهابي لرئيس الوزراء السابق رفيق الحريري ولجلب المسؤولين أمام العدالة.

نحن ندعو جميع الدول لدعم عملية الإصلاح والمساعدة في تطوير المؤسسات الديموقراطية وتشجيع الحكومة اللبنانية في جهودها في مختلف مجالات الإصلاح. ولا يزال المجتمع الدولي صامدًا في تصميمه لضمان توقف اللاعبين الخارجيين عن كل تدخلاتهم في الشؤون الداخلية للبنان، كما يدعو المجتمع الدولي جميع الأطراف اللبنانيين لكي يلزموا أنفسهم بإصلاح سياسي سلمي وبالاستقرار الاقليمي وفقًا لقرار مجلس الأمن 1559.

وندعو جميع الدول الاقليمية لاحترام سيادة لبنان واستقلاله بشكل كامل واعتبار الحكومة اللبنانية صاحبة السلطة الوحيدة فوق جميع أراضيها.

نتعهّد بالعمل معًا ومدّ اليد للآخرين الذين يرغبون بدعم لبنان من أجل عقد مؤتمر دولي قبل نهاية 2005.

وسوف يوفّر هذا المؤتمر الفرصة للحكومة اللبنانية لكي تقوّم خطتها النهائية للإصلاح السياسي والاقتصادي، من أجل جمع أصدقاء لبنان لمناقشة السبل التي يستطيع من خلالها المجتمع الدولي المساهمة في جهود لبنان للإصلاح والتنمية"- (انتهى الاقتباس).

مما لا شكّ فيه، أنّ انعقاد اجتماع اللجنة التأسيسية لهذه المجموعة الدولية والكلمات والمواقف الواضحة التي ألقيت، ابتداء من الكلمة التي ألقيتها باسم لبنان، وما يعتزم اتخاذه من سياسات وإجراءات، وتصميمه على تطبيقها وتنفيذها، وبعدها في ردّة الفعل المتجاوبة والمؤيدة من قبل المشاركين

والعبارات التي أتى عليها ذلك البيان الختامي الذي أكّد على البرنامج الإصلاحي للحكومة، والذي تلاه الأمين العام للأمم المتحدة، تبيّن مدى استعداد تلك المجموعة للسير قدمًا في مساعدة لبنان عبر الدعوة لاجتماع مخصّص لهذا الغرض، تعهد المجتمعون بعقده في وقت لاحق.

هذا الاجتماع يبيّن وبشكل واضح الفرص التي أتيحت للبنان من أجل تمكينه من التصدي لمعالجة وحلّ مشكلاته، كما أنه يبيّن، ومن جانب آخر، الخسارات الكبرى التي قد يتعرّض لها لبنان إذا لم يتمتع بالإرادة والعزيمة والتصميم والمثابرة للتقدم على تلك المسارات التي تعهد بتنفيذها.

المؤسف بعد ذلك، وبسبب التطورات والتحديات والأحداث الأمنية التي شهدها لبنان، والحرب الإسرائيلية التي شُنّت عليه في تلك الفترة، ثم الحصار الذي ضربته حول السراي الحكومي القوى المنتمية لحزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتلك التي تلوذ بالنظام الأمني السوري – اللبناني بعد استقالة عدد من أعضاء الحكومة، والإغلاق القسري لمجلس النواب خلافًا لرأي الأكثرية النيابية، فإنّه لم يتم عقد المؤتمر كما كان مرتقبًا. ولذلك، فقد اضطررنا إلى تأجيله، ومن ثم تقرر نقل مكانه إلى باريس، حيث انعقد في مطلع العام 2007 تحت اسم مؤتمر باريس –III.

ثالثًا: الإعداد لمؤتمر باريس–III

الأحداث الكبرى الصادمة التي شهدها لبنان خلال عامي 2005 و2006، وفي مقدمها الجريمة الإرهابية الكبرى المتمثلة باغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وما تلاه من اغتيالات وتفجيرات، وما أصاب لبنان من أضرار فادحة بعد ذلك بسبب الاجتياح الإسرائيلي المدمر ونتائجه الكارثية، ثم ما لحقه من هزات سياسية وأمنية... كل ذلك تسبَّب بإجهاض القسم الأكبر من الإنجازات التي تحققت حتى تلك الفترة.

بعد ذلك، كان من الضروري العمل على متابعة الجهود نحو عقد مؤتمر باريس–III، وهو ما حصل في 25 كانون الثاني/يناير[1] عام 2007 لإعادة وضع الاقتصاد اللبناني على خطى تحقيق أهدافه في أبعادها القريبة والبعيدة.

لقد وجد لبنان في انعقاد مؤتمر باريس–III فرصة جديدة لأن يؤكد استمرار التزامه مسار الإصلاح الذي يُمكِّنه من أن يستعيد ثقة أبنائه وثقة المجتمعين العربي والدولي، وأن ينجح في تعزيز قدرات الدولة اللبنانية، في الوقت الذي كان لبنان يعاني أحلك ظروفه السياسية، وبعد أن تلقى لطمات كبيرة باغتيال الرئيس الشهيد، وبتعرّضه للاجتياح الاسرائيلي في تموز/يوليو من العام 2006.

لقد حصل أن انعقد مؤتمرا باريس–I، وباريس–II في أوقات دقيقة من تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي، وكانت غايتهما دعم لبنان ودعم اقتصاده

(1) في ذلك اليوم، وللتعكير على انعقاد المؤتمر الهام، أقدمت مجموعة الأحزاب المنضوية تحت لواء حزب الله والنظام الأمني السوري- اللبناني على افتعال أحداث أمنية نتج عنها عدد من القتلى والجرحى، واعتُبرت بروفة أو تحضيرًا لما قامت به تلك المجموعة ذاتها بعد ذلك، في ما عُرف بـ"غزوة بيروت وعدد من المناطق اللبنانية" في السابع من أيار/مايو عام 2008.

ونظامه المالي في وجه تلك التحديات الكثيرة التي كان يواجهها على الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية.

والحقيقة أنه لو لم ينعقد مؤتمر باريس–I، لما تمكن لبنان من الحصول على مساعدة أشقائه في الدول العربية وأصدقائه في العالم، ولأصبح وحيدًا في مواجهة تحديات مستقبل اقتصادي غامض. كذلك، فإنه لو لم ينعقد مؤتمر باريس–II وما نتج عنه من دعم هام تشاركت في تقديمه عزائم وقدرات داخلية، وكذلك عزائم وقدرات وإرادات خارجية شقيقة وصديقة، لكان من المحتّم ان يغرق لبنان في أزمة خطيرة يكون بنتيجتها عجزه عن متابعة جهوده في استنهاض اقتصاده واستنهاض جهود أبنائه لتحقيق تلك القفزة النوعية في أوضاعه الاقتصادية والمالية والنقدية التي تمكن من تحقيقها خلال السنوات الأربع (2007– 2010)، ولكان اضطر إلى أن ينكل عن تسديد خدمة دينه العام، كما عن تسديد الأقساط المستحقة من دينه العام، وبالتالي الوقوع في محذور هبوط حاد في قيمة العملة الوطنية (الليرة اللبنانية)، بما يعنيه ذلك من انهيار الثقة في الاقتصاد الوطني لدى اللبنانيين ولدى المجتمعين العربي والدولي.

المشكلة أنّ ما حاول لبنان تجنبه على مدى سنوات عديدة، ولكن من دون أن يدعم تلك الأماني بإرادة وطنية وسياسية حاسمة وجهود قوية وثابتة ومثابرة لدعم مسيرة الإصلاح، ما لبث أن واجهه بعد ذلك في نهاية العشرية الثانية من هذا القرن، أي بعد مضي خمس عشرة سنة من الاستعصاء المستمر على الإصلاح، والنكول والإنكار والبعد عن التبصر والحكمة. ولذلك، فإنه ينطبق على لبنان القول حول من يهرب من أمر ليجد نفسه في مواجهة ذلك الأمر الذي سعى لتجنُّبه:

"You meet your destiny on the road you took to avoid it"

"قد تلقى مصيرك على الطريق الذي سلكتهُ لكي تتجنبهُ"

أما مؤتمر باريس–III فلولاه لكان لبنان لايزال يعاني وإلى يومنا الحاضر من مضاعفات أحداث حرب تموز/يوليو 2006، وحرب مخيم نهر البارد 2007 وما جرّتاه عليه من أضرار وتدمير وويلات.

مؤتمرات باريس الثلاثة وما نجم عنها أسهمت في انتقال الدولة اللبنانية من واقع الجمود إلى واقع جديد كان يفترض بها أن تستثمره لإقدار لبنان على العودة إلى سلوك طريق الإرادة السياسية الثابتة والمبادرة والصادقة للالتزام بالإصلاح والتقدم على مسارات النمو والتنمية المناطقية، لو توفرت لديها الإرادة السياسية والتصميم للخروج من لجة الارتباك، وتجنب الوقوع في متاهات حلقة خدمة الدين العام الجهنمية إلى رحاب النمو الاقتصادي، أي من المجهول إلى الرؤية الواضحة بشأن المصير والمسار.

لم تكن استعادة المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي الحقيقي بالمهمة السهلة، ولاسيما أن الحفاظ على معدلات مرتفعة بهذا الخصوص هو التحدّي الكبير بحد ذاته. فالنتائج الاقتصادية الايجابية التي تحققت بانعقاد مؤتمر باريس–II، كانت قد بدأت بالتبلور في العام 2004، حيث استطاع لبنان تحقيق معدل نمو في حدود 6%؛ وهو كان أعلى معدل نمو يتحقق للبنان منذ عشر سنوات. إلاّ أنّ ذلك الإنجاز ما كان له أن يستمر. فلقد تصدت لإجهاضه الجريمة الإرهابية الكبرى باغتيال الرئيس رفيق الحريري وما تلاها من أحداث

مؤلمة في العامين 2005 و2006، زعزعت أركان وركائز ذلك النمو المنشود والذي كان يفترض أن يعاود ارتفاعه حالما تتلمس الدولة بعض الاستقرار السياسي والأمني مع توفر الارادة القوية للصمود، والعودة إلى سلوك طريق الإصلاح بكافة جوانبه وأبعاده.

من هنا، كان على لبنان أن يعود مرة جديدة ليؤكد ضرورة الالتزام بمسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري من أجل المحافظة على معدلات نمو مرتفعة، باعتباره خيارًا وحيدًا أجمع عليه – وفي المبدأ – اللبنانيون حكومةً ومجلسًا نيابيًا ومؤسسات وشعبًا ومجتمعًا مدنيًا، بغضّ النظر عما تتوقعه الجهات المانحة من إصلاحات لتبرير تقديمها هذا الدعم المطلوب.

لهذا، ومرة أخرى، أصبح يتبين لمختلف الفرقاء أنه لا يمكن لبنان أن يحقق نهوضه وتحقيق معدَّلات معتبرة من النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني بمعزل عن نجاحه في التقدم على مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والمالي والاجتماعي. وهو الأمر الذي يكشف مرة بعد أخرى أهمية الثقة والدينامية اللتين تجسدتا في مؤتمرات باريس الثلاثة التي عبّر خلالها الأشقاء العرب والأصدقاء في المجتمع الدولي عن استعدادهم لدعم لبنان، ومساعدته على تخفيض ديونه بصورة مستدامة كي يتسنى له استعادة قدرته على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي فضلاً عن الاستقرار السياسي، ما دام لبنان على استعداد لمساعدة نفسه من خلال مثابرته على التقدم على مسارات الإصلاح.

لقد أعدت الحكومة اللبنانية مشروع إصلاح كامل كان من المفترض أن يعرض باسم لبنان أمام مؤتمر الدول المانحة والذي كان من المؤمل عقده في بيروت في أوائل صيف عام 2006. إلاّ أنه – ويالللأسف – كان ذلك عندما

وقع لبنان، وللمرة الثانية (بعد العام 1982)، تحت وطأة هجوم إسرائيلي واسع النطاق مما جعل انعقاد ذلك المؤتمر متعذرًا.

وكما هو معلوم، فقد تجاوزت تكاليف حرب تموز/يوليو المباشرة وغير المباشرة قدرة أي دولة ذات دخل متوسط على تحملها، فكيف في حالة بلد كلبنان الذي يرزح تحت وطأة دينٍ عام كبير وتحت وطأة نكسة خطيرة وكبيرة كاغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري، واجتياح إسرائيلي غاشم قاتل ومدمّر، مع ما تركه كل ذلك من ندوب عميقة على كافة الصعد الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية.

نتيجة لكلّ ما سبق ذكره، فقد أصبح واضحًا أن عبء الدين العام اللبناني على الاقتصاد اللبناني كان أفدح وأقسى من جملة المصائب والويلات التي تعرض لها لبنان على مدى السنوات الماضية. ذلك الدين العام تراكم نتيجة مخلّفات الحرب الأهلية على مدى السنوات 1975–1992 وتداعياتها السلبية، وما تلاها من استمرار العجز في حسابي الموازنة والخزينة، والذي كان يعني أيضًا زيادة مطَّردة في حجم الدين العام.

وعليه، فإنّ جميع المكاسب الاقتصادية الايجابية التي تحققت في النصف الأول من العام 2006 عُكست في النصف الثاني من العام بسبب اندلاع تلك الحرب المجنونة. لذلك، لم يَنْمُ الاقتصاد الوطني بنسبة سنوية في العام 2006 بأكثر من 0,6% بعد أن نجح في تحقيق معدل نمو يناهز الـ1% في عام 2005.

إذ إنه، وبحلول نهاية عام 2006، شهد لبنان بطأً في النمو وتضخمًا في العجز بحيث وصل الدين العام إلى 40,5 مليار دولار أميركي ليصبح بحدود 180% من الناتج المحلي الإجمالي، ماحيًا معظم المكاسب التي تحققت لديه

من خلال المساعدات التي حصل عليها بنتيجة نجاح مؤتمر باريس–II، وتحديدًا لما يعود إلى تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي.

في ضوء ذلك كله، كان هناك إجماع على أن لبنان أصبح بحاجة ماسة للمزيد من المساعدات الدولية على وجه السرعة. ولذلك كانت الدعوة لعقد مؤتمر باريس–III، ومرة ثالثة كان ذلك بالتعاون مع صديق لبنان الرئيس شيراك الذي يعود له الفضل الكبير في جمع ذلك الحشد المؤيد لدعم لبنان.

رابعًا: البرنامج الإصلاحي قبل الحرب الإسرائيلية في تموز/يوليو

تجدر الإشارة إلى أنّ حكومتي كانت قد أعدّت برنامجًا إصلاحيًا شاملاً وكانت على وشك إقراره قبل حرب تموز/يوليو، حيث بدت الآفاق الاقتصادية الإجمالية أمام لبنان جيدة ومشجعة، بما في ذلك النجاح في العودة إلى بناء مستويات جيدة من الاحتياطات الصافية بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي.

وبالرغم من أن العناصر الرئيسية في ذلك البرنامج الإصلاحي كانت جزءًا من بيان الحكومة الوزاري الذي حظيت الحكومة من خلاله بثقة المجلس النيابي في تموز/يوليو 2005، فقد ارتأت الحكومة كذلك ضرورة الحصول على إجماع وطني كبير على برنامجها الإصلاحي عبر الحوار الداخلي والتواصل مع شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية قبل عقد المؤتمر الذي كان مزمعًا عقده في بيروت. ولقد كان الهدف من ذلك ضمان تبني البرنامج الإصلاحي وبالتالي تعهد تطبيقه كاملاً، في محاولة لتفادي ما حصل في أعقاب مؤتمر باريس–II حين لم يتمكن لبنان من تطبيق كامل الإصلاحات التي تعهَّد بها بسبب استمرار الاستعصاء الداخلي.

ونظرًا لطبيعة التدابير والإجراءات الإصلاحية المقترحة وحجمها، فقد ارتأت حكومتي آنذاك أنه قد يكون من الأفضل الاستحصالَ على توافق جديد من حوله، الأمر الذي احتاج وقتًا أطول مما كان متوقعًا، خصوصًا مع الأزمات السياسية المتعددة التي حصلت في بداية السنة. وفي حين كانت العملية تقترب من مراحلها الأخيرة في التوصل إلى التوافق الداخلي، اندلعت الحرب الإسرائيلية في تموز/يوليو 2006.

في تلك الأجواء الضاغطة، وحيث أنّ حكومتي كانت قد شرعت منذ توليها السلطة في تموز/يوليو 2005 بتنفيذ سلسلة كبيرة من الإصلاحات المالية، شملت محاور عدة بما فيها تحفيز النمو والسير على مسار الخصخصة وإشراك القطاع الخاص وإصلاح المالية العامة وإدارة الدين العام والقيام بالإجراءات اللازمة لإصلاح الأسواق المالية، وإعادة الاعتبار لمعايير الكفاءة والجدارة في التعيينات في مناصب الدولة الرئيسية بإيلائها لأكْفائها بطريقة تنافسية، وفي التأكيد على اعتماد قواعد الحوكمة والشفافية والإفصاح واعتماد الرقابة الخارجية (External Audit) على جميع حسابات الدولة اللبنانية، بالإضافة إلى دور ديوان المحاسبة في إجراء الرقابة، وكذلك في التشديد على المسائل المتعلقة بمحاسبة الحكومة على أدائها في مجلس النواب بطريقة دستورية ومؤسساتية صحيحة عبر اعتماد آلية جديدة للمساءلة والمحاسبة المؤسساتية تتمثل باجتماعات أسبوعية للهيئة العامة لمجلس النواب لمساءلة الحكومة (Q&A Weekly Meetings).

وحيث أنّ تلك الإصلاحات الهيكلية التي بدأت الحكومة باعتمادها قد هدفت إلى تعزيز النمو وتطوير قواعد المنافسة والحرص على شفافيتها، وحماية المستهلك، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتسهيل التجارة، فقد مضت الحكومة بثبات من أجل الولوج وبشكل عملي نحو تحرير بعض القطاعات الاقتصادية والتقدم على مسار الخصخصة بعد تعيين أمين عام للمجلس الأعلى للخصخصة عبر عملية شفافة وتنافسية. وتم أيضًا تحضير الإجراءات لطرح رخصتي الخلوي للمزايدة بعملية شفافة وبمساعدة مصرفين استثماريين دوليين متخصصين. وجرى الإعداد لتأسيس شركة ليبان تيليكوم، وتعيين الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات، كما أقرّ مجلس النواب قانونًا يسمح بتحرير إنتاج الطاقة.

أما في مجال المالية العامة وإدارة الدين العام فقد أنشأت الحكومة دائرة كبار المكلفين، وطبقت إصلاحات جديدة في مجالي الضريبة وإدارة المالية العامة، كما أقر المجلس النيابي قانون تنظيم مديرية الضريبة على القيمة المضافة، وسهلت الحكومة التصريح عن الضريبة من طريق البريد وتسديدها عبر المصارف التجارية. كذلك أرسلت الحكومة أكثر من 50 مشروع قانون إلى مجلس النواب، بينها قانون تطوير الأسواق المالية، وقانون الإجراءات الضريبية، وقانون حساب الخزينة الموحد، وقانون لإنشاء وحدة لإدارة الدين العام، وقانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ومشروع قانون إخضاع كل إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية للتدقيق الذي تجريه الشركات الدولية للتدقيق (التدقيق الخارجي). وفي مجال إصلاح السوق المالية، أقر المجلس النيابي قانون تسنيد الموجودات وقانون هيئات الاستثمار الجماعي.

خامسًا: تأثير الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو 2006

إلاّ أنه، وبعد قرابة اثني عشر شهرًا من العمل المضني والدؤوب لتعزيز بناء الثقة والنمو الاقتصادي القوي، والتحضير لانعقاد مؤتمر بيروت–I الذي كان بإمكانه وضع لبنان وبثقة على مسار النمو المستدام والعادل للبنانيين بجميع فئاتهم وشرائحهم، عاد لبنان ليقع مرة أخرى ضحية العدوان الإسرائيلي في حرب تموز/يوليو 2006 الذي أعاد للبلاد ذكريات الخسارة والدمار والتراجع والارتباك.

لقد أدت الهجمات الإسرائيلية البرية والبحرية والجوية إلى خسائر مأساوية في الأرواح، وإلى تهجير واسع النطاق لحوالى عشرين بالمائة من مجموع الشعب اللبناني، وتسببت بدمار هائل للبنية التحتية الخاصة والعامة وبشلل اقتصادي تام. كذلك فاقم الحصار الجوي والبحري، الذي استمر شهرًا بعد توقف الأعمال العدائية، التأثيرات السلبية لذلك العدوان الغاشم، حيث استشهد أكثر من 1200 شخص بنتيجة الاعتداءات، ثلثهم من الأطفال، فيما أُصيب حوالى 4400 شخص بجروح وإعاقات دائمة، ودمرت أو تضررت منازل نصف مليون شخص تقريبًا بواقع 115 ألف وحدة سكنية تقريبًا، وقتل مواطنون آخرون أو جرحوا بسبب القنابل العنقودية غير المنفجرة التي استعملتها إسرائيل، ولاسيما خلال الأيام الأخيرة من الحرب.

لقد كانت الآثار الاقتصادية للحرب كبيرةً، وكان من المتوقَّع أن تُكَبل آثارها لبنان واقتصاده لمدة طويلة بعد العام 2006، نظرًا للوقت الذي كان يتطلبه تعافي الاقتصاد الوطني من ذلك الاعتداء المدمّر والواسع، بناء على تقديرات أجرتها شركات استشارية مستقلة. فالتكلفة المباشرة للنهوض المبكر وإعادة الإعمار كانت تقدر بحوالى 2,8 مليار دولار. وهذا المبلغ يشمل تكلفة إعادة

بناء وترميم البنى التحتية الخاصة والعامة، والتعويض عن المنشآت المدمرة والمتضررة، وكذلك التعويض عن المساكن الخاصة التي تشكل الجزء الأكبر من الخسائر المتكبَّدة.

من جانب آخر، فإنّ التأثير غير المباشر للحرب كان أكبر بكثير من أضرارها المباشرة. فنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والذي قدر بنسبة خمسة إلى ستة بالمئة خلال النصف الأول من العام 2006 (بحسب المعهد الفرنسي الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية) كان يمكن أن يتجاوز سبعة بالمئة في النصف الثاني من العام 2006. إلاّ أنّه، وبسبب الحرب، فقد كان من المقدر أن تنتهي السنة بتقلص الناتج المحلي الإجمالي بحدود خمسة بالمئة بحسب توقعات صندوق النقد الدولي بعد الحرب. وهذا يمثل خسارة في الإنتاج والدخل خلال العام 2006 وحده بما يساوي 2,2 مليار دولار (على قاعدة أسعار العام 2005)، كما بلغت الخسارة في الإنتاج على المدى المتوسط (مقارنةً بالمستويات المرتقبة) أضعاف هذا المبلغ. كل ذلك كان يشير إلى أهمية المبادرة إلى انعقاد ذلك المؤتمر لإقدار لبنان من جديد على تخطي الآثار المدمرة لذلك العدوان الإسرائيلي.

سادسًا: التحدي والصمود من أجل تحقيق النهوض بعد العدوان الاسرائيلي

في تلك الآونة، كان يجري الإعداد لعقد مؤتمر بيروت–I؛ وذلك عقب نجاح لبنان في صدور القرار 1701 الذي أوقف الأعمال العدوانية الإسرائيلية، والذي شدَّد على سيادة لبنان ودعم استعادة الدولة لدورها ووجودها وسلطتها وهيبتها، وأكّد وجود قوات اليونيفيل المعزَّزة في الجنوب إلى جانب التشديد على سيادة لبنان، وتحديدًا في الفقرات التنفيذية الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة للقرار الدولي 1701؛ وذلك على الشكل الآتي:

"**بند تنفيذي 3– يركز على أهمّية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على الأراضي اللبنانية كاملةً تماشيًا مع أحكام القرار 1559 (2004) والقرار 1680 (2006) وبنود اتّفاق الطائف ذات الصلة، كي تمارس سيادتها كاملة، فلا يعود هناك سلاح بدون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة غير سلطة الحكومة اللبنانية،**

بند تنفيذي 4– يكرر مجلس الأمن إعلان دعمه القويّ للاحترام الكامل للخطّ الأزرق،

بند تنفيذي 5– يكرر أيضًا، كما ورد في كلّ قراراته السابقة ذات العلاقة، إعلان دعمه القويّ لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي في إطار حدوده المعترف بها دوليًا، وبحسب ما ورد في اتفاق الهدنة العامة الإسرائيلية – اللبنانية الموضوعة في 23 آذار/مارس 1949،

بند تنفيذي 6– يدعو المجتمع الدولي إلى اتّخاذ خطوات فوريّة لتقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى الشعب اللبناني، بما في ذلك تسهيل

العودة الآمنة للنازحين، وتحت سلطة الحكومة اللبنانية، وإعادة فتح المطارات والمرافئ بحسب ما تنصّ عليه الفقرتان 14 و15، ويدعوه أيضًا إلى النظر في تقديم مزيد من المساعدات في المستقبل للمساهمة في إعادة إعمار لبنان وإنمائه،

عقب ذلك كله، فوجئ اللبنانيون ببدايات التملص من القرار 1701 وبمحاولات التنكر من قبل حزب الله والسيد حسن نصر الله بالذات للنقاط السبع، وباتخاذ الرئيس بشار الأسد موقفًا مستهجنًا بمهاجمته الحكومة اللبنانية وفريق 14 آذار/مارس، وبالتالي الإيعاز إلى أدواته في لبنان من أجل الاستمرار بأعمال القلاقل والتفجيرات والاغتيالات، والعمل على تعطيل التوصل إلى إقرار المحكمة الدولية في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد، وصولاً إلى قيام عدد من الوزراء بالانسحاب من الحكومة، اعتقادًا منهم أنه سيؤدي إلى استقالة الحكومة.

لكن إرادة الصمود وإرادة الوقوف والتصدي للتعطيل ولعمليات الهيمنة على الدولة اللبنانية وعلى لبنان من قبل حزب الله ومن ورائه إيران، جعلت الحكومة، التي كانت تستند في صمودها إلى النصوص الدستورية الواضحة، ومنها المادة 69 من الدستور بشأن متى وكيف تعتبر الحكومة مستقيلة، تصرّ على الصمود في وجه التعطيل والاعتصام والحصار المضروب على السراي الحكومي والإقفال القسري لمجلس النواب، وأن تصمد في وجه إطلاق موجة التفجيرات والاغتيالات، وتصر على عقد المؤتمر المخصص لدعم لبنان، والذي جرى نقله إلى باريس من أجل متابعة جهود إنقاذ الاقتصاد اللبناني، ودعم وتأييد مبادئ السيادة والحرية والاستقلال والديمقراطية في لبنان.

سابعًا: انعقاد مؤتمر باريس–III ومحاولة العودة إلى المسار الصحيح

في خضم تلك الأجواء عقد مؤتمر باريس–III، حيث جرى إطلاق برنامج إصلاحي طموح، كان قد نوقش على نطاق واسع، قبل الحرب، من قبل المعنيين في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع اللبناني. ولقد تم تحديث ذلك البرنامج ليأخذ بالاعتبار الحقائق الاقتصادية المستجدة في مرحلة ما بعد حرب تموز/يوليو 2006.

لقد جرى وضع ذلك البرنامج رغم الذي كان يجري في الشارع اللبناني. فالمعارضة كانت تواصل اعتصامها الهادف إلى إسقاط الحكومة، وهي قد حاولت شلّ لبنان واقتصاده، وقلّلت من شأن مؤتمر باريس–III الإصلاحي، وعملت على إجهاض نتائجه. وزيادةً على ذلك، فقد عملت المعارضة على التسبب بارتكاب قلاقل وحوادث أمنية خطيرة خلال ذلك اليوم الذي انعقد فيه المؤتمر في باريس، وحيث كانت تلك الأعمال الميليشياوية الخطيرة، التي حصلت في أكثر من مكان في لبنان يوم 25 كانون الثاني/يناير 2007 أي يوم انعقاد مؤتمر باريس–III، بمثابة التحضير لما سيحصل بعد ذلك في السابع من أيار/مايو 2008.

عقد مؤتمر باريس–III في مدينة باريس الفرنسية في 25 كانون الثاني/يناير عام 2007 برعاية الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وحضره معي عدد من الوزراء، ولاسيما وزيرا المالية والاقتصاد جهاد أزعور وسامي حداد. ولقد نجح الرئيس شيراك مرة ثالثة في دعم التحول اللبناني من حالة التعامل مع تداعيات حرب تموز/يوليو وآب/أغسطس 2006 للتركيز من جديد على مسار الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري المنشود، من دون إغفال الحاجة إلى

إعادة الإعمار والانتعاش المرجوين لاستعادة النهوض الذي وضعته الحكومة في سلّم أولوياتها.

فلقد قدَّمت الحكومة في حينها مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تبناه مجلس الوزراء اللبناني في 4 حزيران/يونيو 2007. وقد عبّرت سائر الجهات المشاركة في المؤتمر عن دعمها الكامل لبرنامج الإصلاح هذا، كما المؤسسات المالية المشاركة، وعن تماسك هذا البرنامج الإصلاحي وطموحه لتحديث اقتصاد لبنان والتحسُّب لتطورات وضعه المالي في المدى المتوسط.

لقد شارك في المؤتمر 36 دولة وسبع مؤسسات إقليمية ودولية، وأسفرت النتيجة عن تقديم مبلغ 7,6 مليار دولار أميركي تعهدت بها 38 دولة ومؤسّسة.

ولقد تمّ تقسيم التعهدات إلى ثلاث مجموعات: دعم موازنة الحكومة اللبنانية بقروض ميسّرة، وتمويل المشاريع الإنمائية والبنى التحتية، ودعم القطاع الخاص. وقد أكّد المؤتمر دعم برنامج الدولة اللبنانية في تأمين التمويل الميسر للقطاع الخاص بأسعار مدعومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME).

وزيادةً على ما قدّمه مؤتمرا باريس–I وII حيث كان التركيز في المقام الأول على تخفيض الدين العام، فقد ركّز مؤتمر باريس–III أيضًا على مشروع الإصلاح وتبني وسائل وآليات تحقيق النمو. وعلى ذلك، فقد قدمت الحكومة مشروعها المستند إلى مجموعة من ست ركائز هي كالآتي:

أ– إصلاحات تهدف إلى تحفيز النمو، وتشمل عددًا كبيرًا من الإجراءات والقوانين التي تزيد مستويات الإنتاج والإنتاجية وتخفض التكلفة وتحسن تنافسية الاقتصاد اللبناني؛

ب– إجراءات متكاملة لإصلاح القطاع الاجتماعي وتحسين المؤشرات الاجتماعية الأساسية من أجل تعزيز وتطوير شبكات أمان اجتماعية لحماية ذوي الدخل المحدود؛

ج– إصلاح مالي جذري يتم على مراحل، ويهدف إلى زيادة الفائض الأولي في الموازنة والخزينة عبر ترشيد الإنفاق الذي يشمل خفض الهدر (بما فيه الهدر المقونن) ويصلح المؤسسات العامة، خاصة مؤسّسة كهرباء لبنان، ويحقق زيادة إيرادات الخزينة بطريقة عادلة ويخفّف تأثيراتها السلبية على الفقراء وذوي الدخل المحدود؛

د– برنامج لتحرير عدد من القطاعات الاقتصادية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص من خلال الخصخصة. ويهدف البرنامج إلى زيادة نسب الاستثمار في الاقتصاد اللبناني، وإلى خفض عبء الدين العام وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للبنانيين؛

هـ –سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسعار ولجم التضخم (ومعه حماية الاستقرار الاجتماعي)، وتسهيل اعتماد أدوات وأساليب تمويل القطاع الخاص، والحفاظ على نظام مصرفي متين؛

و– دعم مالي دولي لتمكين لبنان من تمويل التكلفة المباشرة وغير المباشرة لانعكاسات حرب تموز/يوليو 2006، بالإضافة إلى إكمال

جهود الإصلاح الاقتصادي، ودعم جهود لبنان من أجل تخفيض كلفة الفائدة على الدين العام وإيجاد عوامل إضافية لتعزيز الثقة في الاقتصاد اللبناني تشجع استثمارات القطاع الخاص وتخفف الأعباء المعيشية التي قد تنجم عن برنامج الإصلاح، ولاسيما ما حملته الحرب الأخيرة ومراكمات سابقاتها على كاهل لبنان واللبنانيين.

وبناء على ذلك، ونحو تحقيق النمو المستدام، فقد قدم مؤتمر باريس–III ما كان ناقصًا في مؤتمر باريس–II؛ **وهو العودة إلى التركيز على محركات النمو من خلال اعتماد برامج الاستثمار العامة والاجتماعية.**

فالبرنامج الاقتصادي الجديد لم يكتف بالتشديد على مسألة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولكنه شدَّد على أن تكون تلك المعدلات مستدامة. ومن ذلك كان التركيز على الاستثمار في البنى التحتية والاستثمارات العامة. كذلك شدَّد على وجوب أن تتصف معدلات النمو الاقتصادي بالإنصاف تجاه مختلف مكونات المجتمع اللبناني والمناطق اللبنانية كافة. ومن هنا، فقد كان من الضروري أن يصار إلى اعتماد خطة نهوض اجتماعي شامل.

وبناء على ذلك، فقد اعتمد برنامج للاستثمارات العامة للسنوات 2007–2010 بالتزامن مع تقديم وثيقة باريس–III، وبعد أن تمّ استعراض الاستثمارات العامة التي تمت في فترة 1994–2005، وجرى إظهار أوجه القصور وتحديد الفجوات في شروط التمويل والتطوير المؤسساتي والكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات وضرورة استرداد التكاليف. فقد جرى وضع السيناريو المستقبلي لبرنامج النفقات الرأسمالية، والتي من شأنها أن تعالج الكثير من الثغرات السابقة.

وبناء على ذلك، فقد تضمن مؤتمر باريس–III خطة عمل اجتماعية شاملة لمعالجة أهم المؤشرات الاجتماعية من مثل معدلات الفقر، ومسألة توزيع الدخل، والتصدي للثغرات في مجال التعليم والتغطية الصحية، وكذلك بناء شبكة الأمان الاجتماعي. كذلك حدّدت الخطة بعض الثغرات من أجل تعزيز كفاءة الإنفاق الاجتماعي واتساع نطاقه. وعلى ذلك فقد تمّ وضع استراتيجية تهدف إلى:

(أ) الحد من الفقر وتحسين نوعية التعليم والمؤشرات الصحية.

(ب) تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي مع الحفاظ على حجم المخصصات الملحوظة في الموازنة على مستوى مناسب ومستدام.

(ج) التقليل من الفوارق المناطقية والتأكّد من توزيع عادل لاعتمادات الموازنة بشكلٍ متوازٍ من أجل تدخل اجتماعي فعال.

تكمن الأهمية الأساسية لمؤتمر باريس–III في منحاه الاجتماعي والاستثماري العام. فهو لم يقتصر على تحديد الأهداف، إنما ركَّز أيضًا على وضع الآليات الواضحة التي بإمكانها رصد وقياس التقدم في عملية التنفيذ وبالتالي تعزيز القدرة على اجراء التصحيحات اللازمة.

ولهذا فقد نجح مؤتمر باريس–III في إيجاد الآلية لمراقبة ومتابعة التنفيذ. فاستنادًا إلى التعلم من التجربة العملية في تنفيذ بنود مؤتمر باريس–II، تمّ التركيز في مؤتمر باريس–III على وضع آلية واضحة تحدد بنية البرامج والمبادرات المطروحة والأهداف المنشودة وتحديد ومتابعة المؤشرات الأساسية لقياس الأداء.

وللأهمية، فقد اقتضى هذا الأمر إنشاء مكتب إدارة البرامج برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين. ولقد كان على هذا المكتب أن يتولى مهمة الإشراف والعمل على التنسيق الكامل بين كافة

الأفرقاء واللجان والمدراء الدائمين والوزارات المختصة؛ وذلك للتأكيد على حسن سير مشروع الإصلاح الاقتصادي المطروح.

لذلك، فقد تمَّ الاتفاق على أن يقدم ذلك المكتب المستحدث تقاريره إلى رئيس مجلس الوزراء مباشرة وإلى كل وزير من الوزراء الأعضاء المعنيين كل بما يعنيه، بحيث تتضمن هذه التقارير مؤشرات الاداء الرئيسية (KPIs) التي بموجبها يتم تقييم الكفاءة والفعالية واستدامة مبادرات الإصلاح. ويكون ذلك على أن تستخدم تلك التقارير لإبقاء الجهات المانحة على يقين مستمر مما يحدث وبانتظام، وإبقاء مجلس الوزراء على معرفة دورية وكاملة بشتى التطورات.

والمؤسف، أنّ آخر تلك التقارير الصادرة (ورقمه 11)، كان يغطي أحداث الفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر عام 2009، ثم توقَّف الأمر بعدها!!!

من الجدير ذكره، أنّ هذه الآلية أوجدت 12 هيئة حكومية كان عليها أن تنفذ هذا البرنامج طوال فترة خمس سنوات، تحدّدت بموجبها المسؤولية على أكثر من 40 برنامجًا و350 مبادرة. كذلك تشكلت ثلاث لجان وزارية للتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء، وهي اللجان: الاجتماعية، الاقتصادية، البنى التحتية والخصخصة.

إلى ذلك، فقد أنشأ لبنان وحدة التنسيق بين المانحين في وزارة المالية كي تكون نواة التنسيق والبرمجة ومراقبة سير العمل والإبلاغ عن المساعدات الخارجية المخصصة لبرنامج الإصلاح وإعادة الإعمار.

لقد جاء انعقاد مؤتمر باريس–III كخطوة ثابتة لتعزيز الاقتصاد اللبناني. فبموجبه تم التعرف على كافة العناصر الاجتماعية والبنى التحتية، كما تم تحديد الثغرات وجرى وضع برنامج شامل للإصلاح صُمّم خصيصًا لمواجهة

التحديات الحالية، وكذلك المستقبلية التي يتعرّض ويمكن أن يتعرّض لها لبنان. والأهم من كل ذلك أن مؤتمر باريس–III مهّد الطريق إلى إقدار لبنان على تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفع، ومستدام ومنصف.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حقَّقه العديد من الوزارات في تطبيق برامجها الإصلاحية، إلاّ أنّ قسمًا لا بأس به من تلك المبادرات تأخر أو لم يبدأ بسبب استمرار بعض القضايا العالقة، وأهمها تأخر البرلمان اللبناني في دراسة مشاريع القوانين المعروضة. ولكن ذلك التأخر نتج أيضًا عن غياب الإرادة السياسة الملتزمة بالإصلاح لدى العديد من الأطراف السياسية المعنية بشأن عملية الإصلاح وأولوياته.

وعلى ذلك، فقد بقي الكثير من مشاريع تلك القوانين الداعمة للنمو والمشجعة لقدرة الاقتصاد اللبناني التنافسية معطلاً عمليًا من قبل البرلمان اللبناني؛ ومن ذلك ما يتعلق بإصدار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي جرى إقراره مؤخرًا في مجلس النواب بعد مضي أكثر من عشر سنوات على إقراره في مجلس الوزراء، وقانون الملكية الفكرية، وقانون العلامات التجارية، وقانون وكالة ترويج الصادرات اللبنانية، وقانون التجارة الدولية والتراخيص التجارية، وقانون التنظيم التقني، وقانون المعايير، وقانون المنافسة، وقانون الشراء العام (جرى إقراره مؤخرًا)، وقانون التأمين، وقانون أسواق رأس المال، وقانون التدقيق المحاسبي والمالي لإدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها، وكذلك التعديلات التي أدخلت على قوانين حوكمة الشركات؛ وهي القوانين التي أرسلت إلى مجلس النواب ولايزال معظمها معلّقًا.

المؤسف أيضًا، أنه وبعد مرور قرابة خمسة عشر عامًا على انعقاد مؤتمر باريس–III، بقيت قطاعات أساسية ذات أثر كبير على النمو من

دون وضع قوانينها قيد التنفيذ، بالرغم من صدور تلك القوانين الخاصة بها عن مجلس النواب في العام 2002. وأهمّ هذه القطاعات هي: الطاقة والاتصالات والطيران المدني. فالإصلاح في هذه القطاعات التي أقرت قوانينها في العام 2002 أي قبل انعقاد مؤتمر باريس–II، والتي كان يفترض أن يكون تطبيقها تلبية لحاجة لبنان، وإثباتًا لصدقيته وتصميمه على السير قدمًا بالعملية الإصلاحية، قد بقي عمليًا حبرًا على ورق حتى اليوم.

ثامنًا: جوانب من البرنامج الإصلاحي الذي تقدمت به الحكومة

الهدف الأساس لبرنامج الإصلاح الذي أعدّته وتقدمت به الحكومة من المؤتمِرينَ كان بالدرجة الأولى لتحفيز النمو، والإسهام في خلق فرص عمل جديدة للبنانيين، والعمل على خفض مستويات الفقر، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وبناءً على ذلك، فإنّ برنامج الإصلاح وبشكل أكثر تحديدًا، كان يهدف إلى رفع معدل النمو الحقيقي بنسبة أربعة إلى خمسة بالمئة سنويًا على الأقل خلال السنوات الخمس التالية؛ وهو مما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية، وإلى خفض الفوارق في مستويات الدخل بين المناطق اللبنانية.

وبما أن المصدر الرئيسي لهشاشة الوضعين الاقتصادي والمالي في لبنان كان يرتبط بعدة عوامل، ومنها حجم الدين العام، فإن تقليص هذا الدين العام ووضعه على مسار تراجعي، بدايةً في نسبته إلى الناتج المحلي، توصلاً نحو الاستقرار، كان من أبرز أهداف هذا البرنامج. ذلك بالتلازم مع العمل على حماية الفئات الأكثر هشاشة من الناحية المعيشية، والذي كان يعتبر شرطًا أساسيًا لإنجاز أهداف البرنامج وإنجاحه.

لقد شكّل برنامج الإصلاح هذا رزمة متكاملة من السياسات والإجراءات التي لا يمكن أن تنجح إلا إذا طبقت كل عناصره الرئيسية بشكل منسّق ومتكامل ومتناغم. هذا علمًا أن توفّر الدعم الخارجي كان يشكل عاملاً أساسيًا ومكملاً لعناصر البرنامج اللازمة لنجاح جهود الإصلاح.

وكان من ضمن ما تطرق له برنامج الحكومة مسألتا الحوكمة وأنظمة التقاعد:

1- الحوكمة

تشكّل الحوكمة الجيدة أو الحكم الرشيد شرطًا لاجتذاب الاستثمار ولتحقيق النمو. ولهذا الغرض وُضِعَتْ عدة أهداف تشمل كافة نشاطات القطاع العام وتستهدف إيجاد إدارة عامة محترفة، فاعلة ومسؤولة وشفافة، يكون من أهدافها:

(i) تأسيس وتطوير قدرة إدارية حديثة في الإدارات العامة الرئيسية، **مستندة إلى احترام قواعد الجدارة والكفاءة والانجاز فيما خصّ اختيار وترقية الموظفين الذين تسند إليهم المناصب الأساسية في إدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها على قواعد شفافة وتنافسية تحترم قواعد الحوكمة الصحيحة، وأن تكون الترقية على أساس الأداء والإنجاز.**

ومع الاعتراف بأنَّ الرقابة ليست بديلاً عن حسن الإدارة، إلاّ أنه يبقى من الضروري جدًا أن يتعزز دور هيئات الرقابة وتتحسن قدراتها على الإشراف من اجل تطوير إدارات الدولة، وبما يؤكد تحديد المسؤوليات وطرق المساءلة والمحاسبة المؤسساتية.

(ii) ترشيق حجم الإدارة العامة وخفض كلفتها، عبر تطوير هيكلها التنظيمي العام ووظائفها ورفع كفاءاتها ومهاراتها وإنتاجيتها.

(iii) تحديث التشريعات، خصوصًا ما يتعلق بإدارة المناقصات، وقانون الشراء العام، وقانون المحاسبة العامة، بما يعزز الحوكمة والشفافية والإفصاح.

(iv) تطوير إدارة عصرية ومحترفة تخدم المواطن عبر تبسيط الإجراءات وتطبيق الحكومة الإلكترونية.

وكما جرت الإشارة إليه سابقًا، فإنّ حكومتي أقرّت مشروع قانون ينص على الاستعانة بشركات عالمية متخصصة لتدقيق حسابات المالية

العامة والإدارات العامة والاستثمارات العامة خلال السنوات الـ15 الماضية (1990–2005) وما بعدها، وهي قد أرسلته إلى مجلس النواب في شهر أيار/مايو من العام 2006، ولكنه ما زال قابعًا في أدراج مجلس النواب.

2– إصلاحات القطاع الاجتماعي وإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي

عبَّرت الحكومة عن قناعتها بأن برنامج الإصلاح الاقتصادي سوف يكون ناقصًا إن لم يكن مصحوبًا بخطة مبرمجة لإجراء إصلاح اجتماعي شامل، وإصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي. وتتلخص الأهداف الرئيسية لخطة العمل الاجتماعية بالعناوين التالية:

- **تخفيف نسب الفقر وتحسين مؤشرات الصحة ومؤشرات ونوعية التعليم.**
- **تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق الاجتماعي العام، والحفاظ على إبقائه في مستوى ملائم ومستدام.**
- **خفض التفاوت المناطقي في مؤشرات التنمية، عبر توزيع صحيح للاستثمار والإنفاق في شتى المجالات، وتشجيع الاستثمار والأنشطة التي تسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة، ولاسيما في المناطق الأكثر حرمانًا.**
- **السعي الجاد لإصلاح أنظمة التقاعد. وفي هذا الصدد، فإنه من المفيد تسليط الضوء على هذه المسألة الهامة.**

أولاً: واقع أنظمة التقاعد والحاجة إلى التقدم على مسارات إصلاحها

يوجد في لبنان نظامان للتقاعد:

الأول لموظفي الدولة في جميع الأسلاك المدنية والعسكرية والأمنية، تديره الدولة مباشرة من خلال وزارة المالية ويموّل من الموازنة العامة. أي أنه ليس لهذا النظام صندوق مستقل له ماليته الخاصة تجبى إليه الإيرادات وتدفع منه النفقات. والحقيقة أنّه، لو كان هذا الصندوق موجودًا، فإنه لربما كان من الممكن تحفيز الجهود لتأمين موارد مستقبلية له لمواجهة الأكلاف المتعاظمة، وبما يضمن بعد ذلك وجود توازن دائم بين الإيرادات المحققة والنفقات المتوجبة على هذا الصندوق حاضرًا ومستقبلاً. للأسف، فإنّ ذلك لم يحصل، مع أني كنت أثير هذا الموضوع بين الحين والآخر في المحافل الحكومية والبرلمانية وغيرها، دون أن ألقى التجاوب الكافي. ومرة ثانية، فقد حال الاستعصاء، وكذلك الانشغال بمواجهة سيل الأزمات المتلاحقة التي كانت لها أولوياتها على ما عداها، دون ذلك.

الثاني هو نظام آخر للعاملين في القطاع الخاص، يعرف باسم "نظام تعويض نهاية الخدمة"، يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وله صندوق مستقل داخل مؤسّسة الضمان الاجتماعي، ويعمل وفق طريقتي الرسملة والتقديمات المحددة، ويموّل بالاشتراكات المتوجبة على أصحاب العمل. وبناء على ذلك، يُسدّدُ التعويض للمتقاعد كدفعة واحدة تعادل أجر شهر واحد عن كل سنة خدمة على أساس الراتب الأخير، مع الأخذ بالحسبان جميع المبالغ التي تُعتبر من ملحقات الأجر بمفهوم قانون الضمان الاجتماعي وأنظمته.

I– النظام الأول: المعتمد في إدارات الدولة وفي أجهزتها العسكرية والأمنية:

يستدعي هذا النظام الملاحظات التالية:

1– نظام قديم غير متطور

في المبدأ، يفترض بأنظمة التقاعد أن تلبي، بصورة مستمرة، حاجات المتقاعدين، بما فيها الأخذ بالحسبان الأوضاع المتغيرة أو المستجدة. وذلك يقتضي من وقت لآخر، مراجعة تلك الأنظمة، والعمل على تطويرها لكي تلبي حاجات المضمونين مع الالتزام بتأمين استدامة التوازن المالي للنظام.

2– إدارة النظام

نظرًا لعدم تأسيس الصندوق الخاص لتقاعد المضمونين المدنيين والعسكريين، فقد تولّت الدولة مباشرة، ومن خلال وزارة المالية، إدارة نظام التقاعد لأولئك المضمونين، كما لو أن المتقاعدين لايزالون مستمرين في الخدمة، أو كأنهم لايزالون جزءًا من الموظفين العاملين في الوظيفة العامة. إذ لم تُنشأ مؤسّسة عامة مستقلة لإدارة نظام التقاعد تكون وظيفتها تأدية دورها في تلبية حاجات المضمونين. كذلك، وفي الوقت ذاته، السعي لتعزيز قدرتها، وبشكل مستمر لضمان تأمين استدامة التوازن المالي لهذا النظام.

3– التمويل

في المبدأ، يموّل هذا النظام بطريقة التوزيع، أي أنَّ الجيل الناشط من الموظفين يدفع، مع أصحاب العمل، الاشتراكات اللازمة لتغطية معاشات التقاعد للجيل المتقاعد.

كذلك يعتمد هذا النظام، في احتساب الحقوق التقاعدية للمتقاعدين، أسلوب التقديمات المحدَّدة مسبقًا [كما هو محدد في المادة 9 من نظام التقاعد والصرف من الخدمة].

وهذا الأسلوب يجعل التقديمات ثابتة في المعادلة، ويجعل الاشتراكات متحركة، ويؤدي بالنتيجة إلى أن تتحمل الدولة العبء، أو على شاكلة تحميل العجز إلى صاحب العمل كما هو الأمر في نظام تعويض نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي (لدفع مبالغ التسوية).

المشكلة الأساس في هذا الخصوص، ونظرًا لعدم تأسيس هذا الصندوق، فإنّ مالية الدولة هي التي أصبح يفترض بها أن تموِّل النظام من خلال موازنتها العامة، فتحسم من رواتب الموظفين نسبة 6% (المحسومات التقاعدية)، والتي تأخذها إيرادًا في الموازنة العامة، وتسدّد المعاشات التقاعدية من الاعتمادات الملحوظة في الموازنة المذكورة. هذا النظام وهذه الطريقة تخلت عنهما الكثرة الكاثرة من الدول.

في خضم المتغيرات والتحديات التي كانت تعصف بلبنان، فقد حالت الأحداث وكذلك الظروف الصعبة والممارسات الشعبوية دون متابعة الجهود في طرح المشكلات واقتراح المبادرات التي تدفع باتجاه إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة المتعاظمة. وذلك كان يحصل في وقتٍ كان هذا النظام يتلقى ضربات متلاحقة من نوع آخر، وتتمثل بقوانين جديدة وإجراءات أو ممارسات ترتب أعباء إضافية عليه لا يستطيع تحملها. ومن ذلك:

أ- إضافة أعداد جديدة إلى عدد المتقاعدين بعد أن أتيح، وبموجب قانون لأولئك الذين اختاروا في الماضي أن يتقاضوا تعويض الصرف من الخدمة – أُتيح لهم أن يعيدوا مبالغ ضئيلة لقاء السماح لهم بالعودة إلى الانضواء تحت نظام التقاعد، وبالتالي الاستفادة من المنافع الكبيرة وشبه الدائمة للمنتسبين لنظام التقاعد.

ب– زيادة حجم الدولة بإداراتها وأسلاكها العسكرية والأمنية بشكل متصاعد ومستمر وكبير.

ج– إجراء تعديلات كبيرة لزيادة كمية المنافع المعطاة للمتقاعدين، ورفع نسبة الاستفادة من راتب التقاعد على أساس أن يكون مبلغه بمستوى 85% من مبلغ الراتب الأخير.

د– إدخال نظام الحجز للعسكريين والأمنيين، مما أصبح يؤمن لهم عند تقاعدهم راتبًا تقاعديًا يوازي مبلغ رواتبهم (Net Take Home) الذي كانوا يتقاضونه قبل نهاية خدمتهم، مضافًا إليه تعويض صرف من الخدمة، يحتسب للذين تزيد خدمتهم عن 40 سنة (بسبب مفاعيل فترة الحجز أصبحت سنوات الخدمة للعديد من العسكريين تصل إلى المائة عام). إذ يحصل المتقاعد أيضًا على تعويض صرف يبلغ راتب ثلاثة أشهر عن كل سنة زائدة عن الأربعين عامًا (ما بين مائة وخمسين مليونًا للأفراد وعدة مئات من الملايين للضباط حسب رتبهم).

هـ – استدامة الاستفادة لدى ورثة المتقاعدين بنقل حصة المتوفين منهم من المعاش التقاعدي لصالح الباقين الأحياء من الورثة.

ذلك كلّه كان يؤدي إلى تضخم مبالغ المعاشات التقاعدية، وكذلك تضخم مبالغ تعويض الصرف، كما يبينها الجدولان رقم–6– ورقم–7– من كتاب: "المالية العامة للدولة: بين التسييس والتضليل".

4– سن التقاعد (60–64 سنة مكتملة، والقضاة 68 سنة مكتملة)

إنّ التوجه الإصلاحي في الكثير من أنظمة التقاعد، وفي ضوء المتغيرات الديمغرافية، ولاسيما ازدياد معدّل الأعمار والتعمر السكاني في العالم، أصبح يميل إلى رفع سن التقاعد الذي يؤدي إلى:

- إطالة فترة الخدمة لاستحقاق المعاش التقاعدي بالمعدّل الكامل من جهة أولى.
- وإطالة فترة دفع الاشتراكات لهذا الصندوق المقترح من قبل أولئك المستمرين في الخدمة لمدة سنتين أو أربع سنوات إضافية على الأكثر من جهة ثانية.
- تقصير فترة تسديد معاشات التقاعد لمن يستمرون على قيد الحياة من جهة ثالثة.
- ولمعالجة مسألة التعمّر السكاني، وكنموذج لذلك، بادرت دولة مثل السويد إلى تحديد الحدّ الأدنى من سن التقاعد ولكنها تركت الحد الأعلى دون سقف.

5- معدل الاستبدال

حُدِّد معدل الاستبدال الكامل في لبنان بنسبة 85% من الراتب الإجمالي؛ وهي نسبة مرتفعة لا مثيل لها في أي من دول العالم، كما لا تستطيع أن تتحملها أنظمة التقاعد في الدولة الغنية، فكيف ببلد مثل لبنان؟!

لقد تسببت معدلات الاستبدال المرتفعة بإحداث اختلالات مالية لدى بعض الأنظمة التقاعدية في العديد من الدول، بما أصبح يتهدد استمرارية تلك الأنظمة التقاعدية. ولذلك، فقد عمدت غالبية تلك البلدان إلى تخفيضها في الأنظمة الأساسية واستعانت لذلك بإجراءات عديدة لمعالجة ذلك الاختلال. ولذلك، فقد أصبحت المعدلات لديها في مستوى يتراوح ما بين 50 إلى 70 بالمئة؛ وذلك بالمقارنة مع 85% في حالة لبنان.

6- الراتب المتخذ أساسًا لتصفية معاش التقاعد

حدّدت المادة 12 من نظام التقاعد والصرف من الخدمة في لبنان الراتب

المتخذ أساسًا لاحتساب معاش التقاعد أو تعويض الصرف من الخدمة بالراتب الإجمالي الأخير الذي يكون المتقاعد قد تقاضاه مباشرة قبل تقاعده، على أن يضاف إليه نسبة 1/24 من قيمة الدرجة الأخيرة عن كل شهر يكون الموظف قد قضاه في الخدمة الفعلية بعد تدرجه الأخير.

إنّ اعتماد الراتب الأخير لم يعد مطبقًا في أي نظام تقاعدي حول العالم، بل جنحت تلك الأنظمة التقاعدية في الكثير من دول العالم إلى اعتماد متوسط الراتب على مدى فترة معينة يختلف طولها بين نظام وآخر. ومن ذلك، اعتماد المعدل عن السنوات الخمس أو العشر الأخيرة، وصولاً إلى اعتماد بعض الدول متوسط الرواتب المقبوضة طوال سني الخدمة التي كان يتقاضاها المتقاعد في عمله قبل أن يتقاعد.

7– تصفية المعاش التقاعدي

بحسب المادة 9 من نظام التقاعد والصرف من الخدمة، يصفى المعاش التقاعدي على أساس جزء من أربعين من الراتب الشهري الأخير، محسوبًا وفقًا لأحكام المادة 12 المذكورة، مضروبًا بعدد سنوات الخدمة لغاية الأربعين سنة فقط، ويضاف إلى ذلك تعويض صرف يعادل راتب ثلاثة أشهر عن كل سنة خدمة بعد الأربعين.

فتكون المعادلة كالتالي:

$$\text{المعاش} = \text{الراتب المتخذ أساسًا للتصفية} \times \frac{\text{معدل الاستبدال السنوي } 85\%}{40\%} \times (2{,}125\%) \times \text{عدد سنوات الخدمة}$$

هذا، وتضاف إلى المعاش التعويضات العائلية المستحقة عن أفراد عائلة المتقاعد الذين هم على عاتقه.

إنّ البدعة التي أصبح معمولاً بها في نظام التقاعد في لبنان، والتي تقضي بإعطاء المتقاعد معاشًا تقاعديًا بالمعدل الكامل (85%)، وغير الخاضع لأي حسومات ضريبية (ضريبة دخل) أو غيرها، وكذلك بإعطائه، أحيانًا، إضافةً إلى ذلك، تعويض صرف قد يصل إلى راتب 18 شهرًا، من شأن هذه البدعة أن ترفع معدّل الاستبدال إلى أكثر من 100% من الراتب الأساسي؛ وهو وضع لا تحتمله الدول الغنية، فكيف ببلد مثل لبنان؟!

8- انتقال المعاش التقاعدي إلى الورثة

عند وفاة صاحب المعاش التقاعدي، ينتقل المعاش بكامله بنسبة 100% إلى متلقّي الحق من أفراد عائلته؛ وهي نسبة غير معتمدة في أي نظام تقاعدي آخر غير لبنان. وإذا فقد أحد أفراد العائلة حقه بالمعاش، فإنّ حصته تؤول إلى الأفراد الباقين وتوزع عليهم بالتساوي، مما يجعل عبء المعاش التقاعدي بكامله لا يتوقف عند حدود حياة المتقاعد، بل يمتد إلى مدى بقاء أي مستحق لهذا المعاش، ولو بقي فرد واحد منهم.

9- تصحيح معاشات التقاعد

يجري تصحيح المعاشات التقاعدية المصفاة، تلقائيًا، بنسبة 80% من كل زيادة غلاء معيشة تلحق برواتب الموظفين الذين هم في الخدمة.

بناء على ما تقدم، يبيّن الجدولان ستة وسبعة من كتاب الدين العام اللبناني، مجموع مبالغ الرواتب والأجور المدفوعة لدى إدارات القطاع العام على مدى السنوات 2010– 2020، كما ويبينان مبالغ المعاشات التقاعدية ومبالغ تعويضات الصرف من الخدمة المدفوعة لمن يتقاعد أو يترك الخدمة من العاملين في إدارات الدولة اللبنانية. هذا بالإضافة إلى ما يستحق لبعض من أولئك العاملين من تعويض صرف إضافي، إضافة إلى معاشهم التقاعدي،

ولاسيما للعاملين في الأجهزة العسكرية والأمنية بسبب طبيعة النظام الذي يخضعون له (نظام الحجز)؛ وذلك حسب ما تبيّنه قيود وزارة المالية.

كذلك يبين هذان الجدولان نسبة هذه المبالغ المدفوعة للرواتب والأجور ولمعاشات التقاعد ولتعويضات الصرف من الخدمة، بالمقارنة مع حجم الناتج المحلي اللبناني كما حددته مديرية الإحصاء المركزي في لبنان بالنسبة لتلك السنوات، وكما هي مبيّنة أيضًا في الفصل الرابع عشر من كتاب الدين العام اللبناني.

يتبين مما تقدم، أنّ الإنفاق المتعاظم على رواتب الموظفين والعاملين في إدارات ومؤسسات الدولة وأجهزتها، وكذلك معاشات المتقاعدين، قد أدّى ولايزال يؤدي إلى تقليص ما يجب لحظه من إنفاق استثماري يحتاجه المواطنون ويحتاجه الاقتصاد الوطني، ويعطّل الوظيفة الأساسية للدولة في تنفيذ السياسات العامة، وتحقيق الأهداف والبرامج والخطط التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى ونوعية عيش المواطنين، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تؤمن رفاه المجتمع.

- **يظهر جليًا، من دراسة معالم هذا النظام، أنه مفرط في السخاء، وغير قابل للحياة أو للاستمرار ماليًا Unsustainable.**
- **إنّ الزيادات الكبيرة التي طرأت على مجموع الرواتب والأجور من جهة، وعلى معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من جهة ثانية، وما أصبحت عليه نسبتها بين بعضها بعضًا، وكذلك إلى مجموع الناتج المحلي، تدل على الفجوة المتعاظمة للعجز من جراء تضخم حجم الدولة وطبيعة الأنظمة التقاعدية المعتمدة، وكذلك مع تزايد عدد المتقاعدين، بفعل التعمر السكاني، وطول مرحلة الاستفادة من المعاشات التقاعدية، وبخاصة في الأسلاك العسكرية والأمنية.**
- **إنّ هذا النظام المفرط في السخاء، والموغل في التسبب بالعجز**

وتعاظمه، أصبح يشكل خطرًا جديًا على المالية العامة للدولة اللبنانية، وعلى وظيفة الموازنة العامة الإنمائية، وعلى دورها الخدماتي في نواحي الحياة الأخرى. بالتالي فإنّ هناك حاجة لعقد ورشة وطنية بعيدًا عن إرغامات السياسات والممارسات الشعبوية للتوصل إلى نظام يحقق غرض الحماية ويمكّن بالتالي من الحفاظ على استدامته، حفاظًا على حقوق المواطنين المعنيين، وحقوق اللبنانيين في حاضرهم وفي غدهم.

- **إنَّ عدم المبادرة إلى إيجاد صندوق مستقل لنظام التقاعد، والاستمرار في دمج إيرادات هذا النظام وتقديماته في صلب الموازنة العامة للدولة، من شأنه إخفاء الخلل الكبير في التوازن المالي لهذا النظام، ما يبين بالتالي الحاجة الماسة لاحتواء الآثار السلبية الكبيرة لهذا النظام على المالية العامة، ولاسيما بسبب طبيعته، وبسبب أسلوب التقديمات المحدّدة في احتساب الحقوق التقاعدية، ونتيجة للتغيرات التي تطرأ على عدد من العوامل مثل التعمّر السكاني، وتباطؤ النمو الاقتصادي اللذين يؤديان إلى ارتفاع عدد المتقاعدين وانخفاض عدد الناشطين؛ وهو ما أدّى بالتالي إلى انهيار التوازن المالي للنظام.**

II- النظام الثاني: في القطاع الخاص[2]

وهو لا يشكل نظامًا للتقاعد، ولا يقدم معاشات شهرية، بل هو نظام الدفعة

(2) لقد كانت لي محاولات عديدة للدفع باتجاه تعزيز حوكمة المؤسسة الوطنية للضمان الاجتماعي، وهو الأمر الذي جرى إحباطه كما جرى قبلاً إحباط محاولات الرئيس رفيق الحريري في تحقيق ذلك. للاطلاع على هذه الجهود، فإنه من المفيد مراجعة الكتاب الذي أصدره رفيق سلامة بعنوان: "الأمن الاجتماعي على حافة الهاوية - صندوق الضمان الاجتماعي: واقعه وعثراته"، وأيضًا على موقعي الإلكتروني: www.fuadsiniora.com.

الواحدة، الموروث عن نظام تعويض الصرف الذي كان نافذًا في قانون العمل لسنة 1946.

يدير هذا النظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ويشمل الاجراء في القطاع الخاص والأشخاص العاملين في المؤسسات العامة من غير الموظفين.

ولقد حدِّدت معالم هذا النظام على الشكل الآتي:

1– التمويل

يمول النظام بطريقة الرسملة؛ إذ يفترض أن تدون الاشتراكات المسدّدة في حسابات فردية للمضمونين، وتسري عليها الفائدة التي يحددها مجلس الإدارة. وتتراكم هذه الحسابات حتى تاريخ استحقاق تعويض نهاية الخدمة.

يتحمل صاحب العمل كامل الاشتراكات العائدة لهذا النظام بمعدل 8,5% من كامل الأجر الخاضع للاشتراكات.

2– استحقاق التعويض

يستحق للمضمون تعويض نهاية خدمته عند بلوغه السن القانونية (60–64 سنة)، أو عند بلوغ خدمته عشرين سنة على الأقل دون توجب ترك العمل، أو عند وفاة المضمون، أو عجزه، أو زواج المرأة الأجيرة.

أما إذا ترك المضمون العمل قبل خدمة عشرين سنة، وبقصد عدم الرجوع إلى العمل المأجور، فإنه يستحق في هذه الحالة تعويضًا مخفضًا يتراوح بين 50% من التعويض المستحق و85% منه حسب سنوات الخدمة التي أمضاها.

3- تصفية التعويض

لقد حدد القانون تعويض نهاية الخدمة على الوجه التالي:

- إنه يعادل، عن كل سنة خدمة، الأجر الذي تقاضاه صاحب العلاقة خلال الشهر الذي سبق تاريخ نشوء الحق بالتعويض.
- إذا كانت المبالغ المتراكمة في الحساب الفردي للمضمون أقل من التعويض القانوني المحسوب وفقًا للفقرة السابقة، فإنه يتوجب عندها على رب العمل أن يدفع للصندوق الفرق بينهما. وهو ما يسمى بمبلغ التسوية.

3- النتائج المترتبة على هذا النظام

إن نظام تعويض نهاية الخدمة، هو نظام لم يعد يستعمل في معظم أنظمة التقاعد:

1- هذا النظام لا يشكل حماية مقبولة للمتقاعدين، ولا يحميهم من الفقر.

2- يتحمّل أصحاب العمل مخاطر النظام سواء كانت ناجمة عن سوء الإدارة أو سوء تحصيل الاشتراكات أو عن تقلبات سوق الاستثمارات، بِتَحمُّلِهم المبالغ اللازمة لتغطية الفرق بين التعويض القانوني للأجراء وبين حساباتهم الفردية.

3- كان المتقاعدون لا يستفيدون، بعد تقاعدهم، من العناية الصحية التي يقدمها صندوق تعويض المرض والأمومة.

تغيّر هذا الوضع بعد صدور القانون الذي وضع مسوَّدته الأستاذ رفيق سلامة، الذي كان مستشارًا لي؛ وهو المشروع الذي تبنّته كتلة المستقبل النيابية وقدمته كاقتراح قانون إلى المجلس النيابي، وصدر في 17 شباط/فبراير 2017؛ إذ أصبح بإمكان

المتقاعدين الاستفادة من تقديمات العناية الصحية التي يوفرها صندوق ضمان المرض والأمومة في الضمان الاجتماعي.

يموّل هذا النظام بنوعين من الاشتراكات:

- **قبل التقاعد: اشتراكات تفرض على جميع الناشطين المنتسبين إلى هذا النظام، وعلى أصحاب العمل وعلى الدولة بمعدل ثلاثة بالمئة توزّع على هذه الأطراف بالتساوي.**
- **بعد التقاعد: اشتراك يدفعه المتقاعد بمعدل 9% من الحد الأدنى الرسمي للأجور.**

لقد شكّل صدور هذا القانون إنجازًا كبيرًا أسهم في سدّ ثغرة كبرى في تشريعات الضمان الاجتماعي.

ثانيًا: الحاجة إلى إصلاح نظام التقاعد ونهاية الخدمة

لقد كان من ضمن ما أسهمت به كتلة تيار المستقبل النيابية في هذا الشأن كونها أعدّت وتبنّت مشروعًا معدلاً لضمان التقاعد والعجز والوفاة، يشمل العاملين في القطاع الخاص، ويقوم على التوجهات التالية:

- يطبق النظام إلزامًا على جميع الذين يدخلون العمل بعد نفاذه، وعلى الذين هم في الخدمة ضمن سن معيّنة، ويخير المضمونون الآخرون البقاء في نظام تعويض نهاية الخدمة أو الانتقال إلى النظام الجديد.
- يُفتح النظام أمام جميع الأشخاص الناشطين اقتصاديًا، للانضمام إليه بصورة اختيارية، سواء كانوا مقيمين في لبنان أو يعملون في الخارج، ومهما كان نشاطهم المهني.
- يعتمد النظام الجديد الطريقة المختلطة في التمويل بين الرسملة والتوزيع، كما يعتمد الطريقة المختلطة في التقديمات القائمة على

الاشتراكات المحدّدة وتلك القائمة على التقديمات المحددة، مع إنشاء صندوق احتياط للتقاعد لتأمين توازن النظام في حالات التقلبات المالية.

إنّ الأهداف التي يحققها هذا النظام هي الآتية:

1- تأمين حياة كريمة للمتقاعدين

2- الديمومة المالية للنظام

3- توسيع التغطية لتشمل سائر الأشخاص الناشطين اقتصاديًا

4- ضمانة الدولة لهذا النظام

لكنّ ذلك لا ينفي الحاجة من جديد إلى جهد مُتضافر تتبناه الحكومة، وكذلك المجلس النيابي لاعتماد إصلاحات إضافية في قانون الضمان الاجتماعي تحقّق التغطية المطلوبة وتؤمن الإيرادات الكاملة لهذا النظام بالتوازي مع إدارة فاعلة ورشيقة لهذه المؤسّسة الوطنية الكبرى، وأيضًا بالتوازي مع إطلاق الحركة الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام، وبالتوازي مع تحسن المستوى المعيشي اللبناني، وتحسين الجباية، وترشيد الإنفاق من قبل مؤسّسة الضمان الاجتماعي بما يحقق الاستدامة المطلوبة لأعماله ولخدماته تجاه المضمونين.

تاسعًا: تطبيق برنامج الإصلاح

برنامج الإصلاح الذي اعدته حكومتي آنذاك بالتساوق مع انعقاد مؤتمر باريس–III، والذي كان ينبغي اعتماده، يعتبر برنامجًا طموحًا، وكان يفترض أن يصار إلى تنفيذه بشكل دقيق خلال السنوات التالية. ولكنه، وحتى ينجح، كان لا بد من تأمين الظروف الموضوعية والإرادة الملتزمة والمثابرة لذلك.

لهذا الغرض، فقد جرى في حينها انشاء لجنة تضم كلاً من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والمصرف المركزي، مهمتها متابعة تطبيق مختلف بنود هذا البرنامج بالتعاون مع بقية الوزارات المعنية. وكان يفترض ان تعد تلك اللجنة جدولاً تنفيذيًا مفصلاً وان تعمل بالتعاون مع الوزارات الأخرى مثل وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتربية والعمل لضمان تطبيق كل الخطوات، بما ينعكس إيجابًا لجهة تحسين الأوضاع على الصعيد الاجتماعي. ولقد كان يقتضي ان تقدم اللجنة تقارير مباشرة إلى الحكومة والى رئيس مجلس الوزراء، الذي يفترض به ان يتابع مع الوزارات والادارات الالتزام بالجدول الزمني المبين في البرنامج، ويعمد إلى إعلام مجلس الوزراء دوريًا بكافة التطورات الحاصلة.

كذلك، كان من المفترض ان تنشر تلك اللجنة تقريرًا نصف سنوي حول مراحل تطبيق البرنامج الاصلاحي. وفي حال التأخير، كان يفترض ان يوضح التقرير الأسباب ويضع الإطارات الزمنية الجديدة لاستمرار التطبيق الصحيح. وفي حال وجود أسباب أساسية تدعو لتغيير تلك الاستراتيجية أو ذلك البرنامج، كان يفترض بالحكومة أن تعمد إلى التشاور مع جميع المعنيين، بداية من مَجلسي النواب والوزراء المعنيين،

بمن فيهم المؤسسات المالية الدولية والمانحون الأساسيون، قبل تبني أي استراتيجية جديدة أو أي برنامج جديد.

لقد قدمت الحكومة اللبنانية بالفعل برنامجًا للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل الجديدة مع الحرص على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبما يمهد لنقل البلاد إلى مرحلة جديدة من الازدهار بعد ثلاثين سنة من النزاع الأهلي والحروب الداخلية، والاحتلال الإسرائيلي، والوضعين السياسي والاقتصادي غير المستقرين.

إنّ التقدم بشكل مثابر على هذا المسار كان يتطلب – كخطوة أولى – معالجة المصدر الرئيسي للمخاطر، والمتمثل بالعجز المالي السنوي الكبير والمستويات العالية للدين وارتفاع كلفة خدمته. فإذا لم تتم معالجة تلك المخاطر بشكل جدي، فإنّ خفض نسبة الدَين العام إلى الناتج المحلي لن يتحقق، وبالتالي سوف تسلك مسألة الدين العام منحى غير مقبول وغير قابل للاستدامة، مما سيتسبب في توترات اجتماعية وسياسية وأمنية.

وبناء على ذلك، فقد هدف برنامج الإصلاح إلى معالجة الآثار الناتجة عن ثلاثة عقود من الحروب والدمار والاستعصاء على الإصلاح واشتداد المعاناة. وهو قد أتى بعد دمار كبير تسببت به الحروب الإسرائيلية المتكررة، والتي كان آخرها الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو– آب/أغسطس من العام 2006. ولقد زاد ذلك العدوان الأخير من عبء الدين العام، مما عمق الحاجة إلى اجراء تصحيح مالي كبير جدًا، يفوق ما كان متوقعًا في فترة ما قبل العدوان.

لذلك، فقد كنت شديد الوضوح في حديثي مع المشاركين في مؤتمر باريس–III بالقول:

"في حال غياب الدعم الخارجي الكبير، فإن لبنان سيدخل من جديد في حلقة مفرغة من دين عام خارج عن السيطرة، ومعدلات فائدة عالية، واستثمار خاص ضعيف، ونمو أقل بكثير من إمكانيات الاقتصاد الوطني ومن مستويات حاجاته للنمو، وأنه في حال لم يتم تحسين الوضع أو معالجة تلك التداعيات سوف ينتج عن ذلك وضع من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي" – (انتهى الاقتباس).

استنادًا إلى ما تقدم، وفي ضوء تلك المخاطر المحدقة، والتي كان يمكن أن تهدد استعادة النمو والاستقرار المستدامين، فقد بادرت في حينها، وأمام المشاركين في ذلك المؤتمر إلى:

"تأكيد أنّ الجهود المحلية وحدها، التي ترمي إلى تحقيق خفض هام في عجز الموازنة وتحسين الفائض الاولي بحوالى 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، لن تكون كافيةً لعكس ديناميكية الدين، حتى في حال تمكنت الحكومة من إنجاز كافة الاصلاحات. إذْ ستبقى نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفضل الأحوال عند حوالى 145 بالمئة، وستبقى خدمة الدين تستهلك حوالى 50 بالمئة من الدخل الإجمالي؛ وهذا مستوى عال جدًا من الدين مقارنةً بالمعايير الدولية، وهي نسبة غير مستدامة في الأمد البعيد. وبالتالي، فإنه سيكون من غير الممكن، بناءً على ذلك، تحقيق فائض مالي أولي أكبر في المدى البعيد دون زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

لذلك وبهدف خفض نسبة الدين، وتحسين فرص نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، سيحتاج لبنان إلى دعم كبير من المجتمع الدولي. ويأمل لبنان أن تكون المساعدات المالية بشكل أساسي على صورة هبات،

وقروض ميسرة وبفوائد متدنية جدًا لخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة مقبولة"– (انتهى الاقتباس).

ولقد انتهى ذلك البرنامج الذي تقدمنا به إلى المؤتمرين إلى هذه الفقرة الختامية التالية:

"**يقف لبنان مرةً أخرى اليوم على مفترق طرق مفصلي، حيث يواجه مهمة النهوض وإعادة الإعمار، لكن هذه المرة على خلفية دين عام يبلغ تقريبًا ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وإثر عدوان غاشم أوقف مسيرة واعدة للاقتصاد اللبناني.**

إن الحكومة ملتزمة بتطبيق برنامج الإصلاح السابق للحرب، لكن بعد إعادة جدولة تلك الاصلاحات للأخذ بعين بالاعتبار حرب تموز/يوليو وآثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني.

ولذا، تتطلع الحكومة إلى المجتمعين العربي والدولي لمؤازرة جهودها من خلال تأمين دعم مالي كبير للبنان والإسهام في الاستثمار في مستقبله"– (انتهى الاقتباس).

عاشرًا: نتائج مؤتمر باريس–III

لقد استطاع لبنان، ومن خلال مؤتمر باريس–II أن يضع نفسه على مسارٍ اقتصاديٍ مختلف وجديد بعد فترة الركود (1998– 2000). كذلك تواصل العمل بفضل مؤتمر باريس–III الذي عقد في مطلع العام 2007، وبعد سنتين من الصدمات السياسية والأمنية الهائلة والمزلزلة (2005–2006)، والتي أدت إلى انخفاض معدل النمو وهددت بإلغاء معظم المفاعيل الإيجابية لمؤتمر باريس–II.

فالبرنامج الإصلاحي للحكومة، والذي اعتمد للمرة الأولى في لبنان خطة عمل اجتماعي Social Action Plan، بالإضافة إلى برنامج الإطار الماكرو – الاقتصادي المتكامل، كان أيضًا بمثابة خطة استثمارية لرفع جهوزية وفعالية البنى التحتية اللبنانية. وهو قد شكل بالتالي برنامجًا مقْنِعًا للمجتمع الدولي، مما وفّر للبنان فرصًا جديدة وأسهم في نجاح مؤتمر باريس–III الذي اعتمد ورقة العمل اللبنانية والآلية التنفيذية التابعة لها، فشكَّلتا القاعدة التي على أساسها منحت الدول مساعدات قيمة للبنان بلغت 7,6 مليار دولار أميركي.

لقد أعاد مؤتمر باريس–III لبنان إلى الخارطة الاقتصادية العالمية التي كان قد غاب عنها قسريًا في السنتين 2005 و2006، كما مهّد الطريق إلى أن يعود لبنان ليحقق ومنذ العام 2007 وحتى العام 2010 أعلى نسب نمو اقتصادي في تاريخه الحديث، تراوحت بين 8,5% و9,5% سنويًا. ذلك ما أدى إلى انخفاض نسبة مديونية لبنان إلى مجموع ناتجه المحلي من 185% في نهاية العام 2006 إلى 135% في نهاية العام 2010.

لقد كان من المفترض أن يشكل الاستقرار السياسي والأمني، مصحوبًا بتوفر الظروف الإنمائية المؤاتية وانخفاض معدلات التضخم بالإضافة إلى

مناعة وقوة القطاع المالي اللبناني، الفرصة الذهبية لمضيّ لبنان قدمًا باتجاه الإصلاح. لقد قلت وقتها:

"**إنّ الإصلاحات المطلوبة في لبنان ومن اللبنانيين ليست شروطًا مفروضة يمليها الأشقاء والمجتمع الدولي على لبنان، ولكنها في الحقيقة تعبر عن إرادة لبنان واللبنانيين في تحقيق النهوض الحقيقي بشتى أشكاله. وفي هذا السياق، فالإصلاحات تظل خيارًا لبنانيًا وليست شرطًا من شروط المجتمع المانح**"– (انتهى الاقتباس).

ذلك النمو المرتفع وتلك الفوائض الكبيرة التي تحققت في تلك السنوات الأربع 2007– 2010 بالرغم من كل الصدمات والعراقيل الهائلة التي وضعت في وجه لبنان وحكوماته، أسهمت أيضًا في تعزيز مقدار المناعة والصمود لدى لبنان، ولاسيما في المرحلة الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة اللبنانية، ومن ضمن الحرب المفتوحة على لبنان وعلى حكومته الاستقلالية، اضطرت بعد أربعة أشهر من انعقاد مؤتمر باريس–III في العشرين من أيار/مايو العام 2007 إلى خوض مواجهة كبرى؛ إذ كان عليها أن تتصدى لمجموعة إرهابية استولت عنوة على مخيم نهر البارد بعد أن أقدمت على قتل سبعة وعشرين عسكريًا في مهاجعهم. وهي كانت مواجهة باهظة الثمن على الصعد الوطنية والسياسية والإنسانية والاقتصادية، وتحديدًا في عدد الشهداء العسكريين واللبنانيين الذين افتدوا لبنان بأرواحهم، وكذلك بالعدد الكبير من المصابين والمعوّقين والدمار اللاحق بلبنان واللبنانيين والفلسطينيين المقيمين في لبنان. ولكنها، من جهة أخرى، كانت حتمية في الوقت عينه لمنع توسع وانتشار التطرف والعنف في لبنان. لقد اضطرت الدولة اللبنانية لخوض تلك المواجهة، وهي قد صمدت واتخذت القرار الصحيح بالتصدي للإرهابيين، وتمكنت من القضاء عليهم وبسط السيادة اللبنانية على

كامل المخيم. وعلى أثر تلك الواقعة عقد مؤتمر فيينا الدولي لإعادة إعمار المخيم في 23 حزيران/يونيو عام 2008، حيث حصل لبنان على دعم مقدر من المجتمع الدولي، بينما تعهد الأشقاء العرب بتقديم المساعدة للبنان لاحقًا في هذا الإطار.

كان ذلك قبل الانقلاب الأمني الذي نفذه حزب الله وحلفاؤه ضد الحكومة اللبنانية وضد اللبنانيين في السابع من أيار/مايو من العام 2008 والذي انعقد على أثره مؤتمر الدوحة.

بعد انعقاد مؤتمر الدوحة تألفت الحكومة الجديدة آخذة بعين الاعتبار الأوضاع المستجدة وإرغاماتها.

بناء على ذلك، فقد اضطرت حكومة الوحدة الوطنية التي ترأستها أن تتحمل وتواجه إرغامات وإعاقات إضافية ومن نوع جديد اتّسمت بالمشاكسات، وحالت دون سلاسة اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء.

حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في آب/أغسطس عام 2008، بعد مؤتمر الدوحة في أيار/مايو والذي على أثره فُكّ اعتصام المعارضة وتم اختيار الجنرال ميشال سليمان رئيسًا توافقيًا للجمهورية، لم تستطع متابعة مشروع الإصلاح كما كان ينبغي؛ وذلك بسبب انشغالها بمعالجة تداعيات الوتيرة العالية للأحداث السياسية والتكيُّف مع مقتضيات الأسلوب التعطيلي الجديد داخل مجلس الوزراء لجهة ممارسة مبدأ الثلث المعطل في الحكومة والفيتوات المتبادلة، والتي كانت تحصل في معظم الحالات على حساب الدولة اللبنانية وعلى حساب الشعب اللبناني.

المدهش والمحزن في آن معًا من هذا السرد التاريخي للأحداث المهمة أنه، وفي كل مرة كان يواجه لبنان صدمة جديدة، كان يتحول التحدي إلى فرصة. ولكن المؤسف أنه كان يجري تضييع تلك الفرص المستولدة بطريقة أو بأخرى. وهو الأمر الذي كان يترافق معه انحسار تدريجي كبير في مستوى مناعة لبنان كدولة وكمواطنين وكاقتصاد.

فالعدوان الإسرائيلي عام 1996 لم ينته فقط باتفاقية نيسان/أبريل، بل وكذلك بالدعوة لعقد مؤتمر أصدقاء لبنان في العاصمة الأميركية واشنطن والذي نجح في جمع تعهدات لمساعدة ودعم لبنان وحكومته بمبلغ 3,2 مليار دولار أميركي على شكل قروض ومنح، كان معظمها مخصصًا لتمويل المشاريع الجديدة، كما أنه مهّد السبيل لتحرير لبنان عام 2000.

كذلك، فإنّ التحديات التي فرضتها أعباء الديون المتراكمة على مدى السنوات السابقة ونهاية العام 2000، وتراجع معدلات النمو وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية بما أصبح يهدّد سلامة الدولة والمجتمع والاقتصاد اللبناني، شكّلت مهمازًا وحافزًا من أجل تمهيد الطريق لانعقاد مؤتمر باريس–I، الذي حصد لبنان بنتيجته مساعدات أولية بمقدار خمسمائة مليون يورو (600 مليون دولار)، ومهد بالتالي لانعقاد مؤتمر باريس–II؛ وهما المؤتمران اللذان وضعا لبنان على مسار النمو الاقتصادي المرتفع ومعالجة مشكلة تفاقم الدين العام وارتفاع كلفة خدمته. ولقد بلغ مجموع ما تمكن لبنان من جمعه كوعود والتزامات بتقديم مساعدات وقروض ميسرة من مؤتمر باريس–II حوالى عشرة مليارات دولار (4,4 مليار دولار من المشتركين في المؤتمر، علاوةً على دعم من مصرف لبنان بمقدار 1,8 مليار دولار ومبلغ 3,6 مليار دولار من القطاع المصرفي اللبناني).

أما حرب تموز/يوليو، فقد قابلها فورًا صدور القرار 1701 مع ما كان يعنيه ذلك من تأكيد سيادة لبنان واستقلاله، ومن هبات بلغت حوالى (1200 مليون دولار) من أجل إعادة الإعمار. وبعد ذلك، انعقد مؤتمر استكهولم لإعادة إعمار لبنان واستنهاض اقتصاده في نهاية آب/أغسطس من العام 2006، والذي نتج عنه دعم للبنان بحوالى 900 مليون دولار اميركي على شكل وعود بتقديم مساعدات، وبعدها مؤتمر فيينا في العام 2008 من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد بمبلغ في حدود 150 مليون دولار. ذلك بالإضافة إلى ما تلقاه لبنان من دعم عربي لإعادة بناء مخيم نهر البارد.

مؤتمر باريس–III انعقد في كانون الثاني/يناير من العام 2007، في خضم التعطيل والاعتصام والحصار لإسقاط الحكومة، ومن أجل اختطاف الدولة اللبنانية، ومنع إقرار قانون المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، فكان بمثابة الرد الحاسم على اعتصام المعارضة الرامي إلى تعطيل عمل الحكومة وإسقاطها، والتأكيد أن المجتمع الدولي يقف بقوة إلى جانب الكثرة الكاثرة من اللبنانيين الذين كانت تمثلهم الاكثرية النيابية، وكانت نتيجته أنْ حصل لبنان على تعهدات بدعمه بأكثر من 7,6$ مليار دولار، كتعبير من المجتمع الدولي عن مساندة لبنان في محنته.

لم أستطع أن أمنع نفسي وأنا أراجع هذه الأحداث وتلك الفرص المفوَّتة والمضيَّعة من التفكّر مليًا بما حصل، بعد مرور أكثر من خمس عشرة سنة على انعقاد تلك المؤتمرات: مؤتمر أصدقاء لبنان، ومؤتمرات باريس–I– وII– وIII، ومؤتمر استوكهولم، ومؤتمر فيينا من أجل إعادة إعمار مخيم نهر البارد. وبعد ذلك، ما حصل في العام 2018 بما خصّ مؤتمر سيدر الذي كانت حصيلته تعهدات بمساعدة لبنان بمبلغ في حدود 11 مليار دولار على شكل قروض ميسرة.

لدى مراجعة النتائج التي انجلت عنها تلك المؤتمرات الدولية الناجحة، والتي عقدت خصيصًا لدعم لبنان على مرّ تلك السنوات الماضية، يتبين بجلاء كبير كيف كانت الاستجابة العربية والدولية لمطالب لبنان سريعة وفعّالة وممتازة، وكيف أنّ تلك الاستجابة الجيدة قد استندت بداية إلى رغبة تلك الدول الشقيقة والصديقة في دعم لبنان ودعم استمراره ونهوضه كقيمة ديمقراطية واستراتيجية ومعنوية وثقافية قائمة على سموّ رسالة العيش المشترك وعلى الاعتدال واحترام حقوق الإنسان، وكنموذج جيد وإبداعي في المنطقة العربية وفي العالم.

أيضًا، ومن جهة ثانية، في كون تلك الدول قد استندت إلى جهد صادق قام به وبذله لبنان في أحيان كثيرة من أجل مساعدة نفسه في الأساس؛ وذلك بكونه بادر إلى البدء بالتقدم نحو اعتماد عدد من الإصلاحات الضرورية، وعلى أكثر من صعيد سياسي وإداري واقتصادي ومالي، من أجل تعزيز مسيرته نحو تحقيق النهوض الوطني والسياسي والإعماري والاقتصادي والحضاري المنشود، وإنْ كان يجري بعدها تعطيل أو إجهاض تلك المبادرات

كذلك، فإن تلك الدول قد استندت، ومن جهة ثالثة، إلى ما تعهدت به الحكومات اللبنانية المتعاقبة أمام اللبنانيين وامام المؤتمرين في تلك المؤتمرات، وبعد ذلك في مؤتمر سيدر، لجهة الالتزام بتوفير الإرادة الجازمة والمثابرة والثابتة والمستقرة من أجل متابعة السير على نهج الإصلاح على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والمالية من أجل إنقاذ لبنان.

المؤسف، وبكل حرقة، أنّ تلك التعهدات والالتزامات والمواثيق التي قطعها لبنان على نفسه، كانت تناقضها وتتنكّر لها غالبية الممارسات

الحكومية والمجلسية التي حصلت على أرض الواقع، ولاسيما بعد العام 2011. وهي الممارسات التي تبيّن وبكل وضوح استمرار التقاعس والتلكؤ وفقدان الإرادة لدى الحكومات والمجالس النيابية عن الالتزام بمقتضيات تلك المسيرة الإصلاحية.

فبعد الانقلاب الذي أدّى إلى استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري، والتغير الكبير الذي طرأ على التوازنات الداخلية اللبنانية، والتي كانت قد بدأت مع الاجتياح العنفي الذي مورس على مدينة بيروت وغيرها من المناطق اللبنانية عام 2008، وهي التي بمجموعها أسهمت في الإخلال بتوازنات السياسة الخارجية للبنان، على عكس السياسات المستقرة التي درج لبنان على اعتمادها في علاقاته مع أشقائه العرب ومع أصدقائه في العالم. فلقد حصل حينذاك متغيرات كبرى، وابتداء من العام 2011، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى ما دون الـ2%، الأمر الذي استمر كذلك حتى نهاية العام 2020، وفي عهد خمس حكومات لم تستطع أن تحقق تقدمًا على مسارات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا بالقدر المنشود ولا على المستوى الذي جرى اعتماده في الأعوام 2005– 2010؛ وهو ما تبيّنه بوضوح جميع المؤشرات المالية والنقدية السلبية، والتي حصلت بتأثير من التطورات السلبية على الصعد الوطنية والسياسية والأمنية.

حادي عشر: المستجدات

في بداية العام 2011، وبشكل غير مسبوق، وخلافًا للتعهدات المقطوعة في اتفاق الدوحة، حصل الانقلاب على حكومة دولة الرئيس سعد الحريري؛ وهو العام الذي شهد اندلاع الأحداث في سوريا، وبداية التورط الواسع لحزب الله في سوريا، وعدد من الدول العربية (العراق واليمن وفلسطين). ولقد شكّل ذلك بداية مرحلة عصيبة كبرى على لبنان، تمثّلت بتفاقم الاختلال في التوازنات الوطنية، والاختلال في السياسات الداخلية والخارجية اللبنانية، مترافقةً مع تفاقم الاختلال في التوازنات المالية والاقتصادية والنقدية؛ وهي المشكلات التي لايزال لبنان يعاني من آثارها المتعاظمة والمدمرة على كل الأصعدة.

1- على الصعيدين الوطني والسياسي:

ابتداءً من العام 2008، وبشكل أوضح ابتداء من العام 2011، اتّسمت الأوضاع السياسية والوطنية في لبنان بتدهور كبير واختلالات كبرى. فبعد أن تعطّل انتخاب الرئيس ميشال سليمان في العام 2008 لمدة ستة أشهر، تعطّل انتخاب الرئيس الجديد للجمهورية (العماد ميشال عون) لمدة سنتين ونصف السنة (في العام 2016). كذلك، فقد أصبحت السمة الطاغية على تأليف جميع الحكومات اللبنانية المتعاقبة التأخير المتعمد والمتزايد (تمام سلام 11 شهرًا)، وبعدها في تعطيل دام 13 شهرًا حتى تتألّف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الأخيرة، مما جعل ما يقارب الخمسين بالمائة من مجموع المدة المنقضية منذ العام 2006 وحتى الآن فترات تعطيل وهدر للوقت والجهد والموارد والفرص.

من جانب آخر، فقد تحوّلت صيغة تأليف الحكومات المتعاقبة صيغة حكومات ائتلافية بصورة حكومات وحدة وطنية، وعلى قاعدة الديمقراطية

التوافقية، بحيث أصبحت هذه الصيغ تعكس حالة اللاقرار في تلك الحكومات وحالة اللايقين في لبنان. وبناء على ذلك، فقد أصبحت الحكومات اللبنانية المتعاقبة حكومات **الفيتوات المتبادلة (الفيتوقراطية) والمقايضات المتبادلة** بين الأطراف السياسيين. ذلك مما نجم عنه تعطيل للنظام الديمقراطي البرلماني اللبناني، بحيث أصبح النظام غير قادر على ان تمارس فيه قواعد المساءلة والمحاسبة البرلمانية والسياسية وبالطريقة المؤسساتية الصحيحة للحكومات، بسبب ان الحكومات المتعاقبة أصبحت صورةً عن جميع القوى الموجودة في البرلمان. كذلك تميّزت هذه الفترات بتقصد خرق الدستور وخرق مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، وبتغوّلٍ مستمر في اختطاف الدولة وحرمانها من ممارسة قرارها الحر ووحدانية سلطانها على كامل أراضيها، بما في ذلك استتباع السلطة القضائية من قبل الأحزاب الطائفية والمذهبية.

2– على الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية:

مع بداية هذه المرحلة وحتى الآن، ازدادت الأمور سوءًا وتفاقمًا مع الانهيارات الحاصلة على جميع الأصعدة، فانخفضت نسبة معدل النمو الاقتصادي في لبنان إلى مستويات متدنية، حيث أصبحت تتراوح ما بين 2% و2% سلبي، بعد سنوات من نسب النمو الاستثنائية التي حقّقها لبنان على مدى السنوات 2007– 2010، والتي تراوحت بين 8,5%– 9% سنويًا، كما شهدت تلك السنوات 2011– 2019 ارتفاعًا كبيرًا في مبالغ العجز السنوي المحقق في حسابي الموازنة والخزينة (استمرار عدم إقرار الموازنات العامة منذ العام 2006 وحتى العام 2016 ضمنًا). كذلك، فقد تحوّل الفائض في ميزان المدفوعات على مدى السنوات 2011–2019 إلى سلبي وبمبالغ كبيرة، فعادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى الارتفاع. كذلك ظهر عنصر جديد

وخطير ابتداء من العام 2015؛ إذ تحول مجموع الاحتياط الصافي لدى المصرف المركزي من العملات الصعبة إلى سلبي.

3- مؤتمر CEDRE (Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises):

في تلك الأجواء الضاغطة، والتي كانت تتزايد خلالها الإرغامات الداخلية والإقليمية، وكذلك الانهيارات على أنواعها في لبنان، وعلى جميع الأصعدة الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والنقدية، استطاع الرئيس سعد الحريري في العام 2018 أن ينجح في أن يصار إلى تنظيم مؤتمر دولي "مؤتمر سيدر" (CEDRE) لمساعدة لبنان لتنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية. وبناء على ذلك، فقد حصل لبنان على وعود بتقديم قروض ميسرة لتنفيذ مشاريع بنى تحتية دون أن تتضمن تلك القروض والمساعدات أي هبات ولا إمكانية استبدال دينٍ جديدٍ منخفض الكلفة بجزء من دينه العام القديم المرتفع الكلفة.

المؤسف أنّ ذلك القطار الانقاذي العائد لمؤتمر سيدر وصل إلى المحطة اللبنانية، وكما وصل غيره من قطارات الدعم والإنقاذ قبلاً إلى لبنان، وتحديدًا في مؤتمر أصدقاء لبنان (1996)، وباريس-I (2001)، وباريس-II (2001)، وباريس-III (2007)، مضافًا إلى ذلك المساعدات العربية ومؤتمر استوكهولم (2006)، وفيينا (2008)، والتي كانت تحمل معها بشائر تقديم مساعدات للبنان، كما كانت جميع تلك المؤتمرات، وباستثناء مؤتمر سيدر (CEDRE) تشتمل على هبات، وكذلك قروضٍ ميسرة لاستبدال جزء معتبر من الدين القديم العالي الكلفة ليحل محلَّه دين عام منخفض الكلفة - أقول: المؤسف أنّ جميع هذه القطارات وصلت إلى لبنان وأطلقت صُفَّاراتها كثيرًا وانتظرت طويلاً في المحطة اللبنانية،

ولكن لبنان لم يبادر ويصعد إلى تلك القطارات الإنقاذية ليبدأ بالفعل جهود الإصلاح والإنقاذ المنتظر وبالتالي لم يستفد منها كما ينبغي.

وها هو القطار الأخير لـ"سيدر" قد وصل إلى لبنان وغادر دون أن يتمكن لبنان من الاستفادة منه. وها هو لبنان – ومرة جديدة – مازال يضيّع على نفسه وعلى أبنائه فرصًا إنقاذية كبرى، كان من الممكن لو تمّ اقتناصها أن ينجح لبنان سابقًا أو ينجح الآن في أن يخفف عن نفسه وعن مواطنيه الكؤوس المريرة والموجعة التي أصبح عليه وعليهم أن يتجرعوها!!

ثاني عشر: نظرة تقييمية إلى الوراء وأخرى استشرافية نحو المستقبل

الحقيقة، ومرة جديدة، فإنّي لم أستطع أن أمنع نفسي من مقارنة ما حصل عليه لبنان بنتيجة تلك المؤتمرات من تعهدات بالمساعدة – وهي مبالغ يفوق مجموعها الإجمالي عن 33 مليار دولار على مدى تلك السنوات – بما حصلت عليه الدولة السودانية مؤخرًا في المؤتمر الذي عقد في باريس منتصف أيار/ مايو من العام 2021، والذي لم ينجم عنه سوى تعهدات من تلك الدول والمنظمات الدولية بدعم السودان ببضعة مليارات من الدولارات على شكل قروض منخفضة الفائدة لتمكينه من تسديد المستحقات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولبنك التنمية الافريقي. هذا من دون التقليل من أهمية ما قدمه المشاركون في ذلك المؤتمر للسودان لجهة شطب جزء من الديون المتراكمة والمتوجبة عليه على مدى فترة طويلة من الزمن، والتي قد تصل مبالغها إلى حوالى 50 مليار دولار، ومنها حوالى 24 مليار دولار لدول نادي باريس ومبلغ مماثل لدول من خارج النادي، مثل الديون المتوجبة للكويت والسعودية والصين، والباقي ديون تجارية. فلقد جرى شطب مبلغ 14 مليار دولار من الديون المتوجبة لدول نادي باريس وجرت إعادة جدولة الباقي.

صحيح أنّ السودان نجح في أن يحقق إنجازًا مهمًا بل هائلاً لجهة إقناع المجتمعيْن العربي والدولي، ونتيجة الاجتماعات الكثيرة والمكثّفة، ولكن ذلك تم بعد تنازلات سياسية أساسية اضطرّ السودان إلى تقديمها. ذلك بالإضافة إلى تعهدات السودان بالشروع فورًا في إصلاحات اقتصادية سريعة ومؤلمة من أجل أن يحقق استقرارًا على مستوى الاقتصاد الكلي، وبذل جهد مستمر لتحسين الحوكمة في مؤسساته، والسعي باتجاه خفض الفقر في السودان.

هذه التعهدات، مع تأكيد استمرار الالتزام بها، كان لها الإسهام الأساس في تمكين السودان من التوصل مع دائنيه إلى إلغاء وشطب قسم معتبر من ديونه القديمة، والتي كانت تعتبر بحكم الهالكة. في المحصلة، فإنّ مبالغ الدعم الجديدة التي قدّمها المؤتمرون للسودان كانت محدودة إذا ما قورنت بالأثمان السياسية والاقتصادية التي التزم السودان بتقديمها والمثابرة عليها.

أعود وأكرّر أنّ المنظومة السياسية اللبنانية – ويالللأسف – أساءت فهم وتقدير ماذا يعني حصول على الدعم المطلوب من أشقائه وأصدقائه على النسق الذي حصل عليه لبنان في السابق وبدون أية شروط. إذ كان ينبغي على لبنان أن يبادل أولئك الأشقاء والأصدقاء، بإبداء الحرص الحقيقي على مصلحته ومصلحة أبنائه؛ وذلك في الالتزام بما يؤمِّن له ولهم تحقيق الإنجازات الإصلاحية المطلوبة على طريق استعادة النهوض المستدام وعلى مسار اكتساب الصدقية الصحيحة لتعهداته تجاه أبنائه وتجاه شركائه العرب وأصدقائه في العالم.

الحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن بال أحد الآن، أنّ ما حصل عليه لبنان آنذاك كان كبيرًا وغير مسبوق، ولكن جرى تضييع قسم كبير منه بسبب تخلّفه عن القيام بما يتوجب عليه من إصلاحات، والتي هي أولاً وأخيرًا تصبّ في صالحه وصالح أبنائه.

المشكلة الآن أنّ لبنان قد أصبح بحاجة ماسة لمساعدات أكبر بكثير، وأصبح الأمر يتطلب منه ومن اللبنانيين ومن مؤسساته الحكومية والمجلسية والسياسية، وكذلك من نخبه عزمًا وصدقية والتزامًا أكبر بكثير.

لقد وعد لبنان العالم بالمضي قدمًا في مسار الإصلاحات؛ وهذا أمرٌ صحيح. ولكن الوعد الأهم هو الوعد الذي قطعته الحكومات اللبنانية

لمواطنيها ولأجيال لبنان القادمة: وعد إعادة الاعتبار للدولة، دولة القانون والنظام، ووعد العدالة، ووعد النموّ، ووعد الازدهار والرخاء، ووعد الاستقرار؛ وهي الوعود التي لم تتحقق.

هذا هو إرث مؤتمرات باريس المبدَّد بعد أكثر من عقدٍ على انعقادها. وهذا هو إرث الرئيس الراحل رفيق الحريري المبدَّد. هذا هو لبنان اليوم، وهذا هو نكوله عن رسالته في العالم العربي والشرق الأوسع... ومن هنا، إلى أين نذهب؟

لقد كان مما قلته في مؤتمر باريس–III:

"إنّ الفشل في تحقيق الإصلاح وفي المثابرة على مساراته يمنع لبنان من تحقيق النهوض المنشود، كما يحول دون تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبما أصبح يحول دون تمتين دعائم الديمقراطية. لذلك يأمل لبنان من المجتمع الدولي، وبمناسبة انعقاد المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان، أن يصار إلى الاستثمار في مستقبل لبنان وفي تعزيز ديمقراطيته.

إن الشعب اللبناني مصمم على بناء دولة قوية: دولة تستطيع أن تستعيد موقع لبنان كواحة للاعتدال، حيث يمكن تطوير الطاقات والمبادرات الفردية وتلبيتها. وبالفعل، يمثل لبنان، في هذه المنطقة من العالم، ظاهرةً فريدةً من التنوع والتعدد الطائفي، والديمقراطية، وحرية التعبير.

وسيجهد اللبنانيون للحفاظ على هذه القيم وإبقائها حية، إلا أن مساعدة أشقائنا وأصدقائنا تبقى ضرورية. وإننا نؤمن بقوة أن ما يحدث في لبنان ستكون له أصداء تتجاوز حدود هذا البلد وحجمه، كما نؤمن بأن نجاحنا في تعزيز ديمقراطيتنا وفي بناء اقتصاد قوي يصب في مصلحة الجميع" – (انتهى الاقتباس).

هل ستكون هذه المنظومة السياسية اللبنانية بمختلف أشكالها واتجاهاتها على قَدْرِ التحديات وتنهض بهذه المسؤولية؟ هل هناك متغيرات وأحداث قد تفرض معطيات وأوضاعًا جديدة تسهِّلُ عملية النهوض المطلوب؟!!

ذلك هو السؤال الكبير الذي ليس له جواب حتى الان لدى المنظومة السياسية اللبنانية القائمة، ولا لدى المسؤولين في مؤسساته الديمقراطية.

ملحق رقم –21–
بيان رؤساء الحكومة السابقين
بتاريخ 2020/08/05

بيان رؤساء الحكومة السابقين بتاريخ 2020/08/05:

عقد رؤساء الحكومة السابقون نجيب ميقاتي، فؤاد السنيورة، سعد الحريري وتمام سلام اجتماعًا تداولوا فيه بالتطورات الحاصلة في البلاد، والتي كان اخرها الكارثة التي حلت بمدينة بيروت وأهلها القاطنين فيها جراء زلزال الانفجار الذي وقع في أحد عنابر مرفأ بيروت وأدى إلى سقوط أكثر من مائتي شهيد وأكثر من أربعة آلاف من الجرحى ومئات آلاف المنكوبين. وإزاء هذا الخطب الجلل أصدر الرؤساء بيانا تلاه الرئيس فؤاد السنيورة:

يتوجه رؤساء الحكومة السابقون بالتعزية القلبية الحارة إلى عائلات الشهداء، راجين من الله تعالى أن يشملهم برحمته، وأن يبلسم جراح الجرحى ويأخذ بيد جميع المنكوبين، وهم جميعًا سقطوا جراء هذا الانفجار الرهيب غير المسبوق الذي تعرضت له ستّ الدنيا بيروت.

فبيروت المدينة الصابرة والصامدة مازالت تعاني منذ أكثر من أربعة عقود من سلاسل لا تنتهي من العسف والتدمير والتنكيل، لتنكب اليوم من جديد بنكبة ما بعدها نكبة؛ وهي التي كان بالإمكان تفاديها وعدم الوقوع فيها لولا فقدان القيادة والتبصر والإرادة؛ وهو الحال الذي كان قد أدّى قبل هذه النكبة إلى انهيارٍ كبيرٍ في ثقة اللبنانيين بالحكومة والعهد، وكذلك ثقة المجتمعَين العربي والدولي بهما.

مع وجود الأجهزة الرسمية الأمنية والمدنية في حرم المرفأ دون أن تتنبّه لتلك المخاطر الرهيبة، فإنّ الواجب يقتضي محاسبة كل من يثبت تقاعسه أو تورطه في عدم إتخاذ الإجراءات الإدارية والقضائية التي كان يمكن أن تحول دون حصول هذه الكارثة المزلزلة.

من هنا، يرى الرؤساء السابقون ضرورة الطلب من الأمم المتحدة أو من الجامعة العربية تشكيل لجنة تحقيق دولية أو عربية من قضاة ومحققين يتمتعون بالنزاهة والحرفية والحيادية لمباشرة مهامهم في كشف ملابسات وأسباب ما جرى من كارثة حلّت بلبنان واللبنانيين في مدينة بيروت.

في الوقت ذاته، يطالب الرؤساء جميع الأجهزة الموجودة في المرفأ بالتآزر سويةً للحفاظ على مسرح هذه الجريمة والحرص على عدم العبث به.

أيها اللبنانيون، يا أبناء بيروت، صحيح ان المصيبة كبيرة وهائلة، وهي قد طالت اغلب سكان ومساكن العاصمة، لكن ارادة اهلها وارادة اللبنانيين لن تنكسر. فواجبنا جميعًا تجاه عاصمتنا ووطننا الحرص على التضامن والعمل الجاد، وتحديدًا في ضوء الحقائق الواضحة والنتائج الشفافة للتحقيقات، لكشف المسؤولين المباشرين وغير المباشرين عن هذه الكارثة التي وقعت تحت أعين الأجهزة الرسمية اللبنانية المتواجدة في حرم المرفأ.

إنّ الواجب ودقة الظروف وخطورة الاوضاع تتطلب من الجميع التطلع إلى الأمام بثقةٍ وعزيمةٍ لا تلين، وإرادة لا تتزحزح من أجل إعادة إعمار ما تهدّم وتضرر، من أجل النهوض بمدينتنا وعاصمتنا. ولذلك، فإننا نتوجه إلى أهلنا في بيروت والى كل اللبنانيين والى كل الأشقاء والأصدقاء في الوطن العربي وفي العالم لنقول إنَّ بيروت التي أحببتموها تناديكم وتستصرخكم، وهي بحاجة لكم ولمساعدتكم لتقفوا مجددًا معها لكي تعود وتقف متألقةً كما كانت لؤلؤة العواصم العربية ومدينة العز والتألق ورمزًا للدولة التي تحرص على فرض سلطتها الكاملة على جميع مرافقها ومناطقها.

سئل: هل تطرقتم إلى موضوع المحكمة الدولية؟

أجاب: تطرقنا إلى هذا الموضوع، ولننتظر ما يمكن أن يستجد خلال اليومين المقبلين.

سئل: كيف تنظرون إلى قرار مجلس الوزراء بفرض الاقامة الجبرية على المتورطين في انفجار أمس دون تحديد المسؤولين، وإمكانية أن يشمل هذا الامر رؤساء حكومات سابقين؟

أجاب: موقفنا الأساسي وموقفي أنا شخصيًا هو أنه ليس هناك من خيمة فوق راس أحد، وكل من تثبت مسؤوليته يجب أن يكون خاضعًا للمحاسبة والمساءلة.

سئل: لماذا المطالبة بلجنة تحقيق دولية، اليس لديكم ثقة بالدولة اللبنانية؟

أجاب: إذا جلتم في شوارع لبنان الآن وسألتم اللبنانيين بشكل عشوائي فستجدون أن ليس لديهم أدنى ثقة بالتحقيق الذي يمكن أن تجريه الأجهزة اللبنانية.

ملحق رقم –22–
بيان رؤساء الحكومة السابقين
بتاريخ 2021/07/25

بيان رؤساء الحكومة السابقين بتاريخ 2021/07/25:

عقد رؤساء الحكومة السابقون: نجيب ميقاتي، فؤاد السنيورة، سعد الحريري وتمام سلام، جلسة في بيت الوسط، وفي نهاية الاجتماع أصدروا البيان التالي نصه:

في خضم الانهيارات الوطنية والسياسية والاقتصادية والمالية والنقدية التي يعاني ويئن منها الشعب اللبناني والتي اطاحت بعيشه الكريم، وأصبح بالتالي لا يثق بدولته ولا يثق بالمنظومة السياسية في اقداره على الخروج من الويلات التي تعصف به.

في هذا الاتون المحتدم ينتظر اللبنانيون بفارغ الصبر مبادرات إيجابية من قبل الجميع، تأتي انطلاقًا من المبادرة الفرنسية واستكمالاً لها، والى مبادرة الرئيس نبيه بري، بحيث يصار إلى تكليف شخصية بنتيجة استشارات نيابية ملزمة تكون قادرة على أن تؤلف حكومة من مستقلين غير حزبيين من أصحاب الاختصاص، بعيدًا عن تسلط القوى والاحزاب السياسية، تحت ذرائع أثلاث معطلة أو غيرها تدفعها إلى الاستقالة، وعلى ان تكون هذه الحكومة منسجمة ومتضامنة تحظى بثقة اللبنانيين وثقة المجتمعين العربي والدولي، وتستطيع ان تقود لبنان خلال المرحلة القادمة؛ وذلك استنادًا إلى القواعد التالية التي يستعاد خلالها الاعتبار والاحترام والالتزام:

1– بوثيقة الوفاق الوطني واستكمال تطبيقها، وبالدستور اللبناني بعيدا عن البدع والانتهاكات التي اصبحت تخرق الدستور اللبناني، وكذلك بالممارسة الحكومية التي يجب ان تكون مبنية على احترام كامل للنظام الديمقراطي البرلماني.

2- بالدولة اللبنانية لجهة ممارستها قرارها الحر وسلطتها على كامل أراضيها، بالإضافة إلى التزام نظامنا الديموقراطي القائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها.

3- بالشرعيتين العربية والدولية وعلاقات لبنان الوثيقة مع اشقائه العرب واصدقائه في العالم، بما يتلاءم مع مصلحته والمصالح الدائمة للبنانيين في لبنان وكذلك للبنانيين المقيمين والعاملين في دنيا الانتشار في العالم العربي والعالم أجمع.

4- بالتطبيق العملي للمادة 95 من الدستور بكامل مندرجاتها، وبما تنص عليه أيضًا من الالتزام بقواعد الكفاءة والجدارة والاستحقاق، وكذلك بإجراء المساءلة والمحاسبة المؤسساتية على أساس الأداء لكل من يتولى مسؤولية عامة وبما يشمل تطبيق احكام مشروع القانون القاضي بإخضاع كل ما يتعلق بأعمال وإدارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها وكل ما يتعلق بالأموال العامة للتدقيق المحاسبي والجنائي المستقل، وعلى أساس المعايير الدولية للتدقيق؛ وذلك لكشف الانحرافات والفساد والافساد، وبما يسمح بمكافأة الإنجاز والمنجزين ومعاقبة المقصرين والمهملين والفاسدين.

5- باستقلالية القضاء بما يعيد الاعتبار لدولة القانون والنظام ويؤكد محاربة الفساد والافساد.

6- بأن تتولى الحكومة العمل على البدء بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والادارية والسياسية، ومن ضمن ذلك المسارعة إلى البدء بإجراء حوار وتعاون شفاف وجدِّي ومجدي مع صندوق النقد الدولي، وكذلك مع المؤسسات العربية والدولية والمالية والتنموية والدول الشقيقة والصديقة، بما يسهم باستعادة النهوض والاستقرار للأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

إنّه، وعلى أساس الالتزام الكامل بهذه المبادئ والقواعد، فإننا ندعم ترشيح الرئيس نجيب ميقاتي ليتولى مهمة تأليف الحكومة، استنادًا إلى استشارات نيابية ملزمة، على أن تتم عملية التأليف حسب ما تمليه القواعد الدستورية والقانونية وتحاكي توقعات اللبنانيين وأشقائهم العرب واصدقائهم في العالم.

ملحق رقم –23–
تقارير عدد من مؤسسات التصنيف الدولية
بشأن تطور تصنيف لبنان الائتماني

Moody's Investors Service-Long Term Ratings			
Rating	**Date**	**Action/Direction**	**Outlook**
C	27/07/2020	Downgrade	
Ca	21/02/2020	Downgrade	STA
Caa2	05/11/2019	Downgrade	RUR
Caa1	10/1/2019	Affirmation	RUR
Caa1	21/01/2019	Downgrade	STA
B3	13/12/2018	Affirmation	NEG
B3	25/08/2017	Downgrade	STA
B2	02/06/2016	Affirmation	NEG
B2	16/12/2014	Downgrade	NEG
B1	14/05/2013	Affirmation	
B1	13/04/2010	Upgrade	

Moody's Long-Term Rating Definitions

Moody's long-term obligation ratings are opinions of the relative credit risk of fixed-income obligations with an original maturity of one year or more. They address the possibility that a financial obligation will not be honored as promised. Such ratings reflect both the likelihood of default and any financial loss suffered in the event of default.

Aaa	Obligations rated Aaa are judged to be of the highest quality, with minimal risk.
Aa	Obligations rated Aa are judged to be of high quality and are subject to very low credit risk.
A	Obligations rated A are considered upper-medium-grade and are subject to low credit risk.
Baa	Obligations rated Baa are subject to moderate credit risk. They are considered medium-grade and as such may possess speculative characteristics.
Ba	Obligations rated Ba are judged to have speculative elements and are subject to substantial credit risk.
B	Obligations rated B are considered speculative and are subject to high credit risk.
Caa	Obligations rated Caa are judged to be of poor standing and are subject to very high credit risk.
Ca	Obligations rated Ca are highly speculative and are likely in, or very near, default, with some prospect of recovery in principal and interest.
C	Obligations rated C are the lowest-rated class of bonds and are typically in default, with little prospect for recovery of principal and interest.

Fitch - Long-Term Issuer Default Rating			
Rating	**Date**	**Action/Direction**	**Outlook**
RD	18/08/2021	Affirmed	
RD	20/08/2020	Affirmed	
RD	18/03/2020	Downgrade	
C	09/03/2020	Downgrade	
CC	12/12/2019	Downgrade	
CCC	23/08/2019	Downgrade	
B-	18/12/2018	Affirmed	Negative
B-	01/02/2018	Affirmed	Stable
B-	01/09/2017	Affirmed	Stable
B-	07/02/2017	Affirmed	Stable
B-	14/07/2016	Downgrade	Stable
B	11/12/2015	Affirmed	Negative
B	12/06/2015	Affirmed	Negative
B	12/12/2014	Affirmed	Negative
B	13/06/2014	Affirmed	Negative
B	19/12/2013	Affirmed	Negative
B	01/07/2013	Affirmed	Stable
B	05/07/2012	Affirmed	Stable
B	05/07/2011	Affirmed	Stable
B	31/03/2010	Upgrade	Stable
B-	12/09/2008	Affirmed	Stable
B-	13/02/2007	Affirmed	Stable
B-	14/07/2006	Revision Outlook	Stable
B-	14/12/2005	Revision IDR	Positive
B-	18/11/2005	Revision Outlook	Positive
B-	14/06/2004	Affirmed	Stable
B-	20/01/2003	Affirmed	Stable
B-	21/09/2001	Downgrade	Stable
B+	02/02/2001	Downgrade	Stable
BB-	21/09/2000	Revision Outlook	Negative
BB-	09/08/2000	Affirmed	
BB-	04/06/1998	Downgrade	
BB	11/02/1998	Affirmed	
BB	**26/02/1997**	**New Rating**	

Rating	Description	
AAA	Highest Credit Quality	Investment Grade*
AA	Very High Credit Quality	
A	High Credit Quality	
BBB	Good Credit Quality	
BB	Speculative	Non-Investment Grade**
B	Highly Speculative	
CCC	Substantial Credit Risk	
CC	Very High Levels of Credit Risk	
C	Near Default	
RD	Restricted Default	
D	Default	

Standard & Poor's - Foreign Long Term			
Rating	**Date**	**Action/Direction**	**Outlook**
SD	11/03/2020		
CC	21/02/2020		Negative
CCC	15/11/2019		Negative
B-	01/11/2013		
B-	01/11/2013		Negative
B-	01/11/2013		Stable
B-	01/11/2013		Negative
B-	01/11/2013		Stable
B-	01/11/2013		Negative
B	22/12/2009		Negative
B	22/12/2009		Stable
B	22/12/2009		Positive
B-	05/08/2008		Stable
CCC +	31/01/2008		Stable
B-	10/04/2002		
B-	10/04/2002		Negative
B-	10/04/2002		
B-	10/04/2002		Stable
B-	10/04/2002		Positive
B-	10/04/2002		Stable
B-	10/04/2002		Negative
B	28/09/2001		Negative
B +	18/09/2000		Negative
B +	18/09/2000		Stable
BB-	26/02/1997		
BB-	26/02/1997		Negative
BB-	26/02/1997		Stable

Ratings Scale

AAA

Investment Grade: Extremely strong capacity to meet financial commitments

AA

Investment Grade: Very strong capacity to meet financial commitments

A

Investment Grade: Strong capacity to meet financial commitments, but somewhat susceptible to economic conditions and changes in circumstances

BBB

Investment Grade: Adequate capacity to meet financial commitments, but more subject to adverse economic conditions

BB

Speculative Grade: Less vulnerable in the near-term but faces major ongoing uncertainties to adverse business, financial and economic conditions

B

Speculative Grade: More vulnerable to adverse business, financial and economic conditions but currently has the capacity to meet financial commitments

CCC

Speculative Grade: Currently vulnerable and dependent on favorable business, financial and economic conditions to meet financial commitments

CC

Speculative Grade: Highly vulnerable; default has not yet occurred, but is expected to be a virtual certainty

C

Speculative Grade: Currently highly vulnerable to non-payment, and ultimate recovery is expected to be lower than that of higher rated obligations

D

Speculative Grade: Payment default on a financial commitment or breach of an imputed promise;also used when a bankruptcy petition has been filed

SD

Selectively Defaulted assigned when S&P Global Ratings believes that the obligor has selectively defaulted on a specific issue or class of obligations but it will continue to meet its payment obligations on other issues or classes of obligations in a timely manner.

المسرد

(فهرس المصطلحات والأعلام)

المسرد

(فهرس المصطلحات والأعلام)

اتفاق الطائف 30، 69، 72، 74، 75، 77، 108، 109، 167، 262، 359، 574، 597، 665، 769، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 791، 811.

الاحتلال الإسرائيلي 80، 86، 89، 93، 150، 176، 177، 179، 234، 250، 313، 326، 362، 838.

الأحزاب الطائفية المذهبية والميليشياوية 85، 89، 90، 92، 100، 127، 136، 193، 194، 210، 220، 223، 234، 244، 270، 301، 305، 313، 339، 849.

أحمد فتفت 568.

الأخضر الإبراهيمي 71.

إدارة حصر التبع والتنباك 177، 539، 717.

الاستقرار النقدي 26، 28، 57، 59، 80، 136، 177، 182، 206، 278، 311، 312، 314، 318، 321، 323، 324، 325، 333، 382، 384، 442، 452، 453، 455، 550، 556، 707، 709، 714، 735.

إسرائيل 76، 102، 112، 153، 203، 251، 358، 705.

الإصلاح والنهوض 84، 85، 103، 243، 246، 388، 644، 659، 730، 743، 753، 756، 759، 780.

أصول التعيين 152.

آغوب دمرجيان 711.

الاقتصاد الوطني 8، 23، 26، 31، 36، 46، 47، 48، 49، 55، 58، 79، 80، 87، 89، 90، 127، 128، 130، 133، 134، 136، 150، 151، 153، 154، 155، 156، 160، 162، 163، 166، 173، 176، 179، 189، 190، 191، 195، 199، 200،201، 203، 206، 218، 227، 234، 239، 241، 253، 258، 264، 277، 301، 303، 305، 307، 311، 318، 321، 329، 334، 341، 344، 379، 386، 387، 424، 425، 427، 433، 467، 474، 549، 551، 560، 567، 588، 594، 595، 622، 694، 701، 713، 714، 780، 794، 801، 804، 809، 831، 939، 840.

إلياس الهراوي 73، 74، 102، 206، 603، 705.

إميل لحود 102، 103، 194، 200، 206، 207، 210، 231، 603، 660، 756.

امين الجميل 69.

الآن طابوريان 290، 291.

باسل فليحان 635، 641، 713، 715، 720.

البرامج الإصلاحية 24، 26، 36، 213، 224، 310، 315، 362، 389، 390، 444، 581، 587، 596، 785.

بشار الأسد 231، 250، 812.

بشارة الخوري 330.

بطرس حرب 254، 451، 453، 463، 465، 593، 660، 686، 687.

البطريرك مار بشارة بطرس الراعي 777.

البنك المركزي 60، 265، 320، 33، 336، 337، 556، 715، 783،

بيروت 48، 71، 80، 93، 94، 95، 102، 103، 105، 106، 146، 177، 204، 208، 221، 222، 223، 242، 244، 245، 272، 274، 275، 290، 311، 353، 365، 366، 369، 373، 539، 566، 648، 649، 725، 727، 728، 782، 800، 806، 809، 811، 847، 857، 858.

بيل كلينتون 705، 708.

تعرفة الكهرباء 290.

تفجير مرفأ بيروت 48، 105، 273، 274.

تمام سلام 104، 146، 275، 693، 848، 858، 861.

التوازن في الموازنة 172، 173، 185، 186، 544.

التيار الوطني الحر 244، 245، 246، 249، 266، 288، 291، 293، 306، 356، 368، 693، 771، 799.

جاك شيراك 718، 729، 813.

جائزة الأمم المتحدة 216، 722.

جبران باسيل 250، 266، 290، 291، 694.

الجزائر 71، 72، 290.

جمال الجراح 593، 660، 686.

جمعية المصارف 337.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية 100، 101، 207، 251، 258، 264، 208، 274.

جهاد أزعور 660، 715، 757، 795، 813.

حافظ الأسد 207.

حجم الدولة اللبنانية 28، 184، 220، 253، 278، 297، 323، 327.

الحرب الداخلية اللبنانية 55، 56، 92، 155.

حرب تموز 2006 101، 757، 802، 809، 713.

حرب عاصفة الصحراء 74.

الحرب في مخيم نهر البارد 327.

حركة أمل 102، 103، 146، 242، 244، 245، 246، 249، 368، 799.

الحريرية السياسية 236، 355، 356، 372 .

حزب الله 24، 37،48، 89، 100، 101، 102، 103، 104، 111، 112، 130، 133، 146، 150، 207، 234، 242، 243، 244، 245، 246، 249، 150، 258، 259، 263، 268، 272، 274، 306، 313، 331، 332، 368، 369، 369، 687، 769، 771، 799، 812، 843، 848.

حسان دياب 105، 109، 147، 246، 274، 275، 642.

حسن الرفاعي 330.

الحوكمة 150، 151، 192، 200، 220، 236، 263، 239، 327، 349، 350، 352، 382، 592، 598، 604، 643، 645، 755، 793، 807، 821، 822، 852.

الخزينة العامة 23، 27، 29، 36، 43، 48، 49، 55، 57، 61، 82، 84، 101، 115، 128، 130، 147، 150، 179، 183، 186، 188، 198، 204، 238، 252، 253، 256، 259، 265، 291، 302، 310، 318، 339، 363، 371، 541، 566، 587، 668، 673، 689، 698، 709، 713، 780، 781.

الدستور 26، 30، 48، 72، 73، 77، 102، 106، 107، 109، 194، 206، 230، 143، 246، 275، 303، 329، 330، 331، 340، 361، 376، 381، 385، 386،

389، 398، 560، 574، 576، 590، 592، 598، 604، 645، 660، 768، 769، 770، 772، 773، 774، 777، 791، 812، 849، 861، 862.

الدولة اللبنانية 19، 26، 27، 30، 36، 37، 38، 50، 51، 55، 56، 57، 61، 75، 78، 79، 80، 85، 86، 88، 89، 90، 92، 101، 103، 123، 128، 130، 132، 133، 134، 136، 137، 139، 140، 152، 155، 156، 178، 181، 182، 184، 194، 198، 199، 200، 202، 206، 210، 214، 220، 234، 236، 237، 238، 246، 250، 253، 254، 255، 257، 258، 259، 260، 261، 263، 271، 278، 283، 292، 296، 297، 298، 300، 301، 302، 303، 305، 307، 309، 310، 313، 319، 323، 327، 331، 332، 333، 336، 337. 339، 340، 342، 344، 352، 353، 359، 367، 369، 372، 377، 380، 382، 383، 387، 389، 390، 435، 454، 455، 460، 461، 493، 577، 578، 587، 590، 591، 595، 598، 602، 604، 607، 623، 624، 625، 644، 667، 702، 709، 711، 749، 750، 755، 759، 762، 765، 766، 776، 800، 802، 807، 808، 812، 814، 819، 822، 830، 842، 843، 845، 859، 861.

دولة فاشلة 38، 342، 351، 372.

الديمقراطية التوافقية 331، 368، 849.

رشيد الصلح 77، 108.

رفيق الحريري 19، 29، 77، 79، 84، 85، 87، 94، 97، 99، 100، 102، 103، 104، 130، 141، 144، 145، 146، 149، 153، 149، 153، 159، 170، 176، 184، 186، 194، 203، 207، 213، 221، 223، 228، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 241، 261، 272، 285، 320، 326، 355، 356، 365، 367، 368، 372، 373، 375، 376، 584، 326، 325، 328، 329، 704، 708، 711، 715، 716، 718، 724، 725، 728، 729، 732، 748، 752، 761، 775، 782، 783، 784، 790، 792، 798، 800، 802، 804، 832، 854.

الرقابة اللاحقة 152، 559، 627، 664، 665، 666، 671، 762.

الرواتب والأجور 58، 91، 155، 165، 174، 789، 261، 297، 298، 299، 300، 359، 411، 412، 413، 414، 478، 538، 542، 569، 571، 572، 582، 694، 755، 830، 831.

رؤساء الحكومة السابقين 274، 275، 860، 861، 856، 857.

رياض سلامة 338، 715، 795.

رينيه معوض 73، 74.

سامي حداد 757، 795، 813.

ستي بنك 209.

سعد الحريري 24، 51، 104، 105، 107، 109، 112، 145، 146، 233، 236، 241، 246، 249، 252، 262، 274، 275، 565، 694، 742، 764، 765، 847، 848، 850، 857، 861.

سعر الصرف 61، 155، 171، 282، 283، 312، 317، 320، 321، 322، 325، 335، 720، 741.

سلسلة الرتب والرواتب 199، 201، 237، 585، 602، 626، 629، 631، 665، 760، 765.

سليم الحص 84، 87، 99، 108، 144، 149، 208، 210، 211، 370.

سوليدير 94، 177.

السياسة النقدية 265، 312، 317، 335، 338، 382، 388، 565، 745.

السياسية الاقتصادية والمالية 157، 422، 426.

شركتي الهاتف الخلوي 254، 667، 688.

شهود الزور 246، 249.

صدام حسين 74، 712.

الصناديق العربية والدولية 85، 164، 176، 187، 192، 288، 290، 291، 295، 593، 714.

صندوق الدعم العربي والدولي لإعادة اعمار لبنان 84.

الصندوق العالمي من أجل السلام 353.

صندوق النقد الدولي 45، 217، 222، 322، 344، 387، 390، 436، 456، 699، 715، 724، 727، 733، 752، 810، 852، 862.

الضريبة على القيمة المضافة 188، 216، 217، 253، 322، 323، 366، 458، 460، 492، 493، 794، 795، 416، 717، 722، 746، 808.

الطبقة الوسطى 58، 91، 156، 176، 753.

عارف العبد 70.

العدوان الإسرائيلي في العام 2006 177، 326.

العمالة الداخلية 58، 308.

عملية تصفية الحساب 92، 101.

عملية عناقيد الغضب 92، 101.

الغاز المصري 289، 290.

غازي يوسف 568، 649.

غسان العياش 383.

غسان مخيبر 568.

فتح الإسلام 103.

فذلكة الموازنة 161، 229، 421، 423، 425.

فرص العمل 41، 132، 153، 165، 166، 172، 175، 176، 191، 215، 303، 304، 308، 363، 372، 422، 444، 458، 462، 583، 584، 595، 823، 838.

فرنسوا باسيل 337، 648.

الفساد 26، 36، 101، 130، 156، 152، 191، 194، 271، 302، 348، 349، 350، 379، 385، 470، 575، 604، 612، 626، 628، 666، 766، 793.

فؤاد السنيورة 33، 103، 108، 109، 208، 209، 466، 467، 507، 548، 549، 555، 556، 564، 565، 679، 580، 601، 602، 621، 622، 629، 660، 768، 769، 796، 852، 861.

فؤاد بطرس 247.

فؤاد بطرس 247.

قانون الاتصالات 593.

قانون الكهرباء 192، 593.

قطاع الاتصالات 95، 192، 324، 609، 672، 673، 689، 706، 714، 723، 807.

القطاع الخاص 56، 94، 95، 155، 156، 162، 164، 165، 170، 171، 172، 175، 187، 191، 199، 201، 215، 225، 258، 270، 303، 304، 308، 352، 359، 363، 367، 388، 401، 427، 430، 434، 437، 439، 440، 463، 467، 474، 475، 549، 552، 554، 587، 588، 590، 593، 594، 595، 596، 598، 610، 612، 641، 691، 700، 714، 724، 747، 751، 786، 797، 807، 808، 814، 815، 816، 824، 832، 833، 835.

قطاع الطيران المدني 192، 324، 723.

قطاع الكهرباء 192، 295، 324، 658، 717، 794.

القوات اللبنانية 73.

القوانين القطاعية 339.

كارثة 9/11 712.

كوفي آنان 784، 796.

لبنان والطائف 70.

لجنة تحقيق دولية 274، 858، 859.

مجلس الشيوخ 78، 775.

المحاسبة المؤسساتية على أساس الاداء 645، 862.

محمد فنيش 290، 687.

مخيم نهر البارد 146، 244، 247، 327، 388، 802، 842، 845.

مزارع شبعا 102، 179، 250، 251.

مشروع قانون موازنة العام 2005 218، 230، 233.

المصارف 50، 57، 188، 209، 214، 247، 265، 266، 323، 335، 336، 337، 649، 723، 729، 736، 739، 745، 747، 808.

المصرف المركزي 55، 56، 57، 60، 266، 267، 334، 335، 337، 338، 435، 718، 806، 837، 850.

مصرف لبنان 25، 50، 57، 60، 79، 111، 113، 247، 248، 252، 265، 267، 268، 282، 283، 285، 319، 325، 332، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 371، 383، 434، 442، 454، 455، 496، 521، 531، 542، 648، 649، 729، 736، 738، 739، 743، 745، 757، 795، 844.

مصطفى أديب 105، 109، 274، 275.

المعالجات 22، 30، 31، 46، 51، 58، 82، 127، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 139، 141، 180، 182، 185، 193، 205، 229، 264، 265، 267، 257، 294، 309، 333، 334، 341، 372، 373، 380، 381، 384، 440، 447، 468، 471، 480، 550، 566، 572، 576، 577، 582، 585، 592،659، 662، 664، 698، 766.

معمل دير عمار 289، 290، 294.

المغرب 71، 72.

المملكة العربية السعودية 71، 72، 104، 289، 732، 733، 784، 787، 790.

المهجرين 80، 92، 164، 176، 177، 202، 367، 478، 529.

موازنة شفائية وليس موازنة تسكينية 218.

مؤتمر أصدقاء لبنان في العام 1996 93.

مؤتمر الدوحة 103، 107، 243، 245، 251، 843.

مؤتمر الكورال بيتش "Coral Beach" 205، 667، 668.

مؤتمر باريس–1 35، 93، 96، 102، 123، 135، 145، 213، 261، 320، 321، 340، 347، 366، 571، 577، 606، 608، 703، 704، 711، 712، 716، 718، 719، 721، 722، 748، 751، 753، 800، 801، 814، 844، 845، 850.

مؤتمر باريس–2 35، 93، 96، 102، 123، 135، 145، 213، 214، 215، 216، 217، 221، 223، 224، 229، 233، 261، 262، 269، 320، 321، 322، 340، 347، 366، 418، 419، 422، 425، 426، 428، 432، 433، 435، 436، 437، 438، 448، 449، 250، 251، 456، 467، 468، 470، 476، 780، 571، 577، 587، 592، 606، 608، 703، 704، 705، 712، 719، 721، 722، 724، 725، 728، 729، 731، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 745، 746، 747، 748، 749، 751، 753، 756، 781، 784، 785، 790، 800، 801، 802، 805، 806، 814، 816، 817، 820، 841، 844، 845، 850.

مؤتمر باريس–3 35، 96، 103، 123، 135، 244، 262، 269، 320، 321، 340، 347، 366، 571، 587، 592، 606، 608، 705، 712، 734، 742، 753، 754، 757، 778، 779، 799، 800، 802، 805، 813، 814، 816، 817، 818، 819، 820، 837، 838، 841، 845، 850، 854.

مؤتمر سيدر 366، 596، 845، 846، 850، 851.

مؤتمر مدريد للسلام 76، 153.

مؤسسات التصنيف الدولية 45، 270، 307، 3085، 332، 864.

مؤسّسة كهرباء لبنان 28، 35، 37، 192، 238، 278، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 296، 324، 326، 370، 383، 387، 408، 410، 535، 572، 637، 717، 723، 815.

ميردال 344، 345، 346، 347.

ميزان المدفوعات 44، 46، 48، 50، 79، 84، 90، 111، 113، 203، 208، 217، 231، 233، 243، 247، 248، 252، 257، 261، 268، 269، 317، 332، 334، 371، 435، 442، 451، 570، 576، 582، 608، 624، 707، 739، 742، 745، 754، 757، 849.

ميشال المر 210، 211، 212.

ميشال سليمان 102، 103، 104، 110، 243، 843، 848.

ميشال عون 75، 102، 104، 110، 233، 274، 330، 356، 758، 759، 764، 765، 848،

نبيه بري 51، 233، 764، 765، 861.

نجيب ميقاتي 104، 105، 107، 108، 109، 146، 246، 246، 275، 848، 857، 861، 863.

النظام الأمني السوري – اللبناني 78، 100، 130، 168، 224، 376، 711، 799، 800.

النظام الأمني السوري 86.

نظام التقاعد 478، 503، 504، 572، 631، 723، 825، 826، 829، 832، 835.

نقولا صحناوي 254، 673، 689، 692، 693.

النمو الاقتصادي 25، 49، 80، 84، 88، 111، 112، 121، 122، 132، 147، 158، 160، 161، 163، 165، 169، 170، 172، 176، 178، 185، 186، 189، 203، 204، 215، 233، 243، 247، 252، 257، 261، 262، 263، 303، 314، 317، 320، 351، 371، 388، 401، 418، 430، 433، 439، 442، 444، 449، 458، 461، 462، 562، 568، 576، 582، 584، 592، 595، 599، 602، 608، 610، 713، 720، 735، 742، 747، 752، 754، 755، 780، 802، 803، 809، 815، 816، 831، 832، 836، 838، 7844، 848، 849.

الهيئات الناظمة 191، 624.

وثيقة الوفاق الوطنيى 26، 30، 71، 72، 75، 78، 81، 150، 246، 340، 353، 361، 376، 381، 389، 401، 661، 663، 769، 77، 861.

وزارة المالية 137، 206، 209، 214، 215، 216، 217، 234، 238، 264، 266، 285، 323، 334، 336، 445، 446، 451، 458، 569، 480، 481 529، 530، 532، 536، 559، 626، 697، 698، 699، 700، 701، 722، 736، 737، 739، 746، 755، 762، 766، 818، 824، 825، 831، 837.

وصلة المنصورية 288.